مجلة دولية محكمة متخصصة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم، الجزائر

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة

Revue des Etudes Economiques Approfondies

REECAP

العدد رقم 07

الجزء الأول

جانفي 2018

ISSN 2507-7597

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة

مجلة دولية علمية متخصصة محكمة

المدير الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم، رئيس جامعة مستغانم

مدير المجلة: د/حاج بن زيدان

رئيس التحرير: د/بوظراف الجيلالي

هيئة التحرير:

أ/يوسف مباني أ/ خطاب الهروشي

أ/ بن حمو عبدالله أ/ عبدالله يخلف

أعضاء الهيئة العلمية:

د. بلعباس رابح	جامعة المسيلة، الجزائر
أ. شريف نصرالدين	جامعة تلمسان، الجزائر
أ. ادريس رقيق اسعد	جامعة وهران، الجزائر
أ. محمد بن بوزيان	جامعة تلمسان، الجزائر
أ. الهواري معراج	جامعة غرداية، الجزائر
د. أحمد صديقي	جامعة أدرار، الجزائر
أ. الصادق بوشنافة	جامعة المدية، الجزائر
د. رشيد سالمي	جامعة المدية، الجزائر
د حياة بن حراث	جامعة مستغانم، الجزائر
د. بشير معزوز	جامعة مونريال كندا
د. محمد حسن رشم السراج	جامعة المثنى ، العراق
د.عبدالقادر حمادي	جامعة ليل 1 فرنسا
أ. عبدالوهاب رميدي	جامعة المدية، الجزائر
أ. عبدالقادر بابا	جامعة مستغانم، الجزائر
أ. محمد بويهي	جامعة الجزائر3، الجزائر
أ. محمد العيد	جامعةمستغانم، الجزائر

د. عبدالقادر برانيس	جامعة مستغانم، الجزائر
د. علي بن ضب	المركزالجامعي عين تموشنت، الجزائر
د.حميد باشوش	جامعة الجزائر3، الجزائر
د. احمد عبدالصبور الدلجاوي	جامعة أسيوط- مصر
د. محمد رمضاني	جامعة مستغانم، الجزائر
د.علي صواق	جامعة معسكر، الجزائر
أ. عبدالقادر بابا	جامعة مستغانم، الجزائر
د. هشام سفيان صلواتشي	مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر
د. العجال عدالة	جامعة مستغانم.الجزائر
د. يزيد تقرارت	جامعة أم البواقي الجزائر
د. مراد صاولي	جامعة قالمة الجزائر
د. حسام الدين علي فارس داود	جامعة مؤتة الأردن
د. مختار بن عابد	المركز الجامعي تندوف، الجزائر
د. سعودي عبدالصمد	جامعة المسيلة، الجزائر
د. طارق حمول	جامعة بشار، الجزائر
د. عبدالقادر شارف	جامعة الأغواط، الجزائر
أ. سليمان بلعور	جامعة غرداية، الجزائر

شروط النشر:

تخضع البحوث المرسلة على البريد الالكتروني للمجلة وجوبا الى التحكيم الدولي، اي أن كل ورقة بحثية تحكم من طرف عضوين مختلفين ومن أهل الاختصاص في الموضوع المراد نشره وعلى اثر هذا كل مهتم بنشر بحثه في صفحات هذه المجلة مطالب بما يلي:

- كتابة الاسم واللقب والدرجة العلمية والوظيفة والهيئة المستخدمة والبريد الالكتروني إضافة إلى رقم الهاتف والفاكس.

- ترسل الورقة البحثية على البريد الالكتروني في شكل Word وبخط SAKKAL MAJALLA مهما كانت اللغة المعتمدة في البحث (اللغة العربية أو الفرنسية او الانجليزية) بحجم 14.

- تكتب الهوامش وتدون المراجع كافة في أخر البحث.

- حجم الورقة طول 24 وعرض 17.

- ترقم الجداول والأشكال ترقيما متسلسلا.

- أن لا يتجاوز البحث 20 صفحة ولا يكون أقل من 10 صفحات.

- يجب أن يحتوي البحث على ملخصين بلغتين مختلفتين .

- أن ينتهج العمل نفس الطريقة المعتمدة في أطروحات الدكتوراه بمعنى ذكر الإشكالية، الفرضيات والإجابة عليه في نهاية العمل مع باقي أصول البحث.

- لا تقبل بحوث لا تتضمن قراءات إحصائية أو قياسية أو كمية، كما لن تقبل الأوراق البحثية المتأخرة عن تاريخ النشر بأكثر من سنة في دراستها الميدانية.

- يقدم كل صاحب بحث تعهد وفق نموذج خاص بالمجلة بعدم إرسال هذا العمل إلى مجلة علمية أخرى كما يتحمل كافة التبعات المرتبطة بالنقل الجزئي أو الكلي للعمل المنشور.

- يجب أن يدرج ضمن الورقة البحثية jel Codes (Jel classification) المرتبطة بالموضوع وهذا مباشرة بعد الكلمات المفتاحية.

عنوان المجلة

مدير مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد بن باديس خروبة مستغانم الجزائر 27000

الموقع الالكتروني:www.reecap27.jimdo.com

البريد الالكتروني:reecap27@gmail.com

الفهرس العام

فهرس الجزء الأول

العنوان	صاحب المقال	الصفحة
مبادئ ادارة الجودة الشاملة و دورها في تقليل المخاطر الناشئة عن الهدر -دراسة ميدانية في المؤسسات الصناعية الجزائرية(حالة ولاية بسكرة)	د بن عيشي عمار	22-1
الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية لولاية أدرار	سالمي سامية د. ساوس الشيخ	43-23
إنعكاسات التغير في أسعار النفط على الإستثمار العمومي في الجزائر :دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2016	سليمة لفضل د ميلود بورحلة	65 -44
التسويق الزراعي الخارجي وأهميته في تنمية الصادرات الزراعية	إيمان عاشور د كريم بيشاري	87 -66
الأفاق المستقبلية لاتجاهات نمو الاقتصاد العالم دراسة تحليلية خلال الفترة (2018/2016	بن رحو بتول د بن زيدان حاج	106 -88
حماية المعلومة بالمؤسسات الاقتصادية في ظل التوجه نحو الذكاء الاقتصادي - دراسة حالة مؤسسة (Lafarge) وهران –	العرابي خديجة د.دحماني عزيز	126 -107
أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ	لعوج بن عمر أ.كرار محمد عبد الغني	148-127
دور نظام التحفيز في تحسين أداء العاملين - دراسة ميدانية لعينة من العاملين في مؤسسات الاتصالات في مدينتي عنابة وقالمة –	د. بلبخاري سامي	168-148
قياس تغيرات الإنتاجية بإستخدام مؤشر مالمكيست: دراسة حالة المستشفيات الجامعية الجزائرية خلال الفترة 2011- 2015	د. عامر إيمان ا.د صوار يوسف	186-169

مستقبل الصناديق السيادية في ظل الازمات النفطية -صندوق ضبط الموارد الجزائري نموذجا-	أ. مسيود عبدالله قروي عبدالرحمان	208-187
تحليل النشاط الفلاحي في الجزائر خلال المرحلة 1967-2017 من التسيير الحكومي إلى الإصلاحات الليبيرالية	بكريتي نصيرة د شريف طويل نورالدين	232-209
مقاربة نظرية حول الإنفاق العام على التعليم ورأس المال البشري حسب نموذج النمو الداخلي.	يخلف عبد الله أ.د عشوي نصر الدين	266-233
إختبارنظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري-دراسة قياسية-خلال الفترة 1990/01 إلى 2017/06	عبود عبد المجيد د بن زاير مبارك	284-267
علاقة أنظمة المعلومات الادارية في تحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام في فلسطين	د. شاهر محمد عبيد	312-285
واقع الصناعة الفندقية كإحدى دعائم الصناعة السياحية: عرض حالة ولاية سطيف.	د. محلب فايزة د. سبتي إسماعيل	333-313
تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف التوازني - دراسة قياسية لسعر صرف الدينار الجزائري-	د.عتو الشارف أ.تواتي خديجة	366-334
دور التدريب والاستثمار في رأس المال البشري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حالة: المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز "بمستغانم"	طاري عبد القادر د/بن زيدان حاج	392-367

فهرس الجزء الثاني

العنوان	صاحب المقال	الصفحة
أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية - دراسة عينة من المصارف	د.عقون شراف د.دوفي قرمية	27-1
إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك"دراسة تطبيقية"	أ زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم	51-28
مدى توجه طلبة الدراسات العليا في الجامعات الجزائرية نحو الاستثمار في القطاع المقاولاتي	د. الطاوس غريب أ.محمد علي دشة	81 -52

السياسة التجارية الخارجية وأثرها على قطاع خارج المحروقات في الجزائر	مكاوي الحبيب د بابا حامد كريمة	82- 107
إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية	أ. حنصال أبوبكر د. بن أحمد سعدية	108- 138
دراسة تقييمية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	د. بن حمو عبدالله زيتوني صابرين	139-167
فعالية أساليب المراجعة التحليلية و دورها في تحسين أداء عملية المراجعة دراسة ميدانية	د.كردودي سهام د. بن قدور علي أ.د. تركي راجي الحمود	168- 194
الاستثمار في الطاقات المتجددة و الحاجة الى تعزيز الامن الطاقوي العربي	أ.عيشاوي كنزة	195-219
دراسة قياسية لأثر الزيادة السكانية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2016 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة	د. بن جلول خالد	220-240
سبل تعزيز مسار تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	عايد مهدي مرغاد سناء	241-262
الصمت التنظيمي والعوامل المسببة له	بركنو نصيرة	263-290
واقع نظام الجودة في الجامعة –دراسة ميدانية لنظام الجودة في جامعة المدية-	فريدة بن عياد يحياوي فاطمة الزهراء	291-312
واقــع الإستثمارات البينيـة المبـاشرة في الـدول الـعربيـة	أ. مميش سلمى	313-339
الدراسات التطبيقية من منظور إحصائي كتقنية من تقنيات البحث العلمي	د. . بشيكر عابد أ. قصاص فتيحة	340-358

إقتصاد المعرفة في الجزائر: قراءة تحليلية في الإطار البديل للإقتصاد التقليدي	أ.بوالقدرة نزيهة	392-359

مبادئ ادارة الجودة الشاملة و دورها في تقليل المخاطر الناشئة عن الهدر
دراسة ميدانية في المؤسسات الصناعية الجزائرية(حالة ولاية بسكرة)

د/ بن عيشي عمار، أستاذ محاضر-ا-، جامعة بسكرة-الجزائر-

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور مبادئ ادارة الجودة الشاملة في تقليل المخاطر الناشئة عن الهدر دراسة ميدانية في المؤسسات الصناعية الجزائرية(حالة ولاية بسكرة)، وعددها ثلاث مؤسسات وهي: مؤسسة الكوابل الكهربائية، مؤسسة الصناعات النسيجية، مؤسسة مطاحن الجنوب تم اختيار عينة عشوائية والمتكونة من(مدير، نائب مدير، رؤساء مصالح). حيث تم توزيع 150 استمارة وتم التحقق من صدقها وثباتها، وتم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة بين مبادئ ادارة الجودة الشاملة (دعم الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب والتعليم، مشاركة كافة العاملين) وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة
- أن مؤسسات محل الدراسة تعمل على تقليل المخاطر الناشئة عن الهدر من خلال تطوير منتجاتها المقدمة للزبائن تفاديا لمخاطر الهدر، كما توجد لديها إستراتيجيات تتبعها لمعالجة مخاطر الهدر، كما تعمل على تقديم منتجات للزبائن خالية من العيوب وأي هدر، بالإضافة إلى معالجتها باستمرار مخاطر الهدر لتحقيق متطلبات الزبائن.

Abstract: The aim of this study is to identify the role of the principles of total quality management in reducing the risks arising from waste through a field study on three Algerian industrial institutions which are: Electrical Cables Institution, Textile Industries Institution, and South Mills Institution. The sample was selected randomly,and it consisted of the director , the vice director and heads of departments as well. In fact, 150 questionnaires, which have been verified to prove their sincerity and persistence , were distributed over the selected sample .By processing the data and using the statistical program SPSS, the study found that:

-There is a relationship between the principles of total quality management (top management support, focus on the customer, continuous improvement, training and education, the participation of all workers) and reducing the risks

الكلمات الدالة: الجودة، ادارة الجودة الشاملة، الخطر، ادارة الخطر، المؤسسات الصناعية
تصنيف JEL : L15، H75

arising from waste in industrial institutions ,and it is under study.
_That the institutions which are under study work for avoiding or at least reducing the risks arising from waste by developing the products offered to customers. Actually, They adopt strategies to address the risks of waste and work for offering their customers products which are free of defects and any waste .By addressing the risks of waste continuously ,they manage to meet the requirements of customers .
Key words: quality, total quality management, risk, risk management, industrial institutions
Jel Classification Codes : L15, H75

مقدمة:

يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارة عصرية ترتكز على عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة الموجهة التي يستند إليها في المزج بين الوسائل الإدارية الأساسية والجهود الابتكارية وبين المهارات الفنية المتخصصة من أجل الارتقاء بمستوى الأداء والتحسين والتطوير المستمرين.

كما تعتبر إدارة الجودة الشاملة نظاما يتكامل مع كل نظم المنظمة الإدارية والإنتاجية والتسويقية، ويتشابك مع كافة مجالات النشاط ومستوياته، مما يجعل تطبيقه يقتضي إدخال تغييرات مستمرة وتحسينات متواصلة على عدد من الأنشطة والفعاليات في إطار منهجية متكاملة تمكن المؤسسات من الوصول إلى الزيادة في مستوى جودة منتجاتها، وصولا إلى تحقيق رضا العملاء. وعلى اعتبار أن نظام الجودة الشاملة قائم على مجموعة من العمليات الفردية المترابطة

التي تتم في كل وظائف المؤسسة باختلاف طبيعتها لتحقيق هدف النظام ككل بشكل فعال وبصفة مستمرة، ومع اختلاف النتائج في كل وظيفة نجد أنه في بعض الأحيان لا يمكن تحقيق هدف النظام بسبب خلل في أي وظيفة من وظائف المؤسسة، وهذا كان نقطة التحول والاتجاه نحو دراسة الجودة الشاملة في التسويق، باعتباره من الوظائف الأساسية التي ترتكز أنشطتها على تلبية متطلبات العملاء و تحقق رضاؤهم في نفس الوقت . كما أن إدارة الجودة الشاملة تعدها الكثير من المؤسسات وسيلة ناجحة من أجل إحداث تطورات جذرية في فلسفة إدارة الجودة ومشاركة كافة الإطراف داخل المؤسسات لمواجهة المخاطر والتهديدات التي تلم بالبيئة العملياتية واستخدامها كوسيلة فاعلة في اجتياز المخاطر البيئة باتجاه رضا الزبون وتلبية رغباته، إذ إن خسارة أي زبون يعني بحد ذاته مزيدا من المخاطر والتهديدات وبالتالي تعرض بقاء المنظمة للخطر والزوال.

أولا-الإطار المنهجي للدراسة:

1- **مشكلة الدراسة:** تتمثل مشكلة الدراسة في:

" هل لمبادئ ادارة الجودة الشاملة دور في تقليل المخاطر الناشئة عن الهدر وتقديم منتجات ذات جودة عالية في المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة"؟

2- أهمية الدراسة: ويمكن إجمال أهمية الدراسة بما يأتي:

أهمية مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالنسبة للباحثين والمستشارين في المجالات الإدارية ومنظمات الأعمال عموما، و المؤسسات الصناعية الجزائرية على وجه الخصوص، وكواحد من الأساليب الحديثة والمهمة الذي يتضمن تحقيق الجودة داخلياً (الأنشطة والعمليات)، وخارجيا (جودة المنتجات المقدمة)

زيادة إدراك المؤسسات الصناعية الجزائرية لأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة خاصة في ظل ازدياد حدة التنافس، وكخطوة لتعزيز مسعى المؤسسات الصناعية الجزائرية في تقديم منتجات بما يتلاءم واحتياجات، وتوقعات الزبائن.

3- أهداف الدراسة: تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

التعرف على واقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة .

إلقاء الضوء على أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة لدى العاملين في المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة .

تقديم التوصيات والمقترحات المناسبة في ضوء النتائج لمتخذي القرار في المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة .التي يعتقد بأنها ستسهم في تعزيز، وتصحيح تطبيقهم لمبادئ إدارة الجودة الشاملة.

4- فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين دعم الإدارة العليا وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين التركيز على الزبون وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين التحسين المستمر وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين التدريب والتعليم وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين مشاركة كافة العاملين وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة

5- المنهج المستخدم: تم اعتماد أسلوب الوصفي التحليلي عند تناولنا للجانب النظري للموضوع في حين تم استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية

ثانيا :- الإطار النظري للدراسة:

1- ادارة الجودة الشاملة

1-1- نشأة إدارة الجودة الشاملة:

إن الاهتمام بالجودة كان موجوداً في الفكر الإداري منذ بدايات ظهوره وبلورة نظرياته، غير أنه لم يجد الاهتمام والعناية إلا لدى اليابانيين الذين خرجوا من الحرب العالمية الثانية مهزومين ومتدنين من حيث جودة منتجاتهم، ليبدأ اليابانيون بعد ذلك بالاستماع إلى محاضرات عدد من العلماء الأمريكيين في مقدمتهم أدوارد ديمنج وجوزيف جوران وغيرهم، والذين فشلوا في إقناع

الشركات والمؤسسات الأمريكية بأفكارهم عن الجودة، وعندما اقتنع اليابانيون بهذه الأفكار وطبقوها أصبحت اليابان حديث العالم بأسره عن مدى تطورها وتقدمها وجودة منتجاتها ولهذا بدأ الكثير من الباحثين والمنظرين بالبحث والتنقيب عن سر التفوق الياباني في الإنتاج والصناعة حتى أصبحت تنافس وبقوة الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ليظهر بعد ذلك للعالم أن الجواب يكمن في تطبيقهم لدوائر الجودة وفرق الجودة ثم إدارة الجودة[1].

1-2- تعريف إدارة الجودة الشاملة:

عرفها معهد الجودة الفيدرالي على أنها " منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العاملين إذ يتم استخدام الأساليب الكمية من أجل التحسين المستمر للعمليات والخدمات " ،ويمكن تعريفها أيضا على أنها منحى تنظيمي للإدارة يقوم على قيادة الإدارة العليا للنشاطات المختلفة المتعلقة بالتحسين المستمر للنوعية (الجودة)،كما يقوم على إشراك جميع العاملين في المؤسسة وجميع الدوائر فيها.[2]

1-3- مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

ا- التزام ودعم الإدارة العليا: هناك اتفاق عام على أهمية دعم الإدارة العليا والتزامها في إنجاح إدارة الجودة الشاملة.وقد أشار البعض إلى أن التأكيد المتناسق لدور الإدارة العليا كموجه رئيس للتغيير سيحد من دور الاختلافات الفردية فيما يتعلق بتبني الموظفين لمنهج إدارة الجودة الشاملة. ولا شك أن التزام ودعم الإدارة العليا بتطبيق إدارة الجودة الشاملة يجب أن يكون ناتجا عن إيمانها وقناعتها بما يمكن أن تجنيه المنظمة من فوائد عديدة جراء تطبيقها لإدارة الجودة الشاملة[3].

أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة قرار استراتيجي بيد الإدارة العليا، ويمس حاضر ومستقبل المنظمة. كما ويظهر التزام ودعم الإدارة العليا في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في توفير المواد اللازمة لتدريب العاملين على أدوار وأساليب إدارة الجودة الشاملة، وإقامة ورش العمل، والندوات التي يمكن أن تزيد من وعي العاملين بمنهجها[4].

ب- التركيز على العميل:

إن رضا العميل هو الهدف الأساسي لأي منظمة سواءً في القطاع العام أو الخاص ،و نجاح المنظمات يعتمد على مدى قناعتها وإدراكها لأهمية تقديم الخدمات/المنتجات بكفاءة وفعالية عالية، حيث تقود رغبات العميل نظام إدارة الجودة الشاملة بالمنظمة، فيتم التعرف على الخصائص التي يرغب بها العملاء منذ مرحلة التصميم وحتى خدمات ما بعد البيع، ويتفاوت القصد بالعميل حسب المؤسسة فالعميل في التعليم الجامعي يقصد به : الطالب، والمجتمع، وسوق العمل الذي يستوعب الخريجين[5].

ج- التحسين المستمر: يؤلف مبدأ التحسين المستمر أساساً مهما تميزت به فلسفة إدارة الجودة الشاملة عن أنماط العمل السابقة فهي الأنشطة المعتمدة في المنظمة لزيادة كفاية عمليات الجودة وفاعليتها لتقديم منافع إضافية إلى المنظمة وزبائنها.

إذ أصبح أجراء التحسين المستمر حافزاً يدفع العاملين إلى إنجاز أعمالهم بجودة عالية، فضلاً عن تمكين المنظمة من الاستفادة من هذا الحافز في تدريب العاملين لتطوير مهاراتهم وزيادة قابليتهم على وفق التطور التكنولوجي للعمليات وتعزيز السياسة الإدارية بالشكل الذي يقوي كل مظهر من مظاهر الأعمال ويمكنها من تحقيق أهدافها المرغوبة.

وإن أساس فلسفه التحسين المستمر ينصب على جعل كل مظهر من مظاهر العمليات محسناً بدقة، أي معرفة التغيرات كافة التي تحدث في أثناء العمل وما هي العمليات أو المشاريع التي تحتاج إلى تحسين،هذا فضلاً عن جعل هذه الفلسفة أساس تطوير جودة السلع والخدمات المقدمة للزبون. بتعبير آخر أن كل شيء داخل المنظمة قابل للتحسين المستمر، وأن على المنظمة أن تأتي بالشيء الأحسن أو الجديد دائما، فالجديد والأفضل هما رمز التميز والبقاء في عالم المنافسة وأن البقاء على الشيء القديم يعني زوال عمل تلك المنظمة[6].

ج- التدريب والتعليم: في حال تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة، يجب على المنظمة أن توفر التدريب الملائم للجميع كل في مجال تخصصه وان يكون التعليم بصورة مستمرة، وكذلك يتطلب من الإدارة أن تشجع أفرادها وترفع من مهاراتهم التقنية، وتزيد من خبراتهم التخصصية باستمرار، وهذا يؤدي إلى تفوق العاملين في أدائهم لوظائفهم. فالتعليم والتدريب يرفع من مستوى قابليتهم على أداء تلك الوظائف وبهذا لا تظهر لنا إلا أخطاء قليلة جداً ونضمن جودة

خالية من العيوب[7]

د - مشاركة العاملين في عمليات اتخاذ القرارات: ينظر للمشاركة على أنها عملية تفاعل الأفراد مع جماعات العمل في التنظيم وبطريقة تمكّن هؤلاء الأفراد من تعبئة الجهود والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف التنظيمية، وتحظى عملية المشاركة من قبل العاملين في عمليات اتخاذ القرارات بأهمية كبيرة نظراً لمساهمتها في تحقيق الأهداف، لأن القرار يتم اتخاذه بشكل جماعي ، ومن ثم تكون له القدرة على إيجاد الحلول المثالية للمشكلات القائمة، وتتطلب إدارة الجودة الشاملة مشاركة ذات مستوى عالٍ من جميع الأفراد العاملين وبمختلف المستويات الإدارية، حيث يجب على الإدارة الاستجابة لاقتراحات وآراء العاملين الإيجابية، ولأن مشاركتهم تؤدي أيضاً إلى رفع الروح المعنوية و تحقيق الرضا الوظيفي ومن ثم زيادة مستوى الانتماء والولاء للمنظمة، و رفع مستوى الأداء.[8]

1-4- أهداف إدارة الجودة الشاملة: إن إدارة الجودة الشاملة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- تلبية متطلبات الزبائن
- تحسين سمعة المنظمة في نظر العملاء والعاملين.
- تخفيض عيوب الإنتاج والجودة وزيادة رضا العملاء.
- حدوث تغيير في جودة الأداء والرفع من مهارات العاملين وقدراتهم.
- بناء نظام متكامل للوقاية من الوقوع في أخطاء الأداء.
- إيجاد نظام شامل ومتكامل للأداء في المنظمة.
- انخفاض شكاوى المستهلكين، تخفيض التكاليف الجودة، زيادة الابتكارات والتحسين المستمر[9].

2- ادارة المخاطر:

2-1- مفهوم الخطر:

يعرف الخطر على انه توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه[10]
كما يمكن تعريف الخطر على انه احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع[11].

2-2- طبيعة ومفهوم ادارة الخطر: ان مصطلح ادارة الخطر يمكن تعريفها على أنها تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[12]

2-3- أنواع المخاطر:

تقسم المخاطر إلى مخاطر الحريق والطوارئ، مخاطر الحوادث الشخصية,المخاطر الاجتماعية والسياسية،المخاطر التقنية،مخاطر السوق،مخاطر العمل ومخاطر المسؤولية.

مخاطر الإنتاج وما يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر على المنظمة وهذا ما يدفع باتجاه البحث عن برامج فعالة لمواجهة الآثار الناجمة عن المخاطر وبشكل خاص المخاطر الناشئة عن الهدر كالفاقد والتلف و المعاب والوقت الضائع[13].

ثالثا - الدراسة الميدانية:

1-1- أدوات جمع المعلومات: قام الباحث بإعداد الاستمارة لمعرفة دور مبادئ ادارة الجودة الشاملة في تقليل المخاطر الناشئة عن الهدر دراسة ميدانية في المؤسسات الصناعية الجزائرية حالة ولاية بسكرة، تكونت الأداة من مجموعة من محاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال(محور) والجدول رقم(01) يوضح ذلك

الجدول رقم(01): محاور الدراسة وعدد فقرات كل محور

الرقم	المحور	عدد الفقرات
01	التزام ودعم الإدارة العليا	05
02	التركيز على الزبون	04
03	تحسين المستمر	03
04	التدريب والتعليم	03
05	مشاركة كافة العاملين	03
06	ادارة الخطر	13
	المجموع الكلي	31

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

كما تم استخدام مقياس ليكرت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستمارة

1-2- صدق مقياس أداة الدراسة وثباتها:

استخدم الباحث طريقتين للتأكد من صدق محتوى الاستمارة هما:

1-2-1- الصدق الظاهري: تم التأكد من صدق الاستمارة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والكفاءة ، وبناء على أراء هؤلاء المحكمين قام الباحث بتعديل أو حذف أو إضافة عبارات جديدة لتطوير بناء الاستمارة.

1-2-2- الصدق البنائي: قام الباحث بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستمارة بتطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (30) مفردة تم اختيارها بطريقة عشوائية من المجتمع الأصلي للدراسة من اجل تحديد مدى التجانس الداخلي للاستمارة، **وكانت معاملات الصدق البنائي دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وتراوحت معاملات الارتباط بين(0.786) في حدها الأعلى و(0.77) في حدها الأدنى.**

1-2-3- ثبات الاستمارة: تم استخراج معامل ثبات طبقا لاختبار كرونباخ الفا للاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة. وكانت نتائج معادلة كرونباخ الفا لمحاور الدراسة كما يلي

الجدول رقم(02): محاور الدراسة وعدد فقرات كل محور

الرقم	المحور	عدد الفقرات
01	التزام ودعم الإدارة العليا	0.751
02	التركيز على الزبون	0.711
03	تحسين المستمر	0.822
04	التدريب والتعليم	0.825
05	مشاركة كافة العاملين	0.835
06	ادارة الخطر	0.887
المجموع الكلي		**0.852**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

مما يدل أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة.

1-3- مجتمع الدراسة وعينتها: تم إجراء الدراسة بالمؤسسات الصناعية وعددها ثلاث مؤسسات وهي: مؤسسة الكوابل الكهربائية، مؤسسة الصناعات النسيجية، مؤسسة مطاحن

الجنوب تم اختيارهم بطريقة عشوائية والمتكونة من(مدير، نائب مدير، رؤساء مصالح). حيث تم توزيع 150 استمارة وتم استرجاع 130 استمارة، وبعد الفحص تم استبعاد 20 استمارة وبذلك يصبح عدد الاستمارات الصالحة للاستعمال 110 استمارة

4-2- أساليب التحليل الإحصائي : استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) (T)، ومعامل الارتباط بيرسون ومعادلة كرونباخ .

3- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض

3-1- وصف خصائص عينات الدراسة :

الجدول رقم(03): خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	103	94
	أنثى	07	06
	المجموع	110	100
السن	25-20	5	05
	30-26	10	09
	35-31	85	77
	36-فما فوق	10	09
	المجموع	110	100
الدرجة الوظيفية	مدير	05	05
	نائب مدير	20	18
	رؤساء المصالح	85	77
	المجموع	110	100
المستوى التعليمي	متوسط	05	05
	ثانوي	15	14
	جامعي	90	81
	المجموع	110	100

مدة الخدمة	اقل من5 سنوات	05	05
	من 5 -10سنوات	20	18
	من 10-15سنة	45	41
	من15 فأكثر	40	36
	المجموع	110	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (03) نلاحظ ما يلي: أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم103 بنسبة94%، أن أغلب أفراد العينة يزيد سنهم عن 30 سنة، يلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم جامعيين بنسبة 81%، أن أغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالمؤسسة عن 10 سنوات، أما الدرجة الوظيفية فهي موزعة كالتالي: مدير بنسبة5% نائب مدير بنسبة 18%، رؤساء المصالح بنسبة 77%

2-3- تحليل نتائج الدراسة:

ا- التزام ودعم الإدارة العليا:

الجدول رقم(04): تحليل فقرات المجال الأول (التزام ودعم الإدارة العليا)

ر.م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تتوفر الرغبة الأكيدة للإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.	04.09	01.03
02	تلتزم الإدارة العليا بتطبيق مقومات الجودة الشاملة.	04.00	01.02
03	تهتم الإدارة بتشخيص المشاكل التي تواجه العمل وتحليلها .	03.95	01.10
04	تهتم الإدارة بوضع الحلول المناسبة للمشاكل.	04.05	01.06
05	تقدم الإدارة الدعم المادي وتوفر المعدات اللازمة لتنفيذ أنشطة الجودة الشاملة.	04.10	01.01
	جميع فقرات المحور الأول	**04.04**	**01.07**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور الأول 04.04 تنتمي إلى الفئة (03.40 إلى 04.19) حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم وعلية نستنتج أن درجة الموافقة لأفراد الدراسة على هذا المحور كانت موافق، كما نلاحظ أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء هذا

المتغير هي الفقرة رقم 05 (تقدم الإدارة الدعم المادي وتوفر المعدات اللازمة لتنفيذ أنشطة الجودة الشاملة.) بوسط حسابي 04.10 وانحراف معياري (01.01). أما العنصر الذي يليه هي الفقرة رقم 01 (تتوفر الرغبة الأكيدة للإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.)، بوسط حسابي 04.09 وانحراف معياري 01.03. وتأتي بعدها الفقرة رقم 04 (تهتم الإدارة بوضع الحلول المناسبة للمشاكل.) بوسط حسابي 04.05 وانحراف معياري 01.06. وتأتي بعدها الفقرة رقم 02 (تلتزم الإدارة العليا بتطبيق مقومات الجودة الشاملة) بوسط حسابي 04.00 وانحراف معياري 01.02.وتأتي بعدها الفقرة رقم 03 (تهتم الإدارة بتشخيص المشاكل التي تواجه العمل وتحليلها .) بوسط حسابي 03.95 وانحراف معياري 01.10

وبصفة عامة نلاحظ أن المتوسط العام للمحور الأول (التزام ودعم الإدارة العليا)04.04 اكبر من الوسط الفرضي(1) البالغ (3) على وفق مقياس ليكرت الخماسي بوصفه معياراً لقياس درجة استجابة العينة. مما يدل على أن هناك التزام ودعم من قبل الإدارة العليا للجودة

ب- التركيز على الزبون:

الجدول رقم(05): تحليل فقرات المجال الثاني (التركيز على الزبون)

ر.م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
06	تبنت المؤسسة نظاماً للمعلومات لمعرفة حاجات الزبون وإمكانية إشباعها.	04.05	01.21
07	تحاول المؤسسة البحث عن الوسائل الخاصة برضا الزبون عن منتجاتها.	04.12	01.11
08	تعد المؤسسة الزبون شريكاً وحليفاً إستراتيجياً لها وعليه يتم تخطيط كمية الإنتاج وجودته.	04.06	01.22
09	هنالك تكامل بين رضا الزبون الداخلي والخارجي لغرض تحديد التنبؤ الصحيح باحتياجات الزبون .	03.97	01.21
جميع فقرات المحور الثاني		**04.05**	**01.10**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

(1) الوسط الفرضي= مجموع أوزان البدائل / عدد البدائل= 5 + 4 + 3 + 2 + 1 ÷ 5 = 3 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور الثاني 04.05 تنتمي إلى الفئة (03.40 إلى 04.19) حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم وعلية نستنتج أن درجة الموافقة لأفراد الدراسة على هذا المحور كانت موافق، كما نلاحظ أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء هذا المتغير هي الفقرة رقم 07 (تحاول المؤسسة البحث عن الوسائل الخاصة برضا الزبون عن منتجاتها.) بوسط حسابي 04.12 وانحراف معياري (01.11). أما العنصر الذي يليه هي الفقرة رقم 08 (تعد المؤسسة الزبون شريكاً وحليفاً إستراتيجياً لها وعليه يتم تخطيط كمية الإنتاج وجودته.)، بوسط حسابي 04.06 وانحراف معياري 01.22. وتأتي بعدها الفقرة رقم 06 (تبنت المؤسسة نظاماً للمعلومات لمعرفة حاجات الزبون وإمكانية إشباعها.) بوسط حسابي 04.05 وانحراف معياري 01.21. وتأتي بعدها الفقرة رقم 09 (هنالك تكامل بين رضا الزبون الداخلي والخارجي لغرض تحديد التنبؤ الصحيح باحتياجات الزبون .) بوسط حسابي 03.97 وانحراف معياري 01.21. وبصفة عامة نلاحظ أن المتوسط العام للمحور الثاني (التركيز على الزبون)04.05 اكبر من الوسط الفرضي. مما يدل على أن مؤسسات محل الدراسة تركز على الزبون.

ج- تحسين المستمر:

الجدول رقم(06): تحليل فقرات المجال الثالث (تحسين المستمر)

ر.م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	تنظر المؤسسة إلى التحسين المستمر في العمل على انه جزء من متطلبات الجودة	04.10	01.05
11	تسعى المؤسسة لتحسين المنتجات بشكل مستمر	04.13	01.04
12	تحرص المؤسسة على التحسين المستمر في نظام الإنتاج من اجل التحسين المستمر	04.00	01.01
جميع فقرات المحور الثالث		**04.08**	**01.06**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور الثالث 04.08 تنتمي إلى الفئة (03.40 إلى 04.19) حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم وعلية نستنتج أن درجة الموافقة لأفراد الدراسة على هذا المحور كانت موافق، كما نلاحظ أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء هذا

المتغير هي الفقرة رقم 11 (تسعى المؤسسة لتحسين المنتجات بشكل مستمر) بوسط حسابي 04.13 وانحراف معياري (01.04). أما العنصر الذي يليه هي الفقرة رقم 10 (تنظر المؤسسة إلى التحسين المستمر في العمل على انه جزء من متطلبات الجودة)، بوسط حسابي 04.10 وانحراف معياري 01.05. وتأتي بعدها الفقرة رقم 12 (تحرس المؤسسة على التحسين المستمر في نظام الإنتاج من اجل التحسين المستمر) بوسط حسابي 04.00 وانحراف معياري 01.01.. وبصفة عامة نلاحظ أن المتوسط العام للمحور الثالث (التحسين المستمر)04.08 اكبر من الوسط الفرضي. مما يدل على أن مؤسسات محل الدراسة تركيز على التحسين المستمر.

د- التدريب والتعليم:

الجدول رقم(07): تحليل فقرات المجال الرابع (التدريب والتعليم)

ر.م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13	تخضع المؤسسة عاملها لدورات تدريبية حول مفهوم الجودة وثقافتها وطرق تحسينها.	**04.00**	**01.03**
14	تستثمر المؤسسة الوقت والجهد والمال في التدريب من اجل تحسين جودة المنتجات والحد من الأخطاء	**04.02**	**01.05**
15	تسعى المؤسسة إلى تحسين التدريب بشكل دائم ومستمر لتحقيق الجودة الشاملة.	**04.01**	**01.02**
	جميع فقرات المحور الرابع	**04.01**	**01.02**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور الرابع 04.01 تنتمي إلى الفئة (03.40 إلى 04.19) حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم وعلية نستنتج أن درجة الموافقة لأفراد الدراسة على هذا المحور كانت موافق، كما نلاحظ أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء هذا المتغير هي الفقرة رقم 14 (تستثمر المؤسسة الوقت والجهد والمال في التدريب من اجل تحسين جودة المنتجات والحد من الأخطاء) بوسط حسابي 04.02 وانحراف معياري (01.05). أما العنصر الذي يليه هي الفقرة رقم 15 (تسعى المؤسسة إلى تحسين التدريب بشكل دائم ومستمر لتحقيق الجودة الشاملة.)، بوسط حسابي 04.01 وانحراف معياري 01.02. وتأتي بعدها الفقرة

رقم 13 (تخضع المؤسسة عامليها لدورات تدريبية حول مفهوم الجودة وثقافتها وطرق تحسينها.) بوسط حسابي 04.00 وانحراف معياري 01.03. وبصفة عامة نلاحظ أن المتوسط العام للمحور الرابع (التدريب والتعليم) 04.01 اكبر من الوسط الفرضي. مما يدل على أن مؤسسات محل الدراسة تقوم بالتدريب والتعليم.

هـ- مشاركة كافة العاملين:

الجدول رقم(08): تحليل فقرات المجال الخامس(مشاركة كافة العاملين)

ر.م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16	تشجع الإدارة العاملين في مشاركتهم باتخاذ القرار لتحسين الأداء	03.75	01.08
17	هناك تفهم وتعاون بين العاملين والإدارة العليا بخصوص مبادئ الجودة الشاملة	04.00	01.09
18	الجودة مسؤولية الجميع ومشاركة العاملين أحد الأركان الأساسية لنجاح تطبيق هذه المبادئ.	03.87	01.12
جميع فقرات المحور الخامس		**03.87**	**01.05**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور الخامس 03.87 تنتمي إلى الفئة (03.40 إلى 04.19) حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم وعلية نستنتج أن درجة الموافقة لأفراد الدراسة على هذا المحور كانت موافق ، كما نلاحظ أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء هذا المتغير هي الفقرة رقم 17 (هناك تفهم وتعاون بين العاملين والإدارة العليا بخصوص مبادئ الجودة الشاملة) بوسط حسابي 04.00 وانحراف معياري (01.09).. وبصفة عامة نلاحظ أن المتوسط العام للمحور الخامس (مشاركة كافة العاملين) 04.79 اكبر من الوسط الفرضي. مما يدل على أن مؤسسات محل الدراسة تركيز على مشاركة كافة العاملين.

و- إدارة مخاطر الهدر

الجدول رقم(09): تحليل فقرات المجال السادس(إدارة مخاطر الهدر)

ر.م	المحور	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري
19	تولى الإدارة العليا بالمؤسسة اهتمام لمعالجة مخاطر الهدر	03.87	01.34
20	توجد بالمؤسسة إدارة متخصصة لمواجهة المخاطر التي تواجهها.	03.18	01.41
21	هناك إستراتيجية تتبعها المؤسسة لمعالجة مخاطر الهدر.	04.33	01.14
22	تعالج المؤسسة باستمرار مخاطر الهدر لتحقيق متطلبات الزبائن.	03.89	01.41
23	تعمل المؤسسة على تقديم منتجات للزبائن خالية من العيوب وأي هدر	04.13	01.06
24	تطور المؤسسة منتجاتها المقدمة للزبائن تفاديا لمخاطر الهدر.	04.36	0.95
25	تعمل المؤسسة على تلبية متطلبات الزبائن في الوقت المناسب دون أي هدر.	03.70	01.25
26	يركز التحسين المستمر في المؤسسة على معالجة كافة مخاطر الهدر.	03.50	01.35
27	تشمل برامج التحسين المستمر في المؤسسة على تحقيق المنتجات دون هدر.	03.84	01.28
28	تراجع المؤسسة باستمرار مخاطر الهدر وتعمل على تفاديها	03.78	01.42
29	يشارك كافة العاملين في تقديم منتجات خالية من العيوب وأي هدر	03.45	01.05
30	يساهم كافة العاملين في معالجة مخاطر الهدر.	03.46	01.03
31	تركز المؤسسة في برامجها التدريبية على تقليل من مخاطر الهدر	03.51	01.13
	جميع فقرات المحور السادس	**03.77**	**01.34**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور السادس 03.77 تنتمي إلى الفئة (03.40 إلى 04.19) حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم وعلية نستنتج أن درجة الموافقة لأفراد الدراسة على هذا المحور كانت موافق ، كما نلاحظ أن أبرز العناصر التي أسهمت في أغناء هذا المتغير هي الفقرة رقم 24 (تطور المؤسسة منتجاتها المقدمة للزبائن تفاديا لمخاطر الهدر.) بوسط

حسابي 04.36 وانحراف معياري (0.95). أما العنصر الذي يليه هي الفقرة رقم 21 (هناك إستراتيجية تتبعها المؤسسة لمعالجة مخاطر الهدر)، بوسط حسابي 04.33 وانحراف معياري 01.14 وتأتي بعدها الفقرة رقم 23 (تعمل المؤسسة على تقديم منتجات للزبائن خالية من العيوب وأي هدر) بوسط حسابي 04.13 وانحراف معياري 01.06. وتأتي بعدها الفقرة رقم 22 (تعالج المؤسسة باستمرار مخاطر الهدر لتحقيق متطلبات الزبائن.) بوسط حسابي 03.89 وانحراف معياري 01.41. وتأتي بعدها الفقرة رقم 19 (تولى الإدارة العليا بالمؤسسة اهتمام لمعالجة مخاطر الهدر) بوسط حسابي 03.87 وانحراف معياري 01.34. وتأتي بعدها الفقرة رقم 27 (تشمل برامج التحسين المستمر في المؤسسة على تحقيق المنتجات دون هدر) بوسط حسابي 03.84 وانحراف معياري 01.28. وتأتي بعدها الفقرة رقم 28 (تراجع المؤسسة باستمرار مخاطر الهدر وتعمل على تفاديها) بوسط حسابي 03.78 وانحراف معياري 01.42. وتأتي بعدها الفقرة رقم 25 (تعمل المؤسسة على تلبية متطلبات الزبائن في الوقت المناسب دون أي هدر.) بوسط حسابي 03.70 وانحراف معياري 01.25. وتأتي بعدها الفقرة رقم 31 (تركز المؤسسة في برامجها التدريبية على تقليل من مخاطر الهدر) بوسط حسابي 03.51 وانحراف معياري 01.13. وتأتي بعدها الفقرة رقم 26 (يركز التحسين المستمر في المؤسسة على معالجة كافة مخاطر الهدر). بوسط حسابي 03.50 وانحراف معياري 01.35وتأتي بعدها الفقرة رقم 30 (يساهم كافة العاملين في معالجة مخاطر الهدر..) بوسط حسابي 03.46 وانحراف معياري 01.03. وتأتي بعدها الفقرة رقم 29 (يشارك كافة العاملين في تقديم منتجات خالية من العيوب وأي هدر.) بوسط حسابي 03.45 وانحراف معياري 01.05. وتأتي بعدها الفقرة رقم 20 (توجد بالمؤسسة إدارة متخصصة لمواجهة المخاطر التي تواجهها..) بوسط حسابي 03.18 وانحراف معياري 01.41. وبصفة عامة نلاحظ أن المتوسط العام للمحور السادس (إدارة مخاطر الهدر) 03.77 اكبر من الوسط الفرضي. مما يدل على أن مؤسسات محل الدراسة تعمل على تقليل المخاطر الناشئة عن الهدر

3-3- اختبار الفرضيات:

الفرضية العدمية الأولى(H0): توجد علاقة ارتباط معنوية بين دعم الإدارة العليا وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة

الجدول رقم(10): نتائج العلاقة بين دعم الإدارة العليا وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة

R	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.97	29.30	01.65	0.000	رفض

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول (10) وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين كون(R)=0.97، وتعني هذه العلاقة انه كلما دعمت الإدارة العليا تحقيق وتطبيق ادارة الجودة الشاملة كلما مكن ذلك من مواجهة مخاطر الهدر التي تواجهها المؤسسة والعمل على تفاديها، كما أن قيمة T المحسوبة (29.30) أكبر من قيمة T (01.65)الجدولية، وكذلك مستوى دلالة(0.000) اقل من (0.05)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يدل على وجود علاقة بين دعم الإدارة العليا وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة

الفرضية العدمية الثانية(H0): توجد علاقة ارتباط معنوية بين التركيز على الزبون وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة

الجدول رقم(11): نتائج العلاقة بين التركيز على الزبون وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة

R	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.96	37.08	01.65	0.000	رفض

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول (11) وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين كون(R)=0.96، كما أن قيمة T المحسوبة (37.08) أكبر من قيمة T (01.65) الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة (0.000) اقل من (0.05)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يدل وجود علاقة بين التركيز على الزبون وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة

الفرضية العدمية الثالثة(H0): توجد علاقة ارتباط معنوية بين التحسين المستمر وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

الجدول رقم(12): نتائج العلاقة بين التحسين المستمر وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

R	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.97	38.10	01.65	0.000	رفض

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول (12) وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين كون(R)=0.97 وتوضح هذه النتيجة حقيقة أن التحسين المستمر يعتمد على تحقيق هذا التحسين في كافة أجزاء المؤسسة ومنها ادارة مخاطر الهدر وتقديم المنتج المتطور صناعيا كإجراءات تصنيع وعملياتها من خلال الخصائص المتوافرة فيه، كما أن قيمة T المحسوبة (38.10) أكبر من قيمة T (01.65)الجدولية، وكذلك مستوى دلالة(0.000) اقل من (0.05)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يدل على وجود علاقة بين التحسين المستمر وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

الفرضية العدمية الرابعة(H0): توجد علاقة ارتباط معنوية بين التدريب والتعليم وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

الجدول رقم(13): نتائج العلاقة بين التدريب والتعليم وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

R	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.97	28.70	01.65	0.000	رفض

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول (13) وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين كون(R)=0.97 وتعني هذه العلاقة بان وضع برامج للتدريب والتعليم بشكل علمي ومدروس تمكن ادارة المؤسسات ادارة المخاطر التي تواجهها بشكل صحيح والعمل على تلافيها كمخاطر المعيب والمعاد والمسترجع والفاقد والتالف والوقت الضائع إذ يمكن للبرامج التدريبية الجيدة أن تحقق ذلك. كما أن قيمة T المحسوبة

(28.70) أكبر من قيمة T (01.65)الجدولية، وكذلك مستوى دلالة(0.000) اقل من (0.05)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يدل على وجود علاقة بين التدريب والتعليم وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

الفرضية العدمية الخامسة(H0):توجد علاقة ارتباط معنوية بين مشاركة كافة العاملين وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

الجدول رقم(14): نتائج العلاقة بين مشاركة كافة العاملين وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة .

R	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.99	28.44	01.65	0.000	رفض

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول (14) وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين كون(R)=0.97 وتعني هذه العلاقة بان مشاركة العاملين كافة داخل المنظمة لتقديم المنتج المطلوب تمكن المعمل من ادارة المخاطر بشكل سليم دون أي هدر سواء فاقد او مسترجع أو معيب أو غير مستغل، كما أن قيمة T المحسوبة (28.44) أكبر من قيمة T (01.65)الجدولية، وكذلك مستوى دلالة(0.000) اقل من (0.05)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يدل على وجود علاقة بين مشاركة كافة العاملين وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية محل الدراسة.

الخاتمة:

النتائج:

- هناك التزام ودعم من قبل الإدارة العليا للجودة من خلال:

تقديم الإدارة الدعم المادي وتوفر المعدات اللازمة لتنفيذ أنشطة الجودة الشاملة، تتوفر الرغبة الأكيدة للإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، تهتم الإدارة بوضع الحلول المناسبة للمشاكل، تلتزم الإدارة العليا بتطبيق مقومات الجودة الشاملة

- أن مؤسسات محل الدراسة تركيز على الزبون حيث تحاول المؤسسات البحث عن الوسائل الخاصة برضا الزبون عن منتجاتها، تعد المنظمة الزبون شريكاً وحليفاً إستراتيجياً لها وعليه يتم تخطيط كمية الإنتاج وجودته، تبنت المؤسسات نظاماً للمعلومات لمعرفة حاجات الزبون

وإمكانية إشباعها.

- أن مؤسسات محل الدراسة تركيز على التحسين المستمر حيث تسعى المؤسسات لتحسين المنتجات بشكل مستمر، كما تنظر إلى التحسين المستمر في العمل على انه جزء من متطلبات الجودة، بالإضافة إلى حرصها على التحسين المستمر في نظام الإنتاج من اجل تحسين

- أن مؤسسات محل الدراسة تقوم بالتدريب والتعليم حيث تستثمر المؤسسات الوقت والجهد والمال في التدريب من اجل تحسين جودة المنتجات والحد من الأخطاء، كما تسعى المؤسسات إلى تحسين التدريب بشكل دائم ومستمر لتحقيق الجودة الشاملة

- أن مؤسسات محل الدراسة تركيز على مبدأمشاركة كافة العاملين حيث يوجد هناك تفهم وتعاون بين العاملين والإدارة العليا بخصوص مبادئ الجودة الشاملة

- أن مؤسسات محل الدراسة تعمل على تقليل المخاطر الناشئة عن الهدر من خلال تطوير منتجاتها المقدمة للزبائن تفاديا لمخاطر الهدر، كما توجد لديها إستراتيجيات تتبعها لمعالجة مخاطر الهدر، كما تعمل المؤسسة على تقديم منتجات للزبائن خالية من العيوب وأي هدر، بالإضافة إلى معالجتها باستمرار لمخاطر الهدر لتحقيق متطلبات الزبائن.

7- وجود علاقة بين مبادئ ادارة الجودة الشاملة وتقليل المخاطر الناشئة عن الهدر في المؤسسات الصناعية الجزائرية المبحوثة

التوصيات:

- السعي الجاد نحو تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة باعتبارها وسائل ناجحة لتحقيق العديد من المنظمات لاعلى درجات الجودة وبأقل التكاليف فيما يتعلق بالسيطرة على المخاطر
- استثمار مزايا تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة كأداة لتقليل مخاطر الهدر
- التاكيد على التحسين المستمر في لكافة الاعمال التي تقوم بها المؤسسات.
- أن تركز المؤسسات في برامجها التدريبية على تقليل من مخاطر الهدر

قائمة المراجع:

[1]- محمد مهدي السامرائي،إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي،دار جرير،عمان، 2006، ص28

[2]- حميد عبد النبي الطائي وآخرون،إدارة الجودة الشاملة و الأيزو، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003، ص 17 .

[3]- عقيلي عمر وصفي ، مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة (وجهة نظر)، الطبعة الأولى،الأردن، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2011، ص51

[4]- H.,Besterfield-Sacre,Mary Total Quality Management 3rd.ed, Pearson education (Singapore) pte.Ltd., Indian Branch,2005,p125

[5]- كامل شكير الوظيفي و قاسم حاجم صاحب، دور ممارسات ادارة الجودة الشاملة في تعزيز تنافسية الشركات الصناعية دراسة تطبيقية في الشركات الشركات العاملة لصناعة الاسمنت الجنوبية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد268، العدد24، جامعة بابل، العراق، 2017، ص125

[6]- الدليمي أمل علي خضير، العلاقة بين أبعاد العمل والرضا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد،2005، ص75

[7]- الطائي يوسف حجيم سلطان، والعبادي محمد فوزي، والعبادي هاشم فوزي دباس، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص147

[8]- حسن حسين البيلاوي وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2005، ص28

[9]- عمر وصفي عقيلي، مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة(وجهة نظر)، مرجع سابق، ص150

[10]- اسلام طالب محمد الصالح، تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة دراسة حالة في الشركات العاملة لصناعة الجلدية في العراق ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، الاصدار50، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2017، ص250

[11]- سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر، دار النشر للجامعات مصر، 2005، ص314

[12]- اسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتامين، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007، ص55

[13]- Grock ford,An introduction to Risk management ,cambridge,wood head Faulkner ,1980,p13

الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية لولاية أدرار

أ. سالمي سامية
جامعة العقيد أحمد دراية أدرار
الرتبة العلمية : طالبة دكتوراه
E-mail: samisamia67@yahoo.com

د. ساوس الشيخ
جامعة العقيد أحمد دراية أدرار
الرتبة العلمية : أستاذ محاضر أ
E-mail: Saous01@yahoo.fr/

ملخص

تهدف الورقة الى استكشاف مدى تبني البنوك التجارية الناشطة في ولاية ادرار للمسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء المالي، نظراً لحاجة المؤسسات للتعامل مع القضايا والضغوطات الاجتماعية التي تتزايد في بيئة الأعمال. وقد توصلت الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع ككل يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للبنك بينما الأبعاد الأخرى والخاصة بالعاملين والعملاء والبيئة لا تساهم في تحسين الأداء المالي. قدمت هذه الدراسة عدة توصيات منها ضرورة تنويع البنوك التجارية برامج مسئولياتها الاجتماعية. **الكلمات المفتاحية** : المسؤولية الإجتماعية؛ الأداء المالي؛ البنوك التجارية .

jel Codes : M14- L25-G21

Abstract

This paper aims to explore to which extant the commercial banks in Adrar adopt a social responsibility policy and the impact of that on the financial performance of these banks. In view of the necessity of dealing with the growing social pressure in the business environment. The paper has reached a number of important conclusions. The Bank's commitment to social responsibility towards the community as a whole contributes significantly in improving the financial performance of the Bank, while the other dimensions concerned with workers, customers and environment do not contribute to the improvement of financial performance. This study made several recommendations including the commercial banks should diversify their social responsibility programs.

Key words: Social responsibility; financial performance; commercial banks.

jel Codes : M14- L25-G21

مقدمة

تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات أبرز وأحدث الآليات التي تبناها النظام الرأسمالي بهدف معالجة فشله في تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الأضرار التي تسببها الممارسات الاقتصادية الخاطئة، والانعكاسات السلبية للعولمة، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، لاسيما في الدول النامية، بعد أن تراجع دور الدولة إلى حد كبير في العملية الإنتاجية والإنمائية ، وعدم قدرتها على مواصلة الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة، ولذلك حضت المسؤولية الاجتماعية باهتمام العديد من المنظمات الدولية وخاصة في الآونة الأخيرة .

وقد أدى الاهتمام التي حضت به المسؤولية الاجتماعية إلى تبني العديد من المؤسسات الاقتصادية لبعض مجالاتها سعيا منها للحفاظ على سمعتها وصورتها لدى المتعاملين معها والمجتمع بصفة عامة وتحسين أدائها المالي بصفة خاصة .

و بناءا على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

ما هو الدور الذي تلعبه المسؤولية الإجتماعية في تحسين الأداء المالي؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتيح الفرصة للتعرف على واقع التزام المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية أدرار، كما تقدم الدراسة لمديري البنوك التجارية لولاية أدرار رؤية واضحة في مجالات أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي من شأنها أن تحسن الأداء المالي لهذه البنوك .

هدف الدراسة:

نستهدف من وراء هذه الدراسة عدة نقاط أهمها:

- التعرف على أهم مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية .
- التعرف على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية لولاية أدرار.
- إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المجتمع ومدى تأثير التزام البنوك التجارية لولاية أدرا ر بهذه المسؤولية في تحسين الأداء المالي.

فرضيات الدراسة

تبحث الدراسة في الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين على تحسين الأداء المالي.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على تحسين الأداء المالي.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على تحسين الأداء المالي.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع ككل على تحسين الأداء المالي.

منهج الدراسة :

إن طبيعة الموضوع تفرض على الباحث إتباع منهجين المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي وذلك إن البحث يعتمد على تجميع البيانات والإحصاءات، والمعلومات اللازمة للدراسة وتحليلها من اجل الإحاطة بجوانب الإشكال هذه الدراسة.

محاور الدراسة :

ترتيبا على ما تقدم فقد تم تقسيم هذه الدراسة بصورة متوازنة الى ثلاثة محاور وهي

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

ثانيا: مؤشرات الأداء المالي

ثالثا:الدراسة الميدانية

أولا: المسؤولية الاجتماعية المفهوم ،الأهمية،المجالات

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية

سنعرض أهم التعاريف التي تشير إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية هناك عدة تعريفات لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، وكلها تدور حول ذات المعنى على أنها التزام على منشأة

الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية . ومن أهم التعريفات وأكثرها شيوعا :[1]

عرف (Drucker, 1977) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"، وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعا لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: "تعهد الشركة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعامل مع العاملين وممثليها والمجتمع المحلي بشكل طوعي، من أجل تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية".

عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها: " الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل".

و خلاصة القول أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعد بمثابة المبادرة التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع والتنمية المستدامة بصفة عامة .

2. أهمية وأنماط المسؤولية الاجتماعية:

2-1. أهمية المسؤولية الاجتماعية :

يكتسب قيام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة, من خلال الفوائد التي تعود على الشركات وعلى المجتمعات التي تحتضنها, وتتلخص أهمية المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

- تعزيز صورة وسمعة الشركات وولاء العملاء؛
- زيادة الإنتاجية والجودة والفعالية والكفاءة الإنتاجية؛

[1] السحيباني صالح، **المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**. المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، متاح على http://www.Arab-api.org/conf_0309p28.pdf، (اطلع عليه بتاريخ 10 أكتوبر 2017)، ص 04.

- زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم؛
- تخفيض الرقابة التنظيمية؛
- المساهمة في الصالح العام، وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات.

2-2. أنماط المسؤولية الاجتماعية:

ويمكن أن نلاحظ أن وجهتي نظر متعارضتين شكلتا نمطين متناقضين في إدراك إدارة المنظمة للدور الاجتماعي الذي يجب أن تمارسه:[1]

أ - النمط الأول: المسؤولية الاقتصادية Economic Responsibility

إن جوهر هذا النمط هو أن منشآت الأعمال يجب أن تركز على هدف تعظيم الربح بغض النظر عن أي مساهمة اجتماعية، وأن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا تحصيل حاصل أو نواتج ثانوية لتعظيم الربح. وأن أبرز أنصار هذا النمط هو الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل Milton Friedman حيث يشير إلى أن المدراء هم محترفون وليس مالكين للأعمال التي يديرونها لذلك فهم يمثلون مصالح المالكين وعلى هذا الأساس فإن مهمتهم هي إنجاز أعمالهم بأحسن طريقة ممكنة لتحقيق أعظم الأرباح للمالكين. وإذا ما قرروا إنفاق الأموال على الأهداف الاجتماعية فإنهم سوف يضعفون ديناميكية السوق وبالتالي سوف تنخفض الأرباح نتيجة هذا الصرف على الجوانب الاجتماعية وهذا يلحق خسارة بالمالكين، ولو تم رفع الأسعار للتعويض على ما ينفق على الجانب الاجتماعي فإن المستهلكين سيخسرون أيضا وإذا امتنعوا عن شراء هذه المنتجات فإن المبيعات ستنخفض وبالتالي تتدهور المنشأة.

ب - النمط الثاني: الاجتماعي Social

إن هذا النمط يقع على النقيض تماما من النمط الأول ويحاول أن يعرض المنشآت كوحدات اجتماعية بدرجة كبيرة، تضع المجتمع ومتطلباته نصب أعينها في جميع قراراتها. ولعل جماعات السلام الأخضر (Green Peace) أو الجماعات الأخرى التي تقدم نفسها كأحزاب اجتماعية صرفة تمثل هذا النمط وتحث المنشآت على تبنيه. وبالمقابل تجد المنظمات صعوبة في موازنة متطلبات

[1] بلال خلف السكارنه، **أخلاقيات العمل**، دار المسيرة ،الطبعة الثانية، عمان،2011، ص ص165-166.

أدائها الاقتصادي ومزيد من الالتزامات في هذا الاتجاه الاجتماعي سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد الأداء الخارجي.

ج - النمط الثالث : الاقتصادي-الاجتماعي Socio-economic

وهو النمط الأكثر توازنا حيث يرى أن الوقت قد تغير وأن إدارات المنشآت لا تمثل مصالح جهة واحده - المالكين - فقط وإنما هناك جهات عديدة أخرى مثل الحكومة والمجتمع ترتبط معها بالتزامات معينة. ومن أهم الأفكار التي تدعم هذا الاتجاه تلك القائلة بأن اتساع عمليات الخصخصة أدى إلى تطلع المجتمعات إلى منشآت الأعمال لكي تتحمل مسؤوليتها في تقديم ما كانت تضطلع به الحكومات تجاه المجتمعات والبيئة.

و إذا كان الأمر يمثل بالنسبة للعالم المتقدم حالة طبيعية وذلك لنضج المنشآت وإداراتها فإنه يمثل مشكلة كبيرة في دول العالم النامية. حيث تم عرض الموضوع بكون النموذج الأول يمثل منشآت القطاع الخاص التي لا هم له سوى مزيد من تحقيق الأرباح حتى لو كان على حساب مصلحة باقي الأطراف مما يثير إشكالية بينها. لذلك يمكن النظر إلى النموذج الثاني باعتباره يمثل ردة فعل من قبل الدولة وهي المسيطر الرئيسي في العالم الثالث، حيث قدمت منشآتها على أنها خلايا اجتماعية تهدف تقديم مزيد من الخدمات إلى المجتمع حتى لو كان ذلك على حساب أدائها الاقتصادي وتحملها خسائر بررت بكونها تمثل متطلبات اجتماعية حتى لو كانت تمثل ضعفا في الأداء أو أنها تخفي فسادا إداريا مستشريا.

وفي ضوء هذا النموذج يظهر أن هناك تقاربا في وجهات النظر ظهر من خلال النموذج الثالث (المتوازن) باعتباره ممثلا لحالة أكثر واقعية بشأن الأداء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

3. مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية:

إن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة، تتغير من زمن إلى آخر، تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ولتقدم المعرفة العلمية بآثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية وتبعاً لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع، وما هو مستبعد حالياً من الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي في المشروع قد يصبح محورًا للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت

محدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة.[1]

وعليه نجد أن هنالك عدة أراء حول مجالات المسؤولية الاجتماعية فيقسمها البعض إلى أربعة مجالات ويصنفها آخرون إلى خمسة مجالات وغيرهم إلى ثلاثة مجالات.

و إلا أن الاتجاه السائد لتحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية هو تقسيمها إلى أربعة مجالات هي:[2]

أ- مجال المساهمة في تنمية الموارد البشرية: يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج للعاملين مجانًا، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي، ويمثل هذا المجال مجالا داخليًا من مجالات المحاسبة الاجتماعية.

ب- مجال المساهمة بتنمية الموارد البيئية :يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المنظمة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة والمحافظة على الموارد الطبيعية ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظرًا لما تسببه من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، والهواء، والتربة، والتلوث الضوضائي .

ج- مجال الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات (حماية المستهلك):يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا كالاهتمام بزيادة أمان المنتج، وعدم خداع المستهلك، والصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها،والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام.

---

[1] حسين هادي عنيزة، ماهر ناجي علي:**تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،العراق،السنة التاسعة،العدد26، ص164-165.

[2] مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، جامعة وهران ،الجزائر ،2013-2014،ص 175.

د- مجال التفاعل مع المجتمع :يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام كتشغيل المعاقين والعجزة، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانة لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

تجدر الإشارة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يجب أن لا تقف عند التبرعات التي تقدمها للمشاريع والبرامج التنموية والخيرية, فثمة مجالات للعمل ومبادئ يجب أن تلتزم بها المؤسسات, خاصة وأن هذه المجالات والمبادئ ستعود بالفائدة على المجتمعات والدول التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا : مؤشرات الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من أهم عوامل نجاح واستمرارية المؤسسات الاقتصادية فهو مرآة عاكسة للأنشطة التي تقوم بها، والأساس لوضع الخطط المستقبلية لتوسيع نشاطاتها والمحافظة على صورتها أمام الجمهور بأفضل نتائج ، سنتناول في الجزء إلى مفهوم ومؤشرات الأداء المالي وكذا أهمية تقييمه.

1. مفهوم الأداء المالي

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين وتطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية **فيعرف على انه :**"بمدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة.[1]

[1] دادن عبد الغني ،**قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر وباريس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2007/2006،ص34-35.

كما يعرف الأداء المالي على أنه":مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[1]

ويعني تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

2. أهمية تقييم الأداء المالي:

تنبع أهمية تقييم الأداء المالي في أنه:[2]

- ✓ أداة لمعرفة الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو جانب معين من أداء المؤسسة؛
- ✓ أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في ميسرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثة الديون، أو مشكل العسر المالي بذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل؛
- ✓ أداة لتحفيز الإدارة والعاملين على بذل المزيد من الجهد، وبهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضال من سابقتها؛
- ✓ كما تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام لكونه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم من مصالح مالية في المؤسسة، لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين .

[1] عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2011/2006** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع ، العدد الثاني،2014،ص24.

[2] ذهبية بن عبد الرحمن، **دراسة تأثير تغيرات في مؤشرات الأداء المالي على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية _حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012، ص106.

3. مؤشرات الأداء المالي:

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات نجد:[1]

أ. معدل العائد على الأصول: يعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية و حجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة الشركة.

ب. معدل العائد على حقوق الملكية: إن هذا المؤشر يهتم بقياس العائد عن كل وحدة نقدية مستثمرة من قبل حملة الأسهم العادية، إذ يأخذ هذا المؤشر أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معا، وهو يتأثر بدرجة الرفع المالي وحجم الديون في الهيكل رأس المال.

ج. ربحية السهم: يعد نصيب السهم من الأرباح مؤشرا ماليا لتقييم أداء مختلف المؤسسات كما يساعد المقرضين والمستثمرين من اتخاذ القرارات.

د. مؤشر السيولة[2]: تعد السيولة قدرة المنظمة على تحويل أصولها إلى نقدية، حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها، وترتبط قوة أو ضعف سيولة المنظمة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان هذا الصافي موجبا فهذا يعني وجود فائض يمكن لإدارة المنظمة استغلاله في عملية الاستثمار أو تسديد الديون الطويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن المنظمة بحاجة إلى الأموال لتمويل العجز.

ثالثاً. الدراسة الميدانية:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من موظفي البنوك التجارية الناشطة في أدرار، أما عينة الدراسة فهي العينة الصدفية بلغت 40 مفردة أم بخصوص تحليل البيانات فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية SmartPL 3 المربعات الصغرى الجزئية الذكية المختصة في التعامل مع نمذجة المعادلات البنائية (SEM).

ويتطلب تقييم نمذجة المسار للنموذج المقترح القيام بمجموعة من الاختبارات التي تعتمد على مجموعة من المؤشرات يمكن التمييز بينها على أساس مؤشرات تقييم نموذج القياس ومنها معاملات التحميل، الفا كرونباخ، الصدق المركب، متوسط التباين المستخرج،

[1] مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الكويت،2011/2010، ص ص208/27.

[2] نفس المرجع السابق ص40.

معاملات التحميل التقاطعية، ومعيار Fornell-Larcker ومؤشر عامل تضخم التباين. ومؤشرات تقييم النموذج الهيكلي، المتمثلة في معاملات التحديد ومؤشرات فيشر وقيم معاملات الأثر ومعنويتها.

1. نموذج الدراسة:

يتمثل نموذج الدراسة في أربع متغيرات مستقلة، تمثل أبعاد التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية وهي ؛ التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين، التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة، التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، ومتغير تابع يمثل الأداء المالي. موضحة في الشكل رقم 01 كما يلي :

الشكل رقم 01 : النموذج الهيكلي المقترح

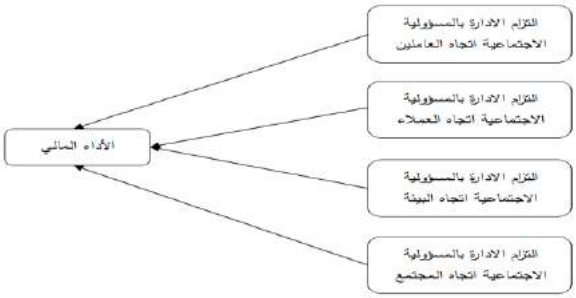

المصدر : إعداد الباحثين

يحاول نموذج الدراسة قياس تأثير المتغير المستقل المتمثل في التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية الذي تم قياسه بواسطة أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين والمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء والمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع على المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للبنك.

2. تقييم نموذج القياس:

في هذا الجانب سوف يتم تقييم مقاييس النموذج البنائي للدراسة المبين في الشكل رقم 02 الموالي.

الشكل رقم 02: تقديرات النموذج البنائي للدراسة

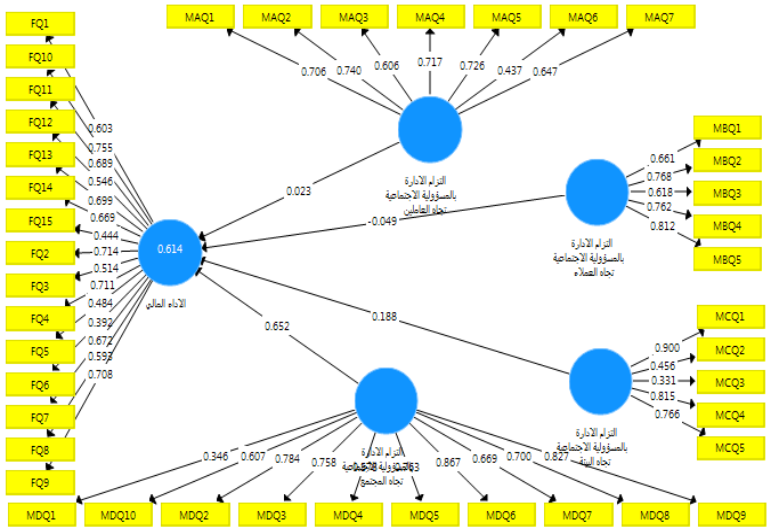

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج SmartPLS 3

يوضح نموذج المسار الأولي تقديرات متعلقة بالأثر المباشر ومعاملات التحميل ومعاملات التحديد عند المتغير التابع، ولمناقشة تقييم مؤشرات نموذج المسار يعرض الجدول رقم 01 نتائج تقييم الصلاحية المترابطة التالي:

الجدول رقم 01: الصلاحية المترابطة لمشاهدات متغيرات نموذج القياس

تركيب النموذج	عبارات القياس	معامل التحميل	الفا كرونباخ	الصدق المركب	متوسط نسبة التباين المستخرج
التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين MAQ	MAQ1	0.706	0.803	0.842	0.435
	MAQ2	0.74			
	MAQ3	0.606			
	MAQ4	0.717			
	MAQ5	0.726			
	MAQ6	0.437			
	MAQ7	0.647			
التزام البنك بالمسؤولية	MBQ1	0.661	0.789	0.848	0.530
	MBQ2	0.768			
	MBQ3	0.618			

الاجتماعية اتجاه العملاء MBQ	MBQ4	0.762			
	MBQ5	0.812			
التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة MCQ	MCQ1	0.9	0.698	0.803	0.475
	MCQ2	0.456			
	MCQ3	0.331			
	MCQ4	0.851			
	MCQ5	0.766			
التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع MDQ	MDQ1	0.346	0.88	0.904	0.497
	MDQ2	0.784			
	MDQ3	0.758			
	MDQ4	0.578			
	MDQ5	0.763			
	MDQ6	0.867			
	MDQ7	0.669			
	MDQ8	0.7			
	MDQ9	0.827			
	MDQ10	0.607			
الأداء المالي FQ	FQ1	0.603	0.884	0.902	0.387
	FQ2	0.714			
	FQ3	0.514			
	FQ4	0.711			
	FQ5	0.484			
	FQ6	0.392			
	FQ7	0.672			
	FQ8	0.593			
	FQ9	0.708			
	FQ10	0.755			
	FQ11	0.689			
	FQ12	0.546			
	FQ13	0.699			
	FQ14	0.669			
	FQ15	0.444			

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج SmartPLS 3

يعرض الجدول أعلاه نتائج صلاحية نموذج القياس، حيث يتضح أن المتغير المتعلق بـ التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين جاءت مؤشراته من مقبولة إلى مرضية حيث يلاحظ أن معاملات التحميل للبنود التي تقيسه معظمها تقريباً تعدت 0.7 ما عدا البندين MAQ3 و MAQ6 حيث سجل البند MAQ3 قيمة 0,606 بينما سجل البند MAQ6 قيمة 0.437 وهي قيم محصورة بين 0.4 و0.7 تستدعي تحليل الأثر على متوسط نسبة التباين المستخرج والصدق المركب، واللذان يتأثران بالزيادة فوق العتبة بعد حذف البندين معاً مما يتطلب حذف هذا البندين معاً من متغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين.

أما بالنسبة لمتغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء فان البنود التي تقيسه سجلت معاملات تحميل مرضية اكبر من 0.7 ومعاملات تحميل محصورة بين 0.4 و0.7 بينما سجل متوسط التباين المستخرج قيمة 0.530 يتعدى العتبة 0.5 كذلك بالنسبة لمؤشر الصدق المركب وبالتالي الإبقاء على كل بنود هذا المتغير دون حذفها.

أما بالنسبة لمتغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة فان البنود التي تقيسه MCQ1، MCQ4، MCQ5 سجلت معاملات تحميل مرضية اكبر من 0.7 أما البند MCQ3 سجل معامل تحميل 0.331 وهو أقل من 0.4 يتطلب حذفه من هذا المتغير، بينما البند MCQ2 سجل معامل تحميل 0.456 وهي قيمة محصورة بين 0.4 و0.7 غير ان مؤشرات الصدق المركب كلها جيدة تستدعي الإبقاء على هذا البند. اما بالنسبة لمتغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع فان البنود التي تقيسه MDQ2، MDQ3، MDQ5، MDQ6، MDQ8، MDQ9، سجلت معاملات تحميل مرضية اكبر من 0.7، أما البند MDQ1 سجل معامل تحميل 0.346 وهو معامل أقل من 0.4 يتطلب حذفه أما البنود التي سجلت قيم محصورة بين 0.4 و0.7 لا يستدعي حذفها لان مؤشرات الصدق المركب كلها جيدة.

أما بالنسبة لمتغير الأداء المالي فان البنود التي تقيسه FQ2، FQ4، FQ9، FQ10، سجلت معاملات تحميل مرضية اكبر من 0.7، أما البند FQ6 سجل معامل تحميل 0.392 وهو معامل أقل من 0.4 يتطلب حذفه، إلى ان مؤشر متوسط نسبة التباين المستخرج لا يتعدى 0.5 وبالتالي الانتقال إلى حذف معاملات التحميل المحصورة بين 0.4 و 0.7 تدريجيا من الأصغر إلى

الأكبر، وبعد إجراء التعديلات تبين ان يجب الإبقاء على البنود التالية FQ1، FQ2، FQ4، FQ9، FQ10، FQ11، FQ13.

بعد القيام بالتعديلات المتعلقة بحذف البنود الخاصة بالمتغيرات الداخلة في النموذج الهيكلي سجلت مؤشرات متوسط التباين المستخرج لكل المتغيرات قيم تعدت قيمة 0.5 بينما مؤشرات الصدق المركب ومؤشرات الفا كرونباخ كلها سجلت قيم عالية مرضية.

بعد تقييم الصلاحية المترابطة لمشاهدات متغيرات نموذج القياس وإجراء التعديلات المطلوبة يتم الانتقال إلى مرحلة تقييم صلاحية التمايز لنموذج المسار وفيها يتم تحليل معيار Fornell-Larcker والموضح في الجدول رقم التالي:

الجدول رقم 02: معيار Fornell-Larcker

	FQ	MAQ	MBQ	MCQ	MDQ
FQ	0.743				
MAQ	0.354	0.764			
MBQ	0.459	0.712	0.735		
MCQ	0.606	0.315	0.574	0.755	
MDQ	0.654	0.295	0.565	0.742	0.733

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج SmartPLS 3

ويلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع القيم المتعلقة بالارتباطات بين المتغيرات الكامنة بعضها البعض والتي تمثل الجدر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج عند كل متغير كامن مع أكبر معاملات الارتباط بين المتغيرات الكامنة المختلفة والتي تمثل البناءات المختلفة الممكنة، ما عدا البناء بين متغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع ومتغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة الذي سجل معامل ارتباط 0.742 وهو معامل اكبر من معامل ارتباط المتغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع ونفسه الذي سجل 0.733، إلا انه عموما يمكن القول أن النموذج له صلاحية تمايز أفضل مقارنة بالبناءات الأخرى الممكنة، بالإضافة لذلك يتم تحليل معاملات التحميل التقاطعية مع معاملات التحميل الخارجية لكل متغير كامن من خلال الجدول رقم 03 التالي:

الجدول رقم 03: معاملات التحميل التقاطعية

المتغيرات الكامنة / البنود	FQ	MAQ	MBQ	MCQ	MDQ
FQ1	**(0.712)**	0.534	0.482	0.322	0.306
FQ2	**(0.791)**	0.509	0.618	0.529	0.580
FQ4	**(0.743)**	0.125	0.244	0.586	0.507
FQ9	**(0.676)**	0.006	0.021	0.417	0.520
FQ10	**(0.757)**	-0.066	0.177	0.379	0.511
FQ11	**(0.771)**	0.533	0.563	0.445	0.512
FQ13	**(0.746)**	0.070	0.148	0.413	0.397
MAQ1	0.233	**(0.761)**	0.509	0.212	0.233
MAQ2	0.143	**(0.778)**	0.532	0.019	0.074
MAQ4	0.142	**(0.688)**	0.635	0.339	0.342
MAQ5	0.396	**(0.842)**	0.561	0.314	0.244
MBQ1	0.318	0.603	**(0.683)**	0.289	0.391
MBQ2	0.417	0.771	**(0.818)**	0.371	0.395
MBQ3	0.170	0.572	**(0.686)**	0.170	0.203
MBQ4	0.309	0.222	**(0.703)**	0.669	0.516
MBQ5	0.382	0.435	**(0.775)**	0.524	0.492
MCQ1	0.499	0.136	0.443	**(0.919)**	0.694
MCQ2	0.390	**0.584**	0.362	**(0.509)**	0.193
MCQ4	0.548	0.239	0.552	**(0.810)**	0.689
MCQ5	0.339	-0.008	0.317	**(0.721)**	0.586
MDQ2	0.384	0.039	0.367	0.698	**(0.760)**
MDQ3	0.420	0.297	0.405	0.506	**(0.776)**
MDQ4	0.245	0.259	0.499	0.497	**(0.557)**
MDQ5	0.479	0.215	0.394	0.623	**(0.778)**
MDQ6	0.564	0.180	0.417	0.468	**(0.873)**

MDQ7	0.330	0.079	0.237	0.331	**(0.649)**
MDQ8	0.325	0.061	0.224	0.499	**(0.668)**
MDQ10	0.620	0.313	0.454	0.539	**(0.633)**

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج SmartPLS 3

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معاملات التحميل الخارجية لمتغير الأداء المالي سجل قيم أعلى مقارنة بمعاملات التحميل التقاطعية المقابلة للبناءات الأخرى الممكنة (كل بند مقابل متغير)، كذلك يلاحظ بالنسبة لمتغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين ومتغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء ومتغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع فقد سجل فيهم قيم تحميل تقاطعية أعلى من البناءات الأخرى المقابلة، بينما متغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة سجل قيم أعلى مقارنة بمعاملات التحميل التقاطعية المقابلة للبناءات الأخرى الممكنة ما عدا البند MCQ2 الذي سجل معامل تحميل 0.584 وهو معامل تحميل تقاطعي أعلى مع متغير التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع وهو ما يفسر تقارب بعد البيئة مع بعد المجتمع.

بعد ذلك وعلى أساس تعدد المتغيرات المستقلة في النموذج البنائي يمكن الانتقال إلى اكتشاف وجدود مشكلة التعدد الخطي في النموذج والذي يمكن اختبارها من خلال مؤشر VIF والموضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : قيم مؤشر عامل تضخم التباين VIF الداخلي

	MAQ	MBQ	MCQ	MDQ
FQ	2.106	2.995	2.424	2.403

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج SmartPLS 3

من خلال الجدول يتضح أن جميع قيم مؤشر عامل تضخم التباين VIF جاءت كلها صغيرة وهي اقل من 10 وبالتالي فان النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي.

3. تقييم النموذج الهيكلي:

يوضح الشكل رقم 03 الموالي الآثار المباشرة بين المتغيرات الكامنة في النموذج الهيكلي ومعاملات التحديد عند المتغير الكامن الوسيط والمتغير الكامن التابع:

الشكل رقم 03: النموذج البنائي للدراسة

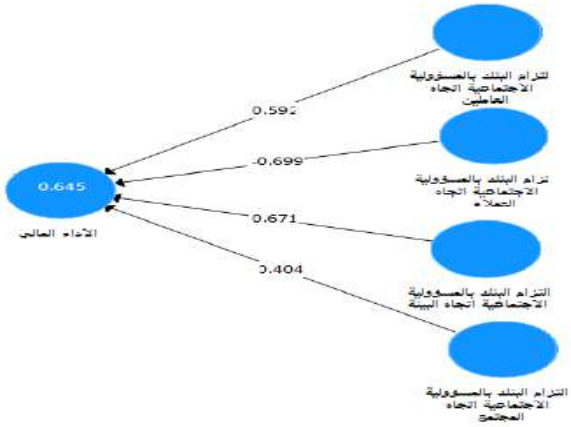

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج SmartPLS 3

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن 64.5% من التباين المفسر من الأداء المالي يعود لمجالات المسؤولية الاجتماعية للبنك، ولتقييم معاملات المسار يعرض الجدول رقم 04 مؤشرات متعلقة بقيمة الأثر المباشر في العينة، ومتوسط الأثر المباشر في العينة، واحصاءة ستودنت الخاصة بكل أثر، والقيم الاحتمالية المقابلة لاحصاءة ستودنت.

الجدول رقم 05: نتائج اختبار معنوية الأثر المباشر للمتغيرات الكامنة لنموذج الدراسة

المؤشر / الأثر المباشر	العينة الأصلية	متوسط العينة	الانحراف المعياري	احصاء ستودنت T test	P-V	معنوية الأثر المباشر
التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين -> الأداء المالي	0.258	0.199	0.189	1.364	0.173	NS
التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء -> الأداء المالي	0.202	0.127	0.272	0.743	0.458	NS
التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة -> الأداء المالي	0.089-	0.053	0.278	0.318	0.750	NS
التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع -> الأداء المالي	0.453	0.473	0.173	2.614	0.009	**

ملاحظة: NS غير معنوي؛ * معنوي عند 0.01؛ ** معنوي عند 0.05؛ *** معنوي عند 0.1.

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج SmartPLS 3

من خلال الجدول رقم 04 يتضح أن الأثر المباشر لالتزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين نحو الأداء المالي كان ايجابي قدر بـ 0.258 وهو اثر غير معنوي، والأثر المباشر لالتزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء نحو الأداء المالي ايجابي قدر بـ 0.202 وهو اثر غير معنوي، بينما الأثر المباشر لإلتزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة نحو الأداء المالي سلبي قدر بـ -0.089 وهو أثر غير معنوي، في حين كان الأثر المباشر لالتزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع نحو الأداء المالي ايجابي قدر بـ 0.453 وهو أثر معنوي.

تفسيراً للنتائج السابقة أن التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع يساهم في تحسين الأداء المالي للبنك بينما الأبعاد الأخرى والخاصة بالعاملين والعملاء لا تساهم في تحسين الأداء المالي بالرغم من ان مساهمة تلك الأبعاد في العينة كانت ايجابية وضعيفة، كما ان التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة لا يساهم في تحسين الأداء المالي بالرغم من ان مساهمة هذا البعد كانت سلبية في العينة، وإجمالا يفسر ذلك ان الالتزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية يجب ان يركز على مجال المجتمع والذي يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي.

خاتمة:

بعد تحليل البيانات توصل البحث إلى النتائج التالية:

- إن قيام البنوك التجارية بالاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة ليس له أثر في تحسين الأداء المالي.
- إن قيام البنوك التجارية بالاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين ليس له أثر في تحسين الأداء المالي.
- إن قيام البنوك التجارية بالاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العملاء ليس له أثر في تحسين الأداء المالي.
- إن قيام البنوك التجارية بالاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل له أثر كبير في سبيل تحسين الأداء المالي.

- غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية لولاية أدرار.

التوصيات:

بناءا على نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

- قيام البنوك التجارية بضرورة التركيز على أداء مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل لما لها من أثر في تحسين الأداء المالي.
- استفادة البنوك من تجارب الشركات الأخرى الإقليمية والدولية في مجال تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- تشجيع البنوك الملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية ومنحها امتيازات.
- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال عقد البرامج التكوينية التي تعكس مفاهيم وثقافات تطبيقات المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المراجع

1. السحيباني صالح، **المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**. المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، متاح على http://www.Arab-api.org/conf_0309p28.pdf، (اطلع عليه بتاريخ 10 أكتوبر 2017).
2. بلال خلف السكارنه، **أخلاقيات العمل**، دار المسيرة ،الطبعة الثانية، عمان،2011.
3. عبد الناصر نور، اياد عودة ،" **قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة ميدانية (تطبيقية) على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الاردن "،على الموقع:** www.kantakji.com/media/9037/6.doc/01/02 2017، 00.23.
4. محمد مطر،**"محاسبة المسؤولية الاجتماعية"**، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،عمان،العدد 114 ، ربيع الثاني، 2000 .
5. يوسف محمود جربوع، مدى **تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة** ، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول،يناير 2007.

6. مقدم وهيبة ،**تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، جامعة وهران ، الجزائر ،2013-2014.

7. حسين هادي عنيزة، ماهر ناجي علي:**تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، السنة التاسعة، العدد26.

8. دادن عبد الغني ،**قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر وباريس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2007/2006.

9. عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2011/2006** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع ، العدد الثاني،2014،ص24.

10. مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الكويت،2011/2010.

11. ذهبية بن عبد الرحمن، **دراسة تأثير تغيرات في مؤشرات الأداء المالي على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية _حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،2012.

12. Barakat, Abdullah&Samhan, Hussein, **ACCOUNTING SOCIAL RESPONSIBILITY IN ISLAMIC BANKS,** International Journal of Economics, Commerce and Management**,** United Kingdom**,** Vol. II, Issue 10, Oct 2014**.**

13. Dr.Sadoon M.AL.Saki , Dr.Abdel Naser Ibrahim Noor Dr. Sa'ad Abd-al-Kareem Al-Sakini, **Social Responsibility Accounting and its Role in the Assessment of the Social Performance of the Business Organizations,** European Journal of Business and Management Volume.6, No.19, 2014.

إنعكاسات التغير في أسعار النفط على الإستثمار العمومي في الجزائر :دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2016

ميلود بورحلة
أستاذ محاضر (ب)
المركز الجامعي تندوف
magimil48@yahoo.fr

سليمة لفضل
طالبة دكتوراه
جامعة الجزائر3
lafdal.salima@hotmail.fr

الملخص: لقد تطرقت إشكالية هذه الدراسة إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة أوبك على أحد المتغيرات الإقتصادية الكلية (الإستثمار العام) في الإقتصاد الجزائري. وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود أثر مباشر لسعر النفط على متغيرة الإستثمار العام أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين سعر النفط وحجم الاستثمار العام، أما اختبار دوال الإستجابة الدفعية فأوضحت بدورها أن هناك أثر إيجابي لصدمات سعر النفط على متغيرة الدراسة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الاستثمار العام، التكامل المتزامن، اختبار سببية جرانجر

Abstract : I've touched on this problematic relationship and the impact of OPEC's oil price changes on a macroeconomic variables (public investment) Algeria's economy. The results of the study reached the analytical aspect to having a direct impact of oil price on public investment variable in the standard side forged results to a synchronous integration in the long term between the oil price and volume of public investment in the long term, either a test batch response functions explained In turn, there is a positive impact of the changing oil price shocks study in Algeria.

Keywords: oil price, public investment, simultaneous integration, test causal Granger.

JEL :Q43-E62-C51

المقدمة:

يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى،حيث يعد قطاع النفط أو المحروقات بصفة عامة بمثابة العمود الفقري لهذا الإقتصاد، إذ أنه ينتج أكثر من ثلثي (2/3) الثروة الوطنية. بينما تُعد صادرات المحروقات المحرّك الأساسي للإقتصاد الوطني، إذ أنها تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصّادرات الكليّة في حين تمثل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية ما يزيد عن 75% من الإيرادات الجبائيّة، وعلاوة على ذلك يمثل قطاع المحروقات المصدر الأهم للإحتياطات الوطنية من العملة الصّعبة، كما أنه يعد مصدرا مهما للإدخار الوطني الذي يسمح بتحقيق معدّلات إستثمار معتبرة لذا تنعكس التطورات الحاصلة في أسعار النفط على أداء وسلوك مختلف المتغيّرات الإقتصادية الكلية الأساسية في الاقتصاد الجزائري، حيث يكون لحركات وتقلبات أسعار النفط تطورات وتغيّرات مقابلة في الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات التي ساهمت منذ الإستقلال في تحديد إستراتيجيات التنمية وتمويلها .كما أن الإعتماد المتزايد على هذه الإيرادات في تمويل خزينة الدولة كان سببا في معاناة الإقتصاد الجزائري من أزمات حادة رافقت إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وسنتطرق من خلال هذه المداخلة إلى انعكاسات حركة أسعار البترول على الاستثمار العام، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1986-2016

الإشكالية: وعليه واستنادا على ما سبق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

" ما مدى تأثير تقلّبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الإستثمار العمومي في الجزائر؟".

فرضيات الدراسة:

- يرتبط السلوك الإقتصادي الكلي في الجزائر إرتباطا وثيقا بتغيرات وتقلبات الأسعار العالمية للنفط، حيث تنعكس حركات أسعار النفط مباشرة على سلوك مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية ومن بينها الإستثمار العام.

- في ظل حيادية ومصداقية البيانات الإحصائية المستخدمة، نفترض أنه يمكن تقديم وصف شامل ودقيق لمختلف العلاقات السّائدة بين نظام المتغيرات المدروسة،من خلال محاكاة الهيكل الديناميكي للنّموذج " VAR "

أولا: خطر سعر النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

1. مفهوم خطر سعر النفط:

خطر سعر النفط هو الخطر الناجم عن التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية وتخلق عدم التوازن في السياسة الإقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها، وقد أدى بروزه في أوائل عقد سبعينات القرن الماضي، إلى بروز أبعاد لم تكن موجودة مسبقا كتأثيره في المخططات والقرارات السياسية وأصبح واحد من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية السياسية والعسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة النفط و عولمة الطاقة وإلى غزو وإحتلال الدول المنتجة للنفط.[1]

2. خطر سعر النفط على الدول المصدرة للنفط:

وهو خطر إحتمال الإنهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، مما يؤدي إلى إنخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها وناتجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط التي تصل أحيانا إلى (99 %) من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي، ويكّمن هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة إذا إستمر هذا التدهور لمدة طويلة.[2]

3. خطر سعر النفط على الدول المستوردة للنفط:

وهو إحتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث إختلالات في تنفيذ خطط الإنفاق العام، وارتفاع معدلات العجز فيتلك الدول. نستنتج مما تقدم بأن خطر سعر النفط هو عبارة عن حاصل جمع الخطرين السابقين:

---

[1] سهام حسين البصام، **" مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة "**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص8.

[2] نفس المرجع السابق، ص09.

خطر سعر النفط = خطر التصدير + خطر الاستيراد

إن الخطر بشطريه يؤثر في الموازنات العامة للدول المصدرة والدول المستوردة للنفط، والذي بدوره أوجد الحاجة لبناء إستراتيجيات من قبل الدول المصدرة والمستوردة، كما أن لخطر سعر النفط على مستوى أي دولة ثلاثة أبعاد هي (الخطر السياسي والخطر الإقتصادي والخطر المالي) ويقاس هذا الخطر بمقاييس إحصائية بحتة مثل (مقاييس التشتت المطلقة والنسبية) أي أن هنالك علاقة بين خطر سعر النفط و الأخطار التي ترافقه في كل دولة ويسمى ب (الخطر القطري المركب).

الخطر القطري المركب للدولة (س)= الخطر السياسي+الخطر الإقتصادي + الخطر المالي.

وبإعطاء وزن نسبي للخطر السياسي (50%) ولكل من الخطر الإقتصادي و الخطر المالي (25%) فإن الخطر المركب للنفط للدولة (س)=50 %+25 %+25 %= 100 %. من كل ما تقدم نستنتج بأن خطر سعر النفط كان ولا يزال وسيظل طالما بقي النفط المصدر الرئيسي للطاقة، والمؤثر الأكبر في السياسات الإقتصادية عامة وفي السياسات المالية خاصة، حيث يمثل الوزن النسبي الأعلى في كل من الإيرادات و النفقات العامة، وللدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، إن جميع هذه الصور أربكت الموازنة العامة لجميع تلك الدول (المصدرة و المستوردة)، وهذا ينطبق على جميع دول العالم التي تعاني من مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط الخام العالمية.

ثانيا: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط:

من البديهيات المعروفة إقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى إقتصاديا بحالة التوازن .

1.العرض، الطلب والإحتياطي البترولي: يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذْ يُعتبر العرض إستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجاتها إلى النفط لمواجهة إستهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي إحتياجاتها المالية، لقد تطور إنتاج النفط تطورا ملفتا وإنتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة، كما شهد الإحتياطي العالمي تزايد ملموس خلال الخمسين سنة الماضية وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت والجدير بالذكر أن حوالي 57 بالمائة من الاحتياطي العالمي تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط.[1]

2.التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية: من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير على أسعار البترول نجد :

1.2. منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) [2]: أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل* التي تسيطر على أسعار البترول، وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في إنخفاض الأسعار في معظم الأحيان، مما أدى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى فتقرر في إجتماع بغداد 10 و14 ديسمبر 1960 إنشاء منظمة (OPEC) هدفها الأول هو إبقاء أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدول المنتجة، وضمان دخل ثابت لها وفرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الإستخراج، النقل والتعسير.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، " أسواق النفط العالمية "، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57، نوفمبر 2005، الكويت، ص04.

[2] عبد القادر سيد أحمد ،" الأوبك ماضيها, حاضرها وآفاق تطورها " ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1982، ص 75.

* يقصد بالكارتل في صناعة النفط إتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على السوق الفورية من خلال الاشتراك في توسيع السيطرة على الإحتياطات بهدف السيطرة على السوق ووضع حد للمنافسة السعرية .

2.2. الوكالة الدولية للطاقة (IEA): لقد أنشأت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى إرتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي[1]:

- تحديد مستوى مشترك من الإستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.

3 . العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض مستويات المخزون غير كافية لتبرير الإختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط. لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2014 بمجموعة من الصدمات موزعة كما يلي:

1.3.الأزمة النفطية عام 1986: في عام 1986 تميزت الأسعار بالإنخفاض الشديد بحيث وصلت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل[2].

2.3.الأزمة النفطية عام 1998: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى إختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة .[3]

---

[1] Chemseddine chitour "**économie pétrolière**" école nationale poly technique, 1999, p92.

[2] إبراهيم شحاتة ،« **أسعار النفط ومديونية العالم الثالث**» ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15 العدد54 ،1989 ، ص19.

[3] OPEC, **annual statistical bulletin**, 2000, p112.

3.3.الأزمة النفطية عام 2004: تميزت الأسعار في هذه السنة بالإرتفاع المتواصل ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدئ العمل بنظام السلّة في عام 1987 .

4.3.الأزمة النفطية عام 2008: إرتفعت أسعار النفط بشكل جنوني بنهاية عام 2007 حيث كسرت حواجز قياسية، وإستمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في عام 2007 وفي بداية عام 2008 كسرت حاجز 80 دولار وفي شهر مارس من نفس السنة كسرت حاجز 100 دولار للبرميل في نفس السنة للمرة الأولى ثم يعود للانخفاض ويستقر في حوالي 94 دولار للبرميل.[1]

5.3.الأزمة النفطية عام 2014: إن أزمة أسعار البترول التي تفاقمت هذه السنة تسببت في ضربات موجعة للبورصات العربية والعالمية بدأت مع الخلاف الروسي الأوكراني وما تبعه من وعيد أمريكي بضرب سعر البترول ليصل إلى 50 دولار للبرميل[2]، وقد إمتدت أسعار النفط في الانخفاض خلال العام 2015 و2016 لتصل إلى أدنى مستوى لها في حدود 40 دولار للبرميل، ليعرف مطلع العام 2017 بعض التحسن التدريجي حيث سجل ما يقارب 47.92 دولار للبرميل[3].

ثالثا: إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على الإستثمار العام خلال الفترة 1986-2016

1. إنعكاسات تطور أسعار الخام على الإستثمار العام خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية.

إن أهم العوامل التي أضعفت الإقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية، والإعتماد على تصدير منتوج واحد وهو النفط الذي شكل أكثر من (97%) من الإيرادات المحصلة من الصادرات الجزائرية، ويتجلى ذلك في إستجابة الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية،وخاصة المتعلقة بأسعار النفط، والشكل الموالي يبين تطور كل من الاستثمارات العمومية وأسعار النفط للفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 1999 كالتالي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، **" ثورة أسعار النفط 2004"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 ص29.

[2] خالد بن راشد الخاطر" **تحديات إنهيار أسعار النفط و التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون "**دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أوت2015 ، ص07.

[3] النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأوابك، شهر فيفري، عدد 03 ، سنة43 ، الكويت،2017 ، ص28.

الشكل01: يبين تطور كل من حجم الاستثمارات العمومية، أسعار البترول للفترة 1986-1999

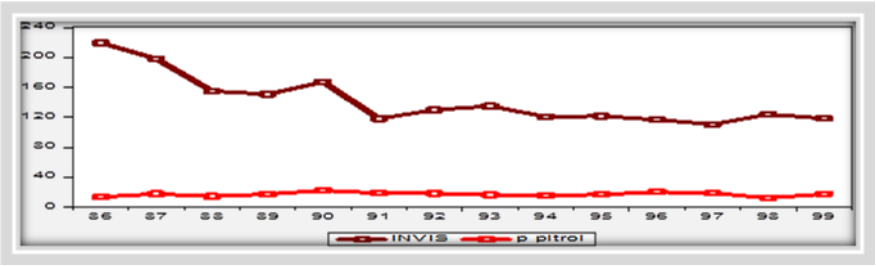

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

نلاحظ من الجدول أن الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 1999 أن الاستثمارات العمومية تستجيب للصدمات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط وتميزت الفترة من 1986 إلى غاية 1989 بأنها أصعب فترة مرّ بها الاقتصاد الجزائري إذ كانت درجة الفعالية الإستثمارية ضعيفة سواء كان ذلك بالنسبة لمعامل الاستثمار إلى التشغيل أو إلى معدل إنتاجية الاستثمار، إضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط، وقد تميزت هذه الفترة بالضبط بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وقد جاءت التكاليف الاستثمارية (العمومية) في هذا المخطط موزعة كما سيأتي في الجدول التالي:

الجدول01: الإستثمارات العمومية لمخطط الخماسي الثاني، مليار دج

	المخطط الخماسي الثاني 85-89	
القطاعات	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع الزراعة والري	79.0	42.301
الصناعة	174.20	85.512
إنجاز البناء والأشغال العمومية	19.00	15.255
مجموع القطاع شبه المنتج	40.65	334.462
مجموع الاستثمارات الأساسية	237.15	202.970
مجموع الاستثمارات	550.00	370.50

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية سابقا، تقرير المخطط الخماسي الثاني.

ما يلاحظ في هذا المخطط إنخفاض وزن الإستثمارات العمومية الموجهة للقطاع الصناعي، وإرتفاع وزن الإستثمارات العمومية في البنية التحتية ونظرا لإعتماد الإقتصاد الجزائري على تصدير منتوج واحد وهو النفط الذي يشكل كما أشرنا سابق أكثر من **(97%)** من الإيرادات المحصلة من الصادرات الجزائرية وبالتالي فالاستثمارات العمومية الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة لذلك عمدت الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى تدعيم المنشآت القاعدية، كالطرقات ,السدود ,..

واجه هذا المخطط عدة مشاكل[1]:

- ضعف إستقرار الأسعار خلال التوازن بين العرض والطلب في المنتجات الاستهلاكية، مما جعل السلطات العمومية توسع في إستيراد مكثف لسلع الإستهلاك النهائي فيما سمي ببرنامج ضد الندرة .
- نقص إستغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية، وهذا راجع للإنعدام التكامل بين القطاعات.

ولذلك إعتمدت السلطات الأولوية الرئيسية التالية:

- تنظيم الإقتصاد.
- تطوير قطاع الفلاحة والري وقطاع البناء والأشغال العمومية.
- تخصيص 40% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي للاستثمار، وهذا تفضيلا للتنمية على الإستهلاك.
- توجيه 56.6% من الاعتمادات المالية الاستثمارية للقطاع الإنتاجي (الفلاحة والري ,الصناعة ....) مقابل 43.4 % لقطاع الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية.

ما أنجز فعليا من الإستثمارات قدر ب67.3% من الهدف المحدد وكانت الإستثمارات الفعلية السنوية أقل من المتوسط السنوي التقديري (110مليار دج)، ويرجع هذا العجز إلى الصعوبات التي إصطدمت بالبلاد على صعيد التوازن المالي الخارجي، إذْ إبتداء من سنة 1986

[1] La Banque d'Algérie, **« indication économique »**, 85-95, Alger, 1996, P 3.

إنهار سعر البترول الخام إلى 14.80 دولار للبرميل[1] بعدما كان 29 دولار للبرميل سنة 1985، وبذلك إرتفعت المديونية الخارجية لتصل إلى 40% من الناتج الداخلي الخام عام 1988 (25 مليار دولار) وتأثرت الإستثمارات العمومية بدورها في مواد التجهيز إذ إنخفضت قيمتها بين عامي 84-88 بنسبة مضاعفة من حيث الحجم.

إبتداء من قانون المالية لسنة 1990 لم تعد هناك تفرقة إقتصادية بين المؤسسات الإقتصادية العمومية، الخاصة والأجنبية وأصبحت التحفيزات الجبائية تمنح دون تمييز وعلى أساس النشاطات ومناطق تمركزها وبصدور قانون النقد والقرض ألغيت القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، وألغيت إجبارية النشاطات في حالة الشراكة. لقد تكاثفت الجهود في هذه المرحلة من أجل تفعيل القطاعات المختلفة العامة والخاصة وإصلاح أجهزة الدولة من أجل فتح الأبواب للاستثمارات، وقد تميز الوضع الإقتصادي في هذه المرحلة :

- الإصلاحات التي قامت بها الحكومة وذلك بإعطاء الشركات العمومية إستقلالية السيطرة الذاتية على ميزانيتها وأنشطتها الإنتاجية.
- رفع الدعم وحل المؤسسات الخاسرة التي لا جدوى إقتصادية منها.
- ما ميز هذه الفترة كذلك هو التحول التدريجي من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، وكذلك إرتفاع في أسعار النفط، والإنخفاض المسجل في الواردات أيضا حيث شرعت السلطات الجزائرية في تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الاقتصادية ذات الحجم الكبير وتوقيف بعض المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإنجازها .

وخلال عام 1991 وبموجب الإتفاق مع صندوق النقد الدولي تحصلت الجزائر على قرض بقيمة 400 مليون دولار أمريكي يدفع على 4 أقساط متساوية أولها كان جوان 1991 إلا أن الجزء الأخير من هذا القرض جمد لعدم إحترام الجزائر للشروط المبرمة في الاتفاق نذكر منها:[2]

---

[1] بن قوية المختار، **" أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر-"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر, 2006 ص73.

[2] نفس المرجع السابق، ص76.

- تخفيض نسبة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار.
- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية مع التحكم في التضخم.
- تطبيق الخوصصة وتقديم التسهيلات للاستثمار الأجنبي.

وفي سنة 1994 لجأت الجزائر لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي فتحصلت على قرض بقيمة مليار دولار أمريكي، ومما سبق نستنتج أن الإستثمار العمومي شهد إضطرابات مقارنة بزيادة الطلب على الخدمات وزيادة عدد السكان، وهذا نتيجة قلة الموارد المالية وكذلك عدم الإستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية .وقد تميزت الفترة الممتدة من 1995-1998 ببرنامج التصحيح الهيكلي نظرا لتفاقم المشاكل الاقتصادية خاصة قلة الاستثمارات، ثقل المديونية، تزايد مشكلة حدة البطالة، وقد إعتمدته السلطات محاولة منها التقليل من حدة هذه المشاكل[1].

2. انعكاسات حركة أسعار النفط على الاستثمار خلال فترة الإنعاش الإقتصادي.

الشكل الموالي يبين تطور كل من الأسعار البترولية والإستثمارات العمومية وكذا إيرادات البترول.

الشكل02: تطور الاستثمار العمومي, الايرادات البترولية وأسعار البترول للفترة 2000-2014

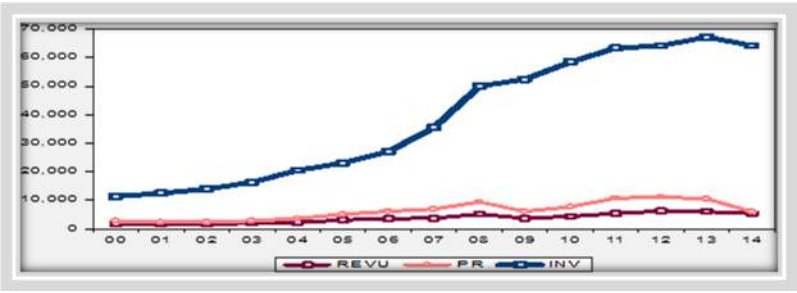

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999, ص164.

بحيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن وتيرة الإستثمارات العمومية في الجزائر خلال فترة الإنعاش الإقتصادي عرفت إرتفاعا مستمرا كلما إرتفعت نسبة الإيرادات البترولية، هذه الأخيرة مرتبطة بمستويات الأسعار البترولية في الأسواق، وإنطلاقا من النتائج المتحصل عليها من برنامج الإصلاح الهيكلي، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3 %، بعدما كان سالبا لفترة طويلة وكذلك الإستقرار السياسي، أدى إلى إكمال بعض المشاريع التي شهدت تأخرا في الإنجاز، وانطلاق مشاريع جديدة تتطلبها الظروف الحالية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بدأت الحكومة في أفريل2001 برنامجا للإنعاش الإقتصادي 2001-2004 مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال إستثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويستهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو إستثمار عمومي يقدر ب (525) مليون دينار جزائري (نحو 13% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2002) بالإضافة إلى الإنفاق العادي المرصود في ميزانية الدولة (ميزانية التجهيز).

وحققت الجزائر تقدما في مجال تحسين المؤشرات الاجتماعية، فقد إنخفضت البطالة من 27 % إلى حوالي 17 % (99-2004)، المديونية الخارجية إنخفضت بشكل ملحوظ خاصة بعد الإجراءات التي إتبعتها الحكومة مع نادي باريس والخاصة بالتسديد المسبق للديون حوالي 7.4 مليار دولار، ونظرا لهذه المجهودات تم إنجاز مشاريع إستثمارية جديدة، وخلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014 تواصلت الجهود في دعم وتطوير الإستثمارات العمومية، فقد رصدت الدولة للمخططين الأخيرين (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والمخطط الخماسي الأخير2010-2014) على التوالي 100 مليار دولار و286 مليار دولار أي غلاف مالي إجمالي يقدر ب 386 مليار دولار، للعشرية 2005-2014، ورغم الأزمة التي شهدتها أسعار البترول خلال العام 2014 والتي تمثلت في انخفاض أسعار البترول إلاّ أن الاستثمارات العمومية خلال هذا العام لم تتأثر بدرجة عالية كون أنها تمويلها موجود مسبقا من عائدات السنوات السابقة في الخزينة العمومية.

رابعا: الجانب التطبيقي: دراسة قياسية اقتصادية لأثر تقلبات أسعار الخام على الاستثمار العمومي في الجزائر للفترة 1986-2016

1.تقديم وتعريف المتغيرات: لمحاولة إستنباط درجة التأثير بين سعر النفط و مختلف المتغيرات ارتأينا الإعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة (1986-2016)، ليتم الحصول على ما قيمته 31 مشاهدة في المجموع. وفيما يلي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة:

1.1.متغيرة سعر النفط " P ": يمكن إعتبارها كمصدر للصدمات الخارجية، حيث تعبر تجديدات هذه المتغيرة كمقياس لهذه الصدمات، وهي عبارة عن متوسطات سنوية للأسعار الأسبوعية، معبّرا عنها بالقيمة الاسمية (دولار/للبرميل). وإبتداءا من عام 1986 تمثل المتغيرة " P " السعر الفوري (الآني) لسلّة أوبك المرجعية.

2.1. متغيرة الاستثمار العمومي"inv ": لعل الإستثمار العام يعد واحدا من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها الدور الحاسم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ويهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها تحقيق مستوى عالي من التوظيف وخلق فرص العمل. المعطيات مأخوذة عن البيانات المنشورة عن البنك الدولي.

2. دراسة إستقرارية المتغيرات :

1.2.تحليل الإستقرارية للسلسلة " LP ":

الشكل03: التمثيل البياني للسلسلة " LP " و" PP "

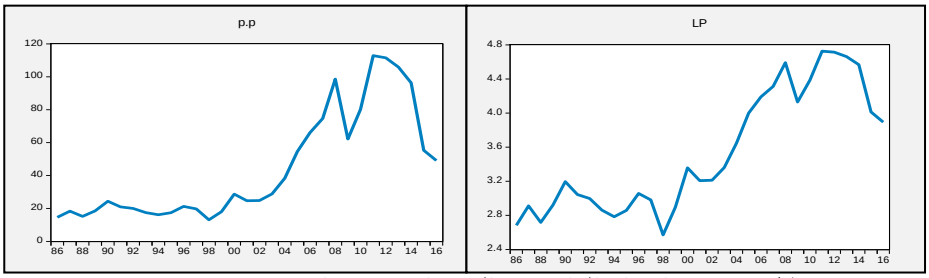

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

❖ **الاستنباط البياني:** من خلال التّمثيل البياني للسّلسلة "LP" بدلالة الزّمن (الشّكل(03) أعلاه)، يبدو أن هذه الأخيرة

عرفت اتجاها عامًّا تصاعديًّا وعشوائيًّا خلال الفترة المدروسة، ما يعني أن متوسِّط سعر النّفط كان في حالة تغيّر مستمر مع مرور الزّمن، كما أن الانحرافات عن خط الاتّجاه العام (الذي يمثّل المتوسط غير المستقر)، هي ذات قيمة غير ثابتة، إذ أنّها تساهم في التّطور طويل المدى للسّلسلة. هذه الخصائص المميّزة للمتغيّرة "LP"، تتوافق مع مميّزات متغيّرة غير مستقرّة، تتبع نموذج سير عشوائي مع انحراف حيث يكون كلٌّ من متوسّطها، وتباينها مرتبطين بالزّمن، والتي يمكن تحويلها إلى متغيّرة مستقرّة بمجرّد إخضاعها إلى مرشِّح فروقات من الدّرجة الأولى.

الشكل04: دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة " LP "

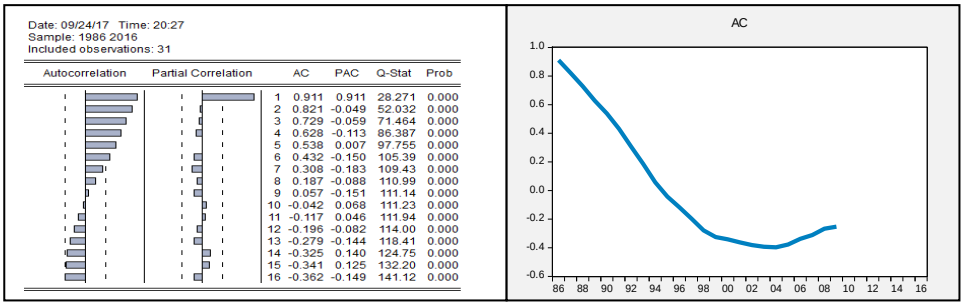

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

❖ **دراسة**

الجذر الأحادي: إختبارات ديكي – فولر.

الجدول 03 : نتائج اختبارات ديكي-فولر للسلسلة " DLP "

النّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الإرتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t- المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
(3)	P = 0	لا يوجد	0.0006	δ	-0.09	2,81	النّموذج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الإتجاه العام.
			0,0411	λ	0.36	3,14	
			-1.0681	φ	-4.66	-3,52	
(2)	P = 0	لا يوجد	0,050	γ	0.93	2,56	النّموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الثّابت
			-1.065	φ	-4.78	-2,93	

السّلسلة "DLP" مستقرة	-1,95	-4.74	-0,99	φ	لا يوجد	P = 0	(1)

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews

بما أن السّلسلة "DLP" مستقرة($t_{\hat{\varphi}} = -4.74 < t_{Tab}^{0,05} = -1,95$)، فإنه يمكننا القول أن السّلسلة "LP" متكاملة من الدّرجة الأولى I(1) (السّلسلة "LP" مستقرة الفروقات الأولى).

2.2.تحليل الإستقرارية للسلسلة " LINVS ":

الشكل05:التمثيل البياني للسلسلة "INVS " و"LINVS "

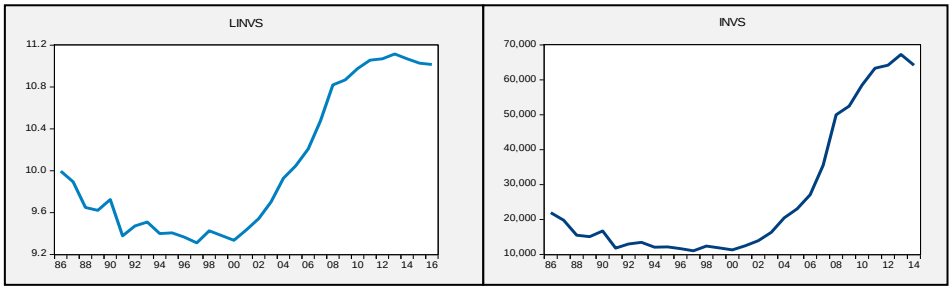

من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

❖ **الإستنباط البياني:** فيما يتعلق بهذه السلسلة نلاحظ من خلال الشكل (05) أعلاه، أن المتغيرة تسلك إتجاه متغير خلال الفترة المعنية ويظهر أن متوسط هذه المتغيرة هو في تطور وإرتفاع مستمر، كما يبدو أن هذا الإرتفاع يتم بمعدلات متفاوتة وغير ثابتة، من جهة أخرى نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمعاملات الارتباط لقيم" LINVS " تنطلق من قيمة منخفضة نوعا ما وتصل إلى قيمة مرتفعة، وتبقى مرتفعة المعنوية الإحصائية حتى بالنسبة لدرجات التأخير العليا، انطلاقا من هذا الوصف يمكن استخلاص الطبيعة غير المستقرة للسّيرورة المولدة للسلسلة " LINVS "، ويمكن معالجته من خلال اللجوء إلى تحويل يتضمن إخضاع السلسلة إلى مرشح فروقات، أين تكون السلسلة الناتجة عن هذه العملية هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة.

الشكل06: دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة " LINVS "

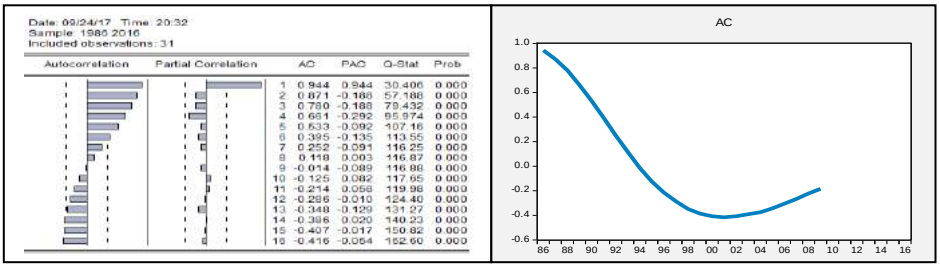

من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews

دراسة الجذر الأحادي(إختبار ديكي – فولر): لاختبار فرضية الجذر الأحادي لدى السلسلة " LINVS " نتبع نفس الخطوات السابقة والنتائج المتحصل عليها أثبتت عدم إستقرارية السلسلة وبعد إخضاعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الأولى وإعادة إختبار النماذج 1, 2, 3 بقيت السلسلة غير مستقرة هذا ما جعلنا نخضعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الثانية فكانت النتائج تشير إلى إستقرارية السلسلة يمكن أن نلخصها في الجدول التالي:

الجدول04: نتائج اختبارات ديكي-فولر للسلسلة "DLINVS"

النّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الإرتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
السّلسلة "DLINVS"							
(3)	P =2	لا يوجد.	-0,005	δ	-1.61	2,81	عدم ملائمة النّموذج بسبب عدم معنويّة معلمة الإتجاه العام.
			0.09	λ	1.66	3,14	
			-2.46	φ	-8.69	-3,52	
(2)	P = 2	لا يوجد.	0.011	γ	0.45	2,56	النّموذج غير ملائم بسبب عدم معنويّة الحد الثّابت.
			-2.37	φ	-8.25	-2,93	
(1)	P = 2	لا يوجد.	-2.36	φ	-8.39	-1,95	"DLINVS" مستقرة.

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews

خلاصة تحليل الاستقرارية : هكذا توصّلنا بالاعتماد على التّحليل البياني والإحصائي إلى نتيجةٍ أساسيّة تفيد بعدم استقرار مستويات المتغيّرات المدروسة، مقابل استقرار فروقاتها الأولى في معظمها. الجدول التالي يلخص أهم مميزات هذه المغيّرات:

الجدول 05: أهم الخصائص المميزة لمتغيرات الدراسة

السّلسلة	LP	LINVS
الإتجاه العام	غير معنوي	غير معنوي
الحد الثّابت	معنوي	معنوي
نوعها	DS	DS
درجة تكاملها	I(1)	I(2)

3. التكامل المتزامن وبناء النموذج VAR

1.3.إختبار التكامل المتزامن:

❖ **<u>إختبار الأثر:</u>** حسب نتائج إختبار الأثر الموضحة في الجدول أدناه، نرفض الفرضيّة الصّفريّة "لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيّرات المدروسة" عند مستوى معنويّة قدره "5%"حيث:

$(TR(0) = 18{,}3258 > t_{Tab}^{0,05} = 15{,}49471)$، في المقابل نرفض فرضيّة العدمية بعدم وجود متجهين للتكامل متزامن حيث:

$(TR(1) = 6{,}283131 > t_{Tab}^{0,05} = 3{,}841466)$.

الجدول06: نتائج إختبار الأثر للتكامل المتزامن

Date: 09/25/17 Time: 12:30
Sample (adjusted): 1989 2016
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DLINVS DLP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.349554	18.32585	15.49471	0.0182
At most 1 *	0.201003	6.283131	3.841466	0.0122

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على برنامج eviews

إختبار القيمة الذاتية العظمى: نتائج هذا الإختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 07: نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى للتكامل المتزامن.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.528526	20.30106	14.26460	0.0049
At most 1	0.009092	0.246602	3.841466	0.6195

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على برنامج eviews

هي الأخرى تؤدّي إلى نفس القرار، حيث نرفض فرضيّة الغياب الكلّي لعلاقة التّكامل المتزامن، لكون: $(\zeta_{max}(0,1) = 20{,}30106 > t_{Tab}^{0,05} = 14{,}26460)$

2.3: تقدير النموذج VAR

VAR Model - Substituted Coefficients:

DLINVS = 0.345111181504*DLINVS(-1) + 0.0672164652969*DLP(-1) + 4.08053345977

R-squared =0.68

مع العلم أن عدد التأخيرات (1) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري AIC وSC في نموذج VAR .

3.3 : إختبار إستقرارية النموذج المقدر VAR(1)

❖ **نتائج إختبار إستقرارية النموذج المقدر**

من خلال الشّكل المقابل، يبدو أن كل الجذور العكسية " inverse roots " لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذّاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث أنها تقع كلّها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النّموذج "VAR"المقدّر يحقّق شرط الإستقرار (VAR satisfies the stability condition).

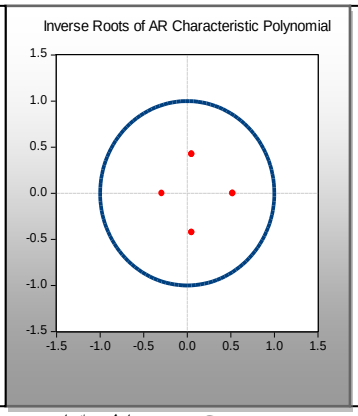

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DLINVS DLP
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 09/25/17 Time: 12:18

Root	Modulus
0.520964	0.520964
0.050966 - 0.424085i	0.427136
0.050966 + 0.424085i	0.427136
-0.291263	0.291263

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

4.3: اختبار علاقات السّببية– حسب مفهوم Granger- بين المتغيّرات: فيما يلي سنعمد إلى اختبار فرضيّة "غياب علاقات السّببية حسب مفهوم Granger"بين متغيرات الدّراسة، الجدول أدناه يوضّح نتائج اختبار السببية كما يلي:

الجدول 08: نتائج اختبار سببية "Granger" بين متغيرات الدراسة:

من خلال الجدول المقابل نلاحظ أن أولى النتائج الملفتة للنظر هي تلك التي تقر بوجود علاقات سببية – حسب مفهوم Granger– تتجه من أسعار النفط نحو متغيرة الإستثمار العمومي وذلك عند مستوى معنوية قدره (5%) مما يعني أنه هناك احتمال قدره (95%) لكون تغيرات أسعار النفط تسبق التغيرات التي تحدث في هذه المتغيرة، في المقابل أكدت النتائج غياب علاقات من هذا النوع في الاتجاه المعاكس.3.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/25/17 Time: 13:02
Sample: 1986 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLP does not Granger Cause DLINVS	29	5.01858	0.0221
DLINVS does not Granger Cause DLP		0.46366	0.5019

قبل الشروع في تحليل الصّدمات وتفسير الآثار المترتبة عنها–بإستخدام النموذج المقدر لابد من التأكد من مدى تحقق فرضية غياب الارتباط الفوري بين تجديدات مختلف متغيّرات النّظام المدروس، وفي هذا الصدد نجد أنه يمكن الاستعانة بمصفوفة الارتباطات الفورية لتجديدات معادلات النّموذج"VAR(1)"–الموضّحة في الجدول أدناه- لغرض أخذ فكرة عن مدى ترابط هذه التّجديدات.

الجدول 09: مصفوفة الارتباطات الفورية لتجديدات معادلات النموذج "VAR(1)".

	DLINVS	DLP
DLINVS	**1.000000**	-0.179097
DLP	-0.179097	**1.000000**

من إعداد الباحثتين بالإعتماد على برنامج eviews

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يبدو أنه ليس هناك ارتباطات قوية بين تجديدات متغيرات النظام "VAR (1)" المقدر والجدول أدناه يوضح نتائج محاكاة وتقدير دوال الاستجابة الدفعية على مدى (10) سنوات كما يلي :

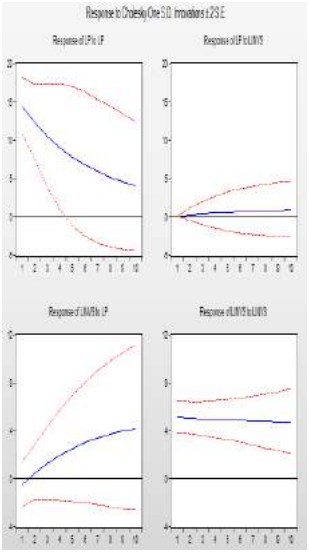

❖ **استجابة الاستثمار العمومي لمختلف التجديدات:**

بالنسبة لمتغيرة الاستثمار العمومي فإن أي صدمة إيجابية في أسعار النفط ستصحب باستجابة معنوية إيجابية فورية في متغيرة الاستثمار تقدر بحوالي (8%) غير أن هذه الصدمة سرعان ما ستشرع في توليد نوعا من الضغوط التضخمية وذلك وإبتداءا من السنة الثانية أين سيسجل الاستثمار العمومي استجابة معنوية إيجابية قدرها (12%)، لتستمر في التزايد بمعدلات متزايدة إلى غاية السنة الخامسة مسجلة أعلى نسبة زيادة قدرها (49.9%) خلال هذه السنة، قبل أن تأخذ بعدها في التزايد بمعدلات متناقصة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة.

المصدر:من إعداد الباحثتين بالإعتماد على برنامج eviews

<u>الخاتمة:</u> حاولنا من خلال هذا البحث، الخروج بنتيجة وجواب صريح للسؤال الجوهري لهذه الدراسة، أين قمنا بمعالجة البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستهدفة–بإستخدام الأساليب والأدوات اللازمة والتي أفضت إلى بناء نموذج ديناميكي في إطار منهجية " VAR " قمنا من خلاله باختبار إمكانية وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط نحو الاستثمار العمومي وكذا محاكاة آثار مختلف الصدمات المتأتية من كل متغيرة من متغيرات النموذج ومن بينها على

وجه الخصوص الصّدمات المتولدة عن متغيرة أسعار النفط بالإضافة إلى محاولة تحديد نسبة مساهمة صدمات هذه الأسعار في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرة المعنية بالدراسة.

أما عن أهم النتائج التي توصّلنا إليها من خلال الدراسة فيمكن عرضها كما يلي:

- يعتبر قطاع المحروقات, القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي الجزائري، إذ أنه ورغم الجهود المبذولة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بغرض التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع، ظلت العلاقة (أسعار النفط – نشاط اقتصادي) قائمة وقوية إلى يومنا هذا.
- نتائج اختبارات السّببية – حسب مفهوم Granger – كشفت عن تأثيرات قوية من طرف أسعار النفط على متغيرة الدراسة.
- كما أن نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية أسفرت عن وجود إستجابات معنوية من طرف الاستثمار العام تجاه صدمات أسعار النفط، حيث أبانت هذه النتائج عن وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والاستثمار العام.

أما جملة التوصيات التي نوردها هنا فهي:

- فتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص، والتقليل من أثر المزاحمة، وتشجيع الشراكة مع الخواص في مجال البنى التحتية والهياكل.
- إعادة النظر في الإجراءات المتبعة في إعداد قوانين الدالية السنوية خاصة في شق النفقات العامة عن طريق كبحها وترشيدها وجعلها أكثر كفاءة وفقا للحاجة والأداء والبرامج والدور التنموي وليس لإعتبارات أخرى.
- الإهتمام بقطاعي الفلاحة والخدمات بإعتبارهما أهم القطاعات التي يمكن أن تحل محل قطاع المحروقات على المدى المتوسط، فهما يساهمان في خلق قيمة مضافة للإقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل.
- لا جدل في أن العنصر البشري ثروة لا تنضب، لذا على الجزائر الإستثمار في هذا المجال والإنفاق على التعليم الجيد، وبالتالي فإن في إعداده وتنميته أفضل حل لمواجهة متغيرات المستقبل وتقلبات.

المراجع:

- إبراهيم شحاتة ،« **أسعار النفط ومديونية العالم الثالث**» ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15 العدد54 ،1989 .
- بن قوية المختار، **" أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر- "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر, 2006.
- خالد بن راشد الخاطر" **تحديات إنهيار أسعار النفط و التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون "** دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أوت2015 .
- سهام حسين البصام، **" مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة "**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013.
- ضياء مجيد الموسوي، **" ثورة أسعار النفط 2004"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 .
- عبد القادر سيد أحمد ،**" الأوبك ماضيها, حاضرها وآفاق تطورها "** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1982.
- محمد بلقاسم حسن بلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- المعهد العربي للتخطيط، **" أسواق النفط العالمية** "، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57، نوفمبر 2005، الكويت.
- النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأوابك، شهر فيفري، عدد 03 ، سنة43 ، الكويت،2017 .
- Chemseddine chitour "**économie pétrolière"** école nationale poly technique, 1999.
- La Banque d'Algérie, **« indication économique »**, 85-95, Alger, 1996.
- OPEC, **annual statistical bulletin**, 2000.

التسويق الزراعي الخارجي وأهميته في تنمية الصادرات الزراعية

إيمان عاشور
طالبة دكتوراه
جامعة البليدة2
achour-imane@live.fr

د كريم بيشاري
أستاذ محاضر أ
جامعة البليدة 2.
karimbichari@yahoo.com

الملخص: تتمتع الجزائر بمقوَمات زراعية هامة يمكن أن تجعل منها أكبر قوة اقتصادية زراعية عالمية، غير أن الصادرات الزراعية لا ترقى لهاته المقوَمات وتشكل المنتجات الغذائية الجزء الأكبر منها، كما أن مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات ضعيفة جدا. لذا سعينا من خلال هذه الدراسة لإبراز أهمية ودور التسويق الزراعي الخارجي في ترقية هاته الصادرات، فالتطبيق الفعّال للأنشطة التسويقية الزراعية الخارجية من بجوث ودراسات تسويقية بهدف جمع كل المعلومات والمعطيات المتعلقة بالأسواق الخارجية المستهدفة من عرض وطلب على المنتجات الزراعية والمواصفات والخصائص التي يجب أن تتصف بها من أجل تلبية حاجات ورغبات المستهلكين بالشكل المرغوب، إضافة إلى الترويج الدولي للتعريف بهاته المنتجات وتمييزها

Abstract: Algeria has important agricultural resources that can make it the world's largest agricultural economic power. However, agricultural exports do not meet these resources and food products constitute the largest part of them. The share of agricultural exports in total exports is very weak. Therefore in this study, we sought to highlight the importance and role of external agricultural marketing in the promotion of agricultural exports. The effective application of the external agricultural marketing activities as marketing researches and studies in order to collect all the information and data related to the external markets targeted from the supply and demand of agricultural products and the specifications and characteristics that

عن منتجات المنافسين يمكن أن يساهم في تنمية الصادرات الزراعية.

الكلمات المفتاحية: التسويق الزراعي الخارجي، المنتجات الزراعية، الصادرات الزراعية. **M31**

must be characterized by in order to meet the needs and desires of consumers as wanted, in addition to the international promotion to inform customers about these products and differentiate them from the products of competitors, which contributes to the development of agricultural exports.

Keywords: external agricultural marketing, agricultural products, agricultural exports. **M31**

المقدمة

تسعى أي دولة جاهدة لتنمية وتنويع مصادر دخلها كما هو الحال بالنسبة للجزائر، حيث استهدفت خطط التنمية تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على البترول كمصدر رئيسي للدخل نتيجة التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في أسعاره، وانعكاس ذلك سلبا على مسيرة التنمية والعجز في الموازنة، هذا ما أدى إلى السعي لترقية صادرات قطاعات أخرى غير قطاع المحروقات كالصادرات الزراعية. إذ تتوفر الجزائر على عدة منتجات زراعية تتمتع بمزايا تنافسية.

إن تسويق المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية يختلف عنه بالأسواق المحلية، نظرا لاختلاف وتعقد بيئة الاعمال الدولية وتعدد المتغيرات المؤثرة فيها إلى جانب اشتداد المنافسة. فسلوك المستهلك الخارجي يختلف عن سلوك المستهلك المحلي مما يستلزم ضرورة دراسة حاجاتهم ورغباتهم وتلبيتها بالشكل المرغوب والمكان والوقت المناسبين، إلى جانب هذا يجب أن تكون المنتجات مطابقة للمواصفات والمقاييس المفروضة من البلد المصدر له. كذلك

لابد من الاهتمام بمسألة الترويج والاعلان للتعريف بالمنتجات وضمان تصريفها بيسر وسهولة وتمييزها عن منتجات المنافسين. هذا ما يزيد من أهمية التسويق الزراعي الخارجي يوما بعد يوم، إذ يعد البداية الصحيحة لاقتحام الأسواق الخارجية خاصة في ظل حدة المنافسة الدولية والبقاء للأقوى وذلك لزيادة حجم الصادرات الزراعية.

مشكلة الدراسة:

على ضوء ما سبق عرضه تتبلور معالم مشكلة الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي: **كيف يساهم التسويق الزراعي الخارجي في تنمية الصادرات الزراعية؟**

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- تقديم إطار نظري يحدد المفاهيم المتعلقة بالتسويق الزراعي الخارجي.

- إلقاء الضوء على وضعية الصادرات الزراعية وأهم المنتجات الزراعية المسوقة للأسواق الخارجية.

- السعي إلى ابراز مساهمة التسويق الزراعي الخارجي في تنمية الصادرات الزراعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع الزراعي يمكن أن يمثل أحد أهم القطاعات المساهمة في الدخل الوطني، فحسب الخبراء الاقتصاديين يمكن للزراعة أن تجلب 6 آلاف مليار دولار سنويا، فالجزائر تملك المقوَمات الزراعية لتجعل منها أكبر قوة اقتصادية زراعية عالمية، إذ في العالم كله هناك 40 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ذات الجودة والخصوبة العالية والعالم بكامله يتقاسم 8 ملايين هكتار والجزائر لوحدها تستأثر ب 32 مليون هكتار، غير أن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة جدا. من التحديات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية للأسواق الخارجية ضرورة مطابقتها للمواصفات المفروضة من البلد المستورد، غير أن هذا لا يكفي فلابد أن تستجيب هذه المنتجات لحاجات ورغبات المستهلكين

الخارجيين ولمعرفة ذلك يجب القيام بأبحاث تسويقية، فما يميز الأسواق الخارجية شدة المنافسة وتعدد المتغيرات والقيود المؤثرة فيها ممَا يحتم ضرورة الاهتمام بالتسويق الزراعي الخارجي لاقتحام الأسواق الخارجية وتحقيق مكانة تنافسية ممَا يساهم في تنمية الصادرات الزراعية.

وكمحاولة للإجابة على تساؤل الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، المحور الأول يتمثل في التعرف على ماهية التسويق الزراعي الخارجي، أما المحور الثاني سنحاول من خلاله التطرق إلى وضعية الصادرات الزراعية في حين بالأخير سنتعرض إلى دور التسويق الزراعي الخارجي في تنمية الصادرات الزراعية.

1. ماهية التسويق الزراعي الخارجي

1-1.مفهوم التسويق الزراعي الخارجي: هناك عدة تعاريف للتسويق الزراعي الخارجي نتناول بعضها.

يعرف التسويق الزراعي أنه:" إنجاز للأنشطة التجارية التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات لغاية وصولها وبأي شكل كان إلى المستهلك الأخير"[1].

كما يقصد بالتسويق الزراعي "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[2].

يعرف أيضا على أنه كل مجهود يدخل في اضافة المنافع الاقتصادية المتصلة بإيصال السلعة الزراعية من المنتج الى المستهلك. فهو يشمل كل المراحل والعمليات والسبل وكلفتها المادية التي تنعكس على أسعار الغذاء والمواد الخام المنتقلة من المزرعة الى المستهلك، أي أن هذا التسويق يتضمن كل العمليات التي تلي انتاج السلعة، كالتجهيز والتوضيب والتدريج والتعبئة والنقل والتخزين وما يتبع ذلك من عمليات تمويلية وبيعية وتسعيرية وكلفتها المادية، وكذلك جمع وتحليل المعلومات والاحصاءات التسويقية والتنبؤ بما ينتظر أن يكون عليه العرض والطلب

والأسعار، مما يمكن المنتج من احضار السلع الزراعية الى المستهلك حيث يريد هذا المستهلك الحصول عليها وفي الحالة التي يرغبها وفي الوقت المناسب [3].

إن التسويق الزراعي المحلي والخارجي متشابهان في كون كل منهما يهتم ويعمل على إشباع رغبة المستهلكين بطريقة أكفأ من طريقة المنافسين، إلا أن التسويق المحلي والخارجي للمنتجات الزراعية يختلفان في النقاط التالية[4]:

- الاختلافات الداخلية بين بيئتي السوقين، الشيء الذي يتطلب ممارسات مختلفة للوسائل التسويقية؛
- الأسواق الخارجية تتطلب العمل عبر الحدود وعلى هذا فلها قضايا ومشاكل مختلفة؛
- لكل منهما منهج وأدوات مستقلة.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التسويق الزراعي سواء المحلي أو الخارجي على أنه كافة الأنشطة التسويقية التي تهدف إلى ايصال المنتجات الزراعية إلى المستهلك بالشكل والنوعية التي يرغبها والمكان والوقت الذي يريده، إلا أن الوسائل والأدوات المستخدمة في الأنشطة التسويقية الخارجية تختلف عن تلك المستخدمة محليا نظرا لتعقد بيئة الأعمال الخارجية فمثلا رغبات وأذواق المستهلك الخارجي تختلف عن المستهلك المحلي.

2-1. خصائص تسويق المنتجات الزراعية:

نظرا للطبيعة الخاصة للمنتجات الزراعية فإن التسويق الزراعي يحظى بأهمية كبيرة جدا، إذ يمتاز إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية بمجموعة من العوامل التالية[5]:

- التغير المستمر في كميات الإنتاج ومن عام لآخر وذلك لأسباب الطقس والأمطار وعوامل أخرى.
- تغير شروط تسويق وبيع المنتوجات الزراعية لأسباب ترتبط بالكميات المنتجة والظروف السياسية للبلد المصدر والمستورد والأسعار.

- يفرض التطور التكنولوجي المستمر تعديلات ملموسة في النوعيات المرغوبة من السلع الزراعية والغذائية والكميات والأسعار.
- طبيعة المنافسة السائدة التي يمكن أن تسود بناء علي العوامل السابقة.
- التنوع في مجال تسويق السلع الغذائية، الذي يؤدي لزيادة الجهد التسويقي وتنوعه وتعقد البيئة التنافسية.
- صغر حجم المؤسسات الإنتاجية وتعدد أساليبها في عملية التسويق الزراعي.
- ضعف التنسيق في عملية وضع أسعار مختلف المنتجات الزراعية بين البلدان.
- الفجوة الكبيرة بين أهداف المزارعين والمؤسسات التسويقية العاملة في مجال التسويق الزراعي.

إن الخصائص التي تميز المنتجات الزراعية عن باقي المنتجات الأخرى تبرز الحاجة الماسة لأنشطة ووظائف التسويق الزراعي، فعلى سبيل المثال فإن وظيفة التخزين تضمن توفر هذه المنتجات على مدار السنة وفي أي وقت يطلبها المستهلك بغض النظر عن خاصية موسمية المنتجات الزراعية وكذلك استقرار الأسعار.

1-3. وظائف التسويق الزراعي:

يقصد بوظائف التسويق الزراعي اختصاراً تلك المهام التي تؤدى أثناء انتقال الحاصلات الزراعية من المنتجين إلى المستهلكين فهي إذاً مهام رئيسية منوطة بعلم التسويق الزراعي ليعيرها اهتماماً. تقسم هذه الوظائف إلى ثلاثة مجموعات من الوظائف التسويقية الرئيسية وهي: الوظائف التسويقية التبادلية والوظائف التسويقية المادية والوظائف التسويقية التسهيلية.

أولا- الوظائف التسويقية التبادلية:

تمثل جميع المهام المتعلقة بنقل ملكية السلعة، والمقصود من هذه المهام وظيفتي الشراء والبيع، ويعتبر البيع أهم العمليات التسويقية خاصة بسبب ارتباطه بالعرض في الوقت الراهن وفي المستقبل، مما يستدعي دراسة حالة السوق وتحليل العرض والطلب وتشجيع الطلب.

ثانيا- الوظائف التسويقية المادية:

هي جميع الوظائف التي تهدف إلى خلق المنافع المكانية والمنافع الزمنية والشكلية والمتمثلة في:

- **وظيفة النقل:** تقدم وظيفة النقل بشكل أساسي المنفعة المكانية بتوصيلها للسلعة من المكان حيت تنتج إلى المكان الذي تعرض فيه للبيع، وعملية النقل للمحاصيل والمنتجات الزراعية تعتمد بشكل أو آخر على خصائص المادة المنقولة، فلا تكفي حركة المواد من مكان إلى آخر ما لم يقترن ذلك بصلاحية المادة للاستهلاك وعدم تعرضها لأي أضرار مادية من شأنها أن تقلل أو تعدم أهمية المادة المنقولة. فتوضيب المنتجات الزراعية ونقلها عوامل لا يمكن الاستغناء عنها للتسويق الخارجي، وأفضل مثال على ذلك "الدراق"، فهي ثمرة نقلها دقيق جدا، حيث يرتبط سعر بيع الصنف المعروف باسم "Dixy Red" الحساس جدا بطريقة توضيبه ونقله[6].

- **وظيفة التخزين:** يعتبر التخزين من وظائف التسويق الهامة للمنتجات الزراعية نظرا للخصائص المميزة لها كسرعة تلفها وحساسيتها للمتغيرات البيئية بالإضافة إلى موسمية إنتاجها مما يجعل التخزين الأداة الفعّالة في استقرار الأسعار من خلال التحكم في عرض هذه المنتوجات في السوق.

- **وظيفة التجهيز:** وهذه تشمل جميع العمليات التي تؤدي إلى تغيير شكل السلعة وتجعلها في شكل أكثر نفعا أو أكثر إرضاءً لرغبات المستهلكين ومن ثم فهي تضيف المنفعة الشكلية للسلعة ،كعمليات التصبير للطماطم الطازجة وجعلها في علب[7].

ثالثا- الوظائف التسويقية التسهيلية:

يقصد بها تلك المهام التسويقية الضرورية التي تسهل وتساعد على تنفيذ الوظائف التبادلية والمادية، وتضم: التعبئة والتغليف، وظيفة المعلومات التسويقية، التمويل، بالإضافة إلى:

- **التدريج والمعايرة:** ترتبط المعايرة بوجود مواصفات ومقاييس معيارية تعكس الصفات التي يرغبها المستهلكون، أما التدريج فهو إعطاء رتبة أو درجة محددة للسلعة وفقا لمطابقة صفات السلعة للمواصفات المعيارية لرتب أو درجات السلعة المحددة.

- **تحمل المخاطر:** هنالك المخاطر التي تنشأ من الطبيعة أو من سياسات الحكومة، وهناك أيضا المخاطر الاقتصادية[8].

2. وضعية الصادرات الزراعية:

2-1. تطور الصادرات الزراعية:

شهد حجم المنتجات الزراعية الموجهة للأسواق الخارجية تطورا ملحوظا، حيث تشكل المنتجات الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات الزراعية كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 01: الصادرات الزراعية والغذائية للفترة 2000-2016

السنوات	الصادرات الاجمالية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
2011-2007	53 847.73	221.78	113.08
2012	71 668	-	315
2013	65 181.08	568.51	405.70
2014	62 884.29	772.54	323.15
2015	34 668	-	235
2016	30 026	-	327

المصدر: اعتمادا على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (34)، الخرطوم 2014، ص 196. واحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية: www.douane.gov.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور مستمر للصادرات الزراعية حيث قدرت لمتوسط الفترة 2007-2011 بـ 221.78 مليون دولار لتصل إلى 772.54 مليون دولار سنة 2014، أما بالنسبة للصادرات الغذائية التي تمثل أكبر جزء من إجمالي الصادرات الزراعية فقد عرفت تذبذبا حيث انتقلت المنتجات الغذائية المسوقة للأسواق الخارجية من 113.08 مليون دولار لمتوسط الفترة 2007-2011 إلى 405.70 مليون دولار سنة 2013 لتصل إلى 327 مليون دولار سنة 2016. رغم الزيادة في الصادرات الزراعية إلا أنها تساهم بنسبة ضعيفة جدا في إجمالي الصادرات حيث بلغت نسبتها لسنتي 2013 و2014 على التوالي: 0.87٪، 1.22٪. وذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني فهو اقتصاد ريعي، حيث تمثل نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزء الأكبر وبلغت لسنتي 2015 و2016 على التوالي: 94.54٪، 93.84٪ [9]. كذلك عند مقارنة نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الوطنية في إجمالي الصادرات مع كل من المغرب وتونس نجدها نسبة ضعيفة، حيث تمثل الصادرات الزراعية تمثل الصادرات المغربية 10٪ من إجمالي الصادرات وذلك حسب احصائيات 2012 [10]، أما نسبة الصادرات الزراعية التونسية خلال الفترة 2011-2015 قدرت بـ 11٪ من إجمالي الصادرات[11].

2-2. تطور أهم المنتجات الزراعية:

تم تسويق عدة منتجات زراعية نحو الأسواق الخارجية، والجدول التالي يوضح تطور أهم المنتجات الزراعية المصدرة.

جدول رقم 02: أهم المنتجات الزراعية المصدرة (الوحدة: الكمية: ألف طن، القيمة: مليون دولار)

المنتج الزراعي	2011-2007		2012		2013		2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
السكر الخام	75.53	56.52	313.41	208	474.62	273.04	476.52	227.90
المياه المعدنية والغازية	-	-	-	-	45.41	33.83	25.99	15.43
الفواكه	12.89	19.00	20.58	26.29	14.75	20.52	25.78	38.50
التمور	12.02	18.48	20.44	26.21	14.71	20.43	25.64	38.31
الخضر	3.46	9.29	2.78	9.82	4.66	20.22	3.27	2.72
الزيوت النباتية	10.36	6.86	4.51	7.34	0.31	0.62	0.15	0.26
زيت الزيتون	0.04	0.16	0.05	0.10	0.05	0.15	0.03	0.06
الأسماك	2.23	10.55	1.64	6.54	1.23	4.76	1.95	7.75

المصدر: اعتمادا على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (34)، الخرطوم 2014، ص 206-238. واحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية: www.douane.gov.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه توجد منتجات زراعية شهدت تطورا مستمرا للكميات المسوقة للأسواق الخارجية، كما هو الحال بالنسبة للسكر الخام الذي يعرف تطورا مستمرا حيث بلغت كمية صادراته لمتوسط الفترة 2007-2011 75.53 ألف طن وبقيمة 56.52 مليون دولار لتصل إلى 476.52 ألف طن بقيمة 227.90 مليون دولار سنة 2014، أما فيما يخص المياه المعدنية والغازية فقد شهدت انخفاضا في قيمة الصادرات لسنة 2014 والتي قدرت بـ 15.43 مليون دولار في حين بلغت 33.83 مليون دولار سنة 2013. أما فيما يخص الفواكه عرفت تذبذبا في الكميات المباعة للأسواق الخارجية وتعتبر التمور من أهم المنتجات المصدرة ضمن هذا الصنف باعتبار الجزائر من أهم الدول المنتجة لها، حيث بلغت الكمية المصدرة 12.02 ألف طن بقيمة 18.48 مليون طن خلال متوسط الفترة 2007-2011 لتصل إلى 20.44 ألف طن بقيمة 26.21 مليون دولار سنة 2012 لتنخفض إلى 14.71 ألف طن بقيمة 20.43 مليون دولار سنة 2013 ثم شهدت ارتفاعا من جديد سنة 2014 حيث بلغت قيمة الصادرات من التمور 38.31 مليون دولار، أما قيمة الصادرات لسنتي 2015 و2016 فهي على التوالي: 34.70 و37.52 مليون دولار[12]. وهذا التذبذب راجع لعدة أسباب[13]:

- كثير من المؤسسات الوطنية المختصة في التصدير تشتكي من التأخيرات البيروقراطية التي لا تسمح لهم بالاستجابة السريعة لزبائنهم كالتأخر في منح الترخيص والموافقة من سلطات الصحة والاجراءات الجمركية، كل هذا من شأنه أن ينال من مصداقية المؤسسات الوطنية في نظر المتعاقد الأجنبي.

- انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجي خاصة من حيث الدعاية والاشهار، ممَا يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور.

- مشكلة التغليف حيث لا تتوفر أغلفة مناسبة لتصدير التمور، وهذا ما يحتم استيرادها ما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وبالتالي ارتفاع السعر على مستوى الخارجية.

- عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية المصدرة للتمور بما فيه الكفاية بضرورة إنشاء أقسام مستقلة ضمن هيكلها التنظيمي مختصة خاصة في تسويق المنتجات والترويج والدعاية اللازمة وأخرى لفحص جودة التمور ونوعيتها.

- عدم وجود تنسيق ما بين منتج التمر في المزرعة وصاحب المصنع أو المصدر فيما يخص أهمية توريد التمور الجيدة والمطابقة للمواصفات.

- الشروط الزراعية والفنية المشددة في بعض الدول وخاصة الاتحاد الأوروبي.

- النقص الحاد في المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية من حيث حجم الطلب والأصناف المرغوبة فيها وحجم العبوات وطرق التغليف والاشتراطات الصحية والمواصفات القياسية في البلد المستورد.

- مزاحمة التمور الأجنبية للتمور الوطنية واتجاه المستهلك الأجنبي إلى اقتنائها بسبب تسويقها في ظروف حسنة رغم ارتفاع أسعارها كما هو الحال بشأن التمور التونسية، حيث تعتبر تونس الأولى عالميا في مجال تصدير التمور على مستوى القيمة، إذ تساهم بنسبة 19٪ في قيمة صادرات المنتجات الزراعية محتلة المركز الثاني في سلم الصادرات بعد زيت الزيتون[14].

أما فيما يخص الصادرات الزراعية من الخضر فقد شهدت تذبذبا حيث انتقلت من 9.82 مليون دولار سنة 2012 إلى 20.22 مليون دولار سنة 2013، لتنخفض إلى 2.72 مليون دولار سنة 2014.

عرفت الصادرات من الزيوت النباتية انخفاضا مستمرا في الكميات المباعة للأسواق الخارجية، حيث انتقلت من 10.36 ألف طن بقيمة 6.86 مليون دولار لمتوسط الفترة 2007-2011 إلى 0.15 ألف طن بقيمة 0.15 ألف طن بقيمة 0.26 مليون دولار. أما بالنسبة لصنف زيت الزيتون شهد هو الأخير تذبذبا في الكميات المباعة للخارج، حيث تم تصدير 0.04 ألف طن لمتوسط الفترة 2007-2011 بقيمة 0.16 مليون لترتفع هذه الكمية إلى 0.05 ألف طن سنة 2012 رغم انخفاض القيمة إلى 0.10 مليون دولار ولعل هذا راجع إلى تقلبات الأسعار، وفي السنة الموالية كان هنالك استقرار للكمية المصدرة لكن ارتفاع في القيمة حيث بلغت 0.15 مليون دولار، في حين شهدت سنة 2014 انخفاضا في كل من الكمية المصدرة والقيمة إذ بلغت 0.03 ألف طن و 0.06 مليون دولار على التوالي. رغم توفر الجزائر على كل المميزات والخصائص التي تجعلها أكبر قوة زراعية للزيتون في العالم وإنتاج أفضل الأنواع وأجودها وذلك لتوفره على العناصر العضوية الصحية – يتوفر على أوميغا 3 المضاد للسرطان- إلا أن التصدير من هذا المنتوج لا

يزال ضعيفا مقارنة مع الدول المجاورة تونس والمغرب[15]، حيث بلغت صادراتهما على التوالي لسنة 2014 93.33 ألف طن بقيمة 336.85 مليون دولار و12.74 ألف طن بقيمة 31.25 مليون دولار[16].

أما فيما يتعلق بأهم أنواع اللحوم التي يتم تصديرها تتمثل في الأسماك، رغم أنه شهدت هذه الأخيرة انخفاضا في الكميات المصدرة حيث تم تصدير 1.64 ألف طن بقيمة 6.54 مليون دولار سنة 2012 بعدما كانت كمية الصادرات 2.23 ألف طن بقيمة 10.55 مليون دولار لمتوسط الفترة 2007-2011، كما عرفت الكميات المصدرة تطورا محسوسا سنة 2014 إذ بلغت 1.95 ألف طن بعدما كانت 1.23 ألف طن سنة 2013. وبالنسبة للأسواق الخارجية التي تم تسويق الأسماك إليها فهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور الصادرات من الأسماك

البلد	2012		2013		2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
تونس	289.72	643.64	217.70	709.10	386.64	1240.96
السعودية	50.69	283.19	0.08	0.03	27.36	110.28
ليبيا	114.02	508.10	55.30	267.75	41.12	209.31
اجمال الدول العربية	**454.43**	**1434.93**	**273.08**	**976.88**	**455.12**	**1560.54**
أوروبا	1164.25	5054.69	937.64	3767.01	1474.92	6190.57
آسيا	14.11	46.93	-	-	-	-
أمريكا الشمالية	5.07	1.70	15.47	11.41	19.38	0.62
اجمالي الدول الأخرى	**1183.43**	**5103.32**	**953.11**	**3778.42**	**1494.30**	**6191.19**
الاجمالي	**1637.86**	**6538.25**	**6.18 122**	**4755.30**	**1949.42**	**7751.73**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، الخرطوم، المجلد 9، 2015، ص 124.

يلاحظ من الجدول أنه يتم تصدير الأسماك إلى بلدان عديدة، وتعد السوق الأوروبي أهم الأسواق الخارجية لهذا المنتوج حيث بلغت نسبة قيمة الصادرات من الإجمالي لسنة 2012،2013 و2014 على التوالي 77.31٪، 79.21٪، 79.86٪، كذلك يحتل السوق العربي مكانة مهمة وعلى رأسهما تونس، السعودية وليبيا، إذ بلغت نسبة قيمة الصادرات من الإجمالي لنفس الفترة 21.94، 20.54٪ و20.13٪ ، أما بالنسبة لدول أمريكا الشمالية تم تصدير كميات معتبرة، وتأتي السوق الأسيوي في ذيل الترتيب حيث لم يتم تصدير الأسماك لها لسنتي 2013 و2014.

ما يلاحظ بصفة عامة حول وضعية الصادرات الزراعية الوطنية أنها ضعيفة ومتذبذبة وهذا راجع لعدة أسباب، إذ نجد في الطليعة الجودة، التي على المصدر ضمانها قبل دخوله للأسواق الخارجية، وهذا ما يحتم عليه معرفة المعايير الدولية للجودة وكذلك مراعاتها، علما أن معايير الجودة للسوق الأوروبي تختلف عن السوق الأمريكي، فتصدير المنتجات الزراعية للخارج يتطلب معرفة حجم الطلب الخارجي ونوعه، وماهي رغبات المستهلك وثقافته الاستهلاكية، ولابد كذلك من دراية بكيفية التصدير، فالبيع للأسواق الخارجية ليس كالبيع للأسواق المحلية إذ يتطلب حجما هائلا من المعلومات ودقتها وكذلك الخبرة والثقة، وهي من الأمور المهمة لإنجاح عملية التصدير، لكون البيئة الخارجية بيئة معقدة وتختلف عن البيئة الداخلية[17]. ومن هنا تتجلى أهمية تبني التسويق الزراعي الخارجي لضمان دخول للأسواق الخارجية وتنمية الصادرات الزراعية.

3. دور التسويق الزراعي الخارجي في تنمية الصادرات الزراعية

أوضحت التجارب أن غياب نظام تسويقي كفؤ يعتبر من المعوقات الأساسية في زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات[18]، لذلك يعد التطبيق الفعال والكفء للأنشطة التسويقية بمثابة المفتاح الرئيسي للنفاذ للأسواق الخارجية وتنمية الصادرات الزراعية وأهمها:

3-1. بحوث التسويق الدولية:

يقصد بها التحليل العلمي القائم على أساس تجميع وتفسير البيانات والمعلومات عن المشكلات المرتبطة بالأسواق الخارجية من أجل الدخول إليها وتسويق المنتجات. تبرز الحاجة إلى بحوث

التسويق الدولي لاختلاف العناصر التي تواجه مؤسسات التصدير في الأسواق الخارجية مقارنة بالأسواق المحلية، وأهم النقاط التي تستدعي القيام بالبحوث التسويقية الدولية[19]:

- حدة المنافسة الدولية ووجوب قراءة ودراسة المنافسة الدولية ودرجتها وسبل التغلب عليها.
- المساعدة في تجنب اتخاذ قرارات إدارية غير سليمة قبل التعرف على بيئة الأسواق الخارجية.
- تحسين الموقف التسويقي للمؤسسة بالحفاظ على نقاط القوة وعوامل النجاح بها.
- المساهمة في حماية المؤسسة من المشكلات والأخطاء التي تقع بها مستقبلا.
- المساهمة في التكيف مع المتغيرات الحادثة في الأسواق الخارجية للمؤسسة.

ويتمثل **مجال عمل بحوث التسويق** فيما يلي[20]:

- دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات من المنتجات الزراعية وأهمية أسواق هذه المنتجات.
- دراسة أهم أسواق المنتجات الزراعية والدول المنافسة في أسواق التصدير وأفضل طرق البيع فيها.
- دراسة التكتلات الاقتصادية العالمية.
- قياس القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية.
- تحديد فرص التصدير المتاحة في الأسواق الخارجية.
- تحليل العلاقات السعرية للزروع التصديرية والاستيرادية.
- دراسة أثر المتغيرات العالمية على التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية.
- دراسة أهم النوافذ التسويقية وأنسب شهور تصدير المحاصيل.

2-3. تحليل سلوك المستهلكين الدوليين:

يعتبر المستهلك حجر الزاوية في النشاط التسويقي الناجح حيث تحدد رغبات المستهلكين وخصائصهم معالم الاستراتيجية التسويقية الفعّالة، فمثلاً يفضل المستهلك السوري التفاح ذو الحجم الكبير وكلما ازداد حجم التفاحة ازداد سعره بينما المستهلك الأوربي يفضل التفاح الصغير أو المتوسط كي لا يضطر لإتلاف ما يتبقى من التفاحة في حال عدم تناولها كاملة[21]، لذلك فإن دراسة وتحليل سلوك المستهلك واحدة من أهم الأنشطة التسويقية في المؤسسة وذلك بسبب اشتداد المنافسة واتساع حجم ونوع البدائل المتاحة أمام المستهلك من جهة وتغير حاجاته ورغباته من جهة أخرى. لذا يجب تحديد طلب المستهلك بدقة من حيث الكم والنوع وما يحدث فيه من تغيرات مع الوقت، كأن تؤدي بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع إلى زيادة نسبة السيدات العاملات بما لا يدع وقت لدى ربات البيوت لشراء البازلاء والبامية والفاصولياء بشكلها التقليدي الطازج وبذلك يزيد الطلب على الخضروات المجهزة والمحفوظة بل وعلى بعض الوجبات المعدة للطبخ مباشرة[22].

وفيما يلي سيتم عرض **أهم الاتجاهات الحديثة للطلب العالمي على المنتجات الغذائية والزراعية** لأن معرفة هذه الاتجاهات سوف تؤثر كثيرا في طبيعة البرامج التسويقية والمزيج التسويقي المستخدم وفقا لهذه الاتجاهات العالمية.

- زيادة الطلب على المنتجات عالية القيمة الغذائية، كالخضر والفواكه الطازجة والبروتينات النباتية وانخفاض الطلب على الدهون والبروتينات الحيوانية لما لها من أضرار صحية.

- زيادة الطلب على الغذاء الصحي والآمن، أي الغذاء الخالي من الكيماويات ومسببات الأمراض والخالي من الكولسترول بالإضافة إلى المواد الغذائية منخفضة السعرات الحرارية، مما أدى إلى ظهور المنتجات الغذائية العضوية والزراعة العضوية.

- زيادة الطلب على الأغذية السريعة، مما أدى ذلك إل زيادة الطلب على المنتجات الغذائية التي تستخدم هذا النوع من الغذاء كالبطاطا وأصناف محددة من الطماطم للتصنيع.

- زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الملائمة، أي المنتجات السابقة التجهيز والمجمدات والمعلبات وغيرها من المنتجات سهلة الاستخدام.

- وجود معلومات كاملة عن المنتج، من حيث توفر ملصقات تحتوي على جميع البيانات الخاصة بالمنتج من حيث القيمة الغذائية، اسم المصنع، علامات الجودة المتاحة، المكونات. أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على المنتجات مجهولة الهوية.

- الطلب الدوري على المنتجات الغذائية بصرف النظر عن موسمية الانتاج.

- زيادة استخدام العلامات التجارية والعبوات في تسويق المنتجات الغذائية والاهتمام بجودة العبوات.

- زيادة الطلب على المنتجات المتوافقة مع البيئة.

الاتجاهات الحديثة سابقة الذكر توضح أنه في حالة تسويق المنتجات الغذائية والزراعية دوليا أو حتى محليا يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط السابقة الذكر لأن ذلك بالضرورة يؤثر على زيادة الطلب على هذه المنتجات إذا تم تسويقها بشكل سليم[23].

3-3. تخطيط عملية الانتاج:

ويعنى هذا النشاط بتطوير المنتجات المختلفة، وتحديد الصورة التي تكون عليها المنتجات في السوق، والعلامة التجارية لها، وأسلوب تعبئتها وتغليفها والمواصفات المختلفة المتعلقة بها[24].

- **العلامة التجارية:** تجعل المنتج ذا هوية مميزة ومختلفا عن المنتجات المنافسة باستخدام الكلمات، التصميم، والرموز. يكمن الغرض من العلامة التجارية في أنها يعتمد عليها في تسويق المنتج[25]. هناك العديد من الفوائد التي تحظى بها المؤسسات من العلامة المميزة للمنتج منها[26]:

- سهولة تميز المنتج والتعرَف عليه من قبل المستهلك النهائي.
- ضمان مستوى معين من الجودة والاشباع على مستوى العالم.
- المساهمة في ترويج المبيعات في الأسواق الدولية.

ومن بين العلامات التجارية الوطنية المعروفة بالخارج العلامة التجارية "**الأمير عبد القادر**" الموجودة بعلب زيت الزيتون، التي تم عرضها لأول مرة بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 وهي تحمل صورة مؤسس الدولة الجزائرية، ولقد استحسن المستهلكون الأمريكيون وجود صورة الأمير على هذا المنتوج وأصبحت زيوت هذه المؤسسة معروفة بالأسواق الخارجية بصورة الأمير، وتم تصديرها لعدة بلدان كفرنسا، هولندا وانجلترا[27].

- **المواصفات:** يجب أن تكون الصادرات مطابقة دائما للمتطلبات الحكومة الالزامية التي يفرضها البلد المستورد لأنه خلاف ذلك لا يمكن للمنتجات دخول البلد المستورد، هذا بالإضافة إلى وجوب توفر المتطلبات التجارية التي يفرضها المشتري في البلد المستورد. قد تتضمن هذه المتطلبات المواصفات القياسية للأغذية أو قيودا متعلقة بحماية الحيوان وصحَة النبات كالخلو من آفات زراعية وأمراض معينة في البلد المصَدر، ونظرا للتشكيلة الواسعة من المنتجات في القطاعات الغذائية والزراعية، التي تخضع للرقابة الصحية والزراعية واللوائح الفنية التي تتفاوت من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر يصعب الإسهاب في الكلام عن مواصفات قياسية معينة. حيث تشجع اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بإجراءات الصحة والصحة النباتية، البلدان على إسناد متطلباتها على المواصفات القياسية الدولية، مثل تلك الخاصة بلجنة الدستور الغذائي (CAC) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE) والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC). وتتضمن اجراءات الصحة والصحة النباتية جميع القوانين والمراسيم واللوائح والمتطلبات والإجراءات ذات الصلة التي قد تنصَ على مواصفات قياسية للمنتج النهائي، وعمليات وطرق الانتاج، اختبارات وفحوصات وإجراءات الحصول على شهادات وموافقات، ومتطلبات نقل الحيوانات أو النباتات ومواصفات المواد الضرورية لبقاء هذه الحيوانات والنباتات على قيد الحياة أثناء النقل. كما قد تفرض التزامات تتعلق بالطرق احصائية وإجراءات أخذ العينات وطرق تقدير المخاطر، كما قد تصف متطلبات التعبئة والتغليف والبطاقات التي تتعلق مباشرة بالسلامة الغذائية[28].

3-4. الترويج الدولي:

هو عبارة عن عملية اتصال بين المصدر والمستورد، أي نقل رسالة من المؤسسة المصدرة إلى المستورد أو الوسطاء بهدف إقناعهم وجعلهم أكثر تقبلا لمنتجات المؤسسة، ويتم الاتصال

باستخدام المكونات الترويجية المتعددة والتي تسمى مكونات المزيج الترويجي وأهمها: البيع الشخصي، العلاقات العامة، الاعلان التجاري والمعارض الدولية.

يعتبر الاعلان من أكثر الطرق شيوعا واستخداما من قبل المسوقين الدوليين، وعند التفكير في استخدام الاعلان على نطاق دولي لابد من الأخذ في الاعتبار أهم المؤثرات التي تدخل في الحسبان، وهذه المؤثرات يمكن تحديدها في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية، والتنافسية بالإضافة إلى مدى توفر وكالات الاعلان الدولية[29]. فمثلا المؤسسات الاسترالية لتصدير اللحوم تعلن في اعلاناتها أن اللحوم الاسترالية أخذت من مواشي غذيت عن طريق المراعي الطبيعية الخضراء وليس باستخدام العلائق المركبة، وهذا ما سينعكس بالنتيجة على طعم وتذوق اللحوم هذه ونوعيتها، إذ أن تفضيلات المستهلكين لهذه اللحوم تفوق تلك التي غذيت عن طريق العلائق[30].

الخاتمة

اتضح من خلال هذه الدراسة أن الصادرات الزراعية شهدت تطورا ملحوظا غير أن مساهمتها في إجمالي الصادرات تبقى جد ضعيفة خاصة إذا تم مقارنتها مع الدول المجاورة تونس والمغرب، أما بالنسبة للمنتجات الغذائية التي تمثل الجزء الأكبر من الصادرات الزراعية عرفت تذبذبا في صادراتها. هذا راجع أساسا إلى عدم الاهتمام الكافي والتطبيق الفعال لأنشطة التسويق الزراعي الخارجي، إذ يعد هذا الأخير ضرورة حتمية لدخول الأسواق الخارجية وتنمية الصادرات الزراعية. ولتحقق ذلك نقترح ما يلي:

- تصدر المنتجات الزراعية الوطنية لعدة دول، حيث كل دولة تفرض قيود وقوانين ومواصفات معينة تختلف عن باقي الدول هذا إلى جانب أن تفضيلات وأذواق المستهلكين هي الأخرى تختلف من دولة لأخرى. لذلك لابد القيام ببحوث ودراسات تسويقية بغرض جمع البيانات والمعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية والتبادل التجاري والأنواع المطلوبة من المنتجات الزراعية ومواصفاتها وأوقات تصديرها لتصل في الأخير إلى المستهلك في الحالة التي يرغبها والمكان الذي يريده والوقت المناسب.

- أصبح متاح للمستهلكين عدة بدائل وخيارات نتيجة المنافسة الدولية الشديدة، مما يستوجب دراسة المنافسين من حيث نوعية وخصائص منتجاتهم والاستراتيجيات والسياسات التسويقية المتبعة في تسويق هاته المنتجات من أجل وضع استراتيجية تنافسية مناسبة للتصدي والتغلب على المنافسين وخلق مكانة تنافسية مهمة في السوق.

- ضرورة انشاء علامات تجارية للمنتجات الزراعية لما لها من أهمية في تمييز المنتجات الوطنية عن منتجات المنافسين، والعمل على خلق وتعزيز صورة ذهنية ايجابية لدى المستهلكين حولها عن طريق الترويج الدولي.

- ضرورة المشاركة في المعارض والصالونات الدولية من أجل الترويج للمنتجات الوطنية من جهة واكتشاف الفرص التسويقية الممكنة واستغلالها من جهة أخرى.

- تنسيق الجهود بين المنتجين والمصدرين من خلال الارشاد التسويقي، لإبقاء المزارعين على اطلاع دائم بنوع المنتجات ومواصفاتها المطلوبة في الأسواق الخارجية.

- العمل على تحسين وتجديد معارف الموارد البشرية حول التوجهات الحديثة للتسويق الزراعي الخارجي بصفة خاصة والتجارة الخارجية بصفة عامة من أجل مواكبة المستجدات والتغيرات على الساحة الدولية.

- تفعيل دور الهيئات الحكومية بالخارج كالسفارات من أجل بتزويد المصدرين بكل المعلومات التسويقية والاجراءات اللازمة لدخول الأسواق الخارجية واطلاعهم بكل ما هو جديد كالتغييرات والمواصفات الواجب توفرها في المنتجات أو طريقة التغليف أو شروط النقل إلى غير ذلك.

- زيادة الاستثمارات الحكومية لتحسين الخدمات اللوجستية كخدمة النقل بمختلف أشكاله، فهنالك منتجات زراعية جد حساسة عند عملية نقلها وأي ضرر يحدث أثناء هذه العملية قد يسبب في تلفها وفقدانها لقيمتها وأهميتها.

- تقليل الاجراءات وتسهيل المعاملات الجمركية والبنكية والحد من البيروقراطية، مما يسمح بالحفاظ على المنتجات من التلف والفساد ووصولها إلى المستهلكين في الوقت المناسب،

بالإضافة إلى حصول المصدرين على أموالهم مما يضمن لهم تسديد التزاماتهم ومزاولة نشاطهم بشكل عادي.

الهوامش والمراجع:

[1] أبي سعيد الديوجي ودوخي عبد الرحيم الحنيطي، **التسويق الزراعي المفاهيم والأسس**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 04.

[2] بن تفات عبد الحق، **دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص 184.

[3] زكي محمود شبانه، **دور التسويق الزراعي في التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، الرائد العربي، العدد 87، متوفر على الرابط http://al-hakawati.net/arabic/Civilizations/raedindexb24.as

[4] سامح عبد المقصود أبو الدهب، الجمعية العربية للإدارة، **التسويق الدولي**، ص 2 بتصرف.

[5] هشام محمد رضوان، **التسويق الزراعي**، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 18.

[6] كرول هاشم، **تسويق المنتجات الزراعية**، المؤسسة اللبنانية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، 2001، لبنان، ص 5. متوفر على الرابط: www.ildesliban.org

[7] صبحي محمد اسماعيل ومحمد الحمد القنيبط، **التسويق الزراعي**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 42. متوفر على الرابط: www.academia.edu

[8] سعيدي جميلة، **التسويق الزراعي في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، ص 152.

[9] المديرية العامة للجمارك، **احصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2016**، متوفرة على الرابط: www.douane.gov.dz

[10] موجز الفلاحة المغربية بالأرقام، 2012، ص 10، متوفر على الرابط: http://www.agriculture.gov.ma/ar

[11] لجنة الدراسات والمتابعة للحوار الوطني للفلاحة والصيد البحري، مجلة الفلاحة، العدد 124، ص 12، متوفرة على الرابط: http://www.agriculture.tn

[12] المديرية العامة للجمارك، احصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2016، متوفرة على الرابط: www.douane.gov.dz

[13] دحو سليمان، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور بالجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 20، 2014، ص 134.

[14] المجمع المهني المشترك للغلال، **تصدير الغلال الصيفية**، مجلة الفلاحة، العدد 124، 2016، ص26.

[15] http://www.medafco.org/node/517869

[16] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم (34)، الخرطوم 2014، ص 215.

[17] سعيدي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

[18] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق الدراسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، 2010، ص 74.

[19] هاني عرب، **التسويق الدولي**، ص 44. متوفر على الرابط: www.rsscrs.com

[20] www.arc.sci.eg

[21] http://ouruba.alwehda.gov.sy/node/205741

[22] صبحي محمد اسماعيل ومحمد الحمد القنيبط، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[23] وليد يحي سلام وصفية محمود السيد، **التسويق الزراعي**، 2011، ص 48. متوفر على الرابط: http://agir-science-reference.blogspot.com/

[24] نفس المرجع السابق، ص 09.

[25] نفس المرجع السابق، ص 104.

[26] هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[27] http://www.medafco.org/node/517869

[28] مركز التجارة الدولي، **إدارة جودة التصدير**، دليل الشركات المصدَرة الصغيرة ومتوسطة الحجم، الطبعة الثانية، 2011، جنيف سويسرا، ص 49.

[29] هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[30] أبي سعيد الديوجي ودوخي عبد الرحيم الحنيطي، **التسويق الزراعي المفاهيم والأسس**، مرجع سبق ذكره، ص 202.

الأفاق المستقبلية لاتجاهات نمو الاقتصاد العالمي

دراسة تحليلية خلال الفترة (2018/2016)

أ/بن رحو بتول ،طالبة دكتوراه،جامعة مستغانم،bat-27@outlook.fr

د/بن زيدان حاج، أستاذ محاضر، جامعة مستغانم، ben_zidane@live.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة اتجاهات النمو العالمي لكل من اقتصاديات البلدان المتقدمة والأسواق الصاعدة والدول النامية في منهج وصفي بالاعتماد على تحليل التوقعات الخاصة بالمؤسسات الدولية خلال الفترة (2018/2016)،ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن النمو العالمي لا يزال يواجه عدة تحديات من أبرزها تقلبات أسعار النفط وضعف الاستثمار وتراجع الإنتاجية وتفاقم الدين العام بالإضافة إلى حرب العملات نتيجة توجه بعض البلدان الصناعية إلى إتباع السياسة النقدية الغير التقليدية بغية تشجيع الصادرات .

الكلمات المفتاحية: نمو الاقتصاد العالمي،الاستثمار والإنتاجية،أسعار النفط,السياسة النقدية الغير التقليدية.

Abstract :

The objective of this paper is to examine the global growth trends of the economies of developed countries, emerging markets and developing countries in a descriptive approach based on the analysis of expectations of international institutions during the period 2016/2018.

The main findings are that global growth still faces several challenges Weak oil prices, weak investment, declining productivity, worsening public debt, and currency war as some industrialized countries tend to follow unconventional monetary policy to encourage exports.

Keywords: global economic growth, investment and productivity, oil prices, non-traditional monetary policy

1- مقدمة:

يعرف نمو النشاط الاقتصادي العالمي تباين ما بين المؤسسات الدولية حول اتجاهات النمو المستقبلية التي لا تزال غير واضحة في ظل افتراض تغيير مزيج السياسات في الإدارة الأمريكية الجديدة وما سيتبعها من تداعيات عالمية ،ومصير أسعار النفط عقب الاتفاق على تخفيض العرض بين أعضاء منظمة **OPEC** والعديد من كبرى البلدان المنتجة الأخرى والذي تم في أواخر سنة 2016 بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط.

الاتجاه المتزايد نحو تبني سياسات تجارية حمائية هي من أكبر المخاطر الاقتصادية التي قد تعيق النمو الاقتصادي في المرحلة الراهنة وتحول دون حدوث تعافي حقيقي للنشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية بفعل اتجاه عدد من الدول إلى تبني سياسات من شأنها إضعاف فرص نمو الطلب الخارجي،أضف إلى ذلك تدابير الانضباط المالي وآثارها السلبية على مستويات الطلب الكلي وخصوص في الدول النامية والإقتصادات الصاعدة التي تواجه تحديات صعبة لتصحيح الاختلال والعجز في أوضاع الموازنات العامة،أما على صعيد البلدان المتقدمة وحسب الدراسات الحديثة التي أعدت من طرف خبراء المؤسسات الدولية من المتوقع أن يتراجع نمو هذه المجموعة خلال الأربعين السنة القادمة استنادا إلى التنبؤات الخاصة بانخفاض النمو السكاني للفئة العاملة وزيادة أعداد المسنين وهذا ما يسبب في ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

تعتبر كفة الانخفاض هي الأرجح في ميزان المخاطر،إلا أنه يوجد احتمالات تشير إلى إمكانية تحقيق نمو أعلى على المدى القصير مع توقعات بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في سنة 2018، واستفادة بعض الدول بتقدم كبير في تنفيذ برامج الإصلاحات الصعبة في الموازنات العامة،في ظل هذه الأوضاع التي تتسم بعد اليقين بشأن السياسات الاقتصادية **فما هو مصير مستقبل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة والدول النامية؟وما هي الإجراءات المتخذة للمحافظة على النشاط الاقتصادي من أي صدمات خارجية ؟.**

2- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

وفقا لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي أشار أن القوة المحركة للنمو العالمي هي التسارع في تطوير الاستثمار الخاص والعام والتوسع في التجارة الدولية نظرا إلى أن الاقتصاد

العالمي لم يتعدى نسبة 3٪ على مدى 5 سنوات مع ضعف معدلات نمو الإنتاجية والأجور التي حالت دون ارتفاعها بالشكل المطلوب لزيادة معدلات نمو الإنتاج وتحسين مستويات المعيشة كما تضمن المقال مساهمة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والبرازيل وروسيا في تحسين التوقعات العالمية وهذا وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1): توقعات النمو لعالمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

	2016	2017		2018	
		Prévisions intermédiaires	Différence par rapport aux prévisions de juin	Prévisions intermédiaires	Différence par rapport aux prévisions de juin
Monde	3.1	3.5	0.0	3.7	0.1
États-Unis	1.5	2.1	0.0	2.4	0.0
Zone euro	1.8	2.1	0.3	1.9	0.1
Allemagne	1.9	2.2	0.2	2.1	0.1
France	1.1	1.7	0.4	1.6	0.1
Italie	1.0	1.4	0.4	1.2	0.4
Japon	1.0	1.6	0.2	1.2	0.2
Canada	1.5	3.2	0.4	2.3	0.0
Royaume-Uni	1.8	1.6	0.0	1.0	0.0
Chine	6.7	6.8	0.2	6.6	0.2
Inde[1]	7.1	6.7	-0.6	7.2	-0.5
Brésil	-3.6	0.6	-0.1	1.6	0.0
Russie	-0.2	2.0	0.6	2.1	0.5
G20	3.2	3.7	0.1	3.8	0.0

Source :OCDE (2017)،perspectives Economiques Intermédiaires ، Rapport mois de septembre p.05.

دعت المنظمة إلى إتباع سياسة نقدية غير تقليدية في بعض الاقتصادات بدون التأثير على الاستقرار المالي بغية تبني إصلاحات هيكلية ومالية هادفة إلى دعم الاستثمار ومعالجة المكاسب البطيئة في الإنتاجية ومتطلبات سوق العمل وزيادة ديناميكية أسواق المنتجات والخدمات ولكن مع دور أكبر للسياسة المالية.

على الرغم من تسجيل جميع الاقتصادات الرائدة في الوقت الحالي معدلات نمو إيجابية لكن تبقى المملكة المتحدة هي البلد الابطأ في نمو المجموعة وذلك في ظل عدم اليقين بشأن انسحابها من الاتحاد الأوروبي كما أدى انخفاض الجنيه الإسترليني إلى تحسن طفيف في صادرات بريطانيا ولكن دفع إلى التضخم التصاعدي.

في اليابان من المتوقع أن ينمو النمو بنسبة 1.6٪ في سنة2017 مدفوعا بانتعاش الاستثمار العام والنمو الأقوى في الأسواق الآسيوية وينبغي أن يؤدي أرباح الشركات إلى زيادة الاستثمار حتى عام 2018،ولكن نمو الأجور المتدنية وتدابير ضبط المالية العامة من المرجح أن تؤثر على نمو الاقتصاد الياباني في العام المقبل.

في منطقة اليورو تشير التقديرات إلى ارتفاع وتيرة النمو في المرحلة المقبلة مقارنة مع سنة 2016 إلا أن هذا النمو يبقى ضعيفا خصوصا في ظل التراجع المتوقع في قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي،في حال ما إذا اتجهت أمريكا إلى تغيير مسارها واللجوء إلى سياسة نقدية تقليدية تتمثل في ارتفاع تدريجي لأسعار الفائدة على الدولار.

- كما توقع التقرير أن تسجل **الهند** أعلى معدلات النمو في العالم يقدر ب 7.2٪ في عام 2018 على الرغم من اتجاه الهند في الأجل القريب إلى فرض ضريبة على السلع والخدمات.

في الصين من المرجح أن ينخفض النمو إلى 6.6٪ في 2018 مقارنة ب 6.8 ٪ و6.7٪ للعامين 2016/2017 على الترتيب على الرغم من توقعات بارتفاع الصادرات الصينية إلا أن ديون الشركات وتراكم سرعة ووتيرة نمو الائتمان هو أحد أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد الصيني وكذلك السياسة الحمائية التجارية التي من المتوقع أن يتبناها الشركاء التجاريين والتي ستكون لها آفاق سلبية على صادرات الصين .

في ألمانيا من المتوقع أن يبلغ النمو 2.2٪ في 2017 و2.1٪ في 2018،في فرنسا 1.7٪ لهذا العام و1.6٪ العام المقبل،في ايطاليا 1.6٪ في 2017 مقارنة ب 1٪ في 2016،وأوضح التقرير نتائج أقوى مقارنة مع تقديرات السابقة لجوان 2017 وسط ارتفاع معدلات العمالة والسياسة النقدية التيسيرية ويعزى هذا التحسن أيضا إلى زيادة أكثر حدة في الاستهلاك والاستثمار ونمو أكثر للصادرات"[1]".

[1] - OCDE (2017) Rapport mois de septembre ،op.cit.

3- منظمة الأمم المتحدة

أشار تقرير الأمم المتحدة للحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2017 من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.7٪ في هذا العام و2.9٪ في سنة 2018،واعتبرت الأمم المتحدة أن هذا النمو يبقى متواضع في حين يظل هدف العودة إلى تحقيق نمو قوي ومستدام بعيد المنال، لهذا يجب بذل جهود منسقة من خلال إحياء الاستثمار لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعدما شهد الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية الأخيرة نمو بطيء كما أن هذا الأخير راجع إلى استقرار الحالة الاقتصادية فقط وليس كدليل على انتعاش قوي ومستدام للطلب العالمي .

في البلدان المتقدمة من المتوقع تسجيل تحسن طفيف بمساهمة نسبة كبيرة من الاستهلاك الخاص،أما في منطقة اليورو سجلت نسبة مستقرة للفترة 2017-2018 ،الو.م.أ قد ترتفع ب 0.1 نقطة مئوية مابين الفترة 2017-2018 مقارنة ب 0.2 نقطة مؤوية خلال 2016-2017 وتستدل التوقعات المتواضعة إلى ضعف الاستثمار وغموض السياسات المستقبلية مع نسبة مساهمة أقل للاستهلاك الحكومي "[1]"والشكل التالي يبين بعض المتغيرات المكونة للنمو العالمي.

الشكل رقم (02): توقعات بعض المتغيرات الاقتصادية في التأثير على النمو العالمي

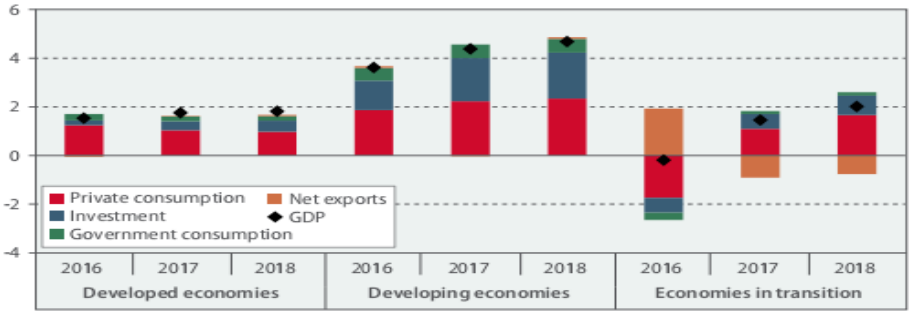

Source : United nations (2017)، world économiques situations and prospects،p.04.

[1]- الأمم المتحدة (2017)، **التوقعات الاقتصادية العالمية**، موجز لنشرة صحفية المنشورة على الموقع الالكتروني: https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content ،يوم 2017/10/06

تساهم البلدان النامية بنسبة كبيرة في نمو الناتج العالمي منذ ثلاث سنوات فمن المتوقع أن تتحسن معدلات نموها خلال الفترة 2017-2018 بسبب التوسع في مستوى الاستثمار في دول المجموعة وكذلك مساهمة أكبر للاستهلاك الخاص ونمو طفيف للاستهلاك العام في المدى القصير وهذا واضح من خلال الشكل، كما ركز المقال على **دول شرق وجنوب آسيا** باعتبارها من أكثر مناطق العالم دينامية فمن المتوقع أن يصل معدل نموها إلى 5.9٪ في 2017 واستقرار النسبة في 2018 مقارنة ب 5.7٪ في سنة 2016 وأرجع الخبراء هذه التوقعات بسبب استفادة المنطقة من قوة الطلب المحلي والدعم التي تتيحه سياسات الاقتصاد الكلي.

البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ستشهد تحسن ملحوظ في سنة 2018 بمعدل نمو يقدر ب 2٪ استنادا إلى تسارع وتيرة النمو لكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار لكن مع تراجع في صافي الصادرات[1].

قامت منظمة الأمم المتحدة في هذا التقرير بمقارنة نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي من مناطق مختلفة من العالم خلال 3 فترات(1998-2007)،(2011-2015)،(2016-2018) ومن خلال تحليلنا لنتائج هذا التقرير اكتشفنا أن أكثر فترة عرف فيه النمو انتعاش قوي لجميع المناطق هي فترة (1998-2007) ماعدا منطقة غرب آسيا التي تطابقت فيها نسب النمو ما بين الفترتين،(1998-2007)،(2011-2015) وتراجع ملحوظ للفترة (2016-2018) مقارنة مع السنوات المذكورة وعلى النقيض ستشهد **دول جنوب آسيا** ارتفاع في معدلات نموها خلال الفترة (2016-2018) مقارنة مع الفترات السابقة والشكل التالي يوضح هذه النسب بشكل مفصل:

[1] -United Nations(2017)،world Economique Situations and Prospects،pp:3-5.

الشكل رقم (03): معدل النمو النسبي للناتج المحلي الإجمالي لمناطق مختلفة من العالم

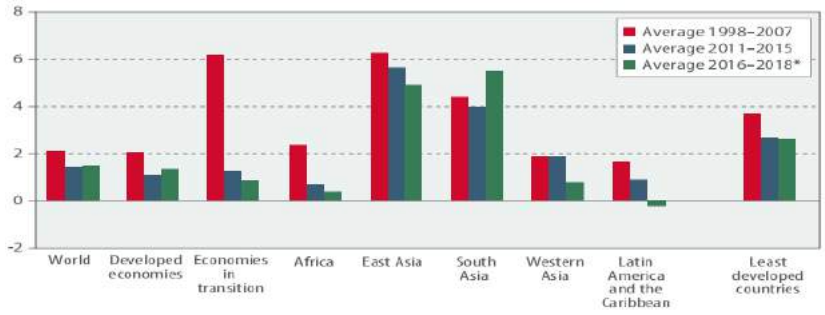

Source :United Nations(2017)، world Economique Situations and Prospects.02.

4- البنك الدولي:

تناول تقرير البنك الدولي لشهر جانفي التوقعات الخاصة بالنمو العالمي الذي من المحتمل أن يصل إلى متوسط نمو يقدر ب2.8٪ للفترة (2017- 2018) ،إلا أن حالة عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية قد تحد من آفاق النمو. وعلى هذا قال رئيس البنك السيد **جيم يونغ كيم**" بعد سنوات من النمو العالمي المخيب للآمال من الأمور المشجعة أن نلمح في الأفق بوادر تحسن الآفاق الاقتصادية وحان الوقت الآن لاغتنام هذا الزخم،وزيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية وفي البشر، فهذا أمر ضروري لتسريع خطى النمو الاقتصادي المستدام الذي يشمل الجميع بثماره من أجل إنهاء الفقر المدقع"[1].

تشير الأفاق الاقتصادية العالمية الخاصة **بتقديرات الدول المتقدمة** استقرار نسبة النمو التي تعادل 1.8 ٪ لكن من المحتمل أن تنخفض النسبة على المدى القريب بسبب التدابير الحمائية المتزايدة وانخفاض الاستثمار والإنتاجية لكن برامج التحفيز المالي في بلدان العالم الرئيسية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية من الممكن أن تساعد على بلوغ نمو عالمي ومحلي أكثر

[1]- البنك الدولي(2017)، ،بيان صحفي لشهر جانفي ،المنشور على الموقع الالكتروني:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/10/global-growth يوم 2017/10/8

مما هو متوقع وخصوصا ا أن هذا البلد يلعب دور كبير في الاقتصاد العالمي فإذا انتهجت الو.م.ا سياسات مالية توسعية فان ذلك قد يؤدي إلى تعزيز النمو في أمريكا وفي الخارج على المدى القريب ولكن إذا طرأت تغيرات على التجارة أو أسواق السلع الأساسية فإنها قد تبطل تلك المكاسب والشكل التالي يوضح معدلات النمو لكل من منطقة اليورو واليابان وأمريكا من سنة 1990حتى سنة 2019 .

الشكل رقم (04): معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة

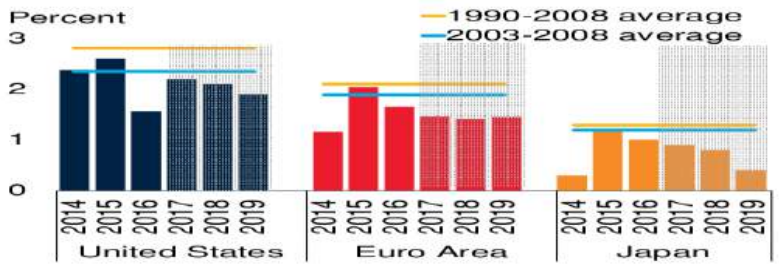

Source: world bank group(2017)، Global Economic Prospects،Weak Investment in uncertain times ، January،p.07.

يعبر الشكل أعلاه عن النسب المئوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) **لمجموعة البلدان المتقدمة** على مدى فترات مختلفة بحيث نلاحظ أن أكثر فترة أنتعش فيها النمو هي فترة (1990- 2008) مقارنة مع السنوات الأخيرة (2014- 2016) والتنبؤات الخاصة بالأعوام القادمة (2018- 2019) وقد أرجع الخبراء تراجع النسب مقارنة مع الفترات السابقة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت من أمريكا وتوسعت في بلدان صناعية أخرى، إلا أن **في منطقة اليورو واليابان** ستساعد السياسات النقدية الداعمة على تحفيز النشاط طوال فترة التوقعات ومن المرجح أن يرتفع التضخم تدريجيا لكنه سيبقى أدنى هدف البنوك المركزية في هذه المجموعة طوال أفق التوقعات"[1]".

[1] - world bank group(2017)، Global Economic Prospects، op،cit.،pp : .3-4.

- **في سنة 2015** قد تجاوز معدل نمو كل من الو.م.ا ومنطقة اليورو ،معدلات النمو ستة سنوات السابقة لكلا المنطقتين أما في اليابان فقد تساوت نسب نمو 2015 مع نسب نمو الفترة (2003-2008) لكن تبقى هذه النسب ضعيفة لهذا اتجه بنك اليابان إلى سياسة نقدية غير تقليدية،من خلال الإبقاء على معدلات الفائدة عند مستويات تقترب من الصفر على المدى الطويل لكن أهم تحدي يواجه الاقتصاد الياباني هو شيخوخة السكان وتأثيرها على أسواق العمل .

- **في الأسواق الصاعدة والدول النامية** من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 4.4 ٪ خلال الفترة (2017-2018) والشكل التالي يوضح ما مدى مساهمة دول هذه المنطقة في نمو الناتج العالمي مقارنة مع الدول المتقدمة"[1]".

الشكل رقم (05): النمو العالمي

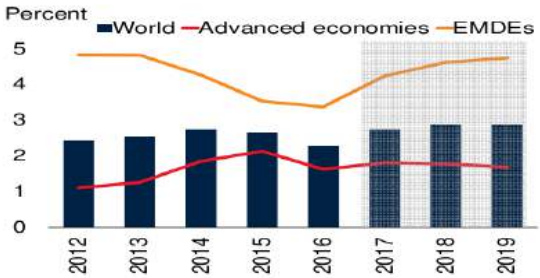

Source: world bank group(2017) ، op،cit، p.05.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) نسبة مساهمة الدول النامية والاقتصادات الصاعدة في النمو العالمي أكثر من مساهمة مجموعة الدول المتقدمة لأنها تغطي على ثلث إجمالي الناتج العالمي ويعيش فيها نحو ثلاثة أرباع العالم وفقرائه واستدلت هذه التوقعات إلى تحسن في

[1] - world bank group(2017)، op،cit،p.17

أسعار السلع لاسيما في الدول الرئيسية المصدرة للنفط في بعض دول المجموعة[1] إلا أن البنك قد عالج موضوع في غاية الأهمية بشأن هذه البلدان وما سوف تواجهه من صعوبات فيما يخص معدلات الاستثمار وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (05): معدل نمو الاستثمار في الاقتصادات الصاعدة والدول النامية

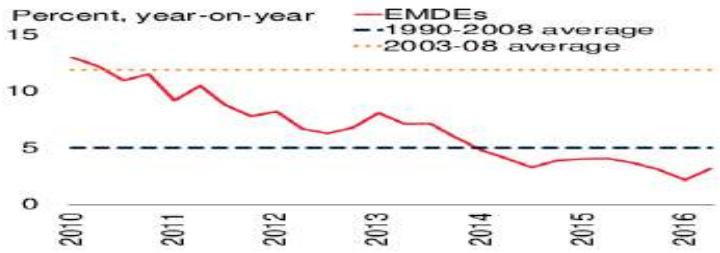

Source: world bank group(2017)، op،cit، p.17.

انخفض معدل نمو الاستثمار بدول المجموعة إلى حوالي 4 ٪ في سنة 2015 مقارنة مع سنة 2010 الذي تجاوز 10٪،و واصل انخفاضه في سنة 2016 وقد أرجع البنك هذا الانخفاض إلى جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي"[2]":

1. تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية المستوردة للسلع الأساسية؛
2. أعباء الديون العامة التي تضعف قدرة هذه الدول على تنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
3. ضعف الحيز المالي الذي واجه الدول الرئيسية المصدرة للسلع الأساسية.

5- صندوق النقد الدولي:

تشير التقديرات الواردة في عدد أفريل 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى تحسن طفيف في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2017- 2018) وأرجع خبراء الصندوق هذه الزيادة

[1] - world bank group(2017)، op،cit،pp.3-5.

[2] - البنك الدولي(2017)، نفس المرجع السابق.

في شهر أفريل مقارنة مع عدد أكتوبر 2016 بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتقدمة بوتيرة أسرع مما كان متوقعا من قبل إلا أن معدل النمو في الاقتصادات الصاعدة و الاقتصادات النامية سيكون اضعف بقليل مقارنة بما جاء في عدد أكتوبر الماضي لكن تبقى هذه المجموعة هي منبع الانتعاش المتوقع في النمو العالمي على المدى القريب والمتوسط مقارنة بالدول المتقدمة"[1]" والشكل التالي يوضح الفروقات ما بين نسب النمو العالمي خلال فترات متقاربة.

الشكل رقم (06): توقعات النمو العالمي لصندوق النقد الدولي

		Projections		Difference from January 2017 *WEO Update*[1]		Difference from October 2016 WEO[1]	
	2016	2017	2018	2017	2018	2017	2018
World Output	**3.1**	**3.5**	**3.6**	**0.1**	**0.0**	**0.1**	**0.0**
Advanced Economies	**1.7**	**2.0**	**2.0**	**0.1**	**0.0**	**0.2**	**0.2**
United States	1.6	2.3	2.5	0.0	0.0	0.1	0.4
Euro Area	1.7	1.7	1.6	0.1	0.0	0.2	0.0
Germany	1.8	1.6	1.5	0.1	0.0	0.2	0.1
France	1.2	1.4	1.6	0.1	0.0	0.1	0.0
Italy	0.9	0.8	0.8	0.1	0.0	–0.1	–0.3
Spain	3.2	2.6	2.1	0.3	0.0	0.4	0.2
Japan[2]	1.0	1.2	0.6	0.4	0.1	0.6	0.1
United Kingdom	1.8	2.0	1.5	0.5	0.1	0.9	–0.2
Canada	1.4	1.9	2.0	0.0	0.0	0.0	0.1
Other Advanced Economies[3]	2.2	2.3	2.4	0.1	0.0	0.0	0.0
Emerging Market and Developing Economies	**4.1**	**4.5**	**4.8**	**0.0**	**0.0**	**–0.1**	**0.0**

Source : IMF (2017)، global prospects and policies ،world economic Outlook April،p.2.

- **في الاقتصادات المتقدمة** من المرجح أن يبلغ معدل النمو 2٪ في عام 2017 مع ثبات النسبة في عام 2018 مقارنة مع 1.7٪ لعام 2016 وهذا توافقا مع تحسن الصناعات التحويلية العالمية والزيادة في الثقة خصوصا بعد الانتخابات الأمريكية لكن تخضع هذه
التنبؤات لدرجة كبيرة من عدم اليقين في ضوء التغيرات المحتملة حول موقف أمريكا من الإدارة الجديدة لسياستها الاقتصادية وتداعياتها على النمو العالمي وكمثال على دول المجموعة نذكر يلي:.

[1] IMF (2017)، global prospects and policies، op،cit، p.15.

- **في الو.م.أ** من المتوقع أن يبلغ النمو 2.3٪ في عام 2017 و2.5٪ في عام 2018 وهذا انعكاسا لزيادة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي قدرها 0.5 نقطة مئوية مقارنة بعدد أكتوبر 2016 وترجع هذه الزيادة للنمو القوي في الاستهلاك واتخاذ موقف أكثر تسييرا على صعيد السياسة المالية العامة غير أن آفاق الاقتصاد الأمريكي ستتراجع على المدى الطويل بسبب شيخوخة السكان وضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والشكل التالي يوضح اتجاه نمو الاقتصاد الأمريكي وبلدان الاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط[1].

الشكل رقم (07): الأفاق المستقبلية لنمو الاقتصادات المتقدمة

	États-Unis		UE-15	
	PIB réel par habitant	PIB réel par heure travaillée	PIB réel par habitant	PIB réel par heure travaillée
1950-73	2,5	2,6	4,0	4,9
1973-95	1,7	1,3	1,9	2,5
1995-2007	2,2	2,2	2,0	1,5
2014-23			1,0	0,8
2016-26	1,0	1,4		

Source: *Nicolas kraftas (2017)* ***ou est passée la croissance ?,*** *Finance et développement FMI ,Publication Trimestriel, volume 54 n 01, mars, p.4.*

يبين الشكل التالي توقعات النمو في الأجل المتوسط لكل من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإنتاجية(إجمالي الناتج الحقيقي في كل ساعة عمل) لبلدان الاتحاد الأوروبي الخمس عشر و الو.م.ا، وهذه النسب غير مبشرة بحيث نلاحظ أن نمو الدخل أسوأ من نمو إنتاجية العمالة (2016-2026) واستندت هذه التنبؤات إلى زيادة أعداد المسنين ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الكثافة السكانية 0.29٪ فقط خلال الأربعين السنة المقبلة في الو.م.أ .

أما في أوروبا فمن المحتمل انخفاض في عدد سكان الفئة العاملة بأكثر من 20٪ ما بين الفترة (2015-2055) واحتمال تراجع معدلات التوظيف والتباطؤ الحاد في معدل تحسن جودة العمالة إلا أنه قد يتجاوز الاقتصاد الأمريكي وأوروبا هذه التنبؤات الغير الدقيقة ما إذا تم

[1] -Fmi(2017)،un nouvel elan ?،Perspectives de l'economie mondiale،avril،pp :14-15.

العمل على التقدم السريع في مجال تكنولوجيا البحث والتطوير علما أن أمريكا في منتصف القرن العشرين قد وصل التقدم التكنولوجي ذروته لكنه تراجع عما كان عليه سابقا"[1]".

في منطقة اليورو ستشهد تعاقي متواضع في سنة 2017مدعوما بسياسة مالية تيسيرية وتداعيات مفيدة من الدفعة التنشيطية المالية المحتملة في الو.م.ا ولكن سيتراجع نشاطها في عام 2018 بسبب انخفاض النمو لكل من ألمانيا وايطاليا مع ارتفاع محدود في فرنسا ولا تزال آفاق النمو متوسطة الآجال لمنطقة اليورو ككل ضعيفة نظرا لأنها تواجه قيود من أبرزها ضعف الإنتاجية والعوامل الديموغرافية وأعباء الديون العامة"[2]".

في مجموعة الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية احتمال أن ينتعش النمو على المدى القريب مقارنة مع سنة 2016 وهذا بمساهمة كبيرة في بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية وارتفاع النمو في الهند الذي قابله تباطأ تدريجي في الاقتصاد الصيني لكن لا تزال الأفاق المستقبلية في بلدان هذه المجموعة غير متساوية وأقل عموما من متوسط أداءها خلال الفترة (2010-2000) والسبب يعود إلى جملة من العوامل نذكر منها ميلي:

1. تحول الصين إلى نمط نمو أكثر قدرة على الاستمرار بقدر أقل من الاستثمار واستيراد السلع الأولية؛
2. الانخفاض الهيكلي في إيرادات السلع الأولية في بعض البلدان المصدرة لهذه السلعة؛
3. ارتفاع مستويات الدين في كل المناطق؛
4. ضعف أفاق النمو متوسط الآجال في الاقتصادات المتقدمة؛
5. التوترات الجغرافية والسياسية والصراع الداخلي في عدد من البلدان.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (Menap) من المرجح أن تحقق نمو قدره 2.6٪ في عام 2017 وبنسبة أقل مقارنة مع توقعات أكتوبر 2016 وهذا

[1] - *Nicolas kraftas (2017),* ***ou est passée la croissance ?,*** ،op،cit *pp :4-5*

[2]-Fmi(2017)،un nouvel élan ?،op، cit pp :15-19.

انعكاسا لانخفاض النمو الكلي **في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط** والمدفوع باتفاقية منظمة **OPEC**ما بين الدول داخل المنظمة وخارجها بشأن تخفيض مستويات إنتاج النفط مع تباطأ وتيرة تصحيح أوضاع المالية العامة للتكيف مع الانخفاض الهيكلي في الإيرادات النفطية بالإضافة إلى اضطرابات وصراعات أمنية في كثير من بلدان المنطقة كسوريا و العراق وفلسطين واليمن .

على مستوى البلدان المصدرة للسلع الأساسية ستشهد البرازيل انتعاش اقتصادي بعد حالات الركود التي عرفتها سابقا مع دعم السياسة النقدية الغير التقليدية ومواصلة التقدم بتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي أما **في الأرجنتين** من المحتمل أن يرتفع فيها معدل النمو في سنة 2017 بفضل قوة الاستهلاك والاستثمار العام والشكل التالي يوضح التباين ما بين دول الاقتصادات النامية والناشئة المصدرة والغير المصدرة للسلع الأولية"[1]".

الشكل رقم (08): النمو العالمي للاقتصادات الناشئة واقتصادات الدول النامية

Source :Fmi(2017)،un nouvel élan ?،Perspectives de l'économie mondiale،avril،p.12.

- نلاحظ أن معدلات النمو في البلدان المصدرة للسلع الأولية وغير المصدرة لها مماثلة إلى حد ما حتى عام 2011 بعد هذه الفترة انخفض معدل نمو الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية والسبب راجع إلى انخفاض النمو في **البلدان المصدرة للسلع الأولية**

[1] -Fmi(2017)،un nouvel élan ?،op، cit p.18.

على إثر تراجع أسعار السلع الأولية الغير النفطية إلى جانب تباطأ النمو في الاقتصاد الصيني،وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من المحتمل أن يرتفع معدل النمو في البلدان الرئيسية المصدرة للسلع الأولية على المدى القريب لكن يظل دون المتوسط المسجل خلال السنوات الخمس الماضية مع ارتفاع شبه مماثل للدول المستوردة"[1]" .

6- توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية:

شهدت الدول العربية في الآونة الأخيرة تحولات كبيرة في مسار سياستها الاقتصادية فمنها من اتجه إلى تنويع النشاط الاقتصادي من خلال تبني خطط إستراتيجية تهدف إلى تحقيق نمو قوي ومستدام على المدى الطويل مثل **دول مجلس التعاون الخليجي** وهذا بالاعتماد على توفير الموارد المالية ن خلال برامج الخصخصة أو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الكبرى كالبنى التحتية أو السحب من الاحتياطات.

ومن جهة أخرى اتجهت دول عربية لاسيما **المستوردة للنفط** إلى تبني إصلاحات اقتصادية صعبة تعاونا مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات تسهيل وممتدة واستعداد ائتماني بإجمالي تمويل يقدر ب 21 مليار دولار ومن المؤمل أن تساهم هذه الإصلاحات في تحقيق الاختلالات التي تواجه هذه الدول وتوفير حيز مالي داعم للنمو"[2]" والشكل التالي يبين اتجاهات النمو المستقبلي للدول العربية .

الشكل رقم(9): معدل نمو الدول العربية ٪

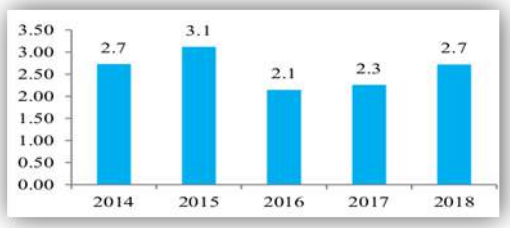

- **المصدر:** صندوق النقد العربي(2017)،تقريرا فاق الاقتصاد العربي، عدد افريل،ص29.

[1] -Fmi(2017)،un nouvel élan ?،op ،cit p.12.

[2] -صندوق النقد العربي(2017)،نفس المرجع السابق،ص.14.

1-6- الدول العربية المصدرة للنفط:

في ظل الاتفاق ما بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط داخل وخارج منظمة OPEC على خفض الكميات المنتجة من النفط من المتوقع أن تسجل هذه المجموعة معدل نمو منخفض في سنة 2017 ومن المرجح أن يتحسن في سنة 2018 وهذا احتسابا للتوسع المرتقب لطاقات الإنتاج من النفط والغاز وخاصة في دول الخليج كما سيتم فرض ضرائب على القيمة المضافة بحدود 5٪ في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وهي من أضعف نسب الضرائب على الاستهلاك في العالم وبتالي يمكن أن يكون تأثيرها محدود على معدل النمو الاقتصادي، لكنه يبقى النمو في هذه الدول دون المستوى مقارنة مع الدول العربية الأخرى المستوردة للنفط وهذا وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (10): معدل نمو مجموعة الدول العربية (٪)

المصدر: صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق، ص.29

2-6- الدول العربية المستوردة للنفط:

تعمل الدول العربية المستوردة للنفط على مواجهة كل الصعوبات التي من شانها أن تحد من وتيرة نشاطها الاقتصادي، وخصوصا في ظل لأوضاع الداخلية الغير المستقرة في بعض دول المجموعة،وسياسة عدم اليقين بشأن توجه الو.م .أ إلى تغيير مسارها نحو سياسة نقدية تقليدية تقتضي بارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي"[1] "مما يؤدي إلى ضيق أوضاع

[1]- صندوق النقد العربي،نفس المرجع السابق،ص23.

التمويل الخارجي في الوقت التي تحتاج فيه إلى المساعدة من المؤسسات الدولية لتنفيذ إصلاحات مالية والشكل التالي يوضح اتجاهات النمو المستقبلية لهذه المجموعة للفترة 2017-2018.

الشكل رقم (11): معدل النمو المتوقع للدول العربية المستوردة للنفط (٪)

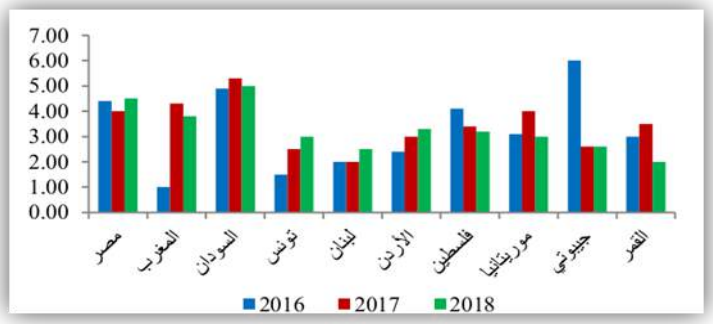

- **المصدر:** صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق، ص29.

تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد العربي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في دول المجموعة بمعدل نمو يقدر ب3.9٪ و4.1٪ للفترة 2017 و2018 على التوالي،مقارنة مع سنة 2016 وهذا انعكاسا للتوقعات المرتقبة حول الأثر لايجابي للتعاون المتفق عليه بين المؤسسات الدولية والدول العربية المستوردة للنفط نذكر منها ما يلي"[1]":

1. ستستفيد دول المجموعة من تقدم في تنفيذ إصلاحات صعبة من خلال قدرتها على الوفاء بالتزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية بصورة كاملة وبدون أن تلجأ إلى طلب إعادة جدولة ديونها وبمعنى آخر ضمان إستدامة الدين العام؛
2. مواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى دعم الإنتاجية لتخفيف من حدة البطالة التي لا تزال مستقرة عند مستويات مرتفعة نسبيا؛
3. الاستفادة من تعاون دولي في مجالات التجارة والاستثمار والمعاملات المالية بما سيدعم النمو الاقتصادي.

[1]- صندوق النقد العربي،نفس المرجع السابق،ص23.

7- خاتمة:

بعد تحليلنا لبعض الأسباب والصعوبات التي واجهت النمو العالمي بالإضافة إلى قراءة مستقبلية حول أوضاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمناطق مختلفة من العالم تمكنا من الوصول إلى استنتاجات نذكر منها ما يلي:

1- فيما يخص إقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية تشير جميع التوقعات إلى تحسن مستوى النشاط الاقتصادي في دول المجموعة لأنها في الوقت الحالي تساهم بثلاثة أرباع نمو الناتج والاستهلاك العالميين ويعيش فيها نحو ثلاث أرباع العالم وتغطي على ثلث إجمالي الناتج العالمي،أضف إلى ذلك التحسن المتوقع في بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية كالبرازيل وارتفاع النمو في الهند.

إلا أن دول المجموعة تواجه مشاكل انخفاض معدّل نمو الاستثمار منذ سنة 2010 وهذا راجع إلى ضعف الحيز المالي والأعباء المتزايدة للديون العامة،كما أن سياسة عدم اليقين حول توجه الفيدرالي الأمريكي إلى إتباع سياسة نقدية أكثر تشديدا لخفض معدلات التضخم بعد وصول الو.م.أ. لمستويات تقترب من التوظيف الكامل من المحتمل أن تكون لها انعكاسات سلبية على المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لدول المجموعة وخاصة في الدول التي تعتمد اعتماد كبير على التمويل الخارجي في الوقت التي تحتاج فيه الكثير من البلدان وخاصة العربية منها إلى إصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجوزات في الموازنات العامة.

كذلك سيؤدي رفع الفائدة على الدولار إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية والأسواق الصاعدة ومن بينها الدول العربية ومن ثم ضغوطات محتملة على أسعار الفائدة والصرف وارتفاع أعباء الدين الخارجي.

2- في الاقتصادات المتقدمة وفي ظل توجه العديد منها إلى منهج السياسات الصفرية منذ الأزمة العالمية الأخيرة لتوفير الحوافز لتنشيط الطلب وتشجيع الصادرات سيؤدي إلى المنافسة على خفض قيمة العملات وهو ما يثير المخاطر الكامنة إزاء وقوع حرب عملات عالمية هذا من جهة ،أما من جهة أخرى فلا تزال معدلات الفائدة في الو.م.أ غير واضحة ومن المتوقع أن يتسع

الفارق مع معدلات الفائدة في دول متقدمة أخرى مما يؤدي إلى حالة من التقلبات المالية السريعة والحادّة وخروج رؤوس الأموال من الدول النامية وتقلبات فجائية في أسعار الصرف. إن التركيز على السياسة النقدية بشكل مفرط ونمو الأجور المتدنية هي من احد أهم أسباب تراجع معدل نمو الاقتصاد الياباني كما أن ضعف الإنتاجية هي من أكثر التحديات التي تواجه منطقة اليورو والو.م.أ على المدى البعيد.

وفي سياق بيئة اقتصادية ومالية محفوفة بالصعوبات أشارت جميع التوقعات لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى حدوث إنتعاش اقتصادي على الصعيد العالمي إلا أنه يظل دون المستوى المرغوب.

8- قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة (2017)، التوقعات الاقتصادية العالمية، موجز لنشرة صحفية المنشورة على الموقع الالكتروني: https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content ،
2. البنك الدولي(2017)،الاستثمارات العامة يمكنها حفز الاستثمارات الخاصة للأداء دور فعال،بيان صحفي لشهر جانفي ،المنشور على الموقع الالكتروني:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/10/global-growth
3. صندوق النقد العربي(2017)،تقريرا فاق الاقتصاد العربي، عدد أفريل.
4.

4. OCDE (2017) perspectives Economiques Intermédiaires Rapport mois de septembre.
5. IMF (2017)، global prospects and policies ،world economic Outlook April
6. United nations (2017)،world économiques situations and prospects
7. world bank group(2017)، Global Economic Prospects،Weak Investment in
8. uncertain times ، January
9. Fmi(2017)،un nouvel elan ?،Perspectives de l'economie mondiale،avril
10. *Nicolas kraftas (2017) ou est passée la croissance ?, Finance et développement FMI, Publication Trimestriel, volume 54 n 01, mar*

حماية المعلومة بالمؤسسات الاقتصادية في ظل التوجه نحو الذكاء الاقتصادي - دراسة حالة مؤسسة (Lafarge) وهران –

أ.العرابي خديجة
khadijaamal028@gmail.com
أستاذة متعاقدة، طالبة دكتوراه سنة ثالثة
جامعة – طاهري

د.دحماني عزيز
dahmani.aziz.univ@gmail.com
أستاذ محاضر صنف -أ-
محمد بشار- الجزائر

الملخص:

في ظل بيئة تتميز بالمنافسة الشديدة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة لم يعد التحدي بالنسبة للمؤسسات توفير المعلومة بل أصبح في سرعة الوصول إليها وتحليلها وإستغلالها والعمل على حمايتها. ومن ناحية أخرى أصبحت المؤسسات أكثر عرضة للممارسات الغير قانونية والغير أخلاقية فتوجب عليها إتخاذ جميع الإجراءات لحماية معلوماتها أو إرثها المعرفي. ومع هذا برز الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسيري حديث يضم حماية المعلومة كأحد أعمدته.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى حماية المؤسسات لمعلوماتها ضمن استراتيجية الذكاء الاقتصادي. ومن أجل تحقيق ذلك تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي بإختيار عينة عشوائية تتمثل في عمال مؤسسة (Lafarge) وهران لإنتاج الخرسانة الجاهزة للبناء. حيث وزعت عليهم استمارات الإستبيان. كما تم الإعتماد في تحليل البيانات على أساليب الاحصاء الوصفي باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار رقم 22.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مؤسسة (Lafarge) وهران لإنتاج الخرسانة

Résumé :

Dans un environnement caractérisé par une concurrence intense et des changements technologiques rapides, le défi pour les entreprises n'est plus de provider de l'information, mais plutôt d'être rapidement accessible, analysé, exploité et protégé. D'un autre côté, les institutions sont plus vulnérables aux pratiques illégales et immorales et doivent prendre toutes les mesures pour protéger leurs informations et leurs patrimoines de connaissances. Cependant, l'intelligence économique a émergé comme une méthode moderne de protection de l'information comme l'un de ses piliers.

Cette étude vise à déterminer à quel point les entreprises protègent leurs informations dans le cadre de la stratégie d'intelligence économique. Pour vérifier ceci, la méthode analytique descriptive a été adoptée en sélectionnant un échantillon aléatoire constitué des travailleurs de l'entreprise de production

الجاهزة للبناء تعمل على حماية معلوماتها وإرثها المعرفي بقوة من خلال إجراءات الحماية التي تتضمن حماية الموارد البشرية، حماية نظام المعلومات، حماية الممتلكات المادية والغير مادية، حماية المستندات، والحماية الظرفية. بالإضافة إلى ممارستها للذكاء الاقتصادي الذي يقوم على ثلاثة أعمدة اليقظة الاستراتيجية وحماية المعلومة والتأثير. وتكون هذه الممارسة بتفاعل أعمدته الثلاثة في آن واحد.

أما النتيجة الرئيسية للدراسة تعمل مؤسسة (Lafarge) وهران على حماية معلوماتها في إطار استراتيجية الذكاء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، المعلومة، حماية المعلومة، اليقظة الاستراتيجية، التأثير، مؤسسة (Lafarge) وهران.

تصنيف JEL : M15 - M20.

de ciment prêt à l'emploi pour la construction (Lafarge Oran). Des questionnaires ont été distribués aux travailleurs et dont les données seront ensuite analysé par les méthodes de statistique descriptive en utilisant le programme (SPSS version 22).

L'étude a abouti à plusieurs résultats dont le plus important est que l'entreprise de production de ciment prêt à l'emploi pour la construction (Lafarge Oran) protège son savoir-faire et son patrimoine de connaissance dans le cadre de l'exercice de l'intelligence économique par l'interaction de ses différents piliers, la vigilance stratégique et l'influence en même temps.

Mots-clés : Intelligence économique, l'information, protection de l'information, vigilance stratégique, l'influence, entreprise Lafarge Oran.

JEL Classification : M15 - M20.

مقدمة:

شهدت البيئة الخارجية للمؤسسات الاقتصادية عدة تحولات وتغيرات متلاحقة، مما وضعها أمام تحديات جمة تتثمل في البحث عن أساليب تسييرية جديدة تضمن لها تحقيق أهدافها والإستمرارية في السوق وفرض وجودها على المستوى الإقليمي والعالمي. وفي نفس الوقت برز أسلوب الذكاء الاقتصادي بعد ناجح تجارب متميزة في مجال إدارة المعلومات والمعارف.

وبذلك نجد المؤسسات الاقتصادية تحاول تبني الذكاء الاقتصادي والذي يرتكز على ثلاثة أعمدة أساسية اليقظة الاستراتيجية، الحماية، والتأثير. هذه الأعمدة تتمحور حول المعلومة، التي تعتبر المحرك الرئيسي لأداء المؤسسات، فنجد تسابق الدول والمؤسسات لوصول إليها بسرعة وبأفضل طريقة قصد توقع الأسواق المستقبلية وإستراتيجيات المنافسين. ومن جهة أخرى محاولة حمايتها من أي تسرب وضياع أو قرصنة من الغير، واستخدامها كأداة للتأثير من أجل الوصول إلى الأهداف.

تعتبر حماية المعلومة المركبة الثانية للذكاء الاقتصادي بالمؤسسة، فهي الوظيفة التي يوكل إليها حمايتها من مختلف المخاطر، والهجمات الإرادية والغير إرادية. لذا أصبح على المؤسسات في ظل هذه البيئة شديدة التنافس حماية إرثها المعرفي والمعلوماتي في ظل تكامل جميع العناصر الذكاء الاقتصادي.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى تطبيق حماية المعلومات أو الإرث المعرفي في المؤسسة الاقتصادية في إطار ممارسة الذكاء الاقتصادي؟

فرضيات البحث: إعتمادا على أدبيات الدراسة، تم تطوير الفرضيات الآتية التي سيتم إختبارها.

الفرضية الأولى: مستوى حماية المعلومة والإرث المعرفي قوي في مؤسسة (Lafarge) وهران.

الفرضية الثانية: تعمل مؤسسة (Lafarge) وهران على حماية المعلومات في إطار ممارسة الذكاء الاقتصادي بتكامل أعمدته.

أهداف الدراسة: تعددت أهداف الدراسة ويمكن ذكر بعض منها:

- ضبط مفهوم الذكاء الاقتصادي؛
- تبسيط مختلف المفاهيم المتعلقة بالمعلومة، وحماية المعلومة؛
- تسليط الضوء على واقع تبني المؤسسة الاقتصادية للذكاء الاقتصادي؛
- إبراز واقع حماية المعلومة في المؤسسة الاقتصادية؛
- معرفة مدى تبني المؤسسة الاقتصادية حماية المعلومة في إطار استراتيجية الذكاء الاقتصادي.

خطة الدراسة: تمت معالجة إشكالية البحث من خلال دراسة المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للذكاء الاقتصادي والمعلومة.

المحور الثاني: الأدبيات النظرية لحماية المعلومة.

المحور الثالث: حماية المعلومة في ظل التوجه نحو الذكاء الاقتصادي بمؤسسة (Lafarge) وهران.

المحور الأول: الإطار النظري للذكاء الاقتصادي والمعلومة.

1- الإطار النظري للذكاء الاقتصادي.

1-1- تعريف الذكاء الاقتصادي: يعد الذكاء الاقتصادي من المفاهيم الحديثة بالنسبة لعلم الاقتصاد، فلقد حضي بإهتمام كبير منذ أن بدأ يفرض نفسه كموضوع للبحث إلا أنه إتسم بلبس كبير نظرا لتعدد المصطلحات المقترحة من يقظة إستراتيجية وذكاء الاستراتيجي وذكاء الأعمال والذكاء الاقتصادي و الذكاء التنافسي.

لقد كان الاستخدام الأول لمصطلح نظام ذكاء الأعمال سنة **1958** من طرف أحد الباحثين العاملين في شركة (IBM) (HANS Peter Luhn) وعرفه في إحدى مقالاته: كل نظام الإتصال المستخدم المؤدي إلى قيادة الأعمال في المعنى الواسع يمكن إعتباره نظام الذكاء. وأعطى أهمية لنشاط البحث عن المعلومة والقدرة على فهم العلاقات بين الوقائع المتوفرة لقيادة العمل نحو الهدف المرجو.[1]

وفي سنة **1967** صدر كتاب بعنوان (Organizational intelligence) الذكاء التنظيمي من طرف المؤلف (Harold Wilensky)، حيث عرفه على أنه: يخص جمع ومعالجة وتفسير ونشر المعلومة اللازمة لسيرورة أخذ القرار وطرح إشكاليتين وهما الإستراتيجية الجماعية والتعاون بين الحكومة والمنظمات في إنتاج المعارف المشتركة للدفاع عن المزايا التنافسية ثم أهمية المعرفة في الاقتصاد والصناعة كمحرك لتنمية الإستراتيجية[2].

أما التعريف العملي الأول للذكاء الاقتصادي (Intelligence économique) قدم من طرف مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا سنة 1994 من طرف (Henry Martre) حيث عرفه: مجموع الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة، وبث المعلومة المفيدة[3] للأعوان الاقتصاديين، مختلف هذه النشاطات موجهة بطريقة شرعية مع توفير كل ضمانات الحماية

الأساسية لمتلكات المؤسسة في ظل أحسن الظروف سواء من حيث الوقت، الجودة، أو التكلفة.[4]

أما المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا (Alain Juiellet) سنة 2005 عرفه على أنه ذلك النشاط الذي يشمل على السيطرة وحماية المعلومة الإستراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى المنافسة في المجال الصناعي، الأمن الاقتصادي وأمن المؤسسات، وكذلك تعزيز سياسة التأثير والنفوذ في بلادنا.[5]

أما في سنة 2009 ألحت (S.LRIVET) على أن الذكاء الاقتصادي هو عبارة عن تركيبة لثلاث وظائف وهي الاستخبارات (اليقظة) تسيير الخطر المعلوماتي (الحماية) والتأثير[6].

أما وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عرفته سنة 2010: بمجموع عمليات مراقبة المحيط الداخلي والخارجي من أجل جمع ودراسة وتحليل وتوزيع المعلومات المفيدة للأطراف الاقتصادية. كما يشمل عملية حماية المعلومات المنتجة وإستعمالها في عمليات التأثير والعمل الضغطي[7].

من خلال ما تطرقنا إليه من دراسات للباحثين، نستنتج مايلي:

- الذكاء الاقتصادي هو عملية البحث توجه نحو المعلومات النوعية والمفيدة من أجل اتخاذ القرارات؛
- الذكاء الاقتصادي نشاطاته تتم بطريقة قانونية للبحث عن المعلومات، وهنا نلمس الجانب الأخلاقي والقانوني؛
- الحاجة إلى حماية وتأمين المعلومات ضد الإجراءات غير الشرعية؛
- استعمال المعلومة للتأثير في البيئة؛
- تتم هذه العملية في ظل أفضل شروط الجودة، الآجال والتكلفة؛
- الذكاء الاقتصادي، هو منهج شامل يهم على السواء المؤسسات، المتعاملين الاقتصاديين وكذلك المجتمع.

1-2- أعمدة الذكاء الاقتصادي: يقوم نظام الذكاء الاقتصادي على ثلاث أعمدة مترابطة ومتكاملة، كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (1): أعمدة الذكاء الاقتصادي.

الذكاء الاقتصادي

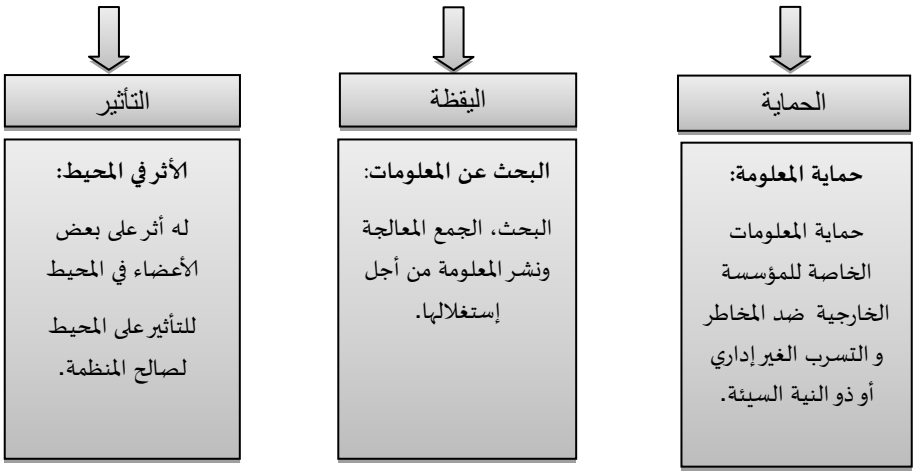

Source : M.Boudjemia. (2008) : ***Intelligence économique : concept, définition et mode opératoire,*** séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger, 23 décembre 2008, p:06.

1-2-1- اليقظة الإستراتيجية: هي نهج منظم للبحث، الجمع، المعالجة و نشر المعلومات، وتهتم بالأمور العلمية، التكنولوجيا، القانونية، التنظيمية والبيئية....الخ. فهي تهدف إلى رصد البيئة التنافسية، والكشف عن الاشارات الضعيفة المحددة للاتجاهات الناشئة.

تحث على الاستخدام الواسع لتكنولوجيات الجديدة للمعلومات من خلال شبكة الأنترنت، مع استخدام العنصر البشري والوثائق، هذا النهج يسمح لمسيري المؤسسة بوضعها في موقع أفضل في بيئتها أي ضمن أسواقها مقارنة بمنافسيها.

1-2-2- الحماية (*La Protection*): حيث تعرف بمجموعة من الوسائل أو الإمكانيات النشطة والدفاعية لضمان حماية التراث المعلوماتي للمؤسسة ونشاطاتها، ويمكن تحديد أهداف الحماية كالتالي:

- حماية الأصول الغير الملموسة للمؤسسة؛
- تحديد المبادئ، التوجهات العامة والأولويات؛
- وضع وتنفيذ وصيانة مستودع حماية المعلومات (السياسات، الأدوار، المسؤوليات، العمليات والمعايير) ؛
- رفع الوعي وتثقيف الادارة الموظفين في جميع المستويات؛

- تحديد ومعالجة نقاط الضعف ذات الأولوية؛
- ضمان الامتثال والرقابة.

1-2-3- التأثير (*L'influence*):[8] إن استراتيجية التأثير تشمل الأنشطة التي تنفذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من قبل الأفراد، المنظمات، المجتمعات المحلية و/أو الدول لتوجيه القرارات في الاتجاه المطلوب، وهي العملية التي نفذت عمليات الاتصال عن طريق العامل الاجتماعي، السياسي والاقتصادي من أجل التوصل إلى هيكلة الأعمال والممارسات من الجهة الفاعلة المستهدفة. فعملية التأثير على البيئة تكون من خلال وسائل الضغط المعلوماتية، وأعمال الضغط تعتبر تطبيق للتأثير كلاسيكية التي تمارسه الشركات، فالضغط هو حالة خاصة من التأثير العملي لأنه يركز على البعد السياسي لاستراتيجية الشركة، ولكن هناك غيرها من السياسات التي يمكن تصنيفها الى فئتين التنسيق، وإحباط **(تثبيط)**.

وللتأثير عدة وسائل أهمها التأثير عن طريق حملات الاتصال وهذا للتأثير على المستهلك، التأثير باستخدام التفكير أو ما يسمى (Think tank) للتأثير على قادة الرأي، وأخير التأثير عن طريق الضغط أو ما يطلق عليه (Lobbying).

2- الأدبيات النظرية للمعلومة.

2-1- مفهوم المعلومة: هناك إجماع لدى الباحثين والمتخصصين في مجال المعلومات على صعوبة تحديد تعريف دقيق ومتفق عليه لهذا المصطلح، ونتيجة لذلك فقد تعددت التعريفات، ونذكر من بينها:

وفقا لتعريفات المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات هي: البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد، لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها، أو تفسيرها، أو تجميعها في شكل ذي معنى والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية وفي أي شكل.[9]

المعلومات ما نحصل عليه نتيجة لمعالجة البيانات بطريقة تزيد من مستوى المعرفة لمن يحصل عليها، وهي ذات قيمة وفائدة في صناعة القرارات[10].

وهي كذلك مجموعة بيانات تحمل (تنقل) معرفة حول حدث أو موضوع، وهي تسمح للفرد بالمعرفة الجيدة لمحيطه، لذا فإنه من الضروري الحصول على معلومات لاتخاذ قرارات جيدة.[11]

نستنتج من التعاريف السابقة أن المعلومات هي عبارة عن بيانات يتم تقديمها لغرض محدد، ويتم تطويرها وترقى لمكانة المعرفة عندما تستخدم للقيام بالمقارنة، وتقييم نتائج مسبقة ومحددة، أو لغرض الاتصال أو المشاركة في حوار أو نقاش.

2-2- تصنيف المعلومات في الذكاء الاقتصادي:

في أي منظومة للذكاء الاقتصادي إنّه من الضروري المعرفة الجيّدة والمسبقة لنوع المعلومة المرغوب فيها، درجة حساسيتها، المصادر التي يمكن استقاؤها منها، وكيفية الوصول والحصول عليها، وهو ما يسمى بتوفر المعلومة أي درجة السهولة أو الصعوبة في الحصول عليها.

هنا يمكن القول بأنّ المعلومة بهذا المنظور مصنفة تصنيفا لَوْنِيًا إلى ثلاثة أنواع حسب معيار[12] AFNOR XPX50-53 لسنة 1998 وهي:

2-2-1- المعلومة البيضاء (Information blanche): وهي معلومة يمكن التحصّل عليها بكل سهولة طريق القنوات الإعلامية، المعارض والتظاهرات التجارية، دلائل الاستعمال، المنشورات العلمية، إلخ .هذه المعلومات هي في الغالب ذات قيمة استراتيجية ضعيفة ولكنها تمثل معظم المعلومات المتداولة، وأنّ الصعوبة التي تتلقاها منظومة الذكاء الاقتصادي بخصوصها تتمثل في تسهيل معالجتها التي تظهر مُكَلفة مقارنة مع قيمتها.

2-2-2- المعلومة الرمادية(Information grise): وهي المعلومة التي يمكن الحصول عليها بشرعية ولكنها تتميز بصعوبات في معرفة وجودها أو كيفية الحصول عليها (مثل المعلومات التي تتضمنها بنوك المعلومات، أطروحات الدكتوراه أو المحادثات مع الخبراء). وهي قيمة للمؤسسات وتتميّز بالتكلفة العالية للحصول عليها سواء من الناحية المادية أو من الناحية البشرية، وعادة ما يتمّ التحصّل عليها بفضل شبكة العلاقات غير الرسمية الداخلية أو الخارجية في المنظمات العمومية أو الخاصة.

2-2-3- المعلومة السوداء (Information noire): وهي معلومة محدودة الإطلاع عليها، إذ الحصول عليها أو استعمالها محمي، وهي تتطلب ترخيصا صريحا للحصول عليها بصفة شرعية. وبصفة عامة يتعلق الأمر بمعلومة محمية بصفة كبيرة وأنّ نشرها سواء داخليا أو خارجيا - كما سبق وأن ذكرنا - محدود جدّا.

إنّ الجدول التالي يوضّح هذه الأنواع الثلاثة ومميزاتها المختلفة.

الجدول رقم (01): التصنيف اللوني للمعلومة.

المعلومة ← الاستعلام

لون المعلومة / الخصائص	بيضاء	رمادية	سوداء
التصنيف	مفتوحة	حساسة	مغلقة
التحصل أو الولوج اليها	حر(للعموم)	تحت القيد(محدود)	غير مسموح (محدود جدا)
طبيعة المخالفة المرتكبة	لا توجد	حسب الاجتهاد القضائي	مخافة القوانين المدنية والتجارية
المصادر	مفتوحة (تتمثل في المنظمات العمومية والخاصة، وسائل الاعلام، الملتقيات والمحاضرات، التظاهرات، إلخ)	مرخصة أو مغلقة (تتمثل في الوثائق الداخلية، موظفي الدولة، شبكات العلاقات، إلخ.)	مصادر مشبوهة وغير قانونية (الاستعلام، التجسس، السرقة، القرصنة....المصادر الداخلية)
الحماية	غير محمية	نشر محدود	سرية
التوفر	%80	%15	%5
التكلفة	منخفضة	مرتفعة	عالية جدا

المصدر: سيواني عبد الوهاب، نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص: 152.

ولقد أوضح B. Warusfel بأنّ المعلومات المفتوحة التي تهمّ الذكاء الاقتصادي ليست كلها حرّة، بل ترد على بعضها حقوق ملكية فكرية وصناعية لفائدة أصحابها، ومن هذا المنطلق وضع مصفوفة تبيّن تصنيفا للمعلومات إعتمادا على معيارين هما: درجة سهولة أو صعوبة الحصول على المعلومة وكذا حرية استعمالها، وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02): مصفوفة تصنيف المعلومات بحسب معياري درجة سهولة الحصول عليها وحرية استعمالها.

الحصول / الاستعمال	حـر	محدود
حر	معلومة حرة	معلومة ذات نشر محدود
محدود	معلومة مقيدة	معلومات سرية

المصدر: سيواني عبد الوهاب، نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص: 153.

إنطلاقا من الجدول توجد أربعة أنواع من المعلومات هي[13]:

- المعلومة الحرة(Information libre): وهي لا تخضع لأيّ قيد من حيث الحصول أو الاطلاع عليها، وحتى من حيث استعمالها.

- المعلومة ذات النشر المحدود (Information à diffusion limitée): وهي معلومة لا تخضع لأيّ قيد من حيث الاستعمال ولكنها صعبة الحصول عليها مثل الوثائق العلمية الموجودة بأعداد محدودة، والتي تسمى كذلك بالمراجع الرمادية.

- المعلومة المقيّدة (Information privative): وهي معلومة يمكن الحصول عليها بحرية (بصفة مجانية أو بمقابل) ، ولكن ترِد عليها حقوق تحد من استعمالها وتخضع استعمالها لموافقة أصحاب هذه الحقوق (حقوق الملكية الفكرية والصناعية).

- المعلومة السرية (Information secrète): وهي معلومة محمية ضد الاطلاع عليها واستعمالها في نفس الوقت، وتتمثل في المعلومات الحكومية المصنفة سرية أو المعلومات الخاصة بالأشخاص، والتي هي محمية باتفاقات سرية أو بقوة القانون والتنظيمات(السّر المهني، السّر الطبي، إلخ).

المحور الثاني: الأدبيات النظرية لحماية المعلومات.

1- حماية المعلومات مفاهيم: تعتبر حماية الأملاك المعلوماتية والتأمين عليها إحدى أعمدة الذكاء الإقتصادي، ويوكل إليها حماية المنظمات من مختلف المخاطر والهجمات الارادية والغير الادارية. سوف نتطرق لأهم التعاريف:

عرفها (Martinet et Marti) **سنة** 1995: حماية المعلومات، حماية المؤسسة من الذكاء الاقتصادي للأخرين.

عرفها (Besson et possin) **سنة** 1996: الدفاع، الأمن، حماية الممتلكات الصناعية والفكرية.

أما في سنة 2000 عرفها (Bournois et Romani): ممارسات دفاعية، اجراءات خاصة أو دائمة لإبطال الهجمات المحتملة، سواء بالتجاوب معها، وبحماية المصالح على المدى المتوسط البعيد.

أما (Jakobiak) **سنة** 2001: أمن المعلومات، أجهزة الإعلام الآلي والوسائل والأجهزة الأخرى.

وفي سنة 2006 قدم (HRIE) التعريف التالي: الحماية والدفاع عن الممتلكات المعلوماتية والمعرفية.

وعليه يمكن تعريف حماية المعلومة كل الإجراءات المتخذة لحماية الإرث المعرفي للمؤسسة من الذكاء الاقتصادي للمؤسسات الأخرى.

- وركز (Alain Juillet) على جانب التأمين على المعلومة في تعريفه للذكاء الإقتصادي وأشار إليه بأنه السيطرة وحماية المعلومة الإستراتيجية مما يبرز بأن من إحدى وظائف الذكاء الإقتصادي هو الحماية من التهديدات والحماية الأمنية للمعلومات .ممارسة الذكاء الاقتصادي تتطلب العمل على الجوانب الثلاثة وتخص الذكاء الإقتصادي الهجومي (مجال اليقظة أي رصد المعلومة) والذكاء الإقتصادي الدفاعي (حماية المعلومة مع ضمان الأملاك المادية والغير مادية أو التحسين لتأمين أنظمة المعلوماتية) وجانب التأثير(إستعمال المعلومة بغرض التأثير).

المحور الثالث: حماية المعلومة في ظل التوجه نحو الذكاء الاقتصادي بمؤسسة (Lafarge) وهران.

بعد تحديد الإطار النظري ولمعرفة واقع حماية المعلومة أو الإرث المعلوماتي ضمن ممارسات الذكاء الاقتصادي إخترنا مؤسسة رائدة عالميا (lafargeHolcim) والتي تملك العديد من الفروع في دول العالم ومن بينها الجزائر. وتحتل المؤسسة المراتب الأولى في نشاطات(الاسمنت، الخرسانة، الجبس،.....). وبدورها أنشأت العديد من المراكز للإنتاج والتوزيع لمختلف مواد البناء في جميع أنحاء القطر الوطني.

تم إختيار مؤسسة (Lafarge) **وهران** المتخصصة بانتاج الخرسانة الجاهزة للبناء والذي يضم مركز السينا وأرزيو لإنتاج الخرسانة الجاهزة للبناء.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع العمال والموظفين في مؤسسة (Lafarge) وهران والذين بلغ عددهم 59 عامل دائم ومؤقت عند تاريخ 30 ماي 2017 .

أما إختيار العينة كان بطريقة عشوائية وزعت استمارات الاستبيان على 34 عامل في مركز السنيا ومركز أرزيو. حيث تم إسترداد 32 استبانة صالحة للإستعمال. هذه الاستبانات تمت معالجتها إحصائيا بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS الإصدار رقم 22.

والجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية والوظيفية.

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية والوظيفية.

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	31	96,9
	أنثى	1	3,1
العمر	أقل من 30 سنة	3	9,4
	من 30الى أقل 40 سنة	15	46,9
	من 40 الى أقل 50 سنة	10	31,3
	50 سنة ومافوق	4	12,5
المستوى الدراسي	متوسط	11	34,4
	ثانوي	8	25,0
	جامعي	7	21,9
	ليسانس	1	3,1
	دراسات عليا	4	12,5
	ما بعد التدرج	1	3,1
سنوات الخبرة	أقل من سنة	1	3,1
	من سنة الى أقل من 5 سنوات	8	25,0
	من 5 سنوات الى أقل من10 سنوات	17	53,1
	من 10 الى أقل من 15 سنة	6	18,8
	15 سنة ومافوق	0	0

المنصب الوظيفي	موظف	20	62,5
	إطار	8	25,0
	رئيس مكتب	0	0
	رئيس مصلحة	0	0
	رئيس قسم	3	9,4
	نائب مدير	1	3,1
	مدير عام	0	0
المجموع		32	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSSV22.

2- إجراءات معالجة الاستبيان:

صمم الاستبيان حسب سلم ليكرت بيانات الخماسي (Likert scale) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الإستبيان، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (04): درجات مقياس ليكرت الخماسي.

الرأي	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1,79-1	2,59-1,80	3,39-2,60	4,19-3,40	5-4,20

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الاحصاء الوصفي و الاستدلالي، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2007، الطبعة الأولى، ص:540.

ومن أجل التأكد من أن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها قبل تحليل البيانات واستخراج النتائج، قمنا بإجراء اختبار وصدق فقرات الاستبيان، حيث تم تقييم ثبات الاستبيان بحساب معامل ألفا كرونباخ. وكذلك صدقه بإستعمال الجذر التربيعي لنفس المعامل، والجدول الموالي يوضح معامل ثبات و صدق كل محور من محاور الدراسة:

الجدول رقم (05): معامل الصدق و الثبات لكل محور (ألفا كرونباخ).

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ α	معامل الصدق $\sqrt{\alpha}$
اليقظة الاستراتيجية	10	0,6477	0,804
حماية المعلومة	09	0,779	0,882
التأثير	4	0,693	0,832
الذكاء الاقتصادي	23	0,783	0,884

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ للمحاور الثلاثة (اليقظة الاستراتيجية، حماية المعلومة، والتأثير) تتراوح ما بين قيم 0,647 و0,779، أما الاستبانة ككل فقد كان معامل الثبات 0,783، وهي تفوق نسبة 60% . أما معامل الصدق الذي هو عبارة عن الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرومباخ والذي يرتبط به طريا، فقد بلغ بالنسبة للاستبيان ككل 0,884. وعليه جميع معاملات الثبات والصدق للمحاور تمثل نسبة مقبولة تدل على صحة الاستبانة و صلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار الفرضيات.

3- المقاييس الإحصائية المستعملة:

قصد بلوغ أهداف الدراسة إعتمدنا على إجابات عمال المؤسسة على الاستبيان المقدّم، ولتحليلها إستخدمنا مقاييس إحصائية التالية بالاعتماد على برنامج SPSS 22.

- **المتوسّط الحسابي:** تم إستخدامه هذا المقياس لمعرفة مستوى متوسّطات عبارات وأبعاد ومحاور الاستبيان، و نظرا لكون مقياس الاستبيان هو مقياس (likert) ليكرت الخماسي، فإنّ المتوسّطات الدّالة على مستوى قويّ هي تلك التي تفوق المتوسّط الفرضي والمقدّر ب 3 نظرا لكونها الدرجة المحايدة في المقياس.

- **الإنحراف المعياري:** وهو واحد من أهمّ مقاييس التشتّت والّذي استخدمناه لمعرفة الفروق في إجابات العمال حول عبارات و أبعاد ومحاور الاستبيان، أو بعبارة أخرى مدى إجماعهم على المستويات الدّالة.

- **إختبار T-Test (One-Sample Test):** تم إستخدامه من أجل التأكّد من وجود دلالة إحصائية في إجابات العمال حول محاور الإستبيان، والهدف الرّئيسي منه هو التأكّد من مدى صدق فروض الدّارسة، وسبب الإعتماد على هذا المقياس هو كوننا نتعامل مع بيانات كمّية لعيّنة واحدة.

3- نتائج التحليل الاحصائي وإختبار فرضيات الدراسة:

- نتائج اختبار الفرضية الأولى:

- الفرضية العدمية H0: لا تعمل مؤسسة (Lafarge) وهران على حماية المعلومة بالقوة.
- الفرضية البديلة H1: تعمل مؤسسة (Lafarge) وهران على حماية المعلومة بالقوة.

الجدول رقم (06): أبعاد محور حماية المعلومة في المؤسسة.

الرقم	أبعاد محور حماية المعلومة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية (Sig)	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
01	حماية الموارد البشرية.	4,375	0,538	14,436	0,00	قوي
02	حماية نظام المعلومات.	4,203	0,693	9,807	0,00	قوي
03	حماية الممتلكات المادية والغير مادية	4,114	0,490	12,845	0,00	قوي
04	حماية المستندات	4,218	0,870	7,924	0,00	قوي
05	الحماية الظرفية ((تحسيس الموظفي بالحماية في التكوين- الملتقيات- التفاوض))	4,187	0,592	11,342	0,00	قوي
حماية المعلومة		4,229	0,456	15,223	0,00	قوي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22. المتوسط الفرضي: 3 .

- البعد رقم (01) والذي يتمثل في حماية الموارد البشرية كان المتوسط الحسابي يساوي 4,375، وقدر الانحراف المعياري بـ0,538 أي عدم وجود تباين بين أراء عمال مؤسسة وهذا يدل على قوة البعد، ولتأكيد ذلك تم حساب قيمة T فكانت تساوي 14,436 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1,684 (عند درجة الحرية 31 ومستوى الدلالة 0,05 وذلك حسب جدول توزيع student)، كما أن مستوى المعنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني أن مستوى حماية المؤسسة لمواردها البشرية قوي بإتخاذها جميع الاجراءات اللازمة.

- البعد رقم (02) والذي يتمثل في حماية نظام المعلومات كان المتوسط الحسابي يساوي 4,203، وقدر الانحراف المعياري بـ 0,693 ، أما قيمة T المحسوبة فكانت تساوي 9,807 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1,684، كما أن مستوى المعنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يدل أن عمال المؤسسة مدركون لكل الاجراءات المتعلقة بحماية ممتلكات المعلوماتية، وكذا درايتهم بكل الاجراءات الأمنية لحماية نظام المعلومات (التشفير، مراقبة تدفق المعلومات، مكافحة التجسس- جدار الحماية)، وهذا يؤكد قوة بعد حماية نظام المعلومات.

- البعد رقم (03) والذي يتمثل في حماية الممتلكات المادية والغير مادية كان المتوسط الحسابي يساوي 4,114، وقدر الانحراف المعياري بـ 0,490، أما قيمة T المحسوبة فكانت 12,845 تساوي و هي أكبر من قيمة T الجدولية 1,684 كما أن مستوى المعنوية 0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل موافقة أفراد العينة على أن مؤسستهم تعمل على حماية الممتلكات المادية و الغير مادية من خلال الإجراءات المتخذة لحماية البنايات والمكاتب، بالإضافة إلى التدابير أمنية حماية الأماكن الحساسة، وكذلك مختلف التدابير القانونية لدعم السرية داخل المؤسسة، وهذا ما يؤكد قوة البعد رقم 3.

- البعد رقم (04) والذي يتمثل في حماية المستندات كان المتوسط الحسابي يساوي 4,218 أي الموافقة التامة، وقدر الانحراف المعياري بـ 0,870، أما قيمة T المحسوبة فكانت تساوي 7,924 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1,684 كما أن مستوى المعنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني الموافقة لأفراد العينة على أن مؤسستهم تعمل حماية المستندات بتوفير جميع الظروف لحماية مستنداتها التي تضم المعلومات والمعطيات التي تمثل ذاكرة المؤسسة، وهذا ما يؤكد قوة البعد رقم 4.

- البعد رقم (05) والذي يتمثل في الحماية الظرفية كان المتوسط الحسابي يساوي 4,187أي الموافقة، وقدر الانحراف المعياري بـ0,592، أما قيمة T المحسوبة فكانت تساوي 11,342 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1,684 كما أن مستوى المعنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يعني الموافقة العمال المؤسسة أنهم يتخذون كل الإجراءات الوقائية الظرفية حسب خصوصية التظاهرات كالمعارض والصالونات، السفر والتنقلات الخارجية، في المفاوضات، وفي الفنادق والمطاعم، وهذا ما يؤكد قوة البعد رقم 5.

الملاحظة العامة أن حماية الموارد البشرية احتلت المرتبة الأولى وهذا يدل على أن حماية معلومات المؤسسة يكون انطلاقا من حماية مواردها البشرية.

ولتأكيد هذه النتائج وإختبار فرضية الأولى للدراسة، حاولنا توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الفرضية العدمية.

رقم الفقرة	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القيم *الاحتمالية (sig)	المتوسط الحسابي
الفرضية العدمية الأولى	15,223	1,684	0,00	4,229

*دالة احصائية عند مستوى 0,05= α المتوسط الفرضي: 3.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه فإن قيمة T المحسوبة الكلية لحماية المعلومة تساوي 15,223 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1,684 (عند درجة الحرية 31 ومستوى الدلالة 0,05 وذلك حسب جدول توزيع student) وأن قيمة الاحتمالية لل(sig) أقل من 0,05، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة تعمل مؤسسة (Lafarge) وهران على حماية معلوماتها أو إرثها المعرفي بالقوة.

- **نتائج اختبار الفرضية الثانية:**

- **الفرضية العدمية H0:** لا تمارس مؤسسة **(Lafarge) وهران** الذكاء الاقتصادي بأعمدته الثلاثة.

- **الفرضية البديلة H1:** تمارس مؤسسة **(Lafarge) وهران** الذكاء الاقتصادي بأعمدته الثلاثة.

الجدول رقم (08): الذكاء الاقتصادي في مؤسسة.

رقم المحور	االمحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
01	اليقظة الاستراتيجية	4,121	0,395	16,037	0,00	قوي
02	حماية المعلومة	4,229	0,456	15,223	0,00	قوي
03	التأثير	3,510	0,871	3,313	0,02	قوي
الذكاء الاقتصادي		4,082	0,355	17,248	0,00	قوي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22.

- المحور رقم (01) اليقظة الاستراتيجية كان المتوسط الحسابي 4,121 ولقد سجل المرتبة الثانية، وقدر الانحراف المعياري بـ 0,395 أي عدم وجود تباين بين أراء العمال المستجوبين، أما قيمة T المحسوبة فكانت تساوي 16,037 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1,684 (عند درجة الحرية 31 ومستوى الدلالة 0,05 وذلك حسب جدول توزيع student)كما أن مستوى

المعنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، وهذا يدل على قوة محور اليقظة الاستراتيجية أي أن المؤسسة تمارسها.

-المحور رقم (02) حماية المعلومة كان المتوسط الحسابي 4,229 بانحراف المعياري 0,456 وبذلك إحتل المتوسط الحسابي لهذا المحور المرتبة الأولى، أما قيمة T المحسوبة فكانت تساوي 15,223 و هي أكبر من قيمة T الجدولية 1,684 كما أن مستوى المعنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، مما يدل على قوة محور أي أن المؤسسة تعمل على حماية المعلومة بتوفير جميع الظروف اللازمة لذلك، و هذا ما تم إثباته في الفرضية الأولى.

- المحور رقم (03) التأثير كان متوسطه الحسابي أقل من متوسطات المحاور الأخرى حيت كان يساوي 3,510 والانحراف المعياري بـ 0,871، ورغم ذلك فهو كذلك يدل على الموافقة . أما قيمة T المحسوبة فكانت تساوي 3,313 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1,668 كما أن مستوى المعنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، وهذا يدل على قوة محور التأثير أي أن المؤسسة تمارس نشاط التأثير.

ونعمل على توضيح هذه النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الفرضية العدمية.

رقم الفقرة	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القيم الاحتمالية (sig)	المتوسط الحسابي
الفرضية العدمية الثانية	17,248	1,684	0,00	4,082

*دالة احصائية عند مستوى 0,05= α. المتوسط الفرضي=3.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V22.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه فإن قيمة T المحسوبة الكلية للذكاء الاقتصادي تساوي 15,223 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1,628 (عند درجة الحرية 31 ومستوى الدلالة 0,05 وذلك حسب جدول توزيع student) و أن قيمة الاحتمالية لـ(sig) أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة تمارس مؤسسة (Lafarge) وهران الذكاء الاقتصادي بتكامل أعمدته الثلاثة.

خاتمة:

إن نجاح المؤسسة في بيئة الأعمال المتميزة بتعقد المنافسة وعولمة الاقتصاد يعتمد على مدى تبنيها للأساليب التسيرية الجديدة. وفي هذا الإطار نجد الذكاء الاقتصادي كنظام يعمل على البحث المستمر عن المعلومات من خلال اليقظة الاستراتيجية، ويعمل على الثأتير في البيئة الخارجية، وكذا حماية معلومات المؤسسات.

وتعتبر حماية المعلومة بالنسبة للمؤسسات جزءاً لا يتجزأ من قوتها، خاصة إذا كان ممارسا في إطار الذكاء الاقتصادي.

مما سبق توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- يقوم الذكاء الاقتصادي على ثلاثة أعمدة رئيسية اليقظة الاستراتيجية، حماية المعلومة، والتأثير هذه العناصر تكون ممارسة في آن واحد؛

2- تصنف المعلومة في إطار ممارسة الذكاء الاقتصادي إلى مفتوحة أو (حرة)، حساسة أو (مقيدة)، ومغلقة أو (سرية) ؛

3- تشمل حماية المعلومات كل الإجراءات المتخذة لحماية المؤسسة من الذكاء الاقتصادي للمؤسسات الأخرى؛

4- أكدت النتائج قوة حماية المعلومة بمؤسسة (Lafarge) وهران، وهذا انطلاقا من تحليل الأبعاد الخمسة: حماية الموارد البشرية، حماية نظام المعلومات، حماية الممتلكات المادية والغير مادية، حماية المستندات، و الحماية الظرفية؛

5- تحتل حماية الموارد البشرية المرتبة الأولى في حماية المعلومة بمؤسسة (Lafarge) وهران؛

6- تحليل النتائج يؤكد قوة اليقظة الاستراتيجية والتأثير بمؤسسة (Lafarge) وهران؛

7- تمارس مؤسسة الذكاء الاقتصادي بتفاعل أعمدته الثلاثة في آن واحد؛

8- حماية المعلومة بمؤسسة ممارسة في إطار استراتيجية الذكاء الاقتصادي؛

9- مؤسسة (lafargeHolcim) رائدة عالميا تعتمد الأساليب التسييرية العالمية الحديثة وتعمل على نقلها لمختلف فروعها المتواجدة في العالم ومنها الجزائر، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة.

[1] Sophie Larivet, **intelligence économique : acceptation française et multidimensionnalité**, Xième conférence de l'association internationale de management stratégique, 13,14 et 15 juin 2001, Faculté des sciences de l'administration, Université de Laval, Québec, Canada , p: 4.

[2] Wilensky Harold, **organizational intelligence: knowledge and policy in government and industry**, Basic books, 1967.

[3] **المعلومة المفيدة:** هي التي تلبي حاجيات مختلف المستويات التي لها القدرة على اتخاذ القرار في المؤسسة أو الجماعة، من أجل التطوير ووضع حيز التشغيل إستراتيجية متماسكة من الأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف المؤسسة من أجل تحسين موقعها في بيئتها التنافسية.

[4] **Intelligence économique et stratégie des entreprises**, rapport du Commissariat général du plan, p:11.

[5] N.LEBRUMENT, **Intelligence économique et management stratégique : le cas des pratiques d'intelligence économique des PME** , ed :L' Harmattan, p :89.

[6] مرابط سليمان، **الذكاء الاقتصادي والقيمة التنافسية للمعلومة دراسة حالة قطاع النسيج والملابس في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015،2014، ص: 20.

[7] **Manuel de formation en Intelligence économique en Algerie ,** Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, **p :12 .**

[8] مغمولي نسرين، **دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص:18-19.

9 حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، **تكنولوجيات المعلومات والاتصال**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2000، ص: 18.

10 ربحي مصطفى عليان، إيمان فاضل السامرائي، **تسويق المعلومات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 20.

[11] .Jean-François Dhénin, Brigitte Fournie. **50 thèmes d'initiation à l'économie_d'entreprise**. Ed. Breal. Paris. 1998,p 116.

[12] HERMEL (L), **Maîtriser et pratiquer la veille stratégique**, AFNOR, Paris, 2001:حسب

[13] سيواني عبد الوهاب، **نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص: 152-153.

أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

أ.كرار محمد عبد الغني
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية
جامعة معسكر
benamar120@yahoo.fr

لعوج بن عمر
طالب دكتوراه
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
kerrar.abdelghani@gmail.com

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى اختبار دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، تم الاعتماد على برنامج Eviews 10 لتحليل بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين القطاع الزراعي و الأمن الغذائي في الجزائر وهو ما يدل على أن سلوك هذه المتغيرات متشابه في المدى الطويل، غير أن الأثر إيجابي لحجم الإنتاج الزراعي في توفير وإتاحة الغذاء في الجزائر في السنوات الأخيرة، لا يعني تحقيق اكتفاء ذاتي مطلق، مما يجعل من تحقيق الأمن الغذائي رهين لعمليات الاستيراد لتغطية العجز في مجال توفير الغذاء وإتاحة الغذاء في الجزائر.
الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، اتاحة الغذاء، سياسة زراعية، قطاع زراعي،سوء تغذية، الاكتفاء الذاتي.. C8Q18

Résumé :
Le but de cette étude est de tester le rôle du secteur agricole à améliorer la sécurité alimentaire en Algérie pendant la période 1990 et 2016, en utilisant la méthode du modèle d'intégration conjointe et de correction d'erreurs basé sur le programme Eviews 10 pour analyser les données. L'étude a révélé d'un coté, il existe une corrélation à long terme entre le secteur agricole et la sécurité alimentaire, ce qui est indiqué par le comportement similaire des variables à long terme, d'autre coté, la production agricole est insuffisante pour atteindre l'autosuffisance absolue, ce qui nécessite le recours à l'importation de produits agricoles et alimentaires pour couvrir le déficit , ce qui menace la sécurité alimentaire en Algérie.
Mots-clés: Sécurité alimentaire, Disponibilité alimentaire, Politique agricole, Secteur agricole, Malnutrition, Autosuffisance. C8Q18.

المقدمة:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي من التحديات التي تواجه الزراعة في كل الدول مهما بلغت من مستوى في التنمية.[1] و وفقا لتقرير البنك الدولي لعام 2016، بالرغم من أن العالم أصبح ينتج كميات كبيرة من الأغذية عما قبل، فمازال هناك 800 مليون نسمة تقريبا يعانون من سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى 200 مليون نسمة مازالوا يعانون من أمراض مختلفة ناجمة عن نقص التغذية..

أهم بعد في مجال الأمن الغذائي هو إتاحة الغذاء مما يقتضي توافر الأغذية كما و نوعا بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة[2]. حيث يعرف الغذاء المتاح بتوافر الأغذية بكمية كافية وجودة مناسبة، فالغذاء المتاح يتم توفيره من اجمالي الانتاج الزراعي بالإضافة إلى صافي الواردات من السلع الغذائية ،بما في ذلك المعونة الغذائية.[3] و يتم ذلك من خلال مجموعة من العوامل من بينها التنمية المستدامة للقطاع الزراعي، وزيادة الإنتاج و رفع الانتاجية؛ والتجارة الدولية ؛ والمحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة[4]؛ كما يتم عن طريق البناء الفكري و العلمي و البناء المؤسساتي و الهيكلي لتحقيق أمن غذائي بجميع أبعاده.[5]

في الجزائر، تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الأساسية فهي تحتل مكانة بالغة الأهمية، تتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي ، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله

[1] FAO, Rapport du Sommet mondial de l'alimentation, 1996.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، حالة الغذاء في العالم، 2003 ص .04

[3] FAO, Conférence internationale sur : l'agriculture biologique et la sécurité alimentaire, Rome,2007.

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، المصدر سابق الذكر،1999، ص 60

[5] Ulrich Hoffmann,UNCTAD Discussion Papers : Assuring food security in developing countries under the challenges of climate change: Key trade and development issues ofa fundamental transformation ofagriculture, N°201,United Nations, 2011.p07.

الاقتصادي. ونظرا إلى عدم كفاية الكميات المنتجة محليا تعتبر الحبوب و البقول الجافة من أهم تلك المحاصيل المستوردة بكميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، وبخاصة منها مادة القمح، مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة، كما تجلى الاهتمام بقضية الأمن الغذائي من خلال تبني سياسات و برامج لتحسين الانتاج الزراعي و توفير السلع الغذائية وزيادة معدلات الاستهلاك و السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها. [6]كل السياسات الزراعية في الجزائر تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي، و الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، باعتبار السياسة الزراعية هي أداة الدولة في القطاع الزراعي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسين[7]،هما:

1. زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني و النباتي الموجه لانتاج الغذاء ، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من اتاحة الغذاء من خلال هدفين فرعيين:الأول يتمثل في زيادة المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية ، وذلك في ما يعرف بأهداف التوسع الأفقي في الزراعة؛ والثاني في زيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية و البشرية المستغلة و المشتغلة في الزراعة، في ما يعرف بأهداف التوسع الرأسي في الزراعة.
2. العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها لسد الفجوة الغذائية.

وعليه **نطرح الاشكالية التالية :** في ظل السياسات الزراعية المنتهجة خلال الفترة 1990-2016 في الجزائر، **ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في تعزيز و تحقيق أمن الغذائي ؟**

[6] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2008، ص 73.

[7] د. فوزية غربي، الزراعة بين التبعية و والاكتفاء، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر2008 ص 135.

الفرضية :

تنمية القطاع الزراعي لرفع مستوى الانتاج الزراعي و السعي للحد من التبعية، خاصة للسلع الزراعية التي تعتبر الغذاء الأساسي في الجزائر كالقمح .

الهدف من الدراسة :

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على إحدى الوظائف الرئيسة لقطاع الزرا عة و هي تعزيز الأمن الغذائي من خلال تحقيق أهم أبعاده و المتمثل في توفير الغذاء المتاح و الذي يعتمد أساسا على اجمالي الانتاج الزراعي خلال الفترة 1990-2016، التي عرفت تحولات داخلية متمثلة في مختلف السياسات الزراعية المنتهجة و التحولات الخارجية متمثلة في سياق العولمة و التغيرات المناخية.

ا. الخلفية النظرية لمفهوم الامن الغذائي :

يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى مفهومين، وهما المفهوم الكمي الذي يشير إلى نقص أو عدم وفرة في الأغذية، والمفهوم النوعي يتمثل في أن لا يكون الغذاء فاسدة أو يحتوي على مواد ضارة للمستهلك ، ففي اللغة الفرنسية نجد مصطلح الأمن الغذائي يدمج البعدين بالمسمى « sécurité alimentair » ، بينما تميز اللغة الإنجليزية بوضوح بين الأمن الغذائي «food security» للاشارة لنقص الغذاء من حيث الكمية وسلامة الأغذية «food safety » للإشارة لسلامة الصحة أي من حيث النوعية.[8] في هذه الورقة البحثية ، سنحاول التركيز على المفهوم الكمي للأمن الغذائي و ذللك بالتركيز على أهمية الزراعة في تحقيق وفرة في الغذاء المتاح للاستهلاك .

[8] Martin BRUEGEL,Pour une histoire de la « sécurité alimentaire », Revue d'histoire moderne et contemporaine(no 51-3),2004, P240 .

مفهوم الأمن الغذائي مر بعدة مراحل ، و يختلف في كل مرحلة عن المرحلة السابقة لها بسبب تعدد و تنوع التهديدات التي تعترض بناء الأمن الغذائي ، وذلك ما أثر على تحديد أبعاد الأمن الغذائي، حيث كان التركيز فقط على توفير الغذاء ثم بدأ المفهوم بالتطور إلى أن اشتمل على العديد من الأبعاد. ظهر هذا المصطلح في منتصف السبعينات خلال المؤتمر العالمي الأمن الغذائي سنة 1974 ، حيث تم تبنى تعريفه في القدرة على تزويد المجتمعات بالسلع في جميع الأوقات، لدعم الاستهلاك الغذائي مع التحكم في تقلبات الأسعار.[9] وفي عام 1983، ركزت دراسات منظمة الأغذية والزراعة على إمكانية الحصول على الغذاء وخلصت إلى تعريف قائم على التوازن بين الطلب و العرض في معادلة الأمن الغذائي، فعرفته بضمان الوصول المادي والاقتصادي لجميع الناس في جميع الأوقات إلى الغذاء الذي يحتاجون إليه.[10] ثم تم تعديل التعريف ليشمل تحليلات الأمن الغذائي على مستوى الأفراد والأسر المعيشية، بالإضافة إلى المستوى الإقليمي والوطني بناءا على تقرير البنك الدولي سنة 1986 عن الفقر و الجوع، الذي ركز على الديناميكيات الزمنية ،أي تحديد نوعين من انعدام الأمن الغذائي المزمن و المؤقت ، حيث أدرج هذا التقرير الفرق بين الأمن الغذائي المزمن المرتبط بالفقر الدائم أو الهيكلي وانخفاض الدخل وانعدام الأمن الغذائي الانتقالي بسبب الفترات الحرجة بصفة خاصة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والاقتصادية و من النزاعات. وقد استكمل هذا الرأي بنظرية المجاعة لـ A.SEN سنة1981 التي أكدت على تأثير الحقوق الفردية في الحصول على الغذاء.

[9] FAO, Notes d'orientation : sécurité alimentaire, 2006. ftp://ftp.fao.org/es/esa/policybriefs/pb_02_fr.pdf

[10] FAO, FAO, Notes d'orientation : sécurité alimentaire, 2006 ftp://ftp.fao.org/es/esa/policybriefs/pb_02_fr.pdf

II. مفهوم الأمن الغذائي :

عزز التعريف بتوافق الآراء على نطاق واسع بمؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 بشموله مفاهيم الحصول على الغذاء وتوافره واستخدامه الغذائي واستقراره.

أ)تعريف الأمن الغذائي :

جاء تعريف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) سنة 1996 الأمن الغذائي على النحو التالي[11]:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة .

ب) أبعاد الأمن الغذائي:

يقدم هذا التعريف أربعة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي التي ينبغي أن تطبق في وقت لتحقيق جميع أهداف الأمن الغذائي، ونلخصها فيما يلي :

- **توافر الأغذية**: أي إتاحة الأغذية من "جانب العرض" ويحدده مستوى إنتاج الزراعي ومستويات الامدادات وصافي الواردات من الأغذية ؛
- **إمكانات الحصول عليها واستخدامها**: فالإمدادات الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي لا تكفل في حد ذاتها تحقيق الأمن الغذائي للأسر مما يستوجب التركيز على السياسات المتعلقة بسياسات توزيع الدخل والإنفاق وتأطير الأسوق وسعر المواد الغذائية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي؛
- **استخدام الغذاء**: نوعية الغذاء المحصل عليه واستخدامه بالشكل الذي يحسن من الحالة الصحية ، و الممارسات الجيدة للرعاية والتغذية، وإعداد الطعام،

[11] Fao, Introduction aux concepts de la sécurité alimentaire ,2008. http://www.fao.org/3/a-al936f.pdf

وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الغذاء داخل الأسرة ،كلها عوامل يتحدد من خلالها الحالة التغذوية للأفراد.

- **استقرارية الامدادات كما و نوعا :** فاستقرار الأبعاد الثلاثة السابقة مع مرور الوقت أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، لأن الحصول على الغذاء الكافي لفترة معينة لا ينفي التعرض لانعدام الأمن الغذائي، قد تؤثر الظروف المناخية كالجفاف والفيضانات وعدم الاستقرار السياسي كالاضطرابات الاجتماعية، أو العوامل الاقتصادية كالبطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية على وضع الأمن الغذائي .

III. مناقشة الاشكالية:

يعتبر شرط توفير الغذاء وإتاحته بالكمية والنوعية اللازمتين لنشاط وصحة اللأفراد من أهم مكونات ومتضمنات مفهوم الأمن الغذائي، وفقا لـ The Economist & Intelligence Unit، فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر مركب يتألف من ثلاثة مكونات أساسية، هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء ويحسب على أساس المجموع المرجح للمكونات الأساسية الثلاثة، كما يتألف كل مكون من المكونات أعلاه بدوره من عدد من المؤشرات الكمية والعددية ذات الصلة. قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العالمي في عام 2016 بنحو 57.3 % كمتوسط لمائة وثلاث عشرة دولة ، فيما تراوحت قيمته لنفس العام بين 86.6% في الولايات المتحدة كحد أعلى و 24 % كحد حد أدنى في بوروندي . على المستوى العربي تفوق قيمة المؤشر المتوسط العالمي حيث بلغت نحو 58.9% ، في عام 2016 ، وتراوحت هذه القيمة بين حد أعلى في قطر بنحو 73.6% وحد أدنى في اليمن بلغ نحو 34% ، وتتوزع هذه النسبة على المكونات الثلاثة الرئيسة بواقع % 61.1 للقدرة على تحمل كلفة الغذاء،57.4% لمؤشر توافر الغذاء، و 57.2% لجودة وسلامة الغذاء[12].

[12] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2016، ص 41.

تعتبر تنمية القطاع الزراعي و الأمن الغذائي مسألة أساسية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين أهم التحديات، و أصبحت هذه التحديات أكثر حدة لتزامنها مع ارتفاع أ سعار السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم، ارتفاع من المتوقع أن يستمر خلال السنوات القادمة حسب تقديرات الفاو، ليتجاوز الأسعار القياسية التي سجلت خلال أزمة الغذاء العالمية[13] ،و ذلك مع تزايد الطلب على السلع الغذائية في ظل استمرار الزيادة السكانية.

تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم، ولذلك فإن تأخر الزراعة سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، مما يتطلب زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة السكانية و بالتالي لمواجهة الارتفاع في الطلب على المنتجات الزراعية ، ولهذا يجب العمل على تنمية القطاع الزراعي لتوفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وليس عن طريق الاستيراد مما يترتب عليه استنزاف للعملة الصعبة[14]، و ترقية الصادرات من المنتجات التي تسجل فائضا .

بالاضاقة لما سبق، نجد التهديدات البيئية، فالعلاقة بين الأمن الغذائي و البيئة هي علاقة وثيقة ، حيث لا وجود لأمن غذائي دون شروط بيئية مناسبة له ، سواء لتوفير أو لجودة الغذاء أو استمرار الأمن الغذائي ، و يمكن أن يكون السعي وراء بناء الأمن الغذائي يؤدي إلى الإضرار بالبيئة و خلق العديد من التهديدات التي تعود على الأجيال اللاحقة و على أمنهم الإنساني بصفة عامة وأمنهم الغذائي بصفة خاصة[15].

و بالنسبة إلى حالة الجزائر ، فقد عرفت الزراعة فيها تطورات عبر مسيرتها التنموية منذ الإستقلال ، حيث شهدت السياسات الزراعية تحولات وتطورات مهمة

[13] د .بدر عثمان مال الله، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية :سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية رقم 121، المركز العربي للتخطيط الكويت ، 2015.ص 09

[14] فوزية غربي، الزراعة بين التبعية و والاكتفاء، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر2008 ص 55

[15] د. محمد أمين لزعر ، التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التمويل والتنويع والإنتاجية- حالات دراسية، المعهد العربي للتخطيط ، 2015 ص 19

متأثرة بعوامل داخلية و خارجية. فعلى الصعيد الخارجي ، تمثلت أهم المستجدات في التوجهات الليبرالية الاقتصادية و التجارية ترجمت في تعميق حرية التجارة الدولية من خلال قيام منظمة التجارة العالمية. و أما على الصعيد المحلي ، فقد تمثلت أهم التطورات في الاختلال بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع و المنتجات الزراعية،وما أصاب القواعد الموردية الزراعية من التدهور الكمي و النوعي[16]،إضافة إلى ما ميز عقد التسعينات من تقلبات في أسعار النفط و عوائده،و تراجع فرص العمل، و أزمة الديون الخارجية ، ومما زاد من حدة الاختلال ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها سلبية على كل الأصعدة. هذ الظروف ، فرضت على الجزائر أن تصبح كواحدة من الدول التي تعد من أكثر الدول اعتمادا على استيراد مما تحتاجه من الغذاء، وتعيش حالة غذائية خطيرة ،شملت سلعا عديدة أولها الحبوب، وبخاصة القمح واللحوم و الألبان و الزيوت النباتية و السكر وغيرها. ولكل من هذه السلع سماتها الاقتصادية و تعتبر من السلع الغذائية الإستراتيجية التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة لتوفيرها.

و للتخفيف من حدة الأزمة ، فقد تميزت السياسيات الزراعية ابتداء من سنة 1994 بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق ، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص، مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي و إدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، إذ أنه مع نهاية التسعينات بدأت السياسات الزراعية تعرف اتجاها نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي. [17] تضمنت التوجهات العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية، في هذه الفترة على الخصوص ،المزيد من دعم الاستثمار لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي،و استصلاح الأراضي في المناطق

[16] د فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010 ص 55

[17] د فوزية غربي ، مرجع سبق ذكره ،2010 ص 106

الصحراوية . و نظرا إلى المحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة ، وندرة مياه الري، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي، بصفة رئيسية، على التوسع الرأسي في الزراعة باستخدام تقنيات و مدخلات الإنتاج الحديثة، و الزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية العالية من البذور، وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المدعمة للإنتاج الزراعي وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي ووقاية المحاصيل. كما بدأ الاهتمام يتنامى أكثر فأكثر بسياسات المحافظة على البيئة،و الاهتمام بقطاعات الغابات و المراعي و الري.

ومن خلال المعطيات الإحصائية ، تأتي الحبوب في الدرجة الأولى، ضمن الواردات الزراعية بحيث تسجل عجزا كبيرا، وتبعية تكاد تكون مطلقة للخارج، وبذلك ترهن استقلالية القرار الاقتصادي ، وكذلك السياسي للبلاد من أجل الحصول على الغذاء اليومي للمواطنين. فالجدول أدناه يبرز معدلات التبعية لأهم المحاصيل التي تعبر كسلع غذائية أساسية في الجزائر:

جدول: معدل التبعية للأغذية الاساسية

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	متوسط معدل التبعية للفترة 2003-2007
معدلات تبعية للحبوب%	61,98	53,51	75,12	64,83	66,61	%64,41
معدلات تبعية للقمح%	63,65	65,21	70,23	66,61	68,61	%66,862
معدلات تبعية للبقوليات%	74,61	73,04	80,67	78,61	79,21	%77,228
الإنتاج الحيواني%	33,53	54,81	59,14	59,56	58,92	%53,192

المصدر: اعداد بناءا على احصائيات الفاو و المنظمة العربية للتنمية الزراعية

القطاع الزراعي في الجزائر ليس قادر على توفير الطلب المتزايد بالنسبة إلى مجموعة الحبوب، القمح تحديدا، باعتباره المادة الغذائية الأساسية في الاستهلاك اليومي. واستنادا إلى الإحصائيات ، في مجال الحبوب فقد بلغ متوسط معدل التبعية

للفترة 2003-2007 بـ64,41 % ، وفي مادة القمح وللفترة نفسها، فقد سجل متوسط معدل التبعية 66,82% وهي نسب تعكس مدى الاعتماد على الاستيراد لسد العجز.

أما مجموعة البقوليات ، هذه المحاصيل تشترك في كونها ذات قيمة غذائية أساسية من حيث كونها توفر الطاقة الغذائية من سعرات حرارية و بروتينات التي يحتاجها الإنسان ، وقد عرف إنتاج البقوليات التقلبات نفسها التي عرفتها الحبوب ، بحيث بقيت الجزائر تسد عجزها في توفير الغذاء للسكان بالاعتماد على الاستيراد. وفي هذا الصدد، فقد سجل متوسط معدل التبعية للفترة 2003-2007 بـ77 %. وبالنسبة لمجموعة الخضر و الفواكه من ضمن هذه المجموعة النباتية في القطاع الزراعي قد سجلت اكتفاء و فائض ، غير أن الاستفادة من وفرتها لم تستغل كما يجب، وبقي معدل التصدير متدنيا للغاية.

أما الإنتاج الحيواني حيث بلغ متوسط معدل التبعية للفترة 2003-2007بـ53,19 %، لكت قيمته ضمن حجم الواردات في التجارة الخارجية تأتي في مستويات بعيدة عن قيمة واردات الحبوب، بتسجيل عجزا نسبي في مجالات اللحوم الحمراء.و نقصا كبيرا في إنتاج الحليب وعدم استقرار، بالرغم من دعم الدولة له ، فقد فشلت سياسة إنتاج الحليب و لم تستطع تغطية العجز المسجل. ومما زاد في تدهور نسبة الاكتفاء ما تعرفه مادة الحليب من ارتفاع في الأسعار عالميا، أما في مجال اللحوم البيضاء و البيض، فإن الجزائر مكتفية ذاتيا، وهي قادرة بامتياز على زيادة كميات الإنتاج و تصدير الفائض .

محاصيل الحبوب على العموم قد سجلت ابتداء من عام2001 بعض التحسن النسبي في ما يخص الإنتاج و الإنتاجية مقارنة بالفترات السابقة، وذلك نتيجة لبعض السياسات الزراعية المتعلقة بتحسين وضعية إنتاج الحبوب، من خلال إتباع العديد من الإجراءات و التدابير، منها إدخال تغييرات على نظم الإنتاج، وتوفير مستلزمات الإنتاج و البذور المحسنة و الأسمدة و مبيدات الأعشاب الضارة، إضافة إلى تحسن الظروف الأمنية التي ساعدت على الاستقرار في الريف. ورغم هذه الإجراءات، إلا أن

الإنتاج و الإنتاجية لم يرقيا إلى المستوى المطلوب ، خاصة بالنسبة إلى مادة القمح ، بحيث يبقى مستوياهما الضعيفان هما الطابع الغالب، أسباب ذلك متعددة، ولكنها تتركز في رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج، وضعف الدعم المقدم إلى الفلاحين ، وعزوفهم عن زراعة هذا النوع من المحاصيل ، وتحولهم إلى إنتاج محاصيل أكثر ربحية، وعليه فإن إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية أمر لابد منه.

أما بالنسبة إلى الإنتاج الحيواني،فإنه يشكل جزءا مهما من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظرا إلى ثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي. وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر، هي الأبقار والأغنام و الماعز و الخيول الإبل، بالإضافة إلى الدواجن و الأسماك. تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإن كانت حدة التبعية للخارج ليست بالحجم نفسه مما هي عليه بالنسبة إلى الإنتاج النباتي، غير أن إمكانية تجاوز النقص المسجل بالنسبة إلى إنتاج اللحوم الحمراء و الإنتاج أمر ممكن،على اعتبار أن الإمكانيات متوفرة و الظروف مواتية.

IV. عرض النموذج القياسي :

قمنا في هذا الجزء بإجراء دراسة قياسية من أجل تحديد دور القطاع الزراعي في إتاحة و توفير الغذاء في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 بالاعتماد على طريقة التكامل المتزامن لجوهانسون Johensen cointegration test ونموذج تصحيح الخطأ ECM.

سوف نعتمد في هذه الدراسة على البرنامج الإحصائي Eviews 10 لإجراء مختلف مراحل اختبارات التكامل المشترك لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الأمن الغذائي معبرا عنه بنصيب الفرد من الغذاء المتاح[18] والقطاع الزراعي معبرا

[18] نصيب الفرد من الغذاء المتاح هو حاصل قسمة الغذاء المتاح على عدد السكان ، والغذاء المتاح هو اجمالي الناتج الزراعي بالإضافة الى صافي الواردات من الغذاء.

عنه بالقيمة المضافة في القطاع الزراعي ومتغيرات المراقبة التي تشمل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الضخم وعدد السكان. تم اختيار الفترة الممتدة بين 1990 و2016 من أجل إجراء هذا الاختبار، حيث تم الاستعانة ببيانات سنوية خاصة بالجزائر مصدرها موقع البنك العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

إن اختيار النموذج الملائم لهذه الدراسة يعتمد على قدرة أي نموذج في الإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة الورقة البحثية، ونظرا لتداخل المفاهيم حول موضوع الأمن الغذائي، فإنه يصبح من الصعب إيجاد النموذج المثالي لاستعماله في هذه الدراسة، لذا حاولنا وضع النموذج **كما يلي**:

$$FDPC_t = \alpha_0 + \alpha_1 AGR_t + \alpha_2 GDPPC_t + \alpha_3 INF_t + \alpha_4 POP_t + \varepsilon t \text{.....(1)}$$

حيث:

FDPCt: تمثل نصيب الفرد من الغذاء المتاح في الفترة t.

AGRt: القيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترةt.

GDPPCt: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t.

INFt: معدل التضخم في الفترةt.

POPt: عدد السكان في الفترة t.

εt: حد الخطأ العشوائي

V. **<u>تحليل النتائج :</u>**

<u>1. اختبار جذر الوحدة :</u>

يهدف اختبار جدر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF لاختبار استقرارية

الجدول رقم (01) يوضح نتائج اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية

المتغيرات	مستوى المعنوية 5%	إحصائية الاختبار t-Statistic	الاحتمال Prob	مستوى الاستقرار للمتغيرات
FDPC	-3.612199	-7.959067	0.0000	الفرق الأول
GDPPC	-3.612199	-3.717494	0.0406	الفرق الأول
AGR	-3.612199	-6.905142	0.0000	الفرق الأول
LOGINF	-3.612199	-5.063668	0.0023	الفرق الأول
POP	-3.612199	-3.747458	0.0437	الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بعد إجراء اختبار ديكي فولر المطور ADF لاختبار سكون السلاسل الزمنية الداخلة في نموذج الدراسة عند المستوى (Level) والفرق الأول (First difference). تم عرض نتائج التحليل في الجدول رقم (01) أعلاه، وحسب نتائج اختبار جدر الوحدة (Unit Root Test) فإن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى لكل المتغيرات حسب القيم الحرجة لـ McKinnon (1991) عند مستوى معنوية 5% ، وعند أخذ الفرق الأول وإعادة الاختبار تبين أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

2. تقدير واختبار النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية:

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تم تقدير المعادلة التالية:

$$FDPC_t = -1254.13523747 + 23.0691629954*AGR_t + 0.0898363638845*GDPPC_t + 4.36268918154*INF_t + 3.21546269373e-05*POP_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$R^2 = 0.98$ $DW = 2.83$

من خلال المعادلة رقم (01) والنتائج الموضحة في الملحق رقم (01) نلاحظ أن المتغيرات المستقلة كانت لها دلالة إحصائية معنوية وتؤثر بشكل إيجابي على الأمن

الغذائي في الجزائر باستثناء الحد الثابت الذي له تأثير سلبي، كما توضح نتائج تحليل الانحدار بأن المتغيرات المستقلة تفسر تغيرات المتغير التابع (الأمن الغذائي) بنسبة 98% حسب قيمة R-squared.

كما أشارت نتائج التقدير بأن قيمة DW تساوي 2.83 وهي تقع بين القيمتين 2.24 و 2.94 عند مستوى معنوية 5% ومنه فإن هذا الاختبار لا يعطي أي نتيجة محددة بشأن قبول أو رفض فرض العدم (أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء) وتسمى هذه المنطقة بمنطقة عدم اتخاذ القرار (منطقة اللاحسم).

وبالتالي سنتوجه لإجراء اختبار آخر للكشف عن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي.

سوف يتم استخدام اختبار Serial correlation LM test الذي قدمه كل من Breusch-Godfrey لفحص العلاقة بين البواقي كمتغير تابع والبواقي المبطئة لفترتين لاختبار الفرض الصفري القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير، حيث تحصلنا على النتيجة الموضحة في الملحق رقم (02).

تشير النتائج المتحصل عليها إلى قبول فرض العدم لأن إحصائية Obs*R-squared 5.33 المحسوبة أصغر من الجدولية التي لها توزيع كاي مربع باحتمال قدره 0.069، ومنه نرفض وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي عند مستوى معنوية 5%.

3. اختبار التكامل المشترك Johensen Cointegration test:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة (عند الفرق الأول)، فإنه يمكن استنتاج أنه يوجد علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج، ولتأكيد هذا الاستنتاج نلجأ إلى اختبار التكامل المشترك لجوهانسون Cointegration cointegration test.

البيانات الواردة في الملحق رقم (03) توضح نتائج اختبار التكامل المشترك والإمكانية العظمى لبيانات الدراسة.

يتضح من تلك النتائج أن قيمة إحصائية الأثر تشير إلى أن عدد متجهات التكامل المشترك r=3 (ثلاثة متجهات) لبيانات الدراسة، حيث أعطت نتائج اختبار الأثر ثلاث قيم معنوية موجبة 116.1448، 66.62736 و 31.27477 وهي أكبر من القيم الحرجة 69.81889، 47.85613 و 29.79707 على الترتيب عند مستوى معنوية 5%.

كما يتضح من خلال قيمة إحصائية الإمكانية العظمى بأن عدد متجهات التكامل المشترك r=3 (ثلاثة متجهات) لبيانات الدراسة، حيث أعطت نتائج اختبار الإمكانية العظمى ثلاث قيم موجبة ومعنوية 49.51740، 35.35258 و 21.92459 وهي أكبر من القيم الحرجة 33.87689، 27.58434 و 21.13162 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H2 وهذا معناه وجود ثلاثة علاقات للتكامل المتزامن في المدى الطويل،أي أن سلوك هذه المتغيرات متشابه في المدى الطويل، وبالتالي يمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

4. نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model:

تعتمد هذه الطريقة على مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: تقدير العلاقة طويلة الأجل لحساب البواقي

قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية لابد من اختبار استقرارية بواقي النموذج حتى يتسنى لنا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

تشير النتائج المبينة في الملحق رقم (04) بأن سلسلة بواقي النموذج المقدر مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية 5% باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وهذا ما يقودنا إلى المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: تقدير علاقة النموذج وديناميكية المدى القصير

بعد التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي وأن البواقي ساكنة، سنحاول تقدير النموذج الموضح في المعادلة رقم (02) عن طريق نموذج تصحيح الخطأ.

إن تقدير المعادلة رقم (01) من خلال نموذج تصحيح الخطأ المبين في الملحق رقم (05) **باستخدام بطريقة المربعات الصغرى العادية أعطى النتائج التالية:**

DFDPC = -1.29842953471 + 0.0874571840815*GDPPCt-1 + 4.35905491001*DINF + 3.27818150202e-05*DPOP + 21.9883601036*DAGR - 1.4318240235*U(-1).....(3)

يتضح من خلال النتائج المبينة في الملحق رقم (05) سلامة النموذج إحصائيا بشكل عام، وتظهر إحصائية DW معنوية عند مستوى 5% كدلالة على خلو النموذج من الارتباط الذاتي، وعلى ضوء نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ RES(-1) عند مستوى معنوية 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج.

كما أن معلمة الإنتاج الزراعي معنوية عند مستوى 5% وما يفسر بوجود أثر إيجابي للإنتاج الزراعي في توفير الغذاء في الجزائر في فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد بلغت 85% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع بقيمة 85% كما أن قيمة إحصائية فيشر بلغت 22.57 باحتمال قدره 0.0000 عند مستوى معنوية 5% وهو ما يشير إلى أن النموذج مقبول إحصائيا.

VI. الخلاصة:

من النتائج المتحصل عليها بالنسبة لتقدير العلاقة بين القطاع الزراعي والأمن الغذائي بمفهومه الكمي، فإنه يوجد أثر إيجابي لحجم الإنتاج الزراعي في توفير وإتاحة الغذاء في الجزائر على المدى الطويل.

بصفة عامة سياسات التنمية الزراعية في الفترة الممتدة من 1990-2016 في الجزائر انعكست ايجابا على مجال تحقيق الأمن الغذائي، مع الاستمرار اللجوء للاستيراد لتغطية العجز في إتاحة وتوفير الغذاء، حيث لا يمكن تحقيق اكتفاء ذاتي مطلق، بل السعي لتقليص التبعية ،خاصة للسلع الزراعية التي تعتبر الغذاء الأساسي كالقمح و ترقية الصادرات من الخضر و الفواكه.

- المراجع:

1) FAO, Conférence internationale sur : l'agriculture biologique et la sécurité alimentaire, Rome,2007.

2) Fao, Introduction aux concepts de la sécurité alimentaire ,2008. http://www.fao.org/3/a-al936f.pdf

3) FAO, Notes d'orientation : sécurité alimentaire, 2006. ftp://ftp.fao.org/es/esa/policybriefs/pb_02_fr.pdf

4) FAO, Rapport du Sommet mondial de l'alimentation, 1996.

5) Martin BRUEGEL,Pour une histoire de la « sécurité alimentaire », Revue d'histoire moderne et contemporaine(no 51-3),2004, P240.

6) Ulrich Hoffmann,UNCTAD Discussion Papers : Assuring food security in developing countries under the challenges of climate change: Key trade and development issues ofa fundamental transformation ofagriculture, N°201,United Nations, 2011.p07.

7) د فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010 ص 55.

8) د .بدر عثمان مال الله، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية :سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية رقم 121، المركز العربي للتخطيط الكويت ، 2015 .ص 09

9) د. فوزية غربي، الزراعة بين التبعية و والاكتفاء، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر2008 ص 55 .

10) د. محمد أمين لزعر ، التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التمويل والتنويع والإنتاجية- حالات دراسية، المعهد العربي للتخطيط ، 2015 ص 19

11) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، المصدر سابق الذكر،1999، ص 60
12) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، حالة الغذاء في العالم، 2003 ص 04
13) المنظمة العربية للتنمية الزراعية،تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2016، ص 41.
14) المنظمة العربية للتنمية الزراعية،تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2008، ص 73

الملاحق:

الملحق رقم (01): نتائج تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: FDPC
Method: Least Squares
Date: 11/10/17 Time: 22:30
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1254.135	121.9114	-10.28726	0.0000
AGR	23.06916	5.238548	4.403732	0.0002
GDPPC	0.089836	0.010533	8.529367	0.0000
INF	4.362689	1.030098	4.235216	0.0004
POP	3.22E-05	4.58E-06	7.023906	0.0000

R-squared	0.982103	Mean dependent var	332.2168
Adjusted R-squared	0.978694	S.D. dependent var	225.9663
S.E. of regression	32.98354	Akaike info criterion	10.00094
Sum squared resid	22846.19	Schwarz criterion	10.24288
Log likelihood	-125.0122	Hannan-Quinn criter.	10.07061
F-statistic	288.0910	Durbin-Watson stat	2.839975
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.454380	Prob. F(2,19)	0.1127
Obs*R-squared	5.338117	Prob. Chi-Square(2)	0.0693

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 11/10/17 Time: 22:03

Sample: 1990 2016

Included observations: 26

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.810809	116.2133	-0.032792	0.9742
AGR	2.379446	5.256105	0.452701	0.6559
GDPPC	0.001594	0.010151	0.157059	0.8769
INF	-0.262500	1.049714	-0.250068	0.8052
POP	-6.98E-07	4.47E-06	-0.155977	0.8777
RESID(-1)	-0.449986	0.245547	-1.832584	0.0826
RESID(-2)	0.031440	0.246975	0.127300	0.9000

R-squared	0.205312	Mean dependent var	1.71E-13
Adjusted R-squared	-0.045642	S.D. dependent var	30.22992
S.E. of regression	30.91209	Akaike info criterion	9.924976
Sum squared resid	18155.59	Schwarz criterion	10.26369
Log likelihood	-122.0247	Hannan-Quinn criter.	10.02251
F-statistic	0.818127	Durbin-Watson stat	1.964350
Prob(F-statistic)	0.569382		

الملحق رقم (03): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Date: 11/10/17 Time: 22:26

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 24 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: FDPC AGR GDPPC INF POP

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.872956	116.1448	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.770769	66.62736	47.85613	0.0004
At most 2 *	0.598892	31.27477	29.79707	0.0336
At most 3	0.319785	9.350184	15.49471	0.3340
At most 4	0.004236	0.101881	3.841466	0.7496

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.872956	49.51740	33.87687	0.0003
At most 1 *	0.770769	35.35258	27.58434	0.0041
At most 2 *	0.598892	21.92459	21.13162	0.0386
At most 3	0.319785	9.248303	14.26460	0.2661
At most 4	0.004236	0.101881	3.841466	0.7496

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (04): نتائج اختبار ديكي فولر المطور لاستقرار البواقي

Null Hypothesis: U has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.719439	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (05): نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DFDPC

Method: Least Squares

Date: 11/11/17 Time: 00:22

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.298430	30.04724	-0.043213	0.9660
DGDPPC	0.087457	0.013152	6.649621	0.0000
DINF	4.359055	1.169692	3.726671	0.0014
DPOP	3.28E-05	5.23E-05	0.626405	0.5385
DAGR	21.98836	4.427005	4.966871	0.0001
U(-1)	-1.431824	0.205492	-6.967799	0.0000

R-squared	0.855120	Mean dependent var	22.12886
Adjusted R-squared	0.816993	S.D. dependent var	70.88120
S.E. of regression	30.32246	Akaike info criterion	9.867217
Sum squared resid	17469.58	Schwarz criterion	10.15975
Log likelihood	-117.3402	Hannan-Quinn criter.	9.948353
F-statistic	22.42856	Durbin-Watson stat	1.924345
Prob(F-statistic)	0.000000		

دور نظام التحفيز في تحسين أداء العاملين - دراسة ميدانية لعينة من العاملين في مؤسسات الاتصالات في مدينتي عنابة وقالمة –

د. بلبخاري سامي

أستاذ محاضر قسم -ب-

جامعة 08 ماي 45 قالمة

belbekhari.sami@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا العمل البحثي الى دراسة أثر الحوافز المادية والمعنوية على أداء العاملين. في الشق النظري للدراسة تم تسليط الضوء على مختلف الأدبيات الخاصة الحوافز المادية والمعنوية وكذلك أداء العاملين.

في الشق التطبيقي، تم جمع البيانات من خلال استبانة الدراسة التي تم توزيعها على عينة احتمالية عشوائية بسيطة حجمها 63 عاملا في مؤسسات الاتصالات في مدينتي عنابة وقالمة، وقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز المادية على أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات.

الكلمات المفتاحية: الحوافز المادية، الحوافز المعنوية، أداء العاملين.

Abstract

This research aims to study the impact of material and moral motivations on the employees' performance. In the theoretical part, the study was to highlight the various foundations of material and moral motivations as well as the employees' performance. In the empirical part, Data was collected by distributing a questionnaire on a randomly simple sample of 63 employees in the communication companies in Annaba and guelma. In order to test the study hypotheses, the Statistical Package for Social Science Program (SPSS) was used. The results indicated the existence of a statistically significant effect of the material motivations on the employees' performance at the communication companies.

Key Words: material motivations, moral motivations, employee's performance.

مقدمة

تحرص كافة المؤسسات على القيام بأعمالها ونشاطاتها المختلفة بمستوى عال من الكفاءة والفعالية ويعد العنصر البشري ركيزتها الأساسية ومحور نجاحها. وقد أدركت المؤسسات بأن الاهتمام بالعنصر البشري وفهم سلوكه ومختلف المحددات النفسية التي توجه هذا السلوك وتدفعه الى اثارة نشاطه يمكنها من دفعه الى تقديم أحسن أداء لديه بما يتماشى والأهداف المسطرة. وتعتبر الحوافز من بين أهم المؤثرات في سلوك الأفراد والتي تعتمدها المؤسسات من أجل التأثير ايجابيا على ادائهم من أجل تحقيق أهدافها سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية.

مشكلة الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سيحاول الباحث الاجابة على الإشكالية التالية:

هل تؤثر سياسات التحفيز لمؤسسات الاتصالات في مدينتي عنابة وقالمة على أداء العاملين؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المادية على أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات في مدينتي عنابة وقالمة؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المعنوية على أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات في مدينتي عنابة وقالمة؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو موضوع الحوافز المادية والمعنوية وما له من تأثير في أداء العاملين.

تساهم هذه الدراسة في الكشف عن نقاط الضعف في السياسات التحفيزية المنتهجة في مؤسسات الاتصالات محل الدراسة

في حدود علم الباحث، فان هذا البحث يعد من المحاولات الميدانية القليلة في الجزائر التي تسلط الضوء على العلاقة بين سياسات التحفيز في مؤسسات الاتصالات وأداء العاملين، لذا سيكون بمثابة دليل علمي يعتمد عليه المهتمين بمثل هذه المواضيع.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع سياسات التحفيز في مؤسسات الاتصالات محل الدراسة؛
- تحديد طبيعة العلاقة بين الحوافز المادية والمعنوية وأداء العاملين في مؤسسات الاتصالات؛
- دراسة أثر الحوافز المادية والحوافز المعنوية على أداء (الوظيفي) العاملين في مؤسسات الاتصالات.

فرضيات الدراسة:

انطلاقا مما سبق تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المادية على أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المعنوية على أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات.

منهج الدراسة:

بهدف القيام بتحليل علمي ومنهجي للتساؤلات المطروحة في هذه الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. ولقد تم الرجوع في الجانب النظري للمعلومات الثانوية من خلال عرض الخلفية النظرية للموضوع والتي كان مصدرها الكتب والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ومتغيراته. أما المقاربة الميدانية فتقوم على عملية سبر أراء عينة الدراسة بالاعتماد على استبيان تم اعداده وتوزيعه على هذه الاخيرة، وقد تناول الاستبيان متغيرات الدراسة وفق ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: يتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

المحور الثاني: ويضم العبارات من1-12 والتي تكشف عن توجه أفراد عينة الدراسة تجاه إجراءات التحفيز المادية والمعنوية، وقد وزعت هذه العبارات كما يلي:

العبارات من 1-7 تشير الى الحوافز المادية؛

العبارات من 8-12 تشير الى الحوافز المعنوية.

المحور الثالث: وتشمل العبارات من 13-16 والتي تخص متغير أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات محل الدراسة.

وتمثل عبارات الاستبيان إجابات مسبقة تخضع لمقياس ليكرت الخماسي(Likert) وفق الأوزان التالية: غير موافق تماما=1، غير موافق=2، محايد=3، موافق=4، موافق تماما=5.

مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة جميع العاملين في مؤسسات الاتصالات في ولايتي عنابة وقالمة: الوكالة الجهوية لموبيليس والوكالتين الفرعيتين التابعتين لها في مدينةعنابة، وكاليتي مؤسسة دجيزي عنابة، وكالة أوريدو عنابة، وكالة موبيليس قالمة، وكالة دجيزي قالمة، ولقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عينة عشوائية بسيطة لاعتقاده أنها تتناسب وموضوع الدراسة وأيضا مع ظروفه من حيث القدرة والوقت المتاح، حيث تكونت هذه العينة من 63 عامل.

أساليب التحليل الاحصائي:

بغرض الاجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تناسب تحليل البيانات التي تم جمعها كما يلي:

- اختبار التوزيع الطبيعي؛

- تحليل الثبات (Reliability) بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ لقياس تباث فقرات الاستبيان؛

- مقاييس الاحصاء الوصفي ليتم وصف خصائص العينة المدروسة وكذا تحديد مستوى توجه الأفراد نحو واقع تطبيق سياسات التحفيز، وذلك باستخدام: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛

- معامل الارتباط R ومعامل التحديد المعدل R^2؛

- تم توظيف تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على مدى تأثير الحوافز المادية والمعنوية على أداء أفراد عينة الدراسة.

وقد تمت عملية تبويب وتحليل البيانات المتحصل عليها من الاستمارات الصالحة للتحليل بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) النسخة 20.

حدود الدراسة:

الاطار المكاني للدراسة: لقد انحصرت الدراسة في ولايتي عنابة وقالمة.

الاطار الزماني للدراسة: امتدت فترة إجراء الدراسة من شهر أوت الى غاية شهر نوفمبر لسنة 2017.

الدراسات السابقة:

* دراسة حازم فروانة، سليمان الديب، سليمان مرابط (2016):

هدفت الدراسة الى التعرف على دور الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في شركة الكهرباء في محافظات غزة، حيث اعتمد الباحثون على عينة عشوائية بسيطة تكونت من 144 عامل. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوافز المادية والمعنوية وأداء العاملين في شركة توزيع الكهرباء في محافظات غزة.

* دراسة بلقايد براهيم، بوري شوقي (2017):

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التحفيز ومستوى أداء العاملين في المؤسسة الوطنية للدهن لوحدة وهران، وقد توصل الباحثان من خلال هذا البحث الى مجموعة من العوامل أهمها:

- إن فعالية الحوافز لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود ارتباط كامل وواضح، بين أداء العامل والحصول على الحافز، كما تتوقف فعاليتها على مدى رغبة الفرد في الحصول عليها من جهة، ومدى إدراكها لعدالتها من جهة ثانية؛

- تعتبر مختلف أنواع التحفيز الدافع الإيجابي لأداء الموارد البشرية بحيث يعمل على الرفع من نسبته وتحسينه في المؤسسة؛

- يلعب التحفيز دورا مهما في رفع الأداء، إلا أنه هناك عوامل أخرى تؤثر في أداء العاملين والتي تمس الجانب الشخصي والاجتماعي وحتى العملي كالخبرة، الوفاء للمؤسسة، حب العامل لمؤسسته...الخ.

* دراسة غازي حسن عودة الحلابية (2013):

تمحورت هذه الدراسة حول أثر الحوافز في تحسين الأداء لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام في الأردن على مستوى أمانة عمان الكبرى، حيث تم اعتماد عينة عشوائية طبقية تكونت من 150 موظف. وقد كانت أبرز النتائج كما يلي:

- وجود علاقة خطية وترابطية قوية بين استخدام أبعاد الحوافز وتحسين الأداء لدى موظفي الأمانة؛

- وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى الى الجنس لصالح الذكور، والى المسمى الوظيفي لصالح رئيس القسم، والى سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة القليلة.

*دراسة سلطان (2013):

بعنوان تأثير الحوافز على فعالية الأداء والرضا الوظيفي في أمانة القصيم وهي دراسة مسحية على شريحة من العاملين في بمنطقة القسيم بالمملكة العربية السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أكثر أنماط الحوافز تأثيرا على فعالية الأداء والرضا الوظيفي للعاملين في الشركات المساهمة وجميع دوائرها وافرعها الموزعة على ولايات المنطقة الداخلية، وكذلك معرفة اثر

الحوافز على فعالية الأداء الوظيفي للعاملين. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أكثر الحوافز تأثيرا على العاملين بجميع شرائحهم كانت على النحو التالي بالترتيب: الترقيات، العلاوات، المكافآت المالية، الدورات المشاركة في اتخاذ القرارات؛
- أقل الحوافز تأثيرا كانت الثناء الشفوي وخطابات الشكر.

أنموذج الدراسة:

يعبر نموذج الدراسة المقترح عن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الحوافز المادية والحوافز المعنوية والمتغير التابع المتمثل في أداء العاملين كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (1): أنموذج الدراسة

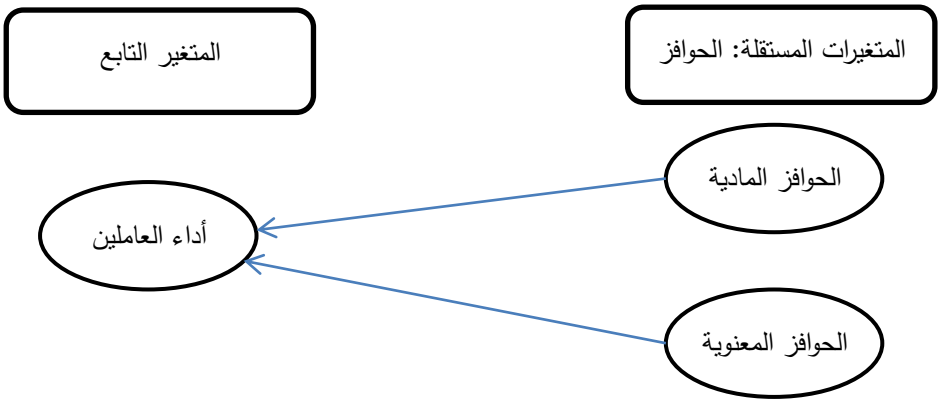

المصدر: من إعداد الباحث

الخلفية النظرية للدراسة

سيستعرض الباحث في هذا الجزء الجوانب النظرية للتحفيز بمختلف أنواعه، ثم سيتم تسليط الضوء على مفهوم الأداء.

1- الحوافز:

تمثل الحوافز مجموع العوامل الخارجية التي تشبع الحاجة أو الرغبة المتولدة لدى الفرد من أداءه لعمل معين[1]، كما تعرف بأنها كل الوسائل المتاحة في البيئة المحيطة بالفرد، والتي تمكن من توجيه سلوكه واستثارة رغبته نحو القيام بعمل محدد أو الابتعاد عن فعل معين وذلك بغرض إشباع حاجته أو تجنب ضرر حتى يتم تحقيق أهداف المؤسسة.[2]

وهي أيضا وسيلة تعتمدها المنظمة للتأثير على سلوك العمال من أجل حثهم على تسخير كل طاقاتهم لتحقيق أهدافها كما أنها الطريقة التي من خلالها تعبر المنظمة للعامل عن مدى تقديرها لأدائه المتميز وعمله المتقن. ويعبر التحفيز عن العملية التي تؤطر تنظيم ومنح الحوافز كوسيلة لتوجيه سلوك الأفراد،[3] وتصنف الحوافز وفقا لمعيار المادة الى حوافز مادية وحوافز معنوية.

- الحوافز المادية: تعتبر من أكثر أنظمة الحوافز شيوعا وذلك لقدرتها على إشباع عدد من الحاجات الأولية أو الدوافع الأساسية لدى الفرد، وتأخد الحوافز المادية عدة أشكال أهمها:[4] الأجور والمرتبات، التعويضات، العلاوات والمكافآت، المشاركة في الأرباح.

- الحوافز المعنوية: هي تلك التي تتعلق بالنواحي النفسية والذهنية للأفراد العاملين، والتي تعتمد في اثارة وتحفيز الأفراد على وسائل أساسها احترام العنصر البشري الذي لديه حاجات نفسية واجتماعية يسعى الى اشباعها، وعادة ما يكون هذا النوع من الحوافز في شكل: ترقيات، المشاركة في اتخاد القرار، شهادات الشكر والتقدير.[5]

2- الأداء:

لقد حظي مفهوم الأداء باهتمام العديد من الباحثين في مجال الادارة بالنظر لأهميته بالنسبة للعامل والمنظمة كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظرا لتغير وتطور مواقف وظروف المنظمات بسبب تغير ظروف وعوامل بيئتها الخارجية والداخلية على حد السواء، فقد عرفه

بيتر دراكر بأنه "قدرة المؤسسة على الاستقرار والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعاملين"[6]، وعرفه سيرتو (Certo,2009) على أنه" تحقيق الأهداف بأقل وقت وأقل تكلفة وبأكبر كم وأكبر جودة، من خلال تحفيز العاملين وخلق المبادرات لديهم وتشجيعهم وتمكينهم وترك هامش من الحرية لتنفيذهم للقوانين والانظمة"[7]، كما يعرف على أنه "درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة للوظيفة"[8].

وغالبا ما يرتبط مصطلح الأداء بمكونين رئيسين هما الفعالية والكفاءة، حيث أن الفعالية تعبر عن الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، وهي في الوقت نفسه ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف.[9]

أما الكفاءة فهي "القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة".[10]

الدراسة الميدانية

1- اختبار التوزيع الطبيعي:

بالنظر الى حجم العينة فقد استخدم الباحث اختبار شابيرو- ويلكنسون (shapiro-wilk) لاختبار ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

محاور الدراسة	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
الحوافز المادية	0.966	0.08
الحوافز المعنوية	0.979	0.361
أداء العاملين	0.972	0.152

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول اعلاه بأن القيمة الاحتمالية (sig) لجميع محاور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني ان توزيع البيانات لهذه المحاور يتبع التوزيع الطبيعي وتخلو

من القيم المتطرفة التي تؤثر في النموذج، وعليه فانه سيتم استخدام الاختبارات المعلمية المناسبة لتحليل نموذج الدراسة.

2- صدق وثبات أداة القياس:

بهدف التحقق من الصدق الظاهري لأداة القياس تم عرض استمارة الاستبيان على عدد من الأساتذة في جامعة باجي مختار بعنابة و جامعة 08 ماي 45 قالمة من أجل تحكيمها، حيث تم تعديلها بناء على مقترحاتهم. أما فيما يخص الثبات فقد تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronobach Alpha)، حيث بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان 97.3% وهي نتيجة ذات دلالة إحصائية عالية تشير الى أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات عالية وتفي بأغراض الدراسة. وبالرجوع إلى معامل صدق أداة الدراسة فهو يبرز أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويحسب بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات وهو ما يعرف بصدق المحك، والملاحظ من الجدول أن صدق المحك قيمته مرتفعة ما يدل على أن المقياس جيد لأغراض الدراسة.

جدول رقم(2) : معامل ألفا كرونباخ

محاور الدراسة	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	الصدق
الحوافز المادية	7	%98	%98.99
الحوافز المعنوية	5	%96.3	%98.13
أداء العاملين	4	%64	%80
إجمالي المتغيرات	16	%97.3	%98.64

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

3- وصف خصائص عينة الدراسة:

بغرض التعرف على بعض الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة، وهي: الجنس، السن، الوظيفة.

3-1-توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس: يبين الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم(3) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ذكر	41	65.07
أنثى	22	34.93
المجموع	63	100

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

يوضح الجدول رقم(2) أن النسبة العالية من أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم 41 فردا وبنسبة مئوية تقدر بـ 65.07% في حين بلغ عدد الإناث 22 إمرأة بنسبة مئوية تقدر بـ 34.93%.

3-2-توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:

تم توزيع أفراد العينة حسب السن إلى ثلاث فئات يلخصها الجدول التالي:

جدول رقم(4) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
18- 29 سنة	6	9.52
30 – 50 سنة	53	84.13
أكبر من 50 سنة	4	6.35
المجموع	63	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان

يلاحظ من الجدول رقم(3) أن معظم أفراد الدراسة هم من الفئة العمرية [30-50سنة] وقد بلغ عددهم 53 ما يمثل 84.13% وتليها فئة[18-29سنة] والبالغ عددهم 06 أفراد وبنسبة

مقدارها 9.52%، في حين لم يشّكل الأشخاص الدين هم من الفئة العمرية[أكبر من 50 سنة] سوى 04 أشخاص من العينة وهو ما يقابل نسبة 6.35%.

3-3-توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم(5) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ثانوي	5	7.94
دبلوم مهني	4	6.35
جامعي	52	82.53
دراسات عليا	2	3.18
المجموع	63	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن الغالبية الكبرى لأفراد عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي هم من الطلبة الجامعيين والحاصلين على شهادات جامعية حيث بلغ عددهم 52 فردا وبنسبة قدرها 82.53%، أما باقي أفراد عينة الدراسة والذين يمّثلون نسبة مقدارها 17.47% من العينة الكلية يتوزعون حسب مستواهم التعليمي كالتالي: 7.94% ذو المستوى التعليمي الثانوي، 6.35% حاصلين على دبلوم مهني و3.18% من فئة الدراسات العليا.

4-عرض نتائج التحليل الوصفي لاستجابة مفردات عينة الدراسة:

تم تحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا
المتوسط المرجح	من 1 الى 1.79	من 1.8 الى 2.59	من 2.6 الى 3.39	من 3.4 الى 4.19	من 4.2 الى 5

جدول رقم(6): اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المتغير المستقل(الحوافز المادية والحوافز المعنوية)

أنواع الحوافز	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الحوافز المادية	إن العلاوات والمكافآة التي تقدمها المؤسسة تتناسب مع مستوى أدائك في العمل	2.52	0.93	منخفضة
	تسعى المؤسسة الى زيادة المكافآة المادية لتحسين مردود العاملين	2.77	0.95	متوسطة
	تمنح المؤسسة بعض العاملين المتميزين ترقيات بشكل دوري	2.79	0.98	متوسطة
	تشعر بالرضا على ما تتقاضاه من راتب وعلاوات	2.96	1.06	متوسطة
	تقوم المؤسسة بتقديم مكافآة استثنائية في العمل حسب ما تقتضيه الحاجة	2.65	0.82	متوسطة
	المكافآت المتوفرة بالمؤسسة تشجعك على بذل مزيد من الجهد والمثابرة للحصول عليها	3.07	0.86	متوسطة
	نظام الحوافز المادية في المؤسسة عادل بين جميع العاملين	2.79	0.82	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	2.79	0.72	متوسطة

الحوافز المعنوية	تقوم المؤسسة بتقديم شهادات الشكر والتقدير للعمال المتميزين	2.93	0.87	متوسطة
	تتيح المؤسسة لعاملها حرية إبداء الرأي في حل المشكلات وطرح الأفكار	3.06	0.89	متوسطة
	تهتم الادارة برفع معنويات عمالها وتشجيعهم	2.71	0.88	متوسطة
	يشعر العاملون في المؤسسة بالاستقرار والأمن الوظيفي	2.77	0.85	متوسطة
	لدى العامل صلاحيات لاتخاذ القرارات التي تساعده على تأدية المهام الموكلة اليه	3.01	1.17	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	2.9	0.88	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال استعراض النتائج في الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات العاملين عينة الدراسة حول الحوافز المادية والحوافز المعنوية تراوحت بين [2.52،3.07] وبانحراف معياري يتراوح بين[0.82،1.17] وهذا يدل على أن درجة موافقة عينة الدراسة على مختلف العبارات الخاصة بالتحفيز بنوعيه كانت متوسطة.

جدول رقم(7) : اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المتغير التابع(أداء العاملين)

المتغير التابع	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	يقوم العاملون في المؤسسة بتأدية الأعمال بالكفاءة والفعالية المطلوبة	2.71	1.15	متوسطة
أداء العاملين	يتوفر لدى العاملين في المؤسسة الاستعداد والرغبة لانجاز المهام الموكلة اليهم على أكمل وجه	2.8	0.89	متوسطة
	حصول العامل على الحوافز والتقدير يجعله يبدل جهدا أكبر في عمله	3.39	1.04	متوسطة
	ظروف العمل الحالية جيدة وتساعد على الأداء الفعال	2.19	1.06	منخفضة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	2.77	0.72	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة متوسطة على العبارات المتعلقة بأداء العاملين، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذا المحور بـ 2.77 وبانحراف معياري 0.72.

5- نتائج التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج (stepwise) ، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم(8): الارتباط الخطي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.822[a]	.676	.671	.4181

المصدر: مخرجات برنامج spss

يلاحظ وجود ارتباط قوي وموجب بين التحفيز وأداء العاملين في مؤسسات الاتصالات، حيث بلغ معامل الارتباط 0.82، أما معامل التحديد المعدل فقد كانت قيمته 67.6%، وهذا يعني أن 67.6% من التغيرات الحاصلة في أداء عاملين عينة الدراسة تعزى الى بعد أو أكثر من أبعاد التسويق الداخلي، والباقي (32.4%) يرجع الى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

جدول رقم(9): تحليل التباين

Model		Sum of Squares	df	Mean Squre	F	Sig.
1	Regression	21.893	1	21.893	127.235	.000[a]
	Residual	10.496	61	.172		
	Total	32.389	62			

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال جدول تحليل التباين أن مستوى دلالة الاختبار تساوي الصفر وهي أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 وبالتالي فإننا نرفضها، أي أن النموذج الخطي هو نموذج مقبول لتمثيل العلاقة بين أداء العاملين والحوافز، وأن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر.

جدول رقم(10): معاملات نموذج الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.878	.176		4.79	.000
	الحوافز المادية	.679	.060	.822	11.280	.000

المصدر: مخرجات برنامج spss

جدول رقم(10): المتغيرات المستبعدة

Model	Beta	t	Sig
الحوافز المعنوية	.396	.880	.382

المصدر: مخرجات برنامج spss

الفرضية الأولى (االحوافز المادية):

تشير النتائج بأن قيمة t لمتغير الحوافز المادية بلغت 11.28وبمستوى دلالة (sig=0.000) أقل من 0.05 وهذا يعني معنوية معامل الانحدار لهذا المتغير، وعليه فان معادلة نموذج الانحدار تكو كما يلي:

$$\mathbf{Y=0.679X + 0.878}$$

وبالتالي فانه يتم رفض فرضية العدم H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المادية على أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات، وقبول الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المادية على أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات.

الفرضية الثانية (التحفيز):

يشير الجدول أعلاه بأن قيمة t لمتغير الحوافز المعنويةبلغت 0.88 وبمستوى دلالة (sig=0.382) أكبر من 0.05 وهذا يعني عدم معنوية معامل الانحدار لهذا المتغير واستبعاده من النموذج، وبالتالي فانه يتم قبول فرضية العدم H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المعنوية على أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات، ورفض الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المعنوية على أداء العاملين في مؤسسات الاتصالات.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة فان الباحث يقترح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تستفيد منها مؤسسات الاتصالات في الجزائر، وهي كما يلي:

- وضع نظام تحفيزي فعال يسهم في خلق جو تنافسي بين العاملين، والعمل على تطبيق مبدأ المكافأة المشروطة وذلك من خلال منح المكافآت للعامل على إنجاز المهام المتفق عليها؛
- ضرورة وضع هيئة خاصة بالموارد البشرية تقوم باستقصاءات دورية للأفراد العاملين للتعرف على إحتياجاهم ورغباتهم والسعي لإشباعها سواء كانت مادية أو معنوية؛
- تفعيل الأنظمة الإدارية بشكل أنسب، والعمل على ربط الموظف المتميز بفرص التقدم والترقي إلى مناصب أعلى في السلم الوظيفي، بحيث تمنحه تلك الترقية فرصة للإشباع المادي والمعنوي على حد سواء، وبذلك فإن تحسن الأداء يتوقف على مدى إتاحة فرص الترقية؛

- ضرورة السعي لتحقيق الانصاف في منح الحوافز المعنوية والمادية للعاملين والابتعاد عن المحسوبيات والمجاملات؛

- توسيع نطاق التمكين تشجيع العاملين على المشاركة في اتخاذ القرارات وابداء آرائهم في مختلف القضايا خصوصا تلك التي تتعلق بالمهام الموكلة اليهم، بالإضافة الى دعم فرص الابداع والابتكار الوظيفية لديهم؛

- لا يجب النظر إلى عملية التقييم على أنها وسيلة لمنح العلاوات وكشف أخطاء العمال بل هي عملية إستراتيجية لها علاقة بمختلف وظائف إدارة المورد البشرية وإعداد مختلف السياسات المتعلقة بهذا المورد وهي تسعى بالدرجة الأولى إلى التنمية وتطوير الموارد البشرية وأدائها.

- العمل على خلق بيئة عمل حيوية قائمة على الصداقة والزمالة ويسودها جو من الاحترام والتقدير بين مختلف العاملين، وتكثيف مختلف أليات التواصل والتفاعل الرسمية منها والغير رسمية، لما لها من أثار ايجابية تنعكس ايجابا على أداء العاملين؛

- الاهتمام بوضوح أدوار العمل وتحديد المسؤوليات لكل عامل من أجل مشاركة الجميع في المسؤولية؛

الهوامش:

[1] نور الدين حاروش (2011)، إدارة الموارد البشرية ، دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر، ص 117.

[2] بلقايد براهيم، بوري شوقي (2017)، علاقة التحفيز بمستوى أداء العاملين-دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للدهن لوحدة وهران-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع عشر، ص 256.

[3] يوسف حجيم الطائي وآخرون (2006) ، إدارة الموارد البشرية -مدخل إستراتيجي متكامل-، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ص 404.

[4] حازم أحمد فروانة وأخرون (2016)، أثر دور الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في شركة الكهرباء –محافظات غزة-، المجلة العلمية، العدد الثالث، ص 116.

[5] الدالة سعود (2003)، أثر الحوافز على أداء الأطباء السعوديين في مستشفى قوى الأمن بالرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، ص 28.

[6] P. Druker (1999), l'avenir du management selon Druker, Editions village mondial, Paris, p73

[7] مالك محمد المجالي، أمين عايد البشابشة، هاني محمد المجالي، مرجع سبق ذكره، ص603.

[8] سعاد نائف البرنوطي (2001)، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر، الأردن، ص219.

[9] الشيخ الداوي (2010)، تحليل الأسس النظرية للأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، ص220.

[10] Vincent plauchet (2006), mesure et amélioration des performances industrielles, UPMF, tome 2, France, p6.

قياس تغيرات الإنتاجية بإستخدام مؤشر مالمكيست: دراسة حالة المستشفيات الجامعية الجزائرية خلال الفترة 2011- 2015

ا.د صوار يوسف
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سعيدة
syoucef@hayoo.fr

د. عامر إيمان
أستاذة مؤقتة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سعيدة
amerimane@hotmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس إنتاجية المؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) والمراكز الإستشفائية الجامعية (CHU) خلال الفترة من 2011 إلى 2015 بإستخدام تقنية تحليل مغلف البيانات (DEA) لتقدير مؤشر malmquist للإنتاجية الكلية من جهة، و تجزئته إلى مكوناته الرئيسية التغير التقني و الكفاءة التقنية من جهة أخرى لمعرفة المصدر الرئيسي لتغيرات الإنتاجية. وقد تم تحليل البيانات بإستخدام برنامج DEAP.2.1.

نتائج البحث بينت أن المستشفيات الجامعية حققت معدلات مرتفعة نسبيًا في إنتاجيتها الكلية عبر سنوات الدراسة حيث يقدر معدل النمو المتوسط ب 1.040٪، و يرجع السبب إلى نمو التغير التكنولوجي وتطوره وليس إلى تغيرات الكفاءة الفنية، ما عدا الإنخفاض المسجل في سنة 2013 و 2015. وتتفاوت مستشفيات العينة من حيث قيم كفاءتها وإنتاجيتها، فلقد بينت النتائج أن وحدة العيون

Résumé:

Cette étude vise à mesurer la productivité des établissements hospitaliers universitaires (EHU) et les centres hospitaliers universitaires (CHU) au cours de la période 2011-2015, en utilisant l'analyse d'enveloppement des données (DEA) pour estimer l'indice Malmquist de productivité totale d'une part, Et sa fragmentation en ses composantes principales de changement technique et efficience technique d'autre part pour voir la principale source de changements de productivité. Les données ont été analysées en utilisant le programme DEAP.2. 1.

Résultats de la recherche a montré que les hôpitaux universitaires ont atteint des taux relativement élevés de la productivité globale des années de scolarité, où le taux de croissance moyen est estimé à 1,040%, et la raison de la croissance des changements technologiques et le développement plutôt que de changements dans

والأنف و الحنجرة بسطيف تحصل على أفضل نمو في الإنتاجية، بينما شهد المركز الإستشفائي بتيزي وزو أقل معدل في الإنتاجية إذ يتطلب تحسين إنتاجيته بنسبة 16٪ حتى يصل إلى درجة الإستقرار.

كلمات مفتاحية: المستشفيات الجامعية، تغيرات الإنتاجية، مؤشر مالمكيست.

l'efficience technique, à l'exception de la baisse enregistrée en 2013 et 2015. varient les hôpitaux de l'échantillon en termes de valeurs d'efficience et de productivité, nous avons les résultats ont montré que CHU setif -unite Orl Et Ophtamologie- obtenir une meilleure croissance de la productivité, alors que le Centre hospitalier de Tizi Ouzou a le taux de productivité le plus bas, il nécessite une amélioration de 16% de la productivité jusqu'à atteindre la stabilité.

Mots-clés: Les hôpitaux Universitaires, Changements de productivité, Indice Malmquist.

1. مقدمة:

المؤسسات الإستشفائية هي حجر الأساس لأي قطاع صحي. ومن ثم فإن الخطوة الأولى للتحقق من مستويات أداء القطاع الصحي ما هي الا معرفة أداء المؤسسات الإستشفائية وكفاءتها. وفي ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة والعولمة وتزايد شدة المنافسة، أصبحت قضايا الإنتاجية وزيادة ورصد معدلاتها ومعالجة أوجه قصورها وأسباب انخفاضها تحظى بالمزيد من الاهتمام من قبل رجال الصحة والباحثين بإعتبار أن الإنتاجية مؤشر لتقييم معدلات النمو الصحي ودليل لصناعة القرار وتنفيذ السياسات والمشاريع على مستوى الدول والمؤسسات والمستشفيات.

إن إنتاجية المستشفيات والمؤسسات الإستشفائية لطالما كانت محل بحث في الآونة الأخيرة، وقد ركزت أغلب النتائج على أن التحسن في الإنتاجية مرهون بضرورة تحسين مخرجات المستشفيات وتحديثها سواء على المستوى التقني أو المستويات التي لها علاقة بالمنافسة والأداء الصحي.

وهدف هذا البحث هو قياس التغير في الإنتاجية الكلية للمؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) والمراكز الإستشفائية الجامعية (CHU) بإستخدام مؤشر التوجيه الإخراجي مالمكيست خلال الفترة من 2011 إلى 2015 ومقارنة مستويات الإنتاجية لمستشفيات العينة مع

بعضها وتحديد قيم التغير في الكفاءة التقنية والتغير التقني بوصفهما أهم مكونين للإنتاجية. وستستخدم مجموعة من المدخلات لإنتاج مخرجات محددة، وقد تم إختيار: رأس المال و العمل كمدخلات رئيسية للعمليات الإستشفائية. وعدد الفحوصات، ايام الاستشفاء، متوسط مدة الاقامة، معدل الانشغال، نسبة إنشغال الأسرة كمخرجات.

هدف البحث العام هو معرفة تغيرات الإنتاجية الإستشفائية خلال سنوات الدراسة وأهم العوامل التي أثرت عليها إرتفاعًا و إنخفاضًا من خلال تحليل مؤشر مالمكيست للإنتاجية الذي يمكن من تقسيم مكونات الإنتاجية. ولتحقيق هذا الهدف المسطر في الدراسة تم طرح التساؤل التالي: مامستوى تغيرات الإنتاجية الإستشفائية الجزائرية من خلال إستخدام مؤشر مالمكيست وماهي العوامل التي تؤثر عليها إرتفاعًا و إنخفاضًا.

1.1. ماهية الأداء:

يجدر الإشارة بأن كلمة الأداء عبارة عن الإشتقاق اللغوي المستمد من الكلمة الإنجليزية to perform وإشتقت بدورها من الكلمة اللاتينية performer وتعني كلية الشكل لشيء ما، والكلمة الانجليزية تعني تنفيذ مهمة أو عمل شيء حتى الإنجاز. ولقد تعددت مفاهيم مصطلح الأداء (performance) حسب تعدد إستخداماته فحسب (Philipe Lorino) الأداء هو كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون ذا أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط ولكن يكون ذا أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معا". ويعرف (Miller وBromity) الأداء على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة و فعالية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها" فحسب هذا التعريف فأن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين: طريقة استخدام الموارد من جهة والتي تؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق أهدافها المرجوة من جهة أخرى.[1] في حين يرىchevalier أن الإنتاج الإجمالي للمؤسسة ينتج عن التوفيق بين العديد من العوامل كرأس المال، العمل ،المعرفة.... أما الأداء فينحدر وينتج مباشرة عن عنصر العمل وبالتالي كل عامل سيعطي أداء الذي يتناسب مع قدراته ومع طبيعة عمله[2]. و حسب P.druker الأداء هو عبارة عن قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال، ويتضح من هذا التعريف أن

نجاح المؤسسة يتحقق من خلال تحقيقها لهدفها الرئيسي، وهو الحفاظ على مكانتها السوقية في ظل منافسيها ومن تم تتمكن من الوصول إلى التوازن في مكافأة المساهمين والعمال.

"وبصفة عامة إن الأداء يعبر عن الإستخدام الإقتصادي لموارد المؤسسة أي الكفاءة والأهداف المحققة وهذا يعني الفعالية". وبعبارة أخرى يستخدم الأداء للتعبير عن مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة.

1.1.1.أداء النظام الصحي الجزائري حسب أسلوب المنظمة العالمية للصحة :

حسب تقرير منظمة الصحة العالمية تحتل فرنسا المرتبة الأولى في مجال النظام الصحي. أما عمان فتأتي على رأس القائمة في مجال المستوى الصحي، في حين أن معظم الدول الإفريقية تحتل المراتب الأخيرة حسب تقييم المنظمة. وبالنظر إلى ترتيب الدول حسب المنظمة نجد أنه لا يوجد هناك إرتباط بين المستوى الصحي، مستوى النظام الصحي والإنفاق الصحي. فالولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى في مجال الإنفاق الصحي على الفرد، نجدها في المرتبة 72 و 37 في مجال المستوى الصحي ومستوى النظام الصحي على التوالي. أما الجزائر فتحتل المرتبة 45 في مجال المستوى الصحي والمرتبة 81 في مجال النظام الصحي. وهذا ما يدل على أن المستوى الصحي للسكان غير مرتبط بالنظام الصحي بقدر ما هو مرتبط بمتغيرات إجتماعية وثقافية وإقتصادية أخرى .حيث يلاحظ أن هناك عدم تكافؤ بين ترتيب الجزائر في المجال الصحي وفي مجال النظام الصحي. فقد إحتلت الجزائر المرتبة 84 في مجال معدل الأمل في الحياة من بين 192 دولة عضوة في منظمة الصحة العالمية. وبالنظر لمستوى توزيع الخدمات الصحية الذي يتواجد في مستويات متدنية حيث تحتل الجزائر المرتبة 110. كذلك بالنسبة لمعيار الإستجابة لحاجات السكان حيث نجدها تحتل المرتبة 91 من مجموع الدول العضوة، أما بالنسبة لعدالة تمويل النظام الصحي نجد أن الجزائر تحتل الرتبة 75، وهذا ما يؤكده السيد عبد اللطيف بن أشنهو في مقال له أن المؤسسات الصحية العمومية لازلت بعيدة عن مستويات الأداء، خاصة فيما يتعلق "بالظروف غير الجيدة لإستقبال وإقامة المرضى، ندرة الأدوية و إرتفاع في معدل الإنتظار"، إضافة إلى قلة النظافة والتأخر في معالجة المرضى. نشير هنا، أنه مع الإنخفاض المحسوس في نسبة وفيات الأطفال إلا أن هذه النسبة تبقى نوعا ما مرتفعة مقارنة ببعض الدول، كما أن هناك فوارق واضحة في مجال الحصول على الخدمات الصحية .أما في ما يخص إنجاز الأهداف نجد أن 98

دولة تتبوأ مراتب أحسن من الجزائر، نفس الشيء فيما يخص مستوى الإنفاق الصحي نجد أن الجزائر تحتل المرتبة 114 من مجموع 192 دولة[3].

كما شهدت الجزائر تغيرًا واضحًا في الهيكلة المرضية بفعل الإرتفاع في الأمراض المتنقلة والأمراض المزمنة، فمن خلال إحصائيات وزارة الصحة والسكان نجد ظهور العديد من الأمراض المزمنة كداء السكري، الأمراض القلبية، السرطان والأمراض العقلية .كما لا ننسى أن هناك إرتفاع في الأمراض المنتقلة عبر المياه كالتفويد، الديفتريا، البوحمرون وغيرها والناتجة أساسا من أزمة السكن و ارتفاع مستويات الفقر وضعف المؤسسات الاجتماعية والصحية للقيام بدورها . كما أن مرض السرطان أصبح يمثل أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في الجزائر، ذلك أن كل سنة يتم إحصاء 30000 حالة جديدة بارتفاع يقدر ب 50% مقارنة بالعشرية الماضية. هذا ما يدل على ضعف النظام الصحي الذي ما زال يبحث عن سياسة عامة لرفع المستوى الصحي للجزائريين.[4]

2.1.مفهوم التنافسية:

يختلف تعريف التنافسية باختلاف المؤسسات والمجالات التي تُعنى بها. و في الأساس فإن التنافسية بدأت في القطاع الخاص و لها معاييرها الخاصة. ثم انتقل المفهوم إلى تنافسية الدول و حددت لها معايير مختلفة. و سنقدم في الاتي مجموعة من التعاريف للتنافسية:

-**تعريف المعهد الدولي لتطوير الادارة IIMD:** التنافسية هي فرع من علم الاقتصاد يتناول بالتحليل الاعمال و السياسات التي تكيف و تصنع قدرة البلدان لخلق و الحفاظ على بيئة تدعم خلق قيمة مضافة اكبر لمؤسساتها و رفاهية اكثر لسكانها.

- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF:** التنافسية هي قدرة قطر ما على الوصول الى مستوى معيشي مرتفع ومستديم، مقسا بالدخل الفردي.

-تضم التنافسية عناصر الانتاجية، الفعالية و الربحية، و هي ليست غاية او هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة قوية لرفع مستوى المعيشة وتحسين الرفاهية الاجتماعية، و تعد كأداة للوصول الى الهدف، عموما بالرفع من الانتاجية و الفعالية في اطار التخصص الدولي.

- التنافسية هي قدرة قطر ما على خلق إنتاج و توزيع منتوجات و/او خدمات إنتاجية في نفس الوقت يزيد فيه من عائدات موارده.

- تضم التنافسية كل من الفعالية)الوصول الى الاهداف باقل ما يمكن من التكاليف)، والنجاعة (الوصول الى الاهداف الصحيحة). و هي ذلك الاختيار الحاسم للأهداف الصناعية. وتجمع التنافسية كلا من الغايات والوسائل نحو تحقيق هذه الأهداف.[5]

وفي أغلب التقارير تعرف التنافسية بأنها: سعي الدول إلى الاستغلال الأمثل لكافة مواردها من أجل تحقيق الرفاهية لشعوبها (التنمية المستدامة) و ذلك باتباع أفضل الأساليب والممارسات. و تهدف التنافسية بشكل عام إلى بيان مكامن القوة في الدول والتعرف على مجالات التحسين في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية. كما تقوم بالتعريف بأفضل الممارسات في تلك المجالات و تقدم نماذج سياسات و برامج و مشاريع ناجحة من الدول المتقدمة للدول التي تسعى للتطور. و تقوم مختلف المؤسسات الدولية بنشر تقارير التنافسية بشكل سنوي وتحتوي قائمة ترتيب تلك الدول بشكل عام كما يتم ترتيبها حسب معايير أخرى اقتصادية و اجتماعية.

3.1.ماهية الإنتاجـــية:

تعرف الانتاجية بأنها مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الانتاج، فهي تتعلق بفاعلية استخدام المدخلات والتكنولوجيا المرتبطة بالعلاقة الانتاجية.[6] وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) الإنتاجية على أنها: "كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج". يمكن تفسير هذا التعريف بطريقتين هما: إما علاقة الإنتاج بالنسبة لعنصر واحد من عناصر الإنتاج، أو علاقة الإنتاج بالنسبة لجميع العناصر التي ساهمت في عملية الإنتاج؛ ومنه فهناك مفهومين للإنتاجية هما:

1.3.1. الإنتاجية الجزئية: تشمل الإنتاجية بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج ويمكن حسابها بقسمة الناتج على العامل المراد قياسه ومنه يمكن تمييز أنواع متعددة من الإنتاجية كإنتاجية العمل، إنتاجية رأس المال.... على سبيل المثال:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{العمل}}$$ [7]

2.3.2.الإنتاجية الكلية: التي تعني مقدار ما تنتجه جملة عوامل الانتاج، فهي اذن العلاقة بين الناتج (المخرجات) و جميع عناصر الانتاج التي استخدمت في الحصول عليه (المدخلات).[8] ومنه فان الانتاجية الكلية تحسب كالتالي:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{كمية المخرجات}}{\text{كمية المدخلات}}$$ [9]

4.1.مفهوم المستشفى :

عرفت الهيئة الأمريكية للمستشفيات American Hospital Association"" المستشفى بانه: مؤسسة تحتوي على جهاز طبي منظم، يتمتع بتسهيلات طبية دائمة تستمل على أسرة للنوم وخدمات طبية تتضمن خدمات الأطباء و خدمات التمريض المستمرة لتقديم التشخيص والعلاج اللازمين للمرضى"[10]. أما منظمة الصحة العالمية"World Health Organisation" فقد عرفت المستشفى من منظور وظيفي على انه" جزء متكامل من تنظيم اجتماعي وصحي تتلخص وظيفته في تقديم خدمة صحية متكاملة بشقيها العلاجي والوقائي، وتمتد خدمات عيادته الخارجية إلى الأسر في بيئتها المنزلية، ويعتبر المستشفى أيضا مراكز لتدريب العاملين في المجال الصحي ولإجراء البحوث الطبية الاجتماعية [11]."

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف المستشفى على أنه جزء من النظام الاجتماعي يرتبط في أداء وظائفه ببرنامج صحي متكامل مع النظام الصحي العام، وفي نفس الوقت هي عبارة عن نظام كلي يضم مجموعة من النظم الفرعية المتكاملة والمتمثلة في نظام الخدمات الطبية ونظام الخدمات المعاونة ونظام الخدمات الفندقية و نظام الخدمات الإدارية، وتتفاعل تلك النظم معا بهدف تحقيق أقصى رعاية ممكنة للمريض والمصاب وتدعيم الأنشطة التعليمية والتدريبية والبحثية للدارسين والعاملين في المجال الطبي.

5.1. الدراسات السابقة:

من خلال البحث في مجموعة الدراسات السابقة التي توفرت لدينا حول تطبيقها للأساليب الحدودية و في قياسها وتحليلها لكفاءة المستشفيات و استخدامها عدة مقاربات، فلقد تم ترتيب هذه المجموعة من الدراسات وفق التسلسل الزمني لصدورها. فحسب دراسة Mortimer و Peacock (2002) تهدف إلى قياس كفاءة المستشفيات باستخدام الطرق

الحدودية: أسلوب مغلف البيانات (DEA) وأسلوب تحليل الحدود العشوائية (SFA) ومقارنتها بمؤشرات أداء المستشفيات المقاسة بالنسب العادية. وأجريت الدراسة في مجتمع المستشفيات العامة في ولاية فيكتوريا في استراليا، وتكون مجتمع الدراسة من (38) مستشفى خلال الفترة 1993-1994.حيث بلغ متوسط الكفاءة 0.8619 باستخدام (DEA) و 0.8117 باستخدام (SFA) .[12] اما دراسة Fereshteh Farzianpour و اخرون (2012) فحاولت تحديد كفاءة استخدام الموارد في المستشفيات التعليمية، تم اختيار وحدات اتخاذ القرار (DMUs) 16 من المستشفيات التعليمية في جامعة طهران للعلوم الطبية خلال سنة 2010، وقد أجري التقييم باستخدام نموذج CCR بالتوجهين. وتمت مقارنة نتائج الطريقتين وتحليلها. متوسط الكفاءة الفنية من المستشفيات التعليمية من جامعة طهران للعلوم الطبية في عام 2010، كان 0.958٪.[13] ودراسة Sheikhzadeh Y و اخرون (2012) تهدف إلى تقديم نموذج الكفاءة ل 11 من لمستشفيات العامة والخاصة مختارة من محافظة أذربيجان الشرقية من إيران عن طريق نهج تحليل مغلف البيانات خلال سنة 2007، بحيث تم التوصل الى النتائج التالية: الكفاءة الفنية 0.79 والكفاءة التخصيصية 0.76 اما الكفاءة الاقتصادية 0.61[14] و فيما يخص دراسة Reza Goudarzi واخرون (2013) فكان هدفها هو تقييم كفاءة 7 مستشفيات في جامعة العلوم الطبية كرمنشاه و تحليلها باستخدام اسلوب تحليل الحدود العشوائية خلال الفترة 2005-2011. و استنادا إلى نتائج تقييم الأداء باستخدام دالة الانتاج كوب دوغلاس، كان متوسط درجة كفاءة المستشفيات في طريقة الحدود العشوائية هو 0.63.[15] و أخيرًا دراسة Goudarzi R (2014) والتي كانت تبحث هذه الدراسة في الكفاءة الفنية (TE) ل 12 من المستشفيات التعليمية التابعة لجامعة طهران للعلوم الطبية (تومس) بين عامي 1999 و 2011. حيث تم تطبيق (SFA) طريقة الحدود العشوائية لتقدير كفاءة مستشفيات تومس، وكان مستوى متوسط الكفاءة الفنية 59٪.[16]

2. منهجية البحث:

1.2.عينة و أدوات البحث:

بالنسبة لدراستنا هذه فمجتمع الدراسة تكون من جميع المؤسسات الاستشفائية الجامعية (EHU) و المراكز الاستشفائية الجامعية (CHU) الجزائرية، و المسجلة لدى وزارة

الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات خلال الفترة من 2011 إلى 2015. ، و قد تم إختيار: رأس المال و العمل كمدخلات رئيسية للعمليات الإستشفائية. وعدد الفحوصات، أيام الإستشفاء، متوسط مدة الإقامة، معدل الإنشغال، نسبة إنشغال الأسرة كمخرجات. تم الإستعانة ببرنامج DEAP 2.1 لتحليل بيانات التحليل التطويقي .

ولإجراء هذه الدراسة تم إستخدام البيانات المستخلصة من الكتاب الإحصائي السنوي لسنوات الفترة من 2011 إلى 2015. تم جمعها في شكل جدول يمثل متغيرات الدراسة مبينة في الجدول التالي:

جدول (1): منغيرات الدراسة

التوجه	الرقم	المتغيرات	المرجع	الرمز
المخرجات	1	عدد الفحوصات	Pib Mané (2012)	Out1
	2	ايام الاستشفاء	Fereshteh Farzianpour, et al, 2012, Rebba and Rizzi (2006)	Out2
	3	متوسط فترة الاقامة	Amin Torabipour et al , (2014) Goudarzi R et al (2014)	Out3
	4	معدل الانشغال المتوسط	Adel Mohammed Al-Shayea (2011) Pib Mané (2012)	Out4
	5	مؤشر دوران الاسرة	Adel Mohammed Al-Shayea (2011)	
المدخلات	1	**العمل** مفسر ب: عدد الأطباء وطاقم شبه الطبي و الطاقم الاداري و غيرهم من الموظفين	Brenda Gannon (2004), Brenda Gannon (2005), Brenda Gannon (2006)	Inp1
	2	**راس المال** مفسر ب: عدد الأسرة	Mortimer and Peacock (2002) Martijn Ludwig , et al (2010), Fereshteh Farzianpour, et al, 2012, Sheikhzadeh Y, et al 2012 Reza Goudarzi, et al (2013) Mohammad Mehrtak1,et al 2014 Rebba and Rizzi (2006)	Inp2

	Lustin cristian nedelea (2012)			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الدراسات السابقة

الجدول (2): المستشفيات العمومية الجزائرية خلال الفترة من 2011 الى 2015

المستشفيات العمومية	عددها	نسبتها
المؤسسات الاستشفائية الجامعية (EHU) و المراكز الاستشفائية الجامعية (CHU)	24	8,79%
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة (EHS)	59	21,61%
المؤسسات الاستشفائية (EH) و المؤسسات العمومية الاستشفائية (EPH)	190	69,60%
المجموع	273	%100

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على الكتاب الإحصائي لوزارة الصحة

يتبين من الجدول (2) أن عدد المؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) و المراكز الإستشفائية الجامعية (CHU) بلغ 24 مستشفى أي 8,79% من مجموع المستشفيات العمومية الجزائرية، وهذه النسبة تسمح لنا بإجراء الدراسة التطبيقية.

2.2.طرق قياس التغيرات في الإنتاجية:

إن مؤشرات الكفاءة المقدرة بأسلوب DEA تعتبر مدخلات أولية لمؤشر Malmquist ويجب توفر سلة من البيانات لكل DMUs لأكثر من فترة زمنية (t, t+1, t+2، , ...etc) وكذلك مؤشرات الكفاءة الفنية لهذه الفترات، والقيام بعد ذلك بمقارنة مؤشرات الوحدات، المحسوبة في الفترة

الأولى بالحدود الكفؤة للفترة الثانية والعكس، ويجدر القول بأن مؤشر الكفاءة المحسوب بهذه الطريقة لا يجب أن يكون أقل من الواحد، ومع ذلك فمقارنة مؤشرات الفترة الأولى بالثانية يمكن أن تكون أكبر من الواحد وذلك في حالة واحدة إذا حصل تقهقر تكنولوجي.

ويمكن لمؤشرMalmquist لأي وحدة قرار أن يكون <، = أو > 1، فعندما يكون:

Malmquist >1 يعني أن الإنتاجية زادت.

Malmquist =1 يعني أن الإنتاجية ثابتة.

Malmquist < 1يعني أن الإنتاجية انخفضت.

- **التغير في الكفاءة الإنتاجية = التغير في الكفاءة الفنية× التغير في التكنولوجيا**

فتحرك حدود الإنتاج لمجموعة من المدخلات لكل وحدة قرار DMU يسمى تطور تكنولوجي، و يتكون مؤشر Malmquist من مؤشرين يرصد الأول حركة الحدود الكفؤة (وبالتالي يرصد التطور في الكفاءة) ومؤشر ثاني يرصد التطور التكنولوجي، وهذا ما لم يتحقق بالمؤشرات المألوفة في تحليل الإنتاجية.

ويمكن حساب مؤشر Malmquist كذلك بفرضية VRS كما تم حسابه بفرضية CRS، كما يلي:

التغير في الكفاءة الإنتاجية = التغير في الكفاءة الصافية× التغير في الكفاءة الحجمية×التغير في التكنولوجيا.

وإن مؤشرات Malmquist مستعملة بكثرة في مجال الرعاية الصحية، وذلك لأن الكفاءة ليست ساكنة، و المحللون قد يهتمون بفحص تغير الإنتاجية عبر الزمن، ونماذج DEA القائمة على مؤشرات Malmquist يمكن استعمالها في قياس تغير الإنتاجية عبر الزمن.[17]

3. النتائج:

يهتم هذا الجزء بقياس التغير في الإنتاجية الكلية للمستشفيات العمومية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2015 باستخدام تقنية تحليل مغلف البيانات (DEA) لتقدير مؤشر التوجيه المخرجي Malmquist للإنتاجية الكلية من جهة، وتجزئته الى مكوناته الرئيسية التغير التقني و الكفاءة التقنية من جهة اخرى لمعرفة المصدر الرئيسي لتغيرات الانتاجية.

وكل مستشفى عمومي سيكون له خمسة (05) مؤشرات هي:

- التغير في الكفاءة التقنية TEC = technical efficiency change
- التغير التقني TC = technological change
- التغير في الكفاءة التقنية الصافية PTEch
- التغير في الكفاءة الحجمية SEch
- التغير في انتاجية عوامل الانتاج الكلية: TFP = total factor productivity

حيث: TFP = TC * TEC

و TEC = PTEch * SEch[18]

يبين الملحق (1)، بأن مستشفى CHU SETIF -UNITE ORL ET OPHTALMOLOGIE- لديها أعلى قيمة ومستشفى CHU TIZI OUZOU -UNITE BELLOUA- لديه أدنى قيمة إجمالي التغيرات الإنتاجية. نتيجة تغييرات الإنتاجية لمراكز المستشفيات الجامعية 1.416 – 0.84، وكان CHU 12 و CHU5 المستشفيات ذات أفضل وأسوأ أداء على التوالي. وحصل مستشفى CHU SETIF -UNITE ORL ET OPHTALMOLOGIE- على القيمة القصوى للتغيرات في الكفاءة الفنية و الكفاءة الحجمية. وحصل مستشفى على أدنى التغيرات في الكفاءة التقنية ، ومستشفى (CHU TIZI OUZOU -UNITE NEDIR-) حصل على أدنى تغيرات الكفاءة التكنولوجية و مستشفى (CHU ANNABA -HOPITAL DORBAN-) حصل على الحد الاقصى من تغيرات الكفاءة التكنولوجية اما فيما يخص ادنى تغير في الكفاءة الادارية فحصل عليها مستشفى (CHU SETIF – SIEGE-) و اقصى قيمة ل مستشفى CHU ORAN - UNITE AMIRAL CABRAL-)، 11 مستشفى (45.83٪) كانت لها قيمة أقل من 1، وهو ما يمثل انخفاضا في الإنتاجية الإجمالية بين عامي 2011 و 2015. 13 مستشفى (54.16٪) قيمته أعلى من 1.

و يعرض الجدول (3) الكفاءة و التغير في الانتاجية للمؤسسات الاستشفائية الجامعية (EHU) و مراكز المستشفيات الجامعية (CHU) خلال فترة اربعة سنوات(2011 -2015).

الجدول (3): متوسط مؤشر Malmquist و مركباته للمؤسسات الاستشفائية الجامعية (EHU) ومراكز المستشفيات الجامعية (CHU) حسب السنوات

السنة	التغير في الكفاءة الفنية	التغير في الكفاءة التكنولوجية	التغير في الكفاءة الادارية	التغير في الكفاءة الحجمية	التغير في الانتاجية
2012	1.045	1.184	1.068	0.979	1.237
2013	1.116	0.876	1.022	1.092	0.977
2014	0.975	1.062	0.903	1.080	1.036
2015	0.849	1.102	1.060	0.801	0.936
المتوسط	0.991	1.050	1.011	0.980	1.040

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج (DEAP 2.1)

وفقا للجدول (3)، كان متوسط الانتاجية الاجمالية لعوامل الانتاج لهذه المستشفيات 1.040، مما يعكس ارتفاعا في التغييرات الإنتاجية بنسبة 4٪ في فترة الدراسة. هذه الزيادة مفسرة بالتغير في الكفاءة التكنولوجية اكثر من التغير في الكفاءة الفنية، هذا التغير في الكفاءة التكنولوجية عرف زيادة بنسبة 5٪، اذن التغير في الكفاءة الفنية عرف انخفاضا بنسبة 0.9٪. ومتوسط تغير الإنتاجية الإجمالية لجميع العوامل في سنة 2012 و 2014 أكثر من 1، مما يدل على أن مستوى إنتاجية المستشفيات قد تحسن في هذه السنوات بنسبة 23.7٪ و 3.6٪ على التوالي، اما في سنة 2013 و 2015 عرفت انخفاضا بنسبة 2.3٪ و 6.4٪ على التوالي.

أظهرت النتائج على مستوى المؤسسات الاستشفائية الجامعية (EHU) ومراكز المستشفيات الجامعية (CHU) أن إنتاجية المستشفيات عرف تدبدبا خلال السنوات الخمس فتارة زيادة في سنة 2012 ثم انخفاض سنة 2013 و هكذا دواليك الى غاية سنة 2015، وكان اتجاه تصاعدي ثم تنازلي ثم تصاعدي ثم تنازلي. ومع ذلك، كان متوسط الإنتاجية الإجمالية 1.04، هذا يدل على ارتفاع بنسبة 4٪. والتغيرات في الأداء التكنولوجي كان لها أعلى تأثير في ارتفاع القيمة الإنتاجية الإجمالية.

4. مناقشة النتائج:

قمنا بقياس التغير في الإنتاجية الكلية للمستشفيات العمومية الجزائرية بإستخدام مؤشر التوجه الإخراجي Malmquist خلال الفترة من 2011 إلى 2015. و مقارنة مستويات الإنتاجية لمستشفيات العينة مع بعضها و تحديد قيم التغير في الكفاءة الفنية و التغير التكنولوجي بوصفهما أهم مكونين للإنتاجية. يستعمل DEA بيانات البانل (Panel) لتحليل التغير في الكفاءة الإنتاجية، و التغير في الكفاءة الإنتاجية ناتج عن التغير إما في الكفاءة الفنية أو ناتجة عن تغير تكنولوجي، و يتم إستعمال مؤشر Malmquist نظرا لسهولة دمجه لمدخلات ومخرجات إنتاج متعددة و توضيحه لأثر عوائد الحجم على التغير في الإنتاجية.

كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة total factor productivity TFP إذا كانت أكبر من الواحد تعني تحسن في الإنتاجية، و إذا كانت أقل من الواحد تعني التدهور و الإنخفاض. يبين الملحق (1) أن المؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) و مراكز المستشفيات الجامعية (CHU) التالية: (3، 7، 8، 12، 14، 15 ، 16، 19، 20، 21،22 ، 23 و 24)، أظهرت تغيرًا إيجابيًا في الإنتاجية للسنوات محل الدراسة. ولدى المركز المستشفى الجامعي " ORL ET OPHTALMOLOGIE" بسطيف أفضل نمو في الإنتاجية الكلية للعوامل TFP بمعدل سنوي يقدر ب 1.416، والزيادة في نمو الإنتاجية التي يشهدها هذا المركز (ما يقارب 41.6%). و المساهم الرئيسي في هذه النسبة الإيجابية هو التغير في كفاءته التقنية خلال سنوات الدراسة.

وعند النظر إلى إجمالي الإنتاجية الكلية للمؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) ومراكز المستشفيات الجامعية (CHU) الأربعة و العشرون نجدها إيجابية (1.040)، مما يعني وجود تحسن في الإنتاجية بنسبة 4٪ سنويا.

كما أظهرت نتائج الدراسة حسب السنوات نموًا إيجابيًا في الإنتاجية خلال سنة 2012 و2014 حيث أعلى نسبة نمو سنة 2012 بزيادة سنوية تقدر ب 23.7%، إلا أن المؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) و مراكز المستشفيات الجامعية (CHU) عرفت تدهورًا وإنخفاضًا في نمو الإنتاجية بعد ذلك، ففي سنة 2015 حدث إنخفاض وصل أدنى مستوياته.

والتمثيل البياني للجدول (3) يوضح بصورة أفضل التغيرات المشاهدة لمركبات الانتاجية.

الشكل (1): تغيرات مكونات الإنتاجية الكلية للمؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) و مراكز المستشفيات الجامعية (CHU)

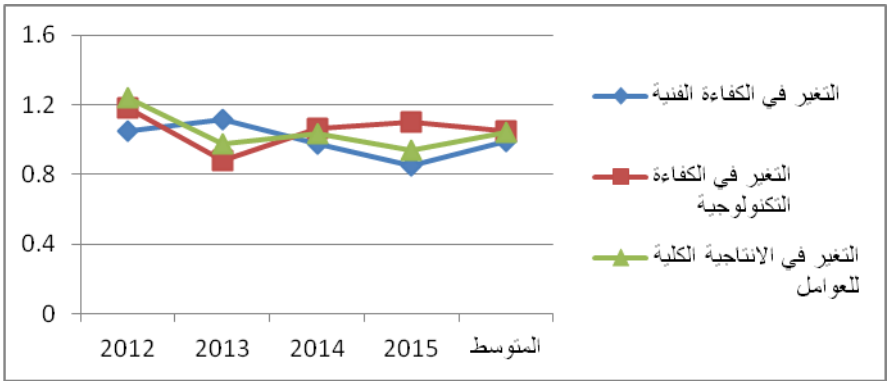

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول (3) و برنامج (Excel)

يعد عام 2011 سنة مرجعية، فمؤشر Malmquist للإنتاجية يساوي واحد مما جعله لا يظهر سنة 2011، و ذلك لأنه إذا كان المؤشر يفوق الواحد فهذا يعني تحسنا في الانتاجية و إذا كان أقل فإنه يؤدي إلى تدهور في قيم الإنتاجية.

ويبين المنحنى العام أن متوسط الإنتاجية الكلية للعوامل إيجابي، حيث بلغ خلال مدة الدراسة 1.040، و هو ما يعادل زيادة سنوية متوسطة ب 4٪.

و من خلال الجدول (3) يظهر أن انتاجية القطاع الصحي على مستوى المؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) ومراكز المستشفيات الجامعية (CHU) تناقصت خلال سنتي 2013 و 2015 فبعد أن كانت في سنة 2012 و 2014 زيادة إيجابية تناقصت في 2012 لتصبح تساوي 0.977 أي أن متوسط الإنخفاض هو 2.3٪، لكنها سرعان ما تدهورت وأصبح الإنخفاض أكثر ليصل إلى 6.4٪ عام 2015 و هي أقل نسبة لها.

وهناك أسباب لهذا الإنخفاض، منها ما نقرأه من خلال الجدول (3)، و نلاحظ أن السبب يعود إلى تدهور التغير في الكفاءة التقنية، إذ أن سنة 2015 هي سنة التراجع الفني

technical regress، جاء التغير سلباً بمتوسط بلغ 0.849. ويرتبط هذا مع شهود المؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) ومراكز المستشفيات الجامعية (CHU) كفاءة تكنولوجية، ويرجع السبب في ذلك إلى نمو التغير التكنولوجي و تطوره و ليس إلى تزايد تغيرات الكفاءة.

5.خلاصة:

وأخيرا، وفقا لنتائج مؤشر Malmquist، كان لإنخفاض الكفاءة الفنية تأثير سلبي على معدل الإنتاجية الإجمالية للمؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) ومراكز المستشفيات الجامعية (CHU) مما ترتب عنها أثر سلبي على معدل الإنتاجية، إحدى الطرق لزيادة الكفاءة الفنية هو خفض مدة الإقامة وزيادة حجم المستشفى. فحسب Pip Mané "أظهر"Masayuki" أن المستشفيات الكبرى لديها أعلى إنتاجية، كما أن تضاعف حجم المستشفى يؤدي إلى زيادة الإنتاجية أكثر من 10٪، لذا يجب على المسيرين إستخدام المدخلات (الأطباء والممرضين والأسرة...) بكفاءة و زيادة المخرجات. ولذلك، يمكن لمديري ومسيري المستشفيات وصانعي السياسات الإستخدام الإقتصادي للطرق على النطاق ومنها: حجم الأمثل للمستشفيات، زيادة حجم الإنتاج والخفض في مدة الإقامة (عن طريق عملية التصريف الأمثل) لتحسين إنتاجية المستشفيات".

مراجع وهوامش الدراسة:

[1] طلحة عبد القادر، **محاولة قياس الكفاءة الجامعية باستخدام التحليل التطويقي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان،2011-2012.

[2] عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية**، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر–بسكرة -، العدد 01، 2001، ص 86.

[3] بومعراف الياس و عماري عمار، من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص 32.

[4] بومعراف الياس و عماري عمار، من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص 29.

[5] شريط عابد، سدي علي، **دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية و مؤشراتها مع الاسقاط على المستوى الوطني**، بدون سنة، ص 10، 11.

[6] فيصل شياد، **قياس تغيرات الانتاجية باستعمال مؤشر مالمكويست –دراسة حالة البنوك الاسلامية خلال الفترة 2003-2009**، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 18، العدد 2، ص 154.

[7] طلحة عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

[8] فيصل شياد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[9] BAUMSTARK, Luc, MÉNARD, Claude, ROY, William, et al. **Modes de gestion et efficience des opérateurs dans le secteur des transports urbains de personnes**. 2005, P 80.

[10] سنوسي علي، **تقييم مستوى الفعالية التنظيمية للمستشفيات في الجزائر دراسة تطبيقية على المستشفيات العمومية**، جامعة المسيلة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 292.

[11] سيد احمد حاج عيسى، **اثر تدريب الافراد على تحسين الجودة الشاملة الصحية –دراسة حالة عينة من المستشفيات الجزائرية**، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص: تسويق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 58.

[12] Mr Duncan Mortimer et Dr Stuart Peacock « **Hospital Efficiency Measurement: Simple Ratios vs Frontier Methods**», 2002,135,pp.1-21.

[13] Fereshteh Farzianpour, Shayan Hosseini, Tahera Amali, Shadi Hosseini and Sayed Shahab Hosseini, **"The Evaluation of Relative Efficiency of Teaching Hospitals"** , American Journal of Applied Sciences 9 (3): 392-398, 2012

[14] Sheikhzadeh Y, Roudsari AV, Vahidi RG, Emrouznejad A, Dastgiri S. **Public and Private Hospital Services Reform Using Data Envelopment Analysis to Measure Technical, Scale, Allocative, and Cost Efficiencies**. Health Promot Perspect 2012; 2 (1): 28-41

[15] Reza Goudarzi, Nader RjabiGilan, Seyed Ramin Ghasemi, Sohyla Reshadat, Rouhollah Askari, Mohammad Ahmadian **"Efficiency measurement using econometric stochastic frontier analysis (SFA) method, Case study: hospitals of Kermanshah University of Medical Sciences**" iran (2013)

[16] Goudarzi R, Pourreza A, Shokoohi M, Askari R, Mahdavi M, Moghri J. Technical efficiency of teaching hospitals in Iran: the use of Stochastic Frontier Analysis, 1999–2011. Int J Health Policy Manag 2014; 3: 91–97. doi: 10.15171/ijhpm.2014.66

[17] منصوري عبد الكريم، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات – دراسة حالة الجزائر–**، 2009-2010، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، ص 103-105.

[18] فيصل شياد، مرجع سبق ذكره، ص 192.

الملاحق:

ملحق 1: متوسط مؤشر Malmquist و مركباته حسب المؤسسات الإستشفائية الجامعية (EHU) ومراكز المستشفيات الجامعية (CHU) خلال الفترة من 2011 إلى 2015

DMUS	C.H.U	TEC	TC	PTEch	SEch	TFP
1	CHU BATNA	1.000	0.979	1.000	1.000	0.979
2	CHU BLIDA	0.916	1.063	1.012	0.906	0.974
3	CHU TLEMCEN	1.023	1.062	1.065	0.960	1.086
4	CHU TIZI OUZOU -UNITE NEDIR-	0.986	0.918	0.988	0.998	0.906
5	CHU TIZI OUZOU -UNITE BELLOUA-	0.902	0.932	0.928	0.972	0.840
6	CHU MUSTAPHA	1.000	0.994	1.000	1.000	0.994
7	CHU BENI MESSOUS	1.131	1.129	1.042	1.086	1.277

8	CHU PARNET	0.934	1.117	1.078	0.867	1.044
9	CHU BAB EL OUED	0.916	1.050	0.973	0.941	0.962
10	CHU SETIF - SIEGE-	0.890	1.023	0.916	0.971	0.910
11	CHU SETIF -UNITE MERE ET ENFANT-	0.917	1.023	1.009	0.910	0.938
12	CHU SETIF -UNITE ORL ET OPHTALMOLOGIE-	1.207	1.174	1.032	1.169	1.416
13	CHU SIDI BEL ABBES	0.865	0.989	0.937	0.924	0.855
14	CHU ANNABA - HOPITAL IBN ROCHED-	0.959	1.161	1.000	0.959	1.114
15	CHU ANNABA -HOPITAL IBN SINA-	1.000	1.091	1.000	1.000	1.091
16	CHU ANNABA -HOPITAL DORBAN-	1.027	1.295	1.029	0.998	1.330
17	CHU ANNABA -CLINIQUE DE OPHTALMOLOGIE-	0.926	1.044	0.935	0.991	0.967
18	CHU ANNABA CLINIQUE DE PEDIATRIE	0.867	0.989	0.974	0.890	0.857
19	CHU CONSTANTINE	1.043	1.033	1.029	1.014	1.078
20	CHU ORAN - UNITE SIEGE-	1.056	1.040	1.054	1.003	1.098
21	CHU ORAN - UNITE AMIRAL CABRAL-	1.185	1.024	1.210	0.979	1.213
22	CHU ORAN - UNITE ORTHO TRAUMATOLOGIE-	1.008	1.023	1.000	1.008	1.031
23	CHU ORAN -UNITE LARIBERE-	1.093	1.121	1.063	1.028	1.225
24	E.H.U D'ORAN 1 ER NOVEMBRE 1954	1.033	0.996	1.030	1.003	1.028
	moyenne	0.991	1.050	1.011	0.980	1.040

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP 2.1)

مستقبل الصناديق السيادية في ظل الازمات النفطية -صندوق ضبط الموارد الجزائري نموذجا-

The future of SWFs in light of the oil crises -Algeria RRf 's as a model-

أ. مسيود عبدالله طالب دكتوراه جامعة 08 ماي 1945- قالمة
abdallah_055@hotmail.fr
أ. قروي عبدالرحمان طالب دكتوراه جامعة باجي مختار-عنابة
oussama2400@hotmail.com

ملخـــص:
تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الصناديق السيادية، التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف اقتصاديات العالم، لاسيما في الدول البترولية التي حققت فوائض معتبرة، فكان لزاما عليها إيجاد آلية لتوظيف هذه الموارد فلجأت إلى ما يصطلح به بالصناديق السيادية، إلا أن هذه الأخيرة عرضة للصدمات النفطية، كما هو الحال بالنسبة لصندوق ضبط الموارد **FRR** الذي تم اللجوء إليه لتغطية تمويل عجز الميزانية العامة الأمر الذي أدى إلى تآكل احتياطات الصندوق، بحيث تشير الدراسات إلى أنـه لـن يبقى فيه دينار واحد أواخـر سنة 2019 فـي ظـل الانخفاض المستمر لأسعار النفـط.

الكلمات المفتاحية: الصناديق السيادية، الاقتصاد الجزائري، الصدمة النفطية، صندوق ضبط الموارد.

Abstract:
This study aims to shed light on the sovereign funds, which have become of great interest by the world's economies, especially the oil countries that have achieved significant surpluses, and had to find a mechanism to employ these resources resorted to the so-called sovereign wealth funds (SWFs), but the latter vulnerable to shocks As in the case of the FRR, which was used to cover the financing of the budget deficit, which led to the erosion of the reserves of the Fund, so studies indicate that there will remain one dinar in late 2019 in light of the continuous decline of oil prices.

Keywords: Sovereign Funds, Algerian Economy, Oil Shock, Resource Tuning Fund.

JEL: E0, H0, H3, H5, H6..

مقدمة

إن تقوية الاقتصاد الوطني من التقلبات الحاصلة على أسعار النفط في الأسواق الدولية السمة البارزة في الدول النفطية، لاسيما أن هذه الدول تعتمد على الموارد الطبيعية بدرجة كبيرة كمصدر للثروة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما جعل خططها ومسارات التنمية فيها تخضع لمنطق الذهب الأسود معرضة بذلك هذه الدول إلى صدمات خارجية ينجم عنها تأخير عملية التنمية فيها.

ونظرا لفترات الرواج التي تعرفها أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها، سعت هذه الدول إلى ادخار مصادر دخلها بإنشاء صناديق لجمع الفوائض النفطية وادخارها أوقات الأزمات وهو ما اصطلح بصناديق الثروة السيادية، والتي عرفت رواجا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، نظرا للعوائد الهائلة التي تحوز عليها، وقدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، وأصبحت تقترح كحلول أوقات الأزمات باعتبارها مورد مالي.

والجزائر من الدول التي عمدت إلى إنشاء هذا النوع من الصناديق، لادخار العوائد المتأتية من فائض الجباية البترولية، بغية استغلال الفوائض الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، لادخارها واستخدامها أوقات الأزمات كسداد الديون الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة بدرجة كبيرة. إلا أن صندوق ضبط الموارد الذي أنشأته الجزائر أصبح يواجه شبح الإفلاس نتيجة الانخفاض المستمر لأسعار النفط والسحوبات المتتالية لتمويل العجز الحكومي وشراء السلم الاجتماعي، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الجزائري.

إشكالية الدراسة

تعد الموارد الطبيعية نعمة ونقمة في آن واحد، خاصة في ظل عدم الاستغلال الأمثل لها، وهو ما يحدث في أغلب الدول النامية التي تتعطل فيها عجلة التنمية الاقتصادية لحظة تراجع أسعار المواد الأولية خاصة النفط، وبناءا على ذلك فالجزائر من الدول التي تواجه هذه المعضلة نتيجة فقدان الموارد المالية ونفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات الملاذ الأخير للتمويل.

ومما سبق فان جوهر إشكالية الدراسة يكمن في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية وقدرة صندوق ضبط الإيرادات على مواجهة تقلبات النفط في الساحة العالمية؟

ولإثراء الإشكالية قمنا بوضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ في ما تتمثل الصناديق السيادية؟؛
- ✓ ماهي مكانة الصناديق السيادية عالميا؟؛
- ✓ ما هو أثر انخفاض أسعار النفط على صندوق ضبط الايرادات؟.

فرضيات الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ تمثل الصناديق السيادية مراكز ادخار للفوائض المالية الحكومية؛
- ✓ تلعب الصناديق السيادية دورا مهما في تحسين المؤشرات الاقتصادية الوطنية؛
- ✓ قد يؤدي الانخفاض المتواصل لأسعار النفط إلى إفلاس صندوق الموارد وبالتالي إفلاس الاقتصاد الجزائري وتدهور الأوضاع الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الصناديق السيادية في ظل في مواجهة الأزمات والقدرة على تسيير الفوائض المالية وتوجيهها واستثمارها في مجالات تسمح بتوفير دخل دائم مما يمكنها من مواجهة الأزمات وذلك باستعمال هذه المدخرات في تمويل التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، الى جانب إبراز دور صندوق الموارد في تمويل الاقتصاد الجزائري من انشاءه سنة 2000، ومدى تحمله للأعباء الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار النفط.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال التطرق لأهم محطات إنشاء الصناديق السيادية، وتحليل بعض المؤشرات المتعلقة به.

أقسام الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، بحيث يتناول المحور الأول كل المفاهيم المتعلقة بالصناديق السيادية من حيث التعاريف وظروف نشأتها ومصادر تمويلها، وتطرق المحور الثاني مكانة الصناديق السيادية عالميا من خلال قراءة في حجم الصناديق

وتوزيعها جغرافيا على المستوى العالمي وحسب مصد دخلها، ليأتي المحور الثالث ليبين بتحليل مستفيض نشأة صندوق الموارد في الجزائر وإبراز دوره في مواجهة انخفاض أسعار البترول.

المحور الأول: عموميات حول الصناديق السيادية

1. مفهوم الصناديق السيادية

توجد العديد من التعاريف التي أعطيت للصناديق السيادية، ومن بينها يتم ذكر ما يلي:

يعرفها معهد صناديق الثروة السيادية على أنها: "صندوق استثمار حكومي، يتم إنشاؤه عادة لغرض إدارة الفوائض المالية المتأتية من فائض ميزان المدفوعات، وعمليات الصرف الأجنبي، وعمليات الخوصصة، والتحويلات الحكومية، والضرائب، وفائض المواد الأولية[1].

كما يعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها صناديق استثمار عمومية مع توفر ثلاث شروط:

- ✧ يتم إدارتها من طرف هيئة حكومية وطنية؛
- ✧ إدارة أصول مالية ذات طبيعة طويلة الأجل؛
- ✧ توافق السياسة الاستثمارية مع الأهداف الاقتصادية الكلية المسطرة، كالادخار للأجيال القادمة، وتنويع مصادر الدخل[2].

كما تعرف على أنها تلك الصناديق التي تنشئها وتملكها الحكومات بغرض استثمار المدخرات والفوائض المالية العامة المحققة في الغالب من مصادر طبيعية وتحديدا النفط أو من فوائض الموازين التجارية، وتنطوي تلك الصناديق على أصول مالية وأسهم وسندت وممتلكات عقارية ومعادن كالذهب، وغيرها من الأدوات المالية، مما يعني أن صناديق الثروة

[1] What is it sevoreign wealth funds?, See :www.swfinstitute.org (accessed 30/03/2017).

[2] Alain Demarolle, rapport sur les fon souveraines, sur site ; www.ladocumentationfrancaise.fr (consulté le 30/03/2017).

السيادية هي صناديق مملوكة للدولة معنية بإدارة المدخرات الحكومية بغرض الاستثمار، وتتركز استثمارات تلك الصناديق بالخارج[1].

ومن التعاريف أيضا: صناديق الثروة السيادية هي صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة بذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو كل هذه الوارد مجتمعة[2].

2. أهداف صناديق الثروة السيادية:

إن لكل صندوق سيادي طبيعته الخاصة والأسباب التي تدعو لتأسيسه وكذلك الأهداف المشتركة لهذه الصناديق تدور حول ما يلي[3]:

- حماية وتحقيق الاستقرار في الميزانية والاقتصاد من التقلبات المفرطة في الإيرادات/الصادرات؛
- تنويع صادراتها من السلع الأساسية الغير قابلة للتجديد؛
- تحقيق عوائد أكبر من التركيز على احتياطات النقد الأجنبية؛
- مساعدة السلطات النقدية في إنفاق السيولة الغير مرغوب فيها؛
- أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة لها بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة؛
- تمويل تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

[1] صندوق التنمية الصناعي السوري، سلسلة مداخلات حول صناديق الثروة السيادية(1)، إدارة دراسات واستشارات المشاريع، 19 مارس 2008، ص01.

[2] مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية تعرض مبادئ سانتياغو على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وتشجيع الاستقلالية والتشغيلية في قرارات الاستثمار والشفافية والمسالة، بيان صحفي رقم 2008/06، 11 أكتوبر 2008، ص 4.

[3] معهد الدراسات المصرفية، صناديق الثروة السيادية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة السادسة، العدد 05، الكويت، ديسمبر 2013، ص 03.

- المساهمة في تنمية الدول المستقبلة لاستثمارات الصناديق، بتمويل الهياكل القاعدية.

3. أنواع الصناديق السيادية:

هناك عدة تقسيمات لأنواع الصناديق السيادية، حيث تقسم حسب الهدف ونذكر منها[1]:

- **صناديق التثبيت (stabilisation funds)**: يكمن الهدف الرئيسي منها في حماية الاقتصاد من التقلبات في اسعار سلع استراتيجية معينة.
- **صناديق الادخار (Saving funds)**: عادة ما يتم تكوينها لغرض إفادة الأجيال القادمة، بمعنى تحويل جزء من إيرادات الأصول الغير متجددة الى محفظة من الأصول المتنوعة لتجنب المشكلات الاقتصادية مستقبلا، ما يعرف بالمرض الهولندي.
- **شركات الاستثمار الاحتياطي (Reserve investment corporation)**: يكون الهدف من إنشاءها هو زيادة العائد على الاحتياطات.
- **صناديق التنمية (Development funds)**: يساعد هذا النمط من الصناديق على تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.
- **صناديق المعاشات الاحتياطية المحتملة (Contingent pension reserve funds)**: تقوم على استثمار معاشات المتقاعدين ضمانا لحق الأجيال القادمة كالصندوق السيادي النرويجي.

ويتم تقسيمها أيضا حسب مصدر التمويل إلى[2]:

- **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية:** هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفط، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات.

[1] هشام حنضل عبد الباقي، رؤية لتفعيل دور صناديق الثروة السيادية لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد 69، مارس 2010، الرياض، ص ص 28- 29.

[2] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2010، ص ص3-4.

- **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية:** وذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية ما فتئ في التعاظم بحيث تجاوز 7 ترليون دولار، ما دفع بعض الدول إلى تحويل جزء من هذه الفوائض الى صناديق سيادية.
- **الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة:** دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة من الخوصصة للقطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، وتخوفا من إن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي، تم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.
- **الصناديق الممولة بفائض الميزانية:** تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة اخرى.

كما يتم تقسيمها إلى[1]:

- **صناديق الرسملة:** يتم انشاؤها من طرف الدول المصدرة للبترول، من أجل وضع العوائد في الخارج وتعتبر هذه الصناديق في هذه الحالة أداة طويلة الأجل.
- **صناديق الاستقرار:** تنشأ لمواجهة التقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية، إلى جانب حماية إيرادات الميزانية من التقلبات في الأسعار.
- **صناديق العملات الأجنبية:** يرتبط هذا النوع من الصناديق السيادية بفائض الميزان التجاري، ومن الأمثلة على ذلك نجد شركة الاستثمار الصينية التي تستثمر المليارات من الدولارات من احتياطي النقد الأجنبي للبلاد.

4. مميزات الصناديق السيادية عن المؤسسات الأخرى:

تأخذ الصناديق السيادية مجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات والتي تتمثل في ما يلي[2]:

[1] les expert de ooreka, les fond souveraine, sur site; epargne.ooreka.fr (consulte le 27/03/2017).

[2] عبد القادر خليل، سارة مولاي مصطفى، مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انهيار أسعار النفط –مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29-30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص 06.

- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها فهي تسعى إلى الاستثمار وليس إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف ويغلب على محفظته أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية، ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، تستثمر أساسا في السندات، وهذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الصين والنرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية.
- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة أخرى.
- تتميز عن الشركات، بحيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركة تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري، الأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار، ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية.

5. المخاطر التي تواجه الصناديق السيادية:

أي عملية استثمارية يترتب عليها مخاطر، وكذلك هي الصناديق السيادية معرضة لمجموعة من المخاطر والمتمثلة في[1]:

1.5. خطر الائتمان: ويقصد به فشل المدين في الوفاء بالمدفوعات بالقيمة وفي الوقت عينه، ويمكن تقليل هذا النوع من المخاطر من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية.

2.5. خطر أسعار الفائدة: ويعني الخطر الناجم عن تغيرات أسعار الفائدة السائدة في السوق، ويتضمن خطرين، خطر تغير قيمة الأصل وخطر إعادة الاستثمار.

3.5. خطر العملات: ويشير إلى تغير قيم الأصول المصدرة بعملات أجنبية نتيجة تغير أسعار صرف العملات وتستخدم سياسة التحوط لأسعار الصرف أو العملات الأجنبية لتحديد خطر العملة.

4.5. خطر السيولة: ويعني عدم القدرة على تحويل الأصول النقدية دون خسارة.

[1] هشام حنضل، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

5.5. المخاطر السياسية: ويقصد بها الخسائر الناجمة قرارات وسياسات تتخذها الحكومات لتحقيق الأهداف السياسية.

المحور الثاني: موقع الصناديق السيادية عالميا

1. مكانة الصناديق السيادية عالميا

عرفت الصناديق السيادية نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، ومع ارتفاع أسعارا لنفط أصبحت لها مكانة كبيرة في الاقتصاد الدولي من خلال توجيه الاستثمارات، بالإضافة إلى نمو أصول هذه الصناديق، فقد نمت الصناديق السيادية بنسبة 59.1 للفترة 2008-2012، كما شهدت الفترة 2005-2012 إنشاء أكثر من 32 صندوق ثروة سيادي، والجدول التالي يوضح أهم الصناديق السيادية وقيمتها السوقية.

جدول رقم(01): أهم الصناديق السيادية في العالم (جوان 2016)

					الوحدة
التصنيف	اسم الصندوق	الدولة	النوع	الرصيد جوان 2015	الرصيد جوان 2016
1	Social Security Trust Funds	الولايات المتحدة	احتياطي وطني	2837.6	2865.3
2	Government Pension Investment Fund	اليابان	احتياطي وطني	1149.7	1264
3	Government Pension Fund – Global	النرويج	صندوق ثروة سيادي	873	850
4	China Investment Corporation (CIC)	الصين	صندوق ثروة سيادي	746.7	813.762
5	Abu Dhabi Investment Authority (ADIA)	الإمارات العربية المتحدة	/	773	792
6	Kuwait Investment Authority (KIA)	الكويت	/	592	592
7	SAMA Foreign Holdings	السعودية	/	541.9	474
8	SAMA Foreign Holdings	الصين	/	541.9	474
9	Federal Retirement Thrift	الولايات المتحدة	احتياطي وطني	443	469.3

10	Hong Kong Monetary Authority Investment Portfolio	هونغ كونغ	/	427.7	456.591

Source: Fund rankings, see ; http://www.swfinstitute.org/fund-rankings (accessed 31/03/2017).

2. حجم الصناديق السيادية

بلغ حجم رأس مال الصناديق السيادية في نهاية سنة 2016 حوالي 7402 مليار دولار أمريكي، محقق انخفاض مقارنة بسنة 2015 حيث قدرت بـ 7462 مليار دولار أمريكي والشكل التالي يوضح تطور أصول الصناديق السيادية في العالم:

شكل رقم (01): رأس مال الصناديق السيادية (نهاية 2016)

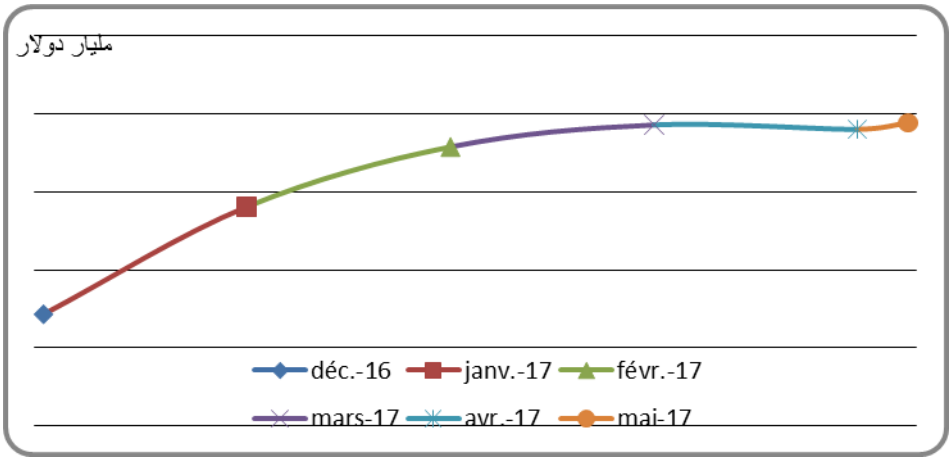

Source: Sovereign wealth Fund rankings, see: http://www.swfinstitute.org/fund-rankings, (accessed 01/08/2017)

يتضح من الشكل أعلاه نمو أصول الصناديق السيادية حيث بلغت في مارس 2017 بحوالي 7445 مليار دولار أمريكي مع تباين في نمو أصولها من سنة إلى أخرى، وهو ما يبرز تنامي دور الصناديق السيادية عالميا.

3. التوزيع الجغرافي للصناديق السيادية

لتوضيح التوزيع الجغرافي للصناديق السيادية ندرج الشكل التالي:

شكل رقم (02): التوزيع الجغرافي للصناديق السيادية (نهاية 2016)

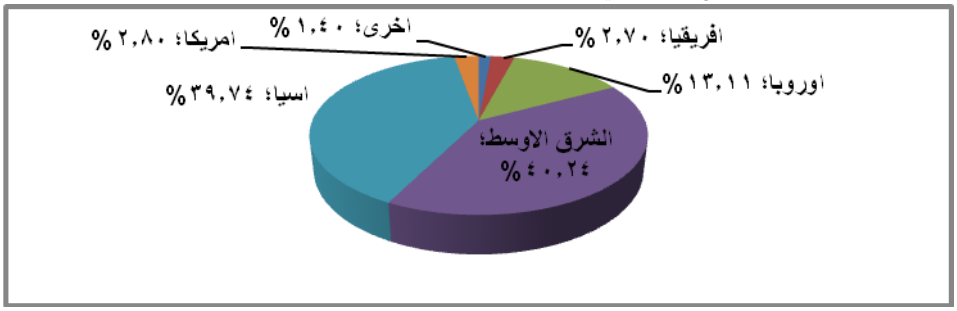

Source : Sovereign wealth Fund rankings, see : http://www.swfinstitute.org/fund-rankings (accessed 01/08/2017).

يلاحظ من الشكل أعلاه أن منطقة الشرق الأوسط تحوز على العدد الأكبر من الصناديق السيادية بنسبة 40,24% نظرا لحيازة هذه المنطقة على الموارد الطبيعية كالبترول والغاز مما عزز ظهور هذه الصناديق، وتعود المرتبة الثانية لاسيما بـ 39,74%، وجاءت كل من وأمريكا، إفريقيا، ومناطق أخرى على التوالي بنسبة 2,8%، و2,7%، و1,4%.

4. توزيع الصناديق السيادية حسب مصدر الدخل

يعود السبب الرئيسي من وراء إنشاء الصناديق ارتفاع أسعار النفط عالميا الأمر الذى أدى إلى ظهور الحاجة لإيجاد وعاء لادخار المداخيل الفائضة عن الحاجة بعد تمويل الميزانية العمومية والشكل التالي يوضح توزيع الصناديق حسب المصدر:

شكل رقم (03): توزيع الصناديق السيادية حسب مصدر الدخل

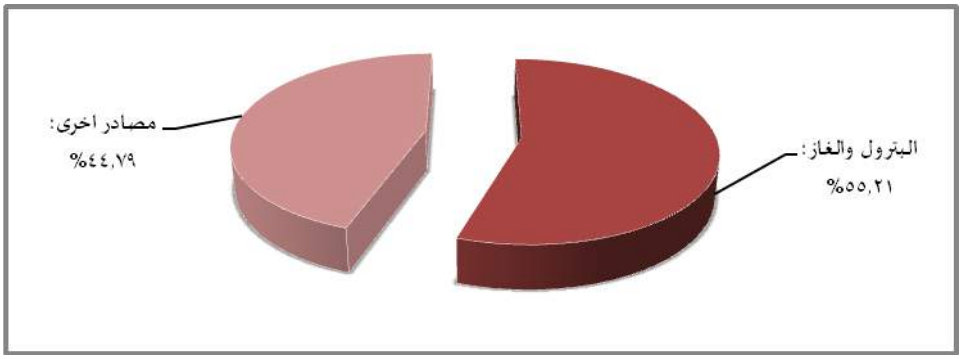

Source: Sovereign wealth Fund rankings, see: http://www.swfinstitute.org/fund-rankings (accessed 01/08/2017).

يتبين من الشكل أعلاه أن اغلب الصناديق السيادية تعتمد على البترول والغاز كمصدر للدخل بنسبة 55,21%، مقارنة بـ 44,79% للمصادر الأخرى.

المحور الثالث: صندوق ضبط الموارد في مواجهة الصدمة النفطية

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد على الذهب الأسود كمصدر للثروة، مما جعل البلد يتقلب في ظل ارتفاع وانخفاض هذا الأخير، ونتيجة للارتفاعات المتواصلة لأسعار النفط قامت الجزائر بإنشاء صندوق سيادي الهدف منه الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى وأطلق عليه اسم **صندوق ضبط الموارد** وباللغة الفرنسية:

(Fond de régularisation du recette)

1. نشأة صندوق ضبط الموارد

تميزت سنة 2000 بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة شملت الموازنة العامة وميزان المدفوعات بسبب الارتفاع الهام الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال نفس السنة، حيث حقق رصيد الموازنة العامة فائض قدر بـ 400 مليار دج نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دج، ومن أجل استغلال هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية

الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم إعداده سنويا، وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق، علما أن الصندوق قد خضع لتعديلات مهمة خلال سنتي 2004، و2006، وفيما يلي أهم خصائص ومميزات الصندوق:

- **تعريف صندوق ضبط الموارد:**

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد مبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".

- **مصادر تمويل الصندوق:**

تتمثل في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

- **أهداف الصندوق:**

تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض حجم المديونية العمومية[1].

- **تسيير الصندوق[2]:**

يتم إدارة الصندوق من طرف البنك المركزي، بشكل سري، بحيث لا يمكن العثور على معلومات حول تسيير الصندوق أو كيفية استثمار أمواله بدقة.

وقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشا من خلالها الصندوق وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004، حيث تضمن نص المادة رقم 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004 على "تعدل المادة 10 من القانون

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية –الواقع والافاق مع الاشارة لحالة الجزائر-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 221.

[2] Revenue Regulation Fund, see: http://www.investopedia.com/terms/r/revenue-regulation-fund.asp (accessed 31/07/2017).

رقم 200-02 المؤرخ في 27 ديسمبر 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000" بحيث تحرر كما يلي:

- من جانب النفقات: تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية الخارجية وأية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق؛
- تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات الجباية البترولية يقل عن 37 دولار والحد من المديونية العمومية الداخلية والخارجية، إضافة إلى أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب[1].

2. الوضعية المالية للميزانية العامة

لقد أظهرت حسابات الميزانية عجزا مزمنا في الميزانية العامة نتيجة عدم التوازن الحاصل بين الإيرادات والنفقات والجدول التالي يوضح رصيد الخزينة وعملية تغذيتها من خلال موارد الصندوق:

[1] بيبي يوسف، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة لنيل رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 166.

جدول رقم(02) وضعية الموازنة العامة والسحوبات من صندوق ضبط الموارد

الوحدة: ملايين دج					
	2012	2013	2014	2015	نهاية 2016
الإيرادات	**3 804 030,00**	**3 895 315,00**	**3 927 748,00**	**4 552 542,00**	**4 943 672,00**
الجباية البترولية	1 519 040,00	1 615 900,00	1 577 730,00	1 722 940,00	**1 682 550,00**
الموارد التقليدية	2 284 990,00	2 279 415,00	2 350 018,00	2 829 602,00	**3 261 122,00**
إيرادات ضريبية	1 908 576,00	2 031 019,00	2 091 456,00	2 354 648,00	**2 422 902,00**
إيرادات عادية	77 876,00	83 700,00	75 984,00	247 481,00	**171 245,00**
إيرادات ، منح، هدايا	61,00	21,00	122,00	61,00	**31,00**
إيرادات استثنائية	298 477,00	164 675,00	182 456,00	227 412,00	**666 944,00**
النفقات	**7 058 173,00**	**6 024 131,00**	**6 995 769,00**	**7 656 331,00**	**7 383 649,00**
نفقات التسيير	4 782 634,00	4 131 536,00	4 494 327,00	4 617 009,00	**4 591 437,00**
نفقات التجهيز	2 275 539,00	1 892 595,00	2 501 442,00	3 039 322,00	**2 792 212,00**
رصيد الميزانية	**- 3 254 143,00**	**- 2 128 816,00**	**- 3 068 021,00**	**- 3 103 789,00**	**- 2 439 977,00**
التمويل البنكي	51 546,00	- 165 461,00	18 676,00	152 546,00	**232 519,00**
التمويل الغير البنكي	913 836,00	241 112,00	204 084,00	136 614,00	**205 412,00**
صندوق ضبط الموارد	**2 283 260,00**	**2 132 471,00**	**2 965 672,00**	**2 886 506,00**	**1 387 938,00**
الاقتراض الخارجي	- 2 445,00	- 2 177,00	- 2 438,00	- 3 326,00	**102 084,00**
قروض من اجل النمو الاقتصادي	-	-	-	-	**557 832,00**
المجموع التمويل	**3 246 197,00**	**2 205 945,00**	**3 185 994,00**	**3 172 340,00**	**2 485 785,00**

Source: Ministère des Finances 2017.

يتضح من الجدول أعلاه العجز المزمن في الموازنة العامة، حيث بلغ العجز الميزاني سنة 2012 مبلغ 3254143- مليون دج برصيد سالب ولقد تم سحب ما قيمته

2283260 مليون دج من الصندوق لتمويل الميزانية لينخفض بعد ذلك في 2016 إلى 2439977- مليون دج، وتم سحب ما قيمته 1387938 مليون دج من صندوق ضبط الموارد، كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر كانت في مركز المقرض لدول أخرى خلال الفترة 2012-2015، بينما سنة 2016 تبين الأرقام أن الدولة الجزائرية أصبحت في موضع المقترض من خلال قروض بقيمة 102084 مليون دج سنة 2016، إلى جانب الحصول على الأموال من خلال طرح سندات تدخل في برنامج دعم النمو الاقتصادي بقيمة 557832 مليون دج.

من خلال القراءة في الجدول أعلاه يلاحظ أن سنة 2016 تعتبر السنة التي أظهرت شح في الموارد المالية مترجمة في القرض المستندي، والسحوبات المتواصلة من صندوق ضبط الموارد، إلى جانب الاستدانة من الخارج من بنك التنمية الإفريقي وهو مؤشر سلبي على الوضعية الاقتصادية في الجزائر.

3. وضعية صندوق ضبط الموارد

تعرف موارد الصندوق نزيفا حادا نتيجة للسحوبات المتتالية لتغطية احتياجات الميزانية العامة، والشكل التالي يوضح رصيد الصندوق من سنة 2014 إلى غاية 2019:

شكل رقم (04): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد للفترة 2014-2019

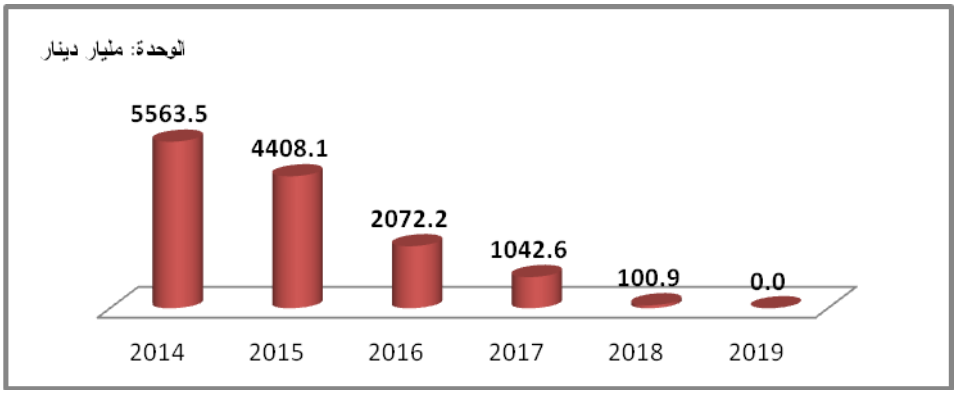

المصدر: ايكو الجيريا، **قانون مالية 2017: صندوق ضبط الإيرادات سينضب تماما نهاية سنة 2018، 2016**، على الموقع الإلكتروني: http://www.eco-algeria.com، تاريخ الاطلاع: 2017/07/31.

يتضح من الشكل أعلاه أن بلوغ ناتج الصندوق 5563,5 مليار دينار سنة 2014 وهي الفترة التي بدأت فيها أسعار النفط بالتراجع، ثم انخفض رصيده إلى 4405,1 سنة 2015، ليواصل بذلك تراجعه إلى 2072,2 سنة 2016، وسيبلغ نهاية السنة الحالية حوالي 1042,6 مليار دينار، ويتوقع أن يبلغ رصيد الصندوق سنة 2018 حوالي 100,9 مليار دينار ليصبح بعد ذلك في سنة 2019 مفلس أي بدون رصيد.

أما دراسة صندوق النقد الدولي FMI فتشير إلى إفلاس الصندوق أيضا لكن في سنة 2018، أي العام المقبل والجدول التالي يوضح توقعات صندوق ضبط الموارد وعجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (03): توقعات FMI لرصيد الصندوق و عجز الموازنة العامة كنسبة من PIB

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رصيد صندوق ضبط الإيرادات مليار دج	785	0	0	0	0	0
عجز الميزانية كنسبة من PIB %	21.2	25.9	29.3	31.2	31.7	31.0

Source: Greg Auclair, Andrew Jewell, Moez Souissi (all MCD), and Racheeda Boukezia (FAD), Algeria selected Issues, report n° 17/142, IMF, May15, 2017, P 16.

تشير دراسة صندوق النقد الدولي إلى إفلاس صندوق ضبط الموارد في غضون سنة 2018، بعد رصيد يقدر بـ 785 مليار دج، ومن المتوقع أيضا أن يبلغ عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 25,9% سنة 2018، ليرتفع بعد ذلك إلى 29,3% و31,2% سنة 2019 و2020 على التوالي[1]. وهو ما يبين الوضعية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري من جراء انخفاض أسعار النفط وعجز كفاية الموارد المالية المتوفرة.

[1] Greg Auclair, Andrew Jewell, Moez Souissi (all MCD), and Racheeda Boukezia (FAD), Algeria selected Issues, report n° 17/142, IMF, May15, 2017, P 16.

4. صندوق ضبط الموارد وقانون المالية 2017

نظرا لشح موارد الدولة جاء قانون المالية بالجديد لصندوق ضبط الموارد، بحيث تم إلغاء سقف الرصيد الأدنى للسحوبات حيث نصت المادة 10 في الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 29 ديسمبر 2016 في باب النفقات على:

- تمويل عجز الميزانية؛
- تخفيض المديونية العمومية[1].

وبناءا على ذلك فقد تم إلغاء سقف الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به والمقدر بـ 740 مليار دينار من أجل الاستمرار في مواصلة استيعاب عجز الخزينة جزئيا[2].

ولأول مرة ستعتمد الحكومة على تأطير الاقتصاد الكلي لمدة ثلاث سنوات كاملة في إعداد قانون المالية في حين كان هذا التأطير يشمل سنة واحدة فقط. وتم تحديد هذا التأطير كالتالي:

- السعر المرجعي لإعداد الميزانية سيتم رفعه إلى 50 دولار لبرميل البترول الجزائري خلال السنوات الثلاث القادمة بدل 37 دولار للبرميل؛
- معدل السعر الحقيقي المتوقع للبترول الجزائري في الأسواق الدولية مقدر بـ 50 دولار في 2017 و55 دولار في 2018 و 60 دولار في 2019؛
- سعر الصرف مقدر بـ 108 دينار للدولار الواحد خلال السنوات الثلاث القادمة؛
- نسبة التضخم ستستقر في مستوى 4 بالمائة خلال السنوات الثلاث القادمة؛
- النفقات العمومية سيتم تسقيفها خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى 2019؛
- المداخيل الجبائية خارج المحروقات سترتفع بـ 11 بالمائة سنويا إلى غاية 2019 وهذا تحت تأثير توسيع القاعدة الجبائية وتحسين التحصيل الضريبي؛

[1] الجريدة الرسمية رقم 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

[2] HuffPost Algérie/APS, Fonds de régulation des recettes: près de 840 milliards DA de disponibilités à fin 2016, 2017, sur site web; http://www.huffpostmaghreb.com/2017/01/09/frr-fin-2016_n_14056418.html, (consulté le 31/07/2017).

- نمو الاقتصاد الوطني منتظر أن ينتعش في 2017 مقارنة مع ما هو متوقع بالنسبة للنمو في 2016 المقدر بـ 3.5 بالمائة، في سنة 2017 من المتوقع أن يصل النمو نسبة 3.9 بالمائة ثم يعود للتراجع إلى 3.6 بالمائة في سنة 2018 ثم للارتفاع من جديد في سنة 2019؛

5. لجوء الجزائر للاستدانة

رغم إصرار الحكومة على عدم اعتماد الاقتراض الخارجي لتمويل العجز الذي تعاني منه، إلا أن استمرار هذه الصدمة دفع بالجزائر للاستدانة من البنك الإفريقي للتنمية la Banque Africaine de Développement بحيث وافق مجلس إدارة البنك على منح الجزائر قرض بقيمة 900 مليار يورو (ما يعادل مليون دولار) في 02 نوفمبر 2016، وذلك بهدف دعم التنافسية الصناعية والطاقة في الجزائر (PACIE)[1]، وقد تم تقسيم هذا القرض إلى 800 مليون دولار لدعم ميزانية الدولة، وتخصيص 200 مليون دولار لدعم مشاريع سونلغاز[2].

6. السيناريوهات المتوقعة للاقتصاد الجزائري

في ظل تراجع الموارد المالية والتراجع المستمر لأسعار النفط وسيادة عدم اليقين في السوق البترولية توجد ثلاث سيناريوهات يمكن أن تعترض الاقتصاد الجزائري:

- **السيناريو الأول:** ارتفاع أسعار النفط في المدى المتوسط الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة الجزائرية من الجباية البترولية، ويتعين على الجزائر في هذا السيناريو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتشغيل أغلب القطاعات ومحاربة الفساد وتنويع الاقتصاد بما يضمن استدامته.

- **السناريو الثاني:** استمرار انخفاض أسعار النفط الأمر الذي يؤدي إلى ندرة في الموارد المالية إلى جانب انخفاض الاحتياطي من النقد الاجنبي الأمر الذي يجعل الجزائر بين سندان

[1] La Banque Africaine de Développement, La BAD approuve 900 millions d'Euros pour le programme d'Appui à la Compétitivité Industrielle et Energétique en Algérie (PACIE),02/11/2016, sur site web ; https://www.afdb.org/fr/news-and-events/afdb-approves-eur900-million-for-algerias-industrial-and-energy-support-programme-16309/.(consulté le 31/07/2017).

[2] ايكو الجيريا، الحكومة ترفع السعر المرجعي للبترول إلى 50 دولار بعد أن امتصت الأزمة مدخرات الدولة، 2016، على الموقع الالكتروني: http://www.eco-algeria.com/content.

التقشف وشراء السلم الاجتماعي ومطرقة الاستدانة من الخارج، وتصبح عملية النهوض بالاقتصاد الوطني عملية صعبة.

- **السيناريو الثالث:** تمكن الجزائر من تدارك الهفوات في الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد النموذج الاقتصادي الجديد في المدى القصير والمتوسط الأمر الذي يسمح بتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية للمحروقات وبناء نموذج جديد يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

خاتمة

تعتبر صناديق الثروة السيادة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، نظرا لما تحوز عليه من موارد مالية ضخمة تمكنها من التأثير في الاقتصاد العالمي والمساهمة في حماية البلدان المتواجدة فيها من الصدمات الخارجية والتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية.

ويعد صندوق ضبط الموارد الذي تبنته الجزائر من بين الصناديق التي عرفت تطورا كبيرا ومساهمةً في الاقتصاد الجزائري من خلال ادخار الفوائض المالية الناتجة عن الجباية البترولية فقد ساهم في التسديد المسبق للمديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة، إلا أن الانخفاض المستمر لأسعار النفط منذ سنة 2014 جعل الجزائر تقوم بسحوبات مكثفة أدت إلى تأكل مدخرات هذا الاخير الامر الذي استدعى دق ناقوس الخطر لحماية الصندوق من الانهيار الذي قد يؤثر بدوره على الاقتصاد الوطني.

مما سبق ذكره، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إنشاء صندوق ضبط الموارد بهدف ادخار الفوائض المالية الناتجة عن الجباية البترولية؛
- ساهم الصندوق في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة من خطر تعرضها للصدمات الخارجية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط والداخلية المتعلقة بالتوسع من طرف الانفاق الحكومي، كما ساهم الصندوق في تخفيض حجم المديونية الخارجية خلال الفترة 2001-2009؛
- ساهم الصندوق في تمويل عجز الميزانية خلال الفترة 2014-2017 نتيجة للشح في الموارد الأمر الذي أبقى الجزائر في مأمن عن اعلان افلاسها؛

- عدم وضوح طريقة تسيير موارد الصندوق والافصاح عنها، وغياب الشفافية في الادارة؛
- امكانية افلاس الصندوق خلال السنتين القادمتين اذا استمرت السحوبات على هذا المنوال.
- ضعف الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية، الى جانب غياب استراتيجية استشرافية واضحة.

المراجع:

الدوريات والمقالات:

- صندوق التنمية الصناعي السوري، سلسلة مداخلات حول صناديق الثروة السيادية(1)، إدارة دراسات واستشارات المشاريع، 19 مارس 2008.
- عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2010.
- مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية تعرض مبادئ سانتياغو على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وتشجيع الاستقلالية والتشغيلية في قرارات الاستثمار والشفافية والمسالة، بيان صحفي رقم 2008/06، 11 أكتوبر 2008.
- معهد الدراسات المصرفية، صناديق الثروة السيادية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة السادسة، العدد 05، الكويت، ديسمبر 2013.
- هشام حنضل عبد الباقي، رؤية لتفعيل دور صناديق الثروة السيادية لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد 69، مارس 2010، الرياض.

الأطروحات والمذكرات:

- بيبي يوسف، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة لنيل رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.
- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية –الواقع والافاق مع الاشارة لحالة الجزائر-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010.

الملتقيات العلمية:

- عبد القادر خليل، سارة مولاي مصطفى، مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انهيار أسعار النفط – مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29-30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة.

الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية رقم 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

LES Rapports

- Alain Demarolle, rapport sur les fon souveraines, sur site ; www.ladocumentationfrancaise.fr.
- Greg Auclair, Andrew Jewell, Moez Souissi (all MCD), and Racheeda Boukezia (FAD), Algeria selected Issues, report n° 17/142, IMF, May15, 2017.

المواقع الإلكترونية

- http://www.eco-algeria.com/content/
- www.investopedia.com/terms/r/revenue-regulation-fund.asp
- www.swfinstitute.org
- epargne.ooreka.fr
-https://www.afdb.org/fr/news-and-events/afdb-approves-eur900-million-for-algeria industrial-and-energy-support-programme-16309/.
- http://www.swfinstitute.org/fund-rankings.
- Ministère des Finances 2017.
- www.eco-algeria.com
- http://www.huffpostmaghreb.com/2017/01/09/frr-fin-2016_n_14056418.html

تحليل النشاط الفلاحي في الجزائر خلال المرحلة 1967-2017
من التسيير الحكومي إلى الإصلاحات الليبيرالية

بكريتي نصيرة
طالبة في الدكتوراه، جامعة مستغانم
nacera.bakreti@yahoo.fr

شريف طويل نورالدين
أستاذ محاضر أ'في الإقتصاد، جامعة مستغانم
noreddine_cherif@hotmail.com

ملخـــص

تغطي الأراضي الفلاحية حاليا في الجزائر 920 735 40 هكتار أي بنسبة 17% من المساحة إجمالية. أمّا المساحة الصالحة للفلاحة فقد إرتفعت من 7.5 مليون هكتار في سنة 1978 إلى 805 مليون هكتار في سنة 2016. إلاّ أنّه وبالرغم من هذه الزيادة لا تزال الجزائر بلدا ذات إمكانيات محدودة من حيث الأراضي الصالحة للفلاحة بسبب تضاريسها الطبيعية. وهذا يتطلب تركيز الجهود لتمكين الفلاحة من القيام بدورها في الإقتصاد سواءا إجتماعيا (الإستهلاك) أو إقتصاديا (الصناعة الغذائية). بناءا على ذلك ستتمحور دراستنا في تقييم النشاط الفلاحي الممول الأساسي للصناعة الغذائية. وبشكل أدق سنركز على عوامل الإنتاج (العقار الفلاحي، الموارد المائية، العتاد الفلاحي، و المدخلات الفلاحية) وعلى الإنتاج الزراعي نفسه.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، القطاع الفلاحي، العقار الفلاحي، الموارد المائية.

Summary

The agricultural land currently in Algeria covers 40 735 920 hectares, or 17% of the total area. The area suitable for agriculture increased from 7.5 million hectares in 1978 to 805 million hectares in 2016. However, despite this increase, Algeria remains a country with limited potential in terms of arable land due to its natural terrain. This requires focusing efforts to enable agriculture to play its role in the economy both socially (consumption) and economically (food industry). Based on this, our study will focus on evaluating the agricultural activity, which is the main source of funding for the food industry. More specifically, we will focus on factors of production (agricultural property, water resources, agricultural equipment, agricultural inputs) and on agricultural production itself.

Keywords: Algeria, agricultural sector, agricultural real estate, water resources.

Jel classification : O13 p26 p27 Q15 Q11 Q18 Q25

مقدمـــــــة

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا حيوي لكل الاقتصاديات و ذلك لاهمية مساهمته في خلق القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد وكذلك لمساهمته في خلق مناصب شغل و القضاء على البطالة اضافة الى ذلك تظهر اهمية الفلاحةفي تمويلها لقطاع الصناعة الغذائية بالمنتوجات الفلاحية التي يحتاجها وتمويلها لاحتياجات الاسر حيث لا يمكن لهذا القطاع ان يتطور دون تطور الفلاحي في هذا الاطار فان الجزائر مطالبة اذا ببعث وتنمية قطاعها الفلاحي تزامنا مع دعمها لخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعةالغذائية ومن هذا تظهر جليا اهمية بحثنا هذا الذي يركز على النشاط الفلاحي من دراسة عوامل الانتاج ,مصادر المياه ونمو الانتاج الفلاحي نفسه . وفي هذا الاطار قامت الجزائر منذ سنة 1987 بادراج تعديلات قانونية وهيكلية في قطاعها الفلاحي الهدف من ذلك هو تغيير طرق تسيير القطاع الفلاحي من تسيير عمومي الى تسيير خاص دون تحول في ملكية الاراضي هذه التغييرات تفرض بعض التساؤلات فيما يخص فعاليتها على مستوى جميع العوامل المساهمة في الفلاحة بعبارة اخرى نسعى من خلال بحثنا هذا للاجابة على **الاشكالية التالية**:

أيّ فعالية للاصلاحات على النشاط الفلاحي في الجزائر؟

هذه الاشكالية تقودنا الى طرح اسئلة فرعية تتمثل فيمايلي

- ماهو نمط تسيير القطاع الفلاحي قبل الاصلاحات ؟
- ماهو مردود الاصلاحات على عوامل الانتاج الفلاحي ؟
- ماهو مردود الاصلاحات على نمو الانتاج الفلاحي ؟
- ماهي الاجراءات الواجب اتخاذها لاستكمال الاصلاحات ة النهوض بالقطاع الفلاحي ؟

للاجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح **الفرضيتين التاليتين**:

1-ادت الاصلاحات الى انتقال القطاع الفلاحي من التسيير عمومي الى التسيير الخاص

2-تعتبر الاصلاحات المدرجة جد فعالة و ادت بالتالي الى تحسن النشاط الفلاحي لجميع المجالات

منهجية البحث: لاختبار هذه الفرضيات نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي و ذلك لوصف جميع التطورات القانونية ,الهيكلية و الاقتصادية للقطاع الفلاحي قبل و بعد الاصلاحات و

تعتمد كذلك على المنهج التحليلي الاستنباطي و ذلك لاستنتاج اهم النقائص و العراقيل الوجب تداركها على المدى القصير و المتوسط

خطة البحث

للاجابة على التساؤلات و اختبار الفرضيات قسمنا بحثنا الى 4 محاور. المحور الأول يعالج العقار الفلاحي حيث تعتبر السياسة العقارية أعم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي. المحور الثاني يتضمن دراسة لمصادر المياه التي كانت ولا تزال من بين العراقيل التي تواجه الجزائر ليس فقط في القطاع الفلاحي ولكن أيضا بالنسبة للقطاعات الأخرى. المحور الثالث يعالج العامل الثالث للقطاع الفلاحي الذي يتمثل في وسائل الإنتاج من معدات ومدخلات. هذه المحاور الثلاث تمهّد للمحور الرابع الذي يتمثل في الإنتاج الفلاحي. حيث سيتم تحليله على مستوى القيم المطلقة والنسبية.

1- العقار الفلاحي

تشكل الأرض بالنسبة للفلاحة العامل الرئيسي للإنتاج الذي لا يمكن مقارنته بالعوامل أخرى مثل رأس المال أو القوة العاملة، حيث مورد طبيعي محدود لا يمكن إعادة إنتاجه. وعلاوة على ذلك، تختلف الفلاحة عن القطاعات الأخرى من خلال أهمية الأرض كعامل إنتاج، بطبيعة الحال تستخدم الأرض في قطاعات الإقتصاد الأخرى التي لا غنى عنها، لكن في أي من هذه القطاعات لا تلعب هذا الدور المركزي. تنوع جودته الذي يعتمد على ظروف الأرصاد الجوية يؤدي إلى إنتاج محاصيل مختلفة، ليس فقط في البلدان بل حتى داخل أقاليم بلد ما.

1-1- المساحة الصالحة للفلاحة

بمساحة تقدر ب 238174100 هكتار، تعد الجزائر أكبر دولة في إفريقيا. الأراضي التي تستخدمها الفلاحة تغطي حاليا 40735920 هكتار أي 17.16% من المساحة الكلية. وبصورة أدق تطورت المساحة الفلاحية في الجزائر بالشكل الذي يوضحه الجدول رقم 1. إرتفعت المساحة الصالحة للفلاحةتطورت من 6.5 مليون هكتار في سنة 1967 إلى 8.5 مليون هكتار في 2016. وترجع هذه الزيادة إلى إستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية والسهلية بموجب قانون ملكية الأراضي لعام 1983. حيث أنّ تقنيات التوجيه وإزالة الأحجار التي وضعت في السنوات

الأخيرة، جعلت من الممكن تحقيق 41000[1] هكتار بين عامي 1999 و 2000. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سمح أيضا بين عامي 2000 و 2003 باستصلاح 256000هكتار.[2].

إرتفعت المساحة الصالحة للفلاحةتطورت من 6.5 مليون هكتار في سنة 1967 إلى 8.5 مليون هكتار في 2016. وترجع هذه الزيادة إلى إستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية والسهلية بموجب قانون ملكية الأراضي لعام 1983. حيث أنّ تقنيات التوجيه وإزالة الأحجار التي وضعت في السنوات الأخيرة، جعلت من الممكن تحقيق 41000[3] هكتار بين عامي 1999 و 2000. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سمح أيضا بين عامي 2000 و 2003 باستصلاح 256000هكتار.[4].

الجدول1

توزيع المساحة الفلاحية الإجمالية للجزائر مابين (1967-2016)

الأراضي الفلاحية	1967	1989	2007	2016
المساحة الصالحة للفلاحة منها	6821.5	7675.5	8228.7	8525.4
أراضي قابلة للزراعة	6240.1	7097.8	7546.5	7545.4
أراضي التشجير الدائمة	581.3	577.6	682.2	980
أراضي الرعي	34348.0	31053.4	31624.8	32942.1
أراضي غير منتجة	1283.0	993.2	882.4	1056.3
المساحة الفلاحية الإجمالية	42452.5	39.491.0	40735.9	42523.8

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصائيات، MPAT, Annuaire statistique de l'Algérie 1977-1978.

وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإنّ الجزائر لا تزال بلد ذات إمكانيات منخفضة للأرض بسبب جغرافيتها الطبيعية. إذا أخذنا بعين الإعتبار تطور السكان، إرتفع نصيب الفرد من

[1] CNES, *Stratégie de développement de l'agriculture, Alger*, 2003, p.6.

[22] CNES, *Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2e trimestre 2005.*

[3] CNES, *Stratégie de développement de l'agriculture, Alger, 2003*, p.6.

[44] CNES, *Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2e trimestre 2005.*

المساحة صالحة للفلاحة من 0.63 هكتار في عام 1967 الى 0.36 هكتار في سنة 1982. وصلت هذه النسبة إلى 0.22 هكتار في عام 2016 مقابل 0.42 هكتار في فرنسا و 0.50 هكتار في اليونان و 0.55 هكتار في إسبانيا. وإضافة على ذلك من 8.2بين مليون هكتار كمساحة صالحة للفلاحة تم تسجيل 1.4 مليون هكتار فقط أي 17 % من المساحة الصالحة للفلاحة كأراضي ذات نوعية وقدرة إنتاجية كبيرة. كذلك لا تتعدى المساحة المزروعة 4141130 هكتار فقط، أي 50.3% من المساحة الصالحة للزراعة، والباقي تترك للبور. و نضيف إلى ذلك مخاطر التصحر في المناطق الإستوائية والصحراوية. في هذا الإيطار يؤكد المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي أنّ مساحة الأراضي المخصصة للرعي (حوالي 32 مليون هكتار) ليست دقيقة جدّا إذ أنّ 7 ملايين هكتار قد إنضمت إلى الصحراء، وفقط من 3 إلى 4 مليون هكتار بقيت في حالة جيدة.أما الباقي فهو في حالة تدهور كبيرة. وحسب وزارة الفلاحة، فإنّ مخاطر التصحّر أكبر على مستوى النظام البيئي للسهوب.

من بين 20 مليون هكتار من السهوب الجزائرية،نسجل 5061388 هكتار معرضة للتصحر،و 3677035 هكتار حساسة إلى حدّ ما، و 2215035 هكتار حساسة جدّا للتصحر.كذلك، إجمالي إنتاج السهوب بلغ 1.6 مليار وحدة العلف في 1978 لا يتعدى اليوم ثلث الإنتاج، أي حوالي 530 مليون وحدة العلف. وأسباب هذا التصحر كثيرة: الجفاف والرياح والنمو السكاني والرعي الجائز وإستخدام المياه المالحة ومياه الصرف الصحي في الواحات وحرائق الغابات وما إلى ذلك. وفي هذا السياق تستحق النشاطات المسطرة في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التدعيم على المدى الطويل[5]، في غضون 3 سنوات (2000-2003) تم إستعادة 2655476 هكتار من أراضي الرعي المتدهورة و500000 هكتار من الغابات المتدهورة[6].من جهة أخرى تمكن برنامج تدعيم الإنتعاش الإقتصادي، من حماية 2.5 مليون

[5] يجب الإشارة هنا إلى كون الجزائر حاولت محاربة التصحر خاصة من خلال برنامج السد الأخضر الذي إنطلق في سنة 1971. ويتضمن عملية التشجير من الشرق إلى الغرب في المناطق الضعيفة بيئيا إلاّ أنّ النتائج لم تكن في مستى الأهداف المسطرة وذلك راجع إلى غياب الدراسات المسبقة وعدم الأخذ بعين الإعتبار العوامل الإقتصادية والإجتماعية خاصة عامل السكّان الذي يعتبر مهما في تدهور الأراضي.

[6] Ministère de l'agriculture et du développement rural, *Rapport national de l'Algérie sur la mise en œuvre de la convention de lutte contre la désertification,* septembre (2004).p. 31.

هكتار في مناطق السهوب [7]. حاليا تتواصل النشاطات في هذا السياق، كما سمح حق الإمتياز من إنشاء 665 مشروعا يجمع مساحة تقدر ب 685444 هكتارا منها 190267 هكتار في منطقة جبلية و469555 هكتار في منطقة سهبية 25622 في منطقة صحراوية[8].

1-2- السياسة العقارية

النظام العقاري له أثر مهم في الحفاظ على المساحة الصالحة للزراعة وعلى الإنتاجية الفلاحية بوجه عام. حيث إنّ الفلاح الذي له حق محدد جيدا في أرضه يعلم أنّ تكثيف جهوده وخبرته، يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ويزيد أيضا من دخله. هذه النتيجة لا تحدث تلقائيا عندما تكون الأرض ملكا إلى شخص آخر، وحقوق الفلاّحين ليست واضحة ومأمنة، من جهة أخرى، يؤثر نظام الأراضي أيضا على مستوى الإستقرار السياسي. حيث يميل الفلاحون الذين لهم حق في الأرض التي يزرعونها إلى إعتبار أنفسهم جزءا من النظام السياسي الراسخ، إذ أنّهم قد يخسرون أمور كثيرة في حالة الفوضى. في الجزائر، النظام العقاري الذي طبق بقرار التسيير الذاتي والثورة الزراعية إرتكزعلى مبدأ توزيع حقوق إستخدام الأراضي لمصلحة الفلاحين المقيمين العاملين مباشرة وبشكل شخصي في الأرض والذين لا تستفيدون إلاّ من مداخيل نشاطهم الفلاحي. وقد صاحبت هذه السياسة تنظيم جماعي للمزارع وسياسة إشراف الدولة. غير أنّه في الواقع، فإنّ هذه السياسة التي واجهت مشاكل مرتبطة بالتحفيز والتسيير لم تؤدي إلاّ الى تدمير المبادرة الفردية وجهود الإستثمار.

ومنذ عام 1987، خاصة مع بإصدار القانون 87-19، منحت الدولة الفلاّحين حق الإستغلال الدائم. وضع هذا القانون في المقدمة مسألة خوصصة الأراضي القائمة على فكرة أنّ خوصصة الأراضي من شأنها أن تعزز العلاقة "الجسدية" العضوية بين الإنسان والأرض. فإنّ الحجة المعتمد عليها في بيع الأراضي هي أنّ الحفاظ على حق الدولة في الملكية خلال فترة التسيير الجماعي للقطاع الفلاحي، قد أثبتت محدوديتها، وأنه من الممكن إزالة الأرض من عملية خوصصة وسائل الإنتاج. على الرغم من أنّ رئيس الجمهورية الحالي الغى نهائيا خيار بيع

[7] Bilan du programme de soutien à la relance Economique.

[8] Ministère de l'agriculture et du développement rural, op. cit., p. 19.

الأراضي، فإنّ الوضع لا يزال غير مؤكد بالنسبة للمستفيدين، مما ولد سلوكات سلبية مثل نهب الأراضي الفلاحية وتحويلها إلى بنايات سكنية لاسيما التقسيم الوحشي والهمجي للأراضي الفلاحية القريبة من المناطق الحضارية، والصيانة السيئة للأرض، وتطوير ثقافات المضاربة، ....، إضافة إلى ذلك حافظ المستفيدون على علاقة شك أو عدم ثقة فيما يتعلق بملكية الدولة للأراضي. حسب آراء للفلاحين، يمكن للدولة، في أي لحظة قلب هذا الوضع وإستعادة حقوق الإستغلال. وفي جوان 2004، بهدف استصلاح الأراضي، تم منح حق الإمتياز للشركات المدنية التي يحصل أعضاؤها على حصص إجتماعية قابلة للتحويل، للتنازل وقابلة للحجز مقابل مساهماتهم. يمكن أن يتطور حق الإمتياز إلى حق التنازل بشروط معينة منصوص عليها في دفتر الشروط، حيث ينشأ عنه دفع رسم. يتم اتنظيم هذه الشركات المدنية إمّا في شكل شركات رأس المال للمشاريع الأكثر أهمية التي تتضمن مساحات كبيرة، ويمكن أن يكون على شكل شركات أشخاص بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي تتميز بطابع عائلي. والجديد في هذه العملية هو فتح رأس المال بالنسبة للمساهمين. أمّا بالنسبة للقطاع الفلاحي الخاص، يسود الغموض خاصة في مناطق السهوب في الأراضي المخصصة للرعي. يتم إستغلال هذه الأخيرة من قبل الأفراد العاديين الذين إعتادوا عليها تقليديا. أدت الزيادة في عدد السكان والحيوانات إلى منافسة شديدة على إستخدامها. فهي في حالة تدهور كبير بسبب الإستغلال المفرط. وخلافا للأراضي الأخرى، لم تظهر الدولة موقفا واضحا إتّجاه ملكيتها وإستغلالها، ويضاف إلى ذلك حالة الأراضي الخاضعة إلى وضعية"غير قابلة للتقسيم" الذي يعيق الإستثمار ونشأة سوق العقار الأراضي. حيث أنّه لم يتم تقاسم مساحات كبيرة من الأراضي منذ عدة أجيال. وبالمقابل لم يقترح أي قانون لتسوية هذا الوضع نهائيا. وعليه، فإنّ السياسة العقارية في الجزائر مستوحاة من المبدأ الذي يكرس أولوية الحق في الإستغلال على حق الملكية من أجل تفضيل الإستغلال المباشر أو الشكل العائلي للملكية والقضاء على الريع العقاري كشكل من أشكال المداخيل. هذا التنظيم مبني على فكرة مفادها أن المصلحة الفلاحية الحقيقية لا تتمثلفي الملكية وإنما تتمثل في الإنتاج الفلاحي والحق الأساسي للفلاّحين هو حق الإستغلال. وقد تم تنفيذ هذه السياسة بنجاح في الإقتصاديات الحديثة مثل إنجلترا، فرنسا، الدنمارك، هولندا، اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية.

في الجزائر رغم التحول التنظيمي في القطاع الفلاحي من الإستغلال الجماعي العمومي (مع القطاع الخاص المهمش) إلى الإستغلال الخاص، لم تتمكن الفلاحة الجزائرية من تحسين إنتاجية الأراضي. حيث أدّت ظاهرة عدم الثقة بين بين صفوف المستفيدين من حقوق الإستغلال إضافة إلى الحالة القانونية" المعلقة" للأراضي إضافة إلى عدم المحافظة على إمكانيات االقطاع الفلاحي من حيث صلاحية الأراضيكما أثرت سلبا على الإنتاجية الفلاحية بصورة عامة. ومن هذا. إن كانت خوصصة الأراضي الزراعية ليست الخيار المثالي للفلاحة الجزائرية، فإنّ الوضع الحالي يتطلب إتخاد قرارات أكثر دقة وحزم لإثبات عدم الرجوع عن الخيار الذي تم إختياره للأراضي القطاع العام والتسوية النهائية لوضعية الأراضي الخاصة. ومن ناحية أخرى، لا يكفي تحديد سياسة الأراضي القائمة على حق الإستغلال لحل مشاكل التنمية الفلاحية، ولكن يجب أن تكون مصحوبة بسياسة تأطير فعالة ورسم استراتيجية لتنمية القطاع الفلاحي تتضمن عوامل إنسانية (الديموغرافية، وثقافية،..) مناخية، والتقنية (التكوين / التدريب، تقنيات الزراعة وتربية المواشي، وتعميم التطور التكنولوجي)، مالية (التمويل، القروض الفلاحية ،أسعار، مداخيل،)، وتسويقية(اتنظيم سوق الجملة وسوق التجزئة).

2- الموارد المائية

نتيجة لمناخها شبه القاحل والمتذبذب، فإن الماء يمثل مصدر قلق بالنسبة للجزائر[9].مصادر الميه المستعملة تأتي من المياه السطحية التي يمكن تخزينها والمياه الجوفية المتراكمة من طبقات المياه الجوفية الجنوبية. غير أنّ الجزائر تصطدم بعاملين الأول مرتبط بعدم إستقرارا موسمي والثاني مرتبط بصعوبة التضاريس، هذان العاملان يجعلان تعبئة وإستغلال المياه أكثر صعوبة. حيث أنّ أشهر الشتاء(ثلاثة) التي تتميز، بسقوط معظم أمطار السنة تقابلها أشهر طويلة (باقي السنة) من شبه جفاف تكون الأنهار شبه جافة. واد شلف، الوادي الرئيسي للجزائر (725 م)، يسقي سلسلة من السهول في الشمال، ولكنه غالبا ما يفتقر

[9] في هذا الإيطار يقول الفلاّح الجزائري أنّه في مدة 10 سنوات لا يحصل سوى على 3 سنوات جيدة من حيث الأمطار كما أنّه خلال نفس المدّة يكون متأكّدا بمرور 4 سنوات صعبة جدّا. ويؤكد الإقتصادي موراد انّه حتى في المناطق الرطبة التي تتمتع بتساقط أمطار نسبيا كبيرة لا ينجو الفلاّح من الجفاف إلاّ في بضعة أشهر. وجاء هذا في M. Lakehal, *Algérie, De l'indépendance à l'état d'urgence*, Paris, L'Harmattan, 1992, p. 69.

إلى المياه في الصيف. في الواقع، يبلغ إجمالي حجم المياه السطحية 12.4 مليار متر مكعب سنويا تتركز بنسبة 90٪ في المناطق التلية.أما بالنسبة لجنوب التل الجزائري فلا يوجد أنهار دائمة حيث أنّ مستجمعات المياه في هذه المنطقة لا تستقبل سوى 10٪ من المياه الناتجة عن هطول الأمطار، في حين أن الكميات التي تعود إلى المناطق الصحراوية شبه منعدمة. أما بالنسبة للموارد الجوفية فإنّ الكمية الاحتياطية الكبيرة تقع في المناطق الصحراوية وتسمح باستغلال حجم سنوي قدره 5 مليارات متر مكع، في حين أن طبقات المياه الجوفية في شمال الجزائر، التي تقع غالبيتها في المنطقة التلية ، تسمح فقط بحجم سنوي قابل للاستغلال قدره 1.8 مليار متر مكعب في المجموع قدرة الري للجزائر تقدر ب 19.2 مليار متر مكعب لا يتم استغلالها إلا جزئيا بسبب الصعوبات الجيولوجية والتقنية. حاليا يبلغ الحجم السنوي للموارد المائية المتاحة 11.5 مليار متر مكعب منها 4.7 مليار متر مكعب مياه سطحية و6.8 مليار متر مكعب مياه جوفية (1.8 مليار متر مكعب في الشمال و 5 مليار متر مكعب في الجنوب)[10]. الموارد المائيةالقابلة للاستغلال تمول سكانا يبلغ عددهم 39 مليون نسمة، واحتياجات الصناعة وقطيع حيواني يقدر بنحو 25 مليون رأس وتمول خاصة احتياجات الفلاحة. وحسب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، من بين 8.2 مليون هكتار، لا يحصل سوى 1.8 مليون هكتار فقط (أي ما يعادل 21.9٪ من المساحة الصالحة للزراعة)تستقبل أكثر من 600 مم من الأمطار سنويا تسمح بالزراعة المكثفة دون ري[11]. وهذا يعني أنّ الماء يمثل الهاجس الأول بالنسبة إلى المساحة الصالحة للزراعة أي 78.1٪. وعليه فإن الجزائر مطالبة بالإعتماد على تقنيات الري.

بدأ تطوير تقنيات الري بالنسبة لإحتياجات الفلاحة وبالنسبة للإحتياجات الأخرى في الجزائر في عام 1930 مع إنشاء سبعة محيطات كبيرة على سطح 000 151(منخفض شيليف، متوسط شيليف، مرتفع شيليف، حاميز، مينا، سيج،هبرة) وبناء سدود في شيليف واد فضة تافنة ...عند الاستقلال ورثت الجزائر 14 سد[12] مع قدرة نظرية إجمالية قدرت ب 487 مليون

[10] D'après le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural.

[11] CNES, *Rapport sur la problématique de développement agricole : élément pour un débat national*, 2000, p. 10.

[12] لقد أخدنا بعين الإعتبار السدّين الكهربيمائيين: ايغيل إيمدا وإيرغان.

متر مكعب و آبار جوفية. خاصة في الواحات الصحراوية، كما ورثت مساحة مروية قدرها 750 207هكتار[13]. غير أنّه وللأسف أن السلطات الجزائرية لم تواصل الجهود في هذا الميدان إلاّ مؤخرا. حيث لم ترتقي أمانة الدولة للري إلى وزارة قائمة بذاتها إلاّ إنطلاقا من سنة 1977. بين سنتي 1962 و 1979 تم بناء 3 سدود فقط (جرف التربة في عام 1967، فيرغوغ في سنة 1970 و سيدي محمد بنعودة في عام 1978)، من بينها سد كان قيد الإنشاء قبل الاستقلال مع قدرة نظرية إجمالية ب 335 مليون متر مكعب[14]، وهناك 6 سدود أخرى كانت قيد التنفيد في سنة 1979 أدرجت ثلاثة منها في البرنامج الرباعي الأول 1970- 1973، من بين هذه السدود الثلاثة عرفت أشغال سد ويزرت تأخرا كبيرا حيث لم تنتهي إلاّ في سنة 1980، الأمر، بالنسبة إلى إمكانيات الري الصغيرة والمتوسطة التي لم تعرف إهتماما من السلطات الجزائريةعرفت. قدرة لا يستهان بها. في سنة 1979 تم جرد 44 سد صغيرة بسعة إجمالية قدرها 21 مليون متر مكعب[15] وإستغلال الآبار بسعة إجمالية قدرها 1870 مليون متر مكعب[16].

خلال هذه الفترة (12 سنة)، لم يتم تحقيق سوى 20000 هكتار كمساحة مروية فعلا. وعليه هذا التهميش المرتبط بالأولوية االكبيرة الممنوحة للتصنيع، والمرتبط كذلك بغموض السياسة الفلاحية زغياب الكفاءات في مجال بناء السدود، أدى إلى تفاقم العجز في المياه، ليس فقط بالنسبة للزراعة ولكن أيضا بالنسبة إلى المدن. فلم تعطى الأولوية لقطاع الري إلا مع بداية سنة 1980. حيث عرفت القروض المبرمجة إرتفاعا من 41.60 إمليار دينار جزائري على مدى فترة 11 سنة(1967- 1978)، أي بمعدل سنوي يعادل 3.7 مليار دينار إلى 33.6 مليار دينار جزائري على مدى فترة 5 سنوات،(1980-1984) أي بمعدل سنوي يعادل 6.7 مليار دينار جزائري. وتبعا لذلك بلغت الإستثمارات المحققة من 19.29 مليار دينار جزائري بين عامي 1967 و 1978 إلى 22.7 مليار دينار في الفترة بين عامي 1980 و 1984 ثم إلى 27.1 بليون دينار في الفترة

[13] CNES(2000), op. cit., p. 10.

[14] M, Lakehal, op. cit., pp. 49-50.

[15] Ibid.

[16] A. Brahimi, *Stratégie de développement pour l'Algérie, Défis et enjeux*, Paris, Economica, 1991, p. 169.

بين 1986- 1990 [17]. وتضمنت سياسة الري الجديدة إعطاء الأهمية إلى تقنيات الري الصغيرة والمتوسطة لأول مرة إضافة إلى تقنيات الري الكبيرة. وعلى سبيل المثال. نفد في سنة 1985 برنامج يتألف من 700 خزان و300 سد صغير، وبالإضافة إلى ذلك، تمّ إطلاق العديد من الدراسات في مجال الري، خاصة دراسات مرتبطة بمشاريع تحلية مياه البحر بالنسبة الى الجزائر العاصمة، وهران مستغانم، ودراسات مرتبطة بمواقع السدود ومشاريع التحويل، ودراسات مرتبطة بنوعية التربة على مساحة 38000 هكتار... أدّى هذا الجهد الكبير لصالح الري إلى إنجاز 6 محيطات جديدة بمساحة إجمالية إضافية قدرها 55000 هكتار، وتحقيق تعبئة كبيرة للمياه الجوفية بلغ قدرتها5037 مليون متر مكعب في سنة 1987، وإنجاز العشرات من السدود الصغيرة في عام 1987 بسعة إإجمالية قدرها 412 إلى 434 مليون متر مكعب، وإنجاز عشرة سدود أخرى صغيرة في سنة 1992 بقدرة تخزين 1063 إلى 1217 مليون متر مكعب. كما تم تحقيق زيادة في عدد خزانات المياه من قدرة تخزين قدرت ب 79 مليون متر مكعب، في عام 1987 إلأى قدرة 113 مليون متر مكعب في سنة 1992. وإستمرت مشاريع التنمية المائية والزراعية خلال التسعينات. حيث في سنة 1999، كان جرد حوالي عشرات من المشاريع تمتد على مساحة 74095 هكتار منها 42649 هكتار في مرحلة الإعداد، 24791 هكتار في مرحلة إعادة التأهيل و6655 هكتار في مرحلة التوسع، في المجموع تسجل الجزائر قدرة ري تتمثل في 107 سد كبير في الخدمة، منها 43 سد تتجاوز قدرته الوحدوية 10 مليون متر مكعب، كما تسجل الجزائر كذلك 850 سد صغير و خزانات بسعة 100 مليون متر مكعب. ولكن لسوء الحظ تنخفض قدرة السدود من فترة إلى أخرى. حيث تمثل الترسبات 11.2%من القدرة الأولية للسدود المستعملة. وقد قدّرت الوكالة الوطنية للسدود نسبة الترسبات السنوية ب20 مليون متر مكعب بالنسبة من مجموع السدود الصغيرة المستعملة في 1995. وفي هذا الايطار، سمح برنامج الإنتعاش لإقتصادي سمح بإعادة تشجير 13000 هكتار، و1100 كيلومتر من حواجز الرياح، و505000 كإصلاح ممسارات المياه، كل هذا بهدف حماية مجمعات المياه (أحواض). من جهته حقق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بين سنتي 2000 و2003 إصلاح

[17] Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire (MPAT), *Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978*, mai 1980 ; Le conseil national de la planification pour la période 1986-1990, et calcul personnel.

مسارات مياه لأكثررمن 2000000 متر مكعب. هذه البرامج المحققة سمحت بزيادة المساحة المروية كما يظهرها الجدول رقم 2. وقد مكن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية من تطوير تقنيات الري الموضعي،حيث إرتفعت المساحة المروية بالتنقيط إلى 108700 هكتار في سنة 2004 أي بنسبة 15% المساحة الكلية المروية[18].

على الرغم من الزيادة الكبيرة في المساحة المروية إلاّ أنّها لا تزال محدودة جدّا مقارنة مع الأراضي التي يتمتع بها البلد اليوم في سنة 2017 لاتمثل سوى 15% من المساحة الصالحة للفلاحة. حاليا تسجل الجزائر عجز كبير في تعبئة وتخزين الموارد المائية. حيث لا يمكن تعبئة سوى 2 مليار متر مكعب سنويا، منها 72% تذهب إلى الآبار، و22% فقط يتم تخزينها في السدود، وفقط 6%تترسب على شكل موارد طبيعية، وهذا يعتبر غير كافي بالنسبة للجزائر.وعلى الرغم من ذلك، لا زالت الجزائر تعرف سلوكات سلبية تتمثل في التبذير وإستخدام غير عقلاني للمياه التي تكلفها غاليا. بالنسبة للمياه الموجهة للإستهلاك المنزلي. على سبيل المثال" المعدات المنزلية للجزائر لا تختلف عن مثيلتها في البلدان التي لا تعتبر فيها المياه كمنتوج ناذر، مثل كثرة الحنفيات أو المرشات وأحواض الإستحمام الكبيرة[19]. وعليه، في بلد شبه قاحل، حيث لا يشجع التوزيع السنوي للأمطار الفلاحين على إستغلال أراضيهم (مايقارب 3.5 مليون هكتار من الأراضي تترك دون إستغلال)، تصبح الزيادة في المساحة المروية شرطا للتنمية الفلاحية المستدامة. هذه الزيادة تتحقق بالزيادة في مصادر المياه عن طريق االتعبئة المثلى للمياه وخاصة عن طريق تحلية مياه البحر.

وفي هذا الإيطار، فإنّ المشاريع المحققة وقيد التحقيق تستحق التشجيع. في إطار البرامج الخماسية منذ 2005 إلى يومنا هذا، تم إنشاء 19 محطة لتحلية مياه البحر لقدرة تفوق2800000 مليون متر مكعب يوميا[20]، رغم هذه الجهودات، إنتاج المياه يبقى غير كافي

[18] CNES, *Note de conjoncture du deuxième semestre 2004*, mai 2005.

[19] S. Bedrani, « L'agriculture et le rural durant la période 1990-2000 », in A. Mahiou et J.-R. Henry, *Où va l'Algérie ?,* Paris/Aix-en-Provence, Karthla/IREMAM, 2001, p. 215.

[20] 15 محطة أخرى مبرمجة للإنجاز. حيث أنّ الإنتهاء من إنجاز كل المحطات يضع الجزائر في المرتبة الرابعة من بين الدول المنتجة للمياه. حسب .Le Figaro du 15/03/2006

مقارنة بعدد السكان المتزايد وبالنسبة كذلك إلى قطاع الفلاحة الذي يحتاج إلى 5 مليار متر مكعب لتحسين المساحة الفلاحية المروية (للإشارة يحتاج 1 هكتار إلى 5000 متر مكعب على الأقل)[21].

الجدول2 تطور المساحة المروية في الجزائر بين سنتي 1967- 2017

السنة	1967	1889	1999	2004	2017
المساحة المروية(هكتار)	297000	377710	495810	724666	1.3 مليون

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي(CNES)

تتلقى الجزائر 65 مليار متر مكعب من الأمطار سنويا، منها 15 مليار تصب إلى الوديان، 3 مليار تغذي المياه الجوفية و 47 مليار متر مكعب. يضاف إلى ذلك خسائر خطوط الأنابيب التي تقدرها وزارة الفلاحة بنسبة 40%. ونتيجة لذلك، تحتاج الجزائر إلى زيادة إنتاج المياه المحلاة من خلال إنتاج وحدات تحلي أكثر مع الحد من تكاليف إسناد إدارة هذه الوحدات إلى المهنيين وليس إلى الجماعات المحلية، والحد من الخسائر عن طريق تغيير خطوط الأنابيب التي تعود إلى وقت الإستعمار. إضافة إلى ذلك، يجب أن يرافق تعبئة المياه وإنتاجها صيانة السدود الكبيرة وإتّباع سياسة التحفيز على إقتصاد المياه من خلال تعميم أساليب الري بالرش وإتباع سياسة تسعير صارمة. وأخيرا، فإنّ مصادر الري الصغيرة والمتوسطة تتمتع إمكانات لايستهان بها، مما يحفز على مراقبة الطبقات الجوفية.

3- وسائل الإنتاج الفلاحي

بوجود مساحة فلاحية محدودة فإنّ الزيادة والتنويع في الإنتاج الفلاحي يمر بتحسين إنتاجية الهكتار الفلاحي. في هذا الإيطار تصبح الميكنة الفلاحية والمدخلات الفلاحية ضرورة لايمكن التنازل عنها. حقيقة الإرتفاع المتزايد في اليد العاملة وندرة الأراضي تنقص من أهمية العتاد مقارنة بالمدخلات الفلاحية إلاّ أنّ الميكنة الزراعية تواصل لعب دورها المهم حتى في

[21] تقدّر القدرة العالمية للمياه المحلاّة ب 40 مليون متر مكعب يوميا، أي مايمثل 2% من الأستلاك العالمي، منها 20 مليون متر مكعب في الشرق الأوسط، 7.5 مليون متر مكعب في أمريكا الشمالية، 5 مليون متر مكعب في آسيا، 5 مليون متر مكعب في أوروبا، و2.5 مليون متر مكعب في إفرقيا.

الأنظمة الفلاحية الفقيرة أو ذات معامل يد عاملة كبيرة[22]. من خلال دراستنا لهاذين العاملين(الميكنة والمدخلات الفلاحية) نهدف إلى معرفة أثر الإنتقال من قطاع فلاحي عمومي إلى قطاع خاص على التحديث التقني والبيولوجي للفلاحة الجزائرية.

3-1- العتاد الفلاحي

آلتين مهمتين هما الجرار والحصادة يمكن أن يكون إستعمالهما ذو دلالة مهمة في معرفة درجة مكننة القطاع الفلاحي في الجزائر. بعد الإستقلال ورث القطاع الفلاحي عتادا فلاحيا قديم ومهتلك[23]. غير أنّه بين سنة 1967 إلى غاية نهاية السبعينات لم تعرف حضيرة العتاد الفلاحي تطورا كبيرا مقارنة بالمساحة الفلاحية الصالحة للزراعة وهذا ما أدى إلى إنخفاض كبير في درجة المكننة للفلاحة المحسوبة بالعلاقة عدد الهكتارات لكل جرارو عدد الهكتارات لكل حصادة. حيث إنخفضت هذه النسب من 1967 إلى غاية 1978 من جرار لكل 101.5 هكتار وحصادة لكل 787.3 هكتار إلى جرار لكل 152 هكتار وحصادة لكل 1379.7 هكتار. إضافة إلى ذلك ، جزءا مهم من العتاد لم يكن متوفرا بالفعل بسبب الصعوبات في صيانة الآلات المعطلة.

الجدول 3 تطور الميكنة الفلاحية في الجزائر 1967-2016

	1967	1978		1992	2001	2016
	عام	عام	عام+خاص	خاص	خاص	خاص
عدد الجرارات	18762	178 20	496 42	9500085	94181	494
م.ص ف/جرار	101.5	152	177.4	.2	87	75
عدد الحصادات	2419	2225	4000	9000	9290	17258
م.ص ف /الحصادات	787.3	1379.7	1885	899.5	885.6	494

م.ص ف: لمساحة الصالحة للفلاحة المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات ONS، CNES.

[22] M- Gilis, D. H. Perkins, M. Roemer, D. R. Snodgrass, *Economie du développement*, Traduction de la 4e 2dition américaine par Baron-Renault, Bruxelles, paris, De Boeck et Larcier s. a., 1998, pp.570-571.

[23] نذكر هنا أنّ خلال حرب التحرير، حالة اللاأمن قد عرقلة الإستثمارات في جميع القطاعات خاصة الإستثمارات في صناعة العتاد الفلاحي.

ومنذ بداية الثمانينات. إرتفع محتوى حظيرة العتاد الفلاحي، وخاصة حظيرة الجرارات ادّت إلى تحسن ميكنة الفلاحة الجزائرية التي إرتفعت من 177.4 هكتار لكل جرار إلى 1885 هكتار لكل حصادة في سنة 1978 إلى 88.4 هكتار لكل لجرار و 894.3 هكتار لكل حصادة في سنة 1999. في سنة 2016 بلغت نسبة المكننة 75 هكتار لكل جرار و 494 هكتار لكل حصادة. على الرغم من هذا التحسن، لا يزال معدل الميكنة غير كاف مقارنة بالإحتياجات.كما أنّ مراجعة حظيرة الجرارات لسنة 1992 لسنة 1992 أظهرت أنّ 50%من القدرة الإنتاجية لديها سن بين 9 سنوات و أكثر من 12 سنة و15% فقط لها سن أقل من 5 سنوات. ونضيف إلى ذلك هذا التحسن في حظيرة العتاد الفلاحي لا يعني التزايد في إكتساب العتاد بالنسبة للفلاحين. يشير الجدول 4 إلى حدوث إنخفاض في هذه الفترة 1994 و 1999، إنخفضت عمليات الإستحواذ على جرار التي كانت تتزايد بين عامي 1967 و 1977 تماما من 13567 وحدة في 1974-1977 إلى 2499 وحدة في 1994 ثم إلى 1015 في سنة 1999. هذا الإنخفاض في المعدات الفلاحية يرجع إلى حد كبير لإرتفاع الأسعار. بين سنتي 1986 و1996 تضاعف سعر الجرار ب14 مرة، و تضاعف سعر الحصادة ب12.5[24]. اليومن تكاليف الجرار تمثل أكثر من 2500000دج.

الجدول 4

تطور إقتناء العتاد الفلاحي مابين 1967- 2016

السنة	الجرارات	معدات الحصاد
1969-1967	10624	2693
1977-1974	13567	2746
1994	2499	1999
1999	1015	396
2005	1406	2124.8
2010	1396	2701
2016	2100	12430

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصائيات، شركة تسويق المعدات والآلات الفلاحية.

[24] من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي.

تحرير الأسعار وانسحاب الدولة من قنوات التوزيع. وتمويل المزارع، بعد إنتقال الزراعة من الفلاحة العامة الجماعية إلى القطاع الخاص، كان له أثر سلبي على مستوى ميكنة الزراعة. و لمواجهة هذا الوضع، يجب على الدولة أن تتدخل بسياسة المكننة لمرافقة للمزارع الجزائري خلال الفترة الإنتقالية حتى لا يواصل القطاع الفلاحي هذا التدهور.

2-3- المدخلات

يتمثل مساهمة الأسمدة والبذور في رفع مردودية الأراضي الفلاحية.فمنذ الإستقلال، أظهرت السلطات الجزائرية الرغبة في زيادة الإنتاج الفلاحي الذي إستلزم إستخدام الأسمدة مما أدى إلى زيادة في إنتاجها من 26 مليون وحدة مخصبة في 1963-1964 إلى 215 مليون وحدة مخصبة في 1972-1973[25]. ولكن إنطلاقا من منتصف الثمانينات بدأ استهلاك الأسمدة في الإنخفاض. حيث عرف معدل الإخصاب إنخفاضا يصل إلى 50% بين سنتي 1985 و1998، منتقلا من 25 كيلوغرام إلى 12 كيلوغرام للهكتار الواحد. خلال السنوات الخمس الماضية كانت كميات الأسمدة المستخدمة محدودة ومركزة أساسا في المناطق ذات الإمكانيات العالية. وقد عرف إستهلاك الأسمدة إنخفاضا من 750556 قنطار في عام 1983[26]، إلى 287000 قنطار فقط في عام 2005[27]. وخلال حملة الحرث والبذر 2004، 2005، قدرت المساحة المخصبة ب 456000 هكتار فقط، وهذا ما يمثل 16% فقط من المساحة المزروعة[28]. هذا الإنخفاض في مستويات إستهلاك الأسمدة يمكن تفسيره بعدة عوامل: التطور لضعيف لتقنيات الزراعة؛ محدودية المساحة الفلاحية المروية؛ وخاصة بالإرتفاع الكبير في الأسعار. على سبيل المثال.بين سنتي1991 و1996 تضاعف سعر الأسمدة ب 17.7 مرة[29]. إنّ التّراجع في إستخدام الأسمدة يجعل الأراضي الزراعية غير خصبة مما يجعل الزيادة في الإنتاج تصبح مستحيلة إذا لم يتم إسترجاع القدرة الإنتاجية للأراضي عن طريق الأسمدة. أمام هذه الظاهرة، فإنّ المحافظة

[25] D'après MPAT, *Annuaire statistique de l'Algérie de 19979*.

[26] D'après l'ONS.

[27] CNES, *Note de conjoncture du deuxième semestre 2005*.

[28] Ibid.

[29] Ibid.

والزيادة في خصوبة الأراضي يجب أن تكون مضمونة بتدخل الدولة ، على الأقل خلال فترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق، عن طريق مجموعة من الإجراءات: منها الإعانات الموجهة إلى الحفاظ على خصوبة الأراضي الزراعية؛ وتشجيع إستخدام الأسمدة عن طريق تحسيس المنتجين بمردودية تخصيب الأراضي؛ دعم وحماية الصناعات الوطنية للأسمدة لتأمين الفلاحة الوطنية من التبعية لواردات الأسمدة.

4 الإنتاج الفلاحي

في هذا الاطار نسعى إلى تحليل الوضع العام للفلاحة ومكانتها في الإقتصاد الوطني ومساهمتها في خلق فرص العمل ومساهمتها في التجارة الخارجية وذلك قبل تقييم تطور الإنتاج النباتي والحيواني.

4-1- قراءة إقتصادية كلية لقطاع الفلاحة

إنتقلت الفلاحة، التي كانت في وضع سيء في السبعينات والثمانينات، إلى المركز الثالث منذ عام 1996 من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خلف قطاعي النفط والغاز والخدمات، وقبل قطاع الصناعة التحويلية. وأحيانا تكون مسبوقة بقطاع البناء والأشغال العمومية (الجدول 5). ولا يتعلق ذلك بتحسين مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام وإنما يرجع إلى إنخفاض حصة الصناعة وقطاع البناء والأشغال والعمومية. منذ نهاية الستينات لم تتغير حصة القيمة المضافة الفلاحية في الناتج الداخلي الخام حيث تتراوح بين 7 إلى 11%، هذا التغير يفسر أساسا بتغير المناخ من سنة إلى أخرى كما هو مبين في الجدول رقم 6.

الجدول 5 تطور هيكل القيمة المضافة بمليارات الدينارات مابين 1970- 2015

مؤشرات	1970	1982	1994	2005	2015
حصة المحروقات	13.3	28.3	22.0	51.6	31
حصة الصناعة خارج المحروقا	15.8	10.2	10.8	6.1	5
حصة البناء والأشغال العممية	9.1	13.3	11.4	8.7	10
حصة الفلاحة	10.0	7.7	9.7	8.9	10
حصة الخدمات	27.5	20.0	23.6	22.6	40.6

Source : ONS, plusieurs documents statistiques et calculs personnels ; World Bank, World Development Indicators, April 2006 ; Banque Mondiale, *Mémorandum Economique1993*, p.9 ; The Economist Intelligence Unit, « Country Report », 1996.

الجدول 6

تطور معدّل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي مابين(1975-2016)

السنوات	1975	1985	1994	2004	2014	*2017
المعدل (%)	11.7	23.8	-20	3.1	2.0	3

*1e trimestre

Source : Ministère de l'agriculture et du développement rural : Banque mondiale, Mémorandum Economique 1993, p. 9 ; ONS, plusieurs documents statistiques, CNES, plusieurs rapport sur la conjoncture.

مستويات النمو في القيمة المضافة المسجلة في 2003 و 2004 و2005، أي 19.8% و3.1% و0.1% على التوالي، يمكن إعتباره فعالية، مع العلم أنّ هذه الفعالية تكون مرفوقة بإنخفاضات كبيرة في الإنتاج. التحسن في ثبات الإنتاج المسجل مؤخر يرجع بالتأكيد إلى جهود الإستثمار المبذولة من طرف الفلاحين والمدعمة من طرف الدولة في إيطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية. وفيما يتعلق بالعمالة، لاتزال الزراعة أحد القطاعات الرئيسية لعرض العمالة (أنظر الجدول7). حتى وإن لم تسجل حصة العمالة الفلاحية في العمالة الإجمالية إرتفاعا (بل إنخفضت حتى عام 2005 بنسبة 17% في مقابل 24% في عام 1995)، فإنّ تطورها بالنسب المطلقة يبقى كبيرا حيث بلغ عدد العمال في القطاع الفلاحي في سنة

2005 بقيمة 1380500 مقابل 873000 في سنة 2000). ويفسر ذلك بعودة السكان إلى أراضيهم بعد فشلهم في الحصول على مناصب عمل في قطاعات أخرى (النزوح الريفي 1970 و1980)، وذلك يرجع بالطبع إلى دعم من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية .

الجدول 7

تطور مناصب العمل حسب القطاعات مابين (1990-2016) (بآلاف العمال)

القطاع	1995		2000		2005		2010		2015	
	*	%	*	%	*	%	*	%	*	%
الفلاحة	1084	24	873	14	1381	17.2	1136	11.7	915	8.7
الصناعة	519	11	826	13	1059	13.2	1337	13.7	1377	13.0
ب.ش.ع	678	15	617	10	1212	15.1	1886	19.4	1776	16.8
ت.خ	2224	50	3863	63	4393	54.6	5377	55.2	6524	61.6
المجموع	4505	100	6180	100	8044	100	9735	100	10594	100

ب.ش.ع: البناء والأشغال العمومية ت.خ: تجارة، خدمات *الكمية

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

وفي إطار التجارة الخارجية، يشترك القطاع الفلاحي بشكل هامشي في الصادرات. وفي الوقت نفسه تمثل الواردات الغذائية أحد البنود الرئيسية في إجمالي الواردات وتظهر إتّجاها تصاعديا كبيرا نسبيا وخاصة في الفترة 2000-2006 (الجدول 9). حيث انّ معدل تغطية الواردات من الصادرات الفلاحية بقي منخفض،بين عامي 1990 و2003.

الجدول 8

معدل تغطية الواردات بالصادرات الفلاحية مابين 1990-2014

السنوات	1990	1998	2006	2014
معدل التغطية	4.7	2.1	1.6	1.1

المصدر: المديرية الوطنية للجمارك

على سبيل المثال حصيلة الصادرات من هذه المنتجات لا تغطي سوى 4% من واردات هذه المنتجات نفسها. ورغم التحسن خلال السنوات الأخيرة إلى غاية 2014 إلاّ أنّ إنهيار أسعار

البترول خلال الثلاث سنوات الأخيرة أظهرت هشاشة التجارة الخارجية الجزائرية وعدم مساهمة أي قطاع آخر خارج قطاع المحروقات في صادرات الجزائر.

2-4- تطور الإنتاج النباتي والحيواني

شهدت المنتجات الفلاحية تحسنا كبيرا في النمو منذ بداية المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق من 0.6 في المائة في الفترة 1975-1988 إلى 1.1 في المائة في الفترة 1991-1998 ثم إلى 6.9 في المائة في الفترة 1999-2004. حسب الفروع، شهدت مختلف المنتجات الفلاحية تطورات متفاوتة. فإنتاج الحبوب والبقوليات بشكل سجل نموا سريعا منذ سنة 2000 مقارنة بما كان عليه في مرحلة الإقتصاد الموجه بعد الانخفاض الحاد في الفترة 1989-2000، المرتبط على وجه الخصوص بعدم استقرار الريف، والمرتبط كذلك بالعشرية السوداء الذي ولّد نزوحا ريفيا كبيرا. هذا التحسن المسجل منذ عام 2000 نتج عن وضع نظام الدعم في المناطق ذات الأمكانيات الكبيرة والمتوسطةفي إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حيث أنّ إنتاج الحبوب، رغم انخفاضه الطفيف مقارنة بعام 2003، قد تجاوز في عام 2004،وللمرة الثانية على التوالي عتبة 40 مليون قنطار. ازدادت الكميات المتاحة من 86 كيلوغراما للفرد في فترة 1984-1989 إلى 142 كيلوغراما للفرد في عام 2003 و 129كيلوغراما للفرد في عام 2004 ثم إلى 207 في سنة 2017. من ناحية أخرى، يظهر إنتاج البقول زيادة بين عامي 2003 و 2017، وهذا الأمر كان غائبا خلال فترة الإقتصاد الموجه. غير أنّ هذا التحسن يبقى هشّا لأنّ على المدى المتوسط إنتاج الحبوب والبقول يبقى مرتبطا بالتقلبات المناخية على المدى المتوسط.

بالنسبة إلى زراعة البساتين، وخاصة إنتاج البطاطا، فإن إعادة هيكلة المزارع وانفتاح الاقتصاد لم تؤثر على نموها، الذي بقي مستقرا منذ 1973. سمح هذا النمو بتسجيل إرتفاع في الكميات المتاحة من 35 كيلوغراما لكل فرد بين سنتي 1984-1989 إلى 58 كيلوغراما لكل فرد في عام 2004 إلى 110 كيلوغراما لكل فرد في سنة 2017. ويرجع هذا إلى تطور الري وزيادة المساحة المزروعة. أما بالنسبة لزراعة أشجار الفواكه والكروم بعد هبوط حاد خلال فترة الاقتصاد الموجه، فقد شهدت نموا مستداما منذ عام 1989 بفضل تحرير المبادرة الفردية، وبفضل التحكم في تقنيات الري (الري بالتنقيط)، وخاصة بفضل توسيع المساحات المحققة في إيطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (382000 هكتار منها 49000 هكتار لزراعة

الكروم تم تحقيقها بين عامي 2000 و 2004). ونتيجة لذلك، تضاعف الكميات المتوفرة بين عامي 1984-1989 وعام 2004: من 36 كيلوغراما لكل فرد إلى 70 كيلوغراما لكل فرد لزراعة أشجار الفواكه إلى 104 كلوغرام لكل فرد في سنة 2016، ومن 4.4 كيلوغرام لكل فرد في الفترة 1984-1989 إلى 9 كيلوغرامات لكل فرد عند 9 كيلوغرامات لزراعة الكروم إلى 34 كيلوغرام لكل فرد في سنة 2016. بالنسبة إلى الإنتاج الحيواني، سجلت اللحوم البيضاء هبوطا مستمرا في الإنتاج خلال السنوات ال 12 الأولى من الانتقال بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار العلف والمعدات المستوردة، وهذا راجع إلى التخفيض الكبير في سعر صرف الدينار خلال سنوات التسعينيات. أدت الزيادة في التكاليف التي كان لها تداعيات على أسعار المستهلكين من ناحية، وانخفاض القوة الشرائية من ناحية أخرى، إلى إغلاق العديد من مزارع تربية الدواجن التي أنشئت في السنوات السابقة. لم يستأنف النمو حتى عام 2000 بفضل دعم الدولة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن وتيرة النشاط في إنتاج اللحوم البيضاء لا تزال دون المستويات التي تحققت في أوائل 1990.

بالنسبة إلى اللحوم الحمراء فقد استفادت منذ القدم وتواصل إستفادتها من ارتفاع الأسعار بسبب الطلب القوي وتباطؤ العرض. وهذا رغم مساعدات دعم الدولة المتزايد للإستثمارات في هذا المجال. أمّا بالنسبة لإنتاج الحليب فقد سجّل نموا مستداما بفضل مساعدات الدولة للاستثمارات في المزارع من أجل الثروة الحيوانية وإنتاج الأعلاف المروية. غير أن هذا النمو لم يسمح بتخفيض فاتورة الحليب، علما أنّ احتياجات البلد تقدر بحوالي 5 مليار لتر في سنة 2017، أي ما يعادل وفرة متوسطة لكل فرد تقدر ب 122 لتر، مقابل إنتاج محلي للحليب لا يتجاوز 2.1 مليار لتر في سنة 2017. تقدر قيمة الواردات بحوالي ثلث الاستهلاك، وتبلغ قيمة فاتورة الحليب ومنتجات الألبان 727.3مليون دولار في عام 2015 وقد تصل إلى 1.5 مليار في سنة 2017.

الجدول 9

تطور متوسط الإنتاج السنوي للمواشي بين (1989-2017)

السنوات	1989	1994	1999	2004	2017
اللحوم البيضاء (طن)	231000	219000	106572	170000	47500
اللحوم الحمراء (طن)	235000	295200	312000	328900	400000
البيض (10 ملايين وحدة)	2800	2300	2720	3300	3000
الحليب (10 ملايين لتر)	970	1057	1558.7	1690	3800

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

تحسنت مردودية الأراضي في جميع شعب القطاع الفلاحي. ففي الفترة ما بين عام 1987-2004 على سبيل المثال ارتفعت مردودية الأراضي من 7.6 إلى 13.4 قنطار للهكتار الواحد بالنسبة للحبوب من 4 إلى 7.5 قنطار للهكتار الواحد بالنسبة للبقول من 23.8 إلى 44.4 قنطار للهكتار بالنسبة لأشجار الفواكه ومن 20.4 إلى 27.8 قنطار للهكتار الواحد بالنسبة للكروم. وعلى الرغم من هذا التحسن، تمثل مردودية الأراضي واحدة من المشاكل الرئيسية التي تبقى في إنتظار حلول من أجل تنمية الفلاحة، حيث لا تزال ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانيات الزراعية والتقنية االمتاحة. ويرجع هذا الضعف إلى انخفاض معدل الميكنة الفلاحية، وإلى ضعف إستعمال تقنيات الري المتطورة والمدخلات الصناعية كما تم الإشارة إليه سابقا.

خاتمـــــــة

بصورة عامة، حقق القطاع الفلاحي تحسن كبير في نمو الإنتاج وتوافر الأغذية من خلال جهود الدولة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. اصبحت الفلاحة تخضع للتسيير الخاص وبالتالي نؤكد قبول الفرضية الاولى. إلا أن النتائج لا تزال تعاني من نقص الموارد المائية المتاحة للري وانخفاض مستوى الإشراف الفني للمزارع. وحجم المزارع يبقى كذلك عائق كبير أمام سياسة تحديث وتطوير القطاع الفلاحي. وحسب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي في مساحة قدرها 100 هكتار أو أكثر عدد الوحدات المستغلة تقدر ب 5305 وحدة فقط، أي 1.5٪ من المجموع، وبالمقابل تمتد المزارع على مساحة قدرها 990774 هكتار، أي ما يعادل 11.7٪ من إجمالي المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. يبلغ عدد المزارع

التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات 818238 مزرعة، أي 75٪ من إجمالي المزارع. حيث تحتل 25٪ من المساحة الصالحة للزراعة. ويمثل هذا الوضع هو أحد نقاط ضعف إعادة هيكلة القطاع الفلاحي. في الواقع،بقي النظام الجديد للمزارع الفلاحية شكلي فقط بما أنّ مع مرور الوقت إنقسمت المزارع الفلاحية الجماعية إلى مزارع فردية، بتقاسم الأراضي والمعدات، دون تغيير القانون ودون تدخل وزارة الفلاحة لفرض إحترام النظام الرسمي للفلاحة. بالنسبة إلى المزارع الفلاحية الفردية، فقد لجأ بعض المستفيدين استئجار الأراضي وبيع المعدات، بينما فضل آخرون التنازل لصالح بلدياتهم. وبالنتيجة أصبحت الجزائر تعيش نظام نظري لقطاعها الفلاحي: مزارع جماعية لا توجد إلاّ على الورق فقط وجزء من المزارع الفردية ليس لها وجود قانوني. يضاف إلى ذلك العدد المرتفع جدا من المزارع الخاصة (ميلك) التي لا تملك عقد ملكية (حوالي 513336). وبالتالي نرفض الفرضية الثانية لأن الاصلاحات المدجة ينقصها الفعالية وتبقى غير كافية.

وعلى أساس كل ما سبق يمكننا الإشارة إلى بعض الشروط ذات الأولوية التي تعتبر ضرورية بالنسبة إلى تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر: (1) تعبئة المياه التي تشكل العامل الرئيسي لتكثيف الزراعة؛ (2)تكوين وتدريب الفلاحين من أجل التجكم الجيد من المسارات الفنية والتقنية؛ (3) مضاعفة دعم الدولة للفلاحة، وهو حاليا حوالي 4٪، مع الاحتفاظ بها دائما دون المستوى الذي تسمح به منظمة التجارة العالمية وهو 10٪؛ 4/ زيادة الاستثمارات في قطاع الحبوب،البقوليات والحليب، بسبب وزنها الكبير في الحصص الغذائية وفي فاتورة الواردات؛ 5/ تنمية التصنيع الريفي (الصناعات الصغيرة، الحرف، الخدمات، ورشات البناء والأشغال العمومية) من أجل تخفيض الضغط على الأراضي الذي يبقى كعائق بالنسبة لتحسين الإنتاجية.

المـــراجـــع

- مقدم مبروك ، *الإتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

-غربي فوزية ، *الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2010.

- أحمد كيكسو وداد، *العولمة والتنمية الإقتصادية*، بيروت، لبنان، 2002.

- حوري زينب، ريم لرقام، « علاقة الأمن المائي بالأمن الغذائي في الجزائر » ، الملتقى الوطني الأول حول *حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي*، المركز الجامعي لميلة، 27/28ماي2013.

-رقية خلف حمد الجبوري، *السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية*، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات 6 الوحدة العربية، بيروت، العددان57-58 ،2012.

-Brahimi A., *Stratégie de développement pour l'Algérie*, Défis et enjeux, Economica, 1991.

- Lakehal M., Algérie, *De l'indépendance à l'état d'urgence*, Paris, L'Harmattan, 1992.

- M- Gilis, D. H. Perkins, M. Roemer, D. R. Snodgrass, *Economie du développement*, Traduction par Baron-Renault, Bruxelles, Paris, De Boeck et Larcier s. a., 1998.

- Bedrani S., « L'agriculture et le rural durant la période 1990-2000 », in A. Mahiou et J.-R. Henry, *Où va l'Algérie ?*, Paris/Aix-en-Provence, Karthla/IREMAM, 2001.

-CNES, *Stratégie de développement de l'agriculture*, Alger, 2003.

-CNES, *Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2e trimestre 2005*.

-CNES, *Rapport sur la problématique de développement agricole : élément pour un débat national*, 2000.

- CNES, *Note de conjoncture du deuxième semestre 2004*, mai 2005.

- Ministère de l'agriculture et du développement rural, *Rapport national de l'Algérie sur la mise en œuvre de la convention de lutte contre la désertification*, septembre (2004)

- Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire, *Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978*, mai 1980.

- Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire, *Annuaire statistique de l'Algérie de 1979*.

- Journaux *: El Watan, Le Figaro, Liberté.*

مقاربة نظرية حول الإنفاق العام على التعليم ورأس المال البشري حسب نموذج النمو الداخلي.

أ. يخلف عبد الله طالب دكتوراه بكلية العلوم لاقتصادية -جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان
البريد الإلكتروني: abdellah.yekhlef@univ-mosta.dz

أ.د عشوي نصر الدين أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم achouinas@yahoo.fr

الملخص:

ان الاستثمار في الرأسمال البشري يعتبر من اهم العوامل للنمو والتنمية تماما كأهمية النفقات المولدة (المنتجة) لرأسمال العيني كالآلات والتجهيزات والموارد الطبيعية، فقياس رأسمال العيني كان منذ امد بعيد موضوع اهتمام الاحصائيين على عكس الرأسمال البشري، لكن في الآونة الاخيرة اتجه هدا الاهتمام نحو هدا الأخير.

سنحاول من خلال هذا المقال تحليل نظريات الخاصة بالاستثمار في الراس المال البشري حسب النماذج النمو الداخلي والتي تهدف لتفسير النمو الاقتصادي انطلاقا من عمليات وقرارات الاقتصاد الجزئي. حيث ظهرت كبديل وإجابة على نماذج النمو خارجي، وبوجه الخصوص نموذج سولو حيث يؤكد هذا الأخير أن النمو الاقتصادي يعتمد على التقدم التقني ولكنه لم يوضح مصدر هذا التقدم.

كما سنحاول ابراز حجم النفقات العمومية التي تولها الجزائر لقطاع التعليم من خلال تحليل

Abstract

Investment in human capital is one of the most important factors in growth and development, such as the amount of capital expenditure generated by physical capital, such as machinery, equipment and natural resources. The measurement of physical capital has long been a topic of interest to statisticians in relation to human capital. But recently, attention has shifted to the latter.

In this article, we will attempt to analyze the theories of investing in human capital through endogenous growth models, which explain economic growth based on microeconomic processes and decisions. They have emerged as alternatives and responses to external growth models, in particular the Solow model which emphasizes that economic growth depends on technical progress but does not explain the source of this progress.

We will also try to highlight the volume of public expenditure that Algeria invested in the

بعض احصائيات التقرير الوطني للتنمية البشرية خلال الفترة 2015/2013.

الكلمات المفتاحية: راس المال البشري، الاستثمار في التعليم، النمو الاقتصادي الداخلي
تصنيف Jel: C50، I21 ، J24، O40
.

education sector through statistics of the National Report on Human Development during the period 2013-2015

Key word : Human capital, investment in education, endogenous economic growth
JEL classification : C50, I21, J24, O40

مقدمة:

يعتبر الرأس المال البشري المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية، أي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها. إذ أصبح من السهل على كل المؤسسات أن تقوم بنسخ وتقليد جميع برامج العمل والآلات والتقنيات والبرمجيات المستخدمة في أي مؤسسة أخرى، عدا العنصر البشري، الذي هو العنصر الوحيد غير الإنتاج والخدمات في القابل للنسخ أو التقليد.

وقد يكون الاستثمار رأس المال البشري عاما او خاصاً، تبعا للجهة التي تتحمل التكاليف وتحصل على العوائد. فعندما يتحمل الفرد تكاليف تعليمه، يكون ذلك استثمارا خاصا، بينما الاستثمار العام يعني أن الحكومة هي التي تتولى الإنفاق على التعليم، وقد تستثمر الشركات - وهي عادة ما تفعل ذلك - في رأس المال البشري للعاملين لديها. وهذا الاستثمار يطرح مزيدا من الاعتبارات النظرية والعملية.

وتوجد أدبيات متخصصة تقوم برصد معدلات العائد على التعليم، باعتبار التعليم كاستثمار في رأس المال البشري، على مستوى العالم بطريقة دورية وذلك بغية نماذج مستقرة يستعان بها في ٍصياغة برامج الإصلاح التعليمية خصوصا في الدول النامية.

و لقد بينت الدراسات الحديثة على نظريات النمو ان نماذج النمو الداخلي انه اذا ارتفعت المدة المتوسطة المخصصة للتعليم للفرد الواحد بسنة واحدة، فان الناتج الاقتصادي

الفردي الوطني سيرتفع على المدى الطويل، و ذلك بقيمة محصورة في المجال 4% الى 6%"[1] هذه النتيجة تم الاستنتاجها انطلاقا من معطيات OCDE من خلال دراسة تمحورت حول تأثير الولوج الى التعليم سواء في الدول النامية او السائرة في طور النمو.

و لقد تم نشر النموذج الأول من نماذج النمو الداخلي من قبل بول رومر[2] Paul Romer عام 1986، في مقال بعنوان " زيادة العائدات ونمو على المدى الطويل"[3] ، وقد طورت هذه النظرية لاحقا من قبل بول رومر، روبرت لوكاس[4] Robert E. Lucas وروبرت بارو[5] Robert Barro. وحيث أصبح هذا الميدان أحد اهم مجالات الدراسة في الاقتصاد الحديث.

سنحاول من خلال هذا المقال تحليل نظريات الخاصة بالاستثمار في الراس المال البشري حسب النماذج النمو الداخلي و التي تهدف لتفسير النمو الاقتصادي انطلاقا من عمليات وقرارات الاقتصاد الجزئي. حيث ظهرت كبديل و إجابة على نماذج النمو خارجي، و بوجه الخصوص نموذج سولو[6] [7] Solow حيث يؤكد هذا الأخير أن النمو الاقتصادي يعتمد على التقدم التقني ولكنه لم يوضح مصدر هذا التقدم. حيث اننا سنحاول الإجابة على السؤال التالي:

كيف تفسر نماذج النمو الداخلي نظريا وقياسيا اثار الاستثمار التعليمي على النمو الاقتصادي؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي، قمنا بتجزئته الى ثلاثة أسئلة فرعية التالية:

---

[1] Le capital humain. Comment le savoir détermine notre vie. Les essentiels de l'OCDE. OCDE. 2007. p.36.

** بول مكايل رومر (1955-) اقتصادي امريكي و أستاذ بجامعة نيويورك، طور نظرية النمو الداخلي خلال سنة 1986، عرف بمقالاته حول محدودية الموارد الطبيعية و نادى بالاهتمام و الاستثمار في المعرفة.

[3] Paul Romer, Increasing Returns and Long Run Growth, Journal of Political Economy, octobre 1986

*** وبرت لوكاس جونيور (1937-)، اقتصادي أمريكي أستاذ بجامعة شيكاغو، حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1995 على اعماله حول التوقعات العقلانية للأفراد الاقتصاديين سميت بـ"نقد لوكاس"

**** روبرت جوزيف بارو (1944-)، اقتصادي امريكي في مجال الاقتصاد الكلي و أستاذ بجامعة هارفارد، تركزت اعماله حول محددات النمو الاقتصادي و التكافؤ الريكاردي بين الدين العام و الضرائب، او ما سمي فيما بعد اثر ريكاردو -بارو

* روبرت مارتن سولو(1924-)، اقتصادي امريكي عرف بنظريته حول النمو الاقتصادي، حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1987 حول نموذجه في الاقتصاد الكلي و الذي عرف باسمه

[7] Robert M. Solow, « A Contribution to the Theory of Economic Growth », Quarterly Journal of Economics

1. ما هي نماذج رأس المال البشري حسب نظرية النمو الداخلي؟
2. ما هي محددات الانفاق العام على التعليم ورأس المال البشري؟
3. ما هو اثر الانفاق على رأس المال البشري على النمو الاقتصادي حسب نظرية النمو الداخلي؟

أهمية الدراسة

ان الاستثمار في الرأسمال البشري يعتبر من اهم العوامل للنمو والتنمية تماما كأهمية النفقات المولدة (المنتجة) لرأسمال العيني كالآلات والتجهيزات والموارد الطبيعية، فقياس رأسمال العيني كان منذ امد بعيد موضوع اهتمام الاحصائيين على عكس الرأسمال البشري، لكن في الآونة الاخيرة اتجه هدا الاهتمام نحو هدا الأخير.

سنعتبر في هده الدراسة ان النفقات المخصصة لتطوير البشري هي استثمار (والذي يراكم في مخزون الرأسمال البشري)، حيث ان فوائد هذا النوع من النفقات تعود منفعتها للفرد وذلك خلال كل حياته.

أهداف الدراسة

سنحاول من خلال هده الدراسة ابراز اهمية الاستثمار في الراس المال البشري و نسبة تأثيره على الاقتصاد و ذلك حسب نظرية النمو الداخلي ، فمفهوم الراس المال البشري يشير الى فكرة انه مخزون لا مادي غير ملموس ،مرتبط بفرد معين و يمكن ان يراكم و ان يهتلك، كما انه عبارة ان اختيار فردي او استثمار شخصي. و كأي استثمار، يمكن تقييمه عن طرق الفرق بين المصاريف الابتدائية او التمهيدية، و ايضا تكاليف النفقات التعليم و كل ما يتعلق بها (شراء الكتب مثلا...)،و كذلك تكاليف العمل اي الاجر الذي يمكن ان يتحصل عليه اذا التحق بالحياة العملية و كذا المداخيل المستقبلية.

منهج وأدوات الدراسة

ستعتمد الدراسة للإجابة على التساؤل المطروح على المنهج الوصفي ذلك لعرض مفهوم الظاهرة محل البحث، من خلال مختلف المفاهيم والتعريفات، بالإضافة الى الاستعانة

بمختلف النماذج الرياضية والقياسية الخاصة بالراس المال البشري ونماذج نظرية النمو الداخلي.

تقسيمات الدراسة:

قسمنا هده الدراسة الى أربعة محاور هي:

1. نماذج نظرية النمو الداخلي.
2. الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري.
3. نمذجة اثر الانفاق الحكومي في التعليم على النمو الاقتصادي.
4. الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي في لجزائر.

1. نماذج نظرية النمو الداخلي:

تم نشر النموذج الأول من نماذج النمو الداخلي من قبل بول رومر Paul Romer عام 1986، في مقال بعنوان " زيادة العائدات ونمو على المدى الطويل"[8] ، وقد طورت هذه النظرية لاحقا من قبل بول رومر، روبرت لوكاس Robert E. Lucas وروبرت باروRobert Barro. وحيث أصبح هذا الميدان أحد اهم مجالات الدراسة في الاقتصاد الحديث.

كان هناك نوعين رئيسين من نماذج النمو قبل ظهور نموذج رومر. و هما النموذج الكنزي لهارود- لدومار Harrod-Domar والذي سلط الضوء على عدم استقرارية النمو على المدى الطويل، و أيضا نموذج سولو، القائم على أساس الافتراضات الكلاسيكية الجديدة néo-classiques، حيث ارجع التوازن في النمو على المدى الطويل الى ثبات التوليفة الفنية لانصبة عناصر الإنتاج خاصة بين العمل و راس المال و ذلك عبر بحثه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي " عام 1956م، حيث حالو فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الاحلال بين العمال و راس المال.[9]

[8] Paul Romer, Increasing Returns and Long Run Growth, Journal of Political Economy, octobre 1986

[9] سهير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مقال منشور ، مكتبة الاشعاع الفنية ، الإسكندرية ، ص 03

ولقد تعرض نموذج سولو للعديد من الانتقادات والتي كان من أهمها :

1. إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل .
2. أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة .
3. افتراض النموذج لتماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية .
4. افتراض الاقتصاد المُغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع، ويكون أكثر ابتعاداً في البلدان المتخلفة[10].

وعلى الرغم من ذلك، فان النموذجان لا يفسران ظواهر معينة من الاقتصاد. حيث لا يمكن- حسب نموذج سولو-ان نلاحظ التوافق la convergence بين جميع الاقتصاديات من خلال منظور كمي اذ نجد ان دول في افريقيا لم تلنتحق اقتصاديات الدول الغربية في القرن الحالي، في المقابل نجد ان بعض اقتصاديات تراجعت مثل الارحنتين و روسيا.

و يستخدم نموذج سولو ايضا التطور التفني كمتغير خارجي une variable exogène ، حيث يعتبره هبة تاتي من الخارج، صف الى ذالك وجود جزء غير مفسر في النمو حسب النموذج و الذي اعتبره سولو نفسه "خارج مجال الاقتصاد"، ومن هنا تحددت مهمة المنظرين في النمو الداخلي، و التي تهدف الى البحث عن الحلول الاقتصادية التي تسمح له بالنمو بصفة مستدامة.

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدو لية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، و تسرع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر

[10] مرجع سابق، ص 08

لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقدمي منتجات وخدمات جديدة[11].

وبالرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي المتمثل في نموذج سولو 1956، قد استخلص أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو، غير أنه لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي وتطوره، واعتبره متغيرا خارجيا ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابتg، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة "التقارب" بين الاقتصاديات العالمية، حيث تكون البلدان المتقدمة بالقرب من نقطة التوازن مما يجعل معدلات نموها ضئيلة، في حين تكون البلدان النامية بعيدة عن نقطة التوازن، مما يجعل معدلات نموها كبيرة قد تسمح لها باللحاق بالبلدان المتقدمة في المدى البعيد. ولهذا تظهر أهمية التكنولوجيا في اقتصاديات المعرفة (النمو الداخلي) و التي هي موضوع بحثنا، من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج وتصبح نتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية والاختراعات التي حتن الظروف الاقتصادية بشكل عام، والتي تستخدم الأفكار والمعارف (وهي غير قابلة للمنافس) لتوليد مردودات متزايدة تستلزم حالة المنافسة غير التامة.

خلال سن 1962، قام كل من نيقولا كالدورNicholas Kaldor و حيمس ميرلاس James Mirrlees بنشر نمودج يعتمد على دالة التطور التقني و التي بمستوى الاستثمار ، لكن هذا النموذج لم يأخذ يعين الاعتبار وجود مردودية متزايدة.

في نفس السنة، قام كينيث ارو Kenneth Arrow بتحسين هذا النموذج عن طريق تقدير دالة التطور بدلالة **كمية المعرفة الفعلية المتراكمة** (و التي سوف تسمى فيما بعد **راس المال البشري**)، حيث تؤدي الى اقتصاد بمردوديات سلمية متزايدة على الرعم من وجود مؤسسات بمردوديات ثابثة. و مع ذلك لا يمكن الوصول الى نتائج هذا النموذج اذا كان معدل نمو الاقتصاد ثابتا.

وأخيرا، يرفع بول رومر هذا التقييد في عام 1986، بدءا من وظيفة الإنتاج التي تعترف بعدد متغير من المعلمات، المقابلة لفئات مختلفة من السلع الرأسمالية، وتبين كيف أن البحث والتطوير يسمح بظهور تكنولوجيات جديدة. الفئات.

[11] خالد محمد السواعي،"التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2006 ،ص45.

وفي سنة 1986 قام بول رومر Paul Romer بتحسين النموذج السابق و رفع قيد عدم ثبات النمو ، حيث انطلق من دالة انتاج تحتوي على عدد متغير من المعلمات الموافقة لفئات مختلفة من السلع الرأسمالية[12]، حيث بينت الدراسة كيف يساهم البحث والتطوير في ظهور فئات جديدة من هذه السلع.

و من هنا نجد ان Romer.P" ركز" على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز" Lucas" على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز " Barro" على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

أ- نموذج " Rebelo"

افترض 1991, " Rebelo" في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي (α=1) ،والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي[13] :

$$y = AK \dots\dots\dots (1)$$

حيث A :ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الإجمالي او الموسع (المادي والبشري.)

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع الية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لراس المال ، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف.

[12] هي الماكينات وخطوط الإنتاج والمعدات التي تقوم المصانع بإستيرادها من الخارج واللازمة لإنتاج السلع المراد إنتاجها.

[13] Gregory .N. Mankiw "Macroéconomie", 3 eme édition, De boeck, Paris, France 2003, p 264.

الشكل رقم (01): نموذج AK

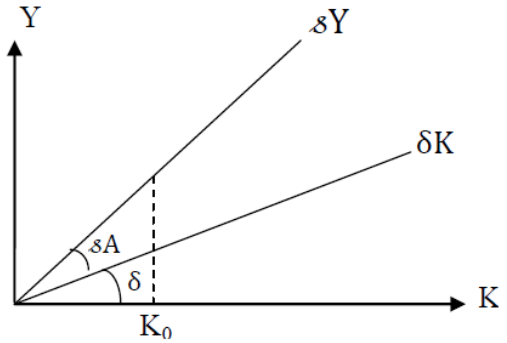

المصدر: محمد موساوي، مصدر سبق ذكره، ص 104

ب- نموذج "Lucas"

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h \dots (2)$$

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1-\mu)$ الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة " Douglas-Cobb" وهي :

$$Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta} \dots (3)$$

يشبه هذا النموذج نموذج "Solow" ، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1-\mu)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين

بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

ج- نموذج "Romer,1990"

حسب" Romer" فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها إلا جزئيا، ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأولى، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودات السلمية المتزايدة وفي حالة المنافسة غري التامة.

يتكون نموذج" Romer" للنمو داخلي المنشأ من ثلاثة قطاعات أساسية وهي: قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطة، وقطاع البحث والتطوير، وحيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقين وذلك كما يلي:

- قطاع الإنتاج النهائي يعرض سلعا متجانسة (Y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (Y)بواسطة العمل (L)وكذلك بعدد (α) من السلع الوسيطة (X_j) ، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وحيث تستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي:

$$Y = L_Y^{1-\propto} \sum_{j=1}^{A} X_j^{\propto} \dots\dots (4)$$

- قطاع البحث والتطوير الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة.

- قطاع السلع الوسيطة وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة، وحيث يأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل:

$$max\ \pi_j = P_j(X_j) - r(X_j) \dots\dots (5)$$

إن الشروط التي وضعها" Romer" لعمل السوق تصبح غير فعالة في حالة التوازن وعندما تتساوى التكلفة الحدية مع السعر، وذلك لأن:

1. تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل
2. وجود الآثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب حماية حقوق الملكية، وهو ما تعجز عنه الكثير من حكومات البلدان النامية، بالرغم من الحرص الشديد الذي توليه منظمة التجارة العالمية.
3. الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الاجتماعية، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها الخواص إلى استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

د- نموذج "K.J.Arrow"

ينطلق" Arrow" في تحليله للنمو الاقتصادي من نموذج«Solow" ، مع اعتبار التقدم التقني داخلي المنشأ، حيث بإمكانه النمو مع زيادة التراكم الرأسمالي للحد من تناقص إنتاجيتها، وهو كذلك يمثل مستوى إنتاجية العمل، حيث تلعب الممارسة والتمرن والتي تكتسب مع الوقت دورا في تحديد إنتاجية العمل وعليه:

$$A = G(K) = ZK^{\rho}, \qquad 0 < \rho < 1 \dots\dots (6)$$

حيث ρ هو معامل التمرن، بينما Z معامل مستقل ينمو بمعدل (γ)، و منه معدل نمو التقدم التقني Aيكون كالتالي:

$$g_A = \frac{\dot{A}}{A} = \rho\left(\frac{\dot{K}}{K}\right) + \frac{\dot{Z}}{Z} = \rho\left(\frac{\dot{K}}{K}\right) + \gamma \dots\dots (7)$$

إن هذا النموذج يعطي مجموعة من الملاحظات والنتائج أهمها :

إذا كانت $0 < (1-\rho) < 1$ فإن النمو يكون محميا داخليا وغير مرتبط بمعدل الادخار S .تؤدي زيادة معدل التمرن (ρ)إلى زيادة كمية العمل الفعلية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى مخزون تراكم رأس المال لكل وحدة عمل فعلية عند التوازن $\dot{K}$.

يؤثر معامل التمرن (ρ) إيجابيا على معدل نمو الناتج والناتج الفردي، مما يجعل هذا النموذج قادرا على شرح أسباب الاختلافات في الإنتاجية بين البلدان، حيث زيادة التمرن بأحد أشكالها المتنوعة (الخبرة، النفقات التعليمية...إلخ) تزيد من الناتج لكل عامل .

زيادة معدل النمو السكاني تزيد من نمو الناتج، مما يؤدي إلى نمو حصة العامل منه

.إن هذه النتائج والملاحظات تظهر أهمية بعض العوامل الداخلية التي تؤثر على النمو في المدى الطويل، غير أن تطبيق النموذج يحتاج إلى الكثير من التوضيح خصوصا ما تعلق بمعامل التمرن، إذ كل مجتمع يرى بعض المتغيرات الملائمة له، فالبعض يعتبرها نفقات التعليم، والبعض الآخر يراها الخبرة المتواصلة، وبعضهم يراها التكوين المتواصل...إلخ.

2- الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري:

كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (الآلات والمعدات) ولكي يتمكن المجتمع من زيادة دخله لا بد له أن يوجه جزء من دخله للاستثمار في رأس المال الطبيعي وكان يعتقد أيضاً أن زيادة الناتج المحلي(النمو الاقتصادي) يرجع إلى الزيادة التي تحصل في رأس المال الطبيعي + الزيادة في عدد العمال الخام وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع ولكن مع تعمق الاقتصاديين في موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين آدم سميث وريكاردو ومالتوس والفرد مارشال ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أمثال شولتز ودينيسون وغيرهم.إن الزيادة التي

تحصل في الناتج المحلي لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي أو الزيادة في عدد العمال الخام ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثير من تلك الزيادة (نظرية الباقي) ومن هذه العوامل التعليم. وعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يسهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة وبذلك أثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والذي أكد بعض العلماء أنه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي بل أكد البعض على أنه يفوقه خصوصا مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية والتي تحتاج مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها مما يجعل التعليم والتدريب هما عنصر السبق في التنافس القادم على الريادة العالمية.

أولا: الانفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي

يتأثر حجم الإنفاق الحكومي على التعليم بجملة من المحددات المتداخلة والمتشابكة، يمكن تصنيفها بطريقتين مختلفتين:

- تصنيف محددات حجم الاستثمار التعليمي العمومي في الرأس المال البشري من منظور نظامي وتشمل محددات داخلية متعلقة بالنظام التعليمي (كالهيكل التنظيمي للنظام التربوي، المناهج والبرامج والمقررات، أنماط التقييم والتقويم، الخريطة التعليمية، الأنشطة الملحقة بالعملية التعليمية ...الخ)، في مقابل محددات خارجية خارجة عن النظام التعليمي (حجم الطلب على الخدمات التعليمية، حجم العرض على الخدمات التعليمية، الدخل المتاح، التضخم، المستوى العام السائد للتكنولوجيا، النقابات وجماعات الضغط...اخ).
- تصنيف محددات حجم الاستثمار التعليمي العمومي في الرأس المال البشري بحسب الميادين المختلفة) محددات سياسية، اقتصادية، ديموغرافية، جغرافية، اجتماعية وثقافية. [14]

[14] لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد دهان، العوامل المحددة للاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري في الجزائر، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، عدد 32، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر 2009.، ص: 232

أ- العائد من التعليم والنمو الاقتصادي:

كان ساخاروبولس (1994) من المثابرين في مجال رصد معدلات العائد على التعليم على مستوى العالم وكان لدراساته أثر كبير في صياغة عدد من السياسات التعليمية في الدول النامية خصوصاً تلك الدول التي ارتبطت بعلاقة بالبنك الدولي وعمليات تمويله التنموية.[15]وقد تم استنباط الأنماط التالية :

1. تتدني معدلات العائد للتعليم مع ارتفاع مستوى التعليم بحيث تكون معدلات العائد لمستوى التعليم الابتدائي أعلى من تلك للمستوى الثانوي والتي بدورها تكون أعلى من تلك للمستوى العالي. وتنطبق هذه الملاحظة على معدلات العائد الخاصة (على مستوى الفرد) ومعدلات العائد المجتمعية، كما . تنطبق على مختلف أقاليم العالم.
2. تتدني معدلات العائد على مختلف مستويات التعليم مع ارتفاع متوسط دخل الفرد كما يتدنى متوسط معدل العائد على التعليم مع ارتفاع متوسط دخل الفرد. وتعكس هذه الملاحظة عمل قانون تناقص الغلة في حالة رأس المال البشري.
3. على الرغم من عدم حجية الشواهد، يعتقد بأن العائد على تعليم الإناث يكون أعلى من العائد على تعليم الذكور، وأن الفرق بين متوسط العائد للجنسين يكون في حدود 1% لصالح الإناث. هذا وقد رصدت نتائج توضح أن معدل العائد على تعليم الذكور قد بلغ حوالي 20.1% للتعليم الابتدائي مقارنة بمعدل عائد للإناث بلغ 8.12%؛ وبلغ معدل العائد للتعليم الثانوي 9.13 %للذكور مقارنة بمعدل عائد 18.4 %للإناث، وبلغ معدل العائد للتعليم العالي 13.4% للذكور مقارنة بمعدل عائد 12.7% للإناث؛ بينما بلغ متوسط العائد لسنوات الدراسة، حسب دالة الكسب، 11.1% للذكور و 12.4% للإناث.

[15]علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001، ص 18

4. وعلى الرغم من عدم توفير تفاصيل النتائج، يعتقد بأن العائد على التعليم يختلف حسب القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه الفرد. ويلاحظ في هذا الخصوص أن معدل العائد على التعليم للعاملين في القطاع الخاص "التنافسي" يبلغ 11.2% مقارنة بمعدل عائد على التعليم للعاملين في القطاع العام "غير التنافسي" يبلغ 90%. ويعتقد أن هذه النتيجة توفر تعضيداً للممارسة التي تستخدم الكسب من سوق العمل كبديل للإنتاجية في تقدير العائد على التعليم.

و لقد كان لرصد هذه النتائج أثر كبير في صياغة السياسات التعليمية لمختلف حكومات الدول النامية وخصوصاً فيما يتعلق بتخصيص الإنفاق الحكومي لمختلف مستويات التعليم[16].

ثانيا : راس المال البشري :

أ- مفهوم رأس المال البشرى :

تعرف منظمة اليونيسيف راس المال البشري " أنه المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الاصحاء المتعلمين الاكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير امكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية ".[17]

و تنظر معظم تعاريف الاكاديميين لرأس المال البشري باعتباره مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل ، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال رأس المال البشري الأخرى.[18]

و من رواد نظرية الاستثمار في رأس المال البشري (ا سميت، (A.Smith الفريد مارشال A.Marshallجون ستيواارت ميل S.S.Mil ديفيد ريكارد D. Ricardo تيودور شولتز T. Shults جاري بيكر.G. Becker ...الخ

---

[16] علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص 20

[17] اشرف العربى ، **راس المال البشرى فى مصر : المفهوم- القياس – الوضع النسبى** ، بحوث اقتصادية عربية ،(القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد39، صيف 2007) ، ص. 55.

[18] Adolf Stroom Bergen ,DennisRose and Ganesh Nana **, Review of the Statistical Measurement of Human Capital statistics New Zealand** , (Wellington : SNZ , Nov 2002)

حيث تقوم هذه النظرية على أساس إن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار في التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع أي أنه كلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري كلما زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو مستوى الفرد.

ب- أهمية رأس المال البشري

ذكر " آدم سميث " A . SMITHفي كتابه الشهير " ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت ، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية ، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه[19]

وقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الانسان بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للأسباب الآتية[20] :

1. الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة مقارنة بالزيادة في مواردها الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره -إلى حد كبير- بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري.
2. تزايد الإهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية التي ظلت تعاني من التأخر والتدهور الاقتصادي بالرغم من نيلها استقلالها السياسي.

كما أكد " الفريد مارشال " A . MARSHALLأهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان ، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم ، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل

[19]شريفي إبراهيم، أهمية الاستثمار في راس المال البشري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012، ص 40

[20] د. نافز أيوب محمد , **الاهمية التنموية لرأس المال البشرى فى الوطن العربى ودور التربية والتعليم فيه** , ص 9 .

في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود[21]

ج- قياس العائد من التعليم وراس المال البشري:

هناك العديد من المؤشرات في قياس الوضع الراهن لرأس المال البشري في دولة ما من اهمها:[22] مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP)، حيث قام الأخير منذ عام 1990 بنشر تقرير سنوي عن مستوى التنمية البشرية بدول العالم المختلفة مستخدماً مؤشراً للتنمية البشرية أطلق عليه Human Development Index وذلك كوسيلة لتقييم حالة رأس المال البشري في دول العالم المختلفة، ولقد تضمن (HDI) ثلاثة أبعاد مختلفة للتنمية البشرية وهي:

1- التمتع بحياة صحية طويلة (كمؤشر للصحة) وتم التعبير عنه بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد.

2- مستوى التعليم والحالة التعليمية، وتم التعبير عنه بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ، وكذلك المعدل الكلي للالتحاق بالتعليم أو معدل الاستيعاب الإجمالي في مراحل التعليم المختلفة.

3- التمتع بمستوى معشي ملائم (مستوى الدخل)، وتم التعبير عنه من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

ووفقاً لهذا الدليل، تم تقسيم دول العالم إلى ثلاث مجموعات رئيسية: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة، أخرى ذات تنمية بشرية متوسطة، وثالثة ذات تنمية بشرية منخفضة.[23]

---

[21] موساوي محمد، الاستثمار في راس المال البشري و اثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015،ص 66

[22] أحمد الكواز , **السياسات الاقتصادية ورأس المال البشرى** , ورقة بحثية مقدمة الى مشروع البحث الميدانى حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى " , (الكويت , المعهد العربى للتخطيط , اكتوبر 2000) , ص 3 .

[23] Harry Deinibiteim Mmonimah , " **the Centrality of Human Capital Development to the Attainment of Nigeria vision 202020 Development Program** " Journal of Sustainable Development in Africa , (Clarion : Clarion University of Pennsylvania , vol .12 , No5 , 2010)

بالمقابل، توجد عديد من الطرق التي تُستخدم في سبيل قياس العائد من التعليم، ولعل من أوسعها تداولا بين الباحثين الطرق التالية:[24]

- **معدل العائد بالطريقة الكاملة (The full Discounting Method) :**

تعد هذه الطريقة - التي تسمى أيضا بطريقة معدل العائد الداخلي - من أهم المعايير المستخدمة في تقييم ربحية الاستثمار من التعليم، ويتمثل هذا المعدل في معدل الخصم الذي تتساوى عنده تدفقات الأرباح مع تدفقات التكاليف عبر مرحلة معينة من الزمن:

$$\sum \frac{(\gamma_b - \gamma_a)}{(1+r)^t} = \sum (\gamma_a + c_b)(1+r)^t$$

حيث: $(\gamma_b - \gamma_a)$ فارق الدخل بين الأكثر تعليما والأقل تعليما

c_b : التكاليف المباشرة للدراسة (كتب، رسوم، تسجيل...)

γ_a : الدخل العائد للطالب أو التكاليف غير المباشرة

إن قيمة المعامل r في المعادلة تمثل معدل العائد الخاص، لذلك ومن أجل تقدير معدل العائد الاجتماعي فانه يتعين تعويض النفقات التي يتحملها الفرد بالتكاليف الكلية التي تتحملها الدولة . لكن وبالرغم من أهمية هذه الطريقة -حيث أنها تأخذ في الحسبان كافة مداخيل الفرد - إلا أن مشكلتها تتمثل في شح المعطيات لبناء سلاسل الدخل –عمر-Age) . earning profiles)

الى جانب ذلك هناك طرق أخرى بسطة للقياس من بينها[25] :

طريقة معدل العائد المختصرة

طريقة العائد بالتكلفة العكسية...**الخ**

- **دالة الكسب لمينسر** يرجع الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري إلى مينسر

[24] فيصل احمد بوطينة، العائد من الاستثمار في التعليم، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2012،ص : 77

[25] لمزيد من التفاصيل، انظر فيصل احمد بوطينة، العائد من الاستثمار في التعليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-83

(1958) . ومنذ ذلك الحين تراكمت الأدبيات التي قامت بشرح وتطبيق النظرية.

ولقد كان الحافز لتطوير مقاربة رأس المال البشري قد كان محاولة فهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية، على أساس من السلوك الاقتصادي الراشد، في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور وذلك في مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا السلوك خارجاً عن نطاق التحليل. وتركز نماذج رأس المال البشري على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة الأفراد وذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخول[26].

وتتمثل الإفتراضات الأساسية للنموذج كما طوره مينسر فيما يلي:

أ- أن طول فترة التدريب، أو التعليم، هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال وأن التدريب يرفع إنتاجية العامل، إلا أن التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية

.ب- يتوقع الأفراد، عند اتخاذ قرار بالتدريب، الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب.

ت- يفترض أن تقتصر تكلفة التدريب على التكلفة البديلة بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب.

ث- يفترض الا يقوم الأفراد باتخاذ قرار للتدريب في المستقبل بعد إنقضاء فترة التدريب الأولى وأن يظل تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية فترة التدريب الأولى ثابتاً خلال الفترة العملية .

ج- يفترض ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية .

على أساس هذه الافتراضات، وفي إطار التوازن التنافسي، فسيكون توزيع دخول العمال بحيث تتساوى القيمة الحاضرة للتدفقات المستقبلية، وذلك لخياري الانخراط في التعليم وعدم الانخراط بعد حسم التدفقات المستقبلية بسعر الفائدة التنافسي، عند وقت

[26] علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001، ص 05

اتخاذ قرار الاستثمار في التدريب أو التعليم [27]. فعلى سبيل المثال يتأتى توازن الفرد الواحد عندما يصبح غير مبال بين التعليم لفترة s سنة وعدم التعليم وذلك بمقارنة القيمة الحاضرة للتدفقات النقدية للدخل من كل خيار على النحو التالي:

$$y_s \int_s^{n+s} e^{-rt} dt = y_o \int_o^n e^{-rt} dt$$

حيث y هي الكسب السنوي للمهنة المقابلة لمستوى التعليم، وقد إفترض ثبات تدفقة، و n هي فترة الحياة العملية، و s عدد سنوات الدراسة. وبإجراء التكامل يمكن الحصول على:

$$y_s e^{-st}(1-e^{-rt}) = y_o(1-e^{-rt})$$

وتعنى هذه المعادلة ما يلي:

$$y_s = y_o e^{rs} \quad \text{.....(11)}$$

وبأخذ لوغاريتمات الجانبين نحصل على دالة الكسب المشهورة التي تأخذ الشكل شبة اللوغاريتمي على النحو التالي:

$$\text{In } y_s = \text{In } y_o + rs \quad \text{.....(12)}$$

وكما هو واضح من المعادلة رقم فإن معامل سنوات الدراسة يساوي معدل العائد على التعليم أو معدل العائد على رأس المال البشري معرفاً على التعليم. وتحت ظل إفتراضات النموذج يمكن مقارنة هذا المعدل مع سعر الفائدة التنافسي السائد. كذلك يمكن تفسير معدل العائد كمتوسط لمختلف معدلات العائد الفردية في حالة عدم سيادة الحالة التنافسية[28].

وقد أفضت التطورات في النمذجة إلى تعديل دالة الكسب لتشتمل على سنوات الخبرة ويستقر شكل دالة الكسب التي عادة ما يتم تقديرها على ما يلي:

$$\text{In } y = \alpha + \beta s + \alpha x - \delta x^2$$

[27] عماد الدين أحمد المصبح ، تقدير العوائد من التعليم في سورية، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية واجتماعية بدمشق،2010،ص10

[28] علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص 08

حيث x هي سنوات الخبرة والتي تعرف للأفراد على أنها تساوي العمر ناقص سنوات التعليم ناقص سبعة سنوات. كذلك، تم تعديل دالة الكسب لتمكن من حساب معدل العائد على مختلف مستويات التعليم (k) وذلك بإستخدام متغيرات وهمية(demmy variable) لهذه المستويات (D)، بحيث تأخذ الدالة الشكل التالي:

$$\text{In } y = \alpha + \sum \beta_k Dk + \alpha x - \delta x^2$$

وتعرف هذه الصيغة لدالة الكسب المينسرية، بدالة الكسب الموسعة. ويستفاد من هذه الصيغة بحساب معدل العائد على التعليم في أي مستوى من خلال نسبة الفرق بين براميتر المستوى التعليمي ا، الأدنى إلى عدد سنوات المستوى التعليمي المعين. أي:

$$r_k = \frac{\beta_k - \beta_{(k-1)}}{s_k} \quad .....(15)$$

حيث S_k عدد سنوات الدراسة للمستوى التعليميk[29].

3- نمذجة اثر الانفاق الحكومي في التعليم على النمو الاقتصادي:

حسب دراسة قام بها Rémy Herrera حول الانفاق الحكومي وأثره على قطاع التعليم في المدى الطويل و كذا اثر إحلال العمال المؤهل/غير مؤهل على النمو الاقتصادي، و حسب طبيعة الدوال الغير خطية للنماذج المستعملة، حيث ضم النموذج ثلاث أصناف من النفقات العمومية، و ذلك حسب طبيعتها " الإنتاجية" و "الغير إنتاجية" ، تتمثل في نفقات التعليم و التجهيز و التي يحددان مخزونان من راس المال يعتبران احدى مكونات دالة الإنتاج على المستوى الكلي و هما بالترتيب راس المال البشري و راس المال المادي.

[29] عماد الدين أحمد المصبح ، مرجع سبق ذكره ،ص13

أ- تحديد معدل النمو الاقتصادي:

نعتبر ان الافراد الاقتصاديين يهدفون دائما الى تعظيم دالة المنفعة U و ذلك في مجال غير

$$\text{Max } U_t \sum_{t=0}^{+\infty} \frac{N_t\left[\left(\frac{C_t}{N_t}\right)^{\beta}\left(\frac{G_{Ct}}{N_t}\right)^{1-\beta}\right]^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} \cdot \frac{1}{(1+\rho)^t}$$

N: تمثل عدد الاسر

C: الاستهلاك الخاص

G_c: الانفاق العمومي على الاستهلاك.

ρ : معدل التفضيل الحالي.

و ذلك تحت القيد التالي :

$$Z_{t+1} - Z_t = r\,Z_t + R_t - C_t$$

حيث Z هو مخزون الأصول للأفراد، r هو معدل الفائدة لهذه الأصول و R هو الدخل الحالي، الحل الأمثل هذا البرنامج يكون بالاعتماد على المنظومة الهاميلتونية[31] la du H: formation hamiltonien

$$H = \frac{N_t\left[\left(\frac{C_t}{N_t}\right)^{\beta}\left(\frac{G_{Ct}}{N_t}\right)^{1-\beta}\right]^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} + \lambda_{t+1}(r\,Z_t + R_t - C_t)$$

نقوم بإيجاد القيمة المثلى : $\frac{\partial H}{\partial C_t} = 0$ ، لدينا :

[30] Rémy Herrera, **Dépenses publiques d'éducation et capital humain dans un modèle convexe de croissance endogène**, Revue économique, Vol. 49, No. 3, Sciences Po University Press, paris 1998,p833

[31] معادلات هاميلتون في علم الميكانيكا مثلها مثل معادلات لاكرانج Joseph Louis Lagrange،تستعمل في حل الامثلية في البرمجة اللاخطية للدوال اللاخطية الموجبة تحث قيود محددة..

$$\frac{\lambda_t}{\lambda_{t-1}} = 1 + r_t$$

حيث λ هو معامل المضاعف (Le coefficient multiplicateur)

و بالتالي نستطيع استنتاج معادلة معدل نمو الاستهلاك حسب قاعدة كينز – رامزي **Keynes-Rams كالتالي**[32]:

$$\frac{C_t}{C_{t-1}} = (1+n_t)\left[\left(\frac{1+r_t}{1+\rho}\right)\left(\frac{\frac{G_{Ct}}{N_t}}{\frac{G_{Ct-1}}{N_{t-1}}}\right)^{(1-\beta)(1-\sigma)}\right]^{\frac{1}{1-\beta(1-\sigma)}} \quad \text{où } n_t = N_t / N_{t-1}$$

اما دالة الإنتاج الكلية (على مستوى الاقتصاد الكلي) والتي هي من نوع كوب دوقلاس (d'échelle constants Cobb-Douglas, 'a rendements) :فتكتب كالتالي[33]:

$$Y = (\mu_P K_P^{\sigma_{K^{-1}}/\sigma_K} + \mu_G K_G^{\sigma_{K^{-1}}/\sigma_K})^{\alpha\left(\phi_K \frac{\sigma_K}{\sigma_{K^{-1}}}\right)} \cdot [\Lambda^{\sigma_{L^{-1}}/\sigma_L}(\mu_N N_Y^{\sigma_{L^{-1}}/\sigma_L} + \mu_S S_Y^{\sigma_{L^{-1}}/\sigma_L})]^{(1-\alpha)\left(\phi_L \frac{\sigma_L}{\sigma_{L^{-1}}}\right)}$$

حيث $\Phi_k = \Phi_L = 1$ و $0 < \propto < 1$ ، حيث تتكون هذه الدالة من جداء دالتين جزئيتين تسمى دالة **الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة The Constant Elasticity of Substitution Production Function (CES)**[34] احداهما تمثل راس المال K و الأخرى العمل L ،

[32] Rémy Herrera, op.cit., p : 834

[33] Idem, p : 834

[34] أشار أروArrow ، تشنري Chenery ومنهاس Minhas بالإضافة لى سولو Solw سنة 1961م إلى أن معدل الإحلال الثابت بين موردي العمل ورأس المال والمساوي للوحدة في دالة كوب دوجلاس هو أخطر عيوبها وعليه ولتلافي هذا العيب تم ابتكار دالة CES التي تفترض ثبات مرونة الإحلال بين الموارد ولكن عدم مساواة تلك المرونة للوحدة، هذا وتأخذ هذه المعادلة التي يطلق عليها أحياناً دالة ACMS نسبة إلى الحروف الأولى لمكتشفيها الشكل الرياضي التالي :

$$Y = A\left[\delta K^{-\rho} + (1-\delta)L^{-\rho}\right]^{-\frac{1}{\rho}}$$

حيث:

Y=الناتج،

A= ثابت الدالة ويطلق عليه معامل الكفاءة،

حيث يتكون كل منهما أيضا من مخزون راس المال المادي الخاص K_P و راس المال المادي العام(العمومي) K_G بالنسبة لراس المال، اما العمل فينقسم الى : اليد العاملة الغير مؤهلة N_Y و اليد العاملة المؤهلة S_Y .

اما Λ فهي تمثل التقدم التقني.

اذا فرضنا ان $\sigma_L > 1$ و $\sigma_k < 1$ فان عامل العمل يكتب كدالة C.E.S بمتغيرين N_Y و

$$L = L(N_Y, S_Y) = (\mu_N N_Y^{\theta_L} + \mu_S S_Y^{\theta_L})^{1/\theta_L} \quad \text{.....(19)}$$

وبما ان طبيعة الدوال الغير خطية للنماذج المستعملة، فان شكل الانتشار كان عبارة على منحنى جرسي محدب (الشكل 1).

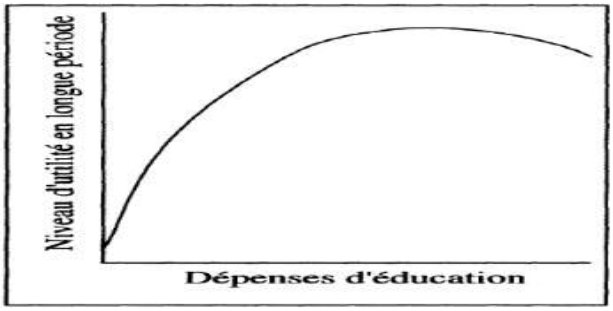

Source : Rémy Herrera , Dépenses publiques d'éducation et capital humain dans un modèle convexe de croissance endogène, Revue économique, Vol. 49, No. 3, Développements récents de l'analyse économique, Sciences Po University Press,1998, p841

δ = معامل توزيع حيث يوضح مدى مساهمة كل من رأس المال والعمل في الإنتاج وعادة ما تنحصر قيمة هذا المعامل بين الوحدة والصفر (0.(1>δ>

ρ= معامل الإحلال، يوضح مرونة الإحلال بين الموارد وعادة ما تكون قيمته أكبر من أو يساوي الوحدة.(ρ≥1)

L,K = متغير رأس المال والعمل على الترتيب.

من خلال المنحنى، يمكننا استنتاج القيمة المثلى من قمة المنحنى البياني (إيجاد مشتقة الدالة)، حيث تحدد هذه النقطة بدقة نسبة النفقات العامة المخصصة للتعليم في الناتج المحلي الخام والتي تعظم مستوى المنفعة الاجتماعية[35].

ب- آثار تحسين كفاءة نظام التعليم العام

تمكن الحلول النوعية (الغير كمية) من تحسين الكفاءة التقنية للنظام العمومي لتكوين الراس المال البشري، فتحسين نوعية التدريس العمومي تحتم على الدولة تطوير كفاءات المدرسين في جميع الاطوار، و خلق برامج تعليمية تكون اكثر كفاءة و فعالية. و هذا بهدف تقليص نسب الرسوب و التسرب المدرسي ،فب المقابل فهذه الحلول لها أيضا اثر إيجابي على كفاءات اليد العاملة على المدى البعيد، اما نجاح هذه الحلول ، فهو متوقف على تحسن و تطوير ظروف التحصيل العلمي للطلبة ، و ظروف العمل للمدرسين. حيث تكون هذا التحسين مرتبط ارتباطا كبيرا مع حجم النفقات العمومية المخصصة للقطاع.

وعلى الرغم من ذلك، فان أي ارتفاع في نفقات التعليم و التي لا يرافقها تطور في فعالية تكوين الراس المال البشري تجعل اثار المرجوة لهذه الحلول جد محدودة.

4- الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي في لجزائر

يعد التعليم من أهم الاستثمارات التي يمكنن لأي بلد تحقيقها، و تتجسد هذه القناعة في الجزائر من خلال إقرار مبدأ إجبارية التعليم و مجانيته لمدة تسع سنوات و هذا منذ عام 1976 ،و يشتمل نظام التعليم في الجزائر التعليم التحظيري ، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي العام و التقني، التعليم العالي اضافة الى التعليم و التكوين المهني و تعليم الكبار(محو الامية)[36].

أولت الجزائر اهتماما خاصا بقطاع التعليم منذ بداية مرحلة الاستقلال. حيث بدلت مجهودات جبارة لترقية و تطوير و تعميم الولوج الى التعليم خلال الخمسينية السابقة، حيث

[35] Rémy Herrera, op cit. p 840

[36] محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة، 2009-2010،ص 110

بلغ مؤشر التعليم 0.659 خلال سنة 2013 و 0.673 سنة 2014 ليشكل نسبة نمو قدرها 2.8% مقارنة بسنة 2012 و 2.5% مقارنة بسنة 2000.انظر الشكل رقم (04).

الشكل رقم (04) : تطور مؤشر التمية البشرية و مكوناته

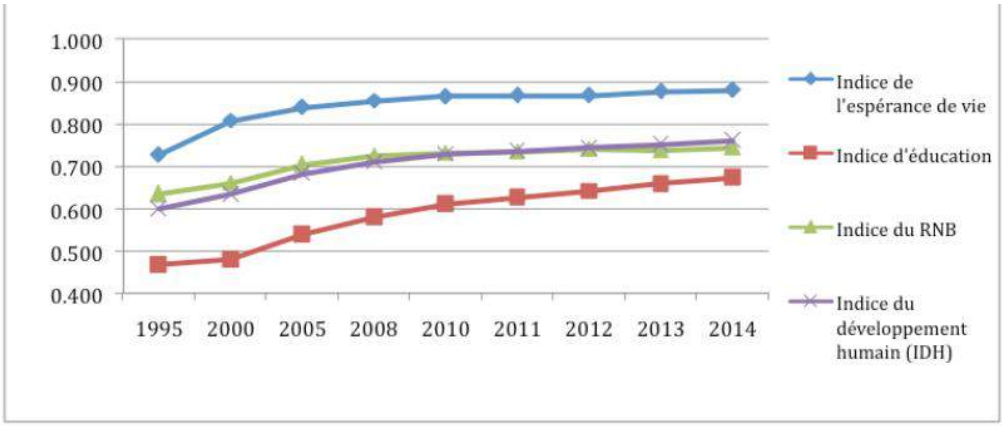

Source : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, Réalisé en Coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement, p35

و لقد اصبح عدد السكان البالغين (من 25 سنة فما فوق) اكثر تعليما، فحسب احصائيات تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الائتماني لسنة 2016، بلغت سنوات التعليم المتوقعة خلال سنة 2015: 14.1 سنوات بالنسبة للذكور و 14.6 بالنسبة للإناث بمعدل 14.4سنوات ، اما متوسط سنوات الدراسة في نفس السنة فبلغت 8.5 سنوات بالنسبة للذكور و 6.6 سنوات بالنسبة للإناث بمعدل 7.8سنة.[37]

[37]تقرير التنمية البشرية لسنة 2016، برنامج الأمم المتحدة الائتماني، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، ص 227

الشكل رقم (05): تطور المدة المتوقعة و المتوسطة لسنوات التعلم

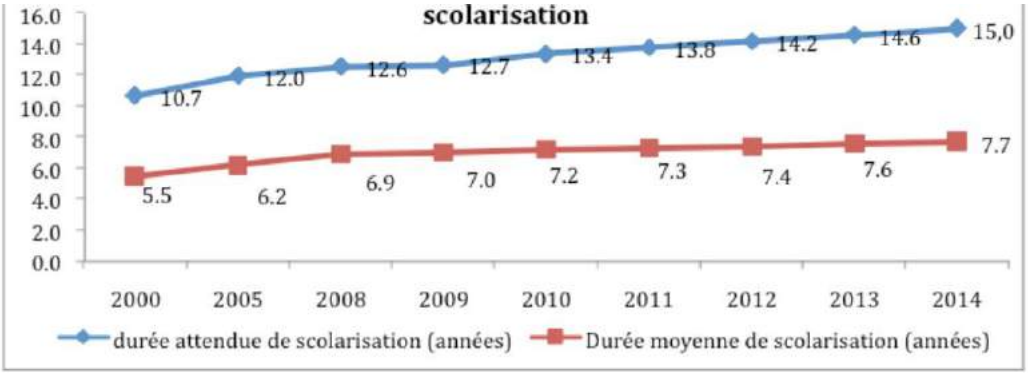

Source : RNDH, op.cit., p 66

اما في مجال الإمكانات والبنى التحتية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطور كبير في اعداد مرافق الاستقبال والتعليم والتدريب بالنسبة للأطوار التعليمية الثلاثة: ابتدائي، متوسط وثانوي (انظر الجدول رقم 01) حيث تم بناء 22.679 منشأة بمتوسط زيادة سنوية قدرها 5٪. وفي عام 2015/2014، كانت البنية التحتية للمدارس تتألف من 18.333 مدرسة ابتدائية و5.239 مدرسة متوسطة و2.141 مدرسة ثانوية. واستمرت جهود البناء مع التركيزعلى تغطية المناطق المحرومة في المرتفعات والجنوب.

الجدول رقم (01): تطور عدد المنشئات الدراسية خلال الفترة 1962-2013

	Primaire	Moyen	Secondaire	Total
1962 - 1963	2263	364	39	2666
2008 - 2009	17552	4579	1591	23722
2010 - 2011	17790	4 801	1 749	24340
2011 - 2012	17945	5 025	1883	24853
2012 - 2013	17995	5086	1956	25037
2013 - 2014	18143	5159	2043	25345
2014 - 2015	18333	5239	2141	25713

Source : document « Education pour tous 2014 » -MEN

اما فيما يخص التعليم العالي وما بعد التدرج فقد شهدت الجامعة خلال الفترة 2003-2013 تدفق هائل من الطلاب، حيث تضاعف عددهم تقريبا نتيجة لارتفاع معدلات النجاح في البكالوريا. ورافقت هذه الزيادة تقليص عدد سنوات الدراسة في الطور بعد تطبيق نظام ل م د. وفي العام الدراسي 2014/2013، بلغ عدد المسجلين في الجامعة 1.283.984 طالبا، منهم 1.119.515 طالبا في مرحلة التدرج، و70.734 طالبا في مرحلة ما بعد التخرج، و93.735 طالبا في جامعة التكوين المتواصل (UFC).

وتجدر الإشارة إلى أن نظام التعليم في الجزائر هو موجه نحو خيار الالتحاق بالتعليم العالي، في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد الوطني في حاجة ماسة إلى قوة عاملة مؤهلة قادرة على المسايرة في مجال استراتيجية التنمية الصناعية. و بصفة عامة نجد ان عدد الملتحقين بطور التعليم العالي خلال هذا المدى الطويل قد تضاعف بمقدار 4.4، اما فيما بخص التكوين المهني فتضاعف بمقدار 2.3

الشكل رقم (06) : تطور عدد طلبة التعليم العالي في مرحلة التدرج

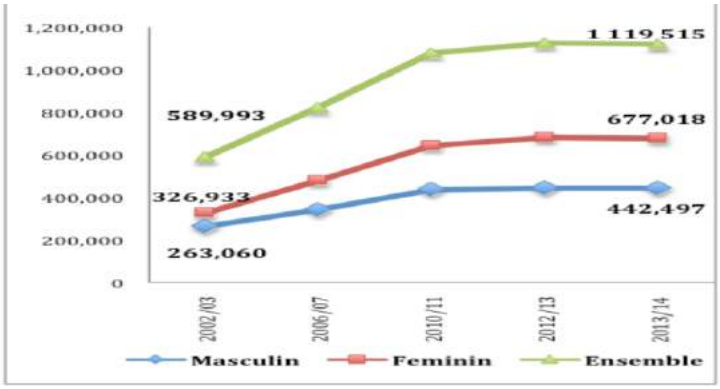

Source : RNDH, op.cit., p 69

و لقد حضي قطاع التعليم العالي ايضا بالاهتمام، ففي عام 2013، كانت الشبكة الجامعية تتألف من 97 مؤسسة تعليمية في 48 جامعة (بما في ذلك جامعة التكوين المتواصل) و 10 مراكز جامعية و 20 مدرسة وطنية و 07 مدارس لتكوين المعلمين في مختلف مستويات النظام التعليمي الوطني، و 12 مدرسة تحضيرية. وتبلغ القدرة الوظيفية الكلية للشبكة الجامعية حاليا 000 451 1 مقعد بيداغوجي تقريبا. موزعة أساسا على العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

من حيث التأطير، فقد سجل هذا الجانب تطورا إيجابيا كميا ونوعيا. حيث بلغ عدد الأساتذة الدائمين 51299 حسب احصائيات 2014/2013، اما معدل التاطير فقدر ب 22 طالب لكل أستاذ، بعد ان كان هدا المعدل يتراوح بين 28 و 30 خلال الفترة 2003-2008، انظر جدول رقم 02

الجدول رقم (02): نسبة الأساتذة الدائمين في قطاع التعليم العالي حسب الرتبة.

	2003 / 2004	2008 / 2009	2012 / 2013	2013 / 2014
Professeur	6%	7%	9%	10%
Maître de conférences	10%	12%	19%	21%
Chargé de Cours / Maître Assistant	78%	78%	71%	69%
Assistant	5%	2%	1%	1%
Enseignant Ingénieur	1%	0%	0%	0%
Effectif total	20 769	31 703	48 398	51 299
Taux d'encadrement	28,4	30	23,2	25

Source : RNDH, op.cit., p70, selon le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, Annuaires statistiques

اما فيما يخص مردودية التعليم العالي والبحث العلمي، فقد بلغ عدد خريجي الجامعات 288.602 متخرج خلال العام الدراسي 2013/2012، بزيادة قدرها 23.4% مقارنة بعام 2012/2011 حيث بلغ عدد الخريجين 233،879 خريجا. وكانت أكبر الزيادات في العلوم والتكنولوجيا (38.5%)، واللغات الأجنبية (27.6%)، وإدارة والاقتصاد والتجارة (20.2%) والعلوم الاجتماعية (19.1%). شكلت الفتيات 64.1% من المتخرجين في العام الدراسي 2013/2012، وبلغ عدد الشهادات لهذه الفئة 184.959 شهادة نجاح، بزيادة قدرها 63٪ عن الفترة 2012/2011. ومن حيث قابلية استخدام منتجات التعليم العالي، فإن معدل البطالة في عام 2013 هو 13.9 في المائة، وهو أعلى من المتوسط العام لسوق العمل، وهو 10 في المائة. ومع ذلك، بعض الشهادات / الشعب الدراسية توفر أكبر الفرص في عالم الشغل، مثل "العلوم التربية والتعليم"، "الهندسة وصناعة التحويلية" و "الصحة والحماية الاجتماعية"، لهذا ينبغي أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية هادفة للحد من البطالة من أجل توجيه عمل الحكومة بشكل أفضل في هذا المجال.

الجدول رقم (03): معدل البطالة لخريجي التعليم العالي حسب التخصص والجنس.

	Masculin	Féminin	Ensemble
Sciences de l'éducation	17,1	0,0	**7,2**
lettres et arts	11,7	15,6	**14,7**
sciences sociales, commerce et droit	13,7	14,6	**14,3**
Sciences	14,7	16,9	**16,1**
ingénierie et industrie de transformation	9,0	11,7	**9,8**
Agriculture et sciences vétérinaires	22,3	15,8	**19,8**
santé et protection sociale	4,2	2,8	**3,2**
Services	22,3	23,4	**22,6**
Total	13,1	14,5	**13,9**

Source : RNDH, op.cit., p72, selon une Enquêtes emploi auprès des ménages 2013

➢ الانفاق العمومي على التعليم في الجزائر

اما فيما يخص الكفاءة الكمية للنظام التعليمي، فهو محدد بمعامل متوسط فترة التعلم و علاقته بحجم الإنفاق العمومي، و كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي(PIB)، نجد ان وضعية الجزائر تبدو جد مقبولة مقارنة ببعض الدول في العالم، حيث حققت نسبة تغطية في مجال التمدرس قدرت بـ 13.6 سنة و هي قيمة مرتفعة نوعا ما مقارنة بمتوسط بلدان العينة محل الدراسة(13.1 سنة) اضافة الى ذلك، حققت نفقات عمومية على هذا القطاع قدرت ب 4.3% من الناتج المحلب الخام، و هي اقل من متوسط العينة الذي بلغ 4.5% من الناتج المحلي الخام ، وبشكل عام، حققت الجزائر أداء جد مقبول فيما يخص التغطية الكمية الاجمالية بالنسبة لكل أطوار التكوين التعليمي .

وتنشر منظمة اليونسكو بانتظام إحصاءات عن عدد الطلاب لكل 000 100 نسمة، وهو ما يعادل معدل التمدرس في الاطوار الأولى من الدراسة. واستنادا إلى هذا المؤشر الذي تم تقييمه في عام 2012، و بالنسبة للتطور الكمي للتعليم العالي في الجزائر بلغ عدد الطلبة 3235 طالبا لكل 100.000 نسمة، و مقارنة بالبلدان التي لها نفس الناتج المحلي الإجمالي للفرد، نجد ان الجزائر تتوسط العينة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نسبة التغطية هذه قريبة من أو

أعلى من تلك الموجودة في البلدان ذات الاقتصاد الأقوى والأكثر تنوعا، وبالتالي هناك حاجة أكبر بكثير لرأس المال البشري، مثل الصين (2413) والمكسيك (2682) وفرنسا (3744) واليابان (3187) وألمانيا (3477).

الشكل رقم (07): الانفاق العمومي على التعليم بـ%من الناتج الخام خلال الفترة 2008

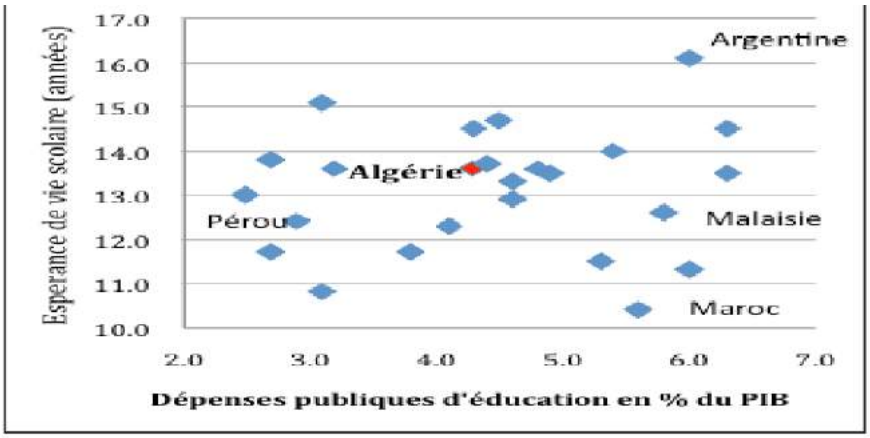

Source : RNDH, op.cit., p74, la revue de la recherche en éducation-N°12, INRE 2015

ورافق هذا التطور الكمي القوي في التعليم العالي صعوبات في التوظيف بالنسبة للمتخرجين من التعليم العالي، خاصة في بعض الشعب/تخصصات مثل العلوم الإنسانية والادب. ولهذا، وعلى الرغم من أن مساهمة رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية مقبولة نظريا وعمليا، فإن الحقيقة تبقى أن فعالية منتجات التعليم في سوق العمل يجب ان تكون قادرة على ضمان الاستخدام الفعال والأمثل لهذه الإمكانات.

خلاصة:

كان الاقتصاديون ينظرون إلى التعليم على أنه عمل استهلاكي بحت، ومع ظهور النظريات الجديدة للنمو، فإن التعليم أصبح يعادل الاستثمار وذلك لأنه يولد الربحية سواءا

على مستوى الاقتصاد الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال دراسة تأثير زيادة رأس المال البشري على النمو الاقتصادي للبلد.

وتعتبر النظريات الحديثة للنمو الداخلي أن التقدم التقني هو المحدد الرئيسي للنمو على المدى الطويل. ويؤدي تراكم رأس المال البشري (أي اكتساب معارف ومهارات جديدة، فضلا عن تحسين الصحة) إلى تحسين إمكانات الاقتصاد عن طريق الإسهام في التقدم التقني. وفي هذه الحالة، من المرجح أن يعزز التعليم أداء الاقتصاد الكلي عن طريق تسريع مكاسب الإنتاجية وتعزيز الابتكار.

اما بالنسبة للجزائر، فلقد عملت منذ استقلالها على ضمان حصول مواطنها على المهارات التي يحتاجونها للنجاح في سوق العمل و هو أمر ضروري لتحسين النمو الاقتصادي والعمالة سواءا على مستوى الاقتصاد الجزئي او الكلي

المراجع

1. سهير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مقال منشور ، مكتبة الاشعاع الفنية ، الإسكندرية .
2. خالد محمد السواعي،"التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2006 .
3. محمد دهان، العوامل المحددة للاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري في الجزائر، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، عدد 32، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر 2009.
4. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001،.
5. اشرف العربى ، راس المال البشرى فى مصر : المفهوم- القياس – الوضع النسبى ، بحوث اقتصادية عربية ،(القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد39، صيف 2007) .
6. شريفي إبراهيم، أهمية الاستثمار في راس المال البشري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012.
7. د. نافز أيوب محمد , الاهمية التنموية لرأس المال البشرى فى الوطن العربى ودور التربية والتعليم فيه .
8. موساوي محمد، الاستثمار في راس المال البشري و اثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،.

9. أحمد الكواز , السياسات الاقتصادية ورأس المال البشرى , ورقة بحثية مقدمة الى مشروع البحث الميدانى حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى " , (الكويت , المعهد العربى للتخطيط , اكتوبر 2000) .
10. فيصل احمد بوطينة، العائد من الاستثمار في التعليم، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
11. عماد الدين أحمد المصبح ، تقدير العوائد من التعليم في سورية، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية واجتماعية بدمشق،2010.
12. تقرير التنمية البشرية لسنة 2016، برنامج الأمم المتحدة الائتماني، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية.
13. التقرير الوطني للتنمية البشرية C.N.E.S خلال الفترة 2015/2013.

14. Le capital humain. Comment le savoir détermine notre vie. Les essentiels de l'OCDE. OCDE. 2007.
15. Paul Romer, Increasing Returns and Long Run Growth, Journal of Political Economy, octobre 1986.
16. Robert M. Solow, « A Contribution to the Theory of Economic Growth », Quarterly Journal of Economics.
17. Harry Deinibiteim Mmonimah , " the Centrality of Human Capital Development to the Attainment of Nigeria vision 202020 Development Program " Journal of Sustainable Development in Africa , (Clarion : Clarion University of Pennsylvania , vol .12 , No5 , 2010) .
18. Rémy Herrera, Dépenses publiques d'éducation et capital humain dans un modèle convexe de croissance endogène, Revue économique, Vol. 49, No. 3, Sciences Po University Press, paris 1998.
19. Adolf Stroom Bergen ,DennisRose and Ganesh Nana , Review of the Statistical Measurement of Human Capital statistics New Zealand , (Wellington : SNZ , Nov 2002) .
20. Gregory .N. Mankiw "Macroéconomie", 3 eme édition, De boeck, Paris, France 2003.

إختبارنظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري-دراسة قياسية-خلال الفترة 1990/01 إلى 2017/06

عبود عبد المجيد
طالـــب دكتـوراه
جامعة طاهري محمد بشار
madjidavicenne@yahoo.fr

د بن زاير مبارك
أستـــاذ محاضر
جامعة طاهري محمد بشار
benzairmebarek@yahoo.fr

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تفسير تغيرات سعر الصرف الرسمي في الجزائر من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية لكاسل، خلال الفترة من جانفي 1990 إلى جوان 2017، باستعمال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن والسببية لغرانجر، وقد بينت الدراسة من خلال اختبار العلاقة طويلة المدى بين متغيري الدراسة سعر الصرف الرسمي والذي يمثل قيمة العملة في الخارج مع مؤشر أسعار الاستهلاك و الذي يمثل قيمة العملة في الداخل، إلى عدم وجود تكامل في المدى الطويل وعدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين و بالتالي عدم تطابق فروض هذه النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الدينار الجزائري، مؤشر أسعار الاستهلاك، التكامل المتزامن .
رموز **jel**: **C22،F31**
.

Abstract: *The aim of this study is to try to explain changes in official exchange rate in Algeria through the purchasing power parity theory of Kassel, during the period from January 1990 to June 2017 using the cointegration of Johansen and the causality of Ganger. The study showed by testing the long-term relationship between the study variables The official exchange rate that represents the value of the currency abroad with the consumer price index, which represents the value of the currency locally, The absence of long-term integration and the absence of a causal relationship in both directions and thus the mismatch of the hypotheses of this theory on the reality of the Algerian economy.*

Keyes words: Exchange rate, Algerian dinar, Consumer price index, Cointegration .
(JEL) Classification : F31.C22

مقدمة:

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف تبعا لعاملي العرض و الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا حسب نظام الصرف المتبع و تدخل السلطات النقدية، و في هذا السياق توجد العديد من النظريات التي تبحث في تفسير سعر الصرف و تغيراته، و من بين هذه النظريات نذكر نظرية تعادل القوة الشرائية المنسوبة إلى الاقتصادي السويدي كاسل الذي يرى أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية. وفي محاولة منا لإختبار صحة فرضيات هذه النظرية على الإقتصاد الجزائري نقوم بصياغة الإشكالية التالية:

هل يمكن تحديد سعر صرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية ؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرين الاقتصاديين سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.
- توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على سعر الصرف و نظرية تعادل القوة الشرائية
- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر.
- توضيح ما إن كان سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد على أساس المستويات المحلية و الأجنبية الأسعار.

المنهج المستخدم في الدراسة:

اعتمدنا المنهج الوصفي و التحليلي في الإطار النظري للدراسة، ثم المنهج القياسي عند اختبار صحة فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية على الاقتصاد الجزائري .

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و نظرية تعادل القوة الشرائية

1- سعر الصرف:

1-1 تعريف: يقصد بسعر الصرف في بلد ما ذلك المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة مع عملات باقي دول العالم، أي عدد الوحدات التي تدفع من عملة بلد ما مقابل الحصول على و حدات من عملات البلدان الأخرى.[1]

2-1 أشكال سعر الصرف :[2]

أ- **سعر الصرف الاسمي** : يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه مقياس لقيمة عملة بلد ما يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ، حيث تتحدد هذه الأخيرة على أساس تعادل عنصري الطلب والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما ، وبهذا يتغير بتغير الطلب والعرض حسب نظام سعر الصرف المعمول به في البلد .

ب- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار في البلدين، ويفيد أصحاب القرار من المتعاملين الاقتصاديين ويحسب وفق المعادلة:

$$Et=E.P^*/P$$

حيث:

E : سعر الصرف الاسمي

Et : سعر الصرف الحقيقي

***P**:** سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية

P : سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية

ج- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية.

د- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد خضوعه إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ، وهو مؤشر ذو دلالة على تنافسية البلد تجاه

الخارج ، كونه يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للدولة والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية .

1- 3. أنظمة سعر الصرف: يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد المحددة لتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بغرض التأثير على سلوك سعر الصرف، ويضم أنظمة ثابتة، وسيطة ومرنة.

أ. أنظمة الصرف الثابتة: و تمثل نظم لربط العملة النقدية المحلية مع عملة صعبة أجنبية بمعدل تكافؤ ثابت وفي مثل هذا النظام فإن المعدلات تكون ثابتة أو يمكنها كذلك التقلب في داخل مساحة ضيقة.و تصنف إلى أنظمة الربط المحكم (الدولرة ، مجالس العملة والإتحاد النقدي) والتثبيت التقليدي (الربط بعملة أخرى والربط بسلة العملات) .

ب.أنظمة الصرف الوسيطة : وهي تلك النظم الهجينة التي تجمع بين بعض خصائص النظم الثابتة والمرنة، و تتمحور فكرتها الرئيسية في وجود قيمة ركز ثابت لسعر صرف مع السماح بتحركه حل هذه القيمة في ظل حدود معينة.

ج. أنظمة الصرف المرنة: تتم التسوية في نظام الصرف المرن أو العائم، في السوق على أساس الحركة الحرة للعرض والطلب. لكن في الحياة العملية تتدخل البنوك المركزية في بعض الحالات ،[3] ويعتبر التعويم حراً إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها ،[4] حيث تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المؤشرات الاقتصادية وتضم هذه الأنظمة كل من التعويم المدار و التعويم الحر.

2- نظرية تعادل القوة الشرائية

2-1 ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية.

تعزى هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي كاسل (***CASSEL***) الذي قدَم دراسة وافية حول العلاقة بين القوة الشرائية وسعر الصرف وذلك سنة 1923 في كتاب بعنوان " النقود والصرف بعد عام 1914 "[5]،وقد خرج بنظريته "تعادل القوة الشرائية" التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها

الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إل عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.[6]

أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة أي دولة أخرى تتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين.[7]

لشرح هذه النظرية نفرض أن نفس المجموعة من السلع سعرها في اليابان 10000 ين وفي الولايات المتحدة 100 دولار. و لنفرض أن سعر الصرف للدولار يساوي 100 ين، ما الذي يحصل إذا اختلف معدل التضخم بين البلدين؟ ولنفرض أن معدل التضخم في الولايات المتحدة بات يشكل 10 % ،بينما في اليابان 35 %، للتذكير نشير أن نظرية تعادل القوة الشرائية تفترض أن أسعار الصرف تتعادل لتوازن التفاوت في معدلات التضخم بين الدول التي تتّجر فيما بينها بطريقة يستعيد معها ميزان المدفوعات توازنه ، وبناءً على ما تقدم من تغير في معدلات التضخم سوف يكون سعر الصرف الجديد بين العملتين التالي :[8]

$$\text{سعر الصرف الجديد} = \frac{\text{مؤشر الأسعار في اليابان}}{\text{مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة}} \times \text{سعر الصرف في سنة الأساس } (St\text{-}1)$$

$$\text{سعر الصرف الجديد} = 100 \times \frac{135}{110}$$

سعر الصرف الجديد = 122.72 ين/دولار

2-2 فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية:[9]

- يفترض حرية التبادل التجاري بين دولتين (الذي يترجم بغياب الرقابة الإدارية، غياب حقوق الجمارك وأعباء التبادل) حيث يصبح سعر الصرف بينهما معتمدا على ما يمكن أن تقتنيه من سلع و خدمات عملة كل واحدة منهما في الداخل.
- كما تقوم فكرة كاسل على أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القدرة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في بلد آخر، و هذا بعد القيام بتحويل العملة المعنية لعملة البلد الآخر وفقا لسعر الصرف السائد و المحقق للتبادل.

- تفترض النظرية أنه في حالة ما إذا أصيب اقتصاد دولة ما بالتضخم و نقصت القوة الشرائية لنقده فإن قيمة عملة الدولة الثانية تنخفض أيضا بنفس النسبة و نفس الشيء إذا ما ارتفعت الأسعار.

3-2 صيَغ نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

أ. الصيغة المطلقة:

تقول النظرية في صورتها المطلقة أن سعر الصرف أي عملة مقوماً بوحدات من عملات أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، ومن تمَ يتحدد سعر الصرف باستخراج النسبة بين مؤشرات الأسعار (الأرقام القياسية للأسعار) في البلدان المختلفة ،ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.[10]

أي أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار وعليه :

$$Et = \frac{Pt}{Pt^*}$$

حيث أن :

Et : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية .

Pt : مستوى الأسعار المحلية .

Pt* : مستوى الأسعار الأجنبية.

ب. الصيغة النسبية: تنصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى ، فنقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار ،وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.[11]

إذا كان سعر الصرف التوازني بين الين والدولار في فترة الأساس، هو 1 ين = 2 دولار، ثم حدث تغيرات في القوة الشرائية للين أو الدولار أو كليهما معا في فترة لاحقة فان سعر الصرف التوازني بينهما في هده الفترة اللاحقة لابد و أن يختلف عنه في فترة الأساس، وذلك وما يتناسب مع ما

حدث من تغير في القوة الشرائية للعملتين في بلدهما. وعليه يكون سعر الصرف الجديد ممثلا ب:

$$\text{سعر الصرف التوازني الجديد} = \text{سعر صرف التوازن في فترة الأساس } x \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار المحلية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار الأجنبية}}$$

سعر الصرف التوازني الجديد = سعر صرف التوازن القديم x نسبة تغير سعر الصرف .

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي – نسبة التضخم الأجنبي .

4-2 الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية :

قام الكثير من الباحثين باختبار مدى صحة سريان هذا المبدأ بين الدول المختلفة. وقد جاءت نتائج هذه الدراسات غير قاطعة. فقد وجد أن مبدأ التعادل يميل إلى الانطباق على البيانات طويلة الأجل وكذلك في الفترات التي تشهد معدلات تضخم عالية. و لكن في حالة فترة زمنية قصيرة الأجل تبين أن هنالك انحرافات كبيرة عن مبدأ تساوي القوة الشرائية.[12]

حيث تعرضت هذه النظرية لكثير من النقد و التحليل و المناقشة و من أهم هذه الانتقادات نجد :[13]

- اعتماد هده النظرية على استخدام الأرقام القياسية للتعبير عن تغيرات القوة الشرائية ويلاحظ أن هناك أرقام قياسية متعددة وكلها *تعبر عن* تغيرات المستوى العام للأسعار ولم تحدد أي من هذه الأرقام يعتمد عليه في تقدير سعر الصرف.
- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لفترة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة .
- صعوبة اختيار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- لا تسمح النظرية باستبعاد تغيرات الأسعار التنافسية اللازمة لخفض زيادة معدل تدفق رؤوس الأموال أو أسعار المنتجات المستوردة التي يوجد بديل محلي لها يغني عن استيرادها .
- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة بين الدول، أثر المضاربة. إذ أن مستوى الدخل يعتبر من العوامل المؤثرة على الاستيراد ومن ثم يؤثر على طلب العملة الأجنبية في أسواق النقد .

المحور الثاني: تطور سعر الصرف و مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

1- تطور نظام الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري:

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية ، بداية من سعر الصرف الثابت، ثم الربط بسلة من العملات وصولا إلى التعويم المدار لسعر الصرف .

1-1 نظام الربط بعملة واحدة (1964-1973): بعد الاستقلال مباشرة ،أصبحت الجزائر تابعة إلى منطقة الفرنك الفرنسي ،وكانت العملة قابلة إلى التحويل ، ومع الاقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء في سنة 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم.هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية - الدينار- في ابريل 1964 و الذي تم تحديده ب 180 ملغ من الذهب الخالص. فحل الدينار محل الفرنك الجديد بتعادل ***FN1=DA1*** .[14] حيث تبنت الجزائر نظام الصرف الثابت لأنه خلال هذه الفترة كان النظام النقدي يعتمد اتفاقيات بريتن وودز. بقي سعر صرف الدينار ثابتا إلى غاية 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10%، و استمر ربط الدينار بالفرنك رغم انه لم يتبعه عند التخفيض، وخلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي الذي يشترط استقرار أسعار الصرف، وبقيت العلاقة ثابتة بين الفرنك و الدينار 1 دينار يساوي 1.25 فرنك. كان من شأن هذا الارتباط نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي أن عرف الدينار انخفاضا مستمرا ،مقابل أهم العملات للبلدان التي تتعامل الجزائر معها تجاريا ،ومع انهيار نظام بريتن وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار .

1-2 نظام الترجيح بسلة عملات (1974-1987):

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة مكونة من أربعة عشرة عملة من ضمنها الدولار الأمريكي؛ منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيح محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات .[15]

1-3 مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987-1994):

عقب الأزمة البترولية لعام 1986 والتي أرغمت الحكومة على تبني خطى سريعة من أجل تغير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، حيث أخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقة حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة و لإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية و تدفقات رؤوس الأموال، و بتاريخ 1991/09/30 ووفق لاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم التخفيض ب 22%، و بموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد في 1994/04/16 الذي أقضى بتخفيض ثاني بمقدار 40.17 %. لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار.[16]

4-1 المرحلة بعد 1994 :

تم تغيير سياسة التخفيضات نحو منهجية مبررة تكمن في انتهاج تقنية جلسات التسعير بالمزاد العلني في أكتوبر 1994 و إلى نهاية السنة الجارية في 1995 حيث يجتمع بمقر البنك المركزي يوميا بعدما كان أسبوعيا في بداية هذه التقنية كل من ممثلو البنوك التجارية و البنك المركزي العارض للعملة الصعبة ،ويتم من خلال هذه الجلسات تحديد سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار باعتباره عملة ارتكازية .[17] ونظرا لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف تم تأسيس سوق ما بين لبنوك في 1996/01/02 كبداية لتبني نظام التعويم الموجه و الذي من خلاله أصبح الدينار خاضع لقوى العرض والطلب في السوق بين كل من البنوك التجارية و البنك المركزي و المؤسسات المالية ،مع الحفاظ على حق البنك المركزي في التدخل من أجل حماية الدينار من التدهور. فبين 1995 و1998 ارتفع سع الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض يقدر ب 13% بين 1998 و 2001 وتواصل هذا الانخفاض إلى 2002.[18] كما أقدم بنك الجزائر في 2003 على تخفيض قيمة الدينار بمعدل 2 % و5%، و هذا بغية الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق خاصة بعد اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي في السوق. و خلال الأزمة العالمية لسنة 2008 قام بنك

الجزائر في ديسمبر من نفس السنة بتخفيض قيمة الدينار ليصل حدود ***72.65*** دج/$ ،وهذا لأجل ضمان استقرار الاقتصاد الوطني وحمايته من آثار الأزمة.

نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014، تعمد السلطات إلى إجراء خفض الدينار بغية رفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار،حيث تراجعت قيمة الدينار من80.58 دج/$ في 2014 إلى 100.69 دج/$ في 2015 بمعدل انخفاض قدره 25 % .

و تواصل الانخفاض خلال السداسي الأول من سنة 2016 ب 3.2%، كما أن اللجوء إلى مرونة سعر الصرف و تدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر صرف الدينار بأداء دوره كممتص للصدمات الخارجية. واعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016 عرف سعر صرف الدينار استقرار مقابل الدولار في حدود 110 دج/$ و تواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة 2017.[19]

2- تطور مؤشر أسعار الاستهلاك و التضخم في الجزائر:

بعد أن كان تحديد الأسعار يتم إداريا من طرف السلطات العمومية، اتخذت هذه الأخيرة إجراءات بتحريرها و تركها تتحدد حسب ظروف السوق ابتدءا من 1989 عن طريق القانون رقم 89/12 المؤرخ في 1989/07/05 و هو ما انعكس عل ارتفاع مستويات التضخم خلال بداية هذه العشرية. ويظهر الجدول الموالي تطور معدلات التضخم و مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2016 :

الجدول 1: تطور معدلات التضخم و مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر **1990-2016 (%)**

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
TINF	16.65	25.89	31.67	20.54	29.05	29.78	18.68	5.73	4.95
IPC	15.51	19.53	25.72	31.00	40.01	51.93	61.63	65.16	68.38
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
TINF	2.65	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67
IPC	70.19	70.43	73.41	74.45	77.63	80.70	81.82	83.71	86.79
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
TINF	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40
IPC	91.01	96.23	100	104.5	113.8	117.5	120.9	126.7	134.8

المصدر: معطيات البنك الدولي من خلال الموقع http://databank.albankaldawli.org

شهدت معدلات التضخم في الجزائر مع بداية التسعينات ارتفاع كبير حيث وصل إلى 31.67 % سنة 1992 كأقصى حد له منذ الاستقلال، الأمر الذي يرجع إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بسبب التوسع في الإصدار النقدي بهدف تمويل عجز الميزانية، ثم عرف تراجع كبير إلى أن بلغ 4.95 % سنة 1998، ليستمر في الانخفاض ووصل إلى معدل قياسي بلغ 0.34 % سنة 2000 ، ويفسر هذا الانخفاض بالإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي كاستقرار الأسعار و التحكم في الإصدار النقدي *وتقليص الموازنة .بينما* نلاحظ ارتفاعه في2001 إلى 4.23% بسبب الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و بعدها بدأ في التذبذب بين ارتفاع و انخفاض ليبلغ حدود 8.89% سنة 2012 و هو أعلى حد له خلال العشرية الأخيرة وذلك بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة ولتي ساهمت في رفع مستوى التضخم.

المحور الثالث: الدراسة القياسية

حسب كاسل فإن سعر أية عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، وعليه فإن مؤشر أسعار الاستهلاك يعكس تطور قيمة العملة في الداخل و سعر الصرف الرسمي يعكس تطور قيمة العملة على الصعيد الخارجي، فهما وجهان لعملة واحدة لدى سنعتمد على هذين المتغيرين الاقتصاديين في دراستنا .

باستعمال منهج القياس و من أجل اختبار صحة فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد الدينار الجزائري، وذلك بقياس وجودية تكامل متزامن بين المتغيرين الاقتصاديين سعر

الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك باستخدام وسائل إحصائية من بينها السلاسل الزمنية و التكامل المتزامن.

ومن أجل القيام بهذا الاختبار سنعتمد على المعطيات الشهرية المتحصل عليها من معطيات البنك الدولي وبنك الجزائر و الخاصة بتطورات أسعار الصرف الرسمية، ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر الخاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 01 جانفي ***1990*** إلى غاية جوان 2017، و باستعمال برنامج ***E.Vieus9*** سوف نقوم بإدخال هذه المعطيات في شكل معطيات شهرية و نحاول استخراج النتائج و تحليلها من أجل معرفة ما إذا كان هناك تكامل متزامن في المدى الطويل لهذين المتغيرين الاقتصاديين.

1. **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:** من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة و للكشف عن اختبار جذر الوحدة سوف نعتمد على اختبار ديكي فولر المتطور و فيليبس بيرون و النتائج مبينة في الجدول(2) :

الجدول (2) :اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 5%

		اختبار*ADF*			
السلسلة	مستوى الاختبار	***Tc***	***Tt***	النتيجة	الاحتمال
TCH	المستوى	***-1.81***	***-3.42***	غير مستقرة	***0.6954***
	الفرق 1	***-16.83***	***-3.42***	مستقرة	***0.0000***
IPC	المستوى	***-1.85***	***-3.42***	غير مستقرة	***0.6778***
	الفرق 1	***-16.23***	***-3.42***	مستقرة	***0.0000***
		اختبار ***PP***			
السلسلة	مستوى الاختبار	***Tc***	***Tt***	النتيجة	الاحتمال
TCH	المستوى	***-1.86***	***-3.42***	غير مستقرة	***0.6704***
	الفرق 1	***-16.83***	***-3.42***	مستقرة	***0.0000***
IPC	المستوى	***-1.85***	***-3.42***	غير مستقرة	***0.6704***
	الفرق 1	***-16.14***	***-3.42***	مستقرة	***0.0000***

تم الاختبار بوجود قاطع و اتجاه عام عند مستوى معنوية 5%

المصدر : مخرجات ***Eviews 9***

- السلسلتين مؤشر أسعار الاستهلاك و معدل سعر الصرف الرسمي مستقرة بعد إجراء الفرق الأول حسب نتائج الاختبارين، وبالتالي فهما متكاملتين من الدرجة الاولى ***I(1)***.

2- اختبار التكامل المتزامن:

بعد التأكد من استقرارية السلسلتين الزمنيتين لسعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك من نفس الدرجة (الأولى)، ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي اختبار التكامل المتزامن،حيث نقوم في البداية باختبار استقرارية سلسلة البواقي وبدرجة أقل (الدرجة الصفر)، ثم ننتقل الى اختبار العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق اختبار ***Johansen*** .

1.2 اختبار استقرارية سلسلة البواقي :

باستعمال برنامج ***E.Vieus*** نحصل على نتائج اختبار(***ADF***) لسلسلة البواقي و المتمثلة في الجدول رقم (3).

الجدول (3) اختبار *ADF* للسلسلة البواقي الدرجة الصفر

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=16)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-16.65216	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.986284	
	5% level	-3.423585	
	10% level	-3.134762	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 11/15/17 Time: 10:58
Sample (adjusted): 1990M02 2017M06
Included observations: 329 after adjustments

المصدر : مخرجات ***Eviews 9***

من خلال الجدول (3) نستنتج أن سلسلة البواقي مستقرة، و متكاملة من الدرجة الصفر.

2.2 اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرين *TCH* و *IPC* و تقدير العلاقة طويلة المدى بينهما:

بعد التوصل إلى استقرارية سلسلة البواقي من الدرجة الصفر، نقوم باختبار التكامل المتزامن لتحديد العلاقة في المدى الطويل . و بالاعتماد على اختبار ***Johansen*** لإثبات هذه العلاقة من خلال الفرضيات :

- ✓ إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة الجدولية عند درجة معنوية مقدرة ب 5% فانه توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين .
- ✓ إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة الجدولية عند درجة معنوية مقدرة ب 5% فلا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين.

باستعمال برنامج ***E.Vieus*** نحصل على نتائج اختبار***Johansen*** الممثلة في الجدول رقم (4)

الجدول (4) اختبار Johansen ***بين المتغيرين*** TCH ***و*** IPC

Date: 11/15/17 Time: 11:24
Sample (adjusted): 1990M06 2017M06
Included observations: 325 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TCH IPC
Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.016167	5.348068	15.49471	0.7708
At most 1	0.000157	0.050959	3.841466	0.8214

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات ***Eviews 9***

من خلال نتائج الجدول (3- ***3***) نلاحظ أن قيمة λ_{trace} المحسوبة ***5.348068*** وهي أصغر من القيمة الحرجة الجدولية عند درجة معنوية 5% المساوية ل ***15.49471*** ، وعليه بناءا على نتائج الاختبار نستنتج لا توجد علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرين***TCH*** و***IPC*** .

3. اختبار السببية لغرانجر *(Granger Causality test)*:

السببية في الاقتصاد هي قدرة أحد المتغيرات في التنبؤ بمتغير آخر، حيث يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات و اتجاهها ومن خلال اختبار السببية لغرانجر تم الحصول على النتائج المتمثلة في الجدول رقم (5) كالتالي :

الجدول (5) اختبارالسببية لغرانجر بين المتغيرين *TCH* و *IPC*

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/15/17 Time: 11:41
Sample: 1990M01 2017M06
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IPC does not Granger Cause TCH	328	2.25390	0.1066
TCH does not Granger Cause IPC		0.53937	0.5836

المصدر : مخرجات ***Eviews 9***

- من خلال النتائج تبين عدم وجود علاقة سببية بين متغيري سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك عند مستوى معنوية 5% .

خلاصة:

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية، فمنذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 كان الدينار مسير تسيير إداري مرتبط بالفرنك الفرنسي إلى غاية 1973 حيث تميز بالثبات و الاستقرار، ومنذ سنة 1974 ربط بسلة من العملات (14عملة) للبلدان الأكثر تعاملا مع الجزائر طيلة فترة 1974 -1994، ميزتها الرقابة الصارمة على الصرف واحتكار الدولة للتجارة الخارجية. ثم تلتها بعد ذلك سلسلة من التخفيضات التي انتهت بالتخلي عن نظام الربط في أبريل 1994م معلنة بذلك عن إعطاء الدينار الجزائري شيء من المرونة، من خلال مجلس إدارة العملة والتي اعتبرت على أنها مرحلة تمهيدية لنظام التعويم المدار الذي تبنته الجزائر. وعند محاولتنا تفسير وتحديد سعر صرف الدينار الجزائري عن طريق نظرية تعادل القوة الشرائية و فرضياتها، تحصلنا على النتائج التالية:

- استقرار سلسلتي سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الإستهلاك بعد إجراء الفرق الأول
- عدم صحة الفرضية الأولى من خلال نتائج الاختبار تبين عدم وجود علاقة طويلة المدى بين سعر صرف الدينار الجزائري و مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، وعليه فإن هذه النظرية غير قادرة على شرح تحركات سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل، مما يؤكد عدم صحتها على واقع الاقتصاد الجزائري الذي لا يتطابق وفروض نظرية تعادل القوة الشرائية.
- عدم صحة الفرضية الثانية نظراً لعدم وجود علاقة سببية حسب نتائج اختبار السببية لغرانجر.

الهوامش:

[1] ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2016،ص03 .

[2] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 104.

[3] سعيد جايد مشكور العامري ، المالية الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة لأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 101 .

[4] مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1997، ص 50

5 لحلو موسى بوخاري ،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ،الطبعة الأولى ،مكتبة حسن العصرية ،بيروت ،لبنان، 2010، ص 154.

6 مدحت صادق،مرجع سابق ،ص 129.

[7] حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 46.

[8] بسام الحجار، "نظام النقد العالمي وأسعار الصرف "، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2009، ص 122-123

[9] شعيب بونوة، خياط رحيمة ،"سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،العدد الخامس، 2011، ص 124-125.

[10] مدحت صادق، مرجع سابق، ص 129.

[11] نفس المرجع، ص 130 .

[12] طالب محمد عوض، « التجارة الدولية نظريات وسياسات "، الطبعة الأولى، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 1995، ص 385.

[13] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 47-48-49

[14] محمد بن بوزيان ، الطاهر زياني ،"الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر"،دراسة مقارنة مع تونس و المغرب، الملتقى الدولي الأول حول الأورو،جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ،22/21 ماي 2002،ص 415 .

[15] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2014، ص 157

[16] بربري محمد أمين، ،مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر،العدد الرابع ،2010،ص 77 .

[17] د. سي محمد كمال ،عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر ،مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي بالجزائر ،العدد 10 ، جوان 2016 ،ص 35 .

[18] Talin Kokan Cheliane, «the equilibrium real exchange rate in a commodity Algeria's experience » IMF working paper, July2005, p 05.

[19] تدخل محافظ بنك الجزائر السيد محمد لوكال أمام مجلس الأمة، التطورات المالية و النقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف اسمرار الصدمة الخارجية، أبريل 2017 ، ص 10-11 . -

علاقة أنظمة المعلومات الادارية في تحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام في فلسطين

اد. شاهر محمد عبيد

جامعة القدس المفتوحة فلسطين

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة ابعاد أنظمة المعلومات الادارية في تحسين الاداء االوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها، اتبع المنهج الوصفي بتطبيق استبانة على عينة بلغ حجمها (256) موظف، فبَعدَ جمع البيانات وتحليلها أظهرت النتائج أظهرت النتائج وجود مؤشرات على توافر نظم المعلومات والأداء وجود علاقة لابعاد انظمة المعلومات وتحسين الاداء، وأوصى الباحث بضرورة أن تتبنى مؤسسات القطاع العام أنظمة معلومات حديثة لما لها من أهمية ومصدر رئيس لأداء أفضل، والسعي نحو توظيفها لتحقيق اداء عال في مؤسسات القطاع العام.

Abstract: The study aimed at identifying the relationship of the dimensions of management information system) on improving performance in the public sector organizations from the perspective of employee. The descriptive approach was followed by applying a questionnaire on a sample of (256) employee. After data, collection and analysis، results indicate the availability of management information system and performance in the the public sector organizations ، showing a positive relationship of management information system in improving performance in the public sector organizations. The researcher recommended that public sector organizations must adopt modern information systems because its importance and main source for better performance، and thus employing it to achieve a greater degree of high

[1]- Associated prof. Al-Quds Open University,Faculty of Economics and Administrative Sciences,Business Administration Department. Email: sobaid@qou.edu

أستاذ مشارك، جامعة القدس المفتوحة، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، رئيس قسم إدارة الاعمال ومدير مركز ابحاث العلوم الادارية والاقتصادية .

كلمات المفتاحية: أنظمة معلومات، الاداء، مؤسسات القطاع العام. رمز Jel : M1	performance in public sector institutions. Keywords: information system, performance, public sector organizations Jel code: M1

مقدمة الدراسة:

لم تظهر نظم المعلومات من فراغ وإنما جاءت نتيجة تغيرات سريعة ووليدة عوامل موضوعية شكلت قوى محفزة لتطوير نظم وأدوات وتقنيات جديدة تواكب التحديات الكبيرة التي أفرزتها البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في العالم([1]).

حيث يعتبر تفهم طبيعة وخصائص النظام هو الخطوة االرئيسة والأهم لتفهم نظم المعلومات. ولهذا، فقد وجدنا من الضروري أن نتعرض لنظرية النظم وبصفة عامة فنظرية النظم تتعلق بالمفاهيم والمبادئ والفروض السائدة بالنسبة للنظم المتقدمة والتي توصف بأنها نظم قابلة للبقاء والتطور. والنظام القابل للبقاء يبقى خلال الزمن لقدرته على التكيف مع البيئة المحيطة فهو نظام ذاتي التنظيم أي يتضمن القواعد التي تكفل له الاتزان من خلال التكيف مع المتغيرات المحيطة. وتقدم نظرية النظم صورة واضحة لميكانيكية النظم ذاتية التكيف. ومثل هذه الميكانيكية تعتبر ذات فائدة كبيرة في عملية تصميم نظم المعلومات المتقدمة أو المعقدة. ([2])

ولقد أصبحت نظم المعلومات وأدواتها المختلفة القاعدة التقنية للانطلاق في مجال إدارة الأعمال الإلكترونية، والاتصالات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، ومشروعات الحكومة الإلكترونية وهي بالإضافة الى ذلك تلعب دور المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد العالمي وتطوره وتؤثر بشكل مباشر على تشكيل ثقافة المجتمعات الإنسانية الحديثة ضمن ما يسمى "التربية الكونية" أو "العولمة" من جانب آخر فقد تطورت نظم المعلومات عبر مراحل متعددة بدءا بنظرية الإدارة العلمية التي تعتمد على جمع المعلومات المتعلقة بالأنشطة التجارية وعمليات

البحث والتحليل والتجديد لاكتشاف الطرق المثلى في إدارة الأعمال بهدف زيادة الإنتاجية ثم التركيز على تطبيق المنهجية العلمية والاعتماد على عمليات التخطيط الاستراتيجي وانتهاء بمعالجة البيانات والمعلومات بواسطة النظم الحاسوبية([3]).

ومن هذا المنطلق تعتبر المعلومات موردا هاما ولا يقل أهمية بل يزيد عن الموارد المادية والموارد البشرية المتاحة لهذه المنظمات وفي عصر يتسم بالتغير المستمر وبعدم الاستقرار تصبح عملية إدارة هذا المورد-المعلومات-شيئا أساسيا وضروريا إذا كان لهذه المنظمات والمؤسسات أن ترغب في تحقيق درجة عالية من الرشد والجودة في القرارات التي تتخذ بها وفي الخطط والاستراتيجيات التي يتم وضعها بواسطة الإداريين بها. ولحسن الحظ فان التقدم المذهل في الأساليب الفنية والتكنولوجية قد سهل من عملية إدارة المعلومات وإعدادها وتوفيرها لمتخذي القرارات والمخططين داخل المنظمة أو خارجها على مستوى المجتمع وتتعلق هذه الأساليب بكل جوانب التعامل مع المعلومات سواء كانت عملية جمع البيانات تحليلها وتشغيلها تخزينها والحفاظ عليها تعديلها وتنقيحها والحصول عليها بواسطة الإداري عندما يحتاج إليها ([4])

فتزايد اليوم استخدام مصطلح نظم المعلومات الإدارية بشكل خاص، ونظرا لأهمية هذا المجال ودورها المحوري فقد بدأت العديد من المعاهد والجامعات في مختلف مدن العالم تدريس مقررات نظم المعلومات. ([5])

لذا أصبح لزاما على المنظمات اليوم أن تعيد تنظيم نفسها وتعيد تصميم عملياتها للاستفادة من تلك الثورات والتطورات وأن تسعى للتغلب على المنافسة والقيام بتطوير انتاجها وعملياتها من خلال الاستفادة من التقدم المذهل في المعلومات لكسب العديد من المزايا الاستراتيجية. ([6])

مشكلة الدراسة:

ان تسارع التكنلوجيا في دخول جميع مناحي الحياة بما فيها المؤسسات الخاصة والعامة، ادى الى زيادة الاهتمام من قبل المنظمات بنظم المعلومات المحوسبة لتوفير خدمة مميزة وتعزيز قدراتها التنافسية، كما ساهمت في تطوير وتحسين الأداء الإداري لمنظمات الأعمال بفعل اعتماد هذه

النظم على تكنولوجيا حديثه ومتطورة تمكن هذه المنظمات من رسم سياساتها وتوجهاتها على معلومات وبيانات واقعية، وعلى اتخاذ قرارات إدارية صائبة. بالإضافة إلى ذلك تؤدي نظم المعلومات الإدارية المحوسبة إلى تطوير وتحسين أداء العاملين لما لها من أثر في تطوير القدرات المهنية الوظيفية للعاملين، وفي سرعة إنجاز المهام والوظائف المناطة بالعاملين بكفاءة وإنتاجية عالية. يمكن صياغة مشكلة هذا البحث بالسؤال الرئيس الاتي:

علاقة أبعاد نظم المعلومات الادرية المحوسبة في تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسات الحكومية ؟ وتتفرع منه الأسئلة الاتية:

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة توافر ابعاد أنظمة المعلومات في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها ؟
2. ما تصورات موظفي مؤسسات القطاع العام لمستوى الاداء؟
3. هل هناك علاقة بين درجة توافر أبعاد أنظمة المعلومات (البشرية، المادية، البرمجيات، الشبكات، قواعد البيانات) في تحسين الاداء الاداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد أنظمة المعلومات (توافر الكوادر البشرية) وتحسين الاداء الاداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها؟

2.توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد أنظمة المعلومات (الابعاد المادية) وتحسين الاداء الاداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها؟

3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد أنظمة المعلومات (توافر البرمجيات) وتحسين الاداء الاداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها؟

4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد أنظمة المعلومات (توافر الشبكات) وتحسين الاداء الاداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها؟

5. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد أنظمة المعلومات (توافر قواعد البيانات) وتحسين الاداء الاداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف الى درجة توافر ابعاد أنظمة المعلومات في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها.
2. معرفة تصورات موظفي مؤسسات القطاع العام لمستوى الاداء من وجهة نظر متخذي القرار.
3. معرفة فيم إذا وجد علاقة خطية في درجة توافر ابعاد أنظمة المعلومات (توافر الكوادر البشرية، توافر الابعاد المادية، توافر البرمجيات، توافر الشبكات، توافر قواعد البيانات) في تحسين الاداء الاداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الخلفية النظرية المتعلقة بنظم المعلومات الإدارية ودورها الفعال في قيادة مؤسسات القطاع العام إلى أعلى مستوى والارتقاء بها عالياً لتواكب التقدم المعرفي والإداري في مختلف المجالات، بالإضافة إلى المساهمات المتوقعة لنتائجها والتي قد تفيد في تحسين أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية على أداء مؤسسات القطاع العام والتي من المتوقع أن تعمل أيضاً على دعم مجالات الوظائف الرئيسية في مؤسسات القطاع العام

محددات الدراسة:

حدود بشرية: أجريت هذه الدراسة على جميع موظفي قطاع مؤسسات القطاع العام.

حدود مكانية: أجريت هذه الدراسة على مؤسسات القطاع العام في مدينة جنين

حدود زمانية: أجريت هذه الدراسة في العام(2017).

مصطلحات الدراسة:

النظام: هو ذلك الكل المكون من عناصر وأجزاء متكاملة ومترابطة فيما بينها. ([7])

والنظم: بصفة عامة وسواء كانت نظم اجتماعية، إنسانية، بيولوجية ميكانيكية تتكون من عناصر متفاعلة ومترابطة فيما بينها. وكل نظام يحتوي على عنصرين كحد أدنى يربط بينهما تفاعل مشترك وعلاقة اعتمادية يتشكل في إطارها النظام كوحدة متكاملة واحدة. ([8])

المعلومات: هي البيانات التي يتم تصنيفها، تحليلها، تنظيمها، وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، انها بيانات تمت معالجتها بحيث اصبحت ذات معنى ولذلك فان البيانات قبل معالجتها قد لا تكون صالحة ومفيدة لاتخاذ القرار وبذلك يمكن القول أن المعلومات تبدأ حيث تنتهي البيانات ([9])

نظم المعلومات الإدارية: هي نظام متكامل يتكون من مجموعة من الأفراد، الأجهزة، الإجراءات، الأنظمة الفرعية للمعلومات وذلك بغرض تزويد الإدارة كل ما تحتاجه من معلومات دقيقة وكافية عن جميع الأنشطة في المنظمة، ومن أجل إنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط، وقيادة، ورقابة، واتخاذ قرارات هيكلية وشبه هيكلية بصورة ذات كفاءة وفعالية. ([10])

الاداء: هو الركيزة التي يقوم عليها قياس اداء العاملين ويمكن أن يكون له تفسيرات عديدة، تبرز الفقرات المختصرة عن الشركات من أجل أغراض قياس الأداء ومن ابعاد الأداء: الدافعية والحماس لاعتبارها أحد عوامل الارتقاء بالأداء، الإدراكات المتصلة بالأداء المستهدف، تطبيق نماذج القدرات على نتائج الأعمال، ومراجعة الأداء الكلي الموجود. ([11]).

الإطار النظري

مفهوم نظام المعلومات:

هو نظام متكامل لكل من العنصر البشري والآلة والذي يهدف إلى تزويد المنظمة بالمعلومات اللازمة لتدعيم واستمرار العمليات العادية واليومية للمشروع سواء كانت تلك المعلومات تتعلق بالعمليات الداخلية للمنظمة لأطراف البيئة الخارجية التي تتعامل معها المنظمة لإدارة عملية اتخاذ القرارات الإدارية داخل المشروع. ([12])

وعرفها سلطان بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتضمن تجميع وتشغيل ونشر واسترجاع المعلومات بهدف تدعيم عمليات صنع القرار والرقابة داخل المنظمة ([13]).

كما عرفها النجار بأنها: يعتبر النظام مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتحكمها علاقات والية عمل معينة ضمن نطاق محدد، لتحقق غايات مشتركة بواسطة قبول المدخلات ومعالجتها من خلال إجراء تحويلي منظم لإنتاج المخرجات مع التغذية الراجعة والمراقبة وتسمى هذه العملية ديناميكية النظام ([14]). وعرفها السامرائي بأنها نظم ظهرت مع بديات الثورة الصناعية إذ أن هذا المفهوم يشير إلى الكم الكبير من المعلومات التي تخص موضوع واحد والتي تم تخزينها وتبويبها بطريقة منظمة ومعالجتها وعرضها بأشكال خاصة تخدم مجموعة من الأشخاص العاملين في نفس مجال هذه المعلومات والتي تهدف إلى تقديم معلومات مفيدة وسريعة للمستخدم تساعده على اتخاذ القرارات ([15]).

مكونات نظم المعلومات:

يتكون كل نظام من مجموعة من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها، وقد صنف النظام خمسة عناصر وهي كالتالي ([16]).

- الموارد البشرية :تتمثل في ضرورة وجود الأفراد المستخدمين النهائيين لنظم المعلومات والذين يستعملون مخرجات هذه النظم لأداء المهام المنوطة بهم، بالإضافة إلى الأفراد المتخصصين في نظم المعلومات كمحللي ومصممي ومشغلي النظم والمبرمجين والمتخصصين في الصيانة الفنية.
- الموارد المادية: تتمثل في كل شيء مادي ملموس من شأنه أن يستعمل في جمع وتخزين ومعالجة البيانات، ويعد جهاز الحاسب الآلي من بين أهم المستلزمات.
- موارد البرمجيات: وتتمثل في جميع أنواع التعليمات التي يزود بها الحاسوب لمعالجة المهام. وتشمل البرامج والاجراءات.
- قواعد البيانات :تعد أهم مورد في نظام المعلومات، والتي تشتمل على جميع بيانات النظام مخزنة بطريقة مرتبطة ومنطقية بحيث يسهل استرجاعها.
- الشبكات :حيث تهدف الى تحسين وتسريع الاتصالات مثل: الانترنت والانترانت والاكسترانت.

العلاقة التبادلية بين نظم المعلومات:

هناك علاقة متداخلة من جهة ومتكاملة من جهة أخرى بين كل نظم المعلومات التي تخدم مستويات مختلفة في المنظمة، ويعد نظام معلومات التعاملات التجارية مصدر البيانات الرئيسي لكل أنواع نظم المعلومات الأخرى بينما يكون نظام دعم الإدارة التنفيذية العليا في المنظمة هو بشكل رئيسي مستلما للبيانات من نظم المعلومات في المستويات الأدنى. كذلك فإن كل الأنواع الأخرى من النظم يحتمل أن تتبادل البيانات مع بعضها البعض الآخر وأن تبادل البيانات بين نظم المعلومات قد يشمل النظم الأخرى التي تخدم مجالات وظيفية مختلفة ومن الممكن توضيح صورة هذا النوع من العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين نظم المعلومات. ([17]).

نظم المعلومات التي تتعامل مع المستويات التنظيمية:

نظم معالجة المعاملات: والتي تتخصص في التعامل مع مجالات عدة في المنظمة، مثل متابعة الطلبات ومعالجتها، ومتابعة ما يتعلق بالأجور، وكذلك السيطرة على المكائن والمعدات، ومتابعة التعويضات. وكلها تخدم مستوى العمليات والتعاملات التجارية في المنظمة، التي تتابع انسيابية العمل اليومي الروتيني للتعاملات التي هي ضرورية لأداء أعمال المنظمة، ومن أهم النظم المستعملة فيها نظام معلومات المبيعات والتسويق، نظام معلومات المحاسبة والمالية، نظام معلومات الموارد البشرية، نظام معلومات الإنتاج. ([18])

نظم المكتب: والتي تتعلق بوظائف المعالجة المحوسبة للكلمات، والنشر المكتبي، وتصوير الوثائق التي تعتمد عليها أعمال وإجراءات المنظمة، وكذلك تأمين التقويمات الزمنية المطلوبة. ([19]).

نظم دعم القرار: والتي تخدم مستوى الإدارة في المنظمة، حيث تساعد المديرين على اتخاذ القرارات التي تنفرد بخصائص معينة منها أنها منفردة، أو تتعرض للتغيير السريع، وليست محددة بسهولة مقدماً. ([20]).

نظم المعلومات الإدارية: في معظم المنظمات والمؤسسات يتم إيصال المعلومات الضرورية بمساعدة تقارير دورية كجداول المبيعات في الأسبوع تبعا للأقسام أو تبعا لطبيعة الزبائن، وتحليل التكاليف، والموازنات الشهرية والسنوية مع الانحرافات، وفي أغلب الأحيان يشكل

النظام المحاسبي الركيزة لمثل هذه التقارير، ويمكن أن توضح بطريقة نظامية تبعا لفترة دورية محددة سابقا أو بناء على طلب المستعملين. ([21])

نظم الدعم التنفيذي: هو نظام معلومات مبني على الحاسب الآلي مصمم لدعم المديرين في المستوى الاستراتيجي لتدعيم القرارات غير الهيكلية من خلال استخدام الحاسبات المتصلة بشبكة المعلومات، وتعتمد على المعلومات الداخلية المخلصة والمستخدمة من نظم المعلومات الإدارية ونظم دعم القرارات على المعلومات الخارجية عن الأحداث في البيئة المحيطة بالمنظمة. ([22]).

نظم العمل المعرفي: تهدف إلى دعم العاملين في مجالي المعرفة والمعلومات داخل المنظمة من خلال ضمان وصول المعرفة الجديدة والخبرة الفنية بشكل متكامل. ([23]).

مفهوم الأداء:

يعرف الأداء على أنه عملية تتضمن تحويل المدخلات إلى المخرجات وهو تحويل المدخلات التنظيمية كالمواد الأولية والمواد نصف المصنعة والآلآت إلى مخرجات تتكون من سلع وخدمات بمواصفات فنية ومعدلات محددة، وكذلك هو استجابة تتكون من أفعال وردود أفعال تكون في مجموعها عملية في إطار نظام تفاعل اجتماعي بمعنى أن إجمالي أداء جميع أعضاء المنظمة يصف عملية أداء المنظمة ككل، ولذلك يمكن تعريفه على أنه مجموعة من المعايير الملائمة للقياس التي تمكن من إعطاء حكم قيمي على الأنشطة والنتائج وعلى آثار المنشأة ([24])

العوامل المؤثرة على الأداء الإداري:

يمكن إجمال العوامل المؤثرة على الأداء الإداري بعاملين رئيسين هما: ([25])

عوامل فنية وتشمل التقدم التكنولوجي والمواد الخام والهيكل التنظيمي للعمل وطرق وأساليب العمل، ولا شكل أن للعوامل الفنية تأثيرها الكبير والمباشر على كفاءة المنظمة والأفراد فنوع الآلات بالإضافة إلى المواد الخام وطرق وأساليب العمل وتصميم العمليات جميعها تؤثر على مستوى إنتاجية المنظمة.

عوامل إنسانية وتشمل القدرة على الأداء الفعلي للعمل وتحدد بالآتي المعرفة والتعليم والخبرة بالإضافة إلى التدريب والمهارة والقدرة الشخصية كما تشمل الرغبة في العمل وتحدد بالآتي ظروف العمل المادية وظروف العمل الاجتماعية وحاجات ورغبات الفرد.

وتكتسب المقدرة على العمل بالتعليم والتدريب والخبرة العملية بالإضافة إلى الاستعداد الشخصي والقدرات الشخصية التي ينميها التعليم ويصقلها التدريب وعلى ذلك فإن المقدرة على العمل تتخذ مظهرين لا بد من توافرهما معا وهما المعرفة والمهارة، والعامل الثاني هو الرغبة في العمل والتحفز لأدائه ويحدد عامل الرغبة بالظروف المادية والاجتماعية المحيطة بالعمل كما يحدد باحتياجات الفرد ورغباته ومدى ملائمة نوع العمل لميوله واتجاهاته.

كما أن هناك عوامل تساهم في رفع كفاءة المنظمة وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور العاملين في المنظمة وتشمل الحوافز ومشاركة العاملين في اتخاذ القرار والتدريب

معدلات الأداء الإداري وطرق قياسها:

تعتبر عملية تحديد معدلات الأداء الإداري من العمليات الهامة التي توليها إدارة الموارد البشرية المعاصرة اهتمامها الواضح من أجل نظام متكامل لتنمية مجتمع العمل داخل المنظمة الإدارية وذلك من خلال تبني طرق قياس معدلات الأداء الإداري التي من شأنها تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة، ويرتبط تحديد معدلات الأداء بالتخطيط الإداري من حيث تأكيدها على مؤشرات الأداء الإداري التي يجب متابعتها وهي في الغالب تغطي ما بين 70 و80 من معدلات الأداء الإداري وتتحدد الخطوات الرئيسية لعملية تخطيط معدلات الأداء الإداري من خلال التالية: ([26])

- تحديد الأوليات ويتم تحديد الأولويات من خلال مؤشرات الأداء التي تغطي كافة مستويات الأداء الإداري ومن الملاحظ أنه يمكن أن تتبدل تلك الأوليات أثناء فترة الأداء الفعلي.
- تحديد نتائج الأداء (الأداء المستهدف) ويمكن أن تكون نقطة البداية لتحديد الأداء المستهدف من خلال الخبرة المسبقة لمعدلات الأداء إلا أنه قد تبرز الحاجة إلى تعديل في مستوى الأداء المستهدف نظراً للتغيرات الحديثة وفي هذه الحالة يتم الاستعانة بآراء الخبراء أو من خلال المقارنة مع وظائف مشابهة في أقسام أو مؤسسات أخرى.
- المراجعة والموافقة وهي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها مراجعة معدلات الأداء الإداري التي تم اقتراحها وتعد هذه المرحلة ضرورية ولازمة للحصول على الدعم التنظيمي وذلك من خلال الاتفاق على مستويات الأداء الإداري المستهدف بين القادة الإداريين.

الدراسات السابقة:

. أجرى عبيد وربايعة دراسة هدفت للكشف عن مدى توفر عناصر أنظمة المعلومات الإدارية المحوسبة، وكذلك معرفة مدى تأثيرها في أداء العاملين في القطاع الصحي في محافظتي جنين ونابلس .ولتحقيق تلك الأهداف استخدم المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة وزع على عينة تم اختيارها بطريقة طبقية عشوائية ذات التمثيل النسبي، بلغ حجمها(66) من محافظة نابلس، و(44) من محافظة جنين .بعد جمع البيانات من المبحوثين تم الاستعانة بجهاز الحاسوب لمعالجتها إحصائيا، باستخدام برنامج spss الإحصائي، حيث تم حساب التكرار لتوضيح توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية، وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابة عن أسئلة الدراسة، واستخدم اختبار"ت "لفحص الفرضية حسب الجنس، واختبار التباين الأحادي، لاختبار الفرضيات حسب) المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي .(كما تم استخدام اختبار بيرسون للكشف عن العلاقة بين عناصر نظم المعلومات الإدارية كمتغيرات مستقلة، وأداء الموظفين كمتغير تابع، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية :القطاع الصحي في محافظتي جنين ونابلس، قادر على استخدام أنظمة المعلومات الإدارية المحوسبة حيث تتوفر العناصر اللازمة لتطبيق استخدام النظام بدرجة كبيرة ووجود علاقة ارتباطيه طردية دالة إحصائيا بين عناصر تطبيق نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء الموظف ([27])

كما قامت علي بدراسة هدفت إلى إلقاء الضوء على أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في المؤسسة العامة للاتصالات في محافظة طرطوس وذلك باختبار العلاقة بين مدى توفر مستلزمات نظم المعلومات الإدارية (المادية، البرمجية، البشرية والتنظيمية)في المؤسسة المذكورة وبين أداء الموظفين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم التصميم والتطوير لاستبانة تتكون من (28) فقرة لغرض جمع البيانات وقياس متغيرات الدراسة، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين توفر مستلزمات نظم المعلومات الإدارية وبين الأداء الوظيفي([28]).

وقام ابو كريم بدراسة هدفت إلى التعرف على علاقة نظم المعلومات الادارية بتحسين الاداء الاداري المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، و ذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي،

والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد بلغت عينة الدراسة (152) ، وتوصلت الدراسة الى أن الأجهزة هي أكثر نظم المعلومات التي تعمل على تحسين الأداء الاداري، يليها المستخدمين الذين يستخدمون نظم المعلومات، ثم تليها البرمجيات في الترتيب بينما كان أقل تأثير على نظم المعلومات االادارية الاختصاصيون الفنيون، و قواعد البيانات، علاوة على ذلك أشارت النتائج إلى أن مجالس الادارة تقوم بالاشراف، وتحديد السياسات، ويوجد رسالة مكتوبة، و بينت النتائج ، وجود علاقة بين نظم المعلومات الادارية و تحسين الاداء الاداري، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التو صيات الموجهة للمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة لتحسين أدائها، من أهمها: التأكيد على أهمية وجود قسم لتكنولوجيا المعلومات، وتعيين الموظفين المختصين، واشراكهم في وضع السياسات العامة للمنظمة([29]).

كما هدفت دراسة الزعبي وملكاوي إلى معرفة تأثير خصائص نظم المعلومات والمتمثلة بدرجة (الاعتماد على النظام، وأجهزة الحاسوب المستخدمة، ودرجة مرونة النظام، والتدريب) على ابداع العاملين العاملين في البنوك التجارية الأردنية، حيث تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الأردنية العاملة في مدينة أربد والبالغ عددها أحد عشر بنكا، واعتمدت الدراسة على عينة عشوائية ، وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة (70) استبانة على العاملين في قسم خدمة الجمهور من مختلف المستويات الإدارية وكانت جميع الاستبيانات صالحة للتحليل، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :وجود علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية مابين خصائص نظم المعلومات الإدارية والمتمثلة ب(درجة الاعتماد على النظام، أجهزة الحاسوب، درجة مرونة النظام، والتدريب) وإبداع العاملين، وأوصت الدراسة بضرورة معرفة المشاكل والقيود التي قد تؤثر مستقبلا سلبا في تطبيق نظم المعلومات الإدارية ، والعمل باستمرار على تحفيز العاملين للمحافظة على الإبداعي لديهم([30]).

في حين أجرى أبو بكر دراسة هدفت إلى تقييم فعالية نظم المعلومات المستخدمة في قطاع التأمين، وعرض المشاكل التي تواجه شركات التأمين في مجال استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم تحديد الدور الذي يقوم به نظام المعلومات الإستراتيجي في التأثير على الإستراتيجيات التنافسية التي تتبعها شركات التأمين .وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: يعمل نظام المعلومات الإستراتيجي على تقديم المعلومات الإستراتيجية التي تتصف بالشمول

والتكامل والاستمرارية والوضوح، مما يدل على أنها تؤثر في دعم وتحقيق المزايا التنافسية، كما تبين وجود علاقة ايجابية بين متغيرات عناصر نظام المعلومات الاستراتيجي (المتطلبات، والعمليات، وخصائص المخرجات) ومتغيرات دعم وتحقيق المزايا التنافسية (التميز، قيادة التكلفة، الإبداع، النمو، والتحالفات) في شركات التأمين المصرية .وأوصت الدراسة بضرورة قيام شركات التأمين برفع إمكانياتها وقدراتها وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ودعم وظائف إدارة البحث، والتطوير وإدارة نظم المعلومات في الشركة، ضرورة الاهتمام بتوفير الأيدي العاملة المدربة المؤهلة على استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات ضمن الإدارات المختلفة في الشركة ([31])

وقام النجار وملكاوي بدراسة هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات بأنواعها المختلفة على مستويات الإبداع في شركات التأمين الأردنية المسجلة في بورصة عمان، وقد شكلت عينة الدراسة (14) شركة تأمين تمثل (% 50) من مجتمع الدراسة البالغ (28) شركة تأمين مدرجة في بورصة عمان /سوق الأوراق المالية .وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات الإبداع جميعها في شركات التأمين الأردنية قد تأثرت بأنواع نظم المعلومات المختلفة ([32])

أما الهزايمة فقد أجري دراسة هدفت إلى إعلام متخذ القرار عن الإمكانيات التي تتيحها المعلومات في مجال اتخاذ القرار ودراسة أثر استخدامها وردود فعل الموظفين اتجاه هذه التطورات، ومعرفة مدى جدوى المعلومات في الحفاظ على الموارد الاقتصادية للمؤسسات الحكومية. وكشفت النتائج أن لنظم المعلومات وتقنياتها دورًا فاعلا في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية لمحافظة اربد، كما أن لهذه التقنيات ولاسيما الحديثة منها والمحوسبة دورًا مهمًا في سرعة الحصول على المعلومات ومن ثم سرعة اتخاذ القرارات، وهذا من شأنه أن يرفع من فاعلية القرارات الإدارية وزيادة قيمتها ([33]).

وفي السياق نفسه قام بن محمد بدراسة هدفت التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية، وقد اختيرت شركات التأمين مجتمعا لهذه الدراسة نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.وفي هذه الدراسة استخدم نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال أربعة محاور أساسية التي تشكل في مجملها الأداء الكلي، وهي أثر استخدام نظم المعلومات على الأداء الإداري، أثر استخدام نظم المعلومات على الأداء

الوظيفي، أثر استخدام نظم المعلومات على الأداء المالي، وأثر استخدام نظم المعلومات على الأداء التسويقي، بالإضافة إلى التعرف إلى أهم العراقيل التي تؤثر على الاستخدام الأمثل لنظم المعلومات في شركات التأمين. وخلصت الدراسة أن لاستخدام نظم المعلومات في شركات التأمين دورا مهما على أدائها الإجمالي، إلا أن الاستخدام الفعلي أو الاستثمار الأمثل لنظم المعلومات في شركات التأمين في الجزائر لا يزال محدوداً بسبب وجود معوقات ومحددات تتعلق بالمدراء والقيادات والإمكانات الفنية والمعلوماتية والمادية المتاحة ([34]).

في حين قام المانع بدراسة هدفت التعرف على تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الأداء دراسة تطبيقية على الضباط العاملين في جهاز الأمن العام في السعودية، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تقنيات الاتصال المتوافرة في الأمن العام والكشف عن المعوقات التي تواجهها. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وبلغت عينة الدراسة 194 ضابطا وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن واقع تقنيات الاتصال متدني ومتأخر في جهاز الأمن العام، وان توظيف واستخدام تقنيات الاتصال سيحقق بدرجة كبيرة جدا فعالية الأداء الوظيفي لمنسوبي الأمن العام. وأما بخصوص المعوقات فإن أفراد عينة الدراسة أفادوا بدرجة كبيرة أن أهم المعوقات كانت قلة عدد أجهزة الاتصال وقدم المتوفر منها وانخفاض تدريب العاملين في الأمن العام عليها وكذلك عدم صيانتها الوقائية مما يزيد من أعطالها ([35]).

وكذلك أجري البشابشة دراسة هدفت إلى التعرف على أثر جودة نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الآداء الوظيفي في مؤسسة الضمآن الإجتماعي الأردني. كما هدفت إلى التعرف على وآقع جودة نظم المعلومات الإدارية في هذه المؤسسة، ومستوى الآداء الوظيفي. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تطوير إستبانة تتكون من(28) فقرة لقياس متغيرات الدراسة. وتم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة المكونة من(300) موظف، وتم إسترجاع(271) إستبانة. وتم الإعتماد على الحزمة الإحصائية (SPSS) للقيام بالتحليل الإحصائي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود أثر هام لجودة نظم المعلومات في رفع مستوى الأداء الوظيفي ([36]).

كما قام كل من King & Chang ، بدراسة هدفت التعرف الى قياس كفاءة أداء نظم المعلومات (بطاقة تقييم وظيفية). وقد طورت الدراسة أداة (نموذج) لقياس أداء نظم

المعلومات بالاعتماد على نماذج المدخلات والمخرجات لوظائف نظم المعلومات المستخدمة لدعم كفاءة العمليات الوظيفية وتحسين أداءالمؤسسات. والنموذج أو الأداة المقترحة في هذا البحث تحتوي على ثلاث مخرجات واتجاهات للتقييم وهي كفاءة النظام، وفاعلية المعلومات، وكفاءة الخدمة. كفاءة النظام المتمثلة في سهولة استخدامه، واستجابته السريعة وكذلك أثره على أداء العاملين، وفاعلية المعلومات المتمثلة في جودة المعلومات في التصميم والاستعمال والقيمة، وكذلك أثرها على أداء العاملين، وكفاءة الخدمة المتمثلة في جميع الأنشطة التي تمتد بداية من تطوير النظام وحتى استخدامه في الدعم والاستشارة. ولإتاحة النموذج للعمل والتأكد من فاعليته تم تطبيقه على 346 مستخدم للنظام في 149 مؤسسة مختلفة تم اختيارها بطريقة عشوائية وتم التأكد من فاعلية النموذج وتأثيره الايجابي على فاعلية المنظمات وتحسين كفاءة العمليات فيها ([37]).

وهدفت دراسة الذنيبات التعرف على العلاقة بين نظم المعلومات المحوسبة وأداء العاملين، وكذلك بيان مستوى الاستفادة من نظم المعلومات الإدارية المحوسبة من وجهة نظر المبحوثين، كما هدفت إلى معرفة مستوى أداء العاملين وأهمية وابعاد نظم المعلومات الإدارية من وجهة نظر المبحوثين، حيث تم ذلك بأخذ عينة من الموظفين بلغت (436)، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء العاملين، وكذلك وجود علاقة ايجابية بين كلٍّ من حداثة الأجهزة، والبرمجيات المستخدمة، خصائص المعلومات التي توفرها نظم المعلومات، أداء العاملين ([38]).

في حين أجري كل من الأعرجي وعلاونة هدفت إلى بحث وتحليل وتقييم آثار استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة ممثلة بالموظفين في عدة مجالات منها: الأعمال الإدارية، والأعمال المالية، الأعمال المكتبية، اتخاذ القرارات، القوى العاملة، تحديد المشكلات والعقبات التي تحد من استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة. ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة: جاءت أنظمة أتمتة المكاتب في المرتبة الأولى من حيث درجة المعرفة ودرجة الاستخدام. تلتها أنظمة المعلومات الوظائفية في المرتبة الثانية، ومن أهم أسباب ضعف استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة: قلة الدورات التدريبية، قلة المتخصصين، قلة أجهزة الحاسوب وقدم مواصفاتها ([39]).

كذلك قام Bhatt بدراسة هدفت التعرف على لتفحص العملي لتكامل نظم المعلومات وأثره على عملية تحسين أداء المنظمة، خلصت الى النتائج التالية؛ تسهم المستويات العالية من تكامل البيانات وشبكات الاتصال بشكل كبير ومهم في مبادرات تحسين العمل والتركيز على الزبائن. أظهرت أيضاً نتائج دراسته وجود دعم من قبل المديرين لعمليات إدخال وتحسين نظم المعلومات ووجود خبراء ومتخصصين في مجال نظم المعلومات ووضع قدرات استراتيجية للمنظمة-في حال زيادة الطلب-تقوم من خلالها برفع فعالية أداء المنظمة. كما أظهرت دراسته بأن مدى الترابط بين التكنولوجيا والنظم التي تسعى المنظمة لامتلاكها وتسخيرها لخدمة أهدافها عالٍ وكذلك وجود الخبراء ووجود دورات تدريبية وشبكات نظم معلومات من شأنه أن يحقق نمواً وازدهاراً في الأداء العام مما يعني تحقيق الأهداف الموضوعة ([40]).

إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في مؤسسات القطاع العام في مدينة جنين.

عينة الدراسة:

لصعوبة اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة نتيجة لتشتت افراده وتوزيعهم على أكثر من مؤسسة عامة في محافظة جنين تم اختيار عينة بطريقة عشوائية، بلغ حجمها (282) موظف ، وزعت الاستبانات عليهم جميعاً، ولظروف عدة لم يستطع الباحث استرجاع إلا (276) استبانة، وجد أن (256) منها صالحة للتحليل، مثلت عينة الدراسة، والجدول الآتي يوضّح كيفية توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي وسنوات الخبرة للموظف:

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	68	%26.5
بكالوريوس	116	%45.3
ماجستير فأعلى	72	%28.2
المجموع	256	%100

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	62	%24.2
من 5-10 سنوات	86	%33.6
أكثر من 10 سنوات	108	%42.2
المجموع	256	%100

أداة الدراسة:

تقسم أداة الدراسة إلى قسمين هما:

أ. القسم المتعلق بقياس ابعاد أنظمة المعلومات الادارية:

بهدف قياس درجة توافر ابعاد أنظمة المعلومات الادارية في مؤسسات القطاع العام صممت استبانة، ضمت في صورتها الأولية (29) فقرة موزعة على أربعة ابعاد: (توافر الفنيين، توافر الأجهزة والبرمجيات، توافر الشبكات، توافر قواعد البيانات) وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات والأدوات السابقة التي اتصلت بأنظمة المعلومات الادارية.

ب. القسم المتعلق بقياس تحسين الأداء الاداري: والتي تكونت من (15) فقرة بهدف قياس تصورات موظفي مؤسسات القطاع العام في.

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسةعُرضت على لجنة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص؛ لإبداء آرائهم، وبناء على ما اقترحوه فقد حذف الباحث عدداً من الفقرات، وأضاف فقراتٍ أخرى، كما عدّل صياغة بعضها.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من درجة ثبات أداة الدراسة تم توزيعها على عينة ثبات قدرها (24) موظف من موظفي مؤسسات القطاع العام من خارج عينة الدراسة-وحسب معامل الثبات لإجاباتهم عن أداة الدراسة، بوساطة معادلة الثبات (كرونباخ-ألفا)، وفيما يأتي الجدولي يوضح نتائج هذاالاختبار:

جدول (3): قيم معامل الثبات لمجالات الاستبانة

الرقم		عددالفقرات	قيمةألفا
.1	توافر الفنيين	9	.723
.2	توافر الأجهزة والبرمجيات	8	.823
.3	توافر الشبكات	6	.697
.4	توافر قواعد البيانات	6	.685
	أنظمة المعلومات الادارية ككل	29	.743

يتضح من الجدول (3) أن قيم معامل الثبات لابعاد أنظمة المعلومات الادارية قد بلغت (0.743)، في حين بلغ معامل الثبات لمجال تحسين الأداء الاداري (0.826)، وهي نسب ثبات مقبولة.

متغيرات الدراسة:

1. المتغيرات المستقلة: وتمثلها ابعاد أنظمة المعلومات الادارية وهي: (توافر الفنيين، توافر الأجهزة والبرمجيات، توافر الشبكات، توافر قواعد البيانات)

2. المتغيرات التابعة: تتمثل بتحسين الأداء الوظيفي.

المعالجات الإحصائية للبيانات:

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، قام الباحث بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجتها باستعمال برمجية ألـ (spss)، فحُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، وحُسب معامل الارتباط بطريقة بيرسون (Pearson)، من أجل فحص فرضيات الدراسة، في حين حُسب معامل ثبات أداة الدراسة بوساطة معادلة الثبات "كرونباخ-الفا".

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

القسم الأول: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

بهدف التعرف إلى درجة توافر ابعاد أنظمة المعلومات الادارية، والتصورات حول تحسين الاداء الاداري في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها، فقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات أداة الدراسة، ولكل مجالاتها المجتمعة، بشقيها (أنظمة المعلومات الادارية، الأداء) ولتسهيل عرض النتائج اعتُمد التوزيع الآتي:

درجات الاستجابة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
درجةالاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.21-5.0	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول (درجة توافر ابعاد أنظمة المعلومات الادارية) في مؤسسات القطاع العام:

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة التقدير لكل بعد من ابعاد أنظمة المعلومات الادارية على حدة، ومتوسط المجالات مجتمعة (أنظمة المعلومات الادارية بشكل عام)

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
.1	الموارد البشرية	**3.41**	**0.876**	**كبيرة**
.2	الابعاد المادية	**3.93**	**.469**	**كبيرة**
.3	توافر الأجهزة والبرمجيات	**3.99**	**.533**	**كبيرة**
.4	توافر الشبكات	**4.02**	**.431**	**كبيرة**
.5	توافر قواعد البيانات	**4.05**	**.396**	**كبيرة**
أنظمة المعلومات الادارية بشكل عام		**3.99**	**.412**	**كبيرة**

يتضح من خلال الجدول ذي الرقم (4) أنّ بُعد توافر قواعد البيانات ، قد حصل على أعلى المتوسطات الحسابية من وجهة نظر الموظفين ، حيث حصل على متوسط حسابي قدره (4.05)، تلاه- في ذلك- توافر الشبكات ، بمتوسط حسابي بلغ (4.02)، ومن ثمّ، بُعد توافر الأجهزة والبرمجيات ، بمتوسط حسابي قدره (3.99)، ثم بعد الابعاد المادية، بمتوسط حسابي قدره (3.93)، وأخيرا بعد الموارد البشرية ، بمتوسط حسابي قديره(3.41) وبوجه عام فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للابعاد بين (3.41 -4.05)، أي بدرجة تقدير كبيرة لجميع المجالات، وكان المتوسط العام لدرجة توافر أنظمة المعلومات الادارية مجتمعة في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها هو(3.99)، أي بدرجة تقدير كبيرة.

2. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني (درجة تصورات الموظفين في تحسين مستوى الأداء االوظيفي):

جدول رقم (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ودرجة التقدير لمجال الأداء

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
مجال الأداء		4.023	**.431**	كبيرة

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن المتوسط العام لدرجة تصور الموظفين في مؤسسات القطاع العام للأداء من وجهة نظرهم هو (4.023) أي بدرجة تقدير كبيرة.

القسم الثاني: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة:

في البداية فُحِص وجود علاقة ارتباطيه بين جميع المتغيرات المستقلة (**أنظمة المعلومات الادارية**)، والمتغير التابع (تحسين الأداء الوظيفي) من خلال اختبار الارتباط بطريقة بيرسون، وفيما يلي توضيح ذلك:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذو دلالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد أنظمة المعلومات الادارية (توافر الفنيين) في تحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها.

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين أنظمة المعلومات الادارية في الابعاد الماديةوتحسين الأداء، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (6): **نتائج اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين بعد الابعاد المادية وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام**

المجال		معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة
توافر الفنيين		**.584****	**.000**

يتضح من الجدول (6) نلاحظ من استعراض الجدول السابق أن درجة الارتباط بين البعد المالي واتخاذ القرارات الإدارية بلغت (0.584) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة اقل من

مستوى الدلالة (α=0.05) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يعني انه يوجد علاقة بين بعد **الابعاد المادية**وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها.

وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي، ولعل السبب يعود في ذلك إلى أن وجود ذوي الاختصاص والفنيين في أنظمة المعلومات الادارية يساهم بشكل ايجابي بالرد على الاستفسارات وحل أية مشاكل تتعلق بالانظمة بشكل كامل، مما يعمل على تحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام.

الفرضية الثانية: **يوجد علاقة ذو دلالة عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) لبعد أنظمة المعلومات الادارية (توافر توافر الأجهزة والبرمجيات) في تحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها**.

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين **أنظمة المعلومات الادارية في توافر الأجهزة والبرمجيات وتحسين الأداء الوظيفي**، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (7): **نتائج اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين بعد توافر الأجهزة والبرمجيات وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام**

المجال	معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة
توافر الأجهزة والبرمجيات	.637**	.000

يتضح من الجدول (7) أن درجة الارتباط بين بعد **الأجهزة والبرمجيات وتحسين الأداء الوظيفي** بلغت (0.637) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة (α=0.05) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يعني انه يوجد علاقة بين بعد **توافر الأجهزة والبرمجيات** وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها.

وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي، ولعل السبب يعود في ذلك إلى أن توفر الاجهزة الحديثة والبرمجيات تعمل على سهولة وسرعة انتقال المعلومات والبيانات بين الموظفين وتشاركها فيما بينهم الامر الذي يعمل على تحسين الاداء في هذه المؤسسات

الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ذو دلالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) **لبعد أنظمة المعلومات الادارية (توافر الشبكات) في تحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها.**

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين **أنظمة المعلومات الادارية في توافر الشبكات وتحسين الأداء الوظيفي،** والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (8): نتائج اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين بعد بين **أنظمة المعلومات الادارية في توافر الشبكات وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام**

المجال		معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة
توافر الشبكات		.689**	.000

يتضح من الجدول (8) وجود علاقة ذي دلالة وأن درجة الارتباط بين بعد توافر الشبكات وتحسين الأداء الوظيفي بلغت (0.689) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة (α=0.05) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يعني انه يوجد علاقة بين بعد توافر الشبكات وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها.

وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي ولعل السبب يعود في ذلك إلى أن بعد توافر الشبكات يوفر الاتصال الدائم بين الموظفين، ومشاركة المعلومات بحيث يتم انجاز الاعمال والمهمات بكفاءة وفاعلية.

الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذو دلالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) **لبعد أنظمة المعلومات الادارية (توافر قواعد البيانات) في تحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها**.

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين **أنظمة المعلومات الادارية** في بعد **قواعد البيانات** وتحسين الأداء الوظيفي، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (9): نتائج اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين بعد **قواعد البيانات** وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها.

المجال		معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة
قواعد البيانات		.536**	.000

يتضح من الجدول (9) وجود علاقة ذي دلالة وأن درجة الارتباط بين بعد **قواعد البيانات** وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها، بلغت (0.536) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة (α=0.05) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يعني انه يوجد علاقة بين بعد **قواعد البيانات** وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها ، وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي ولعل السبب يعود في ذلك إلى أن بعد **قواعد البيانات** يتيح للموظفين الاستفادة من قواعد البيانات المتوفرة في المؤسسة والتي تساهم في اتخاذ القرار السليم الذي بدوره يؤدي الى تحسين كبير في الاداء.

نتائج اختبار (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين أنظمة المعلومات وتحسين لاداء الإداري

جدول (10)

المجال		ابعاد أنظمة المعلومات	تحسين الأداء الوظيفي
أنظمة المعلومات	معامل ارتباط بيرسون	-	.724**
	قيمة الدلالة	-	.000
تحسين الأداء الوظيفي	معامل ارتباط بيرسون	.724**	-
	قيمة الدلالة	.000	-

نلاحظ من استعراض الجدول رقم (10) أن درجة الارتباط بين ابعاد **أنظمة المعلومات** و **تحسين الأداء الوظيفي** بلغت (0.724) وبلغت قيمة الدلالة (0.000)، وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة (α=0.05) وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية ، وهذا يعني انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين تطبيق **أنظمة المعلومات** بابعادها (توافر الفنيين، توافر الأجهزة والبرمجيات، توافر الشبكات، توافر قواعد البيانات) وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من وجهة نظر موظفيها ، وان هذه العلاقة طردية وأثرها إيجابي، ويعزى سبب ذلك إلى التغيرات السريعة المصاحبة للتكنلوجيا ووفرة المعلومات والبيانات والتقدم الإداري والاقتصادي والتكنولوجي، أدى ذلك الى استخدام اساليب جديدة وحديثة في الاداء .

التوصيات:

بناءعلى النتائج السابقة يوصي الباحث بمايلي:

1. ضرورة استمرار أصحاب القرار وموظفي مؤسسات القطاع العام في الاعتماد على انظمة معلومات حديثة ومتجددة كوسيلة لتحسين العمل والأداء الوظيفي لما لذلك أثر ايجابي لهذه المؤسسات.

2. ضرورة تطبيق انظمة المعلومات في المؤسسات الاخرى لما له من اهمية بالغة في تحسين الاداء.

3. أن تعمل مؤسسات القطاع العام على تدريب موظفيها على آلية التعامل مع أنظمة المعلومات مما يعود بالأثر الإيجابي على أداء المؤسسات العامة.

4. ضرورة معرفة المعيقات والقيود التي قد تؤثر مستقبلا سلبا في تطبيق نظم المعلومات الإدارية.

أولاً: المراجع

[1] . عبد ربه، رائد: مبادئ نظم المعلومات الإدارية، الاردن-عمان، الجنادرية للنشر، ص23 (2013)

2 إدريس، ثابت(2005)" نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة"، مصر، الدار الجامعية،ص20، 2005.

3 قندلجي، عامر، والجنابي، علاء الدين " نظم المعلومات الإدارية"، عمان، العبدلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع 21، 2005.

4 حسان، محمد "نظم المعلومات الإدارية"، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية،ص 8، 2008.

5 الصباغ، عماد ،"نظم المعلومات ماهيتها وابعادها"، الاردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ص 65، 2004.

6 حسان، محمد "نظم المعلومات الإدارية"، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية،ص 9، 2008.

7 ياسين، سعد غالب، " اساسيات لنظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات"، الاردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 25، 2006.

8 ياسين، سعد غالب، " اساسيات لنظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات"، الاردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 25، 2006.

[9] النجار، فايز، " نظم المعلومات الإدارية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 13 ،2005.

[10] الأعرجي، عاصم وعلاونة، علي ،" واقع واثار استخدام انظمة المعلومات المحوسبة "دراسة ميدانية في مركز وزارة التربية والتعليم الاردنية"، المجلة العربية للإدارة، العدد الاول، المجلد22، ص:65، 2002.

[11] آشتون، كريس،"تقييم الأداء الاستراتيجي"، مركز الخبرات المهنية للإدارة، تعريف أحمد صلاح، علا، القاهرة ،ص 43، 2001.

[12] حسان، محمد "نظم المعلومات الإدارية"، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية،ص 9، 2008.

[13] سلطان، ابراهيم ،"نظم المعلومات الإدارية"، الإسكندرية – مصر: الدار الجامعية،2005.

[14] النجار، فايز، " نظم المعلومات الإدارية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 13 ،2005

[15] الزغبي، هيثم، والسامرائي، إيمان، " نظم المعلومات الإدارية"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،ص 33، 2004.

[16] الكردي منال، "مقدمة في نظم المعلومات الإدارية "المفاهيم الأساسية والتطبيقات"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص34، 2003.

[17] قندلجي، عامر، والجنابي، علاء الدين " نظم المعلومات الإدارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 21، 2005.

[18] مرسي، نبيل " التقنيات الحديثة للمعلومات"، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، مصر،ص 44، 2005.

[19] قندلجي، عامر، والجنابي، علاء الدين " نظم المعلومات الإدارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 63، 2005.

[20] ادريس، ثابت: نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة"الدار الجامعية، ص 193، 2005.

[21] حسان، محمد "نظم المعلومات الإدارية"، مصر ، الاسكندرية، الدار الجامعية،ص 60، 2008.

[22] البكري، سونيا" نظم المعلومات الادارية - المفاهيم الأساسية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 73، 2004.

[23] سلطان، ابراهيم ،"نظم المعلومات الإدارية"، الإسكندرية – مصر: الدار الجامعية،2005.

[24] آل الشيخ، عبد المجيد، " معوقات الاتصال الإداري المؤثرة على أداء العاملين في جوازات مدينة الرياض"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 31، 2011.

[25] البلوي، محمد، " التمكين الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة الوجه"، جامعة مؤته، الأردن،ص 36، 2008.

[26] أبو ثنين، محمد، " أثر البرامج التدريبية في معهد الجوازات بالرياض على الأداء الإداري لضباط الجوازات"، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص51، 2000.

[27] عبيد شاهر، ربايعة نهاد، أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في أداء موظفي القطاع الصحي الحكومي في فلسطين (محافظتي نابلس وجنين أنموذجا، مؤتمر تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي الفلسطيني، واقع وتطلعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 2015.

[28] علي، رحاب" أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين، دراسة ميدانية في المؤسسة العامة للاتصالات بطرطوس"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد،(37) العدد(5) ،2015.

[29] ابو كريم، أيمن علاقة نظم المعلومات الادارية في تحسين الاداء الاداري، دراسة ميدانية بالتطبيق على المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة،2013.

[30] الزعبي وملكاوي أثر خصائص نظم المعلومات الادارية على ابداع العاملين في البنوك التجارية الاردنية (دراسة ميدانية على العاملين في البنوك التجارية الاردنيةفي قطاع الشمال) مجلة جامعة النجاح للألبحاث (العلوم الانسانية) المجلد 29(3)،2013.

[31] أبو بكر، عيد ،"دور نظم المعلومات الإستراتيجية في دعم وتحقيق الميزة التنافسية لشركات التأمين المصرية"،جامعة الزيتونه الأردنية، عمان، الأردن،2012.

[32] ملكاوي نازم، النجار فايز "نظم المعلومات وأثرها على في مستويات الأبداع " دراسة ميدانية في شركات التأمين الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد26،ع2. (2010).

[33] الهزايمة، أحمد صالح،" دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية دراسة ميدانية في المؤسسات العامة لمحافظة اربد"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد الأول،2009.

[34] بن محمد، هدى"أثر استخدام نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بجامعة الأردن، وذلك في الفترة الواقعة بين 14 و 15 نيسان ابريل،2009.

[35] المانع، محمد "تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الاداء -دراسة تطبيقية على الضباط العاملين في جهاز الامن العام في السعودية"، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، الرياض، 2006.

[36] البشابشة، سامر" أثر جودة نظم المعلومات الإدراية في رفع مستوى الأدآء الوظيفي في مؤسسة الضمان الإجتماعي الأردني، مجلة المحاسبة والإدراة والتأمين، عمان، العدد الأول، المجلد ،10،2005.

[37] Chang jerry& king William. "measuring the performance of information systems: a functional scorecord"، journal of management information systems ، vol.22، no. 1.*2005*

[38] الذنيبات، حسام مبارك، "العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء العاملين في المؤسسات المالية الحكومية المتخصصة بالإقراض في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن،2003.

[39] الأعرجي، عاصم وعلاونة، علي ،" واقع واثار استخدام انظمة المعلومات المحوسبة "دراسة ميدانية في مركز وزارة التربية والتعليم الاردنية"، المجلة العربية للإدارة، العدد الاول، المجلد22، ص:65، 2002.

[40] Bhatt Ganesh D.، An Empirical Examination of the Effects of Information Systems Integration on Business Process Improvement، International Journal of operations & production Management، Vol. 20، No11، 2000، PP1331-1359.

واقع الصناعة الفندقية كإحدى دعائم الصناعة السياحية: عرض حالة ولاية سطيف.

الاسم واللقب: **د. محلب فايزة**
الدرجة العلمية: **دكتوراه**
الجامعة: **فرحات عباس_سطيف01**
البريد الالكتروني:faizamahleb@hotmail.fr

الاسم واللقب: **د. سبتي إسماعيل**
الدرجة العلمية: **دكتوراه**
الجامعة: **محمد بوضياف _ المسيلة**
البريد الالكتروني: sebtismail@yahoo.fr

الملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط ا

توصلنا من خلال دراستنا إلى أن المؤسسات الناشئة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات (حوالي 35 %) وهذا يدل على أن القطاع يعرف نموا كبيرا مقارنة بالعشرين سنة السابقة. إضافة إلى أن استقطابها للزائرين في تزايد مستمر إلا أنه بنسب صغيرة، مما يستدعي القيام بإجراءات إنعاشية أهمها أنشطة الترويج والتعريف بالخصائص والمقومات السياحية للمنطقة، وبالمؤسسات الفندقية نفسها، سواء على مستوى الداخل أو على مستوى الخارج.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الفندقية، الصناعة السياحة، سطيف

Abstract

This study aims to highlight the role of the hotel establishments in the development and promotion of tourism sector in Setif state, through showing the reality of these institutions, their development for the period 1990-2015, classified and attracting entrants from inside and outside of Algeria during the period 2000-2014. The projects in progress, and the problems of sector and some proposed solutions.

We came up through our study that emerging institutions represent a large proportion of the total enterprises (about 35%) and this shows that the sector growth with a big rate compared to the twenty previous year. Add to that, the polarization of visitors continues to increase, however small proportions, which calls for procedures to do refresher it by promotion and publicize the most important characteristics and ingredients of the tourist area, and the hotels themselves, both at the level of the inside or on the outside level.

Keywords :Hotel establishments, tourism, Setif.

Jel codes : M30, M31, M39

المقدمة:

لا يمكننا الحديث عن قطاع السياحة دون التطرق إلى المؤسسات القائمة عليه، والتي تختلف بين مؤسسات إعلامية، وكالات سياحية ومؤسسات فندقية.

تعتبر ولاية سطيف من الولايات المستقطبة للسياح، بفضل تربعها على مجموعة من المواقع الأثرية مثل: عين الفوارة، جميلة، والطبيعية مثل: جبل مغرس، والحمامات المعدنية مثل: حمام القرقور، حمام السخنة... كل هذه المقومات الطبيعية والأثرية تجعلها قبلة سياحية للمقيمين والأجانب، إضافة إلى كونها تضم عددا معتبرا من المؤسسات الفندقية التي لا يمكن إغفال دورها في استقطاب السياح يقدر ب 56 مؤسسة فندقية.

نعالج من خلال هذه الورقية البحثية إجابة السؤال التالي: ما هو واقع قطاع المؤسسات الفندقية في ولاية سطيف؟

وذلك بافتراض أن: قطاع المؤسسات الفندقية يعرف تطورا مناسبا لدعم السياحة في المنطقة.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على تطور هذا القطاع بولاية سطيف من خلال دراسة مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المتوفرة لدى مديرية السياحة لولاية سطيف (2016) وزيارة بعض المؤسسات الفندقية، بهدف عرض مجموعة من الاحصائيات منذ سنة 1990 إلى سنة 2015، وكذا استقطابه للوافدين الجزائريين والأجانب وذلك للفترة 2000-2014، لتحليل دوره في تنمية القطاع السياحي بالولاية واستنتاج أهم مميزاته.

من أجل التعرف على قطاع الدراسة، وحتى تكون دراستنا واضحة، نقدم فيما يلي تعاريفا للمؤسسات الفندقية ونعرض شروط نجاح الصناعة السياحية وذلك للتركيز على الهياكل السياحية متمثلة في الفنادق، ثم نأتي على عرض لمحة عن التطور التاريخي لها وأهم أنواعها. ثم نتعرف على قطاع المؤسسات الفندقية في ولاية سطيف، تصنيفها، وتطورها. وأهم المشاكل التي تواجهها، وبعض الحلول المقترحة لتنمية السياحة.

أولا: مدخل إلى الصناعة الفندقية وأهميتها في الصناعة السياحية

نتطرق في هذا العنصر إلى بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات الفندقية، الشروط الواجب توفرها لترقية الصناعة السياحية، مكونات التنمية السياحية، لمحة تاريخية عن المؤسسات الفندقية وأنواعها.

1- تعريف المؤسسات الفندقية:

تعرف المؤسسات الفندقية على أنها منظمات ضيافة، لأنها تقدم خدمات السكن والطعام والشراب والراحة وخدمات أخرى، وتختلف عن بعضها البعض في عناصر متعددة مثل طبيعة الموقع والحجم وهيكل التكاليف ونمط الإدارة وطبيعة المستفيدين من كل منظمة (سعد فرج حمادي، 2013، ص138). يركز هذ التعريف على الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات للنازلين بها ويشير إلى أن هذه المؤسسات تختلف عن بعضها حسب عدة معايير.

كما تعرف على أنها منشأة أو مبنى مخصص ومرخص لتقديم خدمات الإقامة والطعام وتوفير جميع الإمكانيات التي تحقق للضيف الخدمة التي يطلبها، في إطار القوانين المحلية والدولية ومقابل أجر محدد ولفترة معلومة (أحمد بن عيشاوي، 2008، ص 55). إضافة إلى العناصر التي يركز عليها التعريف السابق، فإن هذا التعريف يبين أن المؤسسات الفندقية تنشط ضمن إطار قانوني خاص وتقدم خدماتها مقابل أجر محدد ولفترة معلومة.

قدمت الجمعية الأمريكية للفنادق والموتيلات تعريفا للفندق كما يلي: "الفندق نزل أعدت طبقا لأحكام القانون ليجد فيه النزيل المأوى والمأكل وخدمات أخرى لقاء أجر معلوم"، أما القانون البريطاني فقد عرف الفندق كما يلي: "الفندق؛ مكان يتلقى الملتزم خدمات المأوى والطعام مقابل سعر محدد قادر على دفعه" (حمو زروقي أمال، زيان بروجة علي، 2011، ص 10). يتفق التعريفان السابقان أن الفندق هو كل مكان يجد فيه النزيل خدمات المأوى والمأكل لقاء أجر معين وطبقا لأحكام القانون.

وتعرف وفقا للقانون الجزائري بحسب المرسوم (رقم 92-101 المؤرخ في 03 مارس 1992) كما يلي: تعتبر كمؤسسة إيواء جميع الهياكل التي تعد إعدادا رئيسيا للإيواء وتقدم الخدمات المرتبطة بذلك وتؤجر هذه الهياكل للزبائن العابرين الذين تتصف إقامتهم فيها بكراء يوم أو أسبوع أو لشهر دون أن يقرروا الإقامة الدائمة بها (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1992، ص 522).

2- الشروط الواجب توفرها لترقية الصناعة السياحية:

تتطلب الصناعة السياحية توفير شروط معينة وظروف ملائمة تجعل السائح يشعر بتحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي رسمها في مخيلته. ومن هذه الشروط ما يلي (صالح فلاحي، ص، ص 13-16):

أ- **الأمن:** من المتعارف عليه أن السائح يحتاج إلى ضمان أمنه وسلامة جسده وأمتعته من أي مساس مادي أو معنوي سواء أكان صادرا من طرف القائمين على تسيير المرفق السياحي أو من عامة الناس. ولكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توافر الأمن بمفهومه الواسع ليتجنب أشياء مثل الحوادث والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية. إن أي إخلال بهذا الشرط سيؤدي حتما إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية بليغة بالسياحة كتقليص مدة الإقامة المقررة سلفا أو عدم الرجوع إلى هذا المرفق ثانية أو اللجوء إلى الانتقام بإعطاء صورة مشوهة لأقربائه والمتعاملين معه. وهكذا تطعن السياحة بطرق مباشرة وغير مباشرة (NACER-EDDINE SADI, 2005, p24).

إن توفير الأمن واحترام السائح يستوجب التزود بقدر كبير من الثقافة السياحية، ومتى توفرت هذه الأخيرة، فإن أي فرد وفي أي موقع سيكون واعيا كل الوعي بالنتائج السلبية التي ستنجم عن سلوكه تجاه السياح المحليين والأجانب سواء تجسد هذا السلوك في القول أو الفعل (Alan, 2002, p121).

ب- **الخدمات:** وتتمثل في كل ما يعرض للسائح من حيث نوعية الإقامة والحرص على النظافة وتوفير المياه والنقل وتنوع الأكل وملاءمته من ناحية الكم والكيف والسعر. إذ ليس من المرغوب فيه أن تعرض هذه الخدمات مقابل تكاليف باهضة فتدفع السائح بالشعور بالاستياء. وثمة أنواع أخرى من خدمات التي تترك آثارا إيجابية لدى السائح مثل: الهاتف والتلفاز

والطوابع والبطاقات البريدية والمنتجات التقليدية وأماكن ممارسة الألعاب الرياضية ككرة السلة والتنس وكرة الطاولة، وكلها ذات تكاليف محدودة إلا أن مردوديتها في جانبها السيكولوجي على السائح عظيمة، وهكذا يحس السائح بأنه يتحصل فعلا على منافع مقابل ما يدفعه من أموال.

ت- **الهياكل السياحية**: وهي موضوع دراستنا بحيث تعتبر من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة وتطويرها وجعل الاستفادة من عائداتها أمرا ممكنا. وانطلاقا مما هو معمول به في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، يمكن تقسيم هذه الهياكل إلى نوعين متمايزين هي سلاسل الفنادق والفنادق المنفردة كما سنأتي على ذكره فيما يلي.

قبل التطرق إلى مختلف أنواع هذه المؤسسات الفندقية، نشير إلى بداية الصناعية الفندقية تاريخيا من خلال إلقاء نظرة على التطور التاريخي للفنادق.

3- **التطور التاريخي للفنادق :**

متى رجعنا إلى التاريخ القديم لبداية ظهور الفنادق فسنجد الوطن العربي من أقدم المناطق التي عرفت ظهور الفنادق وذلك في مدن (بابل) بالعراق و(البيرة) في فلسطين و(تانيرن) في مصر القديمة. وقد عرفت روما القديمة أيضا وجود الفنادق والتي كانت تعرف ببيوت البريد التي تتمركز على الطرق الرئيسية، علاوة على نقل الرسائل يسمح للنزيل الإقامة مقابل مبلغ معين.

أما في العصور الوسطي فلقد عرفت القاهرة سنة 988 الحمامات والفنادق وفي سنة 1068 كانت تعرف المدن الشهيرة في المغرب العربي بفنادقها وحماماتها. ولقد عرفت الأندلس أيضا سنة 1145 الكثير من الفنادق والحمامات.

وقد نقل الرحالة ماركوبولو سنة 1271 وابن بطوطة سنة 1325 الكثير عن وصف البلاد القديمة وفنادقها. وأخذت الفنادق تتطور فيما بعد لاسيما بعد قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر في أوروبا وما واكبها من توسع في حركات الصناعة والتجارة وغيرها، حيث استدعى ذلك وجود الكثير من الفنادق التي تقدم المبيت والطعام وخدمات متعددة لعملائها. واستمر ذلك في القرن التاسع عشر وبعده، حيث توجت حركة التطور هذه بميلاد ما يسمى

بفنادق السلاسل التي ظهرت في بداية القرن العشرين وازدهرت كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت أول سلسلة لهذه الفنادق هي فنادق ستاتلر "Statler"، ثم تلتها سلاسل هيلتون Hilton، وشراطون "Sheraton" فيما بعد (أحمد بن عيشاوي، 2008، ص 56).

4- أنواع المؤسسات الفندقية:

تنقسم الفنادق حسب انتمائها إلى نوعين أساسين هما (سعد فرج حمادي، 2013، ص138):

أ- **فنادق مستقلة:** هي الفنادق التي لا ترتبط بأية سلسلة من السلاسل الفندقية العالمية، وملكيتها تعود إلى فرد أو مجموعة من الأفراد، وقد تعود إلى الحكومة، ويشارك مالكو هذه الفنادق في إدارتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب- **فنادق السلاسل**: هي مجموعة فنادق تنتشر في مجموعة من دول العالم تعمل تحت اسم واحد، كسلسلة فنادق هلتون Hilton، والشيراتون Sheraton وغيرها. ويجري تشغيلها وإدارتها وفقا لتوجيهات الإدارة المركزية للسلسلة الفندقية. وتتقاضى الإدارة المركزية من هذه الفنادق رسوما مقررة أو نسبة من الأرباح مقابل استخدام الاسم التجاري والعلامة التجارية للسلسة الفندقية.

كما يمكن أن تكون (أحمد بن عيشاوي، 2008، ص، ص 55-56):

- **فنادق الإقامة الطويلة:** وهي فنادق يتردد عليها عملاء للإقامة لفترة طويلة التي تعرف بالأسعار المعقولة.

- **فنادق المصايف والقرى السياحية:** وهي التي تتواجد في الأماكن السياحية كالسواحل والغابات وغيرها.

- **الموتيلات** :"Motels" وهو نوع من الفنادق يعتمد على الوحدات الصغيرة والتي يكثر انتشارها على جوانب الطرقات السريعة خصوصا في أمريكيا وغرب أوروبا.

- **فنادق المشافي:** وهي فنادق تتواجد بمحاذاة المستشفيات أو تقام بجانب منابع المياه الحارة والتي يقصدها الناس للاستشفاء.

ثانيا: المؤسسات الفندقية بولاية سطيف

نتناول في هذا العنصر توزيع المؤسسات الفندقية على تراب الولاية، وتطور عددها منذ سنة 2000 إلى غاية 2015.

1- توزيع المؤسسات الفندقية على تراب ولاية سطيف:

تعتبر المؤسسات الفندقية إحدى العوامل المشجعة على الاستثمار، ومن أهم المؤشرات التي تدل على نشاط المنطقة سياحيا وتجاريا. وهي تعبر عن مدى استيعاب الولاية للسياح أو المسافرين، وتتربع ولاية سطيف على مساحة أزيد من (6500 كم^2) بها 56 مؤسسة فندقية موزعة كالتالي:

الجدول رقم (01): توزيع المؤسسات الفندقية بولاية سطيف حسب موقعها

الموقع	المؤسسات الفندقية	أسماؤها
سطيف	34	سيتيفيس، الهضاب، المنتزه، القاري، المرحبا، الرياض، الربيع، الجزائر، الأحباب، الكون، بور سعيد، البريد، تورينق، الثانوية، ابن سينا، جرجرة، فردي، المنظر الجميل، المنصور، زيدان، البشير، الريحان، الطاسيلي، الرقاني، الكنز، فرانس فانون، المختار، الفوارة، الكنز2، اليمامة، تاج المودة، الزوبير، دار السلطان، المطار.
العلمة	8	الريف، دار المعلم، الإخوة زياد للفندقة، الواحات، عيشور، المنارة، الباز، براو.
حمام السخنة	5	السخنة "أعراب"، حمام السخنة، نسيم، أعراب تارم، التعاضدية العامة للتعمير والسكن
بوقاعة	3	المركب المعدني حمام القرقور، طافات، جرجرة.
عين الرمان	1	عين الرمان
عين آزال	1	الدرة
بني ورثيلان	1	بانوراميك
عين ولمان	1	بركة الأندلس
عموشة	1	عميروش
بابور	1	بابور
المجموع	56	_

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة لولاية سطيف.

بإجمالي عدد غرف: 1647

وعدد أسرة: 3115

وتوظف أكثر من: 720 عاملا.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسات الفندقية تتمركز في مدينة سطيف ذلك لأنها مركز تجاري وسياحي للولاية إضافة إلى أنها نقطة عبور بالنسبة للمسافرين إلى الشرق أو الجنوب، تليها مدينة (بلدية بشكل أوسع) العلمة والتي تعتبر عاصمة تجارية تستقطب التجار من مختلف مناطق الوطن، ثم بوقاعة وحمام السخنة اللتان تتربعان على مناطق سياحية إضافة إلى غناها بالحمامات المعدنية التي تستقطب الزوار للعلاج والاستجمام.

2- تطور عدد المؤسسات الفندقية بولاية سطيف منذ سنة 2000:

نعرض في الجدول التالي عدد المؤسسات الفندقية في ولاية سطيف لكل سنة للفترة 2010-2000

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الفندقية بولاية سطيف للفترة 2000-2010

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المؤسسات الفندقية	24	27	26	28	30	30
السنة	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2015**
عدد المؤسسات الفندقية	**31**	**30**	**30**	**37**	**37**	**56**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة لولاية سطيف

من أجل إعطاء صورة أوضح لتطور قطاع المؤسسات الفندقية في ولاية سطيف، نترجم البيانات المدرجة في الجدول إلى منحنى بياني علما أن عدد المؤسسات الفندقية بالولاية لسنة 1990 كان 20 مؤسسة فندقية.

الشكل رقم (٠١): تطور عدد المؤسسات الفندقية بولاية سطيف

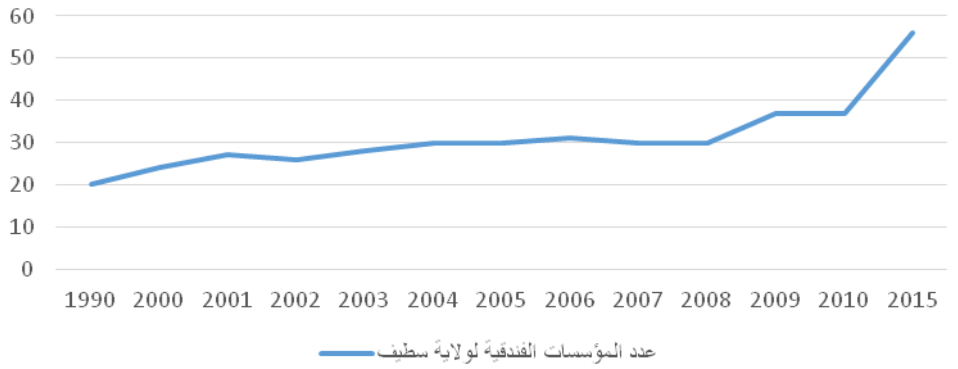

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية السياحة لولاية سطيف

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد المؤسسات الفندقية تطور بشكل طفيف من سنة 1990 إلى سنة 2000، حيث وبغض النظر عن عدد المؤسسات المنشأة والمنحلة في كل سنة، فإنه في عشرية كاملة زاد عددها ب 4 مؤسسات فندقية فقط، لكن بالنسبة للعشرية التي تليها، فإن إنشاء هذا النوع من المؤسسات عرف انتعاشا أكبر حيث زادت ب 17 مؤسسة خلال العشرية ككل.

نلاحظ أن أكبر زيادة خلال الفترة 2000-2010 كانت من سنة 2008 إلى 2009 ب 7 مؤسسات فندقية خلال سنة واحدة. في حين أن الخمس سنوات الأخيرة عرفت تطورات كبيرا من حيث إنشاء هذا النوع من المؤسسات، ففي فترة 5 سنوات تم إنشاء 19 مؤسسة فندقية، وهو عدد كبير مقارنة بالعشرين سنة السابقة.

ثالثا: تصيف المؤسسات الفندقية، وتوزيعها لولاية سطيف حسب تصنيفها.

من أجل إعطاء قيمة معينة للمؤسسات الفندقية، ومن أجل وضع مقابل مادي موضوعي للخدمات المقدمة من طرف كل مؤسسة، فإنه يتم وضعها ضمن تصنيفات معينة، هذه التصنيفات قد تكون بالدرجات أو بالنجوم، وبالتالي يترتب عنها أجر معين كما تسن كل

دولة من خلال قوانينها. نتعرف في العنصر التالي على كيفية تصنيف المؤسسات الفندقية في العالم، معايير التصنيف في الجزائر ونعرض تصنيفات المؤسسات الفندقية المتواجدة عبر تراب ولاية سطيف.

1- تصنيف الفنادق وفق نظام الدرجات (أحمد بن عيشاوي، 2008، ص 60):

تصنف المؤسسات الفندقية وفقا لنظام الدرجات كما يلي:

أ- **فنادق الدرجة الممتازة:** هي أرقي أنواع الفنادق وتقدم جميع الخدمات الفندقية الممكنة وبأعلى مقاييس الجودة وتطلب مقابل ذلك أعلى الأسعار.

ب- **فنادق الدرجة الأولى:** تعتبر أيضا ضمن الفنادق الراقية التي تقدم أفضل الخدمات الفندقية، ولكن ليست بمستوى الفنادق الممتازة .

ت- **فنادق الدرجة الثانية:** تعرف بأن مستوى خدماتها وأسعارها أقل من فنادق الدرجة الأولى .

ث- **فنادق الدرجة الثالثة:** تعرف بمستوى متواضع من حيث الخدمات وأسعار تتناسب مع مستوى تلك الخدمات.

2- تصنيف الفنادق وفق نظام النجوم:

تصنيف المؤسسات الفندقية وفقا لنظام النجوم كما يلي (سعد فرج حمادي، 2013، ص139):

أ- **فندق خمس نجوم:** فنادق الدرجة الممتازة، وهي الفنادق الفخمة وأغلى الفنادق/المنتجعات في العالم. وتقدم خدمات متميزة ومتكاملة لتعزيز بقاء الزبون.

ب- **فنادق أربع نجوم:** فنادق الدرجة الأولى، أسعار ها غالية وتقدم خدمات متنوعة ومترفة.

ت- **فنادق ثلاث نجوم:** فنادق الدرجة الثانية، أسعار متوسطة أقل من فنادق أربع نجوم، وتقدم خدمة يومية كخدمة الغرف.

ث- **فنادق النجمتين:** فنادق الدرجة الثالثة، أسعارها معتدلة وتقدم خدمات يومية متوسطة.

ج- **فنادق نجمة واحدة:** فنادق الدرجة الرابعة، رخيصة، قد لا تقدم خدمة يومية أو خدمة الغرف.

ح- **فنادق بدون تصنيف:** وتشمل الفنادق الموتيلات، والبيوت وغيرها من طابق واحد مع خدمات محدودة ومع ذل تمثل حصة معتبرة من السوق الإجمالية للفنادق.

3- معايير تصنيف المؤسسات الفندقية الجزائرية:

تصنف وفقا للقانون الجزائري بحسب المرسوم التنفيذي 2000-130 المتعلق بمعايير تصنيف الفنادق إلى مؤسسات فندقية بدون نجوم، نجمة واحدة، نجمتين، ثلاثة نجوم، أربعة نجوم وخمس نجوم، وذلك وفقا مجموعة من المعايير هي (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2000، ص، ص 5-16):

أ- **الشروط العامة:** وتختلف باختلاف تصنيف المؤسسة الفندقية، فمثلا بالنسبة للمؤسسة الفندقية التي لا نجمة لها يكفي أن تتميز بالحد الأدنى من التأثيث والتجهيزات، بالإضافة إلى صيانة جيدة وحسن سلوك مستخدميها. أما بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات الخمس نجوم فيجب أن تتميز بتأثيثها وتجهيزاتها من النوعية الممتازة بالإضافة إلى صيانة ممتازة وسلوك لا عيب فيه لمستخدميه (Jonathan Mitchell, 2008, p57).

ب- **الحد الأدنى لعدد الغرف:** تتماثل كل المؤسسات الفندقية في الحد الأدنى لعدد الغرف والمقدر ب 10 غرف على الأقل.

ت- **مدخل الفندق:** ويجب على كل الفنادق أن تخصص مدخل مستقل للزبائن، يكون مشار إليه، سهل المسلك ومضاء في الليل.

ث- **المرآب (موقف السيارات):** يجب أن يتوفر لدى الفنادق ذات التصنيف بثلاث نجوم فما فوق.

ج- **المساحات المشتركة:** تم توضيحها لكل تصنيف على حدى، يدخل ضمنها: المطعم، قاعة الشاي/ المقهى، الحانة، قاعة الولائم/ المحاضرات، المحلات التجارية، المراحيض المشتركة، المصاعد، الرواقات، الرياضات/ التسلية، تكييف الهواء في الأماكن المشتركة.

ح- **المعايير المطلوبة في الغرف:** وتم توضيحها بالنسبة لكل تصنيف، من خلال تحديد الحد الأدنى لمساحة الغرفة في كل صنف، الأثاث والتجهيزات، التجهيزات الصحية، الأجنحة/ الشقق، تكييف الهواء، النوافذ، الأفرشة، توفير الوثائق في الغرف.

خ- **الخدمات:** ومن أهمها: خدمة فطور الصباح، الخدمة في الغرف، خدمة الاستقبال، خدمة الخزينة الحديدية، صرف العملة، خدمة السكرتارية، الخدمة السيحية، غسل الثياب، الهاتف.

د- **المستخدمون:** تم توضيح الكفاءات المطلوبة في المستخدمين لكل تصنيف بدءا ب: المدير، مستخدمي الاستقبال، تحديد مواصفات اللباس، التجهيزات الصحية.

ذ- **متنوعات:** تم الإشارة في هذا البند إلى ضرورة توفر: الخدمة الطبية (متمثلة في علبة الأدوية)، مولد كهربائي احتياطي، مخزون المياه. وذلك في كل المؤسسات الفندقية مهما كان تصنيفها.

تختلف المعايير من تصنيف إلى آخر، منها ما هي مطلوبة في جميعها، ومنها ما يقتصر على بعض التصنيفات دون أخرى.

4- تصنيف الفنادق بولاية سطيف:

ندرج فيما يلي جدول يبين تقسيم المؤسسات الفندقية لولاية سطيف حسب تصنيفها.

الجدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الفندقية بولاية سطيف

الرقم	التصنيف	عدد المؤسسات الفندقية	أسماء المؤسسات الفندقية
1	في طور التصنيف	20	الريحان، الربيع، المختار، زيدان، البشير، فردي، دار المعلم، الباز، بركات الأندلس، حمام السخنة، أعراب تارم، عميروش، بانوراميك، تاج المودة، المنارة، طافات، التعاضدية العامة للتعمير والسكن، عين الرمان، الكنز 2، اليمامة
2	مؤسسة مخصصة للضيافة	15	المرحبا، القاري، تورينق، البريد، الثانوية، جرجرة، المنظر الجميل، الجزائر، بور سعيد، ابن سينا، الأصدقاء، جرجرة حمام القرقور، بابور، المنصور، براو

3	بدون تصنيف	10	الكون، الرياض، المنتزه، السخنة، رقاني، النسيم، المطار، الطاسيلي، الإخوة زياد، الفوارة
4	نجمة واحدة	7	فرانس فانون، الدرة، الواحات، عيشور، الريف، دار السلطان، الزبير
5	نجمتين	1	الكنز
6	ثلاث نجوم	2	الهضاب، مركب حمام القرقور
7	أربع نجوم	1	سيتيفيس
8	خمس نجوم	_	_

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة لولاية سطيف

للإشارة فإن المؤسسات الفندقية في طور التصنيف تعمل وفقا لتصنيف معين إلا أنه وفقا للإجراءات فإنها لا تحوز على التصنيف إلا بعد المصادقة وذلك بعد مرور فترة عمل معينة.

رابعا: استقطاب الوافدين للمؤسسات الفندقية لولاية سطيف، ومشاكل القطاع.

تعتبر الصناعة الفندقية الدعامة الأساسية لصناعة أكبر هي الصناعة السياحية، كما تمثل الصناعة السياحية أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني بحيث تساهم في امتصاص البطالة، وتدر عائدات على خزينة الدولة من خلال الضرائب المقدمة، كما تغذيها بالعملات الأجنبية والمحلية ويمكنها تنشيط قطاعات أخرى في الاقتصاد، كالنقل بجميع أنواعه البري والجوي والبحري ووكالات الأسفار والبنوك ومؤسسات الترفيه والمحلات والمراكز التجارية وغيرها من القطاعات المرتبطة بالنشاط السياحي (Rebert Lanquar, 2001, p39).

1- أهمية الصناعة الفندقية:

تنبع أهميتها من خلال (حمو زروقي أمال، 2011، ص 13):

- تقديم الخدمات للأفراد؛
- الحصول على إيرادات؛
- توفير فرص العمل؛
- تعليم وتدريب الأفراد العاملين في المجالات المختلفة.

حيث أن الفنادق بصفة عامة تقوم بتحضير المزيج التسويقي الفندقي السياحي المناسب للسياح بالشكل الذي يلائم حاجاتهم ورغباتهم السياحية وبالتالي جذبهم إلى المنطقة السياحية المستهدفة، من ناحية، كما تقوم الفنادق من ناحية أخرى، بطباعة وتوزيع النشرات والمطبوعات الخاصة بها وبالمواقع التي تهتم بها، بل أن الأمر قد يتعدى ذلك ليصل إلى الإعلان الدوري والمبرمج في مختلف وسائل الإعلان والمعارض السياحية والندوات والمؤتمرات وذلك بهدف استقطاب السياح (الوافدين) بمختلف أنواعهم (سميرة عميش، 2011، ص 260). نعرض فيما يلي تطور عدد الوافدين للمؤسسات الفندقية بولاية سطيف للفترة 2000-2014.

2- **تطور عدد الوافدين للمؤسسات الفندقية بولاية سطيف:**

كما تمت الإشارة إليه فإن المؤسسات الفندقية في ولاية سطيف تشغل أكثر من 600 عاملا، كما أنها تساهم في دفع عجلة التنمية بالولاية، حيث تعتبر الولاية بوابة للشرق الجزائري، كما تعتبر عاصمة تجارية ومقصدا سياحيا. ندرج فيما يلي تطور عدد الوافدين بها خلال الفترة 2000 إلى 2014 من داخل الجزائر ومن خارجها.

الجدول رقم (04): تطور عدد الوافدين الجزائريين والأجانب للمؤسسات الفندقية بولاية سطيف للفترة 2000-2014

السنة	عدد الوافدين الجزائريين		عدد الوافدين الأجانب	
	الوصول	الليالي	الوصول	الليالي
2000	91486	122708	2860	4058
2001	104440	130755	1447	3879
2002	127605	183572	1857	5771
2003	146873	438216	3286	6031
2004	151357	202230	3179	6623
2005	149520	195870	3798	5740
2006	148349	225138	4648	8679
2007	152601	264158	3912	6331
2008	176600	218479	3031	6907
2009	142995	210893	5538	15638

2010	140481	209203	5521	10528
2011	167917	250259	8917	15106
2012	209497	305401	18291	31054
2013	223304	269813	19398	26226
2014	252090	326959	20314	33910

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية السياحة لولاية سطيف

من أجل توضيح تطور عدد الوافدين للمؤسسات الفندقية بولاية سطيف ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (٠٢): تطور عدد الوافدين الجزائريين والأجانب للمؤسسات الفندقية بولاية سطيف للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤

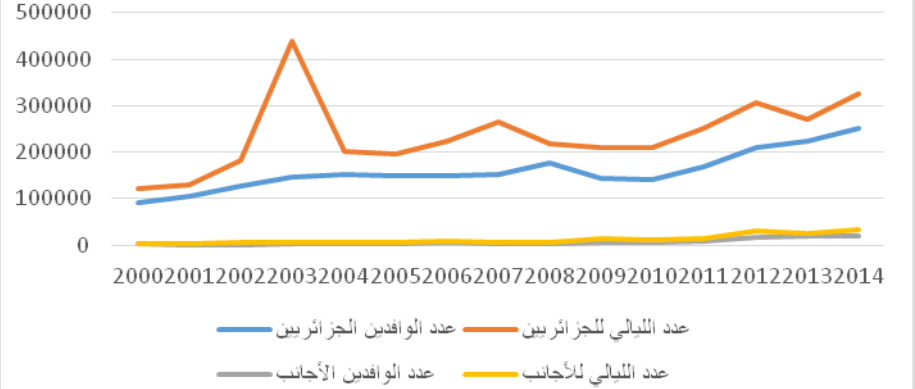

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية السياحة لولاية سطيف

من خلال المنحنيات أعلاه يتبين أن عدد الوافدين بصورة عامة في تزايد ولو بسيط، كما أن عدد الوافدين الجزائريين وإقامتهم بالمؤسسات الفندقية لولاية سطيف أكبر من عدد الوافدين الأجانب ومدة إقامتهم.

بالنسبة لعدد الوافدين الجزائريين المبين باللون الأزرق فالشكل العام هو التزايد المستمر مع فترات تذبذب حيث بلغ أكبر عدد وافدين سنة 2014 ب 252090 وافدا على خلاف عدد الليالي (باللون الأحمر) التي أقامها الوافدون، فإن سنة 2003 هي التي حققت أعلى عدد ليالي بالنسبة للوافدين الجزائريين ب 438216 ليلة.

أما فيما يخص عدد الوافدين الأجانب المبين باللون الرمادي، فهو أقل من عدد الوافدين الجزائريين إلا أنه في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث عرفت سنة 2014كذلك أكبر عدد وافدين يقدر ب 20314 وافدا، وأكبر عدد ليالي محجوزة (الملونة بالأصفر) من طرف أجانب كان 33910 وافدا لسنة 2014.

3- المشاريع الاستثمارية الفندقية في طور الإنجاز لولاية سطيف:

من أجل التطرق إلى أهم الاستثمارات الموجهة لقطاع المؤسسات الفندقية لولاية سطيف لسنة 2015، نفصلها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): المشاريع الاستثمارية الفندقية لولاية سطيف لسنة 2015

الرقم	موقع مشاريع المؤسسات الفندقية	نوعها	تاريخ الموافقة	التصنيف	نسبة الانجاز
1	سطيف	فندق	2010/07/18	3	%78
2	سطيف	فندق	2008/01/15	3	%70
3	العلمة	فندق	2009/04/25	3	%72
4	سطيف	فندق	2009/06/20	3	%92
5	سطيف	تجديد فندق	2011/07/20	5	%78
6	العلمة	فندق	2009/05/09	3	%55
7	سطيف	فندق	2005/03/28	4	%75
8	سطيف	فندق	2011/10/16	2	%80
9	سطيف	فندق	2010/11/02	2	%60
10	اولاد تبان	محطة + فندق	2011/06/19	3	%65
11	العلمة	تجديد فندق	2009/07/15	3	%65

12	عين عباسة	فندق	-	1	%77
13	حمام السخنة	فندق + ملحق	2011/05/25	1	%65
14	سطيف	فندق	-	-	%75
15	سطيف	فندق	2013/01/14	2	%30
16	قجال	فندق	2013/05/02	-	%20
17	عين ارنات	فندق	2013/06/18	4	%10
18	قجال	فندق + متعدد الخدمات	2013/06/16	-	%45
19	سطيف	فندق	2014/07/13	5	%10
20	عين ازال	تجديد فندق	2013/12/14	2	%78
21	سطيف	فندق	2013/09/24	4	%55
22	سطيف	محطة + فندق	2013/06/18	-	%5
23	العلمة	متعدد الخدمات	-	3	-
24	حمام السخنة	فندق + أجنحة	2013/10/06	-	%45
25	سطيف	تجديد فندق	2013/10/27	-	%75
26	اولاد تبان	محطة حموية	2014/06/15	-	%10
27	حمام السخنة	مبيت	2014/05/22	-	-
28	سطيف	تجديد فندق	2014/11/17	1	%45
29	سطيف	مبيت ريفي	2014/12/14	-	%95
∑	29	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة لولاية سطيف 2015

نلاحظ من خلال الجدول السابق:

- عدد المؤسسات الفندقية في طور الإنجاز يعد بنسبة نمو كبيرة، حيث أن المؤسسات الناشطة فعليا في عام 2015 هو 56 مؤسسة فندقية وعدد المؤسسات المنتظرة هو 29 مؤسسة فندقية؛

- نسبة 51% من المؤسسات الفندقية تتركز في مدينة سطيف، وتليها مدينة العلمة بنسبة 13% وهذا يؤكد أهمية المنطقتين خاصة كونها معبر للشرق الجزائري وعاصمة تجارية

هامة، ثم تأتي المناطق الأخرى بتفاوت حيث تأخذ المناطق المتربعة على الحمامات المعدنية والمواقع السياحية نصيبا معتبرا من إجمالي المؤسسات في طور الإنجاز؛

- معظم المؤسسات الفندقية في طور الإنجاز ذات 3 نجوم وهي إضافة معتبرة لإجمالي عدد المؤسسات المصنفة في الولاية؛

- تتراوح فترة الإنجاز إلى حد الآن بين 11 سنة إلى سنتين، ونلاحظ أن هنالك تأخر بالنسبة لبعض المؤسسات يرجع أساسا إلى مشكلة التمويل بالإضافة إلى بعض العراقيل التنظيمية الأخرى، بحيث وفقا لهذه الاحصائيات فإن نسبة الانجاز تتراوح بين 5% إلى 95%؛

- في الأخير يمكن القول أنها تسير نحو الأمام بسرعة معتبرة، بالإضافة إلى أهميتها سواء الاقتصادية بشكل عام، أو السياحية على وجه الخصوص، كما أنها تساهم في توظيف ما يزيد عن 1200 عاملا بداية من انطلاقها فضلا عن دورها في تقديم صورة جيدة عن المنطقة وإنعاش التجارة وغيرها.

4- المشاكل التي يعرفها قطاع المؤسسات الفندقية لولاية سطيف وبعض الحلول المقترحة:

إن الدارس لقطاع الصناعة الفندقية بشكل عام، وقطاع المؤسسات الفندقية لولاية سطيف على وجه الخصوص، يلاحظ مجموعة من النقائص التي يعرفها القطاع لعل أهمها:

- تركز التسيير في أيدي المالكين لهذه المؤسسات؛

- مشكلة تفاوت الأسعار بين المؤسسات الفندقية، والعمل على خفض السعر لجذب الزبائن يؤدي لا محالة إلى خفض مستوى جودة الخدمة فيها؛

- التطور السريع في الصناعة عامة وفي الصناعة التكنولوجية بشكل خاص يستدعي تطوير أساليب التسيير والضيافة مما يتطلب تكاليف اقتناء التكنولوجيا إضافة إلى تكاليف التدريب وتنمية العاملين فيها.

من أجل تدارك الوضع، نقترح بعض الحلول متمثلة فيما يلي:

- إنشاء منظمة أو جمعية تضم مسيري وأصحاب المؤسسات الفندقية، الهدف من خلالها السعي للتعاون بدل المناسفة ووضع معايير مضبوطة للتسعير وجودة الخدمة بالإضافة إلى المعايير الخاصة بتصنيفها؛

- إنشاء ميثاق خاص بالمؤسسات الفندقية يضبط ويفصل كل أساليب التسيير الحديثة، والسعي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في هذا القطاع؛

- مواكبة التكنولوجيا الحديثة في التسيير وخدمات الضيافة؛

- إضافة إلى أهمية الترويج بالشكل الذي يخدم كل مؤسسة على حدى وكذا الترويج للسياحة في المنطقة؛

- تسهيل الاتصال المباشر، والاتصال عن بعد من خلال إنشاء مواقع خاصة بكل مؤسسة على الشبكة.

إضافة إلى السهر على التنمية السياحية بشكل عام من خلال السهر على الاهتمام بكل مكوناتها.

في الأخير؛ نشير إلى المكونات التي يجب التركيز عليها لتنمية الصناعة السياحية في أي منطقة، والتي من ضمنها المؤسسات الفندقية، بحيث يجب الاهتمام بهذه المكونات ودعمها من أجل دعم السياحة ككل وبالتالي الاقتصاد.

5- **مكونات التنمية السياحية**: تتكون التنمية السياحية من عناصر عدة أهمها (مسمش نجاة، 2009، ص 4):

أ- **عناصر الجذب السياحي:** تتمثل في العناصر الطبيعية مثل المناخ، الطبيعة وعناصر من صنع الإنسان كالمنتزهات، المناطق الأثرية والتاريخية؛

ب- **النقل:** بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي؛

ت- **أماكن النوم:** سواء التجاري منها كالفنادق أو أماكن النوم الخاص، مثل بيوت الضيافة وشقق الإيجار؛

ث- **التسهيلات المساندة:** بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك؛

ج- **خدمات البنية التحتية:** كالمياه والمجاري والكهرباء والاتصالات، ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية السياحية، وتنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا.

الخاتمة:

تساهم المؤسسات الفندقية في تحفيز السياحة في الدول المتقدمة والدول السياحية بصفة عامة مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني لها. في ولاية سطيف **فإن المؤسسات الفندقية تساهم في استقطاب عدد معتبر من الزائرين بصفة مستمرة** إضافة إلى دورها الاقتصادي من خلال تشغيل اليد العاملة والإيرادات التي تترتب عن الضرائب.

من خلال هذه الدراسة نستنتج أن **المؤسسات الفندقية الناشئة** بولاية سطيف تمثل نسبة كبيرة من إجمال المؤسسات (حوالي 35 %) وهذا يدل على أن القطاع يعرف نموا كبيرا مقارنة بالعشريتين السابقتين. إضافة إلى أن استقطابها للزائرين في تزايد مستمر إلا أنه بنسب صغيرة، مما يستدعي القيام بإجراءات إنعاشية أهمها أنشطة الترويج والتعريف بالخصائص والمقومات السياحية للمنطقة، وللمؤسسات الفندقية نفسها، كما يجب الحرص على تقديم الخدمات بأفضل شكل وإدخال أساليب جديدة لتطويرها، كما لابد من دراسة سلوك السائح وردود أفعاله تجاه الخدمات التي تقدم له، سواء بالنسبة للوافدين من الداخل أو من الخارج.

قائمة المراجع والمصادر:

أولًا: باللغة العربية

1- أحمد بن عيشاوي، (2008)، **إدارة الجودة الشاملة (T.Q.M) في المؤسسات الفندقية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص: إدارة أعمال، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (غير منشورة).

2- حمو زروقي أمال، زيان بروجة علي، (2011)، **رأس المال الفكري كميزة تنافسية للمؤسسة الفندقية**، الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

3- سعد فرج حمادي، (2013)، **إدارة الجودة الشاملة في صناعة الفنادق**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 16، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، العراق.

4- سميرة عميش، (2011)، **أثر تطور الطاقة الفندقية في الجزائر على إيراداتها المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف.

5- صالح فلاحي، **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

6- مسمش نجاة، بن عبدة فريدة، (2009)، **دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية**، الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 27-28 أكتوبر 2009، الجزائر.

7- الجريدة الرسمية، **المرسوم رقم 92-101 المؤرخ في 03 مارس 1992**، العدد 18، الصادر في 3 رمضان 1412 الموافق لـ 8 مارس 1992.

8- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي 2000-130 المتعلق بمعايير تصنيف الفنادق**، العدد 35، الصادر بتاريخ 15 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 18 يونيو 2000،

9- **تقارير مديرية السياحة لولاية سطيف**.

ثانيًا: باللغة الأجنبية

1. Alan Flook, 2002, The Changing Structure of International Trade In Tourism Services, Working Paper presented at The WTO Symposium on Tourism Services, 22-23, Feb. Geneva.
2. Jonathan Mitchell and Jojoh Faal,2008, The Gambian Tourist Value Chain and Prospects for Pro-Poor Tourism, Overseas Development Institute, Working Paper 289, March 2008.
3. NACER-EDDINE SADI,2005, La privatisation des entreprises publiques en Algérie, OPU, Algérie.
4. Rebert Lanquar,2001, Le tourisme international, seri Que sais-je, N° 1694, France.

تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف التوازني
- دراسة قياسية لسعر صرف الدينار الجزائري-

د.عتو الشارف
أستاذ محاضر أ- جامعة مستغانم،
charef_attou@yahoo.fr

أ.تواتي خديجة
أستاذة مساعد أ جامعة غليزان

ملخص

انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني يعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى فقدان القدرة التنافسية للدولة، واختلال توازن الاقتصاد الكلي، ولذلك أصبح موضوع تحديد وحساب القيمة التوازنية لسعر الصرف موضوع مهم في الاقتصاد الكلي، ووجه العديد من الاقتصاديين دراساتهم نحو نماذج سعر الصرف التوازني التي تحدد بوضوح محددات سعر الصرف.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات المفسرة لسعر صرف الدينار الجزائري على طول فترة تمتد من سنة 1980 إلى غاية 2011، اعتمادا على نموذج تصحيح الخطأ الذي ساعد على التوصل إلى مدى تأثير كل متغير على سعر الصرف الفعلي الحقيقي في كل من المدى القصير والمدى الطويل.

الكلمات الدالة: سعر الصرف، الانحراف عن المستوى التوازني، نموذج تصحيح الخطأ،الدينار الجزائري.

Abstract

Real exchange rate deviations from its equilibrium rate are considered one of the most important reasons for loss of competitiveness of a country and macroeconomic imbalances. A number of economists had turned their attentions to the equilibrium models of tau currency in which the exchange rate determinants explicitly determined.

The purpose of this study is to identify the most important predictor's exchange rate of the Algerian dinar for a period extending from 1980 to 2011. We have used the error correction model, which has allowed reach the magnitude of the effect of each variable on the real effective exchange rates, as the long term short term.

مقدمة

تقوم كل دولة بمعاملات اقتصادية مع العالم الخارجي، يترتب عن هذه المعاملات مستحقات مالية تلتزم بها الدولة اتجاه المتعاملين معها، وانطلاقا من واقع أن كل دولة تنفرد بالعملة المحلية الخاصة بها، ظهرت ضرورة استخدام العملات على اختلافها لتسهيل هذه المعاملات، ويتم تحقيق ذلك داخل أسواق الصرف حيث يصبح من الممكن تحويل العملة إلى أي عملة أخرى باستعمال سعر الصرف، ويعرف بأنه عدد الوحدات من عملة ما اللازمة لشراء وحدة واحدة من عملة أخرى، ولذلك يعتبر سعر الصرف من أهم الأسعار في الاقتصاد، وله دور كبير وتأثير قوي على النشاط الاقتصادي حيث يمس كافة جوانبه من تبادلات تجارية وتدفقات مالية من وإلى داخل الاقتصاد، كما أنه يعكس مدى كفاءته من خلال مستويات النمو والاستثمارات المحققة على مستوى هذا الاقتصاد في تعاملاته مع الخارج.

والعديد من الدول النامية تسعى إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، بهدف تجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، فالدول النامية هي الأشد تأثرا بتقلبات أسعار الصرف، مما ينعكس على استقرارها الداخلي والخارجي، وباعتبار الجزائر بلد نامي عانى اقتصادها العديد من الأزمات الحادة أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازن الكلي، أهمها أزمة تدهور أسعار البترول سنة 1986، التي نتج عنها تباطء النمو الاقتصادي وعجز ميزان المدفوعات، خاصة وأن البترول يعد مورد الجزائر الأساسي والثابت للعملة الأجنبية، وعليه الجزائر تعاني من اشكالية تحديد سعر صرف يمكنها من الصمود أمام مثل هذه الأزمات ويسمح لها بتحقيق التوازن الكلي الداخلي والخارجي.

وتتمحورالدراسة حول التساؤل الرئيسي ما هي أهم العوامل المفسرة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري؟ وتقوم الدراسة على فرضيتي أن أسعار النفط تعتبر من أهم العوامل المفسرة لسعر صرف الدينار الجزائري، حيث تؤثر فيه بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، وأنه يصعب تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري انطلاقا من بعض العوامل المفسرة له، والدراسة تهدف بالأساس إلى تقدير مدى تأثيرالعوامل

المفسرة على سعر الصرف الفعلي الحقيقيفي الجزائر بمساعدة بعض المتغيرات الكلية، ومعرفة مدى انحرافه عن مستواه التوازني.

1- العوامل المفسرة لسعر الصرف: الاطار النظري

الانحراف الملاحظ في سعر الصرف الحقيقي التوازني دفع الاقتصاديين إلى البحث عن محددات المستوى التوازني لسعر الصرف الحقيقي، وذلك من أجل معرفة آليات تحديده وبالتالي التوصل إلى إمكانية التحكم في مجالات تقلباته الكبيرة، وتعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية النظرية المرجعية لمعظم المقاربات والنماذج التي تدرس محددات سعر الصرف التوازني، تلتها العديد من النظريات والنماذج تختلف في كيفية التحليل.

1.1- نظرية تعادل القوة الشرائية

تقوم النظرية على فكرة أن السلع المتجانسة المتبادلة على المستوى العالمي يجب أن يكون لها نفس السعر في جميع الدولعند تقييمها بنفس العملة[1]،وتأتي نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتين:

1.1.1- نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة

نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة تتحقق بتطبيق قانون السعر الواحد، وينص هذا القانون على أن السلع المتجانسة التي يتم الاتجار بها في الأسواق المتنافسة وبين الدول المختلفة يجب أن تباع بنفس السعر، عند التعبير عن ذلك السعر بنفس العملة[2]، فإذا كان p_i يمثل سعر السلعة i بالعملة المحلية في السوق المحلي، و p_i^* يمثل سعر السلعة i بالعملة الأجنبية في السوق الأجنبي، و e يمثل سعر الصرف بين العملة المحلية والعملة الأجنبية فإن قانون سعر الواحد تتم صياغته من الشكل:

$$p_i = ep_i^*$$

ونظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة هي تطبيق قانون السعر الواحد المتعلق بسلعة واحدة على مستوى الاقتصاد الكلي، أي على سلة منتجات بشرط أن تكون سلة المنتجات المحلية تتكون من نفس السلع التي تتكون منها سلة المنتجات الأجنبية:

$$P = eP^*$$

حيث P يمثل المستوى العام للأسعار المحلي، و P^* المستوى العام للأسعار الأجنبي[3].

2.1.1- نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية

نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية تأخذ بعين الاعتبار الوضعية التي لا تكون فيها الأسعار الأجنبية معادلة للأسعار المحلية (عند التعبير عنها بنفس العملة)، ولكن تكون مرتبطة بعلاقة مستقرة، فإذا كان k يمثل الفرق بين أسعار السلع المحلية وأسعار السلع الأجنبية، يعبر عن تلك العلاقة بـ:

$$P = k.e.P^*$$

وتنص النظرية على أن كل تغير في الأسعار الأجنبية (تضخم أجنبي $\dot{p}^*$) وفي الأسعار المحلية (تضخم محلي $\dot{P}$)، يجب أن يرافقه تغير في سعر الصرف ($\dot{e}$):

$$\dot{e} = \dot{P} - \dot{P}^*$$

$$\dot{E} = \dot{e} + \dot{P}^* - \dot{P} = 0$$

$$, \dot{P} = \frac{\Delta P}{P}, \dot{P}^* = \frac{\Delta P^*}{P^*}, \dot{E} = \frac{\Delta E}{E} \dot{e} = \frac{\Delta e}{e}$$

فنظرية تعادل القوة الشرائية النسبية تتحقق عندما تسمح تغيرات الأسعار وسعر الصرف بالمحافظة على تعادل القوة الشرائية للعملة المحلية مع القوة الشرائية للعملة الأجنبية[4].

2.1- النموذج النقدي

الهدف من هذه المقاربة هو توضيح أن ميزان المدفوعات عبارة عن ظاهرة نقدية في الاقتصاد العالمي النقدي، وبالتالي يصبح سعر الصرف هو الآخر ظاهرة نقدية بحتة، ويقوم النموذج على فرضية أن الأوراق المالية المحلية والأجنبية بدائل تامة، ويتضمن ثلاث أسواق: سوق العملة المحلية وسوق العملة الأجنبية وسوق الأوراق المالية (المحلية والأجنبية)، وأن توازن سوقي العملة المحلية والعملة الأجنبية يضمن توازن سوق الأوراق المالية، وعليه يصبح سعر الصرف يتحدد في الأسواق النقدية بقوى العرض والطلب، وليس في أسواق الأوراق المالية[5]، والنموذج النقدي يأتي في صورتين:

1.2.1- النموذج النقدي في ظل مرونة الأسعار

باعتبار أن الطلب على النقود المحلي m^s يرتبط بالدخل الحقيقي y والمستوى العام للأسعار P ومعدل الفائدة r ، وأن ϕ تمثل مؤشر مرونة الطلب على النقود للدخل و λ مؤشر مرونة الطلب على النقود لمعدل الفائدة، وحيث أن المتغيراتمعبرعنهاباللوغاريتمعدامعدلالفائدة، فإن التوازن النقدي المحلي والأجنبي يكتب من الشكل:

$$m^s = P + \phi Y - \lambda r$$

$$m^{s^*} = P^* + \phi^* Y^* - \lambda^* r^*$$

ويتحقق التوازن في سوق السلع القابلة للإتجار عندما تتعادل الأسعار المعبر عنها بنفس العملة، أي عندما يتحقق مبدأ تعادل القوة الشرائية:

$$e = P - P^*$$

المستوى العام للأسعار الأجنبي يعتبر متغير خارجي بالنسبة للاقتصاد المحلي، لأنه يتحدد بعرض النقود الأجنبي، أما المستوى العام للأسعار المحلي يتحدد بعرض النقود المحلي، وعليه سعر الصرف يتحدد بعرض النقود المحلي والأجنبي[6]:

$$e = (m^s - m^{s^*}) - \phi(Y + Y^*) - \lambda(r - r^*)$$

وتسمى هذه المعادلة بالمعادلة النقدية الأساسية لتحديد سعر الصرف، وتفترض أن مرونة الطلب على النقود للدخل ولمعدل الفائدة المحلية والأجنبية متساويتين.

2.2.1- النموذج النقدي في ظل ثبات الأسعار: نموذج التعديل الزائد

يقوم النموذج على أساس أهمية التقلبات الكبيرة لأسعار الصرف الحقيقية، ومفهوم التعديل الزائد يقوم على فكرة أن بعض المتغيرات تنحرف عن مستواها التوازني للمدى الطويل من أجل تعويض بطء استجابم ت غيراتأخربخاصةأسعارالسلع[7].

إذا كان المضاربين المستثمرين في أسواق الصرف الأجنبية يتوقعون نسبة عوائد تقدر بـ $r^* + \mu$ ، حيث r^* تمثل سعر الفائدة الأجنبي و μ التحسن المتوقع في قيمة العملة الأجنبية، ومع الحركة التامة لرؤوس الأموال يتحقق توازن حساب رؤوس الأموال عند:

$$r = r^* + \mu$$

إذا كان سعر الصرف الحقيقي أقل من سعر الصرف التوازني في المدى الطويل $\bar{e}$ ، فإن الأفراد يتوقعون أن سعر الصرف الحقيقي سيتزايد باتجاه سعر صرف المدى الطويل، أي أن سعر الصرف المحلي سيتدهور في المستقبل، حيث أن θ هو معامل التعديل، وكلمن e و $\bar{e}$ معبرعنهابااللوغاريتم:

$$\begin{cases} \mu = \theta(\bar{e} - e) \\ 0 \prec \theta \prec 1 \end{cases}$$

والتوازن في السوق النقدي يعبر عنه:

$$m^s = P + \phi Y - \lambda r$$

وبافتراض أن نظرية تعادل القوة الشرائية محققة في المدى الطويل فقط، يعبر عن تعادل القوة الشرائية بقيم سعر الصرف $\bar{e}$ ، والمستوى العام للأسعار المحلي $\overline{P}$ والمستوى العام للأسعار الأجنبي $\overline{P^*}$ في المدى الطويل:

$$\bar{e} = \overline{P} - \overline{P^*}$$

تعديل الأسعار في سوق السلع يكون بطيء ويتحدد بالفائض في الطلب الكلي، باعتبار أن المستوى العام للأسعار متغير من متغيرات دالة الطلب الكلي، والتي تكتب على الشكل:

$$D = \beta_0 + \beta_1(e - P + P^*) + \beta_2 Y - \beta_3 r$$

حيث يمثل $\beta_1(e - P + P^*)$ أثر سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري، و $\beta_2 Y$ دالة الاستهلاك وأثر الانفاق على الواردات، و $-\beta_3 r$ علاقة الاستثمار، و β_0 مجموع عوامل الطلب كالإنفاق الحكومي، وبما أن الاقتصاد في حالة التشغيل التام فإن الأسعار تتعدل ببطء لتحقيق التوازن:

$$\dot{P} = (D - \overline{Y}) = \zeta\left[\beta_0 + \beta_1(e - P + P^*) + \beta_2 Y - \beta_3 r - \overline{Y}\right]$$

حيث يمثل $\overline{Y}$ الدخل عندالتشغيل التام، و ζ سرعة التعديل[8].

3.1- نموذج توازن المحفظة

يأتي نموذج توازن المحفظة في صورتين:

1.3.1- نموذج توازن المحفظة في المدى الطويل

أهم ميزة يتميز بها نموذج المدى الطويل هي التركيز على تفاعل المخزونات والتدفقاتمن أجل تحليل ديناميكية سعر الصرف، فتغيرات مخزون الثروة المالية وفي نفس الوقت تغيرات التدفقات التجارية المسجلة في الميزان الجاري تحدث تأثيرات متبادلة على الصرف.

بافتراض أن المستوى العام للأسعار الأجنبي متغير خارجي وثابت، وأن الميزان الجاري معبر عنه بالعملة الأجنبية، يمكن صياغة الشكل الأكثر بساطة لنموذج المدى الطويل كالتالي:

$$CC = BC(e/p) + r^{*}F$$

حيث يمثل CC الميزان الجاري و BC الميزان التجاري و F الأصول الأجنبية الممتلكة من طرف المقيمين المحليين[9].

وحسب المعادلة رصيد الميزان الجاري يساوي رصيد الميزان التجاري مضاف إليه الفوائد على الأصول الأجنبية، والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الحقيقي مع تحقق شرط مارشال- لرنر الذي ينص على أن تدهور العملة أي ارتفاع سعر الصرف سيؤدي إلى تحسن الميزان التجاري عند:

$$e_x + |e_m| \succ 1$$

حيث أن e_x تمثل مرونة السعر للطلب الخارجي، و e_m مرونة السعر للطلب الداخلي، والتوازن في المدى الطويل يعرف بالوضعية التي يكون فيها المخزون الصافي من الأصول الأجنبية التي بحوزة المقيمين المحليين ثابت $\Delta CC = 0$ ، أي تحقق التوازن في الميزان الجاري وفي نفس الوقت التوازن في حساب العمليات المالية، وأي تغير في هذه الوضعية يعني تغير مخزون الأصول الأجنبية التي بحوزة المقيمين المحليين، وبالتالي تغير في سعر الصرف الذي يؤثر بدوره على رصيد الميزان الجاري.

فانخفاض خارجي في سعر الصرف عن حالته التوازنية، الناتج عن تحسن الانتاجية يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري وبالتالي فائض في الميزان الجاري، يقابل هذا الفائض خروج رؤوس الأموال (عجز في حساب العمليات الجارية)، أي ارتفاع الديون الخارجية، وإعادة التوازن إلى المحفظة يتطلب تحسن في قيمة العملة والذي بدوره يخفض من الفائض في الميزان التجاري، وتستمر العملية إلى أن يتحقق التوازن، هذه الآلية تسمح بربط تغيرات سعر الصرف مع رصيد الميزان الجاري[10].

2.3.1- نموذج توازن المحفظة في المدى القصير

يقوم نموذج توازن المحفظة في المدى القصير على فكرة التوزيع الأمثل للمحفظة بين النقود والأوراق المالية المحلية والأوراق المالية الأجنبية[11].

الثروة المالية الصافية للقطاع الخاص تتكون من ثلاث أصول، النقود M، الأوراق المالية المحلية B وتتمثل في الأوراق المالية للدين الحكومي، والأوراق المالية الأجنبية F وتتمثل في مستحقات غير المقيمين الصافية للمقيمين، ومنه F ترتبط بشكل وثيق بالميزان الجاري، فالفائض في الميزان الجاري يقابله عجز في رصيد العمليات المالية لتعويض ذلك الفائض، أي ارتفاع الدين الصافي الأجنبي، وبالتالي الميزان الجاري يحدد معدل تراكم F على الزمن.

مكونات الثروة الكلية W تكتب حسب المعادلة التالية:

$$W = M + B + eF$$

والطلب على النقود في المحفظة من طرف الأعوان الاقتصاديين يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة المحلي ومع سعر الفائدة الأجنبي، ويكتب من الشكل:

$$M = M(r, r^*)W$$

والطلب على الأوراق المالية المحلية يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة المحلي وبعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الأجنبي، ويكتب من الشكل:

$$B = B(r, r^*)W$$

والطلب على الأوراق المالية الأجنبية يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة المحلي وبعلاقة طردية مع سعر الفائدة الأجنبي، ويكتب من الشكل التالي:

$$eF = F(r, r^*)W$$

ودور سعر الصرف في نموذج توازن المحفظة يتمثل في ضمان التوازن بين طلب وعرض الأصول، فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأوراق المالية الأجنبية F المعبر عنها بالعملة المحلية، وهذا يحدث ارتفاع في الثروة الكلية W، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود M والأوراق المالية المحلية B من أجل إعادة التوازن إلى المحفظة، وتظهر نتيجتين:

- ارتفاع سعر الفائدة r من أجل تحقيق توازن في سوق النقود، لأن الطلب على النقود ارتفع، فعند ارتفاع (انخفاض) سعر الصرف e يجب أن يرتفع (ينخفض) سعر الفائدة r ، من أجل ضمان توازن سوق النقود؛
- انخفاض سعر الفائدة r من أجل تحقيق التوازن في سوق الأموال المالية المحلية، هذا الانخفاض يليه ارتفاع الطلب على الأوراق المالية المحلية، فعندما ارتفاع (انخفاض) سعر الصرف e يجب أن ينخفض (يرتفع) سعر الفائدة r من أجل ضمان توازن سوق الأوراق المالية المحلية؛

والتغير في سعر الفائدة يؤثر على الأوراق المالية المحلية بشكل أكبر من الأوراق المالية الأجنبية، لأنها تعتبر بدائل غير تامة[12].

4.1- نظرية تعادل أسعار الفائدة

مفهوم تعادل أسعار الفائدة يرتبط بعملية التحكيم[13] في سوق الأصول التي يقوم بها المتعاملون، حيث يفترض أن المتعامل في سوق الصرف له حرية الاختيار بين امتلاك أصول محلية أو أصول أجنبية، وشروط هذا الاختيار ترتبط بثلاث عوامل، تتمثل في معدل المردودية المحلية، معدل المردودية الأجنبية، وسعر الصرف العاجل[14] بين العملتين المحلية والأجنبية، حيث يتم حساب معدل مردودية الأصول الأجنبية اعتمادا على سعر الصرف العاجل وذلك من أجل القدرة على مقارنتها بمردودية الأصول المحلية المعبر عنها بالعملة المحلية، وبالتالي الفكرة العامة التي تقوم عليها نظرية تعادل أسعار الفائدة هي أن توازن سوق الصرف يتحقق عند تساوي معدل مردودية العملات المختلفة[15]، وتأتي نظرية تعادل أسعار الفائدة على شكلين:

1.4.1- نظريةتعادل أسعار الفائدة المغطاة

هذه النظرية مشتقة من ومن عمليات التغطية[16] الآجلة، فالمتعامل في سوق الصرف الذي يمتلك رأس مال يقدر بـ Y معبر عنه بالعملة المحلية ولفترة زمنية تقدر بـ n ، له الاختيار بين تحويل رأس المال هذا إلى أصول محلية أو أصول أجنبية، في الحالة الأولى، سيحصل بعد الفترة n على $Y(1+r_t)^n$ ، وفي الحالة الثانية قيمة رأس ماله المعبر عنها بالعملة المحلية تصبح $Y(1+r^*_t)^n(e_{t,t+n}/e_t)$.

سعر الصرف العاجل المستقبلي المتوقع $e_{t,t+n}$ مجهول، يمكن للمتعامل ضمان الصرف الجاري من أجل الحذر من تدهور العملة ($e_{t,t+n} \prec e_t$)، وحسب منطق عملية التحكيم، فالمتعامل يشتري عاجلا العملة (عند e_t) ويبيعها آجلا (عند F_t^n) أي عند سعر الصرف الآجل[17] للفترة n، وللتبسيط يتم افتراض أن الفترة تعادل السنة، فالمتعامل يقوم بمقارنة المردودية بالعملة المحلية بين الاستثمار في الأصول المحلية والاستثمار في الأصول الأجنبية بعد القيام بعملية التحكيم الآجلة، والمتعامل له الحرية في الحصول على الأصول المحلية أو الأجنبية لأن مردوديتها ستصبح متساوية:

$$Y(1+r_t) = Y(1+r^*_t)\frac{F}{e}$$

ويعبر عن سعر الصرف الآجل بالمعادلة التالية:

$$\frac{1+r_t}{1+r^*_t} = \frac{F}{e}$$

كما يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$r_t - r^*_t = \frac{F-e}{e}$$

وهذه المعادلة تمثل شرط توازن سوق الصرف وتوضح علاقة السعر الواحد القائمة على أساس عمليات تحكيم المتعاملين، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال نقطتين:

- وجود علاقة عكسية: فإذا كانت للعملة المحلية معدلات فائدة أكبر من معدلات فائدة العملة الأجنبية ($r - r^* \succ 0$)، ($\frac{F-e}{e} \succ 0$)، فهذا يعني أن العملة الأجنبية ستكون في حالة علاوة مقابل العملة المحلية أي أن سعرالصرفالآجلأعلىمنسعرالصرفالعاجل، والعكس، إذا كان ($r - r^* \prec 0$)، ($\frac{F-e}{e} \prec 0$)، فهذا يعني أن العملة الأجنبية ستكون في حالة خصم مقابل العملة المحلية أي أن سعرالصرفالآجلأقلمنسعرالصرفالعاجل؛

- وبتحقق العلاقة لا يعد هناك فرص للقيام بنقل رؤوس الأموال من مكان لآخر بغرض تحقيق أرباح، فإذا إذا كان سعرفائدة العملة المحلية أقل من سعر فائدة العملة الأجنبية، فإن المتعاملين سيقومون ببيع العملة المحلية من أجل الحصول على العملة الأجنبية ذات المردودية الأعلى، وهذه الحركات ستؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلي الذي يعرف خروج رؤوس الأموال

وانخفاضه في الخارج، وإلى تدهور العملة المحلية، وتستمر هذه العملية إلى أن يتحقق توازن السوق، وبالتالي يكون سوق الصرف في حالة التوازن بتحقق تعادل أسعار الفائدة المغطاة[18].

2.1.3.1- نظرية تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة

في نظرية تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة، يتم افتراض أن المتعامل يتوقع تحسن عملة ما مقابل عملته، وأنه بعد أن يشتري عاجلا تلك العملة لن يقوم بإعادة بيعها، وبالتالي يقوم بالمحافظة على وضعية صرف مفتوحة، وتكتب معادلة تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة بإظهار قيمة سعر الصرف المتوقعة:

$$\frac{e_{t,t+n}^{\ e}}{e_t} = \frac{1+r_t}{1+r^*_t}$$

ويمكن كتابتها أيضا من الشكل:

$$\frac{e_{t,t+n}^{\ e} - e_t}{e_t} = r_t - r^*_t$$

من أجل تقدير مردودية المعاملة التي يقوم بها، يقارن المتعامل المردودية الصافية للأصول الأجنبية بمعرفة مردوديتها r^* التي يضيف إليها معدل تحسن العملة الأجنبية المتوقع $\frac{e_{t,t+n}^{\ e} - e_t}{e_t}$، أو بالمجموع $r^* + \frac{e_{t,t+n}^{\ e} - e_t}{e_t}$، مع مردودية الأصول المحلية r، أي إذا كان $r^* = 5\%$ وكان $\frac{e_{t,t+n}^{\ e} - e_t}{e_t} = 4\%$، فإن $r = 1\%$.

ويمكن توضيح تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة بالنقطتين التاليتين:

- وجود علاقة عكسية للعلاقة: فإذا كان فرق أسعار الفائدة موجب، أي أن العملة المحلية لها سعر فائدة أكبر من سعر فائدة العملة الأجنبية، فيتوقع تحسن العملة الأجنبية، والعكس، يتم توقع تدهور العملة الأجنبية إذا كان سعر فائدة العملة المحلية أقل من سعر فائدة العملة الأجنبية؛

- على مستوى مكانين على الأقل، المردودية الصافية المعروفة للأصول المتعادلة يجب أن تكون متساوية[19].

2- محددات سعر صرف الدينار الجزائري: دراسة قياسية (1980-2011)

لدراسة أهم العوامل المؤثرة على سعر صرف الدينار الجزائري، تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات، حددت انطلاقا من الدراسات السابقة والنماذج والنظريات المفسرة لسعر الصرف، ولفترة امتدت من سنة 1980 إلى 2011، كان مصدرها المركز الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، البنك العالمي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ولتقدير مدى تأثير تلك المتغيرات على سعر الصرف الفعلي الحقيقي تم اعتماد نموذج تصحيح الخطأ، باعتباره النموذج الأكثر ملائمة عند دراسة محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني، وعدم إمكانية التطبيق القياسي للمقاربات النظرية، بسبب صعوبة الحصول على كافة متغيرات النموذج معا وبسلاسل زمنية كافية، إضافة إلى عدم إمكانية تطبيق النماذج القياسية بسبب الاختلاف بين طبيعة الاقتصاديات المطبقة عليها تلك النماذج، وهذا ما أثبته بالاسا ساموبلسون عند إظهاره صعوبة تقدير سعر الصرف بين الدول ذات معدلات النمو المرتفعة ومعدلات النمو المنخفضة، وإدوارد عند إبرازه الفرق الواضح بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، وضرورة الاختيار المناسب للمتغيرات المفسرة لسعر الصرف كل حسب مميزاته اقتصادها، يفتح المجال أمام الباحث لتحديد متغيرات نموذجه بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الذي تتم على مستواه الدراسة، وبما يتوفر لديه من سلاسل زمنية كافية ومتوافقة مع مميزات ذلك الاقتصاد.

1.2- الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات والأبحاث بموضوع سعر الصرف الحقيقي التوازني والعوامل المحددة له، ومن بين أهم تلك الدراسات:

- **دراسة سيباستيان ادوارد:** قام ادوارد سنة 1989 بدراسة محددات سعر الصرف الحقيقي وقام بصياغة النموذج بما يتناسب مع الاقتصاد النامي باعتباره اقتصاد صغير ومفتوح ويتميز بنظام صرف مزدوج (رسمي وموازي)، واعتمد على طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من التبادلات التجارية، نسبة الاستهلاكالحكومي من الناتج المحلي الخام، التعريفات الجمركية، معدل النمو، وتدفق رؤوس الأموال أهم محددات سعر الصرف الحقيقي[20].

- **دراسة إبراهيم البدوي:**درس البدوي سنة 1997 انحراف سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن مستواه التوازني، ومجموعة العوامل المؤثرة على ذلك، تحت عنوان "تقدير سعر الصرف الحقيقي التواني في المدى الطويل"، وتوصل الباحث إلى أن سعر الصرف يتأثر بمعدل التبادلات التجارية، وبدرجة الانفتاح الاقتصادي، وبتدفق رؤوس الأموال، وبنسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام[21].
- **دراسة بول كاشين، ولويس سيسبادس، وراتنا ساهاي:**قام الباحثون في إطار دراسة لصندوق النقد الدولي سنة 2001بتحديد أهم العوامل المفسرة لسعر الصرف، وربط الباحثون السلعة الأولى في الاقتصاد الموجهة للتصدير بسعر الصرف، ودرسوا مدى تأثير أسعار تلك السلعة على انحرافه عن مستواه التوازني، والدراسة أثبتت أن سلوك سعر الصرف يتأثر بشكل كبير بالصدمات الحقيقية التي يتعرض لها الاقتصاد[22].
- **دراسة صندوق النقد الدولي سنة 2008:**في إطار الأبحاث التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، تم القيام بدراسة قياسية لسعر صرف الدينار الجزائري وأهم العوامل المحددة له، وانطلقت الدراسة من طبيعة الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد نامي، صغير ومفتوح، يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات النفط لتمويل نشاطه، وتوصلت الدراسة اعتمادا على نموذج تصحيح الخطأ إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري يتأثربأسعار النفط العالمية، وفروق الإنتاجية، والإنفاق الحكومي[23].

2.2- عرض متغيرات النموذج

تم اختيار مجموعة المتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة اعتمادا على الدراسات السابقة، ولتوفر سلاسل زمنية لجميع المتغيرات ضمن فترة الدراسة (1980-2011)، وتتمثل هذه المتغيرات في:

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** يمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي (*TCER*) المتغير التابع في نموذج الدراسة.
- **أسعار النفط:** حسب نموذج كاشين (2002) سعر السلعة الأولى الموجهة للتصدير تؤثر بشكل كبير وطردي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وباعتبار أن النفط هو السلعة

الأولى الموجهة للتصدير في الاقتصاد الجزائري، تم إدراج أسعاره (PP) كمتغير أساسي في النموذج.

- **الانفاق الحكومي:** يعكس الإنفاق الحكومي السياسة المالية المتبعة من طرف السلطات، وحسب نموذج البدوي (1997) هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وعليه تم إدراج الإنفاق الحكومي (DG) كمتغير مؤثر على سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- **الانفتاح التجاري:** الانفتاح التجاري (OUV) هو حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الخام، وهذا المتغير يعكس السياسة التجارية ومدى انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي.
- **الكتلة النقدية:** تعتبر الكتلة النقدية MM متغير مهم مؤثر في مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهي تعكس السياسة النقدية.
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام:**نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام $PIBC$ متغير بديل عن التنافسية، التي تعبر عن فروق الانتاجية بين الاقتصاد المحلي وأهم الشركاء التجاريين.

3.2- نموذج الدراسة

لدراسة تأثير المتغيرات المحددة على سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ومجموعة من الاختبارات (اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك).

1.3.2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: اختبار ديكي فولر الموسع

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية أحد الشروط المهمة عند تقدير أي نموذج، وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، أهمها التوصل إلى نموذج زائف ونتائج مضللة، ويجب أن تكون السلاسل الزمنية لجميع متغيرات النموذج مستقرة من نفس الدرجة، وإلا لن يكون هناك تكامل بينها، وبالتالي لن تكون هناك علاقة بينها في المدى الطويل، ومن أهم الاختبارات التي تستعمل في اختبار سكون السلاسل الزمنية، اختبار ديكي الفولر الموسع[24]، ويعتمد اختبار ديكي فولر الموسع على طريقة المربعات الصغرى باستخدام ثلاث صيغ:

$$y_t = py_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t .....(1)$$

$$y_t = py_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t .....(2)$$

$$y_t = py_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t .....(3)$$

حيث أن $p = (\phi - 1)$ وتمثل درجة التأخير وتحدد باستعمال معيار chwortzومعيار akaike، وتحدد مباشرة عند استعمال برنامج eviews، وحيث أن:

-الصيغة (1): لا تحتوي على اتجاه زمني، ولا على حد ثابت؛

-الصيغة (2): لا تحتوي على اتجاه زمني، ولكن تحتوي على حد ثابت؛

-الصيغة (3): تحتوي على اتجاه زمني، وأيضا على حد ثابت.

والفروض التي يقوم عليها اختبار ديكي فولر حسب الصيغ الثلاث على التوالي تكون كالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : p = 1 \\ H_1 : p \prec 1 \end{cases} .....(1)$$

$$\begin{cases} H_0 : p = 1 \wedge c = 1 \\ H_1 : p \prec 1 \wedge c \prec 1 \end{cases} .....(2)$$

$$\begin{cases} H_0 : p = 1 \wedge c = 1 \wedge b = 1 \\ H_1 : p \prec 1 \wedge c \prec 1 \wedge b \prec 1 \end{cases} .....(3)$$

وقبول فرضية العدم يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة في المستوى الأصلي، وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضية من جديد عند مستوى الفروق الأولى، فإذا كانت غير مستقرة يتم اختبارها من جديد عند مستوى الفروق الثانية، أما رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

والقرار الاحصائي يتم اتخاذه اعتمادا على القيم المحسوبة $t\phi_j$، والقيم الجدولية t_{tab}، فإذا كان:

- $t\phi_j \prec t_{tab}$: تقبل فرضية العدم H_0 ، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، لوجود جذر أحادي؛
- $t\phi_j \succ t_{tab}$: ترفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، وذلك لعدم وجود جذر أحادي[25].

واعتمادا على برنامجEviews تم التوصل إلى أن جميع متغيرات النموذج غير مستقرة في مستواها الأصلي، عند مستوى الدلالة 5% وبجميع الصيغ، ومنه تم الانتقال إلى الاختبار عند مستوى الفروق الأولى، حيث أن جميع متغيرات النموذج مستقرة عند مستوى الفروق الأولى، أي أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وعليه يمكن الانتقال إلى الاختبار الموالي، والمتمثل في اختبار التكامل المشترك والتي تعد الاستقراية أول شروطه.

2.3.2- اختبار التكامل المشترك

التكامل المشترك يقوم على فكرة أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في المدى الطويل، يمكن أن تتباعد عن التوازن في المدى القصير، ويصحح هذا التباعد عن التوازن بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات نحو التوازن في الأجل الطويل، ومن بين الاختبارات التي تكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، اختبار جوهانسن الذي قدم طريقة أوسع من طريقة اختبار أنجل وغرانجر، حيث يمكن تقدير المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك، وتمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن اجراء اختبارين[26]:

- **اختبار الأثر:** حيث يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد $r = q$ ، وتحسب احصائية هذا الاختبار بالعلاقة التالية:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} \ln(1-\hat{\lambda}_i)$$

حيث أن T تمثل حجم العينة، و r عدد متجهات التكامل المشترك، و λ أصغر قيم المتجهات الذاتية $p-r$ ، وتنص فرضية العدم H_0 على وجود عدد من متجهات التكامل يساوي على الأكثر r ، فإذا زادت القيمة المحسوبة عن القيمة الجدولية بمستوى

معنوية معين، يتم رفض فرضية العدم، أي أنه لا يوجد أي متجه للتكامل المشترك، وإذا كانت أقل تقبل فرضية العدم التي تنص على وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

- **اختبار القيمة الذاتية القصوى:** وتحسب احصائية هذا الاختبار وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{Max}(r, r+1) = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

وتنص فرضية العدم على وجود r من متجهات التكامل المشترك، وتنص الفرضية البديلة على وجود $r+1$ من متجهات التكامل المشترك، فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية عن القيمة الجدولية بمستوى معنوية معين، يتم رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وإذا كانت أقل لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

واعتمادا على برنامج Eviews تم القيام باختبار التكامل المشترك لجوهانسن على متغيرات النموذج محل الدراسة، وتم التوصل إلى أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (I) عند مستوى معنوية 5%، حسب كل من اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية القصوى، حيث أن القيمة المحسوبة مقدرة بـ 146.53وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدرة بـ 94.15، وعليه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج حسب اختبار الأثر، كما أن القيمة المحسوبة حسب اختبار القيمة القصوى مقدرة بـ 56.31وأكبر من القيمة الجدولية المقدرة بـ 39.37، وعليه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

3.3.2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من عدم استقرارية المتغيرات في مستواها الأصلي، والتأكد من تكاملها من نفس الدرجة، يتم الانتقال إلى نموذج تصحيح الخطأ، وذلك لتفادي التقدير الزائف، لأنه في حالة اعتماد نموذج الانحدار المتعدد وكانت قيمة معامل التحديد R^2 أصغر من قيمة دربن واتسن DW، فهذا يعني أن النموذج المقدر زائف، ولتفادي هذا يتم تصميم نموذج تصحيح الخطأ بإضافة حد تصحيح الخطأ، الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل المستخدمة في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير[27]،

ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود k متغير ووجود شعاع واحد للتكامل المتزامن باستعمال طريقة أنجل وغرانجر، ويتم ذلك في مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى، وحساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - ... - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

المرحلة الثانية: تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 \Delta x_{2t} + ... + \alpha_k \Delta x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + \mu_t$$

حيث أن γ_1 يمثل معامل التعديل وسرعة الرجوع نحو التوازن، ويجب أن يكون سالب ومعنوي[28].

ومعادلة نموذج هذه الدراسة تم صياغتها من الشكل:

$$LTCER_t = \alpha_0 + \alpha_1 (LPP)_t + \alpha_2 (LDG)_t + \alpha_3 (LOUV)_t + \alpha_4 (LMM)_t + \alpha_5 (LPIBC)_t + \varepsilon_t$$

حيث أن $TCER$ تمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، و PP سعر النفط الحقيقي، و DG الانفاق الحكومي الحقيقي، و OUV درجة الانفتاح الاقتصادي، و MM الكتلة النقدية الحقيقية، و $PIBC$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي، و L تدل على أن المتغيرات معبر عنها باللوغاريتم، وتم إضافة متغير صوري $DUMMY$ إلى النموذج يعكس طبيعة نظام الصرف المتبع من طرف السلطات النقدية خلال فترة الدراسة، وذلك لأهمية نظام الصرف وتأثيره الكبير على سعر الصرف.

واعتمادا على برنامج Eviews تم تقدير معادلة نموذج الدراسة باستعمال نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدرة بطريقة المربعات الصغرى، وعليه تم الحصول على:

معادلة المدى الطويل:

$$D(LTCER) = -0.816 * (LTCER + 0{,}708LPP + 0{,}295LDG + 0{,}814LOUV - 0{,}775LMM + 2{,}097LPIBC - 16{,}152)$$

معادلة المدى القصير:

$$D(LTCER) = -0{,}328D(LTCER) + 0{,}267D(LPP) + 0{,}065D(LDG) + 0{,}08D(LOUV) - 0{,}376D(LMM) + 1{,}033D(LPIBC) + 0{,}103DUM - 0{,}095$$

ومن خلال المعادلتين يتم الحصول على مرونات المدى الطويل ومرونات المدى القصير:

الجدول (1): مرونات المدى القصير ومرونات المدى الطويل

المتغيرات	المرونات	
	المدى الطويل	المدى القصير
LPP	0.708	0.267
LDG	0.295	0.065
LOUV	0.814	0.08
LMM	-0.775	-0.376
LPIBC	2.097	1.033

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التقدير.

وباستعمال معاملات المدى الطويل يمكن حساب سعر الصرف الحقيقي التوازني $TCRE$، ومعدل انحراف سعر الصرف الفعلي الحقيقي $TCER$ عن المستوى التوازني، حيث يتم حساب الانحراف حسب الصيغة التالية:

$$\text{الانحراف} = \frac{TCER - TCRE}{TCRE} * 100\%$$

ويمكن توضيح نتائجحساب الانحراف بالشكل (1):

الشكل (1): انحراف سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن سعر الصرف الحقيقي التوازني

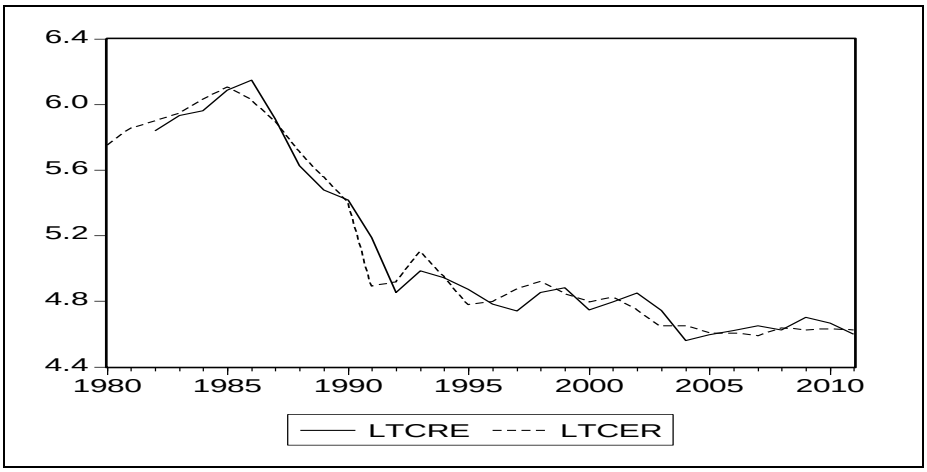

المصدر:مخرجات برنامج Eviews.

4.3.2- تشخيص النموذج

يتم تشخيص النموذج بالقيام بمجموعة من الاختبارات على البواقي، لمعرفة مدى صلاحية النموذج (اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي، اختبار تجانس التباين، واختبار التوزيع الطبيعي)

1.4.3.2-اختبار الارتباط الذاتي

تسمح اختبارات الارتباط الذاتي بالتحقق مما إذا كانت البواقي تتبع السحابة البيضاء، ومن بين الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها في ذلك، اختبار دربن واتسن، اختبار بروش غودفراي، اختبار بوكس بياس، وتم استعمال اختبار بروش غودفراي للقيام باختبار وجود ارتباط ذاتي أم لا بين بواقي نموذج الدراسة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط التي أهملها اختبار دربن واتسن، أهمها أن المتغير التابع يمكن أن يظهر في النموذج كمتغير مفسر متأخر،

وهذا ما يتميز به نموذج تصحيح الخطأ، وأن الارتباطات الذاتية يمكن أن تكون أكبر من درجة التأخر (1)، ويتم صياغة فرضيات هذا النموذج من الشكل:

لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي: H_0

يـوجد ارتباط ذاتي بين البواقي: H_1

ويمكن القيام بهذا الاختبار مباشرة باستعمال برنامج Eviews، ويتم ملاحظة القيمة الاحتمالية الموافقة لقيمة معامل التحديد الملاحظة، فإذا كانت أكبر من 0.05 يتم قبول فرضية العدم وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، أما إذا كانت أقل من 0.05 يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي[29].

ونتائج الاختبار المحصل عليها عند القيام بالاختبار على نموذج الدراسة، بينت أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.803 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2.4.3.2- اختبار تجانس التباين

من أهم الافتراضات التي تقوم عليها النماذج الخطية هي تجانس التباين، أي أن البواقي يكون لها نفس التباين، فإذا تباين كل خطأ عشوائي غير ثابت، أي أنه يتغير مع الزمن بتغير الملاحظات، فإن البواقي تكون لها تباينات مختلفة، مما يدخل مشكلة عدم التجانس على النموذج، ووجود تجانس التباين يعني أن متغيرات النموذج لا تفسر التباين الملاحظ، وعند اختبار تجانس التباين، يتم اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = ... = \sigma_k^2 = \sigma^2 \\ H_1 : \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq ... \neq \sigma_k^2 \neq \sigma^2 \end{cases}$$

ولاختبار الفرضيات توجد العديد من الاختبارات من بينها اختبار وايت، اختبار بروش باغان، اختبار هارفاي، اختبار أثر أرش، ولاختبار تجانس التباين في نموذج الدراسة تم الاعتماد على اختبار وايت لأنه يعتبر نموذج عام لاختبار التجانس، يقوم على وجود علاقة بين مربع البواقي ومتغير أو عدة متغيرات، ويعتبر كافي للقيام بالاختبار مهما كان عدد متغيرات النموذج، وعند القيام بالاختبار اعتمادا على برنامج Eviews يتم ملاحظة القيم الاحتمالية الموافقة لكل

من معامل التحديد الملاحظ واحصائية فيشر، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 يتم قبول فرضية العدم، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة تجانس التباين، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن النموذج يعاني من مشكلة تجانس التباين[30].

ونتائج الاختبار المحصل عليها عند القيام باختبار وايت على نموذج الدراسة، بينت أن القيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية فيشر تساوي 0.84 وهي أكبر من 0.05، كما أن القيمة الاحتمالية الموافقة لمعامل التحديد الملاحظ تساوي 0.803 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3.4.3.2- اختبار التوزيع الطبيعي

يسمح التوزيع الطبيعي بالكشف عن مدى جودة النموذج، فهو شرط أساسي يجب توفره قبل القيام باختبار المعنوية الكلية والمعنوية الجزئية للنموذج، والتقيد بهذا الشرط مرتبط بحجم عينة الدراسة، إذ يعتبر شرطا ضروريا عند العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن التخلي عنه، لأنه وفقا لنظرية الحد المركزية، التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد عددها عن 30 مشاهدة، والفرضيات التي يتم اختبارها تصاغ من الشكل:

البواقي تتبع التوزيع الطبيعي: H_0

البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي: H_1

وبرنامجEviews يسمح بالقيام بهذا الاختبار، حيث يتم ملاحظة القيمة الاحتمالية، فإذا كانت أكبر من 0.05 تقبل فرضية العدم، أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، أي أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومن بين أهم الاختبارات التي تسمح بمعرفة ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، اختبار سكونس، اختبار كورتوسيز، اختبار جارك بيرا[31]، وحسب نتائج

اختبار جارك بيرا، كانت القيمة الاحتمالية تساوي 0.078 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

5.3.2- اختبار استقرارية النموذج

بعد القيام بتقدير النموذج وتشخيص جودته، يجب التأكد من استقراريته، أي التأكد من أن جميع معاملات النموذج المقدر ثابتة على طول فترة الدراسة، ومن بين أهم الاختبارات التي تسمح بالكشف عن الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر، اختبار *CUSUM* الذي تصاغ فرضياته على الشكل:

H_0 : النموذج مستـقر

H_1 : النموذج غير مستقر

والاختبار يستند على المجمع الصاعد للبواقي، ويتم قراءة نتائج الاختبار مباشرة من التمثيل البياني المحصل عليه باستعمال برنامج Eviews[32]، ومن الشكل يلاحظ أن نموذج الدراسة المقدر مستقر على طول فترة الدراسة.

الشكل (2): نتائج اختبار استقرار النموذج

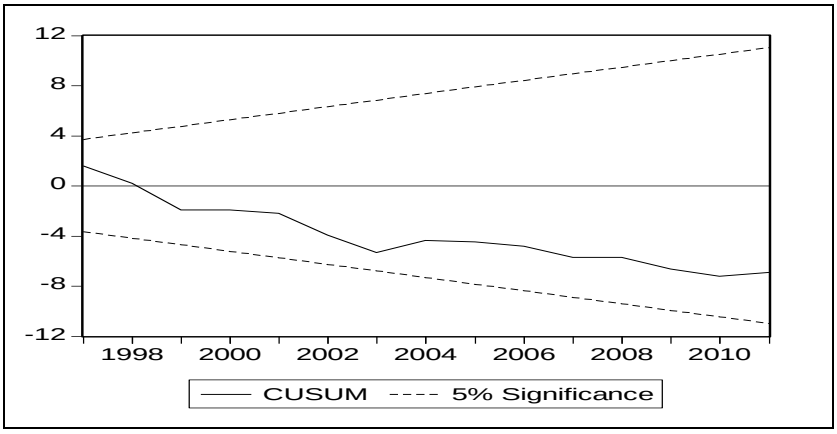

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.

6.3.2- تحليل نتائج التقدير

تقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي باستعمال نموذج تصحيح الخطأ نتج عنه معامل تحديد بلغ 0.52، وهذا يعني أن نسبة 52% من التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي يفسر بالمتغيرات التي استعملت في النموذج، وهذا راجع إلى تعدد المتغيرات القادرة على التأثير في سعر الصرف أهمها تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الداخل، واحتياطات الصرف باعتبارها أداة هامة في تسيير الصرف في ظل نظام الصرف العائم المدار المتبع، والتي لم تدرج في النموذج لعدم توفر سلاسل زمنية تغطي كل فترة الدراسة، وبلغ معامل تصحيح الخطأ 0.816-، والذي يمثل السرعة التي يتم بها تصحيح (امتصاص) اختلال التوازن بين المستوى الفعلي لسعر الصرف والمستوى التوازني له في الفترة التالية لأي صدمة، أي أن اختلال التوازن يتعدل بسرعة 81.6%.

ومتغيرات النموذج تؤثر على سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المدى الطويل وبشكل معنوي حسب النتيجة المتوصل إليها في نموذج تصحيح الخطأ، حيث قدرت القيمة الاحتمالية لمعامل تصحيح الخطأ 0.002، وهذا يعني أن متغيرات النموذج بشكل عام تسبب سعر الصرف، وبشكل منفرد أكد الاختبار أن كل من أسعار البترول والكتلة النقدية ودرجة الانفتاح ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام تسبب سعر الصرف ما عدا الإنفاق الحكومي، فالتغير في أسعار البترول بـ 1% يؤدي إلى التغير في سعر الصرف بـ 0.7% في نفس الاتجاه، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والسلعة الأولى الموجهة للتصدير، وارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة 1% يرافقه تحسن في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بما يقارب نسبة 0.3% وهذا يعكس العلاقة الطردية بينهما، بينما بينت النتائج أن ارتفاع درجة الانفتاح بـ 1% يرافقه ارتفاع في سعر الصرف بـ 0.8%، وأن الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بحوالي 2.1%، في حين أن الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة 1% يصاحبها تدهور في سعر الصرف بـ 0.77% وهذا يناقض النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة للمدى القصير وحسب نتائج التقدير، أسعار البترول تؤثر على سعر الصرف بشكل إيجابي ومعنوي، حيث أن ارتفاع أسعار البترول بـ 1% يؤدي إلى تحسن سعر

الصرف بنسبة 0.26%، وارتفاع الإنفاق الحكومي بـ 1%يرافقه ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بـ 0.06%، أما الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بنسبة 1% تؤدي إلى تحسن سعر الصرف بنسبة 1.03%، في حين يبقى تأثير كل من الانفتاح التجاري والكتلة النقدية غير معنوي، والمتغير الصوري الذي تم إدراجه في النموذج يعكس طبيعة نظام الصرف المتبع في الجزائر يؤثر على سعر الصرف الحقيقي بشكل معنوي وبنسبة 0.1%، والنموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي وتجانس التباين للبواقي التي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يعني أن النموذج مقبول من الناحية القياسية.

وبناء عليه تم استعمال معاملات النموذج المعنوية المتوصل إليها لتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني، وبعد حساب الانحراف تبين أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتغير ضمن حدود صغيرة حول مستواه التوازني، حيث مر الدينار الجزائري بفترات مغالاة في تقييم العملة، وفترات تقييم أقل من قيمته الحقيقية االتوازنية.

خاتمة

تم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ محاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة لأنه يراعي تغيرات المدى القصير ويدرجها في تصحيح الاختلال على المدى الطويل، وتم التوصل إلى أن أسعار البترول من أهم العوامل المفسرة لسعر الصرف باعتبارها السلعة الأولى الموجهة للتصدير، وباعتبار أن النفط المساهم الأساسي في الناتج المحلي الخام، والميزانية العامة للدولة أي يعتبر أيضا مصدر مهم لتغطية للإنفاق الحكومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى النتيجة المتوصل إليها في الدراسة القياسية وهي التأثير المعنوي لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام والإنفاق الحكومي، تؤكد أن أسعار النفط تعتبر من أهم العوامل المفسرة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، وتؤثر فيه بشكل مباشر وغير مباشر، كما أن الدراسة القياسية أثبتت أنه من الصعب تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني بشكل دقيق انطلاقا من المتغيرات التي تم تحديدها واعتمادها في الدراسة، وذلك راجع إلى تعدد المتغيرات التي تؤثر في تحديد سعر الصرف، نظرا لتعدد النظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف وعدم توافقها وإجماعها على متغيرات ثابتة ومشتركة بينها، وبالرغم من صغر النسبة التفسيرية لمتغيرات الدراسة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، إلا أن خلو النموذج من أي مشاكل

قياسية يعني إمكانية الاعتماد على نتائجه المعنوية في تقدير المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وتم التوصل إلى أنه مستقر ضمن حدود تغير قريبة من مستواه التوازني، مما يعني أن السلطات النقدية نجحت بالفعل في المحافظة على استقرا سعر الصرف الفعلي الحقيقي ضمن حدود توازنية، بالرغم من أن هذا النجاح يبقى مربوط بدرجة كبيرة بأسعار النفط، وأيضا بمدى كفاءة تسيير سياسة الصرف التي تستعمل فيها احتياطات الصرف كأداة أساسية للمحافظة على المستويات المرغوب فيها لسعر الصرف.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات، حيث أنه من الضروري تشجيع الصادرات خارج قطاعات المحروقات، فصادرات النفط تخص مادة غير تنافسية تخضع لحصص الأوبك، وبالتالي لا شيء يتحقق لصالح الاقتصاد المحلي على سلم التنافسية بسبب ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، وعند الاستيراد السعر المتدني لسعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى انتقال التكاليف إلى الأسعار مما يضطر الحكومة إلى تحمل جزء من هذه التكاليف عن طريق دعم الأسعار، مما يستدعي إعادة النظر عند تقييم العملة وتفادي تقييمها بأقل من قيمتها، استغلال جزء مهم من الإنفاق الحكومي لإحداث مشاريع استثمارية تمكن من تحسين الإنتاجية، وبالتالي تنويع الصادرات بشكل يمكن من رفع درجة التنافسية والانفتاح التجاري، والتي أثبتت الدراسة تأثيرهما الكبير والمعنوي على سعر الصرف.

الهوامش:

1- Peter H. Lindert, Thomas A. Pugel, 1997, Economie internationale, 10e édition, économica, France, p. 518.
2- Paul Krugman, Maurice Obstfeld,2009, Economie internationale, 8e édition, Pearson éducation, France, p. 404.
3- Eric Augar,2000, La variabilité du tau de change réel :incidence sur la parité du pouvoir d'achat, rapport de recherche, université de Montréal, , p. 6.
4- Paul Krugman, Maurice Obstfeld, op. cit., p. 406.

5- Jean- PièrreAllegret,1997, Economie monétaireinternationale , 1e édition, Hachette livre, France, p. 134.

6- Keith Cuthbertson,2000 ,Economie financière quantitative, 1e édition, De Boeck, Belgique, p. 387.

7- Ibid, p. 138.

8- Keith Cuthbertson, op.cit., pp. 387-390.

9- Jean- PièrreAllegret, op. cit., pp. 142-146.

10- Bernard Guillochon, Annie Kawachi,2006 , Economie internationale, 5e édition, Dunod, France, p. 319.

11- Bernard Guillochon, Annie Kawachi, op.cit., p. 317.

12- Jean- PièrreAllegret, op.cit., pp. 143-144.

13- عملية التحكيم: يقصد بها شراء عملة ما في أحد الأسواق المالية وبيعها في سوق آخر بهدف تحقيق الربح، وتتحقق هذه العملية عندما تختلف أسعار العملة في عدد من الأسواق في وقت واحد، وتؤدي هذه العملية في الأخير إلى توحيد سعر العملة في جميع الأسواق.

14- سعر الصرف العاجل: هو السعر المتفق عليه عند مبادلة عملة ما مقابل عملة أخرى على أن تكون عملية دفع واستلام ثمن العملتين فورية أو بعد يومي عمل بعد اليوم الذي تمت في المعاملة، ويمثل سعر الصرف العاجل الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف.

15- Jean- PièrreAllegret, op.cit., p. 132.

16- عملية التغطية: هي اتفاق على شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه في اليوم الذي تمت فيه المعاملة، وذلك بهدف تجنب وتغطية مخاطر دفع مبالغ أكثر أو تسليم مبالغ أقل مما يتوقع المتعامل.

17- سعر الصرف الآجل: هو السعر المحتسب عند مبادلة عملة ما مقابل عملة أخرى على أن يكون تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من اليوم الذي تمت في المعاملة، وهو سعر الصرف العاجل مضاف إليه فرق أسعار الفائدة السائدتين في الأسواق المالية على العملتين، لذلك يتم احتساب سعر الصرف الآجل من اليوم الأول للمعاملة استنادا على سعر الصرف الفوري السائد في السوق يوم إبرام العقد، سع الفائدة الذي يدفعه العميل إذا اقترض قيمة العملة المباعة، والتي يتم السداد بها عند استحقاق العقد الآجل، سعر الفائدة الذي يحصل عليه العميل إذا أودع قيمة العملة المشتراة لفترة العقد الأجل.

18- Jean- PièrreAllegret, op. cit., pp. 132-133.

19- Jean- PièrreAllegret, op. cit., p. 133.

20- John Williamson,1994, Estimating Equilibrium Exchange Rate, The Institute for International Economics, USA, , p. 61.

21- Ibid, p. 93.

22- Paul Cashini and all, "Keynes, Cocoa, and Copper : In Search of Commodity Currencies ", 2002, International Monatery Fund, Working Paper, WP/02/223, Washington D.C,.

23- "Algeria : Selected Issues",2008,International Monatery Fund, IMF Country Report No 08/104, Washington D.C, p. 18.

24- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،2005 ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدارالجامعية، الإسكندرية، ص. 648.

25- Régis Bourbonnais,2003 ,Economitrie, 5e édition, Dunod, France, p. 225.

26- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري،2012، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، العراق، ص. 154.

27- FadliFizari Abu Hassan Asari and All,2011,A Vector Erreur Correction Model (VEMC) Between Interest Rate and Inflation Towards Exchange Rate Volatility In Malaysia, World Applied Sciences Journal 12, Malaysia, , p. 51.

28- Gégis Bourbonnais, op. cit., p. 241.

29- Edouard Nsimba ,2008,Renforcement des capacités sur les régressions, tests, simulations et projections du modèle inplabura sous le logiciel eviews, SOFRECO, Volume 1, France , pp. 33-36.

30- EdouardNsimba, op. cit., pp. 29-32.

31- EdouardNsimba, op. cit., pp. 27-28.

32- EdouardNsimba, op. cit., pp. 39-40.

المراجع

1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،2005، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدارالجامعية، الإسكندرية.

2- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري ،2012، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، العراق.

3- "Algeria : Selected Issues",2008 ,International Monatery Fund, IMF Country Report No 08/104, Washington D.C,.

4- Bernard Guillochon, Annie Kawachi, 2006 ,Economie internationale, 5e édition, Dunod, France.

5- Edouard Nsimba,2008,Renforcement des capacités sur les régressions, tests, simulations et projections du modèle inplabura sous le logiciel Eview, SOFRECO, Volume 1, France.

6- Eric Augar,2000 , La variabilité du tau de change réel:incidence sur la parité du pouvoir d'achat, rapport de recherche, université de Montréal.

7- FadliFizari Abu Hassan Asari and All,2011, A Vector Erreur Correction Model (VEMC) Between Interest Rate and Inflation Towards Exchange Rate Volatility In Malaysia, World Applied Sciences Journal 12, Malaysia.

8- Jean- PièrreAllegret, 1997 ,Economie monètaire internationale , 1eédition, Hachette livre, France.

9- John Williamson,1994 , Estimating Equilibrium ExchangeRate, The Institute for International Economics, USA.

10- Keith Cuthbertson,2000 ,Economie financière quantitative, 1e édition, De Boeck, Belgique.

11- Paul Cashini and all,2002,Keynes, Cocoa, and Copper : In Search of Commodity Currencies, International Monatery Fund, Working Paper, WP/02/223, Washington D.C,.

12- Paul Krugman, Maurice Obstfeld,2009, Economie internationale, 8e édition, Pearson éducation, France.

13- Peter H. Lindert, Thomas A. Pugel ,1997, Economie internationale, 10e édition, économica, France.

14- Régis Bourbonnais,2003, Economitrie, 5e édition, Dunod, France.

الملاحق

خاصة بمخرجات Eviews

الجدول (1): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى الأصلي (مستوى دلالة 5%)

المتغيرات	بحد ثابت			بحد ثابت واتجاه زمني			بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني		
	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار
LTCER	-0.799	-2.959	غير مستقرة	-1.3289	-3.561	غير مستقرة	-1.6737	-1.952	غير مستقرة
LPP	-1.177	-2.959	غير مستقرة	-1.5075	-3.561	غير مستقرة	-0.0336	-1.952	غير مستقرة
LDG	0.7965	-2.959	غير مستقرة	-0.8365	-3.561	غير مستقرة	3.23802	-1.952	مستقرة
LOUV	-1.418	-2.959	غير مستقرة	-2.5517	-3.561	غير مستقرة	-0.0280	-1.952	غير مستقرة
LMM	1.1583	-2.959	غير مستقرة	-0.3714	-3.561	غير مستقرة	3.22279	-1.952	مستقرة
LPIBC	0.1731	-2.959	غير مستقرة	-1.7812	-3.561	غير مستقرة	1.46003	-1.952	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.

الجدول (2): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع عند مستوى الفروق الأولى (مستوى دلالة 5%)

المتغيرات	بحد ثابت			بحد ثابت واتجاه زمني			بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني		
	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القرار
LTCER	-4.168	-2.962	مستقرة	-4.1399	-3.567	مستقرة	-3.9022	-1.952	مستقرة
LPP	-5.812	-2.962	مستقرة	-6.9715	-3.567	مستقرة	-5.9134	-1.952	مستقرة

LDG	-4.903	-2.962	مستقرة	-5.1914	-3.567	مستقرة	-3.9463	-1.952	مستقرة
LOUV	-3.735	-2.962	مستقرة	-3.7634	-3.567	مستقرة	-3.8018	-1.952	مستقرة
LMM	-2.893	-2.962	غير مستقرة	-3.0554	-3.567	غير مستقرة	-2.3504	-1.952	مستقرة
LPIBC	-5.402	-2.962	مستقرة	-5.6559	-3.567	مستقرة	-5.1207	-1.952	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews.

الجدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك (اختبار الأثر)

UnrestrictedCointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.846985	146.5382	94.15	103.18
Atmost 1 **	0.703014	90.22170	68.52	76.07
Atmost 2 *	0.644335	53.79958	47.21	54.46
Atmost 3	0.399661	22.78658	29.68	35.65
Atmost 4	0.219479	7.478731	15.41	20.04
Atmost 5	0.001497	0.044940	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 5% level

جدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك (اختبار القيمة الذاتية القصوى)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.846985	56.31650	39.37	45.10
Atmost 1 *	0.703014	36.42212	33.46	38.77
Atmost 2 *	0.644335	31.01301	27.07	32.24
Atmost 3	0.399661	15.30784	20.97	25.52
Atmost 4	0.219479	7.433791	14.07	18.63
Atmost 5	0.001497	0.044940	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 5% level

الجدول (5): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.041555 Probability	0.840530
Obs*R-squared	0.062204 Probability	0.803047

الجدول (6): نتائج اختبار تجانس التباين

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.041555 Probability	0.840530
Obs*R-squared	0.062204 Probability	0.803047

الشكل (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

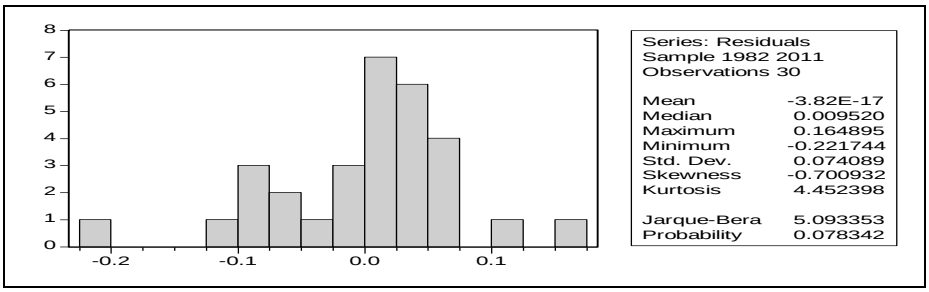

المصدر:مخرجات برنامج Eviews

دور التدريب والاستثمار في رأس المال البشري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
دراسة حالة: المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز "بمستغانم"

من إعداد:

أ/طاري عبد القادر، طالب دكتوراه،
جامعة مستغانم،
tariaek74@yahoo.com

د/بن زيدان حاج، أستاذ محاضر "أ"
جامعة مستغانم،
ben_zidane@live.fr

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح علاقة الارتباط بين الاستثمار في تدريب رأس المال البشري وتحقيق أهداف المؤسسة، فالاستثمار وتدريب أصبح محل الاهتمام الكثير من الكتاب والباحثين ورجال الأعمال الذين أدركوا قيمة الفرد في المؤسسة، وقالوا أن الاستثمار في رأس مال بشري يؤدي إلى زيادة كفاءتهم ويساهم في تحقيق أهداف كل من المؤسسة والفرد، لكون كل جانب من جوانب المؤسسة يتحدد بدور وفعالية الفرد، وإذا اعتبرنا العنصر البشري كمورد اقتصادي يستدعي ضرورة الاستثمار فيه وتنميته. فإن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم تعمل جاهدة على مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي، وتنتهج طرق وأساليب متطورة في التدريب كاستخدام الحاسوب في كل مراحل التدريب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار والتدريب، رأس المال البشري، العائد من الاستثمار، الميزة التنافسية.

Résumé :

Le présent document de recherche vise à clarifier la corrélation entre l'investissement dans la formation du capital humain et atteindre les objectifs de l'entreprise.

l'investissement et la formation est devenue un lieu d'intérêt pour beaucoup d'écrivains, des chercheurs et des hommes d'affaires qui ont réalisé la valeur de l'individu dans l'entreprise, et a déclaré que l'investissement dans le capital humain conduit à une efficacité accrue et de contribuer à atteindre les objectifs de l'entreprise et l'individu, le fait que tous les aspects de l'entreprise est déterminée par le rôle et l'efficacité de l'individu, et si l'on considère l'élément humain en tant que ressource économique appelle à la nécessité d'investir dans ce secteur et son développement.

Mots clés: l'Investissement et la Formation, Le

Capital Humain, le Revenu de l'Investissement	

مقدمة: لقد زاد الاهتمام بالعنصر البشري من طرف المفكرين في المجال الإداري، فبعدما كانت وظيفة إدارة العنصر البشري مجرد اعتماد لمجموعة أساليب وطرق للمحافظة على السير الجيد للعمل ونجاح المؤسسة، أصبحت الآن تتعدى هذه الوظيفة (العملية التقليدية لإدارة الأفراد)، إلى مستويات أكثر فعالية وأكثر مرد ودية في حياة المؤسسة.

وباعتبار المؤسسات الجزائرية مازالت تهمش أهم ثرواتها المتمثلة في الموارد البشرية، وإهمالها لعمليات التطوير والتدريب، فهي غير متمكنة من مسايرة التطور الحاصل في هذا المجال، إذ أصبح أداء الفرد بالمؤسسة يكاد يكون ضعيف لدرجة أن المسيرين لهذه المؤسسات لا يولون الاهتمام بتطوير وتنمية العنصر البشري، باستثناء بعض المؤسسات التي لها من الإمكانيات ما يسمح لها بعملية الاستثمار في تدريب مواردها البشرية، خاصة وأنه في الوقت الحالي قد ظهرت أساليب ومناهج حديثة في عملية التدريب والتطوير وتنمية العنصر البشري بظهور مؤسسات مختصة يمكن أن تجعل أداء الأفراد أكثر فعالية وأكثر مرد ودية.

فالاستثمار في تدريب الأفراد يؤدي إلى زيادة كفاءتهم ويساهم في تحقيق أهداف كل من المؤسسة والفرد، لكون كل جانب من جوانب المؤسسة يتحدد بدور وفعالية الفرد وإذا اعتبرنا العنصر البشري كمورد اقتصادي يستدعي الاستثمار فيه لتحسين الخدمة ورفع المردودية، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل الاستثمار في تدريب رأس المال البشري له تأثير على تحقيق أهداف المؤسسة ؟

للإجابة عن الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

1. العنصر البشري له أهمية بالغة في المؤسسة وتلعب إدارة الموارد البشرية دورا كبيرا في استقطابه.
2. الاستثمار في التدريب أصبح حتمية مع حسن اختيار الأفراد وتوجيههم كأحد الدعائم الأساسية لنجاح سياسة الاستثمار البشري.

المحور الأول: أهمية رأس المال البشري والتنمية البشرية

لمعرفة أهمية رأس المال البشري وجب الاستناد إلى بعض التعاريف الهامة المتعلقة برأس المال البشري والاستثمار في تنمية الموارد البشرية.

I. **الاهتمام برأس المال البشري مدخل للتنمية البشرية:** قاد البحث عن عوامل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على الخصوص إلى الاهتمام برأس المال البشري.

1. نظرية رأس المال البشري: إن التكلم عن رأس المال البشري يتطلب معرفة كيفية ظهور هذا المصطلح.

1. 1. ظهور اصطلاح رأس المال البشري: لقد تطور اصطلاح رأس المال البشري مع أبحاث الاقتصاديين المعاصرين حول مصادر النمو الاقتصادي وعلى رأسهم بيكر"Becker"، وشولتز"Schultz"، ويتمحور حول ما يلي:

- ✓ رأس المال البشري يشمل كل من الكفاءات والمعارف، ومهارات الأفراد.
- ✓ إن امتلاك رأسمال بشري يتطلب دفع أثمان مباشرة يمكن اعتبارها استثمارا في الموارد البشرية.

تعتمد النظرية أساسا على أن العمل يقابله أجر مع توفير عناصر عديدة منها: صحة، أمن، تدريب...[1]

يعبر رأس المال البشري عن قيام الأفراد بالإنفاق على أنفسهم بطرق متنوعة من أجل الحصول على عوائد مستقبلية نقدية أو غير نقدية، هذه النفقات تشمل التعليم، التدريب الرعاية الصحية، الاستعلام عن فرص العمل والهجرة لغرض الحصول على فرص عمل

[1] Yves Simon, Economie des ressources humaines dans l'entreprise, Paris, 1978, P155.

أفضل ونشر الثقافة والمعلومات عن طريق الهجرة، وقد يتبنى الأفراد في سبيل تنمية مهاراتهم طرق أخرى مثل الدراسات الحرة أو بالمراسلة، والقراءة والاطلاع.[1]

ويعتبر شولتز وبيكر من رواد نظرية رأس المال البشري التي تحددت ملامحها بوضوح في الستينيات، أما قبل هذا فكان الاقتصاديون يحجمون عن استخدام مفهوم رأس المال البشري وانتقد كثيرون ذلك التعبير، حيث اعتقدوا انه يعامل البشر كرأس مال مادي يستخدم لتحقيق ربح المؤسسة، إذ غالبا ما كان ينظر للعمال المهرة كعنصر مكمل لرأس المال المادي أو كحدث ناتج عن العملية الإنتاجية نفسها، إلا انه تدريجيا اكتسب ذلك المصطلح قبولا حيث يشير إلى الأموال التي يستثمرها الأفراد في أنفسهم ليتمكنوا من اكتساب القدرة على تحقيق مكاسب أفضل وتحقيق نمط معيشي أحسن لكونهم مفيدين للقطاع الإنتاجي والمجتمع ككل.

وبعد شيوع مصطلح رأس المال البشري بدأت الاهتمامات المتعلقة بالتعلم والتدريب وغيره من أشكال.

1. 2. النظرة الاقتصادية لرأس المال البشري:[2] إن فكرة اعتبار الإنسان مكسب مادي بعد أن نطبق عليه مخطط التحليل المعد للمكاسب المادية أو المالية هي فكرة ليست ذات جذور فكرية تجديدية، فقد كان هناك بعض المفكرين الذين حاولوا تقويم الإنسان فرأوا أنه يجب أن يكون ماليا وأن نبين القيمة الحقيقية له، إلا أن هذا الطرح اصطدم بالواقع خاصة في كيفية تقويم رأس المال البشري، ووصفه **ألفريد مارشال** بغير الواقعي، إن مظهر الموارد والتجهيزات يكفي لاعتبار طبيعتها كرأس مال، ولكن بالنسبة للموارد البشرية يكون الوضع مختلف لاختلاف الناس في ذواتهم وكفاءاتهم سواء كانت المكتسبة أو الذاتية. ونجد على

[1] إيمان محمد فؤاد، تكوين رأس المال البشري، المؤتمر العلمي السنوي 22 للاقتصاديين المصريين التنمية البشرية، القاهرة، 23-25 نوفمبر 2000، ص13.

[2] Yves Simon, op-cit, P150-151.

المستوى الكلي أن هناك ثلاث مظاهر تساعد على اعتبار الموارد البشرية جزء لا يتجزأ من الثروة الوطنية وهي:

- القيمة المدفوعة من أجل العناية بالإنسان؛
- كل نفقة من إنتاجية الفرد تزيد من الثروة وتنميها؛
- الموارد البشرية تشكل رأسمال مولد للثروة.

ومن وجهة نظر أخرى لـ: **"جون باتيست ساي" و"ستيوارت ميل"**، فيعتبرون أن الكفاءات هي ناتج النفقات التي أنفقت على العنصر البشري، فأغلب الاقتصاديين يحددون محتوى المفهوم بالكفاءات ولا يدخلون في ذلك الإنسان الذي يحملها مع أن الفصل فيزيائيا مستحيل. ف "**جون ستيوارت ميل**" أخرج الإنسان من ذلك بقوله: "انه ليس ثروة ولكنه سبب في تواجد الثروة".[1]

خلاصة القول أن القيمة المالية للفرد تحدد عن طريق مصطلح رأس المال البشري، ويتم تقويم هذا الأخير من خلال القيمة الحقيقية للمردود المستقبلي الذي يمكن إنتاجه أو من خلال النفقات الحقيقية التي يتطلبها الإنتاج، وتظهر قيمة رأس المال البشري من خلال المردود المستقبلي له، وهذا يجعلنا نميِّز بين قيمة الإنسان كرأس مال وقيمته من خلال المردود الاقتصادي.[2]

II. التنمية والاستثمار في الموارد البشرية

1. تعريف الاستثمار:" هو تخصيص الأموال في مجالات مختلفة بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد من هذه الموارد فهو إذن توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر منفعة".[3]

---

[1] أحمد محمد مندور وأحمد رمضان نعمة الله، مشكلات اقتصادية للموارد البيئية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص381.

[2] Yves Simon, Ibid, P154.

[3] كنجو عبدو كنجو وإبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 1997، ص281.

ويعرفه **الدكتور محمد عصام زايد**:"إن المشروع الاستثماري هو تخصيص موارد معينة لاستخدام معين خلال فترة محدودة من الزمن بغرض تحقيق عوائد مجازية مستقبلا، وهذه المشروعات يمكن أن تكون مشروعات جديدة أو تجديد أصول أو الإصلاح والتحسين".[1]

2. الاستثمار في الموارد البشرية: إن الاستثمار في القدرات البشرية أصبح موضوعا رئيسيا في سياسة التنمية، من حيث اتساع قاعدة المعرفة والابتكار والتركيز على البحث والتطوير والتكنولوجيا، وكلها أمور تؤكد أن الاستثمار في القدرات البشرية يؤدي إلى الإسراع في تطوير الإنتاج والإنتاجية، باعتبار التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس وهي كمنهج جديد يهدف إلى تحسين أحوال الأفراد.[2]

2. 1. تعريف الاستثمار في الموارد البشرية: هو الإنفاق على المجالات التي تساهم في رفع القدرات البدنية والعقلية والمهارة للإنسان، في طفولته وفي حياته العملية، ولذلك نجد أهم مجالات الاستثمار في الإنفاق على الصحة، التغذية، التدريب والتعلم. وهذا الرأي الذي يراه "شولتز" أن الإنفاق على التعليم والصحة هو إنفاق استثماري، وهذا ما دعا كل من "هاربيسون" و"مايرز" للاعتقاد بأن رأس المال البشري سيظل المحرك الرئيسي والعامل المشترك في تحريك القدرات والإمكانات المادية.[3]

2. 2.تعريف التنمية الموارد البشرية: هي عملية توسيع خبرات الناس وإتاحة الفرصة لهم لتحقيق حياة أفضل وتسهيل واكتساب المعرفة والصحة الجيدة والوصول إلى موارد الرزق اللازمة لتحقيق الحياة الكريمة بتمكينهم من التمتع بخدمات تعليمية وصحية جيدة والوصول إلى فرص عمل منتجة ومجزية.[4]

---

[1] محمد عصام زايد، قياس وتقييم الاستثمار في التكوين الرأسمالي البشري، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1999، ص04.

[2] أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص118.

[3] علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسة العمومية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 1999، ص197.

[4] رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص307.

III. **أهمية إدارة العنصر البشري كأحد موارد المؤسسة:** تعد إدارة العنصر البشري كأحد موارد المؤسسة باعتبارها من بين العوامل الأساسية في العملية الإنتاجية من خلال ما تقدمه من جهود لتسيير الموارد البشرية.

1. وظائف إدارة الموارد البشرية: يرى **الدكتور أحمد ماهر** أن الأفراد مختلفون والوظائف مختلفة ومهمة إدارة الموارد البشرية هي التوفيق بينهما ذلك أنه إذا دخلت إلى عمل ما ونظرت إلى الناس لوجدتهم مختلفين في الظاهر (الملامح، الأعمار، الخبرات، التعلم..)، واختلاف في الباطن (القدرات العقلية، فهم وإدراك الأمور، طريقة التعلم واكتساب المهارات..)، حتى وجود اختلاف في الميول إذ نجد الناس يختلفون في تفضيل نوع العمل والدوافع (دافع مالي للعمل، أو دافع اجتماعي لتحقيق الذات..). والإدارة المثالية للموارد البشرية تتطلب معرفة أن الأفراد مختلفون وأن من يديرها عليه أن يقيس وأن يتعرف على هذه الاختلافات لينتقي من بين هؤلاء من يناسب العمل والوظيفة.[1]

2. علاقته إدارة الموارد البشرية بالوظائف الأخرى: باعتبار إدارة الموارد البشرية عملية مستمرة هدفها رفع كفاءة الإنتاج فهي تشمل إضافة إلى ما سبق:

- ✓ تدريب قوة عمل قادرة على العمل وراغبة فيه،
- ✓ تدعيم التعاون الفعال بين الإدارة والعاملين من اجل تحقيق أهداف الإنتاج للمشروع.[2]

3. أهداف إدارة الموارد البشرية: إن الهدف هو نتيجة محددة ينبغي الوصول إليها بمستوى معين من الدقة والكفاءة ومنه نركز على أهم أهداف إدارة الموارد البشرية في:

- ✓ تدريب قوة عمل مستقرة ومنتجة،
- ✓ تنمية القوى العاملة وتحسين كفاءتها في الإنتاج،

[1] أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص22.
[2] نفس المرجع ، ص23.

- ✓ صيانة القوى العاملة والمحافظة على سلامتها ومستوى مهارتها في الأداء،
- ✓ تعويض أفراد القوى العاملة عن جهودهم ماديا ومعنويا وخلق درجة كافية من الرضا والإقبال،
- ✓ المحافظة على القوى العاملة المدربة ذات الكفاءة وتأمين مساهمتها المستمرة في إنجاح أهداف المؤسسة.[1]

IV. **التحديد النقدي للأصول البشرية ومصادر تراكمها:** إن محاسبة الموارد البشرية تستدعي تحديد قيمة مالية أو نقدية للأصل البشري وكل مؤسسة تريد تحقيق قدرة تنافسية وزيادة مردوديتها تسعى إلى الاستثمار في مواردها البشرية باعتبارها كأصول وجب الاستثمار فيها.

التحديد النقدي لقيمة الأصول البشرية: إن تحديد قيمة نقدية لأصول المشروع (في ميزانيته) يوفر معلومات محاسبية ومن جهة تكاليفه ستقيد في إعداد الموازنات التخطيطية اللازمة للتعلم والتدريب، وتجهيز رأس المال البشري يعتبر نافع بمقارنة الاستثمار في الأصول البشرية (أي ما تتحمله من نفقات الأجور، التدريب والتعلم، والحوافز....)، مع الاستثمار في الأصول الأخرى. ومنه ليس قيمة رأس المال المستثمر هي فقط الأصول المادية لذا يجب أن تضاف لها قيمة الأصول البشرية حتى يظهر المعدل العائد على الاستثمار قريب من الحقيقة.[2]

قيمة الأصول البشرية: إن إدارة المؤسسة تقوم بتخصيص جزء من مواردها لإنفاقها على اختيار وتعيين وتدريب الموارد البشرية، فالكثير من هذه المؤسسات لا تتحمل هذه المبالغ الطائلة ما لم تتوقع أن تحصل على مردود مادي أو غير مادي يعادل الإنفاق. وبهذا نستخدم

[1] علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، دار غريب للطباعة، القاهرة،1997، ص19.

2 أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة بحوث واجتهادات، دار الكتاب العلمية، مصر، 1993، ص180.

هذا الإثبات على الإنفاق على تكوين رأس المال البشري في الوحدة الاقتصادية هو إنفاق رأسمالي بمعناه المحاسبي وليس إنفاقا جاريا.[1]

المحور الثاني : مدخل لسياسات التدريب وأهميته[2] إن جهود التدريب والتطوير تشمل نشاطي التعلم والتدريب حيث يهتم كلا منهما بالتغيير الإنساني والتعلم لتكوين معارف ومهارات الفرد وكذا قيمه وسلوكياته، لكنهما يختلفان في الإطار العام.

I. مدلولات مختلفة لها علاقة بالتدريب:

1. **التدريب والتطوير:** إن المقصود من التدريب والتطوير هو كافة الجهود المخططة والمنفذة لتنمية قدرات، معارف ومهارات العاملين بالمؤسسة على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم وترشيد سلوكياتهم، بما يعظم من فاعلية أداءهم وتحقيق ذواتهم من خلال أهدافهم الشخصية وإسهامهم في تحقيق أهداف المؤسسة، كما يشمل التدريب والتطوير تنمية الموارد البشرية عموما وكذا التنمية الإدارية بتنمية مهارات الرؤساء من خلال تطوير مهاراتهم في ممارسة العملية الإدارية وتحليل المشكلات واتخاذ القرارات.[3]
2. **التطوير التنظيمي:** هو أسلوب تدريبي حيث يركز على جماعات العمل أكثر من التركيز على الفرد فهو تطوير للنظام ككل وليس تطويرا للفرد في حد ذاته ويتمثل ذلك من التغيير المخطط من جانب إدارة المؤسسة على المدى الطويل لقيم ودوافع وسلوكيات العمال على اختلاف مستوياتهم لتكون جماعية وديمقراطية كمرحلة أولى، ثم الإفادة من القيم السلوكية

1 محمد عصام زايد ، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] عثمان محمد عثمان وإسماعيل حميد، إدارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص190.

[3] عادل حرشوش صالح وآخرون، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006، ص247.

الجديدة المتعلقة بإعادة التنظيم، والهدف هنا هو شيوع روح الفريق بفاعليتها وتحسين المناخ التنظيمي للمؤسسة.[1]

3. **التطوير الإداري:** من جهة ثانية نجد التطوير الإداري والذي يركز على تنمية الأفراد الذين يشغلون مراكز إدارية فقط، بالاهتمام بالخبرة والاتجاهات والمهارات الضرورية لكي يصبح الشخص مديرا فعالا فلا بد من تدعيم الإدارة، وتنفيذ وتقييم التطوير الإداري وفقا لأهداف المؤسسة والاحتياجات الفردية للمديرين، أو وفق التغيير المتوقع في الفريق الإداري.[2]

II. **أهمية التدريب كاستثمار**[3]: أصبحت المؤسسات تعيد النظر في برامجها التدريبية لغرض تحقيق المزايا التنافسية وهذا من خلال الربط بين البرامج التدريبية والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ويتم التركيز على نوعية عالية من التدريب، وعليه يمكن أن نحدد أهمية التدريب بالنسبة للفرد والمؤسسة، ثم بالنسبة للمجتمع والعلاقات الإنسانية. فالعنصر البشري يمكن أن يجدد نفسه من خلال التدريب لأن ما ينفق عليه يمثل استثمارا حقيقيا، في حين تظل الموارد الطبيعية بمفردها تعيش خطر النفاد وعدم التجديد.

ويمكن أن نحدد أهم الفوائد التي تحققها المؤسسة من الاستثمار في التدريب فيما يلي[4]:

- **زيادة الإنتاجية:** إن زيادة مهارات الأشخاص أو إضافتها سينعكس على نوعية وكمية الإنتاج المحقق الأمر الذي يبرر اعتماد برامج تدريبية مستمرة لضمان تحقيق الأهداف بمهارة كبيرة.
- **رفع درجة الروح المعنوية للأفراد:** هي زيادة الثقة والاستقرار النفسي للفرد مما ينعكس على روحه المعنوية واندفاعه للعمل ويساهم هذا في بقائه بالمؤسسة وفي تحسين العلاقات الإنسانية للعمل.

---

[1] نفس المرجع، ص250.

[2] محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، بيروت، 2003، ص187.

[3] سهيلة محمد عباس وعلي حسين علي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص108.

[4] نفس المرجع، ص230.

- **تخفيض حوادث العمل:** إن أغلب الحوادث تحدث لنقص الخبرة، والتدريب الجيد كفيل بإعداد الفرد وتأهيله لأداء العمل بطريقة أمنية وسليمة تقل فيها حوادث العمل.

1) **التدريب يعتبر استثمارا حقيقيا:** لأنه يعني التخطيط والتنمية بالقياس إلى الأهداف الموضوعة.

2) **تقييم التدريب**[1] : يعني إعطاء الشيء قيمة أو إصدار حكم يحدد قيمته وتعتبر عملية التقييم من أهم المراحل التي تهم المدراء، لأن الاستثمار يعود على المؤسسة بقيمة مضافة على المدى البعيد.

يمكن القول أن التقييم هو عملية تهدف إلى معرفة مدى تحقيق التدريب لأهدافه من خلال محورين هما: [2]

❶ تقييم خطوات العملية التدريبية: التأكد من سير العملية في مراحلها المختلفة وفقا للخطة الموضوعة.

❷ تقييم تحقيق أهداف التدريب: يتم التأكد من نقل أثر التدريب (المهارات، المعارف، السلوك) إلى واقع العمل الميداني وباستخدام تلك المعطيات في تحسين الأداء، وبالتالي رفع كفاءة أداء المؤسسة بوجه عام.

3) تقييم فعالية التدريب:

تعريف الفاعلية: هي المعيار الرئيسي الذي تسعى إليه إدارة أي مؤسسة للحكم على مدى كفاءة الأداء، وهي المحصلة النهائية للسياسات والبرامج التي تضعها المؤسسة، والفاعلية

[1] عبد المحسن فالح الحيد، تقييم برامج التدريب، آفاق جديدة في التنمية البشرية والتدريب، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2004، ص246.

[2] نفس المرجع ، ص246.

تختلف من مؤسسة لأخرى وفق المرحلة أو نوع المقياس المستخدم لتحديدها، والأداء هو المحور الرئيسي للفعالية.[1]

ومنه يمكن أن نحدد بعض النسب والمؤشرات لقياس التدريب كما يلي:[2]

$$\text{المدة المتوسطة للتدريب} = \frac{\text{عدد ساعات التدريب}}{\text{العدد المدرَّب}}$$

$$\text{تكلفة ساعة التدريب} = \frac{\text{القيمة المخصصة للتدريب}}{\text{عدد ساعات التدريب}}$$

فاعلية البرنامج التدريبي: يقصد بها التحقق من مدى تحقيقها للأهداف المحددة، وعادة ما يتم التقييم بناء على معايير محددة مثل: كمية الإنتاج، جودته، تخفيض التكاليف، تقليل الحوادث ورفع الروح المعنوية للعاملين.[3]

وعلى أساس تقييم برامج التدريب كأحد المجالات لبحوث التدريب يمكن قياس مدى النفع المحقق من نشاط التدريب. وعملية التقييم تحتوي أساسا على تحديد المقاييس التي تستخدم كمعايير لفعالية التدريب وتصميم لإستراتيجية التدريب وهذان العنصرين يُكونان معنا خطة تقييم نشاط أو برنامج التدريب[4].

ومنه يمكن تعريف فاعلية البرنامج التدريبي بكفاءته في تحقيق الأهداف التي تصمم من أجلها، سواء كان الهدف إضافة معارف ومعلومات أو اكتساب خبرات ومهارات أو تغيير اتجاهات الأفراد العاملين نحوا العمل والمؤسسة أو كل هذه الجوانب مجتمعة.

[1] أحمد فاضل عباس مكي وآخرون، تحليل النتائج ونظام المعلومات، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص123.
[2] كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المنظمة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص109.
[3] عثمان محمد وإسماعيل حميد، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص202.
[4] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص201

المحور الثالث: واقع التدريب والاستثمار في رأس المال البشري بمديرية سونلغاز بمستغانم

I. **سياسات وأنواع التدريب في المديرية:** مديرية الموارد البشرية في المديرية تتكون من :

1. نشاطات تطوير الموارد البشرية:

- تأمين تطوير خطط التوظيف الداخلية بمعرفة الحاجات للتوظيف و تحضير الأعضاء للمناصب؛
- المشاركة في تنفيذ مختلف خطط الموارد البشرية؛
- الأخذ بعين الاعتبار تحضير و معالجة للعمليات الدورية للتحديد.

الجدول رقم(01): توظيف وتوزيع العمال حسب التخصص

السنوات	إطارات	أعوان تحكم	أعوان تنفيذ	إجمالي العمال	المناصب الجديدة	نسبة المناصب الجديدة
2012	1484	1733	700	3917	160	%4
2013	1627	1808	669	4104	187	%5
2014	1737	1821	685	4243	139	%3
2015	**1782**	**1830**	**691**	**4303**	**60**	**%1**

المصدر: تقرير التسيير للمديرية سنة 2015.

هذا الجدول يبين توزيع العمال حسب الأصناف المهنية، ونسبة المناصب الجديدة بالنسبة للعدد الإجمالي. ومن الملاحظ أن صافي توظيف العمال.* تزايد بمعدل 4% إلى 5% وهذا يعود لتوسع المؤسسة في سنة 2012، إلا انه بدأ يتناقص بمعدلات من 5%، 3% إلى 1% في السنوات الأخيرة. وهذا يدل على أن المؤسسة تحتفظ بعمالها لاكتسابهم الخبر.

* صافي توظيف العمال = عدد المناصب الجديدة + تعويض المناصب للعمال (المتقاعدين، المسرحين، ...الخ)

الشكل رقم (01): توزيع العمال حسب الأصناف المهنية

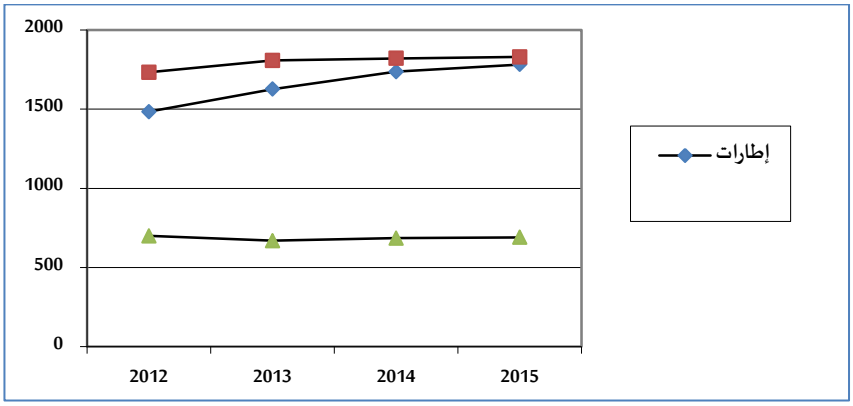

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن عدد الإطارات في المديرية يشكل جزء كبير ويتزايد من سنة لأخرى مقارنة بالأصناف المهنية الأخرى وهذا لما له من أهمية بالغة في التحسين والتطوير ومواكبة التكنولوجية وما تتطلبه من مهارات عالية.

الجدول رقم(02): توزيع العمال حسب المستوى الدراسي لسنة 2015

المستوى	إبتدائي	متوسط	ثانوي	مستوى عالي
العدد	380	751	1492	1680
النسبة%	%8,83	%17,45	%34,67	%39,04

المصدر:مديرية الموارد البشرية

يبين الجدول توزيع العمال حسب المستوى الدراسي للمديرية الجهوية للتوزيع بمستغانم ونسبة كل مستوى من العدد الإجمالي للعمال لسنة 2015 والشكل التالي يوضح الاختلافات لهذه النسب.

الشكل رقم (02): توزيع نسب عدد العمال حسب المستوى الدراسي

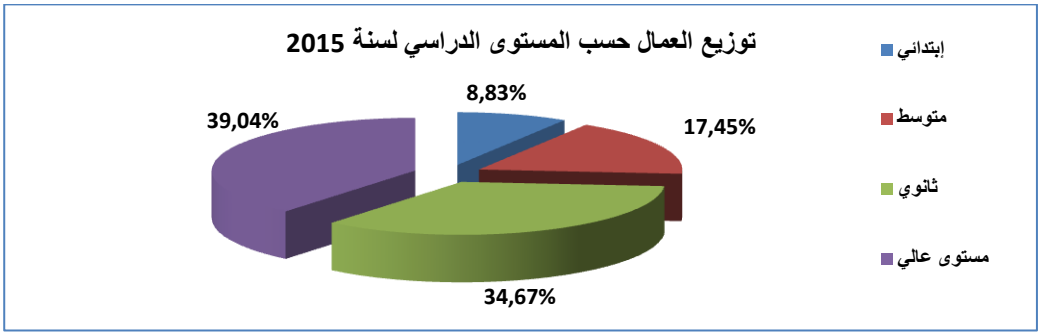

المصدر: من إعداد الباحث

من الشكل نلاحظ أن نسبة عدد العمال ذوو المستوى العالي تمثل 39,04% من مجموع العمال مما يجعلها أكبر نسبة مقارنة بالمستويات الأخرى وهذا ما يبين حساسية هذه الفئة في مواكبة التطور ولهذا نجد أن المديرية تعمل على استقطاب هذه الفئة ويتبع سياسة التأطير للخروج من هيمنة الاعتماد على الأقدمية. كما نجد أن فئة العمال ذوو المستوى الثانوي تمثل نسبة 34,67% وهي اكبر من المستويين المتوسط والابتدائي والتي تمثل نسبتهما 26% أما بالنسبة للتوظيف فنجد أن مديرية الموارد البشرية للمديرية تقوم بتقدير النقص في عدد العمال وبعدها يحدد العدد الفعلي للعمال المراد تشغيلهم، وفي الجدول التالي يتم مقارنة العدد المقدر من العمال مع العدد الحقيقي لكل سنة أي العدد الموظف فعلا.

الجدول رقم(03): مقارنة عدد العمال الفعلي مع الاحتياجات السنوية

السنـة	العدد التقديري	العدد الفعلي	النسبـة
2012	165	160	%96,97
2013	195	187	%95,90
2014	148	139	%93,92
2015	69	60	%86,96

المصدر: مديرية الموارد البشرية

يبين هذا الجدول نسبة العدد الفعلي للعمال إلى العدد التقديري في السنوات الأربعة الأخيرة تقترب من الواحد في معظم السنوات والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (03): مقارنة عدد العمال الفعلي مع الاحتياجات السنوية

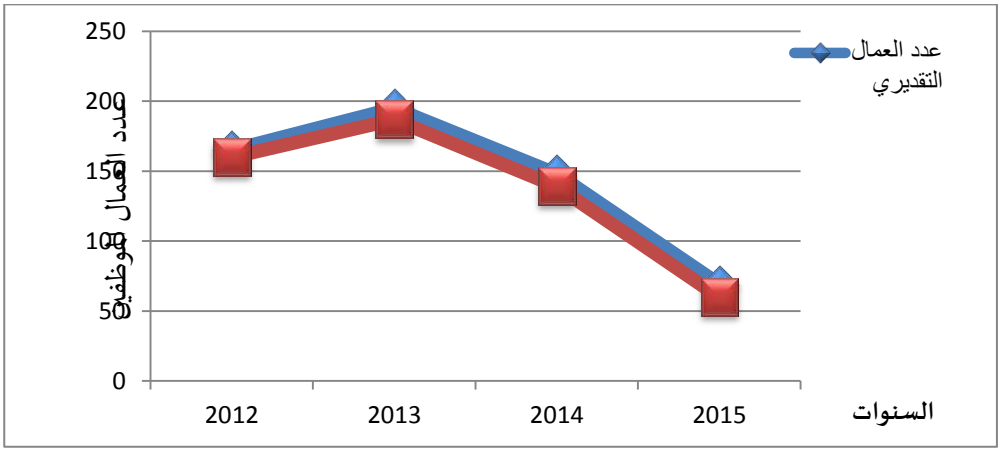

المصدر: من إعداد الباحث

من الشكل نلاحظ أن العدد التقديري للعمال في السنوات الأخيرة يقارب العدد الفعلي إلا أن مديرية الموارد البشرية في هذه السنوات الأخيرة كان تقديرها السنوي للحاجة إلى العمال دائما اكبر من ما هو فعلي. وهذا راجع للتطور الهائل في التكنولوجيا وكذا الطلب المتزايد على الخدمات.

2. **فرع التدريب:** في هذا الفرع يتم متابعة الحصص التدريبية المبرمجة كما يتم تدريب الموظفين الجدد حيث لا يتم إدماجهم إلا بعد اختبارهم واختيارهم بدقة من بين مجموعة من الأفراد المرشحين للمنصب، فيبدأ العمل بالتدريب قصير المدى ويستمر التدريب خلال ممارسة الموظف لعمله.

والتدريب الذي تعتمده المديرية يكون قبل التوظيف للالتحاق بمنصب العمل للموظف الجديد، أو تدريب لتثبيت في منصب عمل لموظف قديم.

II. سياسات التوظيف والتدريب في المديرية الجهوية للتوزيع بمستغانم

1) **سياسة التوظيف:** تعتبر عملية الاختيار والتوظيف استثمارات للأموال والتي توحي وتكشف إستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل خاصة إذا كان التوظيف متلائم مع قيمة المؤسسة، وعلى هذا الأساس يسمح الاختيار بالتفضيل (تمييز) بين الممتحنين القادرين على:

- شغل مناصب العمل في الأجل المتوسط أو القصير؛
- التطور داخل المؤسسة في الأجلين القصير والبعيد حيث يتكامل في المؤسسة ويتلاحم بطبيعته وبقيمته الأساسية.

يكون الهدف من سياسة الاختيار والتوظيف التحضير لرفع النوعية هذا من جهة ومن جهة أخرى تغطية العجز الموجود (احتياجات القوى العاملة) وبهذا تكون المؤسسة قد سهلت مهمة إدارة الموارد البشرية عندما يتم اختيار أفراد ذوي مستويات وكفاءات عالية أو متخصصة في مجالات عملها.

2) **سياسة التدريب:** تهتم المديرية بتدريب العمال بجميع مستوياتهم وفي جميع التخصصات (في جميع مجالات العمل، أماكن العمل،...الخ)، ووفق الإجراءات المعمول بها ، وتقوم المديرية بإرسال العمال المراد إخضاعهم للتدريب إلى مختلف المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين التابعة لمؤسسة سونلغاز.

III. **الاحتياجات التدريبية تحليل وتقييم الأداء التدريبي:** يتم تحديد متطلبات واحتياجات التدريب كما يلي:

1. **متطلبات التدريب:** تتطلب عملية التدريب الإعداد المسبق لخطة التدريب التي يضعها مسيري مصلحة التدريب بالتنسيق بين مديري تطوير الموارد البشرية وباقي المسئولين في تخصصات أخرى، وتقوم مصلحة تطوير الموارد البشرية بإعداد متطلبات التدريب من جهة والأهداف المسطرة من جهة أخرى كما تتابع عمليات تنفيذ التدريب وإعداد الوثائق الخاصة به، متابعة

الحضور، الاتصال بالمكونين، تقييم التدريب في حدود التخصص كملأ استمارة تعد نهاية التربصات.

2. **احتياجات التدريب:** تلجأ المديرية في تحديد احتياجاتها التدريبية بالتنسيق مع كل المصالح على جميع مستوياتها أي في كل التخصصات والدوائر وذلك كما يلي:

كل دائرة وكل مصلحة تحدد ما هي المشاكل التي تعاني منها وخاصة ما تعلق بسير العمل لكل موظف وعند وجود تقنيات جديدة أو أجهزة جديدة أو أن العامل يعاني من صعوبات في تأدية مهامه أو أن الأجهزة المتوفرة بتقنيات لا تتوافق مع إمكانيات العامل، أو تطوير المهارات في مجال معين خاصة في الإعلام الآلي، الانجليزية، تعليم اللغة العربية، شغل منصب مختلف أو عملية، تدريب للترقية لمنصب أعلى.

وبعد ذلك يتصل المسؤول عن الفرد المراد تدريبه بمصلحة التدريب والتطوير ويعلمها عن عدد الأفراد المراد تدريبهم وموضوع التدريب أو احتياجات الأفراد، مدة التدريب المطلوبة ويمكن اقتراح مكان التدريب. وتستقبل المديرية كل الطلبات التي تم دراستها ويتم تنقيحها بتطبيق اللوائح والقوانين الخاصة والاعتماد على ميزانيات التدريب.

3. **تقدير الاحتياجات:** نسجل أن هذه المديرية تحدد مسبقا العدد المتوقع للأشخاص المراد تدريبهم من مختلف المصالح والوحدات، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (04): مقارنة احتياجات التدريب بالعدد المدرب فعلا

السنوات	الاحتياجات المقدرة(x)	العدد المدرب فعلا(y)	الفارق	النسبة
2012	1190	1173	17-	%98,57
2013	1215	1209	6-	%99,51
2014	1165	1152	13-	%98,88
2015	1090	1023	67-	%93,85
المجموع	4660	4557	103-	%97,79

المصدر: مديرية الموارد البشرية

من الجدول نلاحظ أن عملية تحديد الاحتياجات التدريبية غير محددة بدقة حيث أن في كل سنة نجد مبالغة فيها وحسب المعلومات المقدمة وجدنا أن نسبة التدريب الفعلي مقارنة بالاحتياجات المقدرة تتراوح بين 93,85% و99,51% وهذا راجع لعملية تحديد الاحتياجات (تقدير التدريب) تمت بناءا على الاقتراحات التي يقدمها مسئولون المصالح حيث ترسل استمارة لرؤساء المصالح من أجل تقديم كل مسئول عن المصلحة عدد العمال المراد تدريبهم وموضوع التدريب والمدة اللازمة.

في هذه المرحلة يتم مراجعة الطلبات من طرف مديرية الموارد البشرية فرع التدريب وتنقح بناءا على ما تراه مناسبا وما يوافق عمليات التدريب السابقة والممكنة وما يوافق النصوص واللوائح، حيث يراعى إن كان الفرد المراد تدريبه يحتاج فعلا للتدريب أم لا، أي دراسة ملف الأفراد المقترحين ولتبيان العلاقة أو قوة الارتباط بين الاحتياجات المقدرة والعدد المدرب فعلا.

IV. تحليل نفقات التدريب وتقييم الأداء بمديرية الجهوية للتوزيع بمستغانم: توزيع نفقات التدريب بمديرية الجهوية للتوزيع بمستغانم حسب الجدول رقم (05). حيث يبين هذا الجدول أن نفقات التدريب خارج الوطن مرتفعة على ما هي داخل الوطن بحيث تقدر تكلفة تدريب الفرد الواحد خارج الوطن 256,290(ألف دينار) ما يقابله داخل الوطن بـ 19,54687(ألف دينار) ليقدر مجموع نفقات التدريب لـ 14 عامل، 4 منهم تم تدريبهم خارج الوطن والباقي داخل الوطن بـ 1220,6323(ألف دينار) .

الجدول رقم (05): توزيع نفقات التدريب حسب المكان بمديرية الجهوية للتوزيع بمستغانم لسنة2015

مكان التدريب	العدد المدرب	نفقات التدريب*	متوسط تكلفة تدريب الفرد**
داخل الوطن	10	4687, 195	19,54687
خارج الوطن	04	1025,1636	256,2909
المجموع	14	1220,6323	87,18802

المصدر: مديرية المالية و المحاسبة

ومن الملاحظ أن المديرية الجهوية للتوزيع بمستغانم لم تتبع سياسات التدريب المنتهجة في أغلب المؤسسات والمتمثلة في إحضار مدربين أجانب لتقليل التكلفة وهذا راجع إلى قلة العدد المدرب في الخارج.

أما بالنسبة للتدريب حسب نوع الشهادات فكان توزيع متوسط تكلفة التدريب للفرد حسب الشهادات في المديرية لسنة 2015 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): توزيع متوسط تكلفة التدريب حسب الشهادات لسنة 2015

التخصصات	مهندس في التقنيات	إطارات التسيير	تقني سامي في التقنيات	كهربائي توزيع	غازي توزيع	عون كوابل للضغط العالي	المجموع
العدد	2	2	3	3	3	1	14
م.ت.ف.1***	133,32822	133,32822	92,34066	92,34066	39,33665	15,26551	87,1880214

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة للسونلغاز

* نفقات التدريب مقاسة بـ 1000دج.

** متوسط تكلفة التدريب مقاسة بـ 1000دج.

*** م.ت.ف.1: هو متوسط تكلفة الفرد الواحد بـ 1000دج.

يبين هذا الجدول توزيع متوسط تكلفة التدريب حسب الشهادات لمديرية لسنة 2015، مع العلم أن التخصصات المتمثلة في مهندس في التقنيات، إطارات التسيير وتقني سامي في التقنيات يقومون بنفس العمل والمتمثل في تقديم خدمات تقنية لهذا يتم تدريبهم على كيفية التعامل مع الأخطار في مجال عملهم، والملاحظ أن متوسط تكلفة التدريب للتخصصات المذكورة أخيرا مرتفعة مقارنة بمتوسط تكلفة التدريب لكل من كهربائي التوزيع وغازي التوزيع وعون كوابل الضغط العالي وهذا راجع إلى تكوينهم خارج الوطن والذي يكلف 256,2909(ألف دينار) للفرد الواحد مقارنة مع التدريب داخل الوطن الذي يكلف 19,54687(ألف دينار).

1. **تحليل نفقات التدريب:** نجد أن المديرية تتحمل نفقات كبيرة على عملية التدريب والجدول التالي يبن هذه النفقات في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم(07):توزيع النفقات التي تتحملها المديرية في عملية التدريب من سنة 2012 إلى 2015

السنوات	مكان التدريب	العدد	نفقات التدريب**	ميزانية التدريب***
2012	المعاهد الوطنية التابعة لسونلغاز	11	1.1567252	1156,725
2013	المعاهد الوطنية التابعة لسونلغاز	12	1.1790574	1179.0574
2014	المعاهد الوطنية التابعة لسونلغاز	12	1.1806754	1180.6754
2015	المعاهد الوطنية التابعة لسونلغاز	14	1.2206323	1220,632

المصدر: مديرية الموارد البشرية

من الجدول يتبين أن المديرية تتحمل نفقات على تدريب العمال وتزايد هذه النفقات من سنة لأخرى .

** نفقات التدريب بـ 1000دج.

*** ميزانية التدريب بـ 1000دج.

الشكل رقم (04): تطور نفقات التدريب للمديرية الجهوية للتوزيع بمستغانم

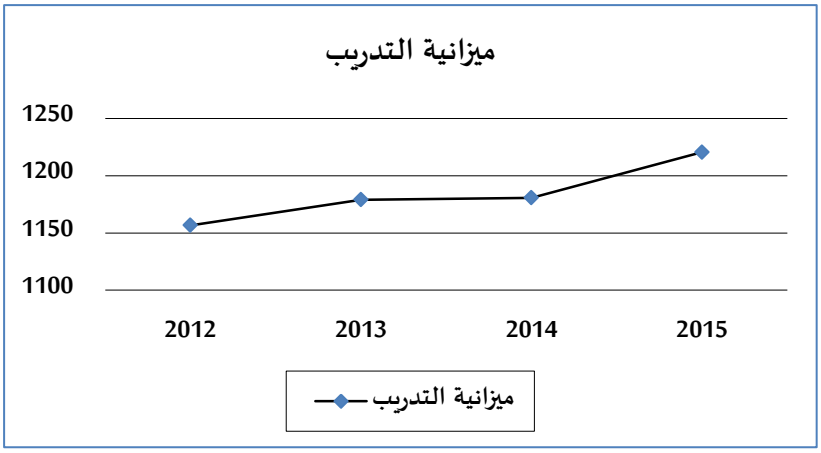

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الشكل رقم(04) أن ميزانية التدريب الخاصة بالسنوات الأخيرة(2012-2015) في تزايد وهذا راجع إلى زيادة العدد المدرب من العمال (11عامل في 2012 و12 عامل في سنة 2013، و14 عامل في 2015)، إلا أنه في سنة 2014 نلاحظ زيادة في تكاليف التدريب رغم ثبات العدد المدرب وهذا راجع لعوامل أخرى مثل الارتفاع في أسعار التدريب و الإقامة.

نجد أن مديرية سونلغاز تعتبر هذه النفقات استثمارا له عوائد والجدول التالي يبين العلاقة بين ميزانية أو نفقات التدريب والمبيعات المحققة في السنوات الأخيرة

الجدول رقم(08): العلاقة بين المبيعات وميزانية التدريب

السنوات	المبيعات الكلية[1]	المبيعات الخاصة(y)[2]	نفقات التدريب(x)[3]
2012	6466188	275459,608	1156,725
2013	6596274	281001,272	1179,0574
2014	6942650	295756,890	1180,6754
2015	7983452	340095,055	1220,632
المجموع	28505278	1214324,843	4737,0898

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

من الجدول يتبين أن هناك علاقة بين ميزانية التدريب والمبيعات الخاصة وهذا ما يتضح لنا في السنوات الأربع الأخيرة ولتبيين مدى ارتباط نفقات التدريب مع المبيعات الخاصة للمديرية نقوم بحساب معامل الارتباط.R=0,9621 . نجد أن معامل الارتباط بين نفقات التدريب والمبيعات الخاصة يقترب من الواحد وهذا ما يعطي نظرة عن العائد المنتظر من التدريب إذا تم اعتبار المتغيرات الأخرى التي تؤثر على المبيعات ثابتة(الإشهار، الجودة، أسعار السلع المنافسة،....)، والتي تتأثر هي الأخرى بعملية التدريب.

والجدول رقم (09) يوضح العائد من نفقات التدريب:

[1] المبيعات مقدرة بـ 1000دج.

[2] المبيعات الخاصة يقصد بها المبيعات التي ساهمت فيها مديرية التسويق والإعلام الطبي وتساوي المبيعات الكلية لكل سنة مضروبة في النسبة 4,26%.

[3] نفقات التدريب مقدرة بـ: 1000دج.

الجدول رقم (09): العائد من نفقات التدريب

السنوات	رقم الأعمال	نفقات التدريب	التغير في رقم الأعمال	التغير في النفقات
2012	275459,608	1156,725	-	-
2013	281001,272	1179,057	5541,664	22,332
2014	295756,890	1180,675	14755,618	1,618
2015	340095,055	1220,632	44338,165	39,957

المصدر: من إعداد الباحث

من الجدول يتبين أن كل واحد دينار ينفق في التدريب يساهم بعائد مقداره 248,14دج بالنسبة لسنة 2013، أما بالنسبة لسنة 2014 فكان العائد المنتظر من إنفاق واحد دينار هو 9119,66دج، أما فيما يخص سنة 2015 فكان إنفاق واحد دينار على التدريب يعود بعائد يقدر بـ 1109,64دج.

الخاتمة: إن المديرية الجهوية للتوزيع بمستغانم تعمل جاهدة على مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي، لهذا الغرض تنتهج طرق وأساليب متطورة في التدريب كاستخدام الحاسوب في كل مراحل التدريب. ونجد أن المديرية تولي اهتماما كبيرا للعنصر البشري وتعتبره كمورد يمكن الاستثمار فيه، وهذا ما يتجلى في إنشاء فرع التدريب في مصلحة تطوير الموارد البشرية إضافة إلى السياسات التدريب المختلفة المنتهجة. ويتضح من خلال الدراسة أن ميزانية التدريب لمديرية الخاصة بالسنوات الأخيرة في تزايد وهذا راجع إلى زيادة العدد المدرب من العمال.

إن موضوع الاستثمار في الرأس المال البشري أصبح محل الاهتمام الكثير من الكتاب والباحثين ورجال الأعمال الذين وجدوا في المورد البشري السبيل الأمثل في تحقيق الجودة والميزة التنافسية، ولاعتبار إدارة الموارد البشرية النشاط الفعال في المنظمة لأن العنصر البشري هو

الرأس مال الحقيقي في المنظمة وثروة يمكن أن تحقق عوائد عن طريق الاستثمار فيها. ولقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ إن اعتبار العنصر البشري في المؤسسة كمورد يفوق في أهميته بقية الموارد الأخرى سيؤدي حتما إلى الاهتمام بالاستثمار فيه عن طريق التدريب؛
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري يستدعي التخطيط ووضع أهداف على المدى القصير والبعيد، مما يزيد في إنتاجية الفرد والمجموعة ككل، ومنه تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسة؛
- ✓ الإنفاق على الموارد البشرية في التدريب والصحة والأمن تعتبر كنفقات استثمارية، أما الإنفاق على التوظيف فهو إنفاق جاري لأن العوائد المحصلة ستكون في المدى القصير؛
- ✓ الاختيار الجيد لأساليب ووسائل التدريب واعتماد مناهج حديثة في التدريب وبطرق علمية وعملية تمكن الأفراد من أداء مهامهم بشكل جيد وأكثر مردودية؛
- ✓ التدريب يتطلب التخطيط والتنسيق مع باقي وظائف إدارة الموارد البشرية كالاختيار والتوظيف.
- ✓ يجب تطبيق كل ما تعلمه المدربون على أرض الواقع، وعلى المسئولين المتابعة المستمرة والقيام بعملية التقييم الدائم والمستمر؛
- ✓ اعتبار البشري كمورد وجب الاستثمار فيه وهذا يستدعي إدراجه ضمن الأصول المحاسبية ومنه اعتباره كأصل من أصول المؤسسة؛
- ✓ التدريب في مديرية الجهوية للتوزيع يساهم في نمو رقم أعمال المؤسسة.

المراجع :

1. إيمان محمد فؤاد، تكوين رأس المال البشري، المؤتمر العلمي 22 للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 23-25 نوفمبر 2000،
2. كنجو عبدو كنجو وإبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 1997,
3. محمد عصام زايد، قياس وتقييم الاستثمار في التكوين الرأسمالي البشري، معهد التخطيط، القاهرة، 1999.

4. أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
5. علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسة العمومية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 1999.
6. رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
7. علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، دار غريب للطباعة، القاهرة،1997.
8. أحمد صقر عاشور، إدارة الموارد البشرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.
9. أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة بحوث واجتهادات، دار الكتاب العلمية، مصر، 1993.
10. عثمان محمد عثمان وإسماعيل حميد، إدارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
11. عادل حرشوش صالح وآخرون، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006.
12. محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، بيروت، 2003.
13. سهيلة محمد عباس وعلي حسين علي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
14. عبد المحسن فالح الحيد، تقييم برامج التدريب، آفاق جديدة في التنمية البشرية والتدريب، الأردن، 2004.
15. كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المنظمة الجامعية للدراسات، بيروت، 1997.
16. Yves Simon, Economie des ressources humaines dans l'entreprise, Paris, 1978.

Revue Scientifique Internationale Approuvée Spécialisé
Editée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciale et des sciences de Gestion, Université de Mostaganem, Algérie

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة

Revue des Etudes Economiques Approfondies

N ° 07

Premiere partie

Janvier 2018

ISSN 2507-7597

Revue Des Etudes Economiques Approfondies

Revue Internationale Scientifique approuvée

Président d'honneur : Pr. Mostefa BELHAKEM, Recteur de l'université de Mostaganem

Directeur de la Revue : Dr. Hadj BENZIDANE

Rédacteur en chef : Dr. Boudraf djilali

Comité de Rédaction

Mr. Youcef MEBBANI Mr. Khatab HAROUCHI

Mr. Abdallah YAKHLEF Mr. Abdallah BENHAMMOU

Comité Scientifique

Dr. Rabeh BELABBES	Université de M'sila, Algérie
Pr. Nasreddine CHERIF	Université de Tlemcen, Algérie
Pr. Idriss REGUIG ISAAD	Université d'Oran, Algérie
Pr. Mohamed BENBOUZIANE	Université de Tlemcen ; Algérie
Pr. HOUARI Maaraj	Université de Ghardaïa, Algérie
Dr. Ahmed SEDDIKI	Université d'Adrar, Algérie
Pr. Sadek BOUCHENAFA	Université de Médéa, Algérie
Dr. Rachid SALEMI	Université de Médéa, Algérie
Dr. Hayet BENHARATH	Université de Mostaganem, Algérie
Dr. Bachir MAAZOUZ	Université MONTREAL, CANADA
Dr. M.H. RACHAM SERAJ	Université Muthanna, Iraq
Dr. Abdelkader HAMMADI	Université Lille 1, France
Pr. Abdelwahab REMIDI	Université de Médéa, Algérie
Pr. Mohamed LAID	Université de Mostaganem, Algérie

Dr. Abdelkader BRAINIS	Université de Mostaganem, Algérie
Dr. Ali BENDOB	Centre Universitaire A.Temouchent
Dr. Hamid BACHOUCHE	Université d'Alger, Algérie
Dr. A. A. DALJAOUI	Université d'Asyut, Egypte
Dr. Mohamed RAMADANI	Université de Mostaganem, Algérie
Pr. Abdelkader BABA	Université de Mostaganem, Algérie
Dr. Amine Mokhefi	Université de Mostaganem, Algérie
Dr. Hichem Sofiane SALAOUATCHI	EHEC, Alger
Dr. Adjal ADALA	Université de Mostaganem, Algérie
Dr. Yazid TAGRARET	Université d'Oum El Bouaghi, Algérie
Dr. Mourad SAOULI	Université de Guelma, Algérie
Dr. Houssem Eddine Ali Fares Daoud	Université de Motah, Jordanie
Dr. Mokhtar BENABED	Centre Universitaire de Tindouf, Algérie
Dr. Abdelsamad SAOUDI	Université de M'sila, Algérie
Dr. Tarek HAMOUL	Université de Bechar, Algérie
Dr. Abdelkader CHAREfF	Université de LAGHOUAT, Algérie
Pr. Selimane BELOUAR	Université de Ghardaia, Algérie

Critères de Publication

Revue Des Etudes Economiques Approfondies

Revue Internationale Scientifique Approuvée Spécialisée

La REECAP publie des **articles**, des **notes de recherche** et des **recensions d'ouvrages**.

L'article doit être dactylographie format Word, police : SAKKALA MAJALA, taille 14 quelque soit la langue utilisée (Arabe, Anglais ou Anglais) et doit être un texte original n'ayant pas été soumis à une autre revue. Un contrôle anti-

plagiat est systématiquement effectué. En cas d'acceptation, l'article devra respecter les normes suivantes.

1- L'article doit être envoyé au courriel de la revue : reecap27@gmail.com
2- L'auteur doit respecter la charte d'éthique et remplir une lettre d'engagement qui téléchargeable du site de la revue : **reecap27.jimdo.com**
3- La première page de l'article doit comporter les indications suivantes : (i) le titre ; (ii) le nom, prénom, suivis du diplôme, de la qualité et de l'organisme de rattachement (université ou école) de l'auteur ; (iii) Courriel et numéro de téléphone,
4- La deuxième page doit contenir l'intitulé du travail et le résumé en deux langues déférentes dont il ne dépasse pas les 200 mots (doit donner l'idée de l'ensemble du contenu de l'article). En mettant à la fin du résumé les mots clés ainsi que le **Jel code**s ayant lien direct avec le fond du travail envoyé.
5- L'article ne doit pas dépasser 20 pages y compris les références et les annexes.
6- Les articles proposés pour publication à la REECAP sont **confiées à un(e) Éditeur(trice) Associé(e)** et font l'objet d'une **évaluation en aveugle et anonyme**.

Les propositions sont transmises pour évaluation à au moins **deux arbitres** dont l'identité, quelles que soient les circonstances, ne sera pas communiquée aux auteurs ni à toute autre personne étrangère au processus éditorial. L'acceptation éventuelle d'un article pour publication dans la REECAP est **conditionnée à la prise en compte** des remarques, demandes de modifications et mises aux normes formulées par les rapporteurs et les éditeurs de la REECAP.

Directeur de la REECAP

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Université Abdel Hamid Bin Badis Kharouba Mostaganem Algérie 27000

Site: www.reecap27.jimdo.com

Courriel: reecap27@gmail.com

REVUE REECAP

Numéro 7 janvier 2018

Sommaire Partie 1		
La qualité de l'information financière en vertu de l'adoption du SCF et des normes d'audit NAA	Dr.ZAAFRANE Mansouria Dr. LALMI Fatima	1-27
The return migration, was it a forced choice of mobility after the fincial crisis?	Dr. MORTET Sabrina	28-47
The Algerian Universities at the Cross Road: Which Missions?	Mokhtar DEKKICHE	48-60
Management de la ressource humaine stratégique : une gestion standard ou différenciée ? Cas des entreprises du savoir	Dr. Hakima SOUKI	61-80
Le secteur de la pêche maritime en algérie : enjeux et réalitésthe maritime fisheries sector in algeria: challenges and realities	Dr.Sidi Mohammed Ryad CHIKHI	81-111
Diagnostic d'un Projet d'Externalisation dans le Cadre du Public Management ; cas du Centre National des Sports de la Défense en France	Noureddine MENANI	112-129
Sommaire Partie 2		
Articles	Auteurs	Page
L'application des Normes (IAS/IFRS) dans la gouvernance des entreprises en Algérie Cas : IFRS16 / contrat de location	BELGUET Youcef ZITOUNI Imane	1-18
Détermination de la Demande du Gasoil en Algérie : Application du Modèle ARDL avec Mécanisme à Correction des Erreurs?	Dr Tarek DJEDDI Dr.Rabah OUKIL	19-40
L'internationalisation des entreprises : analyse	Imân TAIBI-BENZIANE	41-64

theorique approfondie,		
Les banques multinationales en Algérie, un nouveau type d'IDE	BOUABDALLAH Wassila MOSTEFA KARA Amel	65-84
Le yield management et la gestion de capacite dans le transport aerien	Dr MOKRANE Yazid Pr KHERCHI MEDJDEN Hanya	85-98
Les entreprises algériennes à l'épreuve des normes de la gestion de la qualité ISO 9000	BOUZIDA Zahia Pr LEGHIMA Amina MALEK Nadir	99-122
L'intention entrepreneuriale chez les étudiants	YAHIA ABED ZAKARIA BENBAYER HABIB	123-138

La qualité de l'information financière en vertu de l'adoption du SCF et des normes d'audit NAA

Etude empirique d'un échantillon des professionnels en Algérie

ZAAFRANE Mansouria
Doctorante
Université de Mostaganem
dr.zaafranesoria@hotmail.fr

Dr. LALMI Fatima
Maître de conférences « A »
Université de Mostaganem
lalmi.fatima@yahoo.fr

Résumé :

Cette étude a pour objectif de montrer la contribution du système comptable financier (SCF) et l'adoption des normes algériennes d'audit (NAA) à l'augmentation du degré de la qualité de l'information financière divulguée dans les états financiers de l'entreprise. En utilisant une étude empirique d'un échantillon des professionnels dans le domaine, il est confirmé que l'application du système comptable financier (SCF) et les normes algériennes d'audit (NAA) ont tendance à augmenter la qualité informationnelle contenue dans les états financiers des entreprises en Algérie.

Mots clés : qualité de l'information financière, SCF, NAA, IAS-IFRS, ISA.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة تطبيق و تبني المعايير (SCF) النظام المحاسبي المالي في رفع درجة المعلومة (NAA) الجزائرية للتدقيق المالية التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة. من خلال دراسة تطبيقية لمجموعة من المهنيين في المجال، تأكد أن تطبيق النظام المحاسبي المالي تميل (NAA) و المعايير الجزائرية للتدقيق (SCF) الى رفع جودة المعلومة المالية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومة المالية، تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA)، المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS)،المعايير الدولية للتدقيق (ISA) .

Introduction :

L'Algérie comme d'autres pays, afin d'améliorer la qualité de l'information financière et les services issus de l'exercice du commissariat aux comptes, elle s'est engagée à une réforme de la comptabilité traduite par l'adoption d'un nouveau référentiel de comptabilité, celui du système comptable financier (SCF), inspiré du référentiel comptable international (IAS/IFRS). Ainsi de la mise en œuvre d'une adaptation des normes d'audit internationales (ISA) du référentiel comptable international IFAC. Il s'agit de l'adoption des normes algériennes d'audit (NAA).

En effet, il va de soi que le référentiel comptable SCF fondé purement sur le référentiel comptable international (IAS/IFRS) se doit d'être audité selon un référentiel d'audit (NAA) inspiré des normes internationales (ISA), afin d'assurer aux utilisateurs des états financiers de l'entité auditée, que la mission d'audit externe, procède aux diligences requises par la normalisation internationale. Il est à rappeler que la réforme de la comptabilité et de l'audit s'inscrit dans la déclaration du NEPAD du 08/07/2001 par laquelle les chefs d'Etats de l'Unité Africaine, dont le Président de la république algérienne, montrèrent leur intention d'adopter des référentiels internationaux en la matière, considérés notamment comme « une exigence minimale ».

Au-delà, la recherche de la qualité de l'information financière au profit de ses différents utilisateurs a nécessité toute une réforme des référentiels, et ce afin d'améliorer la pratique comptable par les professionnels. Dans ce contexte, les normes internationales prises par le SCF et les normes algériennes d'audit NAA inspiré des normes internationales ISA aident en grande partie à divulguer une information financière de haute qualité.

A ce stade nous posons la problématique suivante : « A quelle degré la qualité de l'information financière est assurée à travers l'application du système comptable financier et les normes d'audit algériennes ? ». Autrement dit, comment la contribution

du SCF et des normes NAA peut-ils augmenter la qualité de l'information financière contenues dans les états financiers ?

Afin de répondre à notre problématique, nous suggérons les hypothèses suivantes :

-Le SCF peut assurer la qualité de l'information financière divulguée dans les états financiers ;

-Le SCF seul ne peut augmenter le degré de la qualité informationnelle des états financiers ;

- La normalisation internationale de comptabilité et de l'audit externe permet de garantir la qualité de l'information financière.

Cependant une étude empirique sur un échantillon des professionnels (commissaires aux comptes et préparateurs des états financiers) était menée afin de tester les hypothèses de la recherche en utilisant un logiciel de traitement statistique (SPSS version.20).

1. Conceptualisation du système comptable financier (SCF) :

La normalisation par la loi comme était avant l'adoption du système comptable financier (SCF) ne suffisait pas l'autorisation d'une information de bonne qualité. Alors, il était indispensable de faire recours à l'adoption des normes internationales et l'unification du langage comptable selon un référentiel international. De ce fait le 25 novembre 2007, la loi 07-11 a été crée pour normaliser la comptabilité des entreprises économiques en Algérie. Cette loi a pour vocation l'adoption des normes comptables internationales IAS et les normes internationales du reporting financier IFRS, cette loi a été applicable à partir du premier janvier 2010, 3 ans après sa promulgation.

Le système comptable financier se caractérise par un ensemble d'avantages qui se résument comme suit[1]:

-Prise en considération des normes existantes et appliquées à travers le monde.

- Détermination d'un cadre conceptuel avec la détermination du champ d'application, la présentation des états financiers, les principes comptables et les conventions comptables.

- Le modèle des états financiers à élaborer : Bilan - Comptes de résultats - Etats de variation de la trésorerie et état de variation des capitaux propres.

- La nomenclature des comptes ainsi que les principes de leur fonctionnement.

- L'organisation comptable.

Les états financiers selon le SCF qui se figurent en 5 éléments : le bilan, le compte de résultats, le tableau des flux de trésorerie, le tableau de variation des capitaux propres et les annexes, ont pour objectif de renforcer l'information financière au profit de ses différents utilisateurs. Le SCF donc permet, la transparence et la crédibilité de l'information financière publiée par l'entreprise.

Les caractéristiques qualitatives de l'information financière selon le SCF se définissent en quatre caractéristiques essentielles, il s'agit de l'intelligibilité, la pertinence, la fiabilité et la comparabilité[2]. Ces caractéristiques déterminent la qualité et l'utilité de l'information financière contenues dans les états financiers[3]. Cependant, la qualité de l'information financière est définie comme étant un ensemble de caractéristiques,

[1] KHELLAF Lakhdar, (2013-2014), **Les normes internationales de comptabilité (IAS-IFRS) et leur application en Algérie, Cas du système comptable et financier algérien (SCF)**, thèse de doctorat, Université EL Hadj Lakhdar- Batna, p : 154.

[2] La loi 07- 11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier, JO n°74.

[3] OBERT Robert, (2011), « Le nouveau cadre conceptuel de l'IASB », Revue Française de Comptabilité, N°439, pp : 26-30.

hiérarchisées entre elles, pour aider l'investisseur à prendre une décision d'investissement de ressources dans une entreprise[1].

2. Quelle harmonisation du SCF avec la profession d'audit externe ?

Le passage de l'ancien plan comptable algérien (PCN) à un nouveau référentiel comptable (SCF) a rendu la mission d'audit incompatible quant à la certification des comptes élaborés selon le SCF, du fait que la comptabilité financière des entreprises est devenue normalisée. L'application du SCF a permis la promulgation de la loi 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptable, de commissaire aux comptes et comptable agréé. En déterminant les conditions et modalités d'exercices des professions précédentes[2].

Cette réglementation seule ne peut remplir le vide entre les deux professions (la comptabilité et l'audit externe), il était essentiel de s'externaliser et de standardiser l'audit externe de son tour, tout en s'inspirant des normes d'audit internationales (ISA). Dans cette mesure, l'Ordre des experts comptable algérien a demandé une adhésion à l'IFAC afin d'adopter les normes internationales d'audit ISA au référentiel national comme une initiative de la normalisation de la profession d'audit.

Les normes ISA ont fait l'objet de transposition en Algérie. De ce fait, L'Algérie a publié des nouvelles normes d'audit inspirées des normes internationales d'audit ISA à travers une autre nomination plus appropriée (NAA : Normes Algériennes d'Audit), ces normes sont nées de la décision du Monsieur le Ministre des Finances portant la

[1] Céline Michaïlesco, (2009), « Qualité de l'information comptable », Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, pp : 1023 - 1033.

[2] La loi 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, Journal officiel N°42.

décision N° 02 du 04 Février 2016. La décision concerne les premières normes NAA, il s'agit des suivantes [1]:

-NAA 210 : Accord sur les termes des missions d'audit ;

-NAA 505 : Confirmations externes ;

-NAA 560 : Evènements postérieures à la clôture ;

-NAA 580 : Déclarations écrites.

Ces quatre premières normes ont été récemment suivies par un bouquet de quatre autres normes, sont déterminées comme les suivantes :

-NAA 300 : Planification d'un audit d'états financiers ;

-NAA 500 : Eléments probants ;

-NAA 510 : Missions d'audit initiales-soldes d'ouverture ;

-NAA 700 : Fondements de l'opinion et rapport d'audit sur des états financiers.

L'harmonisation entre la comptabilité et la mission du commissariat aux comptes en Algérie est au début de son chemin via l'adoption des normes algériennes d'audit (NAA), ces normes sont en développement en fur et à mesure du temps.

3. Approche empirique de la qualité de l'information financière en vertu du SCF et des normes NAA :

Afin de cerner notre sujet de recherche et atteindre l'objectif souligné, nous avons utilisé un questionnaire comme outil de recherche qui a été distribué sur deux catégories de professionnels. La première catégorie représente les directeurs des services comptables et financiers des entreprises algériennes, quant à la deuxième catégorie, il s'agit des commissaires aux comptes (CAC) et experts comptables (EC). Dans ce questionnaire on peut trouver plusieurs types de questions ayant but de faire

[1] Ordre National des Experts Comptables, via le site web : http://www.cn-onec.dz , consulté le 18/03/2016 à 21 :00.

un état des lieux global. Couvrant un cadre informationnel sur la personne contactée, des questions générales sur son niveau et sa spécialité de l'étude, son expérience, ainsi que sur sa capacité professionnelle dans le domaine d'audit reflétant sa connaissance en matière des normes internationales de comptabilité et de l'audit d'une part et le système comptable financier (SCF) et les normes algériennes d'audit (NAA) d'une autre part.

Les limites de l'étude :

Notre étude a eu lieu dans trois différentes régions du pays, à savoir, l'ouest de l'Algérie (les wilayas de Mostaganem, Oran, Mascara, Sidi bel abbés, Ain Témouchent et Tlemcen), le centre (les wilayas d'Alger, Boumerdes et Bouira), l'est (les wilayas de Mila, Constantine, Sétif, Bordj Bouariridj et Msila). Son champ spatial a duré dix (10) mois de l'année (2016), cette période s'étalait du décembre 2015 jusqu'à octobre 2016. En s'intéressant aux réponses et observations en premier temps des commissaires aux comptes et experts comptables exerçant en Algérie. En deuxième temps de directeurs des services comptabilité & finance des entreprises algériennes.

Les interviews :

Cette étude a rendu compte à passer des interviews qui nous ont permis d'approfondir et préciser les réponses reçues des répondants, ainsi de consulter des documents de travail importants qui renforcent la fiabilité et la qualité des informations. Par ailleurs, ces interviews nous permettaient d'élargir nos connaissances en matière d'audit externe et la qualité de l'information financière. La majorité des interviews que nous avons assisté étaient avec des auditeurs externes (CAC et EC) et ont duré de 30 minutes à 1 heure selon leur disponibilité. Ainsi que nous avons contacté des commissaires aux comptes et des cadres des entreprises ayant lien avec les services comptables et financier via les réseaux sociaux où nous avons partagé les

connaissances et les expériences que nous l'avons trouvé très utiles afin de construire une argumentation raisonnable compte tenu des résultats attendus.

Résultats de la distribution du questionnaire :

Nous avons distribué 100 questionnaires par différentes voies de distribution : main à main, par email et par les réseaux sociaux, et ce par nous même et à travers l'aide de nos collègues et amis. Ainsi que nous avons assisté des entretiens avec les personnes concernées afin d'enrichir et améliorer nos informations et échanger les connaissances. Nous avons pu récupérer 80 questionnaires de l'ensemble de la population et qui sont valable pour le traitement. Dans ce cas notre étude se limite à 80 questionnaires.

Outils et méthodes de traitement statistique des données :

Afin de traiter les données et les informations de nos questionnaires récupérés, nous avons fait recours à l'utilisation d'un logiciel de traitement statistique SPSS. SPSS signifie Statistical package for the Social Sciences, est un logiciel très complet et intégré pour réaliser la totalité des tests statistiques habituellement utilisés en sciences sociales. Ainsi que nous avons utilisé le logiciel Microsoft Office Excel version 2007, dans le classement et le transfert des données des questionnaires.

Résultats des tests du questionnaire

Nous avons quantifié les réponses pour les items des axes selon l'échelle de Likert (2), c'est-à-dire de donner un nombre à chacun des choix de réponses comme présenté dans les tableaux ci-dessous. Il s'agit des réponses oui / non pour le premier axe. Pour le deuxième et troisième axe : tout à fait d'accord, d'accord, neutre, pas d'accord et tout à fait pas d'accord.

Tableau 01 : Le degré de l'échelle de Likert

La réponse	Non	Oui
Le degré	0	1

Source : Réalisé par les auteurs

Donc nous avons donné le degré 0 pour la réponse « Non » et le degré 1 pour la réponse « Oui », et cela en considérant que la réponse « Non » comme négative et la réponse « Oui » comme positive.

Stabilité du questionnaire (Reliability):

Avant de commencer le traitement des données, nous avons réalisé le test de stabilité du questionnaire par la méthode du coefficient Alpha de Cronbach (Cronbach's Alpha Coefficient), ce test signifie que si le questionnaire se redistribuer sur l'échantillon plusieurs fois dans les mêmes circonstances et conditions donnera les mêmes résultats.

Le coefficient Apha de Cronbach sur les items selon l'échelle de Likert 2 qui sont de 13 items nous a donné une valeur de 0,631, qui est jugée comme étant acceptable, puisque suivant ce coefficient les valeurs sont acceptées à partir de 0,60.

Tableau 02 : La moyenne et les pourcentages du premier axe

N°	Paragraphe	Pourcentage (%)		La moyenne arithmétique	Pourcentage de la moyenne arithmétique
		Oui	Non		
01	Est-ce-que l'adoption des normes comptables internationales en Algérie peut- elle améliorer la pratique comptable ?	96,2	3,8	0,96	32

02	Est-ce-que le SCF a contribué à faciliter la lecture des états financiers ?	88,7	11,3	0,89	30
03	Le SCF aide-t-il réellement à faire des comparaisons entre les exercices financiers de l'entreprise elle-même et entre d'autres entreprises ?	95	05	0,95	32
04	Les informations présentées dans les états financiers ont-elles le sens de transparence, de pertinence et reflètent-elles l'image fidèle du patrimoine de l'entreprise ?	43,7	56,3	0,44	15
05	Le système comptable financier SCF a-t-aidé le CAC à émettre son opinion ?	92,5	07,5	0,93	31
06	Pensez-vous que les normes NAA sont complémentaires aux normes IFRS ?	86,2	13,7	0,86	29
07	Est-ce-que les normes NAA sont conformes aux normes ISA ?	83,7	16,3	0,84	28
08	Les normes NAA sont-elles adaptable à la profession du	85	15	0,85	28

	CAC en Algérie ?				
09	Est-ce-que les normes NAA sont suffisantes pour garantir la divulgation d'une information financière de haute qualité ?	81,2	18,8	0,81	27
10	Les normes NAA actuelles mises en vigueur répondent-elles aux attentes du CAC ?	71,2	28,8	0,71	24
11	L'adoption des normes du rapport du CAC et des normes NAA améliorent-elles le reporting financier?	93,7	06,3	0,94	31
12	L'évaluation en juste valeur influence-t-elle l'opinion exprimée par le CAC ?	91,2	08,8	0,91	30
13	Etes-vous d'accord que l'application des normes NAA encourage l'externalisation des cabinets d'audit à l'échelle internationale ?	95	05	0,95	32
Σ	Axe	84,87	15,13	0,85	28

Source : Réalisé par les auteurs , SPSS

A partir du tableau 02, nous tirons les suivants :

-La moyenne du paragraphe n°01 « Est-ce-que l'adoption des normes comptables internationales en Algérie peut- elle améliorer la pratique comptable ? » égale à 0,96 du degré global qui égale à 1. Ainsi que le pourcentage de la moyenne égale à 32% qui inférieur au degré moyen (50%), ce qui représente 96,2% des professionnels qui sont d'accord que l'adoption des normes comptables internationales (IAS/IFRS) améliore la pratique comptable, et 03,8% des professionnels qui ne sont pas d'accord. Cette divergence revient à plusieurs causes, à savoir :

- La non homogénéité de certaines normes comptables internationales avec le contexte économique algérien,
- Les difficultés d'adaptation des entreprises avec le système comptable financier (SCF),
- La non prise de toutes les normes comptables internationales par le système comptable financier (SCF),
- Le manque de formations des comptables des entreprises.

-La moyenne du paragraphe n°02 « Est-ce-que le SCF a contribué à faciliter la lecture des états financiers ? » égale à 0,89 du degré global qui égale à 1, et le pourcentage de la moyenne est de 30% du degré moyen (50%). Ce qui représente 88,7% des professionnels qui sont d'accord que le SCF a contribué à faciliter la lecture des états financiers, et 11,3 pour ceux qui ne sont pas d'accord. Cela a été le résultat de plusieurs facteurs :

- La non préformation de la majorité de comptables des entreprises avant l'application du SCF,

-Il s'agit de ne pas savoir appliquer correctement les méthodes et estimations comptables,

-Les difficultés d'application du SCF sur certaines opérations notamment pour les entreprises de taille moyenne (PME).

- Pour le paragraphe n°03 « Le SCF aide-t-il réellement à faire des comparaisons entre les exercices financiers de l'entreprise elle-même et entre d'autres entreprises ? », sa moyenne égale à 0,95 du degré global qui égale à 1, ainsi que le pourcentage de cette moyenne est 32% du degré moyen (50%). Cela signifie que 95% des professionnels sont d'accord que le SCF aide à faire des états de comparaison entre les exercices de l'entreprise même, et entre cette dernière et d'autres entreprises. Tandis que 05% des professionnels ne sont pas d'accord. Cela revient pratiquement aux mêmes causes des deux derniers paragraphes.

-Le paragraphe n°04 « Les informations présentées dans les états financiers ont-elles le sens de transparence, de pertinence et reflètent-elles l'image fidèle du patrimoine de l'entreprise ? », la moyenne égale à 0,44, donc inférieur à 0,5 pour le degré global (01), et d'un pourcentage de la moyenne de 15% seulement du degré moyen (50%). Ce qui signifie que la majorité des professionnels d'un taux de 56,3% ne sont pas d'accord que les informations financières contenues dans les états financiers sont transparentes, pertinente et reflètent l'image fidèle du patrimoine de l'entreprise. Par contre 43,7% sont d'accord avec la transparence, la pertinence et l'image fidèle des informations financières des états financiers. Cette distinction est la cause des mêmes causes des paragraphes en haut, de plus d'autres professionnels ont ajouté les suivants :

-La possibilité des fausses manipulations comptables de la part des directeurs comptables & financiers, ce qui nécessite une révision extérieure qui confirme ou infirme la transparence, la pertinence et l'image fidèle des informations financières contenues dans les états financiers de l'entreprise,

-La possibilité d'erreurs humaines dans le contrôle interne de l'entreprise et par conséquent des informations divulguées.

- Le paragraphe n°05 « Le système comptable financier SCF a-t-aidé le CAC à émettre son opinion ? » sa moyenne égale à 0,93 du degré global qui égale à 01, dont son pourcentage est de 31% du degré moyen (50%), ce qui signifie que 92,5% des professionnels sont d'accord que le système comptables financiers (SCF) a aidé le CAC à émettre son opinion et 07,5% qui ne sont pas d'accord.

Le SCF a pu aider le CAC à formuler son opinion car il a facilité la lecture des états financiers, et permet de faire la comparaison entre les informations financières des états financiers.

-Le paragraphe n°06 « Pensez-vous que les normes NAA sont complémentaires aux normes IFRS ? ». La moyenne de ce paragraphe est égale à 0,86 du degré global qui égale à 01 et d'un pourcentage de 29% du degré moyen (50%), cela veut dire que 86,2% des professionnels sont d'accord que les normes d'audit algériennes (NAA) sont complémentaires aux normes internationales IFRS, et 13,7% des professionnels ne sont pas d'accord.

Certains professionnels ne trouvent pas un lien fort entre les normes d'audit algériennes NAA et les normes internationales IFRS prises par le système comptable financier (SCF). D'autres ont exprimé qu'il est nécessaire que la mission d'audit externe doit être normalisée dorénavant que la comptabilité est normalisée. Selon la majorité des professionnels, si les deux (02) professions (Comptabilité et audit externe) sont normalisées, cela renforce la qualité de l'information financière.

-Le paragraphe n°07 « Est-ce-que les normes NAA sont conformes aux normes ISA ? ». La moyenne de ce paragraphe égale à 0,84 de l'ensemble du degré global qui égal à 01, et d'un pourcentage de moyenne de 28% du degré moyen (50%). Ce qui représente 83,7% des professionnels qui sont d'accord que les normes d'audit

algériennes (NAA) sont conformes aux normes d'audit internationales (ISA), et 16,3% des professionnels qui ne sont pas d'accord.

La majorité des professionnels ont exprimé que les normes d'audit algériennes (NAA) sont inspirées des normes d'audit internationales (ISA) et en grande partie conforme à ceux internationales, sauf qu'il s'agit d'adopter d'autres normes dans l'avenir.

-Le paragraphe n°08 « Les normes NAA sont-elles adaptable à la profession du CAC en Algérie ? ». La moyenne de ce paragraphe est 0,85 du degré global qui égal à 01, et d'un pourcentage de la moyenne de 28% du degré moyen (50%). C'est-à-dire que 85% des professionnels sont d'accord que les normes NAA adoptées sont adaptables à la profession du CAC algérien, et 15% qui sont contre.

La majorité des professionnels ont exprimé leur accord en termes d'adaptabilité des normes algériennes d'audit (NAA) et la nature de la profession du CAC algérien, et que ces normes facilitent la mission d'audit externe et protègent le CAC.

-Le paragraphe n°09 « Est-ce-que les normes NAA sont suffisantes pour garantir la divulgation d'une information financière de haute qualité ? ». La moyenne pour ce dernier est égale à 0,81 parmi le degré global qui égal à 01, ainsi que le pourcentage de la moyenne pour ce paragraphe est de 27% du degré moyen (50%), ce qui signifie que 81,2% des professionnels sont d'accord que les normes NAA permet de garantir une information financière divulguée de haute qualité. Or 18,8% des professionnels ne sont pas d'accord, et que cela revient selon ces derniers, que les normes seules ne peuvent permettre d'assurer la qualité de l'information financière.

Pour la majorité des professionnels les normes NAA sont susceptibles de garantir la qualité de l'information financière en parallèle avec les normes IFRS prises par les SCF, et non seulement par les normes d'audit algériennes NAA.

-Le paragraphe n°10 « Les normes NAA actuelles mises en vigueur répondent-elles aux attentes du CAC ? », sa moyenne égale à 0,71 de l'ensemble du degré global (01),

et d'un pourcentage de moyenne qui atteint 24% du degré moyen (50%). Cela représente 71,2% des professionnels qui ont exprimé leur accord que les normes NAA actuelles répondent aux attentes et préoccupation du CAC algérien. Par contre, 28,8% ne sont pas d'accord. Ces derniers ont remis en cause que les normes NAA actuelles ne sont pas suffisantes, et qu'il s'agit d'autres normes aussi doivent voir le jour, pour compléter les présentes normes (NAA 210, NAA 300, NAA 500, NAA 505, NAA 510, NAA 560, NAA 580, et NAA 700).

-Le paragraphe n°11 « L'adoption des normes du rapport du CAC et des normes NAA améliorent-elles le reporting financier? ». La moyenne de ce paragraphe égale à 0,94 qui très proche au degré global qui égal à 01, où le pourcentage de la moyenne est de 31% parmi le degré moyen (50%). Qui se traduit par 93,7% des professionnels qui voient que l'adoption des normes du rapport du CAC et des normes NAA, améliorent le rapport financier. Contrairement à 06,3% qui ne sont pas d'accord.

Pour la majorité des professionnels l'existence de deux (02) types de normes du rapport encourage la qualité de ce dernier et contribue à la qualité de l'information financière certifié par l'auditeur externe. Par ailleurs, la question qui se pose est pourquoi en Algérie il existe deux (02) types de normes de rapport, si les deux (02) servent aux mêmes objectifs et traitent le même sujet (rapport du CAC). Comme nous l'avons dit que cela revient pour renforcer la qualité de l'information divulguée dans le rapport du CAC, ou bien parce que les normes du rapport du CAC ont été mises en vigueur avant l'adoption des normes NAA et plus précisément la norme (NAA 700 : Fondements de l'opinion et rapport d'audit sur des états financiers).

-Le paragraphe n°12 « L'évaluation en juste valeur influence-t-elle l'opinion exprimée par le CAC ? ». Ce paragraphe est de moyenne qui égale à 0,91 de l'ensemble du degré global qui égal à 01, son pourcentage est de 30% du degré moyen (50%). Il s'agit donc,

de 91,2% qui voient que l'évaluation en juste valeur influence l'opinion du exprimé par le CAC, et 08,8 qui ne sont pas d'accord.

Pour la grande majorité des professionnels, il existe un impact de la juste valeur sur la formulation de l'opinion du CAC, car la juste valeur prendre en considération les faits économiques dont le CAC doit avoir des connaissances en économie et en bourses et d'autres domaines contrairement à l'évaluation en coût historique, ce qui nécessite d'être vigilant et plus compétent pour se forger son opinion. Ainsi que les normes d'audit internationales ISA a pris en considération l'audit de ce type d'évaluation dans la norme ISA 540 qui détermine l'audit des estimations comptables en juste valeur.

-Le paragraphe n°13 « Etes-vous d'accord que l'application des normes NAA encourage l'externalisation des cabinets d'audit à l'échelle internationale ? ». La moyenne du paragraphe égale à 0,95 du degré global qui égal à 01, et d'un pourcentage de moyenne qui est de 32% du degré moyen (50%). Ce qui signifie que 95% des professionnels sont d'accord et optimistes que l'application des normes d'audit NAA encourage l'externalisation des cabinets d'audit algériens à l'échelle internationale. Sauf 05% qui ne sont pas d'accord, selon ces derniers il reste beaucoup à faire pour habiliter les cabinets d'audit algériens à l'international.

La grande majorité des professionnels sont optimistes que l'application des normes NAA permet aux cabinets d'audit algériens à s'internationaliser à la rigueur des grands réseaux internationaux, puisqu'il existe déjà le réseau KPMG en Algérie.

-En général, la moyenne du premier axe pour l'ensemble des questions qu'il intègre égale à 0,85 qui est approximative au degré global qui égal à 01, ainsi que le pourcentage moyen est de 28% du degré moyen (50%), en signifiant que 84,87% des professionnels en grosso modo sont d'accord avec les questions de cet axe, tandis que 15,13% qui ont exprimé leur désaccord envers les questions posées.

Pour confirmer ces résultats, nous avons utilisé le test de Chi carré (Chi square), afin de tester s'il existe une différence statistiquement significative pour l'ensemble d'items du premier axe. Les résultats de ce test sont présentés dans le tableau 03.

Tableau 03 : Résultats du test de Chi carré (Chi2)

N°	Paragraphe	Valeur de Chi 2	Valeur significative Sig
01	Est-ce-que l'adoption des normes comptables internationales en Algérie peut- elle améliorer la pratique comptable ?	68,450	0,000
02	Est-ce-que le SCF a contribué à faciliter la lecture des états financiers ?	48,050	0,000
03	Le SCF aide-t-il réellement à faire des comparaisons entre les exercices financiers de l'entreprise elle-même et entre d'autres entreprises ?	64,800	0,000
04	Les informations présentées dans les états financiers ont-elles le sens de transparence, de pertinence et reflètent-elles l'image fidèle du patrimoine de l'entreprise ?	1,250	0,264
05	Le système comptable financier SCF a-t-aidé le CAC à émettre son opinion ?	57,800	0,000
06	Pensez-vous que les normes NAA sont complémentaires aux normes IFRS ?	42,050	0,000
07	Est-ce-que les normes NAA sont conformes aux normes ISA ?	36,450	0,000

08	Les normes NAA sont-elles adaptable à la profession du CAC en Algérie ?	39,200	0,000
09	Est-ce-que les normes NAA sont suffisantes pour garantir la divulgation d'une information financière de haute qualité ?	31,250	0,000
10	Les normes NAA actuelles mises en vigueur répondent-elles aux attentes du CAC ?	14,450	0,000
11	L'adoption des normes du rapport du CAC et des normes NAA améliorent-elles le reporting financier?	61,250	0,000
12	L'évaluation en juste valeur influence-t-elle l'opinion exprimée par le CAC ?	54,450	0,000
13	Etes-vous d'accord que l'application des normes NAA encourage l'externalisation des cabinets d'audit à l'échelle internationale ?	64,800	0,000
Σ	Axe	107,750	0,000

Source : Conception personnelle en fonction du logiciel SPSS

Selon le tableau ci-dessus, les résultats du test sont les suivants :

-Pour le premier paragraphe « Est-ce-que l'adoption des normes comptables internationales en Algérie peut- elle améliorer la pratique comptable ? ». La valeur de Chi 2 s'élève à 68,450, donc elle est significative. Ainsi que la valeur significative (Sig = 0,000) est inférieure au niveau de signification $\alpha = 0,05$. Selon la règle qui prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et d'accepter l'hypothèse alternative, le résultat est d'accepter l'hypothèse alternative : il existe une différence statistiquement significative que l'adoption des normes comptables internationales en Algérie peut améliorer la pratique comptable.

-Le paragraphe n°02 « Est-ce-que le SCF a contribué à faciliter la lecture des états financiers ? ». La valeur de Chi 2 a atteint 48,050, ce qui veut dire qu'elle est significative. Et la valeur significative (Sig) est égale 0,000, donc elle est inférieure au niveau de signification $\alpha = 0,05$. Dans ce cas, la règle prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et d'accepter l'hypothèse alternative, le résultat est d'accepter l'hypothèse alternative : il existe une différence statistiquement significative que le SCF a contribué à faciliter la lecture des états financiers.

-Le paragraphe n°03 « Le SCF aide-t-il réellement à faire des comparaisons entre les exercices financiers de l'entreprise elle-même et entre d'autres entreprises ? ». La valeur de Chi 2 pour ce paragraphe est de 64,800, donc significative. Ainsi que sa valeur significative (Sig = 0,000), elle est inférieure au niveau de signification $\alpha = 0,05$. Et selon la règle qui prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et accepter l'hypothèse alternative. On doit accepter l'hypothèse alternative qu'il existe une différence statistiquement significative que le SCF aide réellement à faire des comparaisons entre les exercices financiers de l'entreprise elle-même et entre d'autres entreprises.

-Le paragraphe n°04 « Les informations présentées dans les états financiers ont-elles le sens de transparence, de pertinence et reflètent-elles l'image fidèle du patrimoine de l'entreprise ? ». Sa valeur de Chi 2 égale à 1,250, donc moins significative. De ce fait la valeur significative (Sig = 0,264), elle est supérieure au niveau de signification $\alpha = 0,05$. Et selon la règle qui prévoit d'accepter l'hypothèse nulle et de rejeter l'hypothèse alternative. On doit accepter l'hypothèse nulle qu'il n'existe pas une différence statistiquement significative que les informations présentées dans les états financiers ont le sens de transparence, de pertinence et reflètent l'image fidèle du patrimoine de l'entreprise.

-le paragraphe n°05 « Le système comptable financier SCF a-t-aidé le CAC à émettre son opinion ? ». La valeur de Chi 2 pour ce paragraphe égale à 57,800, donc elle est plus significative. La valeur significative (Sig = 0,000), elle est inférieure au niveau de signification α = 0,05. La règle dans ce cas, prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et d'accepter l'hypothèse alternative. Nous acceptons donc l'hypothèse alternative que le système comptable financier SCF a aidé le CAC à émettre son opinion.

-Le paragraphe n°06 « Pensez-vous que? ». La valeur de Chi 2 a atteint 42,050, donc admise comme significative. La valeur significative (Sig = 0,000), elle est inférieure au niveau de signification α = 0,05. Selon la règle qui prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et d'accepter l'hypothèse alternative. Nous acceptons donc l'hypothèse alternative que les normes d'audit algériennes (NAA) sont complémentaires aux normes comptables et financières (IFRS).

-Le paragraphe n°07 « Est-ce-que les normes NAA sont conformes aux normes ISA ? ». Sa valeur de Chi 2 est de 36,450, ce qui veut dire significative. Ainsi que la valeur significative (Sig = 0,000), elle est inférieure au niveau de signification α = 0,05. La règle prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et d'accepter l'hypothèse alternative. Nous acceptons donc l'hypothèse alternative que les normes d'audit algériennes (NAA) sont conformes aux normes d'audit internationales (ISA).

-Le paragraphe n°08 « Les normes NAA sont-elles adaptable à la profession du CAC en Algérie ? ». La valeur de Chi 2 pour ce paragraphe égale à 39,200, admise comme significative. Et par conséquent la valeur significative (Sig = 0,000), elle est inférieure au niveau de signification α = 0,05. La règle prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et d'accepter l'hypothèse alternative. Nous acceptons donc l'hypothèse alternative que les normes d'audit NAA sont-elles adaptable à la profession du CAC en Algérie.

-Le paragraphe n°09 « Est-ce-que les normes NAA sont suffisantes pour garantir la divulgation d'une information financière de haute qualité ? ». Pour ce paragraphe la valeur de Chi 2 égale à 31,250 et acceptée comme significative. Et la valeur significative (Sig = 0,000), donc elle est inférieure au niveau de signification $\alpha = 0,05$. Selon la règle qui prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et accepter l'hypothèse alternative. Nous acceptons donc l'hypothèse alternative que les normes d'audit NAA sont suffisantes pour garantir la divulgation d'une information financière de haute qualité.

-Le paragraphe n°10 « Les normes NAA actuelles mises en vigueur répondent-elles aux attentes du CAC ? ». La valeur de Chi 2 pour ce dernier a atteint 14,450. Ainsi que la valeur significative (Sig = 0,000), donc elle est inférieure au niveau de signification $\alpha = 0,05$. Selon la règle qui indique de rejeter l'hypothèse nulle et accepter l'hypothèse alternative. Nous acceptons donc l'hypothèse alternative que les normes d'audit NAA actuelles mises en vigueur répondent aux attentes du CAC.

-Le paragraphe n°11 « L'adoption des normes du rapport du CAC et des normes NAA améliorent-elles le reporting financier ? ». La valeur de Chi 2 s'élève à 61,250, elle est significative. Dont, la valeur significative (Sig = 0,000), donc elle est inférieure au niveau de signification $\alpha = 0,05$. La règle indique de rejeter l'hypothèse nulle et accepter l'hypothèse alternative. Nous acceptons donc l'hypothèse alternative que l'adoption des normes du rapport du CAC et des normes NAA améliorent-elles le reporting financier.

-Le paragraphe n°12 « L'évaluation en juste valeur influence-t-elle l'opinion exprimée par le CAC ? ». Pour ce dernier la valeur de Chi 2 a atteint 54,450, elle est admise comme significative. Et la valeur significative (Sig = 0,000), donc inférieure au niveau de signification $\alpha = 0,05$. La règle indique de rejeter l'hypothèse nulle et accepter

l'hypothèse alternative. Nous acceptons donc l'hypothèse alternative que l'évaluation en juste valeur influence l'opinion exprimée par le CAC.

-Le paragraphe n°13 « Etes-vous d'accord que l'application des normes NAA encourage l'externalisation des cabinets d'audit à l'échelle internationale ? ». Sa valeur de Chi 2 s'élève à 64,800, donc elle est plus significative. Ce qui engendre une valeur significative (Sig = 0,000), cette dernière est inférieure au niveau de signification α = 0,05. La règle dans ce cas prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et accepter l'hypothèse alternative. Nous acceptons donc l'hypothèse alternative que l'application des normes NAA encourage l'externalisation des cabinets d'audit à l'échelle internationale.

De façon générale, la valeur de Chi 2 pour l'ensemble d'items du premier axe « La qualité de l'information financière en vertu de l'application des normes internationales IFRS et ISA » égale à 107,750, elle est donc plus significative. Ainsi que la valeur significative (Sig = 0,000), est inférieur au niveau de signification α = 0,05. Alors que la règle dans ce cas prévoit de rejeter l'hypothèse nulle et accepter l'hypothèse alternative. Le résultat indique qu'il existe une différence statistiquement significative que Les normes internationales IFRS prise par le SCF et les normes d'audit NAA inspirées des normes d'audit internationales ISA ont un impact sur la qualité de l'information financière.

Résultat des hypothèses: Selon les résultats du test de Chi carré (Chi 2) pour les items du questionnaire, il existe une différence statistiquement significative que la normalisation internationale de comptabilité et de l'audit externe permet de garantir la qualité de l'information financière. Ce qui confirme et prouve la validité de la troisième hypothèse.

Conclusion générale :

Les résultats des hypothèses de cette recherche autour la qualité de l'information financière en vertu de l'application du système comptable financier (SCF) et la mise en vigueur des normes algériennes d'audit (NAA), montrent clairement qu'il existe une forte relation entre la qualité de l'information financière et la normalisation de la comptabilité et de l'audit externe en Algérie.

A partir des résultats empiriques de cette étude, il est nécessaire de conclure les fins suivantes qui semblent être importantes à communiquer :

-La qualité de l'information financière est un produit final qui intéresse toutes les parties qui utilisent les états financiers. La qualité de l'information financière ne peut être atteindre qu'à travers un ensemble de facteurs qui rentrent dans le processus de l'élaboration de cette information financière. Il s'agit en premier temps, d'un référentiel comptable sophistiqué à l'égard des normes comptables internationales (ISA) et des normes internationales de l'information financières (IFRS).

D'après cette étude nous avons constaté que l'existence de ces normes a amélioré la qualité de l'information financière en termes d'uniformité et de comparabilité. Les normes internationales IAS/IFRS pises par le SCF ont permis de transmettre l'information comptable en information financière, caractérisée par la pertinence, la fiabilité et la comparabilité. Cette normalisation de la comptabilité a réduit l'asymétrie de l'information à l'égard des investisseurs.

La juste valeur a exercé de sa part un effet plus significatif dans l'évaluation des actifs et des passifs. En ce sens, les professionnels confrontent une nouvelle méthode d'évaluation comptable qui demande assez de connaissance pour ces professionnels, et qui ne peut être appliquée qu'à présence des marchés financiers actifs. Cette méthode a engendré un point de conflit entre les professionnels, compte tenu que la grande majorité des entreprises algériennes ne sont pas cotées, dont l'évaluation en

coût historique résistent de plus en plus, ce qui entrave l'application de la bonne foi des méthodes décrites par les normes internationales IFRS.

Par ailleurs, l'application du SCF qui intègre des normes internationales IAS/IFRS, rend compte à la réalité économique. De plus à l'évaluation en juste valeur, le SCF a permis d'émerger un nouveau changement significatif, celui du principe de la prédominance à la substance sur l'apparence. Ce dernier privilégie la réalité économique des transactions par rapport à leur apparence juridique. Donc le SCF porte davantage pour les entreprises et pour les utilisateurs des états financiers.

D'un autre coté, l'application de ces normes a facilité la lisibilité des états financiers pour les CAC. Ces derniers ont exprimé leur satisfaction vis-à-vis les outs put du système comptable financier (SCF), en termes du contenu informationnel, de comparabilité de l'information financière, etc. Ainsi qu'il s'agit d'adopter une approche d'audit qui prend en compte les risques dus des différentes méthodes et évaluations imposées par les normes IFRS, et de renforcer le jugement professionnel en la matière.

En deuxième temps, il s'agit de l'application des normes d'audit algériennes (NAA) inspirées des normes d'audit internationales (ISA) et leur impact sur la qualité de l'information financière. Les normes d'audit internationales (ISA), contribuent à accroitre la qualité de l'information financière divulguée par les entreprises. Elles font l'objet d'aider l'auditeur externe à mieux maîtriser les risques qui peuvent parvenir lors sa mission d'audit, et plus précisément lors le processus d'audit.

L'auditeur dans sa mission est à la recherche des risques qui peuvent altérer l'information financière, il doit s'assurer de l'application des lois et règlements comme l'indique la norme ISA 250 (Prise en compte des textes législatifs et réglementaires dans un audit des états financiers), afin de détecter d'éventuelle non-conformité qui peut conduire à des anomalies significatives dans les états financiers. Ainsi, les risques provenant d'actes de fraudes et de corruption indiquée que l'indique la norme ISA

240, de même le CAC doit identifier et évaluer les risques d'anomalies significatives (ISA 315), déterminer le seuil de signification (ISA 320), et concevoir des réponses à ces risques (ISA 330). A ce stade, les normes d'audit aident l'auditeur à détecter les risques au service de valider la qualité de l'information financière établie par les préparateurs des états financiers.

D'ailleurs, il existe un lien de complémentarité entre les normes d'audit internationales (ISA) et les normes d'information financière internationales (IFRS). On distingue cette complémentarité dans la prise en comptes des normes d'audit internationales (ISA) l'audit de l'IFRS 13 (Evaluation de la juste valeur) et l'IAS 08 (Méthodes comptables, changements d'estimations comptables et erreurs) par la norme ISA 540 (Audit des estimations comptables, y compris des estimations comptable en juste valeur et des informations fournies les concernant). Donc, l'auditeur est sensé de suivre une approche d'évaluation de la juste valeur et des autres méthodes d'évaluation en répondant à ce qui est imposé par la norme d'audit (ISA 540).

Les normes NAA actuelles ne sont pas complètes quant à la source d'inspiration des normes d'audit internationales (ISA). Néanmoins, il y'a l'impression d'adopter le reste des normes manquantes en complétant les huit (08) normes NAA existantes à savoir : NAA 210, NAA 300, NAA 500, NAA 505, NAA 510, NAA 560, NAA 580, et NAA 700.

Bibliographie :

[1] Céline Michaïlesco, (2009), « Qualité de l'information comptable », Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, pp : 1023 - 1033.

[2] KHELLAF Lakhdar, (2013-2014), **Les normes internationales de comptabilité (IAS-IFRS) et leur application en Algérie, Cas du système comptable et financier algérien (SCF)**, thèse de doctorat, Université EL Hadj Lakhdar- Batna, p : 154.

[3] La loi 07- 11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier, JO n°74.

- La loi 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, Journal officiel N°42.
- OBERT Robert, (2011), « Le nouveau cadre conceptuel de l'IASB », Revue Française de Comptabilité, N°439, pp : 26-30.
- Ordre National des Experts Comptables, via le site web : http://www.cn-onec.dz , consulté le 18/03/2016 à 21 :00.

THE RETURN MIGRATION, WAS IT A FORCED CHOICE OF MOBILITY AFTER THE FINCIAL CRISIS ?

DR. MORTET Sabrina *

* Lecturer at the center university of Relizane –Algeria- / Sarinemortet@gmail.com

ABSTRACT :

The finacial crisis of 2008 had an impact on international migrants especially in recieving countries which were affected more by the detorioration of their economies following this crisis, this situation suggests a possible slowdown in migration flows and an increase in return migration. Since people go where jobs are we will try through this paper to speak about the mobility of migrants after the financial crisis by focusing on return migration to see if the recession affects the decisions of mobility or not. And we will try to answer the key questions :

- Did the financial crisis have an impact on the mobility of migrants affected by the deterioration of the economy? And was the return migration considered as the best choice of mobility?

KEY WORDS : financial crisis , return migration , mobility of migrants

JEL CLASSIFICATION : F22

الملخص:

لقدد كان للأزمة المالية أثر على المهاجرين الدوليين خاصة في الدول المستقبلة لهم والتي تأثرت بشدة بفعل تراجع اقتصادياتها عقب الأزمة، هذه الأزمة أوجدت احتمال تراجع في تدفقات المهاجرين و ارتفاع في هجرة العودة، و بما أن الأفراد يتنقلون حسب فرة عنصر العمل فاننا سنحاول من خلال هذا المقال التحدث عن امكانية تنقل المهاجرين بالتركيز على هجرة العودة و ذلك م أجل معرفة ان كانت الأزمة قد أثرت على قرار التنقل أو لا و بالتالي نحاول الاجابة على الاشكال التالي:

- هل كان للأزمة أثرعلى تنقلات المهاجرين المتأثرين بالتراجع الاقتصادي؟ و هل تعتبر هجرة العودة الخيار الأمثل للتنقل؟

الكلمات المفتاحية : الأزمة المالية، هجرة العودة، تنقلات المهاجرين

تصنيف JEL: F22

INTRODUCTION :

Theoretical models of return migration postulate that if migration is temporary, the decision to move will not only be based on immediate and future incomes in the destination, but also on the expected future returns in the country of origin.

Generally, migrants are usually highly responsive to economic cycles and it's the case of the last international fincial crisis where the effect of the crisis on migration flows has been remarkable especially in the EU. According to Eurostat net migration flows to the EU countries close to 1.5 million until 2008, decreased to 700.000 in the years 2009-2011.

The impact of the economic crisis has been particularly hard on the Spanish economy. Because the economy is overly dependent on construction and tourism the labor market has suffered a severe contraction.

Spain had attracted an extraordinarily high inflows of migration ,In the years previous to the Great Recession, It received massive migration inflows: an average of 1.4% of its total domestic population each year between 2000 and 2007. In fact, these inflows continued during the first phase of the crisis, at a rate of around 1.2% of the total domestic

In this paper we will study the situation of the migrants in receiving countries during the economic recession in order to know its impact on them especially on the labour market. because the migrants tended to be the first to lose their job, then we will see if the migrants were in the obligation to leave the receiving country and go back home in the context of return migration , so we will try to answer the key questions:

- ***Did the financial crisis have an impact on the mobility of migrants affected by the deterioration of the economy? And was the return migration considered as the best choice of mobility?***

This questions bisects to the following partial interrogation ***:***

- What are the determinants of the return migration in the theorical models?
- What was the impact of the financial crisis on migrants in the labour market ?
- Had the fincial crisis an impact on the decision of migrant to return back home ?

GOALS OF PAPERS : this paper aims fundamentally at revealing the following points :

- - showing the conceptual background of the return migration
- Understanding the impact of the fincial crisis on migrants in the labour market
- Showing the impact of the finacial crisis on moility decision of migrants by taking Spain as case of study

METHODOLOGY OF RESEARCH :

In view of covering the entire subject and answering the main question we have adopted the historical method through discussing the origin of the financial crisis 2008 also we have followed an analytic descriptive method through treating the decisions of migrants which were affected by the financial crisis.

I. RETURN MIGRATION A CONCEPTUAL BACKGORUND

According to the definition offered by the United Nations Statistics Division for collecting data on international migration (UNSD, 1998), returning migrants are "*persons returning to their country of citizenship after having been international migrants (whether shortterm or long-term) in another country and who are intending to stay in their own country for at least a year.*" [1] So the return migration is described as a "situation where the migrants return to their country of origin, by their own will, after a significant period of time abroad" (Dustmann & Weiss, 2007)

A number of international intruments refer to the rights of migrants and to return. The most important reference is in the 1948 Universal Declaration of Human Rights, article 13, which states : « ***every one has the right to leave any country, including his own, and to return to this country*** » [2]

Returns broadly occur in three diffrent ways regardless of the individual's status in the country of destination. Return may be :

- **Voluntary without complusion** : when migrants decide at any time during their sojourn to return home at their own volition and cost
- **Voluntary under complusion** : when persons are at the end of their temporary protected status, rejectd for asylum, or are unable to stay and choose to return at their own volition .
- **Involuntary :** as the result of authorities if the host state ordering deportation [3]

Cassarino (2004) distinguishes between five different theoretical paradigms in the study of return migration: neoclassical economics, the new economics of migration, structural approach, transnationalism, and social network theory. In our paper, we will discuss only the economical approach which contain Neoclassical Economics and New Economics of labor migration, Structural approach.

Starting by the ***neoclassical economics***, the most basic one comes from the neoclassical model of migration itself. Migration takes place because there is a wage differential between two regions. Workers in the low wage economy find it optimal to migrate to the high wage economy because the expected value of their lifetime income, net of costs, is higher in the high wage country. If the expected value of their lifetime income becomes higher in the original country after migration takes place then we can have return migration. This can happen in two ways; the first one is when the conditions in the original country (or in the receiving country) change and the

wage differential disappears or reverses. The second case arises when the worker's expectations about the host country's wages are too high. He realizes that his expected value of lifetime income is lower than that in the original country and returns.

According to Borjas and Bratsberg (1996) the migrant might return because of two reasons: Failure, low wages or unemployment or success. The migrant finds it optimal to return because of the higher purchasing power in the original country of his savings; this is, even if the wage is higher in the host country, the lifetime value of consumption is lower. [4]

The theory ***New Economics of Labour Migration (NELM)*** perceives return as a rational result of a calculated strategy for the household as well as a consequence of a successful achievement of the intended migration. Therefore, NELM extends the context of economic analysis, incorporating the individual within his/her family unit and blending income maximization with risk aversion . Furthermore, unlike Neoclassical Economics which assumes that migration is permanent in nature so as to maximize earnings, NELM assumes that people move temporarily [5]

The structural approach, similar to NELM, emphasizes the significance of the financial and economic resources brought back to the country of origin following the return decision and reintegration of the migrants. However, the structural approach does not perceive return as the mere individual experience of the migrant, but argues that return migration should also be analyzed with reference to the social and institutional context in the country of origin [6]. A variety of typologies are available to summarize the different modes of return migration. An oft-cited one is that of Cerase (1974): return migration is characterized here as retirement, failure, conservatism, or innovation, and we will explain it much more in the following table :

TABLE 01 : THE DIFFERENT KINDS OF RETUNRNESS ACCORDING TO THE STRUCTURAL APPROACH

KIND	CARACTERTISQUES
RETURN OF FAILURE	occurs when the immigrants can not adapt to the destination countries due to social or political factors. The difficulties in integrating to the immigration context (e.g., discrimination, language issues) motivate them to return. Those returnees are perceived to make little developmental impact on the countries of origin..
RETURN OF CONSERVATISM	pertains to the migrants with an initial return intention after saving some money during the migration period. They tend to stay longer in the migration context than the previous group, transfer remittances, and realize their financial plans like buying properties in the country of origin. They stick to the values of the home society; therefore, rather than changing the social structure, they reinforce it back at home.
RETURN OF RETIREMENT	as reflected in the name, refers to returnees who aim to spend their old age in the home countries after they ended their working life. They are considered to make almost no developmental impact back at home.
RETURN OF INNOVATION	occurs when immigrants are fairly well integrated abroad, having acquired new skills and being involved more in the society of the host country. The returnees constitute a dynamic group perceiving themselves as

	'agents of the change' and aim to return and change the homeland, bringing new ideas and values as well asusing the knowledge and skills acquired in the host country.

SOURCE *:* Filiz Kunuroglu Fons van de Vijver Kutlay Yagmur / Return Migration Unit 8 Migration and Acculturation Subunit 2Migration Article -2016

A more straight forward approach is found in Piore (1979), who distinguishes between different types of success and failure. Migrants often arrive with the intention to return after having met a goal (again, usually financial e.g. accumulation of savings), and return can then be an indication of success. In other instances migrants intend their move to be permanent, but economic hardships in the destination lead to return as a matter of failure.

Research on return migration also considers its implications for development in the country of origin. The contribution of migrants to the development of their origin country results from a combination of the resources they transfer upon their return, and the returns obtained from those resources. Those resources can be of three kinds :

1. migrants bring back with them the education and working experience they acquired abroad.
2. they may come back with financial capital, in the form of savings accumulated during their stay abroad, which they may repatriate in various degrees of liquidity.
3. they have specific social capital obtained from their migration experience[7]. .

In an older perspective rooted in neo-classical economics, return migration was expected to catalyze development in sofar as migrants returned with useful skills and experience acquired in a developed country. Many scholars have long been sceptical of this claim, noting that migrant workers were often employed in unskilled jobs in the

destination and sometimes experienced downward occupational mobility via migration; they might even have been skilled workers prior to emigration, such that their departure was a loss for the local economy. Other research has produced more optimistic results: Conway and Potter (2007) find that migrants (even those at or near retirement age) often return with relevant human capital that contributes to the local economy[8]. . Ammassari (2004) reached a similar conclusion about elite migrants who returned to West African countries and used connections developed while abroad to support their entrepreneurial efforts. In some instances, governments in sending countries encourage emigration with the expectation of eventual return; migration can even be part of a diaspora-building strategy, with governments and other actors encouraging development of transnational ties among emigrants and their descendants, with these links perhaps leading to various types of remittances. [9].

II. THE IMPACT OF THE FINANCIAL CRISIS ON MIGRANTS

A. Examples of Countries Which Were Worst Affected by the Crisis:

The economic and financial crisis starting in 2007 had a major impact on the countries of the eurozone. The consequences for the labour market are impossible to overlook. Thus, the unemployment rate for the eurozone as a whole rose from 7.5% to 11.9% in the period from 2007 to 2013. The average unemployment rate in the eurozone was above the average rate in EU-15 and EU-27 countries in all years.

There were, however, major differences between the member states. While the rate remained below 6% in Luxembourg during the whole period from 2007 to 2013 and fell from 8.7% to 5.3% in Germany, it rose from 8.2% to 26.1% in Spain over the same

period. In Greece, it climbed from 8.5% to 27.3% and in Ireland from 4.7% to 13.1%. In these last three countries, the rate roughly tripled, while doubling in Portugal from 8.9% to 16.4%. All in all, the regional disparities between states badly affected by the crisis (Spain, Greece, Ire land, Italy and Portugal) and countries less heavily affected (like Germany, Luxembourg and the Netherlands) became ever more marked across the crisis **[10].**

The figure below shows the rate of unemployment in EU members during the crisis:

Fig. 1 The unemployment rates between (2007-2013)

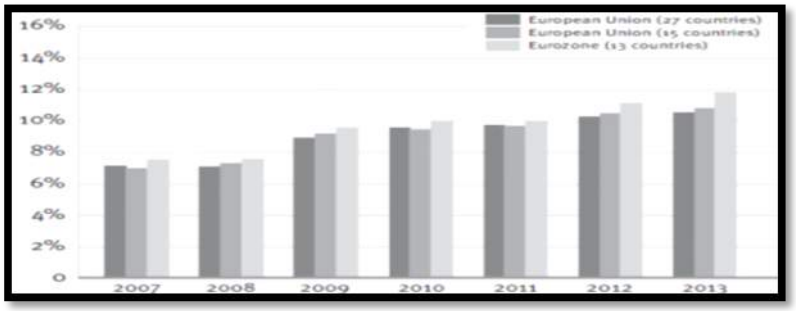

Sources: Eurostat (2014 a) **[11].**

B. Return and Emigration

Linked to the issue of rising unemployment among both native and migrant populations is the question of return of migrants. This issue is at the forefront in both countries of destination implementing voluntary return schemes and countries of origin concerned with the return and reintegration of their nationals to situations of unemployment back home.

It is important to recognize that not all migrants can or will return home, especially those coming from countries where prospects for employment are worse, those with strong social protection in the country of destination, those who have resided in the

destination country for a long period of time, and those with strong social networks. In addition, unemployed migrants may adopt a **"wait-and-see" approach**, preferring to overstay on their current visa while waiting for an economic upturn.

Fig. 2 Assisted voluntary returns from selected countries in Europe, 2008-2009

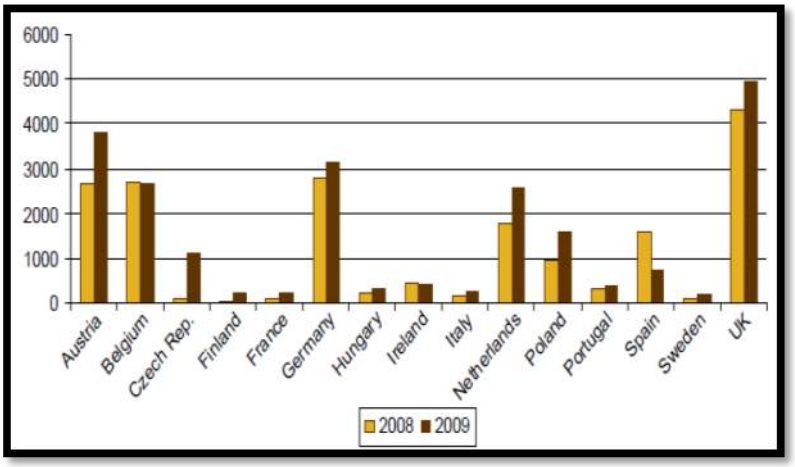

Source: IOM 2010 **[12].**

III. THE RETURN MIGRATION FROM SPAIN (CASE STUDY)

A. Migrants in Spain from Diverse Origins

Spain's immigrant population is extremely diverse, and the top countries of origin as of 2009 include four European countries, four Latin American countries, and one country in North Africa (see Figure 4). In 2009, Romanians (758,823 or 13.4 percent) constituted the largest single group of foreigners in Spain, followed by Moroccans (627,858 or 11.1 percent), Ecuadoreans (409,328 or 7.2 percent), nationals of the United Kingdom (355,988 or 6.3 percent), Colombians (296,674 or 5.2 percent), Bolivians (223,455 or 4.0 percent), Argentines (195,572 or 3.4 percent), Germans (174,374 or 3.1 percent), and Bulgarians (158,160 or 2.8 percent). Though the

rankings may have changed, these countries also were the top sending countries for immigrants to Spain in 2001. Among recent immigrants, the numbers of Paraguayans, Chinese, Peruvians, Brazilians, Ukrainians, and Pakistanis have grown dramatically **[13].**

B. The Impact of the Economic Crisis on Migrants in Spain

By the 2000 Spain's economic growth came to rely more on a handful of labor-intensive sectors, including services, tourism, and construction. Scholars and policymakers are increasingly concluding that Spain's dependence on these sectors structurally weakened the country's economy and created a growing productivity gap relative to other European economies. This dependence is also at the root of Spain's current malaise.

Over the past decade, immigrants filled jobs in many of the rapidly growing sectors. But immigrants also filled jobs in stagnating or contracting industries such as agriculture that were increasingly shunned by Spanish workers as education levels and employment expectations increased. Many formerly booming industries have contracted sharply over the course of the

recession: of the 1.6 million jobs lost in Spain between March 2007 and December 2009, over half were in the construction sector. The agricultural sector actually has gained jobs during the recession, and in contrast to the past, emerging evidence suggests that many Spanish workers appear to be willing and available for these jobs. As a result, immigrants in the Spanish labor market have been particularly affected by the economic crisis.

- ***Unemployment:***

Rising unemployment has had profound impacts on the immigrant population. Between the fourth quarter of 2007 and the second quarter of 2010, the immigrant unemployment rate increased from 12.4 percent to 30.2 percent, while it increased from 7.9 percent to 18.1 percent among native-born Spaniards. Prior to the recession, unemployment among immigrants was higher than among natives, and the gap has grown since the recession began, particularly during the first year of the recession. Immigrants represent one in six workers in Spain's labor force, but now account for nearly one in four unemployed. All immigrant groups have experienced rising unemployment, but the increase has been particularly severe for the category ("Rest of the World") comprised of immigrants from Asia, Africa (dominated by Moroccans), and Oceania, who saw unemployment increase from 17.1 percent to 43.5 percent **[14].**

Fig. 3 Stock of foreign population in Spain by nationality, 2001 and 2009

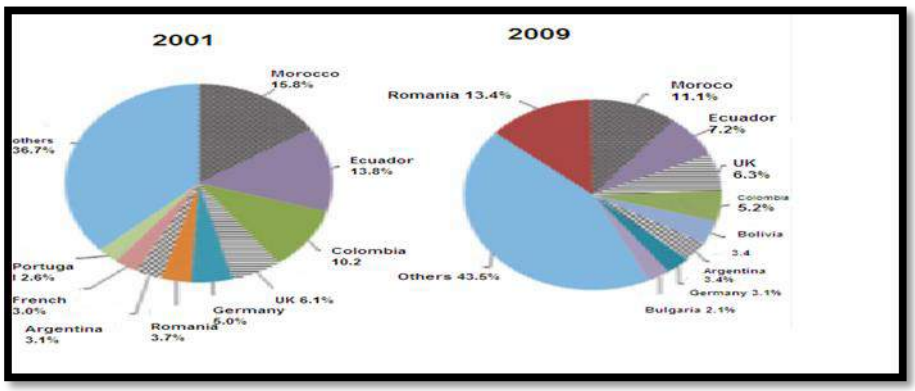

Source: Migration and immigrants; two years after the collapse: where do we stand by Demetrios G. Papademetriou; Madeleine Sumption, and Aaron Terrazas with Carola Burkert; Stephen Loyal and Ruth Ferrero-Turrion**[10].**

Fig. 4 Unemployment rates by nativity (2005-2010)

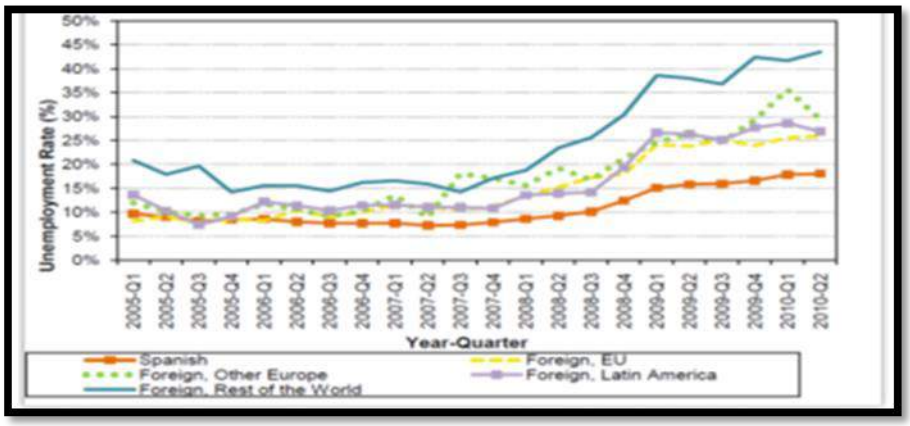

Note : Foreigners from Romania and Bulgaria were categorized with "Other Europe" prior the first quarter of 2007 and are grouped with "european Union" for subsequent quarters

Source: Migration and immigrants; two years after the collapse: where do we stand by Demetrios G. Papademetriou; Madeleine Sumption, and Aaron Terrazas with Carola Burkert; Stephen Loyal and Ruth Ferrero-Turrion **/p111[10]**

C. ***Migration Outflows During the Crisis***

Migration outflows started to increase in 2007 when GDP growth in Spain started to decelerate. Since 2010, outflows have totalled more than 400 thousand per year (slightly less than 10 per thousand of the total domestic population), which is, both in absolute and relative terms, the highest level of emigration in Spanish history. This is mostly due to the high mobility of foreign nationals. Indeed, they make up the great majority of migration outflows: in 2012 approximately 50 per thousands of foreigners residing in Spain left the country, while less than 1 per thousands of Spaniards born in Spain emigrated. For the latter, migration outflows are still smaller than those registered in the 1960s, After the crisis, the share of females and older and more highly

educated workers increases in each group of migrants. This is not surprising, since the crisis was particularly harsh on young males with low educational levels. since 2007 there is also net emigration of Spanish-born Spaniards; the numbers are low, but migration outflows for this population group are accelerating.

Table I shows the continent of destination both for foreigners residing in Spain and Spanish migrants. Most foreign emigrants are Europeans and South Americans, whereas Africans represent a smaller share. Spaniards born in Spain overwhelmingly decide to migrate to Europe. Although the crisis has had little impact on the choice of destination countries for foreign migrants, in the case of Spaniards born in Spain it has increased the share of outflows to Europe (mostly Germany and the UK) and the USA **[15].** **TABLE 2 :CHARACTERISTICS OF EMIGRANTS 2008-2012 (AGED 16-64) BY NATIONALITY AND PLACE OF BIRTH**

		2008	2009	2010	2011	2012
		Spaniards born in Spain				
	Europe	58,5%	59,0%	61,6%	60,9%	62,2%
	America	29;2%	28,1%	25,6%	25,3%	25,6%
	Asia	6,4%	6,6%	6,9%	8,2%	7,5%
	Africa	4,7%	5,1%	4,6%	4,2%	3,1%
	Oceania	1,1%	1,1%	1,4%	1,3%	1,6%
	Male	51,2%	51,6%	25,5%	52,1%	54,1%
	Female	48,8%	48,4%	47,5%	47,9%	45,9%
		Foreigners				
	Europe	42,9%	44,7%	43,2%	37,7%	41,3%
	America	37,6%	36,9%	36,3%	37,6%	36,0%
Destination	Asia	5,1%	5,2%	6,0%	8,2%	7,3%
	Africa	14,4%	13,1%	14,5%	16,5%	15,3%
	Oceania	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%

Source: Estadistica de migraciones **[16].**

D. ***Creating Incentives for Voluntary Return:***

Spain was among the fastest-growing immigration countries in Europe throughout the 2000s. The immigrant population in Spain grew by an average of 500,000 people a year between 1999 and 2008 **[17]**

- **The Voluntary Return Program For Immigrants In Socially Precarious Situations (PREVIE) And The Early Payment Of Unemployment Benefits To Foreigners Program (APRE*)***

The first program of this kind in Spain was launched in 2003, known as the voluntary return program for immigrants in socially precarious situations (PREVIE). This program is directed at non EU immigrants without resources who are living in a precarious social situation. The majority of the applicants have been immigrants who have not successfully integrated into Spanish society and who have left relatives under their protection back in their countries of origin. The voluntary return program provides them a ticket back to their country of origin, as well as covering other travel expenses. From 2003 more than 6,000 people have taken advantage of this program and the number of applicants has increased significantly in 2008 and 2009. The number of people who have used this program in the first 6 months of 2009 is equal to that of all 2008 and almost double the number in 2007. The immigrants who have used this program are primarily Argentineans, Bolivians, Brazilians and, to a lesser degree, Ecuadorians and Columbians. Although initially this program was used more often by women, over the last two years the economic crisis has increased the number of men applying to the program **[18]**

- **"Pay-To-Go" Programs:**

As the Spanish economy deteriorated rapidly in late 2008, the Spanish government began exploring mechanisms to encourage immigrants to return to their countries of origin.

In November 2008, the Spanish government approved a new voluntary return initiative called the Program for Early Payment of Unemployment Benefits to Foreigners (APRE). Under the program, foreigners who had worked in Spain and were eligible for social security could receive a single lump-sum payout from the Spanish social security system upon returning to their countries of origin for at least three years. On average, participants receive about 9,149 euros, the equivalent of about ten months of unemployment benefits. Not all immigrants qualified for the program. Among other limitations, the program was restricted to nationals of a dozen countries that had:

a) signed bilateral repatriation agreements with Spain.
b) had registered as unemployed with Spain's Public Employment Agency.

As of April 2010, 11,419 immigrants had participated in the program. Nearly half were Ecuadoreans (5,005), followed by Colombians (1,990), Argentineans (1,113), and Peruvians (1,025); and almost all (98 percent) were from Latin America. Ukrainians (129) and Russians (46) were the largest non-Latin American immigrant group participating in the program. Notably, few Moroccans applied to the program (29), though they are the oldest community in Spain and have the most potential candidates.

The government has concluded that the program has been a success, citing the statistic that 10 percent of potential participants (around 120,000 people) have applied. Still, this is well below the government's early estimates of participation

levels. Critics point to the small number of participants in the program relative to the overall foreign population. Regardless of the arguments for and against the program, participation is fully voluntary.

⇒ *In Study entitled*: "Persistence in Recession: Return migration during the economic crisis in Spain" by Zachariah Joseph Pustic**[19]** which effected a questionnaire on migrants, we can distinguish two categories of Responses:

1- Migrants prefer to stay:

They justify their answers by the bad situation in their home countries: "If the conditions in the home country are just as bad as in Spain.... Then there is a little reason in making the effort to return and reintegrate in the country of origin". But some of them confirm that they will return after saving sufficient money.

2- Migrants prefer to leave:

Some interviewees confirm that they would leave Spain and return home or attempt new destination in order to find another job.

The following shows the forms of possible mobility for the migrants touched by the crisis in Spain:

Fig. 7 Summary of the mobility choices for migrants in Spain

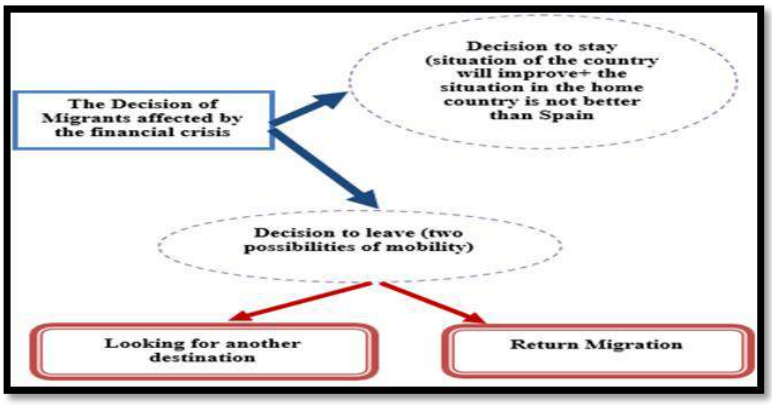

Source: Own design

IV. CONCLUSION

From this study we can conclude that:

- In the economic recession, the migrants are the first to lose their jobs because of the sectors of the economy in which they are employed.
- Migrants in making their decision, they take in consideration not only their situation on the host country but also the opportunities open to them in the home country.
- The macroeconomic context in both host and home countries is a major determinant of the decision to return which confirms the NELM theory .
- Since people go where the jobs are, there are two possibilities of mobility for migrants:

1- Migrants change the destination "second migration"

2- Return home in the context of "return migration"

- About our case study "Spain":

$\Rightarrow$ Spain adopted a specific policy in order to limit the new migration inflows and other policies to encourage the migrants to leave the country in case of voluntary return programs like "Pay- To-Go" program.

$\Rightarrow$ The majority of migrants Prefer to stay or change the destination of migration rather return at home despite the encouraging policies of return migration adopted by Spain.

- We can say that the return migration is not a forced choice of mobility for the regular migrants but it can be for the irregular ones.

REFERENCES:

1. OCDE SOPEMI 2008
2. IOM return migration , section 3.9/essential of migration management / volume three ; managing Migration P 12
3. IOMn return migration ibid P 4
4. Gabriel Gonzalez Konig /Return migration: Theory and evidence from returning migrants to Western Mexico. _ American University June, 2000
5. Filiz Kunuroglu Fons van de Vijver Kutlay Yagmur / Return Migration Unit 8 Migration and Acculturation Subunit 2Migration Article -2016
6. Filiz Kunuroglu Fons van de Vijver Kutlay Yagmur/ ibid p
7. OCDE SOPEMI 2008
8. Conway, Dennis and Potter, Robert B. (2007) 'Caribbean Transnational Return Migrants as Agents of Change', Geography Compass.
9. Ammassari, Savina (2004) 'From nation-building to entrepreneurship: the impact of élite return migrants in Côte d'Ivoire and Ghana', Population, Space and Place 133-54.
10. Labour Mobility/ Is the euro boosting mobility? Labour mobility in Europe during the crisis years/ Hamburg Institute of International Economics/pp9
11. Eurostat (2014 a) http://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database.
12. IOM 2010/https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2010_english.pdf
13. for the BBC World Service/*MPI* Report
14. Demetrios G. Papademetriou; Madeleine Sumption, and Aaron Terrazas with Carola Burkert; Stephen Loyal and Ruth Ferrero-Turrion/ Migration and immigrants; two year after the collapse: where do we stand/ pp97
15. Mario Izquierdo, Juan F. Jimeno and Aitor Lacuesta/Documentos de Trabajo/ Spain : fr/om immigration to emigration ? N. 1503. /2015.pp12
16. Piotr plewa The Effects of Voluntary Return Programmes on Migration Flows In the Context of the 1973/74 and 2008/09 Economic Crises/pp 153

17. Estadistica de migraciones/ http://www.ine.es/jaxi/menu.do?type=pcaxis&path=%2Ft20%2Fp277&file=inebase&L=0
18. Anna Lopez-Sala, Spanish Council for Scientific Research (CSIC) Ruth Ferrero-Turrión, Universidad Complutense Madrid (UCM)/Economic Crisis and migration policies in Spain: The big dilemma pp12
19. Zachariah Joseph Pustic / "Persistence in Recession: Return migration during the economic crisis in Spain" / Central European university
20. Rabaa Chibet / Printemps arabe et migration vers les pays de l'OCDE : flux et facteurs, de la migration / Revue DU CRASC/ Abdelmalek Sayad migration et mondialisation/ 2013
21. Filiz Kunuroglu Fons van de Vijver Kutlay Yagmur / Return Migration Unit 8 Migration and Acculturation Subunit 2Migration Article -2016

The Algerian Universities at the Cross Road: Which Missions?

Mokhtar DEKKICHE

Doctorate student at Ahmed ben Ahmed University Oran 2

Abstract:

The Ministry of Higher Education restructured study's hierarchy by introducing the LMD system. Yet, both local and foreign enterprises plaint inadequate educated workforce as one problematic factor for doing business (see *World Economic Forum Reports*). Furthermore, university-industry collaboration in R&D is so week (*GCR, different reports*), reflecting the limited role of universities in problem-solution puzzle.

Key words:

Third mission, entrepreneurial university, mode 2, triple helix

JEL: O3, P4.

ملخص

قامت وزارة التعليم العالي، منذ ما يناهز العشرية، بإعادة هيكلة النظام التعليمي من خلال إدخال نظام الإجازة، التحكم والدكتوراه(المعروف ب: ل.م.د) وهذا من أجل توفير يد عاملة مؤهلة كفاية لولوج عالم الشغل. غير أن معظم الشركات المحلية والأجنبية على السواء تشتكي من هذه الأخيرة بإعتبارها من بين عوائق محيط الأعمال في البلد (انظر تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي). وعلاوة على ذلك، تشير التقارير إلى محدودية وضعف التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير وهو ما يعكس الدور المحدود للجامعات في خلق مناصب شغل أو الثروة

Introduction,

Since the 2000s, Algeria has been engaged in ambitious five-year programs aiming at divorcing underdevelopment. Instructions have been made to engage university to whole economic and societal development. Accordingly, ministry of higher education restructured study's hierarchy by introducing the LMD system. Almost all Algeria universities adopt this approach and create, as their international homologues, different second cycle specialties as a respond, they believe, to market pressures.

Yet, both local and foreign enterprises complaint poor educated labor force as one problematic factor for doing business (see *World Economic Forum Reports*). Besides, university-industry collaboration in R&D is so week (*GCR, different reports*), reflecting the limited role of universities to approaching the problem-solution puzzle.

The paper sheds light on the new missions that universities in Algeria should engage in. It examines whether the current hierarchy fits with market demands, and what are the outlooks and encounters to integrate university in the everyday issues?

The paper's structure follows the stream of presenting a theoretical background on the topic of third generation universities, in first stance. The characteristics of modern university are treated in second place. In a third point, the study exposes the current situation of Algeria's higher education. Results and recommendations conclude the paper.

Theoretical background

One characteristics of modern life is the hegemony of Knowledge as an engine for economic development and social prosperity *(A. Frane, 2014; K. Thorn, M. Soo, 2006)*. This means that sectors with high value of R&D creatitivity conduct the remaining ones and the production, dissemination and application of Knowledge come at front-head. As Knowledge is a complex and evolutionary process, its production and transfer necessitates a cooperative system between different spheres at various levels. Thus, the emergence of new mode of knowledge production (national innovation system and triple helix, for instance) has been seen as a mandatory arrangement for the implementation of the Knowledge-based Economy. Within these models, university overtakes its traditional tasks of teaching and research. It undertakes new priorities and engages in business world as a partner or entrepreneur. This shift refers to the emergence of third generation university with novel missions for higher education.

It is necessary to present three stages of development that university saw.

We can say that the origin of university is related to religion studies. Many lectures from the antic past were religion spoken-man having the permission to organize public lectures; however, the establishment of university, independent of monasteries, churches and Mosques was funded by many famous Muslim scholars such as *Abu Hanifa ano'man, Ibn Sia and Abou hamid el-Gazali*. During the Islamic golden era there were numerous institutions that provide higher education; the famous one is the House of wisdom which is considered to be the first university in the world in the

proper term of the word (see *Wikipedia* and *Wala´ Wajih abdelhamid abdelghani 2009*).

As knowledge traversed to Europe after long period of middle-dark age, many places and scholars appeared. Reims, Tours, Angers, Laon can be seen as forerunners of the universities established later (*J.G.Wissema, 2009*). The existing universities, which spread rapidly between 1200 and1300, were considered to protect religious thoughts and guidance and missed the permission to conquest knowledge or sciences. Nonetheless, the rapid change that the world saw (the spread of printing technology, the conquest of new geographical areas for example) created new ground for university. The rise of new thinking streams, especially in theology, favored rich debates among scholars within and outside university, leading to a first step toward questioning existing knowledge. Universities thus passed from pure act of learning to investigating, leading to a novel step, observation. Indeed, even the observatory approach was first, seen as rivalry to university's principals; applied sciences became the mainstream of sciences at universities. The second principle mission of university had just established: the university became sovereign vis-à-vis religion and raised independent thought characterized by experiments and objectivity; the HUMBOLDT university model emerged.

The HUMBOLDT University favored researches based on experiments in order to draw final transparent argumentations, which will be verified. According to *J.G.Wissema* (2009), only what was validated by observation could be seen as true rather that authorities' conclusions. This model still exist in modern era with some limitations, leading to the conception of new generation university accompanied by

more engagement with environment and society. Hence, second transitional period has been commenced as a respond to international trends characterised by global integration, partnership, entrepreneurial activities...etc. The following figures sums-up the historical development of university (western approach)

Figure 1: University Development through Time

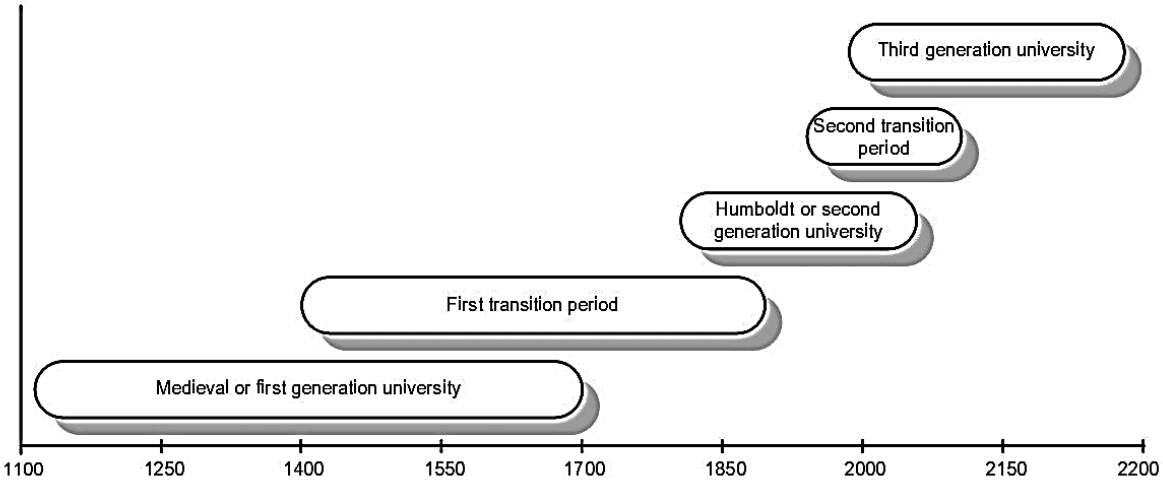

Source: *J.G.Wissema, 2009*, p 4.

Universities, in the modern era, introduce themselves in the business world as partner with different parties; they may collaborate with public research laboratories or with industrial sector. Even, they engage in trilateral partnership to encourage Innovation and knowledge transfer. This means that university go beyond the 'Ivory Tower' (*D. Bok, 1982*) and became a pivotal actor in innovation system, national

competitiveness and economic and social development. Its importance has been increasing by the rise of Knowledge-based economy as modern mode of economic thought. The knowledge economy encouraged university to shift from mode2 of innovation to more complicated mode: triple helix, quadruple helix and quintuple helix. The entrepreneurial university (or academic entrepreneurial) term appears as a consequence to describe the entrepreneurial thinking in addition to basic activities of learning and research. In a modern market driven society the *academic entrepreneur* is the link between the academic world (= oriented toward knowledge) and the commercial world of the societies (= oriented toward innovation) (*Elias G. Carayannis 2013)*.

It seems that at each epoch, university follows the evolutionary concept. Its characteristics depend according to environment and events. As the table shows, the first type concentrates on education tasks as its role is centred toward protecting religious believes and Devin guidance. At that stage, Latin language was seen as lingua-franca with universal orientation. The second type introduces research. This is the result of discovering surrounding environment and natural physical phenomena. Experiments give birth to new scientific disciplines constituting modern sciences. However, researches was carried in one discipline and done by national language. Much universities of that epoch were national entities carried out research to respond national demand. The last type focuses on the commercialisation of know-how and knowledge transfer. It has global perspectives and uses English language as reference for researches, which grow to incorporate different disciplines. Researches are done to create value, the principal role of modern universities.

Table 2: Characteristics of the Three Generation Universities.

	Characteristics of the:		
	First generation university	Second generation university	Third generation university
Objective	Education	Education plus research	Education and research plus know-how exploitation
Role	Defending the truth	Discovering nature	Creating value
Method	Scholastic	Modern science, monodisciplinary	Modern science, interdisciplinary
Creating	Professionals	Professionals plus scientists	Professionals and scientists plus entrepreneurs
Orientation	Universal	National	Global
Language	Latin	National languages	English
Organisation	Nationes, faculties, colleges	Faculties	University institutes
Management	Chancellor	(Part-time) academics	Professional management

Source: J.G.Wissema. 2009.

As university became more engaged in economic and social development, developing countries draw novel strategies inducing higher education to take initiatives for further development. Algeria, as an example, adopts new structural change by vanishing classical system, one adopted nearby independence, in favour of LMD system, which is considering as more suitable for economic and social pressures. The following point examines the development of Algeria's higher education.

1- Higher education in Algeria

According to a report published by higher education ministry, the Algerian university saw four major phases: 1) The inauguration of Algerian higher education, established just after independence; 2) First reforms of 1971; 3) The consolidating and rationalising of universities as a response to events; 4) the adoption of new System: the LMD. Our interest will focus on the last phase.

Since 2004, Higher education in Algeria saw a remarkable break with traditional system. This system which is inspired from industrialised countries, characterised mainly by shortening years of study. The LMD is structured over 3 cycles totalised by 8 years of study with Doctorate diploma as higher qualification. This was totally different from the traditional system, in which studies are divided into short and long period. The first and primordial characteristic of this system is the progressive orientation of student according to his personal or professional project. The statistics show that there is a growing number of enrolled students, from 1034313 in 2009 to 1077945 in 2011, an increase of 4.2% in two years. Two third of them are enrolled in social sciences, less than one third in technology and exact sciences and less orientation to medical sciences. However, 23% of total enrolled students in 2011 finished their studies. As a report shows, there is a decline in the rate of return which was 1/4 in 2011, 1/8 in 2000.

In addition to this figure, majority of Algerian universities launched second cycle formation 'Master' since 2007 and engaged in third cycle formation since 2009. Yet, majority of second cycle formation is an academic Master, meaning that there is no orientation to Market need. This state led to less performance of Algerian universities at national and international level. At national level, the failure can be recognised by the refuse of collaboration in R&D between industry and higher education institutes. Indeed, Algeria is ranked 146 out of 148 in term of Industry-University cooperation. This reflects the quality of both scientific research institutes and the quality of educational system (133/148).

As an essay to validate the present situation of Algerian university, the following tables summarise second cycle formation offered by universities during 2007-2011.

Table 3: Number of second cycle formation and its partition by domain (2007-2011)

years						
domaines		**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
	Arts	2	1	1	1	2
	LLE	8	12	8	18	8
	MI	30	30	63	38	4
	SECG	10	58	38	44	24
	SM	19	57	49	30	2
	SNV	25	65	53	55	13
	ST	76	167	202	137	5
	STAPS	3	1	2	15	2
	STU	5	10	8	12	1
	LLA	0	0	16	33	6
	LCA	0	0	0	1	/
	DSP	0	2	14	29	30
	SHS	0	14	30	87	24
	TOTAL	**178**	**417**	**484**	**500**	**121**
Type of Master	Academic	159	377	451	467	117
	Professional	19	40	33	33	4
As % of total	Academic	89,33	90,41	93,18	93,4	96,69
	Professional	10,67	9,59	6,82	6,6	3,31

domaines		2007		2008		2009		2010		2011	
		A*	P*	A	P	A	P	A	P	A	P
	Arts	2	0	1	0	1	0	1	0	2	0
	LLE	8	0	12	0	7	1	17	1	8	0
	MI	26	4	23	7	60	3	32	6	4	0
	SECG	6	4	53	5	36	2	42	2	24	0
	SM	15	4	52	5	46	3	30	0	**2**	0
	SNV	19	6	55	10	49	4	51	4	10	3
	ST	75	1	159	8	185	17	122	15	4	1
	STAPS	3	0	0	1	1	1	15	0	2	0
	STU	5	0	8	2	8		10	2	1	0
	LLA	/	/	/	/	16		33	0	6	0
	LCA	/	/	/	/	/	/	1	0	/	/
	DSP	/	/	/	2	13	1	28	1	30	0
	SHS	/	/	14	0	29	1	85	2	24	0

Table 5: Repartition of second cycle formation by nature by domain (2007-2011) * A: academic; P: professional

A quick lecture of the tables suggests that almost all empirical domains which register great number: ST namely is basically academic Masters, whereas others offer a purely academic formation (SECG, SNV). Further, even domains of the knowledge-based economy (MI) still provide theoretical learning. In 2008 there are 7 Professional Masters; in 2011 all masters are theoretical- based lectures. This situation means that a weak collaboration between market needs and university dominates leading to miss-formation of labour force. A second implication resides in the fact that Algerian

laws forbid professors and lecturers to occupy other function, the institutional rigidity handicaps them to approach real needs of markets and their higher formation offers (masters and doctorates) relies on their initial formation, purely academic. And many negative results emerge. Scientific productions, measured as numbers of published articles decline as compared to other countries (see table bellow). Second, less

	China			USA			Tunisia			Algeria		
	P.ex	**S.Ar**	Sc.en	p.ex	**S.Ar**	Sc.en	P.ex	**S.Ar**	Sc.en	Pex •	**S.Ar**	Sc.en
1973			0,211			48,668			2,43			
1986	2.081	**2911**	3,162	4,76419	**178266**	59,742	5,879	**76**	5,647	7	**81**	
1992	1.868	**6956**	2,841		**198864**	77,819	5,755	**131**	9,467		**120**	11,445
1999	1.906	**15714.7**	6,750	5,03685	**188004,1**	72,826	6,271	**256,8**	17,230	6.6	**185,4**	14,241
2005		**41603.6**	19,407	6,45157	**205564,6**	82,178	6,452	**571,3**	30,853		**350,3**	21,161
2009		**74019.2**	24,346	5,43391	**208600,8**	89,082	6,506	**1022,4**	34,397	4.34	**606,5**	30,787

collaboration with industry lead to an isolation of university vis-à-vis the surrounding environment. However, most drastic result is the increase of unemployed graduates (5.8% in 1991; 15.7 in 1995; 19.8% in 2008 as % of total unemployment) which underlies brain drain (emigration rate of tertiary educated: 8.3 in 1990; 9.5 in 2000 as % of total tertiary educated population).

Source: Author's elaboration using World Development Indicators data (2013) (statistics as in xls format).

3. Recommendations

The current situation of Algerian higher education necessitates a profound revision. This efforts result basically from the mobilization of different strands. As for

establishing a convenient environment of collaboration, industrial sector may create initiatives by inviting university to participate in discussing challenges and drawing its policy. This can be enforced by funding prominent researches and not only by traditional form of partnership (sponsoring for instance). On the other stance, it is imperative to draw a clear innovation policy. Up to date, authorities omit the importance of knowledge and innovation as a source for growth and competitiveness. The result is that innovation themes either within government discussions or academic activities is an unexciting subject. Yet, changing attitudes by establishing a solid system of innovation, results in a more engagement of university. One other effort consists of changing laws to create mobility of educated labour force to occupy other function to reduce the gap between university and industry. This will establish a trust and help to spread social capital network among different spheres, thus promoting triple helix culture. To conclude, an autonomous university improves its ability to search strategic alliances with its environment and encourages it to propose fruitful initiatives in term of formation, creation and dissemination of knowledge and innovation.

4. Conclusion

The failure of higher education to embrace new missions reflect their limited role in promoting growth and leading the economic and political act; further, this means that Algerian Universities belong to HAMBOLDT model of university, which focuses on learning and primary research. The lack of adopting professional masters explain the imperfect collaboration between our Professors with the exterior environment.

This fact reveals the lack of trust and absence of communication between university and the industrial sector, which is further handicapped by the weak institutional aspect. Therefore, the national universities are far to endorse the third mission that embraces wider environment and engage in entrepreneurial activities.

References

1- Algeria's Ministry of Higher education and scientific research.

2- Brennan.j et all. 2004. *The Role of Universities in the Transformation of Societies*. Centre for Higher Education Research and Information. London.

3- Bok, Derek. 1982. *Beyond the Ivory Tower*. USA.

4- Bo Göransson, Claes Brundenius. 2011. *Universities in Transition: the Changing Role and Challenges for Academic Institutions*. International Development Research Centre. Canada.

5- Datta. S, Saad. M. 2011. *University and innovation systems: the case of India*. Science and Public Policy, 38(1) ,7–17

6- Djeflat. A. 2009. *Universities and scientific research in the Maghreb states: power politics and innovation systems'*, Int. J. Technology Management, Vol. 45, No.1/2, pp.102-103.

7- Elias G. Carayannis. 2013. *Encyclopaedia of Creativity, Invention, Innovation and Entrepreneurship*. Springer. London.

8- J.G.Wissema. 2009. *Towards the Third Generation of University: Managing the University in Transition*. Edward Elgar. UK.

9- Johannesson. C. 2008. *University strategies for knowledge transfer and commercialisation - An overview based on peer reviews at 24 Swedish universities 2006*. VINNOVA - Swedish Governmental Agency for Innovation Systems.

10- Vest Charles M. 2005. *Pursuing the endless frontier: essays on MIT and the role of research universities*. MIT, USA

11- Wala' Wajih abdelhamid abdelghani. 2009. *Higher Education in the Abbasid First Era*. Magistère dissertation, Ain chams university, Cairo, Egypt.

Management de la ressource humaine stratégique : une gestion standard ou différenciée ?
Cas des entreprises du savoir

Dr. Hakima SOUKI
Maître de conférences B
: souki_hakima@yahoo.fr
Université Mouloud MAMMERI de Tizi Ouzou

Résumé

Cet article traite de la ressource humaine qui détient un savoir et des compétences stratégiques pour l'entreprise qui est à la base de sa compétitivité. Des écrits sur le management de la ressource humaine sont légion or notre étude vise à savoir si le management de cette catégorie de salariés répond aux critères de mangement classique ou elles bénéficient d'une gestion spécifique. Les entreprises qui ont attiré notre attention sont celles qui activent dans le domaine du savoir et ce choix n'est pas fortuit. En effet, elles mobilisent une quantité considérable de connaissances vitale à leur survie et les détenteurs du savoir sont porteurs des compétences-clés.

Notre étude empirique consiste à savoir la place accordée aux ressources humaines stratégiques au sein d'un échantillon constitué d'entreprises à fort potentiel en savoir et cela en utilisant l'outil statistique. Les résultats d'analyse des données

ملخص

يتناول هذا المقال الموارد البشرية ذات المعرفة والمهارات الاستراتيجية للمؤسسات التي تبني عليها قدرتها التنافسية. عدد كبير من الدراسات أنجزت على إدارة الموارد البشرية لكن دراستنا تهدف الى معرفة إذا كانت إدارة هذه الفئة من الموظفين تلبي معايير التسيير الكلاسيكي أو لديهم إدارة محددة. المؤسسات التي لفتت انتباهنا في هذا البحث هي تلك التي تنشط في مجال المعرفة وهذا الاختيار ليس بصدفة. إن المؤسسات المعرفة تستعمل قدرا كبيرا من المعارف التي تعتبر أساسا لبقائها، و يعتبر حاملي المعرفة مصدر القدرة التنافسية. هدف دراستنا التجريبية في هذا المقال هو اكتشاف مكانة الموارد البشرية الاستراتيجية ضمن عينة من المؤسسات ذات امكانية عالية من المعرفة و ذلك باستخدام الأدوات الإحصائية. تكشف نتائج تحليل المعطيات المجمعة عن أغلبية الممارسات الإدارية

collectées révèlent la prédominance des pratiques managériales de type standard.
Mots clés : entreprises du savoir, gestion de la ressource humaine (GRH), capital humain, compétences.
Jel codes : M12, M51, M52, M53, M54

للموارد البشرية الاستراتيجية بدون أي تمايز مع الموارد البشرية الأخرى.
الكلمات المفتاحية: مؤسسات المعرفة، إدارة الموارد البشرية، رأس المال البشري، المهارات

Introduction

Les entreprises sont de plus en plus confrontées à l'intensification de la concurrence, de ce fait elles mettent l'accent sur leur capital intellectuel qui peut leur procurer un avantage compétitif important. Les théories de la ressource humaine considèrent les compétences comme source de compétitivité de la firme. L'approche par les ressources et les compétences (Penrose, 1959, Wernerfelt, 1984, Barney, 1991) relie directement l'avantage concurrentiel d'une entreprise aux connaissances et à l'expérience de ses salariés. Ce rôle central joué par la ressource humaine dans de nombreuses entreprises nous amène à qualifier cette ressource de stratégique d'où l'appellation de " ressource humaine stratégique" ou "capital humain". Cette centralité est davantage illustrée dans les entreprises basées sur le savoir car elles emploient des salariés hautement qualifiés, d'où l'intérêt porté à ces entreprises dans cet article. Nous serons amenés dans cette recherche à utiliser capital humain et ressource humaine stratégique de manière interchangeable.

Dans cette optique, nous posons la question suivante : e**xiste-il une gestion spécifique de la ressource humaine dans les entreprises qui activent dans des domaines à forte intensité en savoir ou son management relève-t-il des pratiques courantes de la gestion de la ressource humaine ?**

Le management du capital humain dans les entreprises basées sur le savoir est spécifique. Les travaux effectués par Baruel Bencherqui et al. (2009) concluent que

les entreprises qui fondent leur avantage concurrentiel sur le personnel qualifié trouvent des difficultés de recrutement et de fidélisation de leurs salariés. Dans cette lignée, nous posons trois hypothèses :

Hypothèse 1 : elle stipule que les entreprises qui feront l'objet de notre étude empirique rencontrent des obstacles à trouver des salariés adaptés à leurs activités.

Hypothèse 2 : elle précise que ces entreprises trouvent des difficultés à fidéliser leurs salariés-clés.

Hypothèse 3 : la particularité des salariés les plus compétents impose des pratiques de gestion de la ressource humaine (GRH) propres à cette catégorie de salariés (Dejoux et Thevenet, 2010).

Pour vérifier ces hypothèses, nous adoptons une démarche épistémologique et méthodologique illustrée dans le point qui suit.

1. Démarche épistémologique et méthodologie de recherche

Notre recherche correspond aux critères de scientificité positivistes à savoir : vérifiabilité, confirmabilité, réfutabilité. Ce que nous cherchons à vérifier dans ce travail, c'est de savoir si le capital humain à travers ses connaissances et ses compétences serait 'LA' ressource la plus valorisable au sein des entreprises algériennes basées sur le savoir. Partant des théories récentes de la ressource humaine qui prône l'idée que toute entreprise qui veut se procurer un avantage compétitif hors coût devrait détenir un capital humain hautement formé et détenteur des connaissances stratégiques, nous avons voulu mettre en exergue la place accordée au capital humain au sein d'un échantillon constitué d'entreprises à fort potentiel en savoir. Pour ce faire, nous avons opté pour la méthode quantitative en menant une enquête auprès d'un échantillon constitué de 23 entreprises.

Pour décrire et expliquer les pratiques de management de la ressource humaine au sein des entreprises à fort potentiel en savoir, nous avons adopté la méthode d'analyse factorielle des correspondances (ACM). Cette méthode est la plus adaptée pour des variables qualitatives de type nominal, ordinal et dichotomique et correspond aux objectifs de notre recherche tendant à établir -ou non- l'existence de similarités entre les entreprises étudiées pour toutes les variables de gestion de la ressource humaine. Pour vérifier les hypothèses 1 et 2 de ce travail, nous avons fait appel aux tests statistiques non paramétriques en l'occurrence le test de de Khi 2 et le test binomiale.

2. Cadre conceptuel et théorique

Des définitions s'imposent avant de présenter l'état de l'art de la thématique traitée dans cet article. La première est celle de la ressource humaine stratégique, de quoi s'agit-il ? Une ressource humaine est qualifiée de stratégique lorsqu'elle détient des compétences essentielles non seulement pour la mise en marche de l'entreprise, mais pour qu'elle acquiert un avantage concurrentiel. Ce concept est assimilé à celui du capital humain qui signifie les connaissances et les compétences d'un individu acquises lors des formations académiques ou professionnelles. La seconde définition est relative au concept de l'entreprise du savoir. L'OCDE (2000, p.56) définit ce concept comme étant une entreprise «qui emploie relativement intensément la technologie et/ou le capital humain. On peut y inclure les industries manufacturières à haute technologie ainsi que certains services ». Dans ces services, on peut y inclure les télécommunications, les bureaux d'étude, les banques et assurances...

De nombreux auteurs : Davenport (2005), Amar (2002), McDade e al. (2002), Lowendahl (2000), Baron (2004), Maister (1993) défendent l'idée que les entreprises

du savoir associent aux salariés les plus compétents un certain nombre de pratiques managériales qui se différencient des formes traditionnelles de management.

La spécificité managériale de la ressource humaine stratégique est due à sa difficulté. En effet, cette catégorie de salariés comme le soulignent Lowendahl (2000) ainsi que Davenport (2005), exige de leur employeur une autonomie dans leur travail, rechignent la formalisation, l'ordre et le contrôle. A ce titre, Bouchez (2009, p171) précise que «...ces populations de professionnels, qui mobilisent des compétences expertes et/ou talents, se traduisent par une forte autonomie, s'accompagnant d'une certaine indépendance d'esprit. Ils sont rétifs à toute forme de management de type hiérarchique.

Amar (2002) distingue une différence entre le mangement traditionnel et le mangement des salariés à haut potentiel en savoir. Dans les entreprises traditionnelles, le travail est comptabilisé comme une charge or que les entreprises du savoir ayant un besoin permanent de créativité et d'innovation, doivent prendre en compte les caractéristiques et les besoins propres à chaque salarié. Par ailleurs, créer une culture favorable au partage de la connaissance est une des prérogatives de cette catégorie de manager. Tous ces facteurs sont à même de fidéliser les travailleurs du savoir réputés par le nomadisme professionnel.

Au risque de voir les plus compétents quitter l'entreprise, cette dernière devrait investir dans la GRH en l'occurrence : la reconnaissance et la valorisation du potentiel de compétences, leur attribué un pouvoir, des bonus et des stocks options (Alvesson, 2000; Drucker, 2001). Nous nous intéressons à la gestion de ce capital spécifique pratique par pratique.

2.1. Evaluation des salariés à potentiel

Les pratiques d'évaluation adoptées par une entreprise nous renseignent sur ses stratégies et son système de management. Bouchez (2009) distingue deux dispositifs d'évaluation des salariés du savoir selon la nature de l'activité dominante : soit des activités normées et applicatives, soit des activités nécessitant une modification et une adaptation. Cette dernière est la plus adaptée aux salariés clés de l'entreprise.

Plusieurs pratiques traditionnelles du système d'évaluation sont remises en cause. Barrette J. et al. (2001) considèrent que la formalisation des tâches est inadaptée aux entreprises aux emplois dynamiques, que l'évaluation d'une équipe prend la place de l'évaluation de l'individu. Demander à un responsable hiérarchique d'effectuer l'évaluation alors que ses connaissances techniques sont en deçà de celles des évalués et la difficulté de mettre en place des critères d'évaluation rendent inadaptés les pratiques propres aux entreprises traditionnels.

Les méthodes de sélection des meilleures compétences à intégrer dans l'entreprise ne se basent pas uniquement sur les connaissances techniques mais surtout sur l'harmonisation des individus avec la culture organisationnelle (valeur et compétences clés) ainsi que le sens du travail en équipe. L'évaluation est plutôt intuitive, c'est-à-dire qu'il n'y a pas d'instruments bien définis pour mesurer avec plus d'objectivité les critères visés. Cependant, de nombreux auteurs ; Le Boterf (1990), Gilbert et Thionville (1990) défendent l'idée que l'évaluation des compétences des individus se fait en se référant à un emploi type ou à un référentiel de compétences. Des écarts sont, par la suite, dégagés entre les compétences requises et les compétences réelles qui serviront à motiver les plans de formation.

2.2. Recrutement sélectif

Les entreprises ayant un fort besoin en compétences recrutent dans des secteurs prestigieux (grandes écoles). Ce comportement de recrutement élitiste s'explique par le fait que ces entreprises vendent des compétences. Recruter dans un vivier sélectif permet d'optimiser le recrutement en perdant le moins de temps et en faisant moins d'erreurs. Une fois les meilleurs éléments sont attirés vers l'entreprise, elle cherche à les développer, les motiver et surtout à les retenir car les travailleurs du savoir sont réputés par le nomadisme professionnel.

L'expérience n'est pas un critère essentiel dans le recrutement dans des secteurs très exigeant intellectuellement en raison de l'évolution rapide des techniques, des procédés et du savoir en général. Avoir le sens de travail en équipe est l'essence d'un travailleur intellectuel, donc cette qualité est fortement recherchée par les entreprises. Le travail en équipe qu'exige une activité centrée sur le savoir amène les entreprises à recruter des profils interchangeables à compétences variées. De ce fait, elles recrutent également dans des universités et des écoles moins prestigieuses.

Un autre critère qu'on rattache aux entreprises du savoir est le recourt de celles-ci au recrutement interne. En effet, adopter ce type de recrutement est une manière d'exprimer sa reconnaissance aux travailleurs les plus compétents et par conséquent renforcer leur engagement à l'entreprise.

Le modèle de recrutement des salariés les plus compétents développé ci-dessus est un modèle parmi tant d'autres : modèle des concours qui consiste à filtrer selon des critères déjà préétablies ; modèle des élus qui se traduit par la gestion des carrières et le développement du potentiel d'un certain nombre de salariés préalablement choisis ; modèle professionnel où l'importance est davantage accordée au jugement du

responsable hiérarchique et les pairs ; modèle de cueillette assuré par « un chasseur de tête ».

2.3. Développement de la potentielle compétence

La théorie du capital humain (Becker, 1964) affirme que plus un travailleur est formé dans l'entreprise, plus il augmente la valeur de son capital humain qui peut lui offrir des d'opportunités sur le marché du travail interne ou externe. La difficulté d'attraction et de fidélisation des salariés à potentiel fait que les organisations leur mettent à disposition des postes offrant les perspectives de développement personnel et professionnel les plus attrayantes (Werbel et al., 1996). Roussillon (2006) affirme que pour développer les connaissances de cette catégorie de salarié, l'entreprise recourt au changement de postes, de filiales et parfois même de métier. Cela stimule des compétences différentes, permet de constituer un réseau interpersonnel ainsi qu'une compréhension globale de l'entreprise. La formation tout au long de la vie étant une pratique courante, les salariés les plus compétents bénéficient d'une formation spécifique qui leur permettrait non seulement d'acquérir de nouvelles connaissances mais aussi d'apprendre à introduire de nouvelles méthodes de travail et de management. La spécificité de la formation de cette catégorie de salarié se traduit par une utilisation régulière des NTIC avec une forte implication et contribution des formés, et l'adoption d'une démarche centrée sur le développement personnel par le biais du coaching. « Le coaching est centré sur l'écoute de la spécificité des modes de management de chacun pour développer les talents, aider à se gérer soi-même par une meilleure connaissance de soi et la construction d'un projet personnel et professionnel… » Roussillon (2006, p.76). A ce coaching individuel s'ajoutent des groupes d'échange de pratique constitués de personnes à compétences distinctes afin de partager et mettre en commun de nouveaux savoir-faire.

La formation chez les salariés qualifiés permet de renforcer leur employabilité. Celle-ci ne doit plus être la capacité à retrouver un emploi quand on a perdu le sien, mais la capacité à en occuper un autre dans l'entreprise rapidement en permanence. L'employabilité doit devenir un étalon de la mesure des différents salariés parce que se séparer d'une personne est toujours coûteux humainement et financièrement. L'humain doit être un investissement permanent, ce qui implique non seulement de maintenir ses compétences en termes de savoir, savoir-faire et savoir-être, mais aussi sa capacité à agir et à réagir face à l'évènement. C'est le savoir-agir, au sommet de la pyramide de la compétence, qui fait toute la différence dans l'évaluation des compétences. C'est de cette manière que l'entreprise sort d'une gestion des compétences par postes et va vers une gestion des postes par les compétences.

Avoir une politique stratégique de l'investissement humain signifie avoir une vision claire des portefeuilles de compétences de ses salariés. La gestion par les compétences ne se limite pas à un simple répertoire de qualifications, de diplômes et de postes exercés. Elle doit amener l'entreprise à s'assurer que chaque personne peut exercer rapidement les compétences qu'on lui attribue. Pour ce faire, une grille de compétence s'impose. Celle-ci prend la forme d'un tableau qui permet de visualiser et d'apprécier les compétences disponibles. En ligne, la grille des compétences dresse les noms des salariés de l'entreprise et en colonne, les différentes opérations qu'exige l'emploi occupé ainsi que les savoirs disponibles ou à créer. Une fois cette grille est remplie selon les connaissances théoriques et pratiques de chaque individu, elle permet de donner une photographie de l'état des compétences disponibles et celles à améliorer et d'élaborer par conséquent les plans de formation.

2.4. Rémunération basée sur les compétences

Adopter un système de rémunération basée sur les compétences peut agir pour motiver les travailleurs intellectuels d'un côté, à intégrer l'organisation et les inciter à y

rester d'un autre côté (Jolly et Roche, 2000; May et al., 2002). Dans les entreprises qui nous intéressent dans cette recherche, le système de rémunération a ceci de particulier : ce sont les individus qui sont rémunérés et non leurs postes. En plus d'un système de rémunération de base, une rémunération variable est de mise dans ces entreprises ainsi que la rémunération non monétaire. Les organisations, notamment de grande taille, offrent un régime d'achat d'action à leurs employés-clés.

En somme, la rémunération a comme unité d'analyse, l'individu ou le groupe dans le cas de travail en équipe plutôt que le poste de travail, le risque est partagé entre l'employé et l'employeur, le marché est utilisé comme référence pour fixer le prix du travail pour contrer le nomadisme professionnelle et elle est davantage orienté vers le long terme (Diaz et Gomez-Mejia (1997). Par ailleurs, tout en ayant un salaire de base presque identique aux autres entreprises du secteur, les entreprises qui emploient des salariés à forts compétences se rattrapent grâce à des stock-options. En nous référant aux résultats d'études empiriques, une offre salariale supérieure à la moyenne qu'elle soit fixe ou variable a un impact positif sur la fidélisation des salariés.

2.5. Gestion des carrières nomades

La carrière traditionnelle ou organisationnelle dans les entreprises à fort potentiel en compétence a tendance à être remplacée par un projet de carrière qu'on peut qualifier de nomade. En effet, le seul acteur capable de gérer sa carrière est l'employé, qui le fait selon ses valeurs et ses motivations individuelles et ceci de façon très autonome. Cette autogestion de carrière poursuit l'objectif de développement et de valorisation des compétences en fonction des intérêts et des préférences du salarié. Ce qui justifie « le développement des carrières 'atypiques' c'est d'armer les individus face à des organisations qui se désintéressent des sorts individuels » (Dany, 2002, p.

12). Dans ce cadre, on assiste à l'évolution de l'ancien contrat psychologique vers un contrat de type client-fournisseur auquel on associe un comportement opportuniste de part et d'autre. Le salarié se limite à une relation avec l'entreprise qui se résume à un échange ponctuel entre un travail et un salaire attirant, couplé à des possibilités d'acquisition de compétences (Bailly et al, 1998).

3. Les principaux résultats de l'étude

Notre échantillon est établi selon la méthode probabiliste en procédant par tirage au sort. L'effectif de l'échantillon constitué est égal à 23 entreprises sur une population cible de 213 entreprises qui activent dans le domaine du savoir (pharmacie, automobile, banque et assurance, télécommunication…) et qui sont situées dans la région Nord-centre.

A présent, nous allons vérifier les hypothèses posées précédemment une par une.

3.1. Les entreprises fondées sur le savoir trouvent des difficultés à recruter un capital humain adapté aux exigences de leurs activités.

Pour vérifier cette hypothèse nous avons utilisé un test statistique non paramétrique pour une variable. La question que nous avons posée aux entreprises enquêtées consiste à savoir si elles trouvent des difficultés à recruter des salariés ayant des compétences adaptées aux exigences de leurs activités. Cette variable est de type dichotomique (oui/non), le test adapté à cette variable est le test binomial.

Tableau 1: test binomial sur la variable difficulté de recrutement

		Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (bilatérale)	Point de probabilité
Rencontrer des difficultés pour attirer et recruter des salariés ayant des compétences qui correspondent à l'activité de l'entreprise	Groupe 1	Oui	14	,67	,50	,100	,055
	Groupe 2	Non	7	,33			
	Total		21	1,00			

Source : données de l'enquête

Le tableau ci-dessus montre que 67% des entreprises de l'échantillon pris trouvent des difficultés pour attirer et recruter des salariés ayant des compétences qui correspondent à leur activité. Nous nous demandons si cette proportion observée qui diffère du pourcentage supposé de 50% au niveau de la population est due au simple hasard ou à une réelle signification. Étant donné que l'hypothèse posée stipule que les entreprises du savoir trouvent des difficultés pour recruter, donc nous procéderons à un test unilatéral à droite afin de déceler si

$$H_0 : \pi = 0{,}5 \text{ et } H_1 : \pi > 0{,}5$$

π étant le pourcentage de la population qu'il s'agit d'estimer.

Le seuil de signification du test en d'autres termes le risque d'erreur qui varie généralement de 1% à 10% est égal à 10% dans le test binomial calculé. L'hypothèse nulle est dans ce cas rejetée. Le pourcentage des entreprises qui activent dans le domaine du savoir ayant des difficultés de recrutement est supérieur à 50%.

3.2. Difficulté de fidélisation des salariés les plus compétents dans les entreprises fondées sur le savoir.

La variable que nous avons choisie pour mesurer la fidélité des salariés à l'entreprise-employeur est le turn over. Pour ce faire nous avons calculé via le logiciel SPSS le test de Khi-deux.

H_0 : les entreprises du savoir ne trouvent pas des difficultés pour fidéliser leurs salariés les plus compétents.

H_1 : les entreprises du savoir peinent à garder les meilleures de leurs salariés.

Tableau 2: test Khi-deux sur la variable fidélité des salariés les plus compétents

Test

	le turn-over des salariés
Khi-deux	2,800[a]
Ddl	2
Signification asymptotique	,247

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 6,7.

Le turn-over des salariés

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
Inexistant	4	6,7	-2,7
Faible	10	6,7	3,3
Moyen	6	6,7	-,7
Total	20		

Source : données de l'enquête

Pour un degré de liberté de 2 (nombre d'item -1), l'hypothèse nulle est acceptée car la signification asymptotique est supérieure à 0,1 (sig. = 0,247). Les entreprises de la population cible ne rencontrent pas de difficulté pour fidéliser leurs salariés.

Nous pouvons trouver l'explication dans la théorie du capital humain de Becker (1964). Pour lui, les forces concurrentielles amèneront la firme à payer le travailleur au taux du marché, sinon il risque de partir travailler ailleurs. La question que nous avons posée aux entreprises relative aux salaires des plus compétents, 76,2% d'entre elles considèrent les salaires versés comme relativement égaux aux salaires du même secteur. Uniquement 4,8% des entreprises versent des salaires supérieurs à ceux du même secteur d'activité. Cette situation ne motive pas les salariés à changer d'entreprise.

3.3. Un management spécifique de la ressource humaine

L'analyse en correspondance multiple est l'outil statistique d'analyse des données de notre enquête qui nous a permis de constituer des groupes de pratiques de gestion de la ressource humaine en distinguant ceux qui se situent au diapason de la théorie présentée ci-dessus et ceux qui s'inscrivent aux antipodes de cette théorie.

Nous analysons le comportement des entreprises de l'échantillon concernant les principales variables de la gestion de la ressource humaine en l'occurrence l'évaluation, le recrutement, la formation, la rémunération et le climat social. Pour chaque variable, nous avons constitué une carte ACM et cela en respectant la condition suivante : le nombre d'observation doit être supérieur ou égal à 5 fois le nombre de variables étudiées.

En raison de l'impossibilité de reprendre toutes les cartes ACM relatives aux variables GRH prises, nous nous sommes limités à une carte illustrative (figure 1) qui est celle de la rémunération des compétences.

Tableau 3: récapitulatif du modèle relatif à la rémunération

Dimension	Alpha de Cronbach	Variance expliquée	
		Total (valeur propre)	Inertie
1	,716	2,342	,468
2	,603	1,932	,386
Total		4,274	**,855**
Moyenne	**,665**[a]	2,137	,427

a. La valeur Alpha de Cronbach moyenne est basée sur la valeur propre moyenne.

Source : données de l'enquête

Comme le montre le tableau récapitulatif du modèle, l'alpha de Cronbach qui est égal à 0,665 est assez satisfaisant pour qualifier l'échelle de mesure de la rétribution des compétences des entreprises de l'échantillon, de fiable. Par ailleurs, les deux facteurs du diagramme de modalité contiennent 85,5% de l'information de l'ensemble des données analysées.

Figure 1: plan factoriel des variables liées à la rétribution des compétences

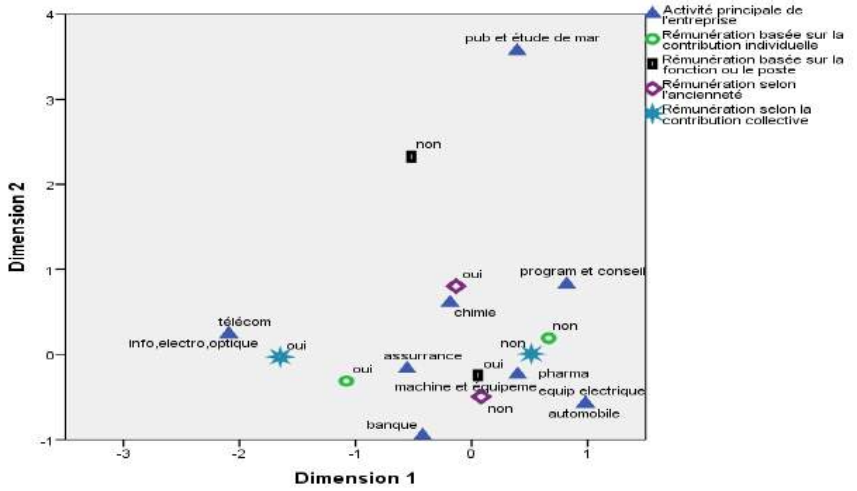

Source : données de l'enquête

En procédant de la même manière pour les cinq variables, nous résumons les résultats de l'analyse dans le tableau qui suit.

Tableau 3: synthèse des résultats relatifs aux pratiques de gestion du capital humain

Pratique de gestion du capital humain	Nombre de groupe d'entreprises
Évaluation	**Deux groupes** : -évaluation par référentiel compétences ; -évaluation par appréciation de l'encadrement ++
Recrutement	**Deux groupes :** -modèle profil postes et grille d'évaluation ++ -référentiel compétences
Formation	**Trois groupes :** -rotation des postes et conférences++ -formation sur le tas -cours internes/externes

Rémunération	**Quatre groupes :** -selon le poste ++ -selon l'ancienneté -individuelle -collective
Climat social	**Deux groupes :** -Serein+ -conflictuel

Source : données de l'enquête

Le signe (+) fait référence au fait que le nombre d'entreprises qui constituent un groupe est plus important que les autres.

Nous constatons d'après le tableau 4 qu'en dépit de l'appartenance des entreprises enquêtées aux activités à fort potentiel en compétences, la gestion de leur capital humain ne relève pas dans tous les cas, des pratiques proches de celles qui mettent en avant le potentiel savoir détenues par les salariés. Le tableau ci-dessus nous amène à conclure qui les entreprises enquêtées s'éloignent des pratiques spécifiques de la gestion de la ressource humaine stratégique par conséquent l'hypothèse 3 posée précédemment est rejetée.

Les variables GRH où l'on distingue de forte dispersion entre les entreprises sont la rémunération en distinguant 4 groupes d'entreprises et la formation en ayant 3 types d'entreprises qui appliquent des méthodes de formation différentes.

Pour finir notre analyse, nous présentons un tableau qui résume la vérification ou la non vérification des hypothèses posées précédemment.

Tableau 5 : récapitulation des résultats de l'étude

	Variable	**Test d'hypothèse et méthode**	**Résultat**
Hypothèse 1 Difficulté de recrutement	Recrutement (dichotomique)	Binomial	Vérifiée
Hypothèse 2 Difficulté de fidélisation	Turn-over (ordinale)	Khi-deux	Non vérifiée
Hypothèse 3 Gestion spécifique de la GRH	Evaluation Recrutement Formation, rémunération Climat social	Méthode ACM	Non vérifiée

Source : établi par nos soins

Conclusion

Arrivé aux termes de l'analyse menée dans cet article, nous pouvons conclure que les entreprises étudiées tout en étant homogènes en termes de leur appartenance à l'activité à fort potentiel en connaissance, elles demeurent hétérogènes dans les pratiques de gestion de leurs ressources humaines stratégiques. De nombreux auteurs défendent l'idée que les entreprises du savoir sont censées gérées leur capital humain en respectant des procédés spécifiques. Cela s'explique par la difficulté de recruter une main d'œuvre adaptée à leurs activités d'une part et la prédominance de « l'esprit nomade » chez leurs salariés notamment les plus compétents.

Les majorités dans entreprises enquêtées ont tendance à considérer leurs salariés clés une ressource humaine comme les autres sans un traitement spécifique cohérent qui touche tous les aspects de la gestion de la ressource humaine à savoir l'évaluation, recrutement, rémunération, formation et cadre de travail.

Cet état de fait pourrait avoir un effet direct sur les performances de ces entreprises car les pratiques managériales relatives au capital humain peuvent ne pas favoriser le partage du savoir et l'innovation. Cet aspect peut faire objet de recherche ultérieur.

Références bibliographiques

Amar D. (2002), " managing knowledge worker" Quorum Books.

Baron X. (2004), "travail intellectuel, production immatérielle et nouvelles identités professionnelle" in Gestion des RH: regards croisés en l'honneur de Bernard Galambaud. Edition Economica, Paris.

Barney J.B. (1991), "Firm resources and sustained competitive advantage", Journal of Management, vol. 17, n° 1, p. 99-120.

Barrette J., Carrière J., Fankhauser O. et Barrette S. (2002), « Les entreprises de haute technologie et leurs pratiques de recrutement, de sélection, d'évaluation du rendement et de rémunération », Gestion, vol. 27, n° 2, pp. 54-66.

Baruel Bencherqui D., Le Flanchec A., Mullenbach Servayre A. « Recruter dans les métiers en tension, une méthodologie émergente par l'étude des offres d'emploi ANPE » disponible sur https://www.agrh.fr/assets/actes/2009baruel-leflanchec mullenbach010.pdf

Becker G. (1964), "human capital" Columbia University Press, NBER, New York.

Bouchez J.P. (2009), "le management invisible: autour des travailleurs du savoir" Édition Vuibert, Paris.

Dany F. (2002), « l'individu ou l'organisation qui gère réellement la carrière des cadres? » revue française de gestion, Janvier-Mars, n° 137, pp. 9-26.

Davenport T.H. (2005), "thinking for living" Harvard Business School Press.

Diaz M. D., Gomez-Mejia L. (1997), "the effectiveness of organization-wide compensation strategies in technology intensive firm" the journal of high technology management research, 8, 2, 1997, p. 301-311.

Gilbert P., Thionville R. (1990), « gestion emploi et évaluation des compétences » Edition Est, Paris.

Jolly D. et Roche L. (1999), « traits spécifiques à la GRH dans les entreprises à fort contenu technologique » management et conjoncture sociale n° 556, pp. 189-203.

Le Boterf G. (1990) " comment investir en formation" Edition d'Organisation, Paris.

Lowendahl B. (2000), "Strategic management of professional services firms" Copenhagen Business School Press.

Maister D.H. (1993), "Managing the professional service firm" The Free Press.

McDade et al. (2002), "knowledge worker in the engagement equation" Strategie Review.

May T.Y.M, Korczynski M., Frenkel S.J (2002), «Organizational and Occupational Commitment: Knowledge workers in large corporations», Journal of Management Studies, Vol. 39 (6), pp. 775-801.

OCDE, (2000), « perspective de la science, de la technologie et de l'industrie ». OECD Documents, OCDE, Paris.

Penrose E. (1995), "The theory of the growth of the firm", 3rd edition, Oxford University Press Oxford, MA.

Roussillon S. (2006), "la gestion des cadres à potentiel" Encyclopédie des ressources humaines. 2ème édition Vuibert, Paris.

Werbel J., Landau J. et Decarlo T.E. (1996), "the relationship of pre-entry variable to early employement organizational commitement" The journal of Personal sally and sales management. Vol 16, pp. 23-35.

Wernerfelt B. (1985),"A resource-based view of the firm" in strategic management journal Volume 5, Issue 2 April/June 1984 Pages 171–180.

LE SECTEUR DE LA PÊCHE MARITIME EN ALGÉRIE : ENJEUX ET RÉALITÉS

THE MARITIME FISHERIES SECTOR IN ALGERIA: CHALLENGES AND REALITIES

Sidi Mohammed Ryad CHIKHI

Doctorant en Management et politiques publiques

Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

R.chikhi@hotmail.com

Résumé :

L'objectif de cet article est d'explorer la relation qui existe entre les variations de la flottille de pêche en Algérie et son impact sur les quantités en ressources halieutiques capturées.

Les résultats révèlent une régression globale de la taille de la flottille et des quantités capturées des pays méditerranéens (France, Italie, Espagne). Pour l'Algérie, le nombre de navires est passé de 2138 navires en 1994 à 4720 navires en 2014. Les quantités capturées ont évolué légèrement (110000t-140000t) entre 2000 à 2010 puis diminuent et se stabilisent en 2014 au même niveau de production qu'en 1993. La productivité annuelle passe de 87,16 % en 2001 à 38,15 % en 2013 avec un taux d'immobilisation des navires de 42,74 %.

Mots-clés: secteur de la pêche, pêche maritime, ressources halieutiques, flottille de pêche, politiques publiques

JEL Classification : E61- O21- Q01 –Q28

Abstract:

The objective of this article is to explore the relationship between the variations of the fishing fleet in Algeria and its impact on the quantities of fishery resources caught.

The results reveal an overall regression of the size of the fleet and of the quantities caught in the Mediterranean countries (France, Italy, Spain). For Algeria, the number of vessels increased from 2138 vessels in 1994 to 4720 vessels in 2014. The quantities caught evolved slightly (110000t-140000t) between 2000 and 2010 and then decline and stabilize in 2014 at the same level of production as in 1993. Annual productivity rose from 87.16% in 2001 to 38.15% in 2013, with a ship-keeping rate of 42.74%.

Keywords: Fisheries sector, Sea fishing, halieutics resources, fishing fleet, public policies

1. Introduction

Le secteur de la pêche a un rôle économique important puisqu'il contribue à la sécurité alimentaire des populations, mais également à la création d'emplois. En 2006, les inscrits maritimes étaient environ 40 millions au niveau mondial, dont 90 % pratiquant la pêche artisanale (Love, 2010). Longtemps à caractère traditionnel, le milieu marin a connu ces dernières années des changements dans les pratiques de pêches et les instruments de capture utilisés. Fortement influencée par l'ouverture des marchés et des échanges, l'exploitation de la ressource halieutique dans la région méditerranéenne est principalement assurée par de petites et moyennes entreprises. Elles font face aujourd'hui à des enjeux et des défis croissants, tant pour répondre aux exigences locales, nationales, qu'internationales (Stevenson, 2013).

La mer méditerranéenne se caractérise par une ressource halieutique riche et diversifiée. Cette diversification concerne aussi les populations qui partagent et exploitent cette ressource. En effet, plus de 23 pays la bordent avec une population avoisinant les 470 millions répartis autour d'un littoral de 45 500 km de longueur. Elle dispose d'un plateau continental de 526 600 km² permettant ainsi une production de 300 000 t de poissons bleus par an et d'un volume d'importations allant jusqu'à 4,4 millions de tonnes (MPRH, 2015).

En Algérie, les inscrits maritimes algériens représentent 20% du total des inscrits dans la région, alors que la production halieutique ne représente que 12 % de la production globale de la région, soit environ 120 000 t par an (MPRH, 2015). En termes de flottille de pêche, celle des sardiniers représente 30 % du total de la flottille de pêche de la Méditerranée. En effet, ce n'est pas moins de 1200 bateaux qui pêchent de la sardine.

Depuis 2001, le gouvernement algérien a choisi d'inscrire le secteur de la pêche dans une dynamique de relance économique. Celle-ci visait à doter les gens de mer de moyens de production (flottille, motorisations, instruments de captures) plus performants afin d'augmenter la quantité de la ressource halieutique capturée et répondre ainsi à la demande croissante du marché local (MPRH, 2001, MPRH, 2003, MPRH, 2005).

À la lumière de ce qui précède, l'objectif de cet article est d'analyser le lien qui existe entre l'augmentation de la flottille de pêche et la quantité de ressource halieutique capturée. Plus précisément il s'agit de savoir s'il existe une corrélation positive entre l'évolution de ces deux variables.

L'ensemble de la démarche s'inscrit dans un cadre déductif. La méthodologie utilisée est principalement quantitative, complétée par l'analyse documentaire. Elle est justifiée par le besoin d'appréhender en partie les enjeux actuels du secteur de la pêche maritime. En ce sens, la démarche consiste à confronter les connaissances établies par la littérature aux données empiriques relatives à la pêche maritime en Algérie. L'interprétation des résultats va s'appuyer principalement sur la comparaison entre :

1- La taille de la flottille de pêche par année (*variable indépendante*) ;
2- Les quantités de la ressource halieutique capturée par année (*variable dépendante*).

Les données mobilisées se composent de statistiques recueillies auprès du ministère de la Pêche et des Ressources halieutiques ainsi que des données de l'Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO). Les données concernant l'évolution de la flottille globale, mais aussi, celle des immobilisations, reprennent le total du nombre des trois types de flottilles : *petits métiers, sardiniers, chalutiers*. Les

données concernant l'évolution la ressource halieutique capturée, sont obtenues en totalisant les différentes espèces débarquées : *Poissons démersaux, petits pélagique, gros pélagiques, requins et squales, crustacés, mollusques*.

1.1. La pêche maritime : définition et composantes

La pêche peut être définie comme étant « *l'action qui consiste à capturer dans l'eau des animaux qui y vivent et qui sont susceptibles de servir d'aliments* »[1]. Bien qu'elle soit simpliste, cette définition met l'accent sur les bases constituantes de l'exercice de l'activité de pêche. Fournir un effort orienté vers la capture d'un animal marin constitue en ce sens l'acte de pêcher. L'aquaculture, quant à elle, se définit comme l'« *élevage d'espèces aquatiques en vue de leur étude ou de leur commercialisation* »[2]. Dans les deux cas, que ce soit celui de la pêche maritime ou de l'aquaculture, l'exploitation des ressources marines, en tout ou en partie, en vue de la commercialisation est considérée comme une activité économique soumise aux réglementations et dispositions organisationnelles dictées par la loi. Le prix de commercialisation quant à lui, est directement lié aux lois du marché (*interaction entre l'offre et la demande*), [le marché étant un] : « *lieu où se confrontent, émanent d'individus rationnels, des offres et des demandes relatives à des biens dont les qualités sont définies et connues de tous* » (Dubois Patrick, 1993) cité par Camilleri and Feral (1996).

Ces définitions préalables donnent un premier éclairage sur de l'activité de pêche en général. Cependant, elles ne permettent pas de comprendre en profondeur la complexité et la diversité des enjeux qui existent dans le secteur de la pêche maritime[3]. Il est donc nécessaire de les compléter par la présentation des composantes fondamentales de la pêche maritime. Le schéma ci-dessous précise chacune de ces composantes, en mettant en évidence les liens, mais également la complexité du secteur de la pêche maritime.

Figure 1: Les composants fondamentaux d'une pêcherie

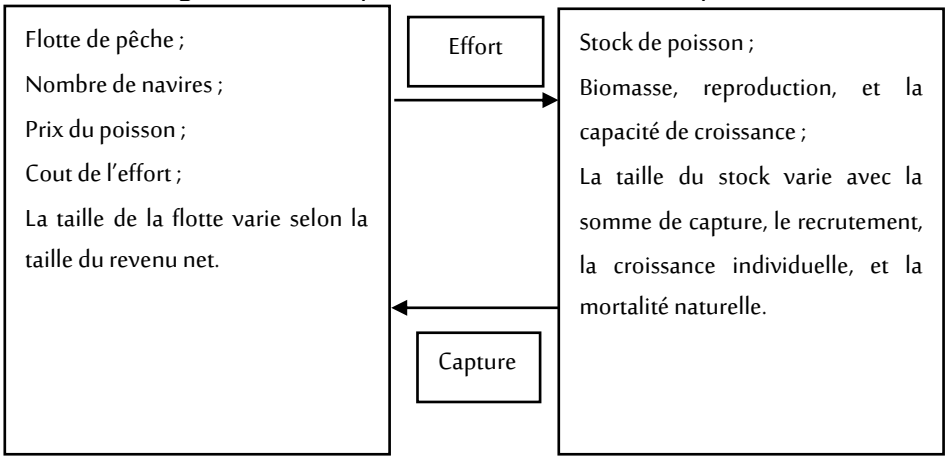

Source : traduit depuis Anderson and Seijo (2010).

Le stock de poissons est mesuré par rapport à la biomasse, et au capital en ressource naturelle existante. Son évolution dépend de la capacité de la ressource halieutique à se reproduire et à se renouveler, du recrutement dans le secteur de la pêche maritime, du niveau des revenus individuels, et du taux de mortalité naturel de la ressource. Le stock existant a donc une influence sur la variation des emplois au sein d'une pêcherie ainsi que sur le taux de croissance de revenus des individus qui exercent l'activité de pêche maritime.

Quant à la flottille de pêche, elle dépend également du stock de poissons. L'enjeu est de répondre à la demande du marché et d'assurer un revenu net permettant aux gens de mer de continuer à exercer leur activité. La production est fonction du stock de poisson disponible en mer (*variation selon : période, conditions climatiques, zone de pêche*) et l'effort de pêche *(nombre de sorties, engins utilisés*). Mais aussi, des dépenses lors de l'exercice de l'effort de pêche, ainsi que prix du poisson à la vente. La taille de la de flottille de pêche aura tendance à varier selon le niveau de revenu net à moyen et long terme. Dans le cas où le niveau moyen des revenus est trop faible, les pêcheurs seront plus enclins à quitter l'activité.

De tout temps, la pêche a été considérée comme la principale (*si ce n'est l'unique*) ressource dans l'alimentation des habitants du littoral. Aussi diversifiée soit-elle, la récolte et la capture d'espèces et végétaux marins se faisaient en tous lieux où il était possible d'accéder à la ressource, que ce soit dans des rivières, des fleuves, ou en mer, la pêche était convoitée et exercée par les embarcations les plus archaïques (Coutant and Lavieuville, 1903). Puis, avec le développement et le progrès des civilisations, les ressources marines sont devenues un produit répandu à l'intérieur des continents. Elles sont commercialisées et deviennent source de profit. Les richesses halieutiques passent ainsi d'une simple ressource marine qui permettait aux habitants du littoral de se nourrir à un produit commercialisable pouvant enrichir celui qui s'en occupe sérieusement. Dans ce cas, de par sa forte plus-value, l'exercice de l'activité de pêche devient un métier d'un excellent apport et pour celui qui s'y livre et pour la nation dont il fait partie puisque la production de poisson induit un effet d'entraînement pour l'ensemble des activités liées à la pêche, d'amont en aval.

1.2. L'activité de pêche maritime :

L'activité de pêche maritime peut être divisée en : petite pêche, pêche côtière, pêche au large, grande pêche (Plazaola and Lahi, 2016).

Pour sa part, le ministère de la Pêche et de l'aquaculture en Algérie adopte la classification suivante : pêche artisanale, pêche côtière, pêche hauturière, pêche océanique (MPRH, 2003).

Cependant, pour simplifier nous retiendrons une classification en deux branches (Coutant and Lavieuville, 1903) :

1. *La grande pêche :* ce type de pêche s'exerce à l'aide d'embarcations ou des navires de grands tonnages qui ont une capacité de pêche importante et qui peuvent rester en mer pendant des dizaines de jours, voire des mois. Les ressources pêchées peuvent être transformées ou conservées à bord du navire avant d'être débarquées à la pêche.
2. *La pêche côtière :* ce type de pêche s'exerce à l'aide d'embarcation ou de navires de moyenne ou de petite taille, elle désigne aussi toutes les autres pêches qui ne se font pas à l'aide de grands navires.

Cette division en deux branches distinctes données par l'auteur doit être encore mieux précisée à travers des caractéristiques plus « *techniques* » :

- **La grande pêche** est exercée par de grands navires : ce sont des unités de pêche dont la longueur dépasse les 25 mètres. Elles sont considérées comme des navires de pêche industrielle.
- **La pêche côtière** est exercée par des embarcations de moyenne et petite taille ne distinction doit être faite à ce niveau puisque la « ***pêche côtière*** » dite aussi « ***pêche artisanale »*** se divise en deux catégories : les

« petits métiers » qui représentent les unités de pêche de 6 à 12 mètres et *« les chalutiers »* qui représentent les unités de 16 à 25 mètres.

Ci-dessous une illustration qui démontre la diversité des embarcations et navires de pêche qui exercent leur activité dans des zones bien réparties et en utilisant des techniques de pêche bien définie puisque chaque type de pêche a ses propres normes, standards, et techniques :(*Filet maillons dérivant, Ligne de traîne, Palangre dérivante, etc.*).

Figure 2: Les engins de pêche

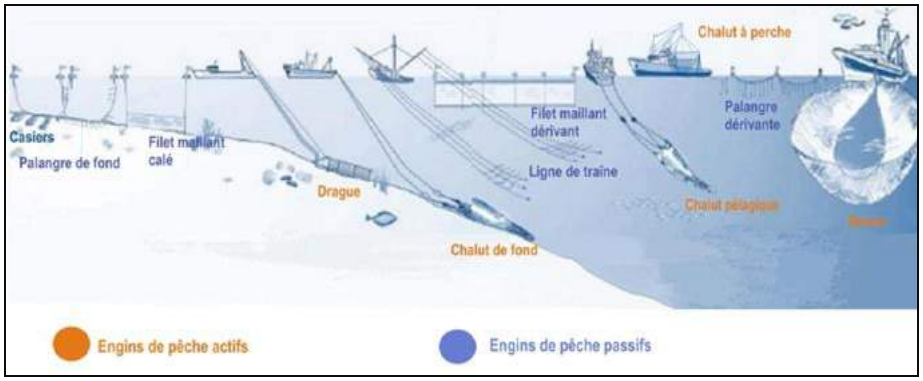

Source : Ifremer (08/08/2013)

Certains engins de pêche, de même que les techniques de capture utilisées sont récents. En effet, fortement influencée par la mondialisation des économies, on note une évolution continue significative des engins et des techniques de pêche.

1.3. Principaux enjeux de la pêche maritime

Le total de la production mondiale des ressources halieutiques n'a cessé de se développer depuis les années 1950 avec l'apparition de nouvelles techniques de pêche permettant ainsi l'accroissement des quantités capturées qui passent de 19

millions de tonnes en 1950 à près de 90 millions de tonnes en 1990, puis à 93,4 millions de tonnes en 2014 (FAO, 2016a, FAO, 2016b).

Dans le secteur de la pêche maritime, actuellement, l'un des principaux enjeux consiste à maintenir un équilibre entre la capacité de pêche et le stock en ressources halieutiques disponibles d'un pays. Dès lors, industrialiser ce secteur ou moderniser sa flottille de pêche renvoie directement à la notion d'augmentation des efforts de pêche (Troadec, 1989). Les trois catégories de flottille de pêche (*petits métiers, sardiniers, chalutiers*) vont s'affronter pour capturer un stock important de la ressource halieutique. Non seulement cette modernisation augmente le niveau de compétition au sein des pêcheries, mais elle ; « *entraîne* [également] *une diminution considérable de la main-d'œuvre employée* » (Camilleri and Feral, 1996). D'où l'intérêt de prendre en considération les aspects liés à la modernisation de la flottille de pêche : *« En pêche, le renouvellement de la flotte, ses rythmes et ses formes, ont une importance capitale. Il peut contribuer à la croissance de la production et des rémunérations. Il est aussi capable de déstabiliser cette activité, de provoquer une stagnation de la production et des revenus, donc une baisse de la rentabilité. »* (Eric, 1986).

Les faits sont toujours utilisés afin de confirmer une théorie, et en matière de pêche la théorie informe que (Eric, 1986) :

1. *« En matière de ressources renouvelables, un cercle vicieux tend à se constituer. La compétition pour la ressource engendre un accroissement des capacités de capture qui entraînent une baisse de rendement compensée par de nouvelles capacités de capture, et ainsi de suite. »*
2. *« La théorie nous dit que l'accroissement des revenus par unité d'effort de pêche passe par la diminution des capacités de capture et l'organisation de*

l'accès à la ressource et, qu'à défaut, on observera une course à la puissance conjointe à l'appauvrissement des stocks, celui-ci restant masqué par les gains technologiques d'efficacité. Elle avance que le prix se paie en subventions et aides diverses qui s'accroissent rapidement. »

2. L'évolution de la pêche maritime des pays de la région méditerranéenne

L'exploitation de la ressource halieutique a connu depuis les années 1950 une sensible augmentation. Dans des pays de la communauté européenne, la course à l'industrialisation a été favorisée par des politiques publiques d'aide au renouvellement de la flottille de pêche. En Méditerranée, il est possible d'avoir une appréciation sur l'évolution de la pêche maritime pour les six pays suivants : Algérie, Maroc, Tunisie, France, Italie, Espagne en faisant une comparaison entre les données de capture en ressources halieutiques, de la flottille de pêche, et des inscrits maritimes de 1956 par rapport à 2008 pour les pays voisins de l'Algérie.

Figure 3: Evolution de production des pays de la région méditerranéenne

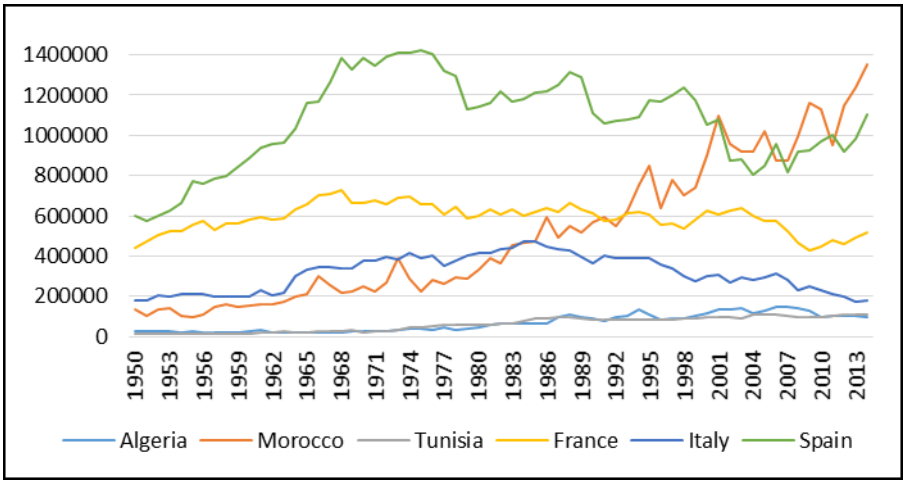

Source : élaboré par l'auteur sur la base des données FAO (2017)

En 1956, la production en ressources halieutiques des pays de la région méditerranéenne a été de : (*l'Algérie : 21 170 t, le Maroc : 100 000 t, la Tunisie : 11 950 t, la France : 425 000 t, l'Italie : 209 016 t, l'Espagne : 761 049 t*). Si l'on tente d'analyser l'évolution de la pêche maritime pour ces mêmes pays, les données de capture de la ressource halieutique de 2008 indiquent que : (*l'Algérie : 138 861 t, le Maroc : 992 686 t, la Tunisie : 95 787 t, la France : 468 115 t, l'Italie : 232 641 t, l'Espagne : 917 960 t*) (Simonnet, 1961, FAO, 2014, FAO, 2016a, FAO, 2017). Une augmentation significative de la capture des ressources halieutiques concernant l'Algérie, le Maroc, et la Tunisie.

Pour l'Algérie, la production moyenne est d'environ 30 000 t entre 1950–1980. Après cette période, le niveau de production s'accroît considérablement et atteint 94 092 t en 1987, 106 434 t en 1988, puis 135 402 t en 1994 pour des taux de croissances respectives de : + 44 %/1987, + 13 %/1988, + 33 %/1994. Les quantités produites diminuent puis se stabilise autour d'un seuil moyen de 132 640 t entre 2000-2008. Le pic de production de 147 362 t est atteint en 2007. Cependant, après l'année 2008, le niveau de production tend à diminuer.

Pour le Maroc, la production moyenne a été d'environ 237 000 t entre 1950–1985. Après cette période, le niveau de production atteint 593 744 t en 1986 puis continue à progresser jusqu'à atteindre 1 094 433 t en 2001 pour des taux de croissances respectives de : + 26 %/1986, + 21 %/2001. Le seuil de la production se stabilise autour d'une moyenne de 1 044 850 t entre 2001-2014.

Pour la Tunisie, la production moyenne est d'environ 22 657 t entre 1950–1976. En 1977, le cap des 50 000 t est dépassé avec un taux de croissance de +11 %. En constante évolution, la production atteint 109 187 t en 2004 avec un taux de

croissance de +22 %. La moyenne de capture est maintenue autour de 103 889 t entre 2004-2014.

Une baisse de la production peut être constatée ces dernières années pour les pays tels que la France, l'Espagne, et l'Italie.

Pour la France, une augmentation soutenue de la production avec des taux de croissances positives entre la période 1950-1967. Le pic de production a été de 725 646 t en 1968. Depuis cette année, le seuil de production a connu une baisse graduelle jusqu'à atteindre une moyenne de 505412 t entre 2004-2014.

Pour l'Italie, la production évolue autour d'une moyenne de 202 601 t entre 1950-1963, puis se stabiliser entre 1964-1969 pour une moyenne de 334 808 t. après cette période, elle continue d'évoluer. Le pic de production de 471 859 t est atteint en 1984. Depuis, la production a diminué graduellement. Entre 2007-2014, la moyenne produite est de 219 565 t. En effet presque le même seuil de production qu'entre 1950-1963.

Pour l'Espagne, la production passe de 597 403 t en 1950 à 1 261 734 t en 1967. Elle continue d'évoluer et atteint le pic de 1 421 800 t en 1975. Après cette période, elle se stabilise autour d'un seuil moyen de 1 184 686 t entre 1976-2001. Elle enregistre un taux de croissance négative de -19 % en 2002, puis une production moyenne est de 908 969 t entre 2002-2013. Néanmoins, en 2014, la production est de 1 104 135 t, pour un taux de croissance de 12 %.

Figure 4: Évolution de la taille de la flottille des pays de la région méditerranéenne

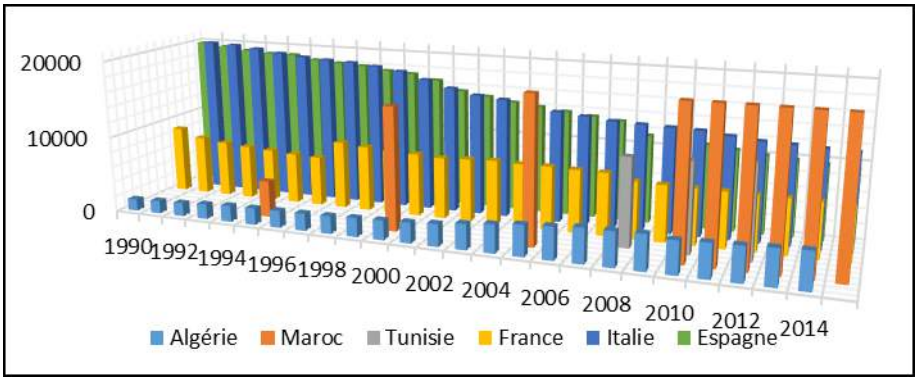

Source : élaboré par l'auteur sur la base des données FAO (2016a), Eurostat (2016)

Pour l'année 1956, en termes de flottille de pêche : (*l'Algérie : 935, la France : 14 800, le Maroc : 2000, la Tunisie : 2200/en 1952*). En 2008 et en termes de flottille de pêche : *(l'Algérie : 4441, la France : 7 373, le Maroc : 18 857, la Tunisie : 11 326, l'Espagne : 11 424, l'Italie : 13 613*) (Simonnet, 1961, FAO, 2014, FAO, 2016a, Sacchi, 2011, Eurostat, 2016). Une augmentation significative de la flottille de pêche peut être également constatée pour l'Algérie, le Maroc, la Tunisie. Par contre, la France a diminué sa flottille de pêche de moitié. Par absence de données en flottille de pêche de l'année 1956 pour l'Espagne et l'Italie, l'appréciation n'a pas pu être effectuée. Néanmoins, la flottille de pêche de l'Espagne et l'Italie ont connu une diminution de près de 50 % de leur flottille entre 1990 à 2015 (Eurostat, 2016). Dans le cas de la France, des incitations et aides financières ont été proposées aux gens de mer afin de désarmer les navires de pêche et d'opter ainsi pour des navires artisanaux. En ce sens, il s'agissait de trouver un équilibre entre l'effort de pêche et les stocks en ressources halieutiques. La transition vers un nouveau modèle de pêche durable était primordiale afin de garantir la pérennité et la continuité de l'exercice de l'activité de pêche dans

des conditions qui respectent l'environnement, mais aussi, d'inscrire l'exercice de cette activité dans un cadre d'exploitation et de pratique responsable.

Figure 5: évolution du nombre d'inscrits maritimes des pays de la région méditerranéenne

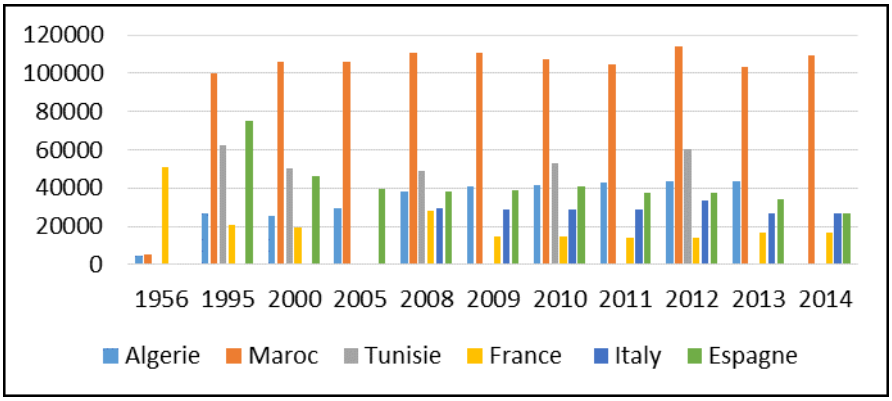

Source : élaboré par l'auteur sur la base des données Simonnet (1961), FAO (2014), FAO (2016a), Sacchi (2011), OECD (2016), OTED (2005)

Concernant les inscrits maritimes, en 1956 : (*l'Algérie : 4800, la France : 51 000, le Maroc : 5500, la Tunisie : 9000/en 1952*). Concernant les inscrits maritimes en 2008 : (l'*Algérie : 38 500, la France : 27 982, le Maroc : 110 879, la Tunisie : 48 670, l'Espagne : 37 674, l'Italie : 29 562*) (Simonnet, 1961, FAO, 2014, FAO, 2016a, Sacchi, 2011, OECD, 2016). En effet, la variation de la flottille et celle en ressources halieutiques ont un effet sur les inscrits maritimes. Pour l'Algérie, le Maroc, la Tunisie une importante augmentation des inscrits maritimes peut-être constatée. Par contre, pour la France on constate une diminution de près de la moitié des inscrits maritimes, pour l'Espagne plus 2/3. Alors que pour l'Italie selon les données disponibles entre 2007 et 2014, une baisse de leur inscrit maritime est également constatée (OECD, 2016).

Par ailleurs, il est également important de préciser la superficie de la zone économique exclusive (ZEE) pour chaque pays : l'Algérie : 128 843 km², la France métropolitaine : 344 795,4 km², le Maroc : 280 453,1 km², la Tunisie : 99 763,7 km², l'Espagne : 561 681,9 km², l'Italie : 536 727,5 km² (MRGID, 2017). En comparant les six pays méditerranéens, l'Algérie et la Tunisie sont ceux qui détiennent les plus petites superficies.

2.1. La pêche maritime dans la mer méditerranée

Dans la section précédente, les indicateurs de la pêche maritime englobaient des données de la mer méditerranéenne et de l'océan atlantique. Cette sous-section a pour objectif d'analyser l'évolution de la pêche maritime en utilisant les données relatives à la mer méditerranéenne uniquement (Figure **6**). En ce sens, le changement des données concerne les pays suivants : Maroc, France, Espagne.

Figure 6: Évolution de production dans la zone méditerranéenne

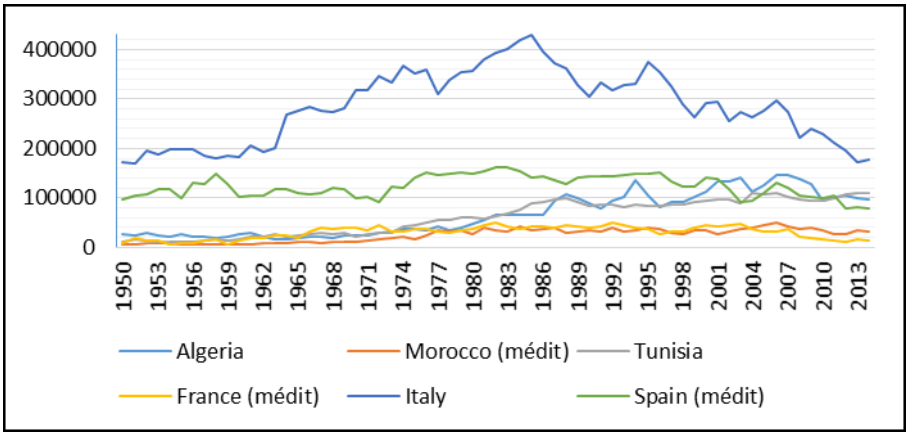

Source : élaboré par l'auteur sur la base des données FAO (2017)

Pour le Maroc, la production moyenne est de 9 806 t entre 1950-1975. Puis la production augmente, et les plus importants taux de croissance sont de +55 %/1976,

+41 %/1977, +49 %/1981. Après 1981, l'évolution de la production continue, mais avec des taux de croissance moins importants. La moyenne de production est de 34 695 t entre 1982-2005. Le pic est de 50 522 t en 2006, puis la production tend à diminuer.

Pour la France, la production moyenne est de 12 515 t entre 1950-1962. Elle augmente et atteint une moyenne de 37 611 t entre 1963-2007 avec un pic de production de 49 239 t en 1992. Cependant, depuis 2008, les quantités produites diminuent avec des taux de croissance négatives : -41 %/2008, -16 %/2011, -7 %/2014.

Pour l'Espagne, la production moyenne est de 113 026 t entre 1950-1974. Elle augmente et atteint une moyenne de 147 154 t entre 1975-1996 avec un pic de production de 162 994 t en 1982. Cependant, depuis 1997, les quantités produites diminuent. Elles augmentent légèrement en 2006, puis à baisser avec des taux de croissance -12 %/2008, -25 %/2008, -4 %/2014.

Depuis 1950 jusqu'à 1970, le secteur de la pêche maritime a connu une importante évolution (Noel, 2013). Les nouvelles méthodes et pratiques de pêche ainsi que le recours à la motorisation des navires de pêche s'inscrivait dans une logique capitaliste. Les différentes catégories de navires s'affrontaient pour accéder à la ressource et répondre à l'offre sans cesse croissante en ressources halieutiques. À la suite de cette exploitation effrénée, plusieurs tentatives de limitation d'accès à la ressource ont eu lieu de la part des pays européens afin de protéger les stocks halieutiques (OCDE, 2003).

Figure 7: Total de la flottille de pêche en

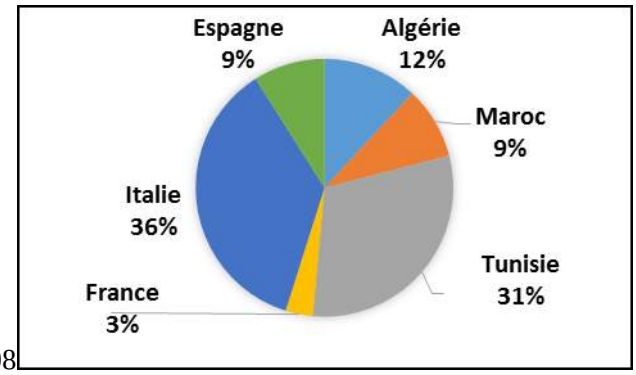

2008

Source : élaboré par l'auteur depuis les données de Sacchi (2011)

Figure 8: Capacités de pêche en 2008 - (kW)

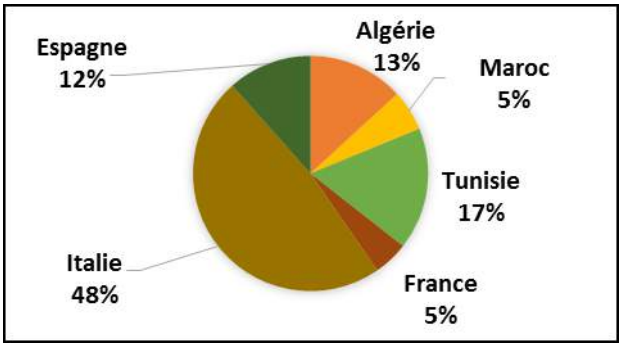

Source : élaboré par l'auteur depuis les données de Sacchi (2011)

Figure 9: Nombre des inscrits maritimes

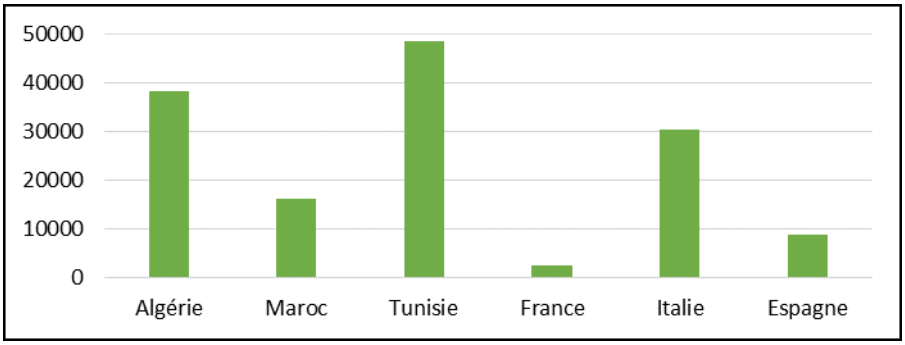

Source : élaboré par l'auteur depuis les données de Sacchi (2011)

Dans la mer méditerranéenne, l'Italie dispose d'une taille de flottille et d'une capacité de pêche importante et d'un nombre d'inscrits maritimes moins important que celui de l'Algérie ou de la Tunisie. La taille de la flottille de pêche de la Tunisie est de 31 %. Elle est la deuxième plus importante après celle de l'Italie. Ceci est dû principalement au fait qu'elle soit composée d'un grand nombre d'embarcations non motorisées. Sur un total de 11 899 navires de pêche recensé en 2012, 55 % étaient des embarcations non motorisées contre 44 % d'embarcations motorisées (Meddeb, 2014). La taille de la flottille de l'Algérie constitue 12 % du total de flottille et 13 % du total de la capacité des six pays. D'autre part, le total des inscrits maritimes de l'Algérie est le deuxième après celui de la Tunisie.

Au contraire, les pays ayant un littoral sur l'océan atlantique : Maroc, France, Espagne ont un total de flottille, capacité de pêche, inscrit maritime, et quantités produites moins importants en mer méditerranéenne. À titre d'exemple, actuellement, la France métropolitaine dispose de 16 800 marins-pêcheurs, 4396 navires de pêche recensée en 2015 (Jarjaille, 2016), ces derniers activent sur une superficie de 11 millions de

km^2, alors que 2259 marins-pêcheurs et 1545 navires activent en méditerranée (Meunier et al., 2013). En effet, « *la France possède la deuxième plus grande superficie d'espaces marins au monde* » (Colas et al., 2015) dont la superficie du plateau continental méditerranéen est de 16 240 km^2. L'Algérie dispose de 13 700 km^2, le Maroc : 5 460 km^2, la Tunisie : 65 347 km^2, l'Italie : 110 750 km^2, l'Espagne : 58 225 km^2 (Sacchi, 2011).

Selon Lacoste (1931), le plateau continental sous-marin algérien « *n'a qu'une étendue peu considérable* ». Certes, le plateau continental est étroit (MATE, 2014, MATE, 2002). D'autre part, 70 % de sa superficie est accidenté et inaccessible a la pêche chalutière (MPRH, 2014). Toutefois, la zone de pêche sous juridiction nationale est de 9millions d'hectares dont seulement 2,2 millions d'hectares sont exploités (MATE, 2010, MATET, 2009).

3. Le secteur de la pêche maritime en Algérie

La succession des plans d'aide et de subvention à l'acquisition et au renouvellement des moyens de production dans le secteur de la pêche a permis le développement en termes de flottille, d'inscrit maritime, d'emploi, et de chiffre d'affaires. L'exercice de l'activité de pêche maritime repose principalement sur les évaluations des stocks en ressources halieutiques. Les études et analyses socio-économiques permettent quant à elles d'apprécier l'impact social de l'activité de pêche. Rares sont les études d'évaluation des stocks halieutiques sous juridiction nationale. Seulement quatre campagnes d'évaluation ont été menées respectivement en 1974, 1979, 1982, puis plus récemment en 2004 (Bennacer and Ait Atmane). La biomasse ou bien le stock halieutique total a été estimé à 500 000 t en 2005. Il se caractérise par une réserve importante en espèces dites « *grands migrateurs* » ainsi que d'autres espèces telles

que (*le poisson blanc, crustacés, coquillages…*). C'est sur cette base de référence que les planifications en termes d'investissement et d'injection des navires de pêches ont été faites (MPRH, 2005).

Tableau 1: principaux indicateurs socio-économiques du secteur de la pêche en Algérie

Indicateur	Unité	Année 2014	Moyenne (2010-2014)	Moyenne (1990-1999)	Année 1999
Production de a pêche	Tonne/an	100.150	102.000	99.930	89.818
Production aquacole	Tonne/an	1.700	2.110	437	250
Consommation apparente	Tonne/an	140.000		102.547	
Chiffre d'affaires (Filière pêche)	Milliards de dinars/an	46	/	/	/
Flotille nationale	Nbre	4.720	/	/	2.464
Inscrits maritimes	Nbre	44.479	/	/	25.000
Emplois	Nbre	82.000	/		26.500

Source : MPRH (2015, p. 11)

Au niveau national, en 2014, on recensait un total de 82 000 emplois directs et indirects dans le secteur de la pêche maritime. Le nombre des inscrits maritimes est de 44 479. Ces inscrits maritimes sont répartis comme suit (CAPA, 2015) :

- 10 % de patrons de pêche (soit 4448) ;
- 85 % de marins (soit 37 807) ;
- 5 % des mécaniciens (soit 2224).

Leur moyenne d'âge avoisine les 40 ans. Leur niveau d'instruction est réparti comme suit :

- niveau moyen : 47 % (soit environ 20 905) ;
- niveau secondaire : 23 % (soit environ 10 230) ;

Avec une formation dans le domaine de la pêche de plus de 90 % des inscrits maritimes.

Pour ce qui est de la flottille de pêche algérienne, elle est constituée de 4720 unités fin 2015, répartie comme suit :

- 61 % de petits métiers
- 27 % sardiniers ;
- 11,5 % chalutiers ;
- 0,5 % thonier.

La mer méditerranéenne contient diverses espèces marines (*la crevette, le homard, la langouste, etc.*). Ces dernières années, le prix du poisson frais a connu une forte croissance : + 169,9 % entre 2002/2011, +6,01 % entre 2013/2014 et +12,39 % entre 2015/2016 (ONS, 2012, ONS, 2016, ONS, 2014). L'augmentation de la demande en poisson frais ainsi que la stagnation de l'offre sont quelques-uns des facteurs explicatifs de cette augmentation des prix (Anderson and Seijo, 2010). Cependant, d'autres facteurs peuvent y contribuer, tels que la forte spéculation dès le débarquement de la production sur les ports de pêche (Belabed, 2017).

3.1. Flottille de pêche et production halieutique en Algérie : évolutions comparées

La figure ci-dessous permet d'apprécier la situation du secteur de la pêche et de son évolution au niveau national.

Figure 10: Évolution de la flottille par rapport à l'évolution de la production globale en Algérie.

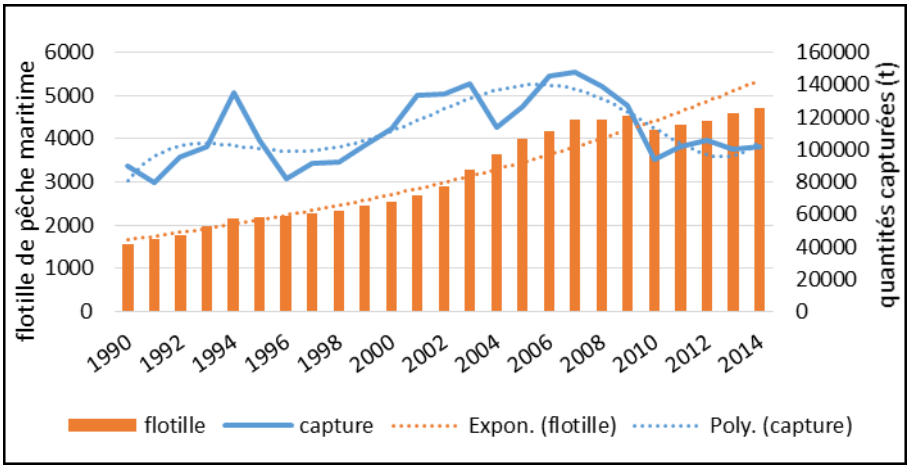

Source : élaboré par l'auteur sur la base des données de FAO (2014) et de MPRH (2014)

Le graphe ci-dessus représente à la fois l'évolution de la flottille de 1990 à 2014 (ordonnée de gauche), et celle de la production halieutique (ordonnée de droite). La flottille de pêche a connu une croissance régulière[4] et a presque triplé au cours des 25 dernières années, l'évolution de la production est erratique sur l'ensemble de la période. L'augmentation de la flottille de pêche n'a pas permis une augmentation significative de la quantité en ressources halieutiques capturée. Bien au contraire, le taux de production a baissé depuis, et l'on enregistre des taux de croissance négatifs puisque la production décroit de 2007 à 2010. Le pic de production de 147 363 t a été atteint en 2007. La baisse de la production commence en 2007, elle se poursuit jusqu'en 2010, puis se stabilise jusqu'en 2014 à son niveau de 1993. Le niveau de production reste tout de même insignifiant par rapport au nombre de navires mobilisés qui a plus que doublé (*2138 navires en 1994 contre 4440 navires en 2007*).

En effet, avec le même nombre de navires de pêche qu'en 1994, les quantités pêchées en 2007 auraient pu être capturées.

En l'année 2005, l'un des objectifs du plan de relance économique dans le secteur de la pêche maritime a été d'augmenter la flottille et de moderniser l'équipement de pêche (MPRH, 2005). Cependant, malgré la hausse de la flottille, la production globale a baissé, ainsi que la productivité annuelle moyenne. Deux principales explications sont possibles :

1. Soit que les conditions climatiques de ces dernières années n'aient pas permis aux producteurs d'effectuer l'effort de pêche. Cependant, le nombre de sorties des navires au niveau national a été en 2003 de 212 746 sorties, alors que pour les années 2011, 2012, 2013 il a été respectivement de 277 399 ; 270 918 ; 222 249 sorties (MPRH, 2014).
2. Ou bien que le stock en ressources halieutiques ne permet pas d'augmenter les quantités capturées, bien au contraire, l'augmentation de la flottille ne peut qu'augmenter les quantités capturées momentanément et participer ainsi au tarissement de la ressource halieutique.

C'est cette deuxième explication qui est retenue. Puisque, comme indiqué dans la première explication, le nombre de sorties n'a pas connu une baisse significative pouvant justifier la baisse de la capture en ressources halieutiques. En ce sens, l'augmentation de la flottille de pêche ainsi que la stagnation des quantités capturées ont eu des répercussions négatives sur la productivité annuelle moyenne.

Figure 11: L'évolution de la productivité annuelle moyenne par unité de pêche

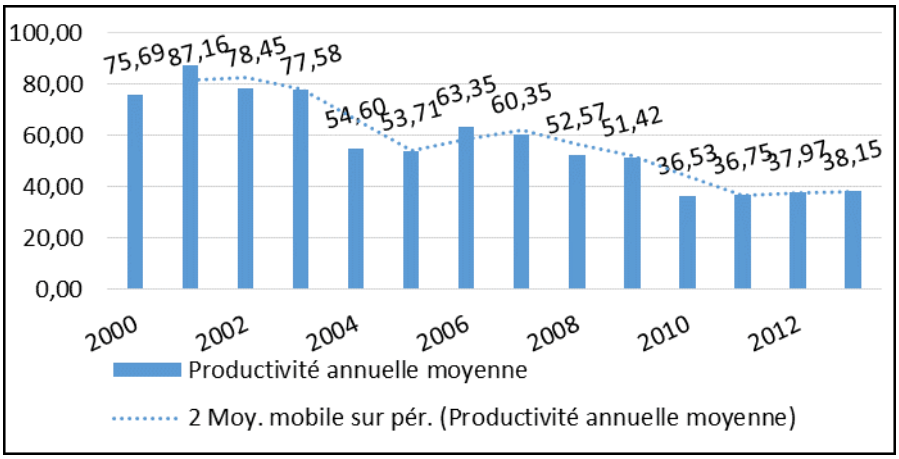

Source : élaboré par l'auteur sur la base des données de MPRH (2014)

La productivité annuelle moyenne est calculée sur la base de la quantité de poissons capturés annuellement par rapport au total de la flottille active de chaque année au niveau national. Elle n'a cessé de diminuer depuis l'année 2001 jusqu'à 2011 pour ensuite se stabiliser aux alentours de 35-40 Tonnes/unité pour les années 2011, 2012, et 2013. Cette variation est la conséquence d'un taux de croissance de la production nationale et une taille de la flottille qui elle, a connu des taux de croissance positifs soutenus. L'augmentation de la flottille de pêche et son industrialisation n'ont cessé de croître depuis l'indépendance. La volonté politique de faire face aux enjeux sociaux tels que la création d'emplois, de développement du secteur de la pêche, et de l'augmentation de la croissance économique sont quelques-uns des éléments qui ont poussé vers de telles décisions. En même temps, il était nécessaire de renouveler une partie de la flottille de pêche par divers dispositifs (ANSEJ, 2011) et de réaliser de nouveaux investissements et infrastructures permettant ainsi de mettre à disposition

des gens de mer des conditions plus favorables à l'exercice de cette activité. En Algérie la productivité a baissé pour deux raisons :

1. Parce que la production globale a baissé.
2. Parce que la flottille s'est accrue.

Figure 12: La flottille active et immobilisée globale en Algérie (en %)

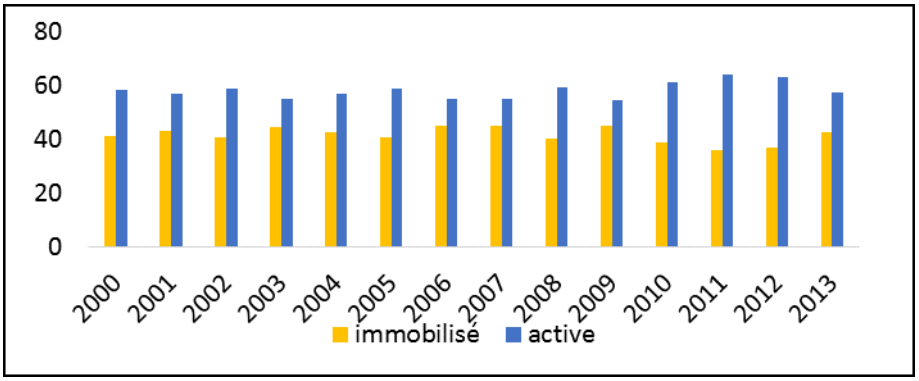

Source : élaborés par l'auteur sur la base des données de MPRH (2014)

La figure ci-dessus représente en pourcentage la flottille active par rapport à la flottille immobilisée pour les 13 dernières années. Le pourcentage de navires immobilisés varie entre 35 et 50 % entre l'année 2000 - 2013. Bien que la flottille de pêche ait connu une augmentation sensible, le taux de la flottille active n'a pas connu un changement significatif. La diminution de la flottille immobilisée en Algérie entre les années 2009 à 2010 est principalement due à la volonté du gouvernement de procéder à un assainissement de l'ensemble des navires de pêche qui ne dispose pas des caractéristiques minimales à l'exercice de l'activité de pêche.

Parmi les causes de ce taux d'immobilisation élevé, des problèmes liés : aux pannes moteur, destruction partielle ou totale des outils et moyens de capture, obstruction de la coque du navire, manque de ressources financières pour maintenance du navire,

indisponibilité des pièces de rechange, ou tout simplement, que l'armateur[5] a décidé de se convertir et changer d'activité puisque les quantités de poissons capturés ne lui permettent pas d'assurer la continuité de son activité.

À travers les divers éléments qui ont été présentés, il est possible de constater qu'il y a une corrélation négative entre l'augmentation de la flottille de pêche et la quantité en ressources halieutiques capturées. Les efforts du gouvernement visant à accroitre la production dans le secteur de la pêche maritime en modernisant la flottille de pêche n'ont pas été concluants. Par ailleurs, il est important de souligner que cette stratégie de développement du secteur de la pêche maritime a été élaborée et conduite durant une période au cours de laquelle d'autres pays de la région méditerranéenne proposaient, à contrario, des subventions afin de désarmer leur flottille de pêche et ainsi, augmenter la productivité et assurer la pérennité et la stabilité des emplois. En effet, ainsi que ça a été souligné plus haut, la littérature enseigne que l'accroissement des capacités de capture[6] entraîne une baisse de rendement.

Ceci crée un cercle vicieux qui tend à se constituer au détriment de la ressource halieutique. La productivité globale à moyen et long terme tend à diminuer si la préservation de la ressource halieutique qui est une ressource tarissable n'est pas respectée. À terme, cette situation peut avoir un effet négatif direct sur les rémunérations et les emplois au sein du secteur de la pêche maritime.

4. Conclusion

Le développement du secteur de la pêche en Algérie repose-t-il seulement sur la condition de réalisation d'investissements et d'infrastructures ? Les quelques éléments du contexte de l'exercice de l'activité de pêche en méditerranée permettent d'avancer des réponses à cette question.

L'analyse de l'évolution des indicateurs (*production, flottille, inscrit maritime*) du secteur de la pêche maritime des pays de la région méditerranéenne donne la possibilité de les classer en deux grands groupes : 1 — ceux ayant une croissance de leurs indicateurs : Algérie, Maroc, Tunisie ; 2— ceux ayant une régression de leurs indicateurs : France, Italie, Espagne. Par ailleurs, l'analyse des indicateurs en mer méditerranéenne uniquement démontre que les pics de productions pour l'Algérie, le Maroc, la Tunisie, la France, l'Italie, l'Espagne sont respectivement de : 147 362 t/2007 ; 50 522 t/2006 ; 110 882 t/2014 ; 49 239 t/1992 ; 471 859 t/1984 ; 162 994 t/1982. Sauf pour la Tunisie, tous les autres pays ont une baisse de leur production annuelle ces cinq dernières années.

En ce sens, une analyse approfondie du secteur de la pêche maritime en Algérie révèle ce qui suit :

1- Une augmentation de la flottille de pêche *(+79 % entre 2000/2013*) ;
2- Baisse de la productivité annuelle moyenne (*87,16 %/2001 contre 38,15 %/2013*) ;
3- Un taux d'immobilisation important des navires de pêche (42,47 %/2013) ;
4- Les quantités capturées ont évolué légèrement (*110000t-140000t*) de 2000 à 2010 puis diminuent et se stabilisent en 2014 au même niveau de production qu'en 1993.

Le développement du secteur de la pêche maritime a été effectué à travers le programme de relance économique ainsi que les divers dispositifs d'aide à la création d'entreprises. Les nouvelles acquisitions étaient motivées par la volonté de moderniser la flottille de pêche afin d'améliorer la productivité dans ce secteur. De fait,

l'augmentation de la taille de la flottille de pêche a augmenté momentanément la production en ressources halieutiques suivie par une baisse.

Ce constat permet davantage de confirmer la théorie avancée par (Eric, 1986). L'accroissement des capacités de capture a permis d'augmenter les quantités de ressources halieutiques capturées marquées par une baisse de 2007 à 2010 puis une stagnation. L'augmentation des quantités de poissons a été masquée par « *les gains technologiques d'efficacité* » puis il s'en est suivi une diminution des quantités pêchées dues à l'appauvrissement des stocks. En effet, une expérience similaire à celle des pays comme la France, l'Italie, ou l'Espagne risque de se répéter si aucune mesure afin d'adapter les capacités de pêche ou encore limité l'accès à la ressource n'est prise en considération.

D'autre part, le ministère de l'Industrie propose également, depuis l'année 2010, un programme national de mise à niveau afin de développer le secteur de la pêche maritime. Quelle signification peut avoir la notion de « mise à niveau », particulièrement dans un contexte de ressources naturelles tarissable ? Est-ce la même signification que celle pour le secteur industriel ?

À la lumière de ce qui précède, il existe bien des spécificités propres au secteur de la pêche maritime. En ce sens, est-il pertinent de proposer un même contenu de programme de mise à niveau pour des contextes différents ? Telles sont les questions qui peuvent ouvrir des perspectives de recherche.

Références bibliographiques

Anderson, L.G. & Seijo, J.C. 2010. Bioeconomics of fisheries management. Wiley-Blackwell, Ames, Iowa.

ANSEJ 2011. FICHE TECHNIQUE: Entreprise de pêche artisanale, Alger.

Belabed, S. 2017. La spéculation et le monopole à l'origine de la cherté du poisson. sudhorizons.

Bennacer, N. & Ait Atmane, F. 2012. L'allocation optimale des ressources naturelles ; Qu'en est-il des ressources halieutiques en Algérie ? Comportement des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale. Université Kasdi Merbah Ouargla, Algérie.

Camilleri, G. & Feral, F. 1996. Les politiques publiques de gestion des pêches en Méditérranée - France/Espagne.

CAPA 2015. Pour une contribution effective des filières de la pêche et de l'aquaculture à la diversification de l'économie nationale. In: MPRH (ed.) Salon International de la Pêche et de l'Aquaculture. Chambre Algérienne de la Pêche et de l'Aquaculture, Alger.

Colas, S., Neveu-Chéramy, L. & Rouxel, M. 2015. L'économie maritime en France. Problémes économiques, 3122, 57-62.

Coutant, E.C. & Lavieuville, G. 1903. Premiers éléments de pêche maritime et de navigation à l'usage des éléves du cours moyen des écoles primaires et des écoles de pêche du littoral, A. Challamel, Paris.

Eric, M. 1986. La flotte de pêche française de 1945 à 1983. Politiques et réalités.

Eurostat 2016. Flotte de pêche par type d'engins de pêche et puissance du moteur. 17/11/2016 ed.

FAO 2014. FAO annuaire. Statistiques des pêches et de l'aquaculture. 2012. FAO, Rome.

FAO 2016a. FAO annuaire. Statistiques des pêches et de l'aquaculture. 2014. Rome.

FAO 2016b. La situation mondiale des pêches et de l'aquaculture 2016. Contribuer à la sécurité alimentaire et à la nutrition de tous. Rome.

FAO 2017. Fisheries and Aquaculture Information and Statistics Branch.

Ifremer. 08/08/2013. Les engins (2430fresque) [Online]. Available: http://wwz.ifremer.fr/peche/Le-monde-de-la-peche/La-peche/comment/Les-engins [Accessed 22/05/2017].

Jarjaille, I. 2016. Sauver le poisson... et les pêcheurs. Alternatives économiques, 359, 56-56.

Lacoste, L. 1931. La colonisation maritime en Algérie. Larose.

Love, P. 2010. Les pêcheries Jusqu'à l'épuisement des stocks?, OECD Publishing, Paris.

MATE 2002. Programme des Nations Unies pour l'Environnement : Plan d'Action Stratégique pour la Conservation de la Diversité Biologique en Région Méditerranéenne In: l'Environnement, M.d.l.A.d.T.e.d. (ed.). Alger.

MATE 2010. Seconde communication national de l'Algérie sur le changement climatique a la CCNUCC, Alger.

MATE 2014. 5eme rapport sur la mise en oeuvre de la convention sur la diversite biologique au niveau national Alger.

MATET 2009. 4eme rapport sur la mise en œuvre de la convention sur la diversite biologique au niveau national Alger.

Meddeb, S. 2014. Etude d'évaluation socioéconomique des activités maritimes en Tunisie. Plan Bleu.

Meunier, M., Daures, F. & Girard, S. 2013. Etat des lieux des secteurs pêche et aquaculture et de la consommation des produits aquatiques. Approche nationale (France) et régionale (Bretagne).

MPRH 2001. Le secteur de la pêche et de l'aquaculture en Algerie: capacités et perspectives, MPRH, Alger.

MPRH 2003. Shéma national de developpement des activités de la pêche et de l'aquaculture, MPRH, Alger.

MPRH 2005. Acte des premières Assises nationales de la pêche et de l'aquaculture, Ligne bleue du pêcheur, Alger.

MPRH 2014. Plan stratégique du CNRDPA 2014-2020 Zeralda, ALGERIE.

MPRH 2015. Contribution des filières de la pêche et de l'aquaculture au développement d'un système productif compétitif en Algérie. In: MPRH (ed.) Conférence Nationale sur le Commerce Extérieur. MPRH, Palais des Nations, Club des Pins, Alger.

MRGID 2017. The Marine Regions Geographic IDentifier.

Noel, J. 2013. La mondialisation des activités halieutiques: brève analyse géohistorique. Mappemonde.

OCDE 2003. La libéralisation du secteur de la pêche : Sa portée et ses effets. In: OCDE (ed.). OECD Publishing, Paris.

OECD 2016. Examen de l'OCDE des pêcheries : Statistiques nationales 2015. In: OECD (ed.). OECD Publishing.

ONS 2012. Indice des prix à la consomation. Collections Statistiques. ONS, Alger.

ONS 2014. Indice des prix à la consomation. Données statistiques. ONS, Alger.

ONS 2016. Indice des prix à la consomation. Données statistiques. ONS, Alger.

OTED 2005. Pêche durable, Agence Nationale de Protection de l'Environnement, Tunis.

Plazaola, J.-P. & Lahi, G. 2016. Tableaux de l'économie française. In: Insee (ed.). Institut national de la statistique et des études économiques, Paris.

Sacchi, J. 2011. Analyse des activités économiques en Méditerranée: Secteurs pêche—aquaculture. Plan Bleu, Valbonne.

Simonnet, R. 1961. Essai sur l'économie des pêches maritimes en Algérie. Revue des Travaux de l'Institut des Pêches Maritimes. ISTPM.

Stevenson, L. 2013. Développement du secteur privé et des entreprises favoriser la croissance au moyen-orient et en Afrique du Nord. Éditions Eska, Paris.

Troadec, J.-p. 1989. L'homme et les ressources halieutiques. Essai sur l'usage d'une ressource commune renouvelable, IMPRIMERIE LOUIS-JEAN, PLOUZANÉ.

[1] Définition donnée par le dictionnaire Logos Grand dictionnaire de la langue française 1976.

[2] Définition donnée par le dictionnaire le Petit Robert 2014.

[3] Certes, l'aquaculture a aussi un lien très fort et important avec l'activité de la pêche, mais dans le présent cas, l'intérêt sera porté uniquement à la pêche maritime.

[4] La baisse de la flottille de pêche entre l'année 2009 – 2010 est due à la radiation d'un certain nombre de navires de pêche considérés comme non conformes à l'exercice de l'activité de pêche maritime.

[5] L'armateur et le chef d'entreprise qui détient un navire de pêche afin de capturer la ressource halieutique.

[6] La capacité de capture peut être définie comme la quantité de poissons pêchés durant une période en l'absence de mesures de restriction d'accès à la ressource halieutique.

Diagnostic d'un Projet d'Externalisation dans le Cadre du Public Management ; cas du Centre National des Sports de la Défense en France

Noureddine MENANI, doctorant à LSMRC-Université de Lille

menani.noureddine@hotmail.fr

Résumé

Recourir à l'externalisation représente une opportunité, un enjeu et un risque. Ainsi, il est pertinent de comprendre le phénomène. Il s'agit d'une étude qualitative qui vise à analyser la perception des acteurs clés d'un projet d'externalisation. L'étude en amont, le contrôle et l'accompagnement semblent déterminants pour la pérennité du projet. Après avoir analysé un corpus à l'aide du logiciel Alceste, construit à partir d'entretiens avec des protagonistes de l'externalisation au sein du Centre National des Sports de la Défense, l'étude démontre un intérêt de la personne publique pour les compétences identifiées dans le secteur privé, bien que l'enjeu budgétaire soit déterminant, il ne semble pas tenir à lui seul une place centrale. Une forte normalisation est par ailleurs apparue.

Mots-clés : Externalisation, Public, Compétences, Partenariat, Changement,.

Abstract

Using outsourcing is an opportunity, an issu and a risk. Thus, it is pertinent to understan the phenomenon. This is a qualitative stud designed to analyze the key player' perception in an outsourcing project. Th upstream study, control and counsellin appear to be a determining factor for th sustainability of the project. After analyzing corpus using the Alceste software constructed from interviews wit protagonists of the outsourcing of the Centr National des Sports de la Défense activitie the study demonstrates an interest of th public entity for the skills identified in th private sector, although the budgetary issue i decisive, it does not seem to hold a centra place in itself. Strong standardization has als emerged.

Key words : Outsourcing, Public, Skills Partnership, Change.

JEL codes : H4, H43, H83

Introduction

Le souci permanent de rechercher l'efficacité et l'efficience se traduit par la quête, des administrations publiques, de nouvelles formes de leur gestion, afin de légitimer leur action (Plumecocq, 2013) et faire accepter leur politique par l'ensemble des parties prenantes. D'une part, la rareté des ressources, fait appel à une allocation de plus en plus insuffisante, et d'autre part à une gestion de plus en plus *Lean*[1] (agile) nécessitant une rigueur du contrôle de gestion. En effet, les pays les plus développés peinent à trouver un juste-milieu entre gérer le service public avec les nouvelles méthodes, issues du secteur privé, ou privatiser l'activité afin de rester sur leurs tours d'ivoire en tant que régulateurs.

Ainsi, si le problème de l'allocation des ressources et de leurs gestions est en constante faillite, n'est-il pas plus judicieux de recourir à une démarche d'externalisation et comment la gérer ?

A travers cette réflexion, nous proposons les deux questions de recherches suivantes : Pourquoi les institutions de l'Etat choisissent de faire appel aux compétences externes ? le Partenariat Public Privé est-il la forme organisationnelle la plus appropriée ?

L'externalisation existe dans la littérature depuis de nombreuses années et il a été observé que les entreprises externalisent leur production pour réaliser des économies d'échelle et réduire les coûts, par exemple 30 à 40% de la production de la société des téléphones mobiles Nokia a été externalisée selon Shy et Stenbacka (2005). Cependant, la vague actuelle d'externalisation est soumise à la révolution des technologies de l'information qui a permis er facilité le processus (Aird, Sappenfield, 2009).

[1] Lean management (TOYOTISME), approche managériale qui recherche la performance totale.

Il s'agit dans ce qui suit de synthétiser ce qui a été dit par les chercheurs sur l'externalisation dans lequel une large gamme d'informations sur ce sujet est fournie. Toutes les questions clés pertinentes, les tendances émergentes et les futures orientations sont abordées. Cette remise à plat de la littérature sera pertinente dans la mesure ou elle aide à comprendre et évaluer l'importance du phénomène qui est mené dans un environnement dynamique international et qui impose aux protagonistes du projet d'évoluer avec des équipes interculturelles à l'occasion des contrats d'externalisation offshore et même ceux qui intègrent des acteurs étrangers.

Cette revue de littérature a été menée afin d'apporter à cette thèse une base informationnelle pertinente pour une analyse et une discussion fiable du sujet. L'accent est mit dans cette section sur l'importance de l'externalisation à la fois dans l'industrie de biens et de services. Trois points de vue vont être discutés eu égard à l'abondance de leurs citation dans la littérature sur l'externalisation. Il s'agit du concept des coûts de transaction, celui basé sur les compétences et la vision relationnelle (Mehta *et al.,* 2006).

1. Perspective théorique sur les tendances de l'externalisation

Selon Manning *et al.* (2008) la prochaine vague d'externalisation sera largement affectée par le faible coût du travail et la recherche de talents à l'échelle mondiale, afin de se concentrer sur les compétences de base des entreprises, en d'autres termes : le cœur de métier. Les entreprises peuvent se concentrer sur leurs compétences de base en externalisant des opérations non stratégiques et qui n'impactent pas ou peu le cœur de métier à un fournisseur externe.

1.1. Approche par les coûts de transaction

Ce point de vue prend en compte les facteurs de coût des stratégies d'externalisation dans l'organisation. Les services ou la production ne peuvent être externalisés que si la stratégie entraîne des avantages financiers pour l'organisation.

La réduction des coûts est le principal moteur de l'externalisation (Sahgal *et al*, 2005; Sharma *et al*, 2009; Herath *et al*, 2009; Kremic *et al*., 2006; Wang *et al*., 2008; Sparrow, 2005; Kakabadse, 2005.). En effet, les différences de niveau de salaire dans différents pays peuvent être un levier en matière de masse salariale pour l'entreprise, mais pas seulement, elle peut également bénéficier de l'expertise disponible dans le monde entier. Par exemple, de nombreuses entreprises américaines ont externalisé leurs opérations informatiques en Inde pour réduire les coûts.

1.2. Approche par les compétences

Dès lors que l'on souhaite s'introduire dans une démarche d'externalisation, les entreprises ont tendance à externaliser leurs activités qui concernent peu le cœur de métier afin de se concentrer sur leurs compétences de base en relation directe avec le cœur de métier. Selon Leavy (2004), la stratégie d'externalisation permet aux entreprises de se concentrer sur leurs compétences de base par l'externalisation de leurs compétences non essentielles. Il est à signaler que le développement des opérations d'externalisations, en dehors de l'externalisation traditionnelle des centres de contacts, a fait que les entreprises ont également commencé à externaliser leurs fonctions de ressources humaines et financières. La tendance générale était d'externaliser uniquement les processus métier non essentiels à un fournisseur externe, mais ce phénomène a évolué et les entreprises externalisent désormais leurs processus métier, afin d'obtenir et de conserver un avantage concurrentiel Mehta *et al.* (2006).

1.3. Vision relationnelle

Le succès de l'externalisation réside dans le consensus des deux parties, client-fournisseur. La relation et les conditions du contrat doivent être mutuellement comprises et acceptées par le client et le fournisseur (Webb & Laborde, 2005). Tant le client que le fournisseur doivent identifier les zones de conflit avant qu'un projet et le contrat puissent être documentés et que la relation puisse être un facteur permettant de réaliser des bénéfices mutuels en créant une opportunité synergique pouvant perdurer dans le temps (Friedman et Giber, 2007).

Malgré le nombre d'exemples de réussites des externalisations, il y a un nombre étonnant de contrats qui ont échoué au cours des dernières années. Mehta et Mehta (2010) décrivent qu'environ 78% de la relation client-fournisseur atteint le point d'échec à long terme laissant le client en supporter le coût.

Beugr'e et Acar (2008) décrivent que le partenariat inter-organisationnel n'est certainement pas un environnement sans risque en raison de l'hétérogénéité socio-économique, de valeurs géographiques, culturelles et morales, de questions éthiques et de réglementations gouvernementales. Mehta et al. (2006) avancent que la vision relationnelle de l'externalisation est une source de création de valeur à travers le partenariat. Selon Saxena et Bharadwaj (2009), le concept relationnel de l'externalisation est déterminant pour l'avantage compétitif parce que le client et le fournisseur partagent les connaissances et l'expertise et procèdent par des investissements lourds et nécessaires, afin de renforcer le processus de relation à long terme. Dans l'approche relationnelle conceptuelle typique, le client doit réduire les coûts et maximiser l'efficacité des processus, alors que le fournisseur cherche à obtenir une croissance de l'entreprise et une rétention stratégique à long terme pour la maximisation des profits en créant une situation win-win (Saxena et Bharadwaj,

2009). Dans cette approche, les deux parties doivent bénéficier de manière égale sinon le projet fera l'objet d'un échec. Selon Kakabadse (2005), l'avenir et la durabilité du projet sont corrélés à la création et le maintien d'une relation client et fournisseur de confiance qui serait un point clé pour un avantage concurrentiel durable.

2 Théorie de la ressource et des Compétences comme cadre théorique

De tradition, les études qui s'articulent autour des questions d'externalisation font référence à la théorie des coûts de transaction largement étudié par Wiliamson (1975). Cependant, dans notre contexte, cette théorie propose l'intégration verticale, or nous nous intéressons en quelques sortes à la désintégration de l'organisation. De même, notre étude empirique a pu démontrer que l'intérêt des organisations publiques, porteuses des projets d'externalisation, va vers une approche de recherche de compétences.

Identifier des compétences dans son environnement est pour le Commissariat des Armées une préoccupation permanente. Nous avons, ainsi, jugé nécessaire de nous intéresser à la théorie des ressources et des compétences, qui étudie en profondeur cette notion. Aussi, si la théorie des coûts de transaction explique le besoin de rechercher une réduction des coûts, celle des ressources et des compétences en explique le moyen.

La théorie des ressources et des compétences s'est particulièrement développé dans le champ de la stratégie des organisations, selon Durand (2006), dès les premiers travaux de Wernerfelt (1984), les fondements proposés par Barney (2000) et l'argumentaire avancé par Conner (1984) qui on fait de cette réflexion une théorie (BRULHART, 2010).

A l'aune de la théorie de la ressource, l'organisation est définie comme un "collectif de ressources productif". Lorsque l'enjeu est de préserver un avantage concurrentiel ou à

se différencier, les compétences sont qualifiées de stratégiques. Ces compétences sont qualifiées comme telle, si elles sont caractérisées par : la durabilité, la non-transparence, la difficulté de transférabilité et de duplicabilité. Si au sens de la théorie des coûts de transaction, l'entreprise existe par sa maitrise de l'opportunisme, pour celle de la ressource, elle existe par sa capacité de créer des produits non-accessibles par le fait de recourir simplement au marché. Cette notion intègre parfaitement le Commissariat, objet de notre étude. La théorie des ressources manifeste une capacité d'analyse interne finement proche du réel en complément de la théorie des coûts de transaction qui est utile à traiter les aspects relationnels liés à l'externalisation. En effet, la théorie de la ressource semble intéressante pour son approche cœur de métier, qui prend en compte la sensibilité des métiers des armes et celle de transfert des immobilisations.

La mobilisation de la théorie de la ressource pour étudier l'externalisation consent à examiner l'externalisation stratégique telle qu'un « transfert des immobilisations » vers un prestataire. Comme développé par plusieurs auteurs, il en résulte une dépendance : si les actifs tangibles (tel que le matériel informatique pour l'externalisation de la fonction gouvernance de l'information ou le parc automobile pour l'externalisation de la logistique) ne sont pas souvent assez difficiles à remplacer, il n'en est pas de même pour le potentiel humain et son savoir-faire. Son transfert mène à la perte de l'apprentissage organisationnel dûment réalisé auparavant.

Le Commissariat des Armées est imparfaitement capable de contourner cette imperfection, même s'il n'est pas sujet à un transfert d'immobilisations, les compétences, notamment, humaines sont dûment transférées. Ainsi, une liaison de long terme avec le prestataire pourrait s'imposer d'elle même.

Si cette dépendance résulte du caractère longtermiste de la relation, il sera intéressant de nous pencher sur le contrôle de cette contractualisation.

3 Méthodologie

Selon Yin (1994) le choix de la méthodologie est fortement influencé par la question de recherche. Le pourquoi et le comment autour desquels s'articule notre réflexion justifie amplement notre choix méthodologique. Nous nous identifions dans une posture constructiviste (Le Moigne, 1995), du fait de la complexité du phénomène (Morin, 1990), ainsi, nous proposons une méthodologie qualitative en prenant une posture inductive. Nous visons à rechercher, à partir du terrain, un méta-modèle, dans une optique de le faire accepter comme un système de règles.

Pour cela, nous avons procédé par une triangulation de trois types de sources d'informations (Bryman, 1988; Hammersley, 1992). Nous avons mené 15 entretiens semi-directifs auprès de 10 hauts cadres du ministère de la défense et 4 directeurs généraux d'entreprises privés prestataires. Notre objectif par le choix de ce mode est de laisser à nos interlocuteurs une certaine aisance pour mieux cerner le sujet d'une part et ne pas se perdre dans une polémique stérile d'autre part (Ghiglione et *al.* 1978). La documentation, notre deuxième mode de collecte de données, permet, également, de recouper les données recueillies. Enfin, nous avons eu l'opportunité de mener au sein du Commissariat des Armées une observation non-participante, et se sera notre troisième et dernier mode.

Cette démarche pour la collecte des données, nous semble parfaitement appropriée, non seulement pour sa capacité de produire des informations fiables, mais aussi pour l'interaction humaine qui peut générer et faire ressortir le coté émotionnel des gestionnaires, qu'ils soient managers ou fonctionnaires. Ainsi, nous pouvons opposer

la rationalité limitée des fonctionnaires et celle perçue comme utilitariste des managers.

A ce titre, nous avons pu intégrer le terrain du Commissariat des Armées, certes après une certaine difficulté, vue la sensibilité du secteur, mais nous avons adopté une stratégie d'approche souple en nous référant aux enseignements de Giroux (2003). Nous avons, ainsi, tissé des liens de confiance avec des hauts cadres par le recours à une démarche relationnelle, ce qui nous a facilité la demande de travaux académiques au sein de cette organisation. En plus de notre observation non-participante, nous avons mené quatorze entretiens semi-directifs et avons eu accès à une documentation riche de sens et d'informations.

4 Analyses

Le Ministère de la Défense entend rationaliser sa dépense par le recours, soit à une gestion rationalisée, dénommée régie[2] rationalisée, conformément à la LOLF, de ses fonctions, soit à l'externalisation. Toutefois, cette démarche doit répondre à un arsenal de normes et orientations dont l'objectif est d'encadrer le projet.

Avant de ce lancer de cette contractualisation le commissariat des armées et les différentes composantes du ministère concernées par le projet procède par une minutieuse étude en amont qui touche tous les aspects du projet, afin d'en s'assurer de la faisabilité. Un suivi par contrôle de la qualité du service produit par le partenaire et en outre régulier.

Nous avons mobilisé le logiciel de traitement textuel Alceste, afin d'analyser un corpus constitué à partir de notre démarche empirique. Cette analyse lexicométrique est bien

[2] Mode de gestion d'une administration et interne du service public. Il peut être optimisé et rationalisé en employant des méthodes de gestion issues du secteur privé dans une optique de recherche de l'efficience.

évidemment appuyée par une observation et une étude des document comme stipulé par notre méthodologie basée sur cette triangulation.

Alceste est un logiciel d'analyse textuelle qui permet de fragmenter le texte en un ensemble segmenté où nous pouvons observer la distribution des mots co-occurrents. Cette démarche a été initiée par Max Reinert[3] qui s'inscrit dans le prolongement des recherches de Benzekri (1978). Cette méthode se distingue des autres méthodes lexicométrique par le fait qu'elle permet une classification hiérarchisée de la récurrence des locutions identifiées dans un corpus. Chaque ensemble de vocables représentant une unité de sens est dénommé Unité Textuelle Classée. Un coefficient dénommé PHI2 représente, par ailleurs, la présence significative de l'unité de sens ou vocable dans la classe, son caractère négatif représente la forte absence du mot.

Le corpus que nous avons analysé contient en l'occurrence 5596 mots distincts, soit 8% du total des mots du corpus qui est de 78218. Le logiciel a, en effet, généré cinq classes, la première classe représente 33% avec 277 Unités Textuelles Classées. La deuxième classe est de 16% dont 189 UTC, la troisième classe ne représente que 11% avec 133 UTC. Cependant la quatrième classe est de 18% soit 220 UTC et enfin la cinquième classe est de 258 UTC qui font 22%.

Les classes rebaptisées par ordre d'importance comme suite ; Cadre réglementaire, Compétences, Périmètre du projet, Dimension financière et enfin le Pilotage.

Les résultats donnés par Alceste sont schématisés dans les deux figures suivantes :

[3] Chercheur au CNRS

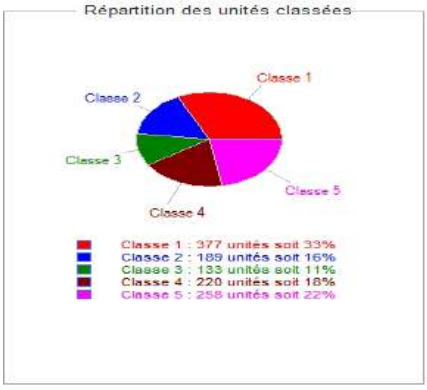

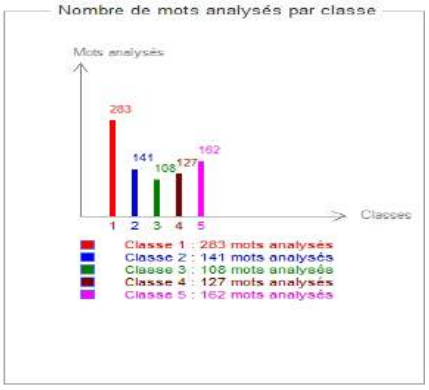

Classe 1 (33%) Cadre reglementaire	Classe 2 (16%) Dimension financière	Classe 3 (11%) Pilotage	Classe 5 (22%) Compétences	Classe 4 (18%) Périmetre du projet
• Projet	• Payer	• Contrôler	• Public	• Métier
• Opération	• Coût	• Satisfaction	• Privé	• Coeur
• Externalisation	• Loyer	• Installation	• Service	• Restaurant
• Phase	• Cacher	• Niveau	• Travail	• Aller
• Concerner	• Dette	• Suivre	• Performance	• Restaurer
• Evaluation	• Prévoir	• Exploiter	• Compétences	• Faire
• Condition	• Procédure	• Commercial	• Rare	• Gardien
• Régie	• Litige	• Commissariat	• Administration	• Sujet
• Avis	• Fond	• Outil	• Logique	• Acheteur
• Rationnel	• Ordonnance	• Centre	• Agent	• Réflechir
• Bdgétaire	• Appeler	• Maintenance	• Relation	• Coup
• Instruction	• Collectif	• Piscine	• Agence	• Poser
• Porter	• Appel	• Bilan	• Théorie	• Capable
• Chef	• Argent	• Sportif	• Devenir	• Pilote
• Entité	• Construction	• Occupation	• Politique	• Achat
•	• Clause	• Indication	• Vision	• Connaitre
	• Forfait	• Bonus	• Complexité	• Informatique
	•	•	• Ordre	• ....
			• Train Haut	
			•	

4.1 Première classe, Cadre réglementaire

Cette classe est la plus importante, ce qui démontre une forte normalisation dans la démarche. Des interjetions avec un PHI2 de -140, nous laisse entendre l'absence d'émotion dans le discours. Il s'agit d'un récit orienté vers l'action avec une forte

présence de verbes représentée par un PHI2 de 102. Il s'agit de dire que la première orientation de la réflexion des acteurs est le respect de la réglementation dans un premier temps.

Le ministère de la défense a mis en place, par voie réglementaire, un processus d'étude du projet d'externalisation d'une manière à encadrer les projets d'externalisation dès les phases de réflexions. Ceci devrait répondre à une exigence quadridimensionnelle, à savoir : dégager des gains économiques conséquents et dans la durée, préserver les intérêts des personnels, ne pas affecter les capacités opérationnelles des armées et enfin le projet ne devra en aucun cas conduire à la création de situation monopolistique en France, que la concurrence doit être préservée et favoriser l'accès aux PME. Ces conditions sont cumulatives et doivent être prise en compte dans l'étude préalable. Cela signifie qu'une attention particulière est accordée aux personnels et à leurs intérêts et pas seulement, l'intérêt va également vers les agents économiques les plus fragiles de l'économie nationale.

4.2 Cinquième classe, Compétences

Cette classe démontre l'intérêt que portent les parties prenantes aux compétences. Un fort PHI2 en marqueurs d'intensité, en marqueurs de la personne et en utilisation des modaux nous laisse entendre que nous sommes dans les émotions et les souhaits. Les acteurs souhaitent et manifestent des envies et des espérances de gain de compétences ou du moins de les mobiliser au profit du projet. L'absence significative des verbes avec un PHI à -31 réfute l'existence d'actions réelles dans ce sens. Ici, nous ne sommes pas dans l'action, mais plutôt sur des dimensions perceptives.

4.3 Quatrième classe, Périmètre du projet

Le périmètre du projet nous renvoie à penser au cœur de métier. La notion de cœur de métier a son importance, elle est même déterminante pour l'engagement du projet.

Une forte présence des démonstratifs et interjections avec un PHI2 de 68 et 66. Le caractère fortement négatif du PHI représentant les verbes et adverbes démontre la portée émotionnelle de l'importance de la délimitation du périmètre de la fonction externalisable. Il s'agit, en l'occurrence, d'une conviction plutôt que d'une action.

4.4 Deuxième classe, Dimension financière

Cette classe démontre une moindre importance du volet budgétaire dans ce que peut porter les acteurs en matière d'intérêts envers le projet. Les vocables renvoyant à l'aspect financier constituent une classe, ce qui démontre leurs pertinences, sans pour autant dire qu'il s'agit d'une priorité.

4.5 Troisième classe, Pilotage

Paradoxalement, le pilotage dont le contrôle fait partie intégrale est la classe la moins importante. Sans doute pour l'évidence de la nécessité d'un pilotage performant, les acteurs que nous avons rencontrés ont fait fi de mettre le point sur ce sujet, en dépit de notre questionnaire qui n'a pas manqué de souligner cette parcelle de la gestion du projet.

Bien évidemment le contrôle est une mesure préventive et non-corrective en soit. Cependant le contrôle tout au long de la mise en place et lors du suivi du contrat est le seul moyen qui pourrait faire savoir la trajectoire de la démarche.

L'analyse du corpus nous montre l'existence de vocables autour du contrôle, notamment : accompagnement, projet, externalisation, gestion, pilotage, méthode, etc. Le mot méthode nous renvoie au contrôle de gestion est les fameuses méthodes du New Public Management imposé par la LOLF[4]. En effet, la LOLF a été un frein à la dépense publique effrénée et a été un changement du comportement vis-à-vis des

[4] Loi Organique Relative aux Lois de Finances: Cette législation de 2006 impose aux organismes publics une obligation de résultats et non seulement de moyens

deniers publics. Cela a mis en place une façon de penser différente, désormais les gestionnaires des deniers publics sont dans l'obligation de résultat et pas de moyen, jusque-là dominante.

4.6 L'externalisation, une démarche complexe

Notre étude démontre la complexité de la démarche de l'externalisation. L'analyse de notre corpus démontre que les notions de partenariat, de contrat, de périmètre et de décision nous amènent à nous rendre compte que la délimitation de ce qui est possible à l'externalisation doit être étudié dans sa profondeur. Ainsi, il est nécessaire de savoir délimiter le périmètre du cœur de métier et de ce fait celui des fonction à l'étude d'une éventuelle externalisation. Aussi, il apparait important et primordial de se concentrer sur le possible impact de l'externalisation d'une fonction support sur le cœur de métier. Cela représente que l'externalisation pourrait affecter le cœur de métier même si la fonction externalisée est une fonction annexe, l'objectif est cependant d'appréhender si cette démarche viendrait compromettre l'exécution des missions originelles de l'organisation.

Nous observons également les vocables procédure, décision, projet qui apparaissent d'une manière récurrente, ce qui représente la délicatesse de la démarche. Le législateur essaye de contrôler les aspects juridiques par la mise en place de règles et procédures, afin de cadrer la décision, seulement les acteurs réels sont axés sur le pilotage et la conduite du changement. En effet, on peut observer la notion de changement qui apparaît pour le commandement du ministère de la défense une priorité au regard de l'aspect humain des projets.

4.7 Une conduite du changements imposée

La perception de l'ensemble du personnel, partie prenante d'un projet d'externalisation, est loin d'être simple est objective. Ils manifestent au contraire une

résistance au changement d'où l'intérêt d'une vaste politique de communication et une démarche de conduite du changement.

Notre analyse lexico-métrique nous fait émerger cette notion de changement en lien avec les vocables externalisation, projet, contrôle réorganisation, conduite, engagement et surtout accompagnement. Il s'agit en l'occurrence d'un accompagnement tout au long du projet, afin de soutenir les personnel dans leur transition émotionnelle. La notion de contrôle est également liée au changement et à l'accompagnement.

Conclusion

Les entreprises se sont inspirées des Etats pour construire leur propre système de gouvernance, notamment en s'imprégnant du modèle wébérien bureaucratique hiérarchisé. Par ailleurs, on se rend compte que les Etats à leur tour s'inspirent du modèle, qui a émergé du privé non pas pour une recherche de rentabilité, mais d'efficience. A partir de là, on relève un mimétisme dans les deux sens, cependant la maximisation des profits semble aujourd'hui stérile, car elle perd, de plus en plus, du terrain face aux valeurs. En revanche, les Etats, par la production de service public, qui représente leur raison d'être, ne doivent en aucun cas renoncer au bien-être des citoyens, car la question est la suivante ; peuvent-ils concilier entre valeurs et efficience ? Ou, ces imperfections ne trouvent-elles pas leurs origines ailleurs que dans la gestion des ressources ? Ou encore, cette recherche de combler ses imperfections durera-t-elle ad vitam aeternam ?

Aussi, la construction d'une sorte de panoptique par la mise en place d'un système de contrôle exogène aux métiers confisque le pouvoir des technocrates pour le placer entre les mains d'experts hétérogènes aux métiers en question. Ces modes de gestion

et de contrôle, ne sont, en effet, appréhendés que par leurs initiateurs de par leur nature complexe. Ainsi, l'émergence d'une nouvelle bureaucratie semble évidente.

Si l'Etat fait appel aux compétences exogènes, c'est que la nécessité de rechercher l'efficience est devenue une réalité. Le Ministère de la Défense nous semble sensible à cet enjeu, toutefois, son caractère régalien le contraint à procéder avec précaution. Il prend en compte les réalités sociales liées à l'emploi et n'entend en aucun cas, du moins pour le moment, abandonner ses personnels dans sa quête de l'efficience.

Nous concluons, également, que la décision liée à l'externalisation est une décision stratégique qui relève des plus hautes fonctions de l'institution. La notion de cœur de métier y est singulièrement centrale. Une panoplie de règles assure, en outre, la préservation des intérêts des armées et de l'ensemble de la société.

De même, le Commissariat des Armées pilote les projets, soient-ils d'externalisation ou de gestion rationalisée, d'une manière très scientifique et pratique, en prenant en compte le plus d'aspects possibles susceptibles d'affecter les opérations, la rentabilité et l'image de l'institution. Le contrôle est définitivement le seul rempart contre la perte d'une main mise sur une activité, certes et peut-être de support, mais qui impacterait certainement le cœur de métier à plusieurs niveaux.

Enfin, l'aspect humain de la démarche impose une conduite minutieuse du changement. Si la mise en place et la conduite du projet sont les piliers de la réussite d'une externalisation, il n'est pas moins pour l'intérêt de l'accompagnement des personnels dans leurs perceptions et leurs ressentis. En effet, une vision inversée de la démarche devra être activement intégrée dans l'étude. Il s'agit de percevoir la réaction du personnel à l'externalisation en amont et avant même sa mise en œuvre.

Bibliographie

Articles

Barney, J. B. (2000). Firm resources and sustained competitive advantage. *Advances in Strategic Management*, *17*(1), 203-227.

Brulhart, F., Guieu, G., & Maltese, L. (2010). Théorie des ressources. *Revue française de gestion*, (5), 83-86.

Bryman, A., Bresnen, M., Beardsworth, A., & Keil, T. (1988). Qualitative research and the study of leadership. *Human relations*, *41*(1), 13-29.

Conner, K. R. (1991). A historical comparison of resource-based theory and five schools of thought within industrial organization economics: do we have a new theory of the firm?. *Journal of management*, *17*(1), 121-154.

Durand, T. (2006). L'alchimie de la compétence. *Revue française de gestion*, (1), 261-292.

Ford, R. (1991). Infrastructures et productivité du secteur privé. *Revue économique de l'OCDE*, (17), 69-95.

Trosa, S., & Perret, B. (2005). Vers une nouvelle gouvernance publique? La nouvelle loi budgétaire, la culture administrative et les pratiques décisionnelles. *Esprit (1940-)*, 65-85.

Wernerfelt, B. (1984). A resource-based view of the firm. *Strategic management journal*, *5*(2), 171-180.

Williamson, O. E. (1975). Markets and hierarchies. *New York*, 26-30.

Ouvrages

Bontems, P., & Rotillon, G. (2010). *L'économie de l'environnement*. la Découverte.

Edgar, M. (1990). Introduction à la pensée complexe. *ESF, Paris*.

Engel, P. (2001). La théorie de l'identité personnelle de Parfit.

Ghiglione, R., & Matalon, B. (1978). *Les enquêtes sociologiques*. Colin.

Guenoun, M., Meyssonnier, F., & Turc, E. (2015). Les démarches de réduction des coûts dans les collectivités territoriales françaises: enjeux et état des lieux.

Hammersley, M. (1992). Deconstructing the qualitative-quantitative divide.

Keynes, J. M. (2007). *General theory of employment, interest and money*. Atlantic Publishers & Dist.

Le Moigne, J. L. (1995). Le constructivisme, t. 2: Des épistémologies. *Paris: Éd. ESF*.

Morin, E. (1994). Sur l'interdisciplinarité. *Bulletin interactif du Centre international de recherches et études transdisciplinaires*, *2*(2).

Pollitt, C. (2007). Convergence or divergence: what has been happening in Europe?. In *New public management in Europe* (pp. 10-25). Palgrave Macmillan UK.

Stiglitz, J. E. (2010). *Risk and global economic architecture: Why full financial integration may be undesirable* (No. w15718). National Bureau of Economic Research.

Yin, R. (1994). Case study research: Design and methods . Beverly Hills.

Chesnais, F. (2011). Les dettes illégitimes. Quand les banques font main basse sur les politiques publiques, Paris, Raison d'agir, 2011, 160 pages, 8 euros. Par Jean-Guillaume Lanuque.